الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة

المجلد الثاني





التألي على الله

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «قولهم: آلَى يُولِي؛ إذا حلَف ألِيَّةً وإلْوَةً... قال الفرّاء: يقال: ائتلى الرّجُل؛ إذا حلف،... ويقال لليمين: أَلْوَةٌ وأُلْوَةٌ وإلْوَة وأَلِيّة»[1]. وقال النووي: «معنى يتألى: يحلف، والأَلِيّة اليمين»[2]. فالتألي على الله: الحلف عليه ﷻ.

التعريف شرعًا:

التَّأَلي على الله: هو الحلف والإقسام على الله على جهة الحَجْر على الله، والقَطْع بحصول المُقْسَم عليه[3]، وفي مرقاة المفاتيح: «يتألى: أي: يتحكم علي ويحلف باسمي»[4].

(١) مقاييس اللغة (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨) [دار الجيل]، وانظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٤٣٠) [الدار المصرية للتأليف والترجمة].

(٢) شرح النووي على مسلم (١٦/ ١٧٤) [دار الفكر].

(٣) انظر: إبطال التنديد لابن عتيق (١٦٤) [دار نشر الثقافة، ط٢، ١٣٨٠هـ].

(٤) مرقاة المفاتيح (٥/ ٢٤٤) [دار الكتب العلمية، ط١].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى اللغوي موافق للمعنى الشرعي.

الأسماء الأخرى:

الإقسام على الله.

الحكم:

التألي على الله محرم؛ لتحريم الإدلال عليه سبحانه وتعالى، ووجوب التأدب معه في الأقوال والأحوال، وأن حق العبد أن يعامل نفسه بأحكام العبودية، ويعامل ربه بما يجب له من أحكام الإلٰهية والربوبية[5].

الأدلة:

ما ورد عن جندب رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ حدث: «**أن رجلًا قال: والله لا يغفر الله لفلان، وإن الله تعالى قال: من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان، فإني قد غفرت لفلان، وأحبطت عملك**»[6].

الأقسام:

القسم على الله ينقسم إلى أقسام:

الأول: أن يقسم بما أخبر الله به

(٥) إبطال التنديد لابن عتيق (١٦٥).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٦٢١).

ورسوله من نفي أو إثبات؛ فهذا لا بأس به، وهذا دليل على يقينه بما أخبر الله به ورسوله، مثل: والله لَيُشفِّعنَّ الله نبيّه في الخلق يوم القيامة، ومثل: والله؛ لا يغفر الله لمن أشرك به.

الثاني: أن يقسم على ربه لقوة رجائه وحسن الظن بربه، فهذا جائز؛ لقوله ﷺ: «**رب أشعث مدفوع بالأبواب، لو أقسم على الله لأبره**»[1].

الثالث: أن يكون الحامل له هو الإعجاب بالنفس، وتحجر فضل الله، وسوء الظن به ﷻ، فهذا محرم، وهو وشيك بأن يحبط الله عمل هذا المُقسم[2].

الفروق:

الفرق بين القسم على الله والتألي على الله:

أن التألي على الله هو ما يحرم من الإقسام عليه ﷻ، فالقسم على الله له أنواع منها التألي على الله.

المصادر والمراجع:

١ ـ «إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد»، لحمد ابن عتيق.

٢ ـ «أحكام الإقسام على الله وعلى الأنام»، لفهد الشتوي [بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى].

٣ ـ «أحكام الأيمان وكفاراتها في الفقه الإسلامي»، لأحمد عائض. [رسالة ماجستير].

٤ ـ «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (كتاب الأيمان)»، للمرداوي.

٥ ـ «الأيمان في القرآن»، لعادل الشدي.

٦ ـ «الحلف والأيمان دراسة عقدية»، ليوسف السعيد.

٧ ـ «الفروع (كتاب الأيمان)»، لابن مفلح.

٨ ـ «القول المفيد» (ج٢) (باب ما جاء في الإقسام على الله)، لابن عثيمين.

٩ ـ «شرح النووي على صحيح مسلم» (ج١٦).

١٠ ـ «مطالب أولي النهى (كتاب الأيمان)»، للبهوتي.

١١ ـ «المغني (كتاب الأيمان)»، لابن قدامة.

التأويل

التعريف لغةً:

التأويل: التصيير، من آل يؤول إلى كذا إذا صار إليه، وأوّلتُه إلى كذا؛ أي: صيرتُه إليه.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٦٢٢).

(٢) القول المفيد لابن عثيمين (٢/٤٩٧ ـ ٤٩٩) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤هـ].

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ في مادة: «الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر، وانتهاؤه. أما الأوَّل فالأوّل، وهو مبتدأُ الشيء... والأصل الثّاني: قال الخليل: الأيِّل الذَّكَرُ من الوُعول، والجمع أيائِل، وإنّما سمّي أيِّلًا؛ لأنّه يَؤُول إلى الجبل يتحصَّن... وآلَ يَؤُول؛ أَي: رجع... ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبتُهُ وما يؤُولُ إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف ٥٣]. يقول: ما يَؤُول إليه في وقت بعثهم ونشورهم»[(١)].

وقال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما التأويل فقيل: من أوَّل يُؤَوّل تأويلًا، وثلاثيه: آل يؤول؛ أي: رجع وعاد... قلت: أُلْت الشيء: جمعته وأصلحته، فكأن التأويل جمع معان مشكلة بلفظ واضح لا إشكال فيه... والتأوّل والتأويل: تفسير الكلام الذي تَختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه»[(٢)].

وقال الجوهري رَحِمَهُ اللَّهُ: «التَّأْويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء. وقد أَوَّلْتُه وتَأَوّلته تأوُّلًا بمعنى»[(٣)].

وقال ابن منظور رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسئل أَبو العباس أَحمد بن يحيى عن التأْويل فقال: التأْويل والمعنى والتفسير واحد»[(٤)].

التعريف شرعًا:

التأويل في اصطلاح المتقدمين يأتي **لمعنيين**: **أحدهما**: بمعنى التفسير.

وثانيهما: بمعنى الحقيقة والعاقبة التي يؤول إليها الأمر، ولذا عرَّفه ابن عثيمين بقوله: «رد الكلام إلى الغاية المرادة منه بشرح معناه، أو حصول مقتضاه»[(٥)].

وهذا معنى ما ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وأما لفظ التأويل في التنزيل فمعناه: الحقيقة التي يؤول إليها الخطاب، وهي نفس الحقائق التي أخبر الله عنها، فتأويل ما أخبر به عن اليوم الآخر: هو نفس ما يكون في اليوم الآخر. وتأويل ما أخبر به عن نفسه: هو نفسه المقدسة الموصوفة بصفاته العلية. وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله، ولهذا كان السلف يقولون: الاستواء معلوم والكيف مجهول، فيثبتون العلم بالاستواء وهو التأويل الذي بمعنى التفسير، وهو معرفة المراد بالكلام حتى يتدبر ويعقل ويفقه، ويقولون: الكيف مجهول وهو التأويل الذي انفرد الله بعلمه، وهو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو»[(٦)].

(١) مقاييس اللغة (١/١٥٨ ـ ١٦٢) [دار الجيل، ط٢].
(٢) تهذيب اللغة (١٥/٣٢٩) [دار إحياء التراث العربي].
(٣) الصحاح (٦٣) [دار المعرفة، بيروت، ط١].
(٤) لسان العرب (١/١٧٢) [دار المعارف، بيروت].
(٥) تقريب التدمرية لابن عثيمين (٧٥) [دار ابن الجوزي].
(٦) درء تعارض العقل والنقل (٣/٩٥) [جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٤١١هـ].

التعريف اصطلاحًا:

وأما في اصطلاح المتكلمين فهو «رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول»[(١)]. وقال الغزالي رحمه الله: «التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر»[(٢)].

الحكم:

يحرم التأويل الذي بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر بدون دليل؛ لأنه تحريف للكلم عن مواضعه والتحريف مذموم، وهو من صنع اليهود، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

الحقيقة:

حقيقة التأويل: هو صرف اللفظ عن ظاهر معناه وإخراجه إلى معنى آخر، فإن كان هذا الصرف والإخراج عن الظاهر لدليل صحيح صار هذا التأويل صحيحًا وجائزًا، وإلا صار فاسدًا.

فحقيقة التأويل الجائز إما أنه بيان للحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فإن كان خبرًا كان تأويله وقوعه كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]؛ أي: وقوع ما أخبر به من العذاب والنكال والجنة والنار[(٣)]، وإن كان أمرًا كان تأويله امتثاله؛ كحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللَّهُمَّ ربنا وبحمدك اللَّهُمَّ اغفر لي**»؛ يتأول القرآن[(٤)]؛ أي: يعمل بما جاء فيه من الأمر بالتسبيح والتحميد والاستغفار[(٥)]، وإن كان تركًا كان تأويله تركه.

وإما أنه بيان لمعنى النص وتفسير لمدلوله؛ كقول بعض السلف ـ كابن جرير وغيره ـ: القول في تأويل قوله تعالى كذا؛ أي: تفسيره ومعناه.

وحقيقة التأويل المذموم هو التحريف والتغيير للكلم عن مواضعه؛ لأنه صرف لدلالة اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر ليس لدليل من الكتاب والسُّنَّة؛ لأن هذا محل اتفاق، وهو يعتبر تفسيرًا، وإنما لشيء يتوهمه المؤول، كمن يصرف لفظ استوى عن ظاهر معناه ـ وهو: علا وارتفع ـ إلى استولى، فهذا تحريف؛

---

(١) البرهان في أصول الفقه (١/٣٣٦) [دار الوفاء، مصر، ط٤]، وانظر: مدارج السالكين (٢/٨٥) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣]، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية لأحمد محمد لوح (١٠) [دار ابن عفان].

(٢) المستصفى للغزالي [دار الكتب العلمية، ط١].

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٣/٤٢٥)، وتفسير السعدي (٢٩١).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٩٦٨) ومسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤٨٤).

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/٧٣٤) [دار المعرفة]

لأنه ما دلَّ عليه دليل؛ بل الدليل على خلافه[١]، ولذا يعبر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن واقعهم هذا فيقول: «وأما التأويل المذموم والباطل: فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله، بغير دليل يوجب ذلك»[٢].

الأدلة:

دلَّت النصوص الشرعية على التأويل الصحيح وهو ما كان بمعنى التفسير، وبمعنى حقيقة ما يؤول إليه الأمر.

أما الأول: ففي قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًاۖ وَقَالَ ٱلْأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُۖ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٣٦﴾ [يوسف].

وأما الثاني: ففي قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لفظ التأويل قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في **ثلاثة معان:**

أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين من المتكلمين في الفقه وأصوله: أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترن به...

الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن كما يقول ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأمثاله من المصنفين في التفسير...

الثالث من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]»[٣].

وقال ابن القيم: «التأويل (تفعيل) من: آل يؤول إلى كذا؛ إذا صار إليه، فالتأويل: التصيير، وأوَّلته تأويلاً؛ إذا صيَّرته إليه فآل وتأوّل، وهو مطاوع أولته. وقال الجوهري: التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء وقد أولته وتأولته تأوُّلاً بمعنى... ثم تسمى العاقبة تأويلاً؛ لأن الأمر يصير إليها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء]. وتسمى حقيقة الشيء المخبر به: تأويلاً؛ لأن الأمر ينتهي إليها، ومنه قوله: ﴿هَلْ

---

(١) انظر: شرح الواسطية لابن عثيمين (١/ ٨٩) [دار ابن الجوزي، ط٥].

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٣/ ٦٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٥ ـ ٥٦).

﴿يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]... فالتأويل في كتاب الله ﷻ المراد به حقيقة المعنى الذي يؤول اللفظ إليه، وهي الحقيقة الموجودة في الخارج»[(١)].

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف تأويلًا، تزيينًا له وزخرفة ليقبل، وقد ذمَّ الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]»[(٢)].

الشروط:

يشترط لصحة التأويل وقبوله الأمور الآتية:

الأولى: أن يكون اللفظ الذي يراد تأويله يحتمل المعنى المؤول به لغة أو شرعًا.

الثانية: احتمال السياق للمعنى المؤول به.

الثالثة: قيام دليل معتبر شرعًا على أن المراد هو المعنى المؤول به.

الرابعة: سلامة دليل التأويل من معارض أقوى منه[(٣)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمتأول عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر»[(٤)].

الأقسام:

ينقسم التأويل إلى قسمين:

القسم الأول: التأويل الصحيح، وهو نوعان:

النوع الأول: تأويل التفسير، وهو بيان الكلام بذكر معناه المراد به. ومنه ما حكاه الله تعالى عن صاحبي السجن وهما يخاطبان نبي الله يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ ٱلْءَاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ٣٦﴾ [يوسف].

قال ابن تيمية: «ويجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر

(١) الصواعق المرسلة (١/ ١٧٥ ـ ١٧٧) [دار العاصمة].
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٥١).
(٣) انظر: شرح الرسالة التدمرية لمحمد الخميس (٢٩٤ ـ ٢٩٥) [دار أطلس الخضراء]، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية لمحمد لوح (١٣)، ومصطلحات في كتب العقائد لمحمد الحمد (١٥ ـ ١٦) [دار ابن خزيمة].
(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٢٨٨) وانظر: المصدر نفسه (٦/ ٢١).

الأخرى، ويصرف الكلام عن ظاهره؛ إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السُّنَّة، وإن سمي تأويلًا وصرفًا عن الظاهر، فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقة السُّنَّة والسلف عليه؛ لأنه تفسير القرآن بالقرآن؛ ليس تفسيرًا له بالرأي. والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين»[1].

النوع الثاني: ما كان بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

القسم الثاني: التأويل الباطل، وهو: صرف اللفظ عن ظاهره من غير دليل معتبر شرعًا، وهذا هو المشهور عند المؤولة للصفات وهو مردود لما سيأتي[2].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم المتأول:

يختلف حكمه باختلاف أحوال المتأولين، وبيان هذا على النحو التالي:

الأول: أن يكون التأويل صادرًا عن اجتهاد وحسن نية، بحيث إذا تبين له الصواب رجع عن تأويله إلى الحق، فهذا معفو عنه؛ لأنه بذل ما في وسعه في طلب الحق، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثاني: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب، وله وجه في اللغة العربية، فهو فسق وليس بكفر، إلا أن يتضمن نقصًا أو عيبًا في حق الله فيكون كفرًا.

الثالث: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب وليس له وجه في العربية، فهذا كفر؛ لأن حقيقته التكذيب حيث لا وجه له. مثل أن يقول في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] المراد بيديه: السماوات والأرض، فهو كفر؛ لأنه لا مسوغ له في اللغة العربية، لكن إن قال: المراد باليد النعمة أو القوة فلا يكفر؛ لأن اليد في اللغة تطلق بمعنى النعمة[3].

ـ المسألة الثانية: تفسير النص ببعض معانيه أو بلازمه ليس تأويلًا:

لا شكَّ أن تفسير النص ببعض معانيه أو بعض لوازمه الحقة ليس من التأويل في شيء، مثال ذلك لفظ المعية فإنه يدل على العلم ويدل على المصاحبة، ثم إذا أضيفت فيكون معناها على حسب ما تضاف إليه، فتفسير المعية بأحد المعنيين

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٢١).

(٢) لمعرفة أنواع التأويل انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٥٥ ـ ٥٦)، وجناية التأويل الفاسد لمحمد لوح (١١، و١٨).

(٣) انظر: الشرح الممتع لابن عثيمين (١٤/ ٤١٢ ـ ٤١٣) [دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٨هـ].

ليس تأويلًا، ومن ذلك تفسير السلف للمعية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] بالعلم؛ لأنه لا يمكن لأي إنسان يعرف قدر الله ويعرف عظمته أن يخطر في باله أنه تعالى بذاته مع الناس في أمكنتهم ودورهم[(١)].

الفروق:

الفرق بين التأويل والتحريف:

يختلف التأويل عن التحريف من وجوه؛ **منها**:

الأول: أن التحريف جاء في الشرع ذمه، كما في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، بخلاف التأويل؛ فإنه مع ورود ذكره في الشرع لم يأت ذمه.

الثاني: أن التحريف لفظ صريح في دلالته على التغيير والتبديل، بخلاف التأويل فهو لفظ مجمل قد يحتمل معنى صحيحًا وقد يحتمل معنى فاسدًا[(٢)].

الآثار:

إن التأويل الفاسد جر إلى الإسلام وأهله مفاسد عديدة، وترك فيهم آثارًا سيئة؛ فبسببه دب تحريف الأسماء والصفات بين بعض المجتمعات المسلمة، وانتشرت البدع، وسفكت الدماء، وروِّعت الأنفس البريئة. وهل قُتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان، وقتل الحسين، وخرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وتتابعت فرق الضلال والبدعة إلا بسبب التأويل الفاسد؟[(٣)].

مذهب المخالفين:

ذهب المؤولة جميعًا إلى صرف النصوص الشرعية عن ظاهرها إلى معان أخرى لا يدل عليها اللفظ بغير دليل معتبر شرعًا، زاعمين أن هذا حقيقة التنزيه للربِّ سبحانه، وسمَّوا هذا تأويلًا[(٤)].

الرد عليهم:

لا شك أن صرف النصوص عن دلالاتها الظاهرة بغير دليل معتبر شرعًا في غاية الفساد، **ويتضح ذلك من خلال التالي**:

أولًا: أن القول بتأويل النصوص عن ظاهرها بغير حجة هو تحريف بيّن وتعطيل صراح عند الأئمة، وهو

(١) انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٥/ ١٧٣).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ١٦٥) ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١/ ١٨١).
(٣) انظر: الكافية الشافية لابن القيم (١٠٤ ـ ١٠٦) [عالم الفوائد]، وشرح الطحاوية (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).
(٤) انظر: أساس التقديس (٢٢٠ ـ ٢٢١) [مكتبة الكليات الأزهرية]، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٥٣) والصفدية لابن تيمية (١/ ٢٣٧) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وبيان تلبيس الجهمية (٦/ ٣٤١ ـ ٣٤٤) [مجمع الملك فهد]، والصواعق المرسلة (١/ ٢١٩)، وجناية التأويل الفاسد لمحمد لوح (٢٢٢ ـ ٢٣٢، ٢٧١ ـ ٢٧٦، ٤٦٦، ٥٢٣، ٥٢٨).

ظاهر الفساد[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وأما التأويل المذموم والباطل، فهو تأويل أهل التحريف والبدع، الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك، ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل، ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه، فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثابت حقًّا ممكنًا كان المنفي مثله، وإن كان المنفي باطلًا ممتنعًا كان الثابت مثله»[٢].

ثانيًا: أن في القول بالتأويل فتحًا للباب للمضلين ينفذون منه لإبطال الشرع بشتى التأويلات الباطلة[٣].

ثالثًا: أن تأويل التحريف هو تركة يهودية مشؤومة؛ لأنه مأخوذ من الأصل عن اليهود، فهم الراسخون فيه، وهم شيوخ المحرفين وسلفهم[٤].

قال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللهُ: «وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلًا، فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب، أسهل من تأويلها على أرباب التأويل، ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص. وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم»[٥].

رابعًا: أن المتأولين عاجزون عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله وما لا يسوغ[٦].

خامسًا: أن تأويل المؤولة ناشئ عن سوء فهمهم لمعاني النصوص، حيث جعلوا النصوص دالة على معاني باطلة ثم أخذوا يصرفونها عن ظاهرها فجمعوا بين التشبيه والتعطيل[٧].

سادسًا: القول بالتأويل يلزم منه لوازم فاسدة؛ **منها**:

١ ـ أن يكون الله سبحانه قد أنزل في كتابه وسُنَّة نبيّه من هذه الألفاظ ما يكون ظاهره سببًا في إضلالهم وإيقاعهم في التشبيه والتمثيل[٨].

٢ ـ نسبة أهل القرون المفضلة إلى الكتمان أو التجهيل؛ لأنه لم يؤثر عنهم التأويل الذي سلكه المعطلة[٩].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/٢٩٥).
(٢) الرسالة التدمرية (٧١) [جامعة الإمام، ط٤].
(٣) انظر: الصواعق المرسلة (١/٢١٦، ٢٤٨).
(٤) انظر: المصدر السابق (١/٢١٥ ـ ٢١٦).
(٥) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/٢٠٨ ـ ٢٠٩).
(٦) انظر: الصواعق المرسلة (١/٢٢٣).
(٧) انظر: المصدر السابق (١/٢٣٨).
(٨) انظر: المصدر السابق (١/٣١٤).
(٩) انظر: الصواعق المرسلة (١/٣١٥).

المصادر والمراجع:

١ ـ «جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية»، لمحمد أحمد لوح.

٢ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج٣)، لابن تيمية.

٣ ـ «الرسالة التدمرية»، لابن تيمية.

٤ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.

٥ ـ «شرح العقيدة الواسطية» (ج١)، لابن عثيمين.

٦ ـ «الصفدية» (ج١)، لابن تيمية.

٧ ـ «الصواعق المرسلة» (ج١)، لابن القيم.

٨ ـ «الكافية الشافية»، لابن القيم.

٩ ـ «مدارج السالكين» (ج)، لابن القيم.

١٠ ـ «ذم التأويل»، لابن قدامة.

التبرك

التعريف لغةً:

التبرك: مصدر تبرَّك يتبرَّك تبرُّكًا، وهو طلب البركة، والتبرك بالشيء: طلب البركة بواسطته. والبركة في أصلها تعني: الثبوت واللزوم، يقال: برك البعير؛ أي: ثبت في مكانه ولزمه[(١)].

ويراد بها أيضًا: زيادة الخير ونماؤه ودوامه[(٢)]. والتبريك: الدعاء للإنسان وغيره بالبركة[(٣)]. قال الراغب الأصفهاني رَحِمَهُ الله: «البركة ثبوت الخير الإلٰهي في الشيء، والمبارك: ما فيه ذلك الخير»[(٤)].

التعريف شرعًا:

التبرك: هو طلب البركة ورجاؤها من الله تعالى.

والتبرك بشيء ما: هو طلب حصول الخير بمقاربة ذلك وملابسته[(٥)].

وقيل: هو أن يلتمس العبد البركة في ذات أو قول أو فعل أو زمن أو مكان، بإذن الشارع، على كيفية مخصوصة بوسائل مشروعة[(٦)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي تكمن في أن البركة معناها

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/٢٢٧) [دار الفكر]، وتاج العروس للزبيدي (٢٧/٥٨) [وزارة الإعلام بالكويت]، ولسان العرب (١٠/٣٩٦) [دار صادر، ط٣]، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/١٢٠) [المكتبة العلمية].

(٢) انظر: الصحاح (٤/١٥٧٥) [دار العلم للملايين، ط٤]، ولسان العرب (١٠/٣٩٥)، وبدائع الفوائد (٢/١٨٦) [دار الكتاب العربي].

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١٠/١٣١) [دار إحياء التراث].

(٤) مفردات ألفاظ القرآن (١/٨٣ ـ ٨٤) [دار القلم].

(٥) انظر: التبرك أنواعه وأحكامه لناصر الجديع (٣٩) [مكتبة الرشد، ١٤١١هـ].

(٦) انظر: التبرك المشروع والتبرك الممنوع لعلي بن نفيع العلياني (١١، ٢٨) [دار الوطن، ط١]، والتبرك أنواعه وأحكامه ٣٠، ٣٨).

العام: هي زيادة ونماء في شيء يريده المتبرك في تبركه بما تبرك به، وهذه البركة قد تكون في ذوات، وقد تكون في صفات، وقد تكون في أمكنة، وهذا على مقتضى ورودها اللغوي.

الحكم:

التبرك: عبادة مشروعة جاء الشرع بإثباتها، لكن لا تتحقق إلا بما ثبت في الشرع جوازه، والبركة بيد الله لا تطلب إلا منه عز وجل، فهو الذي يملك البركة جل جلاله، فيمنحها من يشاء ويمنعها عمن يشاء، فلا يملكها أحد غيره، لا ملك ولا نبي ولا ولي ولا حجر ولا شجر. وعلى هذا فمن طلب البركة من غير الله فقد وقع في الشرك. كما أنه لا يجوز لمخلوق أن يقول: باركت على الشيء، أو أبارك فعلكم؛ لأن البركة لا تكون من المخلوق بل هي من الخالق سبحانه وتعالى.

الحقيقة:

حقيقة التبرك: تكون في طلب ثبوت الخير ودوامه، أو كثرة الخير وزيادته، أو اجتماعهما معًا.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ①﴾ [الملك]، وقال: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وقال: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً﴾ [النور: ٦١]، وقال: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

ومن السُّنَّة: ما جاء عن أنس رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى الغداة جاء خدم المدينة بآنيتهم فيها الماء، فما يؤتى بإناء إلا غمس يده فيها، فربما جاءوه في الغداة الباردة، فيغمس يده فيها»[1]. وجاء عن أبي جحيفة رضي الله عنه أنه قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة إلى البطحاء، فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين، والعصر ركعتين، وبين يديه عنزة، قال: وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم، قال: فأخذت بيده فوضعتها على وجهي فإذا هي أبرد من الثلج وأطيب رائحة من المسك»[2].

أما أحاديث التبرك بدعاء الله وطلب البركة منه فكثيرة، منها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن المدينة: «**اللَّهُمَّ بارك لنا في مدينتنا، وفي ثمارنا، وفي مدنا، وفي صاعنا بركة مع بركة**»[3].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية: «فمن قصد بقعة يرجو

(١) أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٢٤).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٥٥٣).
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الحج، رقم ١٣٧٣).

الخير بقصدها، ولم تستحب الشريعة ذلك، فهو من المنكرات، وبعضه أشد من بعض، سواء كانت البقعة شجرة أو عين ماء أو قناة جارية، أو جبلًا، أو مغارة، وسواء قصدها ليصلي عندها، أو ليدعو عندها، أو ليقرأ عندها، أو ليذكر الله سبحانه عندها، أو ليتنسك عندها، بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به لا عينًا ولا نوعًا. وأقبح من ذلك أن ينذر لتلك البقعة دهنًا لتنور به، ويقال: إنها تقبل النذر، كما يقول بعض الضالين. فإن هذا النذر نذر معصية باتفاق العلماء، ولا يجوز الوفاء به»[(١)].

وقال الشاطبي: «ثبت في الصحاح عن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتبركون بأشياء من رسول الله ﷺ، وبعد موته عليه السلام لم يقع من أحد منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه، إذ لم يترك النبي ﷺ بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فهو كان خليفته، ولم يفعل به شيء من ذلك، ولا عمر رضي الله عنه، وهو كان في الأمة بعده، ثم كذلك عثمان، ثم علي، ثم سائر الصحابة الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة، ثم لم يثبت لواحد منهم من طريق صحيح معروف أن متبركًا تبرك به على أحد تلك الوجوه أو نحوها؛ بل اقتصروا فيهم على الاقتداء بالأفعال والأقوال والسير التي اتبعوا فيها النبي ﷺ، فهو إذاً إجماع منهم على ترك تلك الأشياء كلها»[(٢)].

وقال ابن رجب: «وكذلك التبرك بالآثار، فإنما كان يفعله الصحابة رضي الله عنهم مع النبي ﷺ ولم يكونوا يفعلونه مع بعضهم ببعض ولا يفعله التابعون مع الصحابة، مع علو قدرهم، فدل على أن هذا لا يفعل إلا مع النبي ﷺ مثل التبرك بوضوئه وفضلاته وشعره وشرب فضل شرابه وطعامه. وفي الجملة فهذه الأشياء فتنة للمعظَّم وللمعظِّم لما يخشى عليه من الغلو المدخل في البدعة، وربما يترقى إلى نوع من الشرك»[(٣)].

الأقسام:

التبرك نوعان:

الأول: التبرك المشروع: وهو ما ورد الشرع بجوازه؛ كالتبرك بأسماء الله تعالى، والتبرك بكلماته سبحانه وتعالى، والتبرك بآثار المصطفى ﷺ.

الثاني: التبرك الممنوع: وهو التبرك الذي لم يرد الشرع بجوازه، وهو **قسمان:**

القسم الأول: تبرك شركي، وهو ما

---

(١) اقتضاء الصراط (٢/١٥٨) [دار عالم الكتب، ط٧].

(٢) انظر: الاعتصام (١/٤٨١ ـ ٤٨٢) [دار ابن عفان].

(٣) الحكم الجديرة بالإذاعة (٤٦) [دار المأمون، ط١].

كان فيه طلب البركة من غير الله تعالى، أو أن يعتقد المتبرك أن المتبرَّك به ـ غير الله تعالى ـ يعطي الخير والنماء فوق الأسباب العادية؛ كأن يقول: يا عبد القادر الجيلاني! بارك لي في زوجتي، أو يا بدوي! مُنَّ علي بكذا، فهذا فيه صرف العبادة لغير الله.

القسم الثاني: **تبرك بدعي**، وهو طلب البركة من الله تعالى، ولكن بواسطة شيء لم يرد الشرع به؛ كطلب البركة من الله تعالى بواسطة ستار الكعبة أو طلب البركة من الله تعالى بواسطة استلام الحجرة النبوية أو بالتمسح بالصالحين الأحياء، ونحو ذلك مما لم يرد به الكتاب والسُّنَّة. وهذا حكمه: أنه شرك أصغر.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم التبرك بالصالحين:

تقدم في الأدلة أن الصحابة ﵃ كانوا يتبركون بالنبي ﷺ، وهذا خاص به ﷺ، حيث كرَّمه وشرَّفه الله تعالى بذلك، وإقرار النبي ﷺ لهم بفعل ذلك من أصرح الأدلة على جوازه. إلا أننا نجد أن الصحابة ﵃ لم يفعلوا ذلك مع غير النبي ﷺ، سواء في حياته ﷺ أو بعد وفاته، ولم يؤثر عن النبي ﷺ أنه أمر بالتبرك بغيره من الصحابة ﵃ أو غيرهم، سواء بذواتهم أو بآثارهم، أو أرشد إلى شيء من ذلك. فترك الصحابة جميعهم فعل التبرك مع غير النبي ﷺ يعد إجماعًا منهم على تحريم التبرك بغيره ﷺ من الصالحين وغيرهم[(١)].

وأما قياس الصالحين على الرسول ﷺ في جواز التبرك بذواتهم وآثارهم فغير صحيح؛ فإن إجماع الصحابة ﵃ على ترك التبرك بالذوات والآثار مع غير النبي ﷺ ـ مع وجود مقتضياته ـ يدل على أن هذا من خصائصه ﷺ؛ حيث إن الله تعالى اختص نبيّه بجعل البركة في ذاته وآثاره، تكريمًا وتشريفًا لصفوة خلقه ﷺ. ولو كان ذلك الفعل مشروعًا لسارعوا إلى فعله، ولم يجمعوا على تركه، فهم أحرص الناس على فعل الخير. والقول بمنع التبرك بالصالحين هو من باب سد ذريعة الشرك؛ لأن جواز التبرك بآثار الصالحين يفضي إلى الغلو فيهم، وعبادتهم من دون الله ﷻ[(٢)].

ـ المسألة الثانية: حكم التبرك الممنوع:

التبرك الممنوع منه ما هو بدعة؛ كالتبرك بالقرآن بواسطة تعليقه على الجدران وفي السيارات ونحو ذلك. ومنه ما هو من الشرك الأصغر؛ كطلب

---

(١) انظر: الاعتصام (١/٤٨٢)، والحكم الجديرة بالإذاعة (٤٦).

(٢) انظر: التبرك أنواعه وأحكامه (٢٦١ ـ ٢٦٨).

البركة من الله تعالى بواسطة ستار الكعبة، أو طلب البركة من الله تعالى بواسطة استلام الحجرة النبوية، أو بالتمسح بالصالحين الأحياء، ونحو ذلك مما لم يرد به الكتاب والسُّنَّة. ومنه ما هو من الشرك الأكبر: كطلب البركة من غير الله تعالى، مع اعتقاد أن المتبرك به ـ غير الله تعالى ـ يعطي الخير والنماء فوق الأسباب العادية؛ كأن يقول: يا عبد القادر الجيلاني! بارك لي في زوجتي، أو يا بدوي! مُنَّ علي بكذا، فهذا فيه صرف العبادة لغير الله.

ـ المسألة الثالثة: التبرك بالأماكن التي صلى فيها الأنبياء، أو أقاموا فيها:

المواضع التي صلى فيها الأنبياء عليهم السلام ـ مما لم يقصد بذاته ـ، لا تشرع الصلاة فيها على سبيل القصد، والقربة، والتبرك. وكذلك البقاع والجبال التي جلسوا أو أقاموا فيها ـ ما عدا المشاعر ـ لا تقصد العبادة فيها التماسًا للبركة. وكذا الآبار التي شربوا منها ـ ما عدا بئر زمزم ـ أو اغتسلوا منها، لا تقصد تبركًا واستشفاء، **وذلك لما يأتي:**

١ ـ لا يوجد دليل من النصوص الشرعية يفيد جواز ذلك الفعل أو استحبابه. ولا شك أن الجلوس في تلك المواضع للصلاة أو الدعاء أو الذكر ونحو ذلك قربة وتبركًا من أنواع العبادة، والعبادات مبناها على الاتباع لا على الابتداع.

٢ ـ أن الصحابة رضي الله عنهم لم ينقل عن أحد منهم أنه تبرك بشيء من تلك المواضع. فتحري هذه الأماكن ليس من سُنَّة الخلفاء الراشدين التي حثَّ الرسول ﷺ على التمسك بها؛ بل هو مما ابتدع.

٣ ـ أن منع هذا التبرك من باب سد الذريعة، **ويمكن إيضاح ذلك من عدة وجوه:**

أحدها: أن النهي عن هذا الفعل سد لذريعة الشرك والفتنة، فهو وسيلة إلى الفتنة بتلك المواضع، وتعظيمها، وربما أفضى ذلك إلى جعلها معابد.

الثاني: أن ذلك الفعل يشبه الصلاة عند المقابر، إذ هو ذريعة إلى اتخاذ تلك الآثار مساجد.

والنصوص الشرعية تحرم اتخاذ قبور الأنبياء مساجد.

الثالث: أن هذا الفعل ذريعة إلى التشبه بأهل الكتاب في أفعالهم.

الوجه الرابع: أن بركة ذوات الأنبياء والمرسلين لا تتعدى إلى الأمكنة الأرضية، والله أعلم، وإلا لزم أن تكون كل أرض وطئها النبي، أو جلس عليها، أو طريق مر بها تطلب بركتها، ويتبرك بها، وهذا لازم باطل قطعًا، فانتفى الملزوم إذا.

وبهذه الأوجه وغيرها يستدل على

عدم مشروعية التبرك المذكور[١].

۞ **الآثار:**

للتبرك الممنوع آثار سيئة ومفاسد عظيمة، منها:

- الوقوع في الشرك المناقض للتوحيد.

- التبرك الممنوع ابتداع في الدين، ليس عليه دليل من الكتاب والسُّنَّة، ولم يفعله السلف الصالح.

- يؤدي إلى انتهاك الحرمات، ووقوع كثير من المفاسد والمنكرات، ومن أمثلة ذلك ما يحصل في أعياد المولد النبوي من لهو وطرب واستعمال الأغاني وما يتبع ذلك من الرقص وغير ذلك.

- الوقوع في أنواع من الكذب، وذلك لأجل الاستدلال على شرعيته، أو لغرض تعيين موضع التبرك أو محله.

- تحريف النصوص الشرعية وتحميلها ما لا تحتمل.

- إضاعة السنن، فما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السُّنَّة.

- التغرير بالجهال، وإضلال الأجيال[٢].

۞ **مذهب المخالفين:**

ذهبت الصوفية إلى أن التبرك: هو التماس البركة في ذوات الأولياء وقبورهم وآثارهم، ومن ذلك شد الرحال لزيارة قبورهم، والصلاة فيها، والدعاء عندها، والتمسح بترابها وجدرانها طلبًا للخير والبركة والنماء، وعامتهم يخلط بين التبرك والتوسل، ويساوي بينهما[٣].

ومن شُبَهِهم التي بنوا عليها مقالتهم:

١ ـ الملازمة بين إثبات الجاه وجواز التبرك.

٢ ـ المساواة بين التبرك والتوسل.

٣ ـ قياس الصالحين على النبي ﷺ في شرعية التبرك بالذوات والآثار.

٤ ـ القول بأن بركة الصالحين جارية بعد مماتهم كما كانت في حياتهم.

٥ ـ الاعتماد على الرؤى والمنامات.

۞ **الرد عليهم:**

- أن البركة كلها إنما هي من الله وحده، فهو مالكها وواهبها، فلا تطلب من غيره.

- أن الشيء لا يكون سببًا في حصول البركة إلا بدليل صحيح؛ إذ الأصل في ذلك التوقيف.

- طريقة التبرك بما ثبتت بركته شرعًا

---

(١) انظر: التبرك أنواعه وأحكامه (٣٤٣ ـ ٣٤٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (٤٨٣ ـ ٤٩٦).

(٣) انظر: السنن والمبتدعات للشقيري (١٧١) [دار الكتب العلمية]، وعمدة الكلام في إثبات التوسل والتبرك بخير الأنام لجميل الحسيني (٨) [دار المشاريع، ط٢]، ومعجم مصطلحات الصوفية لممدوح الزوبيط (٧٦٧٧) [دار الجيل، ط١]، ومفاهيم يجب أن تصحح لمحمد المالكي (١٥٦) [دار الكتب العلمية، ط٢].

ينبغي أن تكون شرعية، وأن لا يبتدع في ذلك هيئات وطرائق لم يفعلها السلف.

- أن بركة ذوات الأنبياء لا تتعدى إلى الأمكنة الأرضية، وإلا لزم أن تكون كل أرض وطئها أو جلس عليها، أو طريق مرَّ بها ـ تطلب بركتها ويتبرك بها، وهذا لازم باطل قطعًا، فانتفى الملزوم.

- أن الأمكنة الأرضية لا تكون مباركة إلا بدوام الطاعة فيها، وهي سبب إعطاء الله البركة، حتى المساجد فإنها مباركة لذلك، إلا أن بركتها لا تدوم مع زوال الطاعات عنها.

- أن التبرك بالآثار المكانية وسيلة إلى ما هو أعظم من تقديسها، والاعتقاد فيها، وهذا محذور.

- أن تعظيم الرسول ﷺ، والتماس بركته وتحريها إنما يكون في هذا العصر باتباعه والعمل بسُنَّته.

- فعل الصحابة مع النبي ﷺ لا يقاس عليه غيره من الصالحين.

- إذا ثبتت الخصوصية للنبي ﷺ، فإنها تقتضي أن حكم غيره ليس كحكمه[1].

المصادر والمراجع:

١ ـ «إغاثة اللهفان» (ج١)، لابن القيم.

٢ ـ «اقتضاء الصراط المستقيم» (ج٢)، لابن تيمية.

٣ ـ «التبرك أنواعه وأحكامه»، للجديع.

٤ ـ «التبرك المشروع والتبرك الممنوع»، للعلياني.

٥ ـ «التبرك المشروع والممنوع»، لناصر العوفي.

٦ ـ «التوسل أنواعه وأحكامه»، للألباني.

٧ ـ «دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام»، لعبد الله الغصن.

٨ ـ «الرد على الإخنائي»، لابن تيمية.

٩ ـ «شبهات المبتدعة في توحيد العبادة» (ج٣)، لعبد الله الهذيل.

١٠ ـ «هذه مفاهيمنا»، لصالح آل الشيخ.

التجلي

التعريف لغةً:

التجلي في اللغة: هو الظهور والانكشاف، والجلي ضد الخفي، قال ابن فارس: «الجيم واللام والحرف المعتل أصل واحد وقياس مطرد، وهو انكشاف الشيء وبروزه»[2]، ومنه يقال:

---

(١) انظر: التبرك المشروع والتبرك الممنوع للعلياني (١٦ ـ ١٨)، والتبرك أنواعه وأحكامه (٣٣٣) وما بعدها، ودعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٦٨) [دار ابن الجوزي].

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٢٤٠) [دار الكتب العلمية].

جلا لي الخبر؛ أي: وضح، ويقال: تجلى الشيء: إذا ظهر وبان وانكشف[(١)].

التعريف شرعًا:

تجلي الله ﷻ صفة فعلية خبرية اختيارية، فهو سبحانه بان وظهر وتجلى للجبل، لما قال له موسى عليه السلام: أرني أنظر إليك، وكذلك سيتجلى سبحانه لعباده المؤمنين يوم القيامة[(٢)].

الحكم:

يجب الإيمان بهذه الصفة، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل؛ لدلالة الكتاب والسُّنَّة على ذلك.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف].

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ في حديث طويل، وفيه: «...**فتدعى الأمم بأوثانها وما كانت تعبد الأول فالأول، ثم يأتينا ربنا بعد ذلك فيقول: من تنظرون؟ فيقولون: ننظر ربنا. فيقول: أنا ربكم. فيقولون: حتى ننظر إليك فيتجلى لهم يضحك**...» الحديث[(٣)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن قتيبة: «وعدل القول في هذه الأخبار: أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقات لها، فنؤمن بالرؤية والتجلي، وأنه يعجب وينزل إلى السماء الدنيا، وأنه على العرش استوى، وبالنفس واليدين من غير أن نقول في ذلك بكيفية أو حد أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأت، فنرجو أن نكون في ذلك القول والعقد على سبيل النجاة غدًا إن شاء الله تعالى»[(٤)].

وقال ابن منده: «إن الله يتجلى لعباده كيف شاء»[(٥)].

وقال ابن عبد البر: «وقول رسول الله ﷺ: «**يَنْزِل ربُّنا إلى السماء الدنيا**» عندهم مثل قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا

---

(١) انظر: الصحاح (٣/٢٣٠٣ ـ ٢٣٠٥) [دار العلم للملايين]، ومقاييس اللغة (١/٢٤٠).

(٢) انظر: كتاب التوحيد لابن منده (٣/٤٠) [الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١]، ومجموع الفتاوى (٦/٣٧ و٢٣/٧٦) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف]، وصفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٩٢) [دار الهجرة، ط٣].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩١).

(٤) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (٥٣) [دار الراية الرياض، ط١، ١٤١٢هـ].

(٥) كتاب التوحيد لابن منده (٣/٤٠).

﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ومثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر]، كلهم يقول: يَنْزِل ويَتَجَلَّى ويجيء، بلا كيف، لا يقولون: كيف يجيء؟ وكيف يَتَجَلَّى؟ وكيف يَنْزِل؟ ولا من أين جاء؟ ولا من أين تَجَلَّى؟ ولا من أين يَنْزِل؟ لأنه ليس كشيءٍ من خلقه، وتعالى عن الأشياء، ولا شريك له، وفي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] دلالةٌ واضحةٌ أنه لم يكن قبل ذلك متجلِّيًا للجبل، وفي ذلك ما يفسر معنى حديث التَنْزيل... لا يُرَى في الدنيا؛ لأن أبصار الخلائق لم تعط في الدنيا تلك القوة»[(١)].

وقال ابن تيمية: «والله تعالى في القرآن يثبت الصفات على وجه التفصيل، وينفي عنه - على طريق الإجمال - التشبيه والتمثيل. فهو في القرآن يخبر أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه عزيز حكيم، غفور رحيم، وأنه سميع بصير، وأنه غفور ودود، وأنه تعالى - على عظم ذاته - يحب المؤمنين، ويرضى عنهم، ويغضب على الكفار، ويسخط عليهم، وأنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش، وأنه كلَّم موسى تكليمًا، وأنه تَجَلَّى للجبل فجعله دكًّا؛ وأمثال ذلك»[(٢)]. وقال أيضًا: «وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة: أنه إذا تَجَلَّى لهم يوم القيامة سجد له المؤمنون، ومن كان يسجد في الدنيا رياءً يصيُر ظهرُه مثل الطبق[(٣)]»[(٤)].

المسائل المتعلقة:

ليس في هذه الدنيا بشر تجلى له الرب تبارك وتعالى وظهر، وكلَّمه مشافهة ومواجهة من غير حجاب، ولا رسول، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى] وإنما يتجلى الرب تبارك وتعالى للمؤمنين في الآخرة فيراهم ويرونه تبارك وتعالى، ويكلمهم من غير حجاب ولا رسول ولا ترجمان.

وأما ما جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي: «**يا جابر! ما لي أراك منكسرًا؟**» قلت: يا رسول الله! استشهد أبي، قتل يوم أُحد،

(١) التمهيد (٧/ ١٥٣) [وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية].

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧).

(٣) جاء هذا عند البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٩١٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، فيبقى كل من كان يسجد في الدنيا رياءً وسمعةً، فيذهب ليسجد، فيعود ظهره طبقًا واحدًا**».

(٤) المصدر السابق (٢٣/ ٧٦).

وترك عيالًا ودَيْنًا. قال: «**أفلا أبشرك بما لقي الله به أباك؟**» قال: قلت: بلى يا رسول الله. قال: «**ما كلم الله أحدًا قط إلا من وراء حجاب، وأحيا أباك؛ فكلَّمه كفاحًا، فقال: يا عبدي تمن علي أعطك، قال: يا رب تحييني فأقتل فيك ثانية. قال الرب ﷻ: إنه قد سبق مني أنهم إليها لا يرجعون...**» الحديث[(١)].

فلا شك أن هذه منقبة له، ولكنه لا يتعارض مع الآية الكريمة، فإنها تتعلق بدار الدنيا، قال ابن القيم معلقًا عليها: «فلما أخبر أنه يكلم البشر من وراء حجاب دلَّ على أنه قد يكلِّم غيرهم مع رفع ذلك الحجاب، كما قال النبي لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «**إن الله ما كلم أحدًا إلا من وراء حجاب، وإنه أحيا أباك وكلمه كفاحًا**»، وكما في الحديث: «**ما منكم من أحد إلا سيكلِّمه ربه ليس بينه وبينه حجاب يحجبه ولا ترجمان**»[(٢)]، فلا يناقض هذا ما دلَّت عليه الآية، فإن هذا في الدنيا وما دلَّت عليه السُّنَّة في دار الآخرة وتكليم عبد الله بن حرام والد جابر كان بعد الموت، لم يكن في الدنيا»[(٣)].

الفروق:

التجلي يكون من الربِّ تعالى، والرؤية تكون من العباد، والتجلي يسبق الرؤية، فإن المؤمنين يرونه سبحانه بعدما يتجلى ويظهر لهم[(٤)].

الحكمة:

إن الله ﷻ لم يتجل للعباد في هذه الدنيا ليتحقق لهم الإيمان بالغيب، ولأنهم لا يطيقون رؤيته في هذا الدنيا، ويتجلى للمؤمنين في الآخرة من باب الإكرام لهم وتمام الإنعام عليهم، وعندما يكشف عن ساقه يخر له المؤمنون ساجدين، وأما المنافقون الذين كانوا يسجدون رياء وسمعة فلا يتمكنون من السجود، فيتميز أهل التوحيد والإخلاص من أهل الرياء والنفاق.

مذهب المخالفين:

الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم يؤولون تجلي الرب تبارك وتعالى بظهور قدرته وسلطانه وآياته؛ وذلك تبعًا لاعتقادهم أن رؤية الله تعالى غير جائزة[(٥)]، وهو قول

(١) أخرجه الترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٣٠١٠) وحسنه، وابن ماجه (المقدمة، رقم ١٩٠)، وابن حبان (كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، رقم ٧٠٢٢)، والحاكم (كتاب معرفة الصحابة، رقم ٤٩١٤) وصححه، وصححه الألباني أيضًا في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ١٣٦١).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٤٤٣)، ومسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠١٦).

(٣) الصواعق المرسلة (٤/١٢٤٧ ـ ١٢٤٨) [دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ].

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/١٥٣)، ومجموع الفتاوى (٢٣/٧٦).

(٥) انظر من كتب أهل السُّنَّة: المحرر الوجيز لابن عطية =

باطل ورأي فاسد؛ لكونه مخالفًا لنصوص الكتاب والسُّنَّة وأقوال سلف الأمة، وأما آيات الله وسلطانه وقدرته فهي واضحة ظاهرة بادية في كل وقت وحين لدى جميع أولي الأبصار والنهى، وليس ذلك مقصورًا على المؤمنين، ولا خاصًّا بيوم القيامة، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة].

المصادر والمراجع:

١ ـ «اجتماع الجيوش الإسلامية»، لابن القيم.

٢ ـ «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة»، لابن قتيبة الدينوري.

٣ ـ «التمهيد» (ج٧)، لابن عبد البر.

٤ ـ «الجامع لأحكام القرآن» (ج٩)، للقرطبي.

٥ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٦ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٤)، لابن القيم.

٧ ـ «كتاب التوحيد» (ج٣)، لابن منده.

٨ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٦ و٢٣)، لابن تيمية.

٩ ـ «المحرر الوجيز» (ج٢)، لابن عطية.

١٠ ـ «مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري»، لمحمد الشيخ عليو محمد.

التحريف

التعريف لغةً:

التحريف لغة: التغيير والتبديل، قال ابن فارس: «الحاء الراء والفاء **ثلاثة أصول**: حدُّ الشيء، والعُدول، وتقدير الشَّيء. فأمّا الحدّ فحرْفُ كلِّ شيء حدُّه؛ كالسيف وغيره، ومنه الحَرْف، وهو الوجْه. تقول: هو مِن أمرِه على حَرْفٍ واحد؛ أي: طريقة واحدة... **والأصل الثاني**: الانحراف عن الشَّيء، يقال: انحرَفَ عنه يَنحرِف انحرافًا. وحرّفتُه أنا عنه؛ أي: عدَلْتُ به عنه. ولذلك يقال: مُحَارَفٌ، وذلك إذا

= (٢/ ٤٥١) [دار الكتب العلمية، ط١]، واجتماع الجيوش الإسلامية (١٨٤) [مكتبة دار البيان، دمشق، ط٣]، ومناهج اللغويين في تقرير العقيدة لمحمد الشيخ (١٥٥) [دار المنهاج، الرياض، ط١]، وانظر من كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٢٣٢ ـ ٢٧٧) [مكتبة وهبة، ط٢]، ومن كتب الأشاعرة: أساس التقديس للرازي (١٠٥، ١٢٩ ـ ١٣٠) [مكتبة الكليات الأزهرية].

حُورِف كَسْبُه فمِيلَ به عنه، وذلك كتحريف الكلام، وهو عَدْلُه عن جِهته. قال الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]. **والأصل الثالث:** المِحراف، حديدة يقدَّر بها الجِراحات عند العِلاج»[١].

وقال الأزهري: «وقال الليث: التحريفُ في القرآن: تغييرُ الكلِمَةِ عَنْ مَعْنَاهَا، وهي قريبَةُ الشَّبَهِ، كما كانت اليهودُ تُغَير مَعانِيَ التوْراةِ بالأَشْبَاه، فوصَفَهم الله بِفِعْلِهم فقال: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، قال: وإذا مال إنسانٌ عن شيء يقال: تحرّف وانْحَرَفَ واحْرَوْرَف»[٢].

التعريف شرعًا:

هو: «العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره»[٣].

وبعبارة أخرى هو «تفسير للنصوص بالمعاني الباطلة التي لا تدل عليها بوجه من الوجوه»[٤].

أو «هو تغيير النص لفظًا أو معنى»[٥].

الحكم:

يحرم تحريف كلام الله وكلام رسوله ﷺ؛ لما فيه من إبطال الشرع، ولأن الله ذمَّ فاعليه في كتابه الكريم فقال: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

الحقيقة:

حقيقة التحريف هو التغيير وزنًا ومعنًى، فهو نفي للمعنى الصحيح الذي دلَّت عليه النصوص واستبداله بمعنى آخر غير صحيح[٦]، ومنه صنيع اليهود حين أمرهم الله أن يدخلوا الباب سُجدًا ويقولوا حطة فبدلوا كلام الله وحرفوه فقالوا حبة في شعرة، فقد ثبت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**قيل لبني إسرائيل:** ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، **فبدلوا، فدخلوا يزحفون على أستاههم، وقالوا: حبة في شعرة**»[٧].

الأدلة:

من النصوص التي دلَّت على تحريم

(١) مقاييس اللغة (٢/٤٢ ـ ٤٣) [دار الجيل، ط٢].
(٢) تهذيب اللغة (٥/١٢) [دار إحياء التراث العربي].
(٣) الصواعق المرسلة (١/٢١٥) [دار العاصمة، ط١].
(٤) التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة (٢٢)، وانظر: مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية (٢٣).
(٥) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (١٨) [دار الوطن].
(٦) انظر: تفسير ابن كثير (٢/٦٥) [دار طيبة، ط٢]، وأصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة لنخبة من العلماء (٧٨) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢١هـ].
(٧) أخرجه البخاري (كتاب الأنبياء، رقم ٣٤٠٣).

التحريف للكلم عن مواضعه قول الله سبحانه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣].

وقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [النساء: ٤٦].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية: «تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمَّه الله تعالى في كتابه وهو إزالة اللفظ عما دلَّ عليه من المعنى، مثل تأويل بعض الجهمية لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ١٦٤﴾ [النساء]؛ أي: جرحه بأظافير الحكمة تجريحًا»(١).

وقال ابن القيم: «من فسد من العلماء فاستعمل أخلاق اليهود من تحريف الكلم عن مواضعه وكتمان ما أنزل الله إذا كان فيه فوات غرضه وحسد من آتاه الله من فضله... إلى غير ذلك من الأخلاق التي ذمَّ بها اليهود من الكبر واللي والكتمان والتحريف والتحيُّل على المحارم، وتلبيس الحق بالباطل فهذا شبهه باليهود ظاهر»(٢).

وقال ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فسموا التحريف تأويلًا؛ تزيينًا له وزخرفة ليُقبل، وقد ذمَّ الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، والعبرة للمعاني لا للألفاظ، فكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرف عورض به دليل الحق»(٣).

قال ابن عثيمين: «وأما التحريف، فهو تغيير لفظها، أو صرف معناها عما أراد الله بها ورسوله ﷺ، مثل أن يقول: استوى على العرش؛ أي: استولى، أو: ينزل إلى السماء الدنيا؛ أي: ينزل أمره»(٤).

الأقسام:

ينقسم التحريف إلى قسمين:

الأول: تحريف اللفظ بزيادة أو نقص أو تغيير شكل ـ سواء تغير معه المعنى أو لم يتغير، وإن كان هذا الثاني لا يقع إلا من جاهل ـ وذلك كقول اليهود: حنطة، لما قيل لهم: (قولوا حطة)، وكقراءة بعض المبتدعة: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ١٦٤﴾ [النساء]، بنصب لفظ الجلالة.

الثاني: تحريف المعنى، وهو تغييره مع إبقاء لفظه على حاله، وذلك كتفسير

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ١٦٥).

(٢) بدائع الفوائد (٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١) [عالم الفوائد، ط٢].

(٣) شرح الطحاوية (١/ ٢٥١) [مؤسسة الرسالة].

(٤) شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/ ١٢٦) [دار ابن الجوزي، ط٥، ١٤١٩هـ].

الغضب بإرادة الانتقام، وكقولهم: معنى الرحمة إرادة الإنعام[(١)].

قال ابن القيم: «والتحريف نوعان: تحريف اللفظ: وهو تبديله، وتحريف المعنى: وهو صرف اللفظ عنه إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: تحديد المعاني الشرعية موقوف على النصوص:

لا شكَّ أن تعيين المعاني الشرعية لا سبيل إليه إلا عن طريق النصوص الشرعية، فهي التي تبين المعنى المراد شرعًا وتحدده. ونكتفي **بمثالين:**

أحدهما: تفسير المعية بالعلم في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [المجادلة].

فدلَّت الآية هنا على تحديد المعنى الشرعي للمعية، وهو العلم؛ حيث بدأت الآية بالحديث عن بيان إحاطة علم الله بكل معلوم، ثم ختمت به أيضًا، فدل هذا على أن المقصود بالمعية هنا هو المعية العلمية.

والآخر: الصلاة، فهي لغة الدعاء، لكن حدَّد الشرع معناها الشرعي بالعبادة ذات الأقوال والأفعال المخصوصة المفتتحة بالتكبير والمختتمة بالتسليم.

- المسألة الثانية: السلامة من التحريف:

التحريف أمره خطير وشرّه مستطير، فهو تغيير وتبديل للمعاني والألفاظ عما هي عليه، فتتغير الحقائق، ويبطل الخطاب، وتفسد المعاني، ويدب التعطيل.

وسبيل الوقاية منه يكون بأمور؛ **منها:**

- لزوم الشرع والانقياد له، والاعتقاد الجازم بأنه طريق الهداية.

- المحافظة على ألفاظ الشرع والعناية بها. ومما يدل على ذلك حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: **إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللَّهُمَّ أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رهبة ورغبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت،**

---

(١) انظر: هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى (٤٩) [الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة]، ومختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية (٢٣)، وفتح رب البرية (١٨)، ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات لمحمد التميمي (٧٠) [دار إيلاف الدولية، ط١].

(٢) الصواعق المرسلة (١/٣٥٨).

وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت مت على الفطرة، فاجعلهن آخر ما تقول. فقلت أستذكرهن: وبرسولك الذي أرسلت. قال: **لا، وبنبيّك الذي أرسلت**»(١).

- أن يفهم معاني النصوص الشرعية على ضوء فهم السلف الصالح الذين تلقوه من فم النبي ﷺ، فقد كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقهم علمًا، وأسدّهم رأيًا، وأبعدهم عن التكلف، وأحرصهم على امتثال الأوامر واجتناب النواهي، وأنصحهم للخلق بعد نبيهم، ومرضيًّا عنهم رضًا مطلقًا.

قال ابن تيمية: «فمن لم يأخذ معاني الكتاب والسُّنَّة من الصحابة والتابعين... لم يكن له طريق أصلًا إلا ما يرد عليه من الآفات... من عدل عما فسَّر به رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون القرآن فأحد الأمرين لازم له: إما أن يعدل إلى تفسيره بما هو دون ذلك؛ فيكون محرفًا للكلم عن مواضعه، وإما أن يبقى أصم أبكم لا يسمع من كلام الله ورسوله إلا الصوت المجرد، الذي يشركه فيه البهائم ولا يعقله، وكل من هذين الأمرين باطل محرم»(٢).

(١) أخرجه البخاري (كتاب الدعوات، رقم ٦٣١١)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٧١٠).

(٢) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية لابن تيمية (١٩ ـ ٢٠) [عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ].

- هجر من تلبس بهوى وبدعة.
- كشف التحريف والمحرفين وبيان حالهم وفضحهم باللسان والقلم.
- الحجر على علماء ومفتي الضلالة لمن أمكنه ذلك(٣).

الفروق:

الفرق بين التحريف والتأويل:

يختلف التحريف عن التأويل من الوجوه التالية:

الأول: أن التحريف جاء في الشرع ذمه كما في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، بخلاف التأويل فإنه مع ورود ذكره في الشرع لم يأت ذمه.

الثاني: أن التحريف لفظ صريح في دلالته على التغيير والتبديل، بخلاف التأويل، فهو لفظ مجمل قد يحتمل معنى صحيحًا وقد يحتمل معنى فاسدًا(٤).

الآثار:

ذكر أهل العلم أن التحريف شيء ممقوت، وتركة مشؤومة ورثها المعطلة

(٣) انظر لهذه الثلاث: تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال لبكر أبو زيد (٤٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ١٦٥)، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١/ ١٨١) [جمع وترتيب: فهد السليمان، دار الوطن، ودار الثريا، ١٤١٣هـ].

عن اليهود، وفتحوا بها بابًا واسعًا يلج منه كل ملحد للقدح في الإسلام، والطعن في أصوله العظام، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولما فسر هؤلاء الأفولَ بالحركة، وفتحوا باب تحريف الكلم عن مواضعه، دخلت الملاحدة من هذا الباب، ففسَّر ابن سينا وأمثاله من الملاحدة الأفول بالإمكان الذي ادعوه»[(١)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذكر الله سبحانه التحريف وذمَّه، حيث ذكره وذكر التفسير وذكر التأويل، فالتفسير هو إبانة المعنى وإيضاحه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفرقان]، وهذا غاية الكمال أن يكون المعنى في نفسه حقًّا، والتعبير عنه أفصح تعبير وأحسنه، وهذا شأن القرآن وكلام الرسول.

والتحريف العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه، والنوعان مأخوذان من الأصل عن اليهود، فهم الراسخون فيهما، وهم شيوخ المحرفين وسلفهم، فإنهم حرفوا كثيرًا من ألفاظ التوراة، وما غلبوا عن تحريف لفظه حرفوا معناه، ولهذا وصفوا بالتحريف في القرآن دون غيرهم من الأمم، ودرج على آثارهم الرافضة، فهم أشبه بهم من القذة بالقذة، والجهمية؛ فإنهم سلكوا في تحريف النصوص الواردة في الصفات مسالك إخوانهم من اليهود، ولما لم يتمكنوا من تحريف نصوص القرآن حرفوا معانيه، وسطوا عليها، وفتحوا باب التأويل لكل ملحد يكيد الدين فإنه جاء فوجد بابًا مفتوحًا وطريقًا مسلوكة، ولم يمكنهم أن يخرجوه من باب أو يردوه من طريق قد شاركوه فيها وإن كان الملحد قد وسع بابًا هم فتحوه وطريقًا هم اشتقوه»[(٢)].

۞ المصادر والمراجع:

١ ـ «تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال»، لبكر أبو زيد.

٢ ـ «التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية»، لفالح بن مهدي.

٣ ـ «التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة»، للسعدي.

٤ ـ «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية»، لابن تيمية.

٥ ـ «شرح العقيدة الواسطية» (ج١)، لابن عثيمين.

٦ ـ «الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية المعطلة» لابن القيم (ج/١)، تحقيق: علي محمد الدخيل الله.

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٥٥٠).

(٢) الصواعق المرسلة (١/٢١٥ ـ ٢١٦).

٧ ـ «فتح رب البرية بتلخيص الحموية»، لابن عثيمين.

٨ ـ «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (ج١).

٩ ـ «مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية»، لعبد العزيز السلمان.

١٠ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات»، لمحمد التميمي.

تحريف الكتب السماوية

يراجع مصطلح (الكتب السماوية).

التحسين والتقبيح العقليان

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الحاء والسين والنون أصلٌ واحد، فالحُسن ضد القُبح. يقال: رجل حَسن وامرأة حسناء... والمحاسن من الإنسان وغيره: ضد المساوئ»[١]. فالقبح نقيض الحسن، وقَبَّحه الله؛ أي: نَحّاه عن الخير[٢]، والمَقْبوح: الذي يُرَدّ ويَخْسأ[٣].

التعريف اصطلاحًا:

التحسين والتقبيح العقليان هما الحكم على الشيء بأنه حسن أو قبيح، وما يترتب عليه من استحقاق الثواب أو العقاب بدليل العقل.

الحكم:

١ ـ أن حسن الأشياء وقبحها، بمعنى استحقاق الثواب والعقاب عليها يعرف من جهة العقل، لكن لا يعاقب أحدٌ إلا بعد بلوغ الرسالة[٤]. ومن الأفعال ما يكتسب صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع[٥]. فلا يصح حصر معرفة الحسن والقبح بالعقل، كما أن القول بترتيب الثواب والعقاب على معرفة الحسن والقبح بالعقل وقبل ورود الشرع مخالف لنصوص الكتاب، ويلزم منه وصف الله بالظلم.

٢ ـ أن نفي الحسن والقبح العقليين مطلقًا فلم يقله أحد من سلف الأمَّة ولا أئمتها؛ بل نفي ذلك من البدع التي حدثت في الإسلام[٦].

(١) مقاييس اللغة (٢/٥٧ ـ ٥٨) [دار الجيل، ط١].

(٢) انظر: الصحاح (١/٣٩٣) [دار العلم للملايين، ط٣]، مقاييس اللغة (٥/٤٧).

(٣) انظر: لسان العرب (٢/٥٥٢) [دار صادر].

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٣٠٩ ـ ٣١٠)، والرد على المنطقيين (٤٢١)، ودرء التعارض (٨/٤٩٣)، ومفتاح دار السعادة (٢/٧) [دار الكتب العلمية].

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٤٣٤ ـ ٤٣٦)، والرد على المنطقيين (٤٢٠ ـ ٤٢١)، ودرء التعارض (٨/٤٩٣).

(٦) انظر: درء التعارض (٩/٥٠)، والرد على المنطقيين (٤٢١)، ومنهاج السُّنَّة (١/٤٥٠).

۞ الحقيقة:

للحُسْن والقُبْح معانٍ ثلاثة[١]:

الأول: أن الحسن هو ملاءمة الطبع، والقبح هو منافرته؛ كقولنا: إنقاذ الغريق حسن، واتهام البريء قبيح.

الثاني: أن الحسن هو الكمال، والقبح هو النقص كقولنا: العلم حسن، والجهل قبيح.

الثالث: أن الحسن هو استحقاق الثواب والمدح، والقبح استحقاق العقاب والذم.

قال القرافي رحمه الله: «والأولان عقليَّان إجماعًا»[٢]، كما يمكن معرفتها بالشرع[٣]، واختلفوا في المعنى الثالث؛ هل يعرف بالعقل أم بالشرع؟

ويرى ابن تيمية أن هذه المعاني ترجع لمعنى واحد، فالحسن هو الملائم والموافق للطبع، وما تلتذ به النفس من الكمال والثواب والمدح، والقبح هو المنافي للطبع وما تتألم منه النفس من النقص والذم والعقاب. يقول رحمه الله: «وتنازعوا في الحسن والقبح بمعنى كون الفعل سببًا للذم والعقاب؛ هل يعلم بالعقل أم لا يعلم إلا بالشرع؟ وكان من أسباب النزاع أنهم ظنوا أن هذا القسم مغاير للأول، وليس هذا خارجًا عنه، فليس في الوجود حسن إلا بمعنى الملائم، ولا قبيح إلا بمعنى المنافي، والمدح والثواب ملائم، والذم والعقاب مناف، فهذا نوع من الملائم والمنافي... ومن الناس من أثبت قسمًا ثالثًا للحسن والقبح وادعى الاتفاق عليه، وهو كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص، وهذا القسم لم يذكره عامة المتقدمين المتكلمين في هذه المسألة؛ ولكن ذكره بعض المتأخرين؛ كالرازي، وأخذه عن الفلاسفة. والتحقيق أن هذا القسم لا يخالف الأول، فإن الكمال الذي يحصل للإنسان ببعض الأفعال هو يعود إلى الموافقة والمخالفة، وهو اللذة أو الألم، فالنفس تلتذ بما هو كمال لها، وتتألم بالنقص، فيعود الكمال والنقص إلى الملائم والمنافي»[٤].

أما الخلاف في المعنى الثالث فهو كالآتي:

القول الأول: أن حسن الأشياء وقبحها، والثواب عليها والعقاب يعرف من جهة الشرع، وأن الفعل لا يكون حسنًا أو قبيحًا لنفسه وجنسه وصفة لازمة له؛ بل يعرف ذلك من الشرع وحده، وهو قول جماهير الأشاعرة[٥]، وطائفة

(١) انظر: الذخيرة للقرافي (١/ ٧١) [دار الغرب، ١٩٩٤م]، ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).
(٢) الذخيرة للقرافي (١/ ٧١).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٩٠).
(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).
(٥) انظر: الإرشاد (٢٥٨) [مكتبة الخانجي، ١٣٩٦هـ]، =

من المنتسبين للسُّنَّة من أصحاب الأئمة؛ مالك والشافعي وأحمد[(١)].

القول الثاني: أن حسن الأشياء وقبحها، والثواب عليها والعقاب يعرف من جهة العقل، وإن لم يرد سمع، وهو قول المعتزلة[(٢)] والرَّافضة[(٣)]، ومن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم[(٤)].

القول الثالث: أن حسن الأشياء وقبحها، بمعنى استحقاق الثواب والعقاب عليها يعرف من جهة العقل، لكن لا يعاقب أحدٌ إلا بعد بلوغ الرسالة، وهو قول أهل السُّنَّة والجماعة[(٥)]، وجمهور الماتريديَّة[(٦)] والكرَّاميَّة[(٧)].

ويرى أهل السُّنَّة ومن وافقهم أن الأفعال ثلاثة أنواع[(٨)]:

أحدها: أن يكون الفعل مشتملًا على مصلحة أو مفسدة ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم؛ لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبًا في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك.

النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنًا، وإذا نهى عن شيء صار قبيحًا، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

والنوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم عليه السلام بذبح ابنه.

الأدلة:

أدلة أهل السُّنَّة في إثبات الحسن والقبح العقليين:

استدلوا بأدلة نقلية وعقلية؛ **منها:**

ـ قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأعراف]، فقد أخبر الله عن نفسه في سياق الإنكار عليهم أنه

= والإحكام للآمدي (١/ ١١٩ ـ ١٢٦) [دار الكتاب العربي، ط١]، والمواقف للإيجي (٣٢٣) [عالم الكتب]، وشرح المقاصد (٤/ ٢٨٢) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٩هـ].

(١) انظر: درء التعارض (٨/ ٤٩٣)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٩٠).

(٢) انظر: المغني للقاضي عبد الجبار (١٤/ ٧، ١٥١ ـ ١٧٣) [الدار المصرية، ١٣٨٥هـ]، وشرح الأصول الخمسة (٥٦٥) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ].

(٣) انظر: أصول الفقه لمحمد رضا الشيعي (٢/ ١٢٢).

(٤) انظر: درء التعارض (٨/ ٤٩٣)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٩٠).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، والرد على المنطقيين (٤٢١)، ودرء التعارض (٨/ ٤٩٣)، ومفتاح دار السعادة (٢/ ٧).

(٦) انظر: الماتريدية دراسة وتقويمًا (١٥١ ـ ١٥٤) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٣هـ].

(٧) انظر: الملل والنحل (١/ ١١٣) [دار المعرفة].

(٨) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦)، والرد على المنطقيين (٤٢٠ ـ ٤٢١)، ودرء التعارض (٨/ ٤٩٣).

لا يأمر بالفحشاء، فدل ذلك على أنه منزه عنه، فلو كان جائزًا عليه لم يتنزه عنه فعلم أنه لا يجوز عليه الأمر بالفحشاء، وذلك لا يكون إلا إذا كان الفعل في نفسه سيئًا وقبيحًا[(١)].

- وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَسَآءَ سَبِيلٗا ٣٢﴾ [الإسراء]. فقد علل ﷻ النهي عنه بما اشتمل عليه من أنه فاحشة وأنه ساء سبيلًا، فلو كان إنما صار فاحشة وساء سبيلًا بالنهي لما صح ذلك؛ لأن العلة تسبق المعلول لا تتبعه[(٢)].

وأن من أنكر أن يكون للفعل صفات ذاتية لم يحسن إلا لتعلق الأمر به، وأن الأحكام بمجرد نسبة الخطاب إلى الفعل فقط، فقد أنكر ما جاءت به الشرائع من جلب المصالح ودرء المفاسد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما في الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها، وأنكر خاصةً الفقه في الدين الذي هو معرفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنها[(٣)].

وأنَّ نفي الحسن والقبح العقليين مطلقًا لم يقله أحد من سلف الأمَّة ولا أئمتها، وهذا يؤخذ من كلام الأئمَّة والسلف في تعليل الأحكام، وبيان حكمة الله في خلقه وأمره، فنفي ذلك من البدع التي حدثت في الإسلام[(٤)].

۞ أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية ﵀: «أن الفعل تارة يكون حسنه من جهة نفسه، وتارة من جهة الأمر به، وتارة من الجهتين جميعًا. ومن أنكر أن يكون للفعل صفات ذاتية لم يحسن إلا لتعلق الأمر به، وأن الأحكام بمجرد نسبة الخطاب إلى الفعل فقط، فقد أنكر ما جاءت به الشرائع من المصالح والمفاسد، والمعروف والمنكر، وما في الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها، وأنكر خاصة الفقه في الدين، الذي هو معرفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنه»[(٥)].

وقال ابن القيم ﵀: «كل من تكلم في علل الشرع ومحاسنه، وما تضمنه من المصالح ودرء المفاسد، فلا يمكنه ذلك إلا بتقرير الحسن والقبح العقليين، إذ لو كان حسنه وقبحه بمجرد الأمر والنهي؛ لم يتعرض في إثبات ذلك لغير الأمر والنهي فقط»[(٦)].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٥/٨)، ومفتاح دار السعادة (٢/٩ ـ ١٠).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٥/٨ ـ ٩)، ومفتاح دار السعادة (٢/٧).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١١/٣٥٤)، ومفتاح دار السعادة (٢/٢).
(٤) انظر: الرد على المنطقيين (٤٢١)، ومنهاج السُّنَّة (١/٤٥٠)، ودرء التعارض (٩/٥٠).
(٥) مجموع الفتاوى (١١/٣٥٤).
(٦) مفتاح دار السعادة (٢/٤٢).

المسائل المتعلقة:

ـ الإيجاب والتحريم العقليان:

«الإيجاب والتحريم طلب للفعل والترك على سبيل الاستعلاء»[(١)]، وهل يعرف بالعقل أم بالشرع؟ فيه خلاف مبني على الخلاف في التحسين والتقبيح العقليين، والأقوال فيه **ثلاثة**:

القول الأول: المعتزلة قالوا: يجب على العبد عقلًا بعض الأفعال الحسنة، ويحرم عليه القبيح، ويستحق الثواب والعقاب على ذلك، وأنه يجب على الرب سبحانه وتعالى فعل الحسن ورعاية الصلاح والأصلح، ويحرم عليه فعل القبيح والشر وما لا فائدة فيه كالعبث، ووضعوا بعقولهم شريعة أوجبوا بها على الرب سبحانه وتعالى وحرموا عليه، وشبهوه بخلقه في أفعاله بحيث ما حسن منهم حسن منه، وما قبح منهم قبح منه.

القول الثاني: الأشاعرة جوَّزوا عليه سبحانه وتعالى ما يتعالى ويتنزه عنه لمنافاته حكمته وكماله، ونفوا ما أوجبه وحرمه على نفسه، ونفوا حكمته، فهم يرون أن الحسن والقبح راجع للأمر والنهي والإرادة، وليس لصفات في الفعل.

القول الثالث: أهل السُّنَّة أثبتوا له سبحانه وتعالى ما أثبته لنفسه من الإيجاب، والتحريم الذي هو مقتضى أسمائه وصفاته، الذي لا يليق به نسبته إلى ضده؛ لأنه موجب كماله وحكمته وعدله، ولم تدخله تحت شريعة وضعتها بعقولها، كما فعل المعتزلة، ولم تجوِّز عليه ما نزه نفسه عنه كما فعلت الأشاعرة، وأن العقل يعرف الحسن والقبيح، لكن ترتيب الثواب والعقاب بعد بلاغ الرسل[(٢)].

مذهب المخالفين:

أولًا: مذهب الأشاعرة في التحسين والتقبيح:

نفى الأشاعرة الحسن والقبح العقليين، واستدلوا لنفي التحسين والتقبيح العقليين بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء] ونحوها[(٣)].

وقد أجاب أهل السُّنَّة بأن هذه الآية ونحوها لا تنفي اشتمال الأفعال على الصفات الحسنة والسيئة، ولكنها تنفي العذاب قبل بعثة الرسل، وهذا مسلّم، فالأفعال متصفة بصفات حسنة وسيئة تقتضي الحمد والذم، ولكن لا يعاقَب أحدٌ إلا بعد بلوغ الرسالة[(٤)].

كما استدلوا بأدلة عقلية[(٥)]، وقد

---

(١) مفتاح دار السعادة (٢/٥٢).

(٢) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/٥٢ ـ ٦١)، ولوامع الأنوار البهية (١/٢٨٧ ـ ٢٨٨) [مؤسسة الخافقين، ط٢].

(٣) انظر: شرح المقاصد (٤/٢٨٤).

(٤) انظر: درء التعارض (٨/٤٩٣)، ومجموع الفتاوى (١٩/٢١٥)، ومفتاح دار السعادة (٢/٣٩).

(٥) انظر: شرح المقاصد (٤/٢٨٤)، والإحكام (١/١٢٣).

أجاب عنها أهل السُّنَّة[١].

ثانيًا: قول المعتزلة في إيجاب الثواب العقاب بالعقل وإن لم يرد سمع. وقد رد عليهم أهل السُّنَّة بما يلي:

١ ـ النصوص الكثيرة في القرآن التي تدل على أن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد بلوغ الرسالة؛ كقوله ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء]، وغير ذلك من الآيات التي تؤكِّد هذا المعنى[٢].

٢ ـ أن الله تعالى قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفسًا إلا وسعها؛ كقوله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فهذه الآية وأمثالها تدلُّ على أن المكلف لا يؤاخذ بما فعله أو تركه مما لم ينه عنه الشرع، أو لم يأمر به؛ لأنَّه خارج عن قدرته واستطاعته[٣].

٣ ـ أن مؤاخذة وتعذيب من لم يأت إليه شرع ظلم، والله ﷻ نزَّه نفسه عن الظلم في مواضع كثيرة من القرآن[٤].

فهذه بعض أدلة أهل السُّنَّة والجماعة في إثبات التحسين والتقبيح العقليين دون ترتيب الثواب والعقاب عليهما.

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٤ ـ ٢٦).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٣٥) (١٩/ ٢١٥)، ودرء التعارض (٨/ ٤٩٣)، ومفتاح دار السعادة (٢/ ٣٩).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢١٦ ـ ٢١٧).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

المصادر والمراجع:

١ ـ «التحسين والتقبيح العقليان وأثرهما في مسائل أصول الفقه»، لعايض الشهراني.

٢ ـ «التحسين والتقبيح وجذوره في ضوء عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة»، لعلي الزهراني.

٣ ـ «الحكمة والتعليل في أفعال الله»، لمحمد المدخلي.

٤ ـ «درء التعارض» (ج٨، ٩)، لابن تيمية.

٥ ـ «الرد على المنطقيين»، لابن تيمية.

٦ ـ «مجموع الفتاوى» (١٩)، لابن تيمية.

٧ ـ «مفتاح دار السعادة» (ج٢)، لابن القيم.

كتب المخالفين:

٨ ـ «درء القول القبيح في التحسين والتقبيح»، للطوفي.

تحقيق التوحيد

يراجع مصطلح (التوحيد).

التحليل والتحريم

التعريف لغةً:

التحريم مأخوذ من حرم، فـ«الحاء والراء والميم أصلٌ واحد، وهو المنع

والتشديد. فالحَرام: ضد الحلال»[١].
والتَّحريم: ضد التحليل[٢].

والتحليل مأخوذ من حَلَّ، وله فروع كثيرة، ولكن أصله الجامع: فتح الشيء. ومنه الحلال، والحلال: من: حَلَلت الشيء، إذا أَبحته وأَوسعته لأمر فيه[٣].

التعريف شرعًا:

التحريم والتحليل صفتان فعليتان ثابتتان بالكتاب والسُّنَّة[٤]، وخاصتان بالله ﷻ، فليس لأحد من الخلق أن يحرم ما أحلَّه الله، ولا أن يحلل ما حرَّمه الله تعالى.

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي للتحريم والتحليل مرتبط بالمعنى اللغوي في أصله، وزاد تخصيصًا بربطه بالأحكام والعبادات في الإسلام، وجعْله من خصائص الرب.

الأسماء الأخرى:

التشريع، الفرض، الإيجاب.

الحكم:

يجب الإيمان بهاتين الصفتين ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تمثيل؛ لدلالة الكتاب والسُّنَّة على ذلك، ويجب «إفراد الله تعالى بالطاعة في تحريم ما حرَّمه وتحليل ما أحلَّه»[٥].

الحقيقة:

التحليل والتحريم تشريع، وهو ما يختص به الرب ﷻ من تنزيل الأحكام، بالمنع أو الإباحة، لحكم سبقت في علمه ﷻ. وهو من خصائص الرب ﷻ، فلا يجوز أن يطاع فيه أحد من المخلوقين غير الرسل.

الأهمية:

من حقِّ الله على العباد إفراده بالطاعة فيما أحل وحرم، وفيما نهى وأمر، وهو داخل في إفراده بالعبادة. وقد اختصت أحكامه ﷻ بأنها صالحة لكل زمان ومكان، فهو العليم بما يصلح لعباده من الأحكام.

الأدلة:

الأدلة على اختصاص الرب تبارك وتعالى بالتحليل والتحريم كثيرة، منها قوله ﷷ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى: ٢١]، وقوله ﷷ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ

(١) مقاييس اللغة (٢/ ٤٥) [دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ].
(٢) انظر: الصحاح (٥/ ١٨٩٦) [دار العلم للملايين].
(٣) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٢٠).
(٤) انظر: صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٧٦) [دار الهجرة، الرياض، ط٣، ١٤٢٦هـ].
(٥) إعانة المستفيد (١/ ١٣١) [مؤسسة الرسالة ناشرون].

وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة]، وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [المائدة]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١﴾﴾ [التحريم]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «**يا عدي اطرح عنك هذا الوثن**»، وسمعته يقرأ في سورة براءة: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، قال: «**أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئًا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئًا حرموه**»[(١)].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**من أكل من هذه الشجرة الخبيثة شيئًا فلا يقربنا في المسجد**»، فقال الناس: حرمت حرمت. فبلغ ذاك النبي ﷺ فقال: «**أيها الناس! إنه ليس بي تحريم ما أحل الله لي، ولكنها شجرة أكره ريحها**»[(٢)].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «**أيها الناس! قد فرض الله عليكم الحج فحجوا**»، فقال رجل: أكل عام؟ يا رسول الله! فسكت حتى قالها ثلاثًا، فقال رسول الله ﷺ: «**لو قلت: نعم! لوجبت ولما استطعتم...**»[(٣)].

وقوله: «**لوجبت**»؛ أي: لأوجبها الله سبحانه وتعالى.

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رحمه الله: «الحلف بالنذر والطلاق ونحوهما هو حلف بصفات الله، فإنه إذا قال: إن فعلت كذا فعلي الحج فقد حلف بإيجاب الحج عليه وإيجاب الحج عليه حكم من أحكام الله تعالى وهو من صفاته، وكذلك لو قال: فعلي تحرير رقبة، وإذا قال: فامرأتي طالق وعبدي حر فقد حلف بإزالة ملكه الذي هو تحريمه عليه والتحريم من صفات الله

(١) أخرجه الترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٣٠٩٥) وقال: «غريب»، والطبراني في الكبير (١٧/ ٩٢) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وذكر له الألباني شواهد وقال: فهو بمجموع طرقه حسن إن شاء الله تعالى، انظر: السلسلة الصحيحة (٧/ ٨٦٢ ـ ٨٦٥).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٦٥).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الحج، رقم ١٣٣٧).

كما أن الإيجاب من صفات الله[(١)].

وقال الشنقيطي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ﴾ الآية [الأنعام: ١٥٠]: «فقوله: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ صيغة تعجيز، فهم عاجزون عن بيان مستند التحريم، وذلك واضح في أن غير الله لا يتصف بصفات التحليل ولا التحريم»[(٢)].

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة: «الشرك الأكبر أن يجعل الإنسان لله ندًّا إما في أسمائه وصفاته...، وإما أن يجعل له ندًّا في العبادة... وإما أن يجعل لله ندًّا في التشريع بأن يتخذ مشرعًا له سوى الله، أو شريكًا لله في التشريع يرتضي حكمه ويدين به في التحليل والتحريم؛ عبادة وتقربًا وقضاء وفصلًا في الخصومات، أو يستحله وإن لم يره دينًا»[(٣)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: من أحلَّ محرمًا أو حرَّم حلالًا عالمًا بحكمه، غير متأول، فقد كفر، حتى لو لم يفعله:

يقول شيخ الإسلام: «ولا ريب أن من اعتقد في المحرمات المعلوم تحريمها أنها حلال كفر»[(٤)].

وقال: «فمن تاب من هذه الاعتقادات الفاسدة ـ وهو استحلال شيء من المحرمات أو التدين بشيء منها ـ قَبِل الله توبته، وأما من استحل ذلك أو تدين به وإن لم يفعله، فالذي يفعل ذلك وهو معتقد للتحريم خير منه، فإن هذا مؤمن مذنب، وأما الاستحلال لها، والتدين بها فهو كفر»[(٥)].

ـ المسألة الثانية: طاعة الأمراء والعلماء في تحليل ما حرَّم الله وتحريم ما أحلَّ الله على وجهين:

الأول: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله اتباعًا لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركًا.

الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتًا، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب[(٦)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/٢٧٣) [مجمع الملك فهد].

(٢) أضواء البيان (٧/١٠٨ ـ ١٠٩) [دار الكتب العلمية].

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة (١/٧٤٦ ـ ٧٤٧) [رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٤) الصارم المسلول (٥١٦) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ].

(٥) الاستقامة (٢/١٩٤) [مكتبة ابن تيمية].

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٧٠) (٤/١٩٥) [مكتبة =

ـ **المسألة الثالثة: بيان المراد بقوله عَجَّلَ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾** [الأنعام: ١٢١]:

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي: حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره، فقدمتم عليه غيره فهذا هو الشرك، كقوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]»[(١)].

ويقول القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾؛ أي: في تحليل الميتة ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾، فدلَّت الآية على أن من استحل شيئًا مما حرم الله تعالى صار به مشركًا، وقد حرم الله سبحانه الميتة نصًّا؛ فإذا قبل تحليلها من غيره فقد أشرك»[(٢)].

ـ **المسألة الرابعة: التشريع فعل من أفعال الله تعالى:**

وهو من خصائص ربوبيته سبحانه، ومن نازعه فيها كفر، وهو صفة فعلية ثابتة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالكتاب والسُّنَّة[(٣)]، والشريعة: «ما سَنَّ الله من الدين وأمر به كالصلاة والصوم والحج وسائر أعمال البر... وشرع الدين يشرعه شرعًا؛ أي: سَنَّه»[(٤)]، و«التشريع: سنّ القوانين»[(٥)]. والتشريع هو بمعنى الإيجاب، والفرض، والتحليل والتحريم.

قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٱللَّهُ يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾﴾ [الشورى].

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «من سرَّه أن يلقى الله غدًا مسلمًا فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن؛ فإن الله شرع لنبيِّكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سنن الهدى، وإنهن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سُنَّة نبيكم، ولو تركتم سُنَّة نبيّكم لضللتم، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور، ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة، ويحط عنه بها سيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام

= النهضة الحديثة، ١٤٠٤هـ]، وتفسير القرطبي (٧/ ٧٧)، وأضواء البيان (١/ ٣٠٧) [دار الفكر، ١٤١٥هـ]، وفتح القدير (٢/ ٤٧٢)، وإعانة المستفيد (١/ ١٣١).

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ١٧١) [دار التراث].

(٢) تفسير القرطبي (٧/ ٧٧).

(٣) انظر: صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (١٠٠ ـ ١٠١) [دار الهجرة، الرياض، ط٣].

(٤) المحكم لابن سيده (١/ ٣٧٠) [دار الكتب العلمية].

(٥) المعجم الوسيط (٤٧٩) [مكتبة الشروق الدولية، ط٤].

في الصف»[(١)].

وقد ورد إضافة التشريع إلى الله تعالى في أقوال أهل العلم، ومن ذلك ما قاله الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والعجب ممن يحكم غير تشريع الله ثم يدعي الإسلام»[(٢)]. وقال أيضًا: «وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله عَزَّ وَجَلَّ على ألسنة رسله صلى الله عليهم وسلم، أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم»[(٣)]. وقال أيضًا: «ولما كان التشريع وجميع الأحكام، شرعية كانت أو كونية قدرية، من خصائص الربوبية، كما دلَّت عليه الآيات المذكورة كان كل من اتبع تشريعًا غير تشريع الله قد اتخذ ذلك المشرع ربًّا، وأشركه مع الله»[(٤)].

وقد تقدم نقل كلام اللجنة الدائمة في بيان اتخاذ ند لله تعالى في التشريع بأن يتخذ مشرعًا له سوى الله أو شريكًا لله في التشريع يرتضي حكمه ويدين به في التحليل والتحريم؛ عبادة وتقربًا وقضاءً وفصلًا في الخصومات، أو يستحله وإن لم يره دِينًا[(٥)].

وكذلك كثر إطلاق أهل العلم لكلمة الشارع والمشرع على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من باب الصفة[(٦)].

الحكمة:

الإنسان مخلوق عاجز ضعيف، وقوة سمعه وبصره وعقله وفكره محدودة بحدٍّ لا تجاوزه، وكذلك جسمه وعمره وحياته ووقته محدود بأمد ينتهي إليه، والأشياء التي سخرها الله تعالى له، وجعلها في وسعه ومتناول يده كثيرة جدًّا، لكن منها ما ينفعه، ومنها ما يضره.

فكان من فضل الله ورحمته أنه لم يترك الإنسان بغير هدى ولا إرشاد بل أرسل أنبياءه ورسله، وبيَّن عن طريقهم كل شيء يضر الإنسان من المآكل والمشارب والملابس والأقوال والأفعال والأخلاق والعقائد فحرمها عليه، ولم يحرم عليه شيئًا منها يقول عنه عاقل: لو ما حرمه علينا لكان أحسن لنا، كما بيَّن كل ما ينفع الإنسان ويفيده في جسمه وروحه ودينه ودنياه فأباحه له، ولم يحل له شيئًا يقول عنه عاقل: لو ما أحله لنا

(١) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٦٥٤).
(٢) أضواء البيان (٣/ ٣٢٥) [دار الكتب العلمية].
(٣) المصدر نفسه (٤/ ٦٦).
(٤) المصدر نفسه (٧/ ١٠٩).
(٥) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٧٤٦ ـ ٧٤٧) [رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط٣، ١٤١٩هـ].
(٦) انظر: صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الواردة في الكتاب والسُّنَّة (١٠١).

لكان أحسن، فهذه رحمة كبيرة ومنة عظيمة من الله سبحانه وتعالى على عباده.

قال ابن تيمية: «ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد، فمن أعظم نعم الله على عباده وأشرف منه عليهم: أن أرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، وبيَّن لهم الصراط المستقيم، ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم بل أشر حالًا منها، فمن قبل رسالة الله واستقام عليها فهو من خير البرية، ومن ردَّها وخرج عنها فهو من شر البرية، وأسوأ حالًا من الكلب والخنزير والحيوان البهيم»[1].

فبيان الله سبحانه وتعالى الحلال من الحرام، وتمييزه الطيب من الخبيث، والنافع من الضار رحمة كبيرة ومنة عظيمة منه سبحانه وتعالى على عباده، لكونهم عاجزين عن معرفة ذلك على الوجه الصواب المطلوب مع شدة حاجتهم إلى بيانه وتوضيحه، فله الحمد والمنة على تفضله وإنعامه.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أضواء البيان»، لمحمد الأمين الشنقيطي.

٢ ـ «إعانة المستفيد»، لصالح الفوزان.

٣ ـ «اقتضاء الصراط المستقيم» (ج١)، لابن تيمية.

٤ ـ «تاريخ التشريع الإسلامي»، لمناع القطان.

٥ ـ «تفسير القرطبي» (ج٧).

٦ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٧ ـ «القول المفيد»، لابن عثيمين.

٨ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٧)، لابن تيمية.

٩ ـ «فتاوى اللجنة الدائمة» (ج١)، جمع وترتيب: أحمد الدويش.

١٠ ـ «صفات الله سبحانه وتعالى الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

١١ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

التردد

التعريف لغةً:

التردد: من الرد، وأصله المطرد المنقاس: الرجوع، ومنه يقال: ترددت إلى فلان؛ أي: رجعت إليه مرة بعد أخرى، ويقال: تردد في الأمر: إذا اشتبه عليه فلم يجزم به[2]. وقال ابن تيمية رحمه الله: «التردد: تعارض إرادتين»[3]،

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/١٠٠).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (١/٤٦٠ ـ ٤٦١) [دار الكتب العلمية]، والصحاح (٣/٤٧٣) [دار العلم للملايين]، والمصباح المنير (١٨٧)، والمعجم الوسيط (٣٣٨) [مكتبة الشروق الدولية، ط٤].

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٥٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف].

هذا المعنى هو الأنسب هنا.

التعريف شرعًا:

تردد الله سبحانه وتعالى في قبض روح المؤمن صفة فعلية خبرية ثابتة لله سبحانه وتعالى، فهو سبحانه يريد قبض روح المؤمن عند حلول أجله ولكنه تعالى في الوقت نفسه يكره إساءته بقبض روحه إليه، والتردد المنسوب إليه لا يشابه تردد المخلوقين؛ بل هو كما يليق بجلاله وعظمته[1].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

التردد هو تعارض إرادتين، والله سبحانه وتعالى من أجل محبته لعبده المؤمن الصالح لا يريد أن يسوءه بقبض روحه إليه، ولكن من أجل انتهاء وقته ونزول موته يريد أن يتوفاه ويقبضه إليه، فهو سبحانه يتردد بين هاتين الإرادتين عند قبض روح عبده المؤمن.

الحكم:

يجب الإيمان بهذه الصفة لدلالة الحديث النبوي عليها، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، على الوجه الوارد في الحديث، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل[2].

الحقيقة:

إن الله سبحانه وتعالى يريد قبض روح المؤمن الصالح عند نزول موته وحلول أجله وانقضاء أمده، ولكنه سبحانه وتعالى في الوقت نفسه لا يريد أن يسوءه بقبض روحه لمحبته له، فهذا هو التردد المضاف إلى الله سبحانه وتعالى في قبض روح المؤمن[3].

الأدلة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله قال: من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن؛ يكره الموت وأنا أكره مساءته**»[4].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/٥٨ ـ ٥٩)، ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ ابن باز (٩/٤١٧) [رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط٢، ١٤٢١هـ]، وصفات الله سبحانه وتعالى الواردة في الكتاب والسُّنَّة (٧١) [دار الهجرة].

(٢) انظر: التدمرية (٧) [مكتبة العبيكان، ط٨]، ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ ابن باز (٩/٤١٧)، والعقيدة الواسطية مع شرحها لابن عثيمين (٥٦ ـ ٩٢) [دار الثريا، الرياض، ط٢، ١٤٢٦هـ].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/٥٨ ـ ٥٩)، ولقاءات الباب المفتوح لابن عثيمين (٣/٢٨٥ ـ ٢٨٦، اللقاء ٥٩، رقم السؤال: ١٣٦٧) [دار البصيرة، الإسكندرية].

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٠٢).

۞ أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «بيَّن سبحانه أنه يتردد؛ لأن التردد تعارض إرادتين، فهو سبحانه يحب ما يحب عبده، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت، فهو يكرهه كما قال: **«وأنا أكره مساءته»**، وهو سبحانه قد قضى بالموت فهو يريد أن يموت، فسمى ذلك ترددًا. ثم بيَّن أنه لا بد من وقوع ذلك»[(١)].

وسئل ابن تيمية عن معنى تردد الله في هذا الحديث؟ فأجاب: «هذا حديث شريف، قد رواه البخاري من حديث أبي هريرة، وهو أشرف حديث روي في صفة الأولياء، وقد ردَّ هذا الكلام طائفة، وقالوا: إن الله لا يوصف بالتردد، وإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب، وربما قال بعضهم: إن الله يعامل معاملة المتردد. والتحقيق: أن كلام رسوله حق، وليس أحد أعلم بالله من رسوله، ولا أنصح للأمة منه، ولا أفصح ولا أحسن بيانًا منه، فإذا كان كذلك؛ كان المتحذلق والمنكر عليه من أضل الناس وأجهلهم وأسوئهم أدبًا؛ بل يجب تأديبه وتعزيره، ويجب أن يصان كلام رسول الله ﷺ عن الظنون الباطلة والاعتقادات الفاسدة، ولكن المتردد منا، وإن كان تردده في الأمر لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور لا يكون ما وصف الله به نفسه بمنزلة ما يوصف به الواحد منا؛ فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ثم هذا باطل؛ فإن الواحد منا يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب، وتارة لما في الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفسدة، لا لجهل منه بالشيء الواحد الذي يحب من وجه ويكره من وجه؛ كما قيل:

الشيب كره وكره أن أفارقه
فاعجب لشيء على البغضاء محبوب

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه؛ بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التي تكرهها النفس هو من هذا الباب، وفي الصحيح: **«حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات»**[(٢)]، وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦]. ومن هذا الباب يظهر معنى التردد المذكور في هذا الحديث؛ فإنه قال: **«لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه»**؛ فإن العبد الذي هذا حاله صار محبوبًا للحق محبًّا له، يتقرب إليه أولًا بالفرائض وهو يحبها، ثم اجتهد في

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٥٨ ـ ٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٤٨٧)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٢٢).

النوافل التي يحبها ويحب فاعلها، فأتى بكل ما يقدر عليه من محبوب الحق، فأحبه الحق لفعل محبوبه من الجانبين بقصد اتفاق الإرادة؛ بحيث يحب ما يحبه، ويكره ما يكره محبوبه، والرب يكره أن يسوء عبده ومحبوبه، فلزم من هذا أن يكره الموت؛ ليزداد من محاب محبوبه، والله ﷻ قد قضى بالموت، فكل ما قضى به؛ فهو يريده، ولا بد منه؛ فالرب مريد لموته لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده، وهي المساءة التي تحصل له بالموت، فصار الموت مرادًا للحق من وجه، مكروهًا له من وجه، وهذا حقيقة التردد، وهو أن يكون الشيء الواحد مرادًا من وجه مكروهًا من وجه، وإن كان لا بد من ترجح أحد الجانبين، كما ترجح إرادة الموت، لكن مع وجود كراهة مساءة عبده، وليس إرادته لموت المؤمن الذي يحبه ويكره مساءته كإرادته لموت الكافر الذي يبغضه ويريد مساءته... أن الشيء المعين يكون محبوبًا من وجه مكروهًا من وجه، وأن هذا حقيقة التردد، وكما أن هذا في الأفعال؛ فهو في الأشخاص، والله أعلم»[1].

وقال ابن باز رحمه الله: «التردد وصف يليق بالله تعالى لا يعلم كيفيته إلا هو سبحانه، وليس كترددنا، والتردد المنسوب لله لا يشابه تردد المخلوقين؛ بل هو تردد يليق به سبحانه، كسائر صفاته تبارك وتعالى»[2].

وقال ابن عثيمين رحمه الله: «إثبات التردد لله ﷻ على وجه الإطلاق لا يجوز؛ لأن الله تعالى ذكر التردد في هذه المسألة: «**ما ترددت عن شيء أنا فاعله كترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن**»، وليس هذا التردد من أجل الشك في المصلحة، ولا من أجل الشك في القدرة على فعل الشيء؛ بل هو من أجل رحمة هذا العبد المؤمن، ولهذا قال في نفس الحديث: «**يكره الموت، وأكره إساءته، ولا بد له منه**». وهذا لا يعني أن الله ﷻ موصوف بالتردد في قدرته أو في علمه، بخلاف الآدمي فهو إذا أراد أن يفعل الشيء يتردد، إما لشكه في نتائجه ومصلحته، وإما لشكه في قدرته عليه: هل يقدر أو لا يقدر؟ أما الرب ﷻ فلا»[3].

مذهب المخالفين:

إن تردد الله ﷻ في قبض روح عبده المؤمن صفة فعلية، فهي من جملة

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٢٩ ـ ١٣٥).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٩/ ٤١٧).

(٣) لقاءات الباب المفتوح (٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، اللقاء ٥٩، رقم السؤال: ١٣٦٧).

الصفات التي أنكرتها الجهمية والمعتزلة الذين ينكرون الصفات بالكلية، ومن جملة الصفات التي أنكرتها الكلابية ومن وافقهم الذين ينكرون صفات الأفعال لله تعالى[(١)].

وقد أوَّل بعضهم هذا التردد من الله تعالى بترديد الملائكة إلى ذلك العبد المؤمن لقبض روحه كما في قصة موسى عليه السلام، وأوَّله بعضهم بمرض العبد المؤمن مرضًا مهلكًا ثم حصول الشفاء له من ذلك المرض[(٢)]، وأوَّله بعضهم بأن المؤمن يكون له تركيب معين يحتمل عمرًا معينًا ـ خمسين سنة مثلًا ـ فإذا بلغ قدر هذا التركيب ومرض دعا الله تعالى بالعافية فشفاه الله وقواه، فعاش عشرين سنة أخرى مثلًا، وبذلك بلغ أجله المكتوب له، وهو سبعون سنة مثلًا، فهو حمل التردد على تغيير التركيب وتبليغه إلى الأجل المكتوب[(٣)]، وأوَّله بعضهم بالانتظار، وأن الله ينتظر من ذلك العبد أن يأتي بعمل يكون سببًا للفسحة في أجله؛ كالدعاء أو الصدقة أو صلة الرحم ونحوها، فإن أتى بذلك السبب شفاه الله وأخَّر أجله، وإن لم يأت بذلك السبب مات بالأجل الأول[(٤)].

ولكن التأويلات المذكورة بعيدة جدًّا ولا تتفق مع اللغة ولا مع ألفاظ الحديث[(٥)]. قال ابن تيمية: «والتحقيق: أن كلام رسوله حق، وليس أحد أعلم بالله من رسوله، ولا أنصح للأمة منه، ولا أفصح ولا أحسن بيانًا منه، فإذا كان كذلك؛ كان المتحذلق والمنكر عليه من أضلِّ الناس وأجهلهم وأسوئهم أدباً؛ بل يجب تأديبه وتعزيره، ويجب أن يصان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظنون الباطلة والاعتقادات الفاسدة، ولكن المتردد منا، وإن كان تردده في الأمر لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور لا يكون ما وصف الله به نفسه بمنزلة ما يوصف به الواحد منا؛ فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ثم هذا باطل؛ فإن الواحد منا يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب، وتارة

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ١٢٩ ـ ١٣٥) وانظر أيضًا: (٥/ ٤١٠ و٥١٠).

(٢) انظر: أعلام الحديث للخطابي (٣/ ٢٢٥٩ ـ ٢٢٦٠) [معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١]، والتوشيح شرح الجامع الصحيح للسيوطي (٩/ ٣٨٦٣) [مكتبة الرشد، ط١]، ومن كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (١٥١) [مكتبة وهبة، ط٢]، ومن كتب الأشاعرة: أهل السُّنَّة الأشاعرة، إعداد: حمد السنان، وفوزي العنجري (١٧١ ـ ٢١٢) [دار الضياء للنشر].

(٣) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٣/ ٥٢٧) [دار الوطن الرياض، ط١].

(٤) انظر: قطر الولي على حديث الولي للشوكاني (٥١٥) [دار إحياء التراث العربي].

(٥) انظر: قطر الولي (٤٨٨ ـ ٤٩٦)، وأحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين (٢٦٠ ـ ٢٦٨) [مكتبة دار المنهاج، ط١].

لما في الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفسدة، لا لجهل منه بالشيء الواحد الذي يحب من وجه ويكره من وجه؛ كما قيل:

الشيب كره وكره أن أفارقه
فاعجب لشيء على البغضاء محبوب

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه؛ بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التي تكرهها النفس هو من هذا الباب، وفي الصحيح: «**حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات**»[(١)]، وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦]. ومن هذا الباب يظهر معنى التردد المذكور في هذا الحديث»[(٢)]، فالصحيح: أن تردد الله ﷻ في قبض روح عبده المؤمن صفة فعلية، يجب إثباتها لله ﷻ كما يليق بجلال الله وعظمته، لدلالة الحديث النبوي على ذلك، وما عداه من الأقوال فهي باطلة، والله الموفق.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين جمعًا ودراسة»، لسليمان بن محمد الدبيجي.

٢ ـ «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» (ج٣)، للخطابي.

٣ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٤ ـ «قطر الولي على حديث الولي»، للشوكاني.

٥ ـ «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (ج٣)، لابن الجوزي.

٦ ـ «لقاءات الباب المفتوح مع الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين».

٧ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٥ و١٠ و١٨)، لابن تيمية.

٨ ـ «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (ج٩)، للشيخ عبد العزيز بن باز.

٩ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعالم عبد الله فالح.

التركيب

التعريف لغةً:

قال الجوهري: «تقول في تركيب الفَصّ في الخاتَم، والنّصْل في السهم: ركّبْتُه فتركب، فهو مُرَكّب وركِيب. والمُرَكَّب أيضًا: الأصل والمنْبِت، يقال: فلان كريم المرَكَّب؛ أي: كريم أصل منْصِبِه في قومه»[(٣)].

(١) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٤٨٧)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

(٣) الصحاح (٤٢٤) [دار المعرفة، بيروت، ط١].

و«استركبته فأركبني. وركب الفص في الخاتم، والسنان في القناة فتركّب فيه. وركبته: ضربت ركبتيه»[(١)].

ومنه قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾ [الانفطار] ويقال لغة: ركّبت الباب في موضعه، وقد يقال: المركب لما كان متفرقًا فجمع كجمع الأدوية والأغذية المركبة[(٢)].

التعريف شرعًا:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «التركيب: تركيب الشيء في غيره، كقوله: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾ [الانفطار]»[(٣)].

التعريف اصطلاحًا:

التركيب: «فِي علم الفلسفة: تأليف الشَّيْء من مكوناته البسيطة، ويقابله التَّحْلِيل»[(٤)].

وقال محمد بن عمر الرازي: «التركيب عبارة عن اجتماع الوحدات»[(٥)].

وقال ابن القيم بعد أن ذكر معنى التركيب في لغة الشرع: «ثم اصطلح عليه بعض الناس وجعل كل ما تميز منه شيء عن شيء مركبًا، وإن كان حقيقته واحدة»[(٦)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي للتركيب هو المعنى اللغوي بعينه.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

المعنى الاصطلاحي لا علاقة له بالمعنى اللغوي؛ بل كل منهما بعيد عن الآخر.

الحكم:

لفظ التركيب من الألفاظ المجملة التي أحدثها المبتدعة، وهي تحتمل حقًّا وباطلًا، فلا يجوز إثباتها لله ولا نفيها عنه إلا بعد معرفة مراد قائلها، فإن أراد بها باطلًا يتوقف في لفظها ورد معناها، وإن أراد بها حقًّا يتوقف في لفظها، وقبل معناها وعبَّر عنه باللفظ الشرعي[(٧)].

الحقيقة:

حقيقة التركيب لدى المعطلة هي الصفات المتعددة التي وصف الله بها نفسه، قال ابن تيمية في بيان مقصودهم بالتركيب: «وإنما أرادوا تعدد المعاني التي يتصف بها، وهذا لا دليل على نفيه

(١) أساس البلاغة (١/ ٣٧٩) [دار الكتب العلمية].
(٢) انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ١٠٥) [دار الفضيلة، الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ].
(٣) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٧٦) [دار العاصمة، ط١].
(٤) المعجم الوسيط (١/ ٣٦٨) [دار الدعوة].
(٥) أساس التقديس للرازي (٧٧).
(٦) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٧٦).
(٧) انظر: الصفدية (٢/ ٦٢)، ودرء التعارض (١/ ٢٢٩).

بل الأدلة تستلزم ثبوته»[(١)].

أقوال أهل العلم:

من الألفاظ المبتدعة التي أحدثها الفلاسفة وتبعهم عليها المتكلمون لفظ التركيب.

قال ابن تيمية: «لفظ التركيب لفظ مجمل وأنه إن أريد ما ركبه غيره، أو ما كان مفترقًا فاجتمع، أو ما يمكن انفصال بعضه عن بعض فهذا منتف وذلك غير لازم من اتصافه بالصفات والأفعال. وهم لم يريدوا هذا، وإنما أرادوا تعدد المعاني التي يتصف بها، وهذا لا دليل على نفيه بل الأدلة تستلزم ثبوته»[(٢)].

ذكر ابن القيم أن التركيب «اصطلح عليه بعض الناس وجعل كل ما تميز منه شيء عن شيء مركبًا، وإن كان حقيقته واحدة، فالعرب إنما تطلق لفظ التركيب والمركب في نحو: تركيب الدواء، وتركيب الخشبة على الجدار، وتركيب المادة في صورة من الصور، ولا يسمى الهواء مركبًا ولا النار ولا الماء ولا التراب، وإنما المركب عندهم: ما ركب فيه شيء على شيء. خالف المتأخرون الاصطلاح الحادث، ثم نفوا مسماه الاصطلاحي عن الربِّ سبحانه، ورأوا الأدلة اللفظية من القرآن والسُّنَّة لا تساعدهم على ذلك، فقالوا: لا تفيد اليقين»[(٣)].

وقال ابن أبي العز: «التركيب من الذات والصفات، هم سمُّوه تركيبًا؛ لينفوا به صفات الرب تعالى، وهذا اصطلاح منهم لا يعرف في اللغة، ولا في استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ولا كرامة. ولئن سموا إثبات الصفات تركيبًا، فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ، سموه ما شئتم، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم! فلو اصطلح على تسمية اللبن خمرًا، لم يحرم بهذه التسمية»[(٤)].

الأقسام:

ينقسم التركيب إلى أقسام عدة:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عنهم: «فقالوا: التركيب **خمسة أنواع** وكلها يجب نفيها عن الله:

الأول: التركيب من الوجود والماهية، فلا يكون له حقيقة سوى الوجود المطلق بشرط الإطلاق؛ لأنه لو كان له حقيقة مغايرة لذلك لكانت موصوفة بالوجود، وحينئذ فيكون الوجود الواجب لازمًا ومعلولًا لتلك الحقيقة، فيكون الواجب معلولًا.

الثاني: التركيب من العام والخاص؛

(١) الصفدية (٢/ ٦٢).
(٢) الصفدية (٢/ ٦٢).
(٣) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٧٦).
(٤) شرح الطحاوية (١/ ٢٤١) [مؤسسة الرسالة، ط١٠].

كتركيب النوع من الجنس والفصل وهذا يجب نفيه.

الثالث: التركيب من الذات والصفات، وهذا يجب نفيه. وهذه الثلاث تركيبات في الكيفية.

الرابع: التركيب في الكم وهو تركيب الجسم من أبعاضه، إما من الجواهر المفردة، وهو التركيب الحسي، وإما من المادة والصورة، وهو التركيب العقلي، وهذان النوعان هما الرابع **والخامس**»[(١)].

الآثار:

من الآثار السيئة التي جرَّها القول بالتركيب، نفي صفات الكمال، ونعوت الجلال عن الحق جلَّ في علاه، فكل من أراد تعطيل الله عن كماله المطلق، تسلق على هذا المصطلح الكلامي المحدث المشؤوم، وتقنع بهذا اللفظ المجمل ليظهر بمظهر أهل التنزيه، فانطلت حقيقة حاله على كثير من الناس، وبث من ورائه النفي والتعطيل لصفات الباري سبحانه بهذا التلبيس.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في ردِّه على من نفى الصفات متكئًا على هذا اللفظ المبتدع: «وإنما أردت ما سميتموه أنتم تأليفًا وتركيبًا كما سمَّى المنطقيون الموصوف بالصفات مركبًا مؤلفًا، وبمثل هذا الكلام المجمل المتشابه الذي يذكرونه وليس له أصل في كتاب الله وسُنَّة رسوله ضل من ضلَّ، كما وصف ذلك الأئمة وذموا المتكلمين بمثل هذا الكلام؛ كقول الإمام أحمد: فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يُلَبِّسون عليهم»[(٢)].

مذهب المخالفين:

يرى الفلاسفة وأهل الكلام الذين قلَّدوهم في أصولهم الفاسدة، أن إثبات صفات متعددة لذات واحدة تركيب وتجسيم، وأن المركب مفتقر إلى جزئه وجزء غيره، وهذا كله غير لائق بالله؛ لأن واجب الجود غني عن غيره، وبالتالي نفوا صفات الله تعالى[(٣)].

الرد عليهم:

تسمية الأشياء بأسماء ما، لا يغير من

---

(١) الصفدية (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٤٢) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف]، وانظر: درء التعارض (٣/ ٤٣٥).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (١٩٥) [مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١٦هـ]، وأساس التقديس للرازي (١٩ ـ ٢٠، و٧٧) [مكتبة الكليات الأزهرية]، والصفدية (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥) والبيهقي وموقفه من الإلٰهيات لأحمد الغامدي (١٩٣ ـ ١٩٤) [الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٢]، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمٰن المحمود (٢/ ٨٥٤) [مكتبة الرشد، ط١].

حقائق المسميات، فإذا كان اتصاف الله بما يليق به من صفات الكمال المتعددة يسميه هؤلاء تركيبًا في اصطلاحهم، فيجب إثباته لله على الوجه اللائق به سبحانه؛ لدلالة الكتاب والسُّنَّة على اتصاف الله به، وأما نفيه عنه فهو باطل ويمكن بيان هذا من وجوه عديدة، **منها**:

الأول: أن إخضاع النصوص لمصطلحات حادثة فاسدة هو في غاية البطلان.

الثاني: أن إطلاق التركيب على الذات المتصفة بما يليق بها من الصفات، لا يعرفه أهل اللسان الذي نزل به الشرع، فهو إذن إطلاق مردود.

وبعبارة أخرى أن تسمية الواحد الموصوف بصفاته مركبًا؛ كتسمية الحي العالم القادر الموصوف بالحياة والعلم والقدرة مركبًا هذا اصطلاح لهم لا يعرف في شيء من الشرائع، ولا اللغات ولا عقول جماهير العقلاء جعْلُ هذا تركيبًا ولا تسميته مركبًا[(١)].

الثالث: أن من أثبت ذاتًا متصفة بصفات تليق بها لا يقال: إنه أثبت لها ما تفتقر فيه إلى مركب يركبه معها؛ لأن صفاته تعالى القديمة لازمة لذاته لا يفتقر فيها إلى أحد سواه، ومن جعل اتصافه بها مفتقرًا إلى مركب غيره فهو كافر عند مثبتة الصفات[(٢)].

الرابع: إن مما يبين فساد قولهم بالتركيب: «أن المعنى الذي يقصدونه بذلك، يجب أن يتصف به كل موجود سواء كان واجبًا أو ممكنًا، وأن القول بامتناع ذلك يستلزم السفسطة المحضة وتبين أن كل أحد يلزمه أن يقول بمثل هذا المعنى الذي سماه تركيبًا حتى الفلاسفة»[(٣)].

الخامس: يقال لمن نفى الصفات بزعمه أن إثباتها يلزم منه التركيب: ماذا تقصد به؟ إن كنت تقصد بالتركيب ما ركبه غيره، أو ما كان متفرقًا فاجتمع، أو ما يمكن تفريق بعضه عن بعض؟ فلا شك أن هذا باطل والله منزَّه عنه.

وإن كنت تعني ما تميز منه شيء عن شيء؛ كتميز العلم عن القدرة، أو ما تركب من الذات وصفاتها فهذا حق، وتسميته تركيبًا هو اصطلاح حادث لا يدل عليه شرع ولا لغة[(٤)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج٣)، لابن تيمية.

٢ ـ «البيهقي وموقفه من الإلٰهيات»، لأحمد الغامدي.

(١) انظر: الرد على المنطقيين (٢٦٧)، وشرح حديث النزول (٨٥) [دار العاصمة، ط١]، والصفدية (٢/ ٦٢).

(٢) انظر: درء التعارض (٣/ ٤٣٥) [جامعة الإمام، ط٢].

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٤٤١).

(٤) موقف ابن تيمية (٣/ ١١٠٢ ـ ١١٠٣).

٣ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج/ ٣)، لابن تيمية.

٤ ـ «الرد على المنطقيين»، لابن تيمية.

٥ ـ «شرح الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز الحنفي.

٦ ـ «شرح حديث النزول»، لابن تيمية.

٧ ـ «الصفدية» (ج١)، لابن تيمية.

٨ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٣)، لابن القيم.

٩ ـ «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (ج٣)، لعبد الرحمٰن بن صالح المحمود.

التسبيح

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «السين والباء والحاء أصلان؛ **أحدهما**: جنس العبادة، **والآخر**: جنس من السّعي. فالأول: السُّبحة: وهي الصلاة، ويختص بذلك ما كان نفلًا غير فرض... ومن الباب: التسبيح... والتنزيه: التبعيد»[1].

التسبيح: التنزيه، والتنزيه: التبعيد، والعرب تقول: سبحان من كذا؛ أي: ما أبعده، ومنه تنزيه الله من السوء: تبعيده منه، وتسبيحه تبعيده، من قولك: سبحت في الأرض؛ إذا أبعدت فيها، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ۝٤٠﴾، وقيل: هو اسم علَم لمعنى البراءة والتنزيه[2].

التعريف شرعًا:

التسبيح هو تنزيه الله تعالى عن كل نقص وعيب، وتعظيمه وإجلاله.

قال ابن تيمية: «(سبحان الله) يتضمن مع نفي صفات النقص عنه، إثبات ما يلزم ذلك من عظمته، فكأن التسبيح تعظيم له مع تبرئته من السوء»[3].

وقال ابن القيم: «ومعنى هذه الكلمة: تنزيه الرب تعالى وتعظيمه وإجلاله عما لا يليق به»[4].

الحكم:

التسبيح ـ الذي هو تعظيم الله بنفي جميع النقائص وإثبات جميع الكمالات اعتقادًا ـ أوجب الواجبات، سواء كان ذلك في ربوبيته أو ألوهيته أو أسمائه وصفاته، أو في خلقه وأمره[5]، وأما

(١) مقاييس اللغة (٣/ ١٢٥) [دار الجيل].

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٤/ ١٩٦) [دار إحياء التراث العربي]، ومقاييس اللغة (٣/ ١٢٥) [دار الجيل]، ولسان العرب (٢/ ٤٧١) [دار صادر].

(٣) درء التعارض (٦/ ١٧٧) [جامعة الإمام، ط٢].

(٤) حادي الأرواح (٤١٧) [مطبعة المدني، القاهرة].

(٥) انظر: جامع الرسائل لشيخ الإسلام (١/ ١٣٠) [دار العطاء، الرياض، ط١]، ومنهاج السُّنَّة (٢/ ٥٢٢) [جامعة الإمام، ط١]، وجلاء العينين (٤١٢) [مطبعة المدني، ط١]، والتوضيح المبين لتوحيد الأنبياء والمرسلين ـ ضمن مجموع فتاوى السعدي ـ =

التسبيح قولًا فعند الجمهور مستحب في الصلاة وغيرها، وأوجب بعض السلف التسبيح قولًا في الصلاة[(١)].

الحقيقة:

حقيقة التسبيح تعظيم الله ﷻ بنفي النقائص، وإثبات الكمالات، ويطلق التسبيح ويراد به التعظيم لله، فقد جاء عن علي رضي الله عنه؛ أنه سئل عن التسبيح فقال: «تعظيم جلال الله»[(٢)].

قال ابن القيم رحمه الله: «ومعنى هذه الكلمة: تنزيه الرب تعالى وتعظيمه وإجلاله عما لا يليق به»[(٣)].

ويطلق ويراد به الصلاة: قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كل تسبيح في القرآن فهو صلاة»[(٤)]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ۝١٣٠﴾ [طه]، فقد ورد أن المراد بالتسبيح هنا: الصلاة[(٥)].

ومن **السُّنَّة**: قول ابن عمر رضي الله عنهما: «كان رسول الله ﷺ يسبّح على الراحلة قَبِل أي وجه توجه، ويوتر عليها؛ غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة»[(٦)].

ويطلق ويراد به: الذكر عمومًا، ففي الحديث: «رأيت رسول الله يعقد التسبيح»[(٧)].

قال ابن تيمية: «ويراد بالتسبيح: جنس ذكر الله تعالى، يقال: فلان يُسبِّح، إذا كان يذكر الله. ويدخل في ذلك التهليل والتحميد، ومنه سُمِّيت السبَّاحة للإصبع التي يشير بها، وإن كان يشير بها في التوحيد، ويراد بالتسبيح قول العبد: سبحان الله، وهذا أخصُّ به»[(٨)].

ويطلق ويراد به: الاستثناء، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ۝٢٨﴾ [القلم]. قال ابن جرير رحمه الله: «يقول: هلّا تستثنون إذ قلتم: لنصرمُنَّها مصبحين، فتقولوا إن

= (٦/ ٤٣٢)، والحق الواضح المبين ضمن مجموع فتاوى السعدي (٦/ ٥٠٨) [وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر].

(١) انظر: شرح السُّنَّة للبغوي (٣/ ١٠٣) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١].

(٢) أخرجه الطبراني في الدعاء (٥٠٠) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٣) حادي الأرواح (٤١٧).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (١٩/ ١٩١) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٥) انظر: تفسير الطبري (١٦/ ٢٠٩) [دار هجر]، وتفسير البغوي (٣/ ٢٨٠)، وأحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٢٦٠) [دار الكتب العلمية، ط٣].

(٦) أخرجه البخاري (كتاب تقصير الصلاة، رقم ١٠٩٨)، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين، رقم ٧٠٠).

(٧) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٥٠٢)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٤١١) وحسَّنه، والنسائي (كتاب السهو، رقم ١٣٥٥)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٥/ ٢٣٧) [مؤسسة غراس، ط١].

(٨) جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ٢٩٢) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٢هـ].

شاء الله. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل»[(١)].

المنزلة:

منزلة التسبيح في الشرع عظيمة؛ لما لها من تعلق بتوحيد الأسماء والصفات، وتنزيه الله تعالى عن صفات النقص، وتبرئته جل جلاله عمّا لا يليق به في شرعه وخلقه وأمره[(٢)].

الأدلة:

جاءت كلمة التسبيح في القرآن في آيات كثيرة؛ منها: قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ٤٤﴾ [الإسراء]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلطَّيۡرُ صَٰٓفَّٰتٖۖ كُلّٞ قَدۡ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسۡبِيحَهُۥۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ ٤١﴾ [النور]، وقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡمَلِكِ ٱلۡقُدُّوسِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ١﴾ [الجمعة].

وقد ورد في السُّنَّة بيان معنى التسبيح، ومن ذلك: ما رواه طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفسير سبحان الله، فقال: «**هو تنزيه الله من كل سوء**»[(٣)].

وأما لفظ: (سبحان الله) فقد ورد في أحاديث كثيرة؛ منها: قوله صلى الله عليه وسلم: «**سبحان الله! إنّ المسلم لا ينجس**»[(٤)]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «**سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن، من يوقظ صواحب الحجرات؟ يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة**»[(٥)].

ومما ورد في فضائلها: قوله صلى الله عليه وسلم: «**من تعار من الليل، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، الحمد لله، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: اللَّهُمَّ اغفر لي، أو دعا، استجيب له، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته**»[(٦)]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «**من قال: سبحان الله وبحمده، في يوم مائة مرة، حُطّت**

(١) تفسير الطبري (٢٣/١٨٢)، وانظر: تفسير ابن كثير (٨/١٩٦) [دار طيبة، ط٢، عام ١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/١٢٣)، والحق الواضح المبين ضمن مجموع فتاوى السعدي (٦/٥٠٨)، وشرح العقيدة الواسطية لهراس (٧٦) [دار الهجرة، السعودية]، وشرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (٢١١) [دار الوطن، السعودية].

(٣) أخرجه البزار في مسنده (٣/١٦٤) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، الطبري في تفسيره (١٥/٣١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم في المستدرك (كتاب الدعاء، رقم ١٨٤٨) وصححه، لكن تعقبه الذهبي بقوله: «بل لم يصح؛ فإن طلحة منكر الحديث...، وحفص واهي الحديث»، فسند الحديث ضعيف جدًّا.

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الغسل، رقم ٢٨٣)، ومسلم (كتاب الحيض، رقم ٣٧١).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب التهجد، رقم ١١٢٦).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب التهجد، رقم ١١٥٤).

خطاياه، وإن كانت مثل زبد البحر»[١].

أقوال أهل العلم:

قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٢٢]: «تنزيه الله نفسه عن كل سوء»[٢]. وقال معمر بن المثنى: «سبحان الله: تنزيه الله وتبرئته»[٣].

قال ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٩٣]: «يقول تعالى ذكره لنبيِّه محمد ﷺ: **قل يا محمد لهؤلاء المشركين من قومك، القائلين لك هذه الأقوال: تنزيهًا لله عما يصفونه به، وتعظيمًا له من أن يؤتى به وبملائكته، أو يكون لي سبيل إلى شيء مما تسألونيه»**[٤].

وقال ابن تيمية: «سبحان الله: يتضمن مع نفي صفات النقص عنه، إثبات ما يلزم ذلك من عظمته، فكان التسبيح تعظيم، له مع تبرئته من السوء»[٥].

وقال أيضًا: «إن التسبيح فيه نفي السوء والنقائص المتضمن إثبات المحاسن والكمال»[٦].

الأقسام:

ينقسم تسبيح الله تعالى إلى قسمين رئيسين؛ هما: التنزيه، والتعظيم والإجلال.

والتنزيه قسمان: تنزيهه عن المماثلة، وتنزيه عن النقص؛ فهو يجمع أمرين، تنزيه عن صفات النقص، وتنزيه عن مماثلة المخلوق في صفات الكمال[٧].

قال ابن تيمية: «فإنه كما يجب تنزيه الرب عن كل نقص وعيب يجب تنزيهه عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفات الكمال الثابتة له وهذان النوعان يجمعان التنزيه الواجب لله»[٨].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: تسبيح المخلوقات:

ذكر الله سبحانه في كتابه تسبيح المخلوقات في ثلاث عشرة آية، في بعضها ذكر عموم تسبيح المخلوق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الجمعة]، وفي آيات

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الدعوات، رقم ٦٤٠٥)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٩١).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١١٢٣) [مكتبة الباز، ط٣]، والمحاملي في أماليه (٣٨٢) [المكتبة الإسلامية، ط١]، والطبراني في الدعاء (٤٩٩) [دار الكتب العلمية]

(٣) أخرجه الطبراني في الدعاء (٥٠٠).

(٤) تفسير الطبري (١٥/٨٧).

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٦/١٧٧).

(٦) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/٢٢٨) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٧) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (١٦٣).

(٨) مجموع الفتاوى (١٧/٣٢٥).

أخرى ورد ذكر تسبيح مخلوقات بعينها كالطير والرعد[(١)]. ولا يصح قصر تسبيحها على تسبيح الحال فقط؛ بل الصواب: أن ثم تسبيحًا آخر زائدًا على ما فيها من الدلالة[(٢)].

ـ المسألة الثانية: في المواضع التي يشرع فيها التسبيح:

يشرع التسبيح في الصلاة في سبعة مواضع؛ منها: في الافتتاح، والركوع والسجود، وعند قراءة آية فيها سجدة، وعندما ينبه المصلي لأمر نابه، وبدل قراءة الفاتحة لمن لا يعرفها، ودبر الصلوات، ويشرع التسبيح أيضًا عند الهبوط في الأماكن المنخفضة، وعند سماع الرعد، وعند التعجب، وعند النوم وغير ذلك من المواطن[(٣)].

الثمرات:

ثمرات التسبيح لا يمكن إحصاؤها؛ لكثرتها، ولكن نذكر هنا بعضها:

١ ـ غفران الذنوب وإن كانت في الكثرة مثل زبد البحر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**من قال: سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حطّت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر**»[(٤)].

٢ ـ كثرة الثواب الذي لا يحصيه إلا الله، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قال حين يصبح وحين يمسي: سبحان الله وبحمده، مائة مرة، لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به، إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه**»[(٥)].

٣ ـ الثقل في الميزان يوم القيامة، ومن ثقل ميزانه فقد أفلح، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمٰن، خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم**»[(٦)].

مذهب المخالفين:

يخالف أهل الحق في مسألة تنزيه الله عما لا يليق به طوائفُ، **ذكرُها فيما يلي:**

أولًا: تسبيح المشركين عبدة الأوثان؛ فإنهم تركوا توحيد الله في عبادته؛ تنزيهًا له وتعظيمًا ـ في ظنهم ـ زاعمين أنه أجلَّ من أن يقصد بالعبادة مباشرةً، فعبدوا وسائط بينهم وبينه، قال شيخ الإسلام

---

(١) انظر: التسبيح في الكتاب والسُّنَّة (١/ ٣٣١) [دار المنهاج، ط١، ١٤٢٥هـ].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

(٣) التسبيح في الكتاب والسُّنَّة (١/ ٥١٤ ـ ٢/ ١١٠).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الدعوات، رقم ٦٤٠٥)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٩١).

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٩٢).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٥٦٣)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٩٤).

في معرض ذكره لبعض العقائد المخالفة: «وكقول عبدة الأوثان: هو أجلّ من أن نعبده: بل نعبد الوسائط: وهو أجل من أن يبعث بشرًا رسولًا، فجحدوا توحيده ورسالته على وجه التعظيم له»[(١)].

ثانيًا: تسبيح الممثلة؛ فالتسبيح عندهم تشبيه الخالق بالمخلوق، وادّعوا أنهم بذلك ينزهون الله تعالى ويجرون صفاته على ظاهرها[(٢)]، والحقيقة أن تمثيل صفات الله بصفات خلقه يستلزم النقص للخالق، ويقتضي بطلان العبودية الحقة لله تعالى، قال ابن عثيمين رحمه الله: «القول بالمماثلة بين الخالق والمخلوق يستلزم نقص الخالق سبحانه؛ لأن تمثيل الكامل بالناقص يجعله ناقصًا... القول بمماثلة الخالق للمخلوق يقتضي بطلان العبودية الحق؛ لأنه لا يخضع عاقل لأحد ويذل له على وجه التعظيم المطلق إلا أن يكون أعلى منه»[(٣)].

ثالثًا: تسبيح المعطلة؛ فإن المعطلة في نفيهم لما يجب إثباته لله سبحانه وتعالى ـ على تنوع طوائفهم ـ يتفقون أن ذلك من باب تسبيح الله تعالى وتنزيهه، فالتنزيه عند الجهمية: أن ينزه العبد ربه عن كل اسم ووصف وفعل، وهو عند المعتزلة: نفي الصفات اللائقة بالله سبحانه وتعالى، وعند الكلابية: نفي الصفات الاختيارية، وعند الأشاعرة: نفي الصفات الخبرية[(٤)].

رابعًا: تسبيح القدرية؛ فإن التسبيح عندهم هو نفي قدر الله عن أفعال عباده، ويريدون بذلك ـ في زعمهم ـ تنزيهه عن إضافة الشر إليه، وعن الظلم والعيب، وعن مشيئة القبائح وخلقها[(٥)]، قال شيخ الإسلام: «فالقدرية من المعتزلة وغيرهم قصدوا تعظيم الرب وتنزيهه عما ظنوه قبيحًا من الأفعال وظلمًا؛ فأنكروا عموم قدرته ومشيئته ولم يجعلوه خالقًا»[(٦)]، وقال ابن القيم: «وكذلك فعل الذين نفوا القدر السابق تنزيهًا لله عن مشيئة القبائح وخلقها، ونسبوه إلى أن يكون في ملكه ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون، ولا يقدر على أن يهدي ضالًّا، ولا يضل مهتديًا، ولا يقلب قلب العاصي إلى الطاعة ولا المطيع إلى المعصية»[(٧)].

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية (١/١٠٧).
(٢) انظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (٥٤١) [دار الصميعي، ط٢، ١٤٢٥هـ].
(٣) تقريب التدمرية (٢٣) [دار ابن الجوزي، ط١].
(٤) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/٣٥٣)، وبغية المرتاد لابن تيمية (٤٢٥) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، وبيان تلبيس الجهمية (١/٤٣٠) (٥/٨٧) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١]، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي (٤٨) [الدار السلفية، الكويت، ط١].
(٥) التسبيح في الكتاب والسُّنَّة (٤٨٠).
(٦) مجموع الفتاوى (١٧/٩٩).
(٧) الصواعق المرسلة (١/٢٣٥) [دار العاصمة، ط١، ١٤٠٣هـ].

المصادر والمراجع:

١ ـ «التسبيح في الكتاب والسُّنَّة»، لمحمد كندو.

٢ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٦، ١٧)، لابن تيمية.

٣ ـ «شرح العقيدة السفارينية»، لابن عثيمين.

٤ ـ «الصواعق المرسلة» (ج١)، لابن القيم.

٥ ـ «جامع المسائل» (ج٣)، لابن تيمية.

٦ ـ «حادي الأرواح»، لابن القيم.

٧ ـ «الفتاوى الكبرى» (ج٦)، لابن تيمية.

٨ ـ «بغية المرتاد»، لابن تيمية.

٩ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج١)، لابن تيمية.

١٠ ـ «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات»، لمحمد الأمين الشنقيطي.

١١ ـ «شرح السُّنَّة»، للبغوي.

التسلسل

التعريف لغةً:

التسلسل: مصدر للفعل: تسلسل، يقول الجوهري: «وتسلسل الماء في الحلق جرى، وسَلْسَلتُه أنا صببته فيه، وماء سَلْسَلٌ وسَلْسال: سهل الدخول في الحلق لعذوبته وصفائه... ويقال معنى يتسَلْسل؛ أنه إذا جرى أو ضربته الريح يصير كالسلسلة»[(١)]. وقال ابن فارس: «قال بعض أهل اللغة: السّلسلة: اتصال الشيء بالشيء، وبذلك سميت سلسلة الحديد»[(٢)]. فالسلسلة سميت بذلك؛ لأنها ممتدة في اتصال[(٣)]. ويظهر مما سبق أن معنى التسلسل في اللغة هو التتابع والاتصال والامتداد.

التعريف اصطلاحًا:

التسلسل من الألفاظ المجملة، التي أحدثها المتكلمون، ويراد به عند الإطلاق: «ترتيب أمور غير متناهية»[(٤)]. ويتضح تعريفه ببيان أقسامه.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

علاقة المعنى اللغوي بالاصطلاحي

(١) الصحاح (٥/ ١٧٣١ ـ ١٧٣٢) [دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ]، وانظر: العين (٧/ ١٩٣) [مكتبة الهلال]، ومقاييس اللغة (٣/ ٦٠) [دار الجيل، ط١].

(٢) مقاييس اللغة (٣/ ٦٠)، وانظر: الصحاح (٥/ ١٧٣٢)، لسان العرب (١١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤) [دار صادر].

(٣) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٦٠)، ولسان العرب (١١/ ٣٤٥).

(٤) التعريفات للجرجاني (٨٤) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ]، وانظر: العين والأثر لعبد الباقي الحنبلي (٥١) [دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٧هـ]، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (١٧٥) [دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ]، موسوعة مصطلحات جامع العلوم لأحمد نكري (٢٤٧) [مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٧م]، وتوضيح المقاصد لابن عيسى (١/ ٣٧٠) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٦هـ].

واضحة فالتسلسل مأخوذ من السَّلسلة وهي اتصال الشيء بالشيء، والسِّلسلة «وهي قابلة لزيادة الحلق إلى ما لا نهاية له، فالمناسبة بينهما عدم التناهي بين طرفيهما، ففي السلسلة مبتدؤها ومنتهاها، وأما في التسلسل فطرفاه هما الزمن الماضي والمستقبل»[1].

الأسماء الأخرى:

حوادث لا أول لها، ودوام أفعال الله ﷻ.

الأقسام:

ينقسم التسلسل إلى ثلاثة أنواع، تفصيلها فيما يلي:

١ ـ التسلسل في المؤثرات، والفاعلين، والعلل، بأن يكون للفاعل فاعل، وللفاعل فاعل، إلى ما لا نهاية له، وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء.

ومنه: التسلسل في تمام كون المؤثر مؤثرًا؛ كأن يقال: الحادث لا بد له من سبب حادث، وذلك السبب لا بد له من سبب حادث، وهذا باطل بصريح العقل أيضًا. ومنه: التسلسل الذي في معنى الدَور، مثل أن يقال: لا يحدث حادث أصلًا حتى يحدث حادثٌ، وهذا أيضًا باطل بضرورة العقل واتفاق العقلاء[2].

وهذا هو التسلسل الممتنع.

٢ ـ التسلسل في المفعولات، والآثار المتعاقبة، «بأن يكون الحادث الثاني موقوفًا على حادث قبله، وذلك الحادث موقوف على حادث قبل ذلك، وهلم جرًّا»[3]. وهو التسلسل في الحوادث، وقد وقع فيه خلاف، **والناس فيه على ثلاثة أقوال:**

الأول: قيل يجوز مطلقًا، وهذا قول أئمة السُّنَّة، وأساطين الفلاسفة، لكن المسلمين، وسائر أهل الملل، وجمهور العقلاء من جميع الطوائف يقولون أن كل ما سوى الله مخلوق حادث بعد أن لم يكن، في حين قالت الفلاسفة بقدم العالم.

الثاني: أنه لا يجوز لا في الماضي ولا في المستقبل. وهو قول الجهم بن صفوان، وأبي الهذيل العلاف.

الثالث: أنه يجوز في المستقبل دون الماضي، وهو قول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم[4].

---

(١) القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف للبريكان (٢٠٨) [دار الهجرة، ط١، ١٤١٤هـ].

(٢) انظر: درء التعارض (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢) (٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣) (٩/ ٢٢٨) [مكتبة ابن تيمية]، والصفدية (١/ ٤٩ ـ ٥٣) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وبدائع الفوائد (٤/ ١٢٧) [مكتبة الرياض الحديثة]، وشرح الطحاوية (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٣) درء التعارض (١/ ٣٢١).

(٤) انظر: منهاج السُّنَّة (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨) (٢/ ٣٩٣) [مؤسسة قرطبة، ط١]، ودرء التعارض (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢)، والصفدية (١/ ١٠ ـ ١١)، وشرح الطحاوية (١/ ١٠٥).

وهذا النوع هو التسلسل الممكن[١]؛ لأنه ممكن وجائز الوقوع وليس بواجب.

٣ ـ تسلسل أفعال الرب في الأزل والأبد، وقد دلَّ العقل والشرع على دوام أفعال الرب ﷻ، وأن ربنا لم يكن قط في وقت من الأوقات معطلًا عن كماله من الكلام والإرادة والفعل[٢]. وهذا هو التسلسل الواجب[٣]. وسيأتي بيان المخالفين فيه.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: مسألة حوادث لا أول لها:

تتعلق هذه المسألة بمصطلح التسلسل، والخلاف هنا مبني على الأقوال في تسلسل الحوادث، وفي ذلك قولان:

القول الأول: أن الحوادث لها أول، حيث إن من منع تسلسل المخلوقات في الماضي، يمنع وجود حوادث لا أول لها، وأصل هذا القول من الجهمية، وتبعهم الكلابية، والأشعرية، والكرامية، في القول بأن للحوادث أول. وهؤلاء حزبان: حزب قالوا: إنه صار قادرًا على الفعل بعد أن لم يكن قادرًا عليه؛ لكون الفعل صار ممكنًا بعد أن كان ممتنعًا، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، وهذا قول المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، وهو قول الكرامية وأئمة الشيعة كالهاشمية وغيرهم. وحزب قالوا: صار الفعل ممكنًا بعد أن كان ممتنعًا منه، وهو قول ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما[٤].

القول الثاني: أن الحوادث لا أول لها. وهم من قال بتسلسل الحوادث في الماضي، وينقسمون إلى **حزبين:**

الأول: الفلاسفة الذين قالوا بقدم العالم.

والثاني: جماهير سلف الأمة الذين يقولون بأن العالم حادث.

ـ المسألة الثانية: القول بحوادث لا أول لها ودوام فاعلية الرب، لا يستلزم القول بقدم العالم:

يوضح شيخ الإسلام هذه المسألة بقوله: «فيقال لأرسطو وأتباعه ممن رأى دوام الفاعلية ولوازمها: العقل الصريح لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم، لا فلك ولا غيره؛ وإنما يدل على أن الرب لم يزل فاعلًا. وحينئذ فإذا قدّر أنه لم يزل يخلق شيئًا بعد شيء كان كل ما سِواه مخلوقًا محدثًا مسبوقًا بالعدم، ولم يكن من العالم شيء قديم، وهذا التقدير ليس معكم ما يبطله فلماذا تنفونه؟»[٥].

---

(١) انظر: شرح الطحاوية (١/١٠٧).
(٢) انظر: شفاء العليل (١٥٦) [مكتبة الرياض الحديثة، ط١، ١٣٢٣هـ]، شرح الطحاوية (١/١٠٧).
(٣) شرح الطحاوية (١/١٠٧).
(٤) انظر: منهاج السُّنَّة (١/١٥٦).
(٥) مجموع الفتاوى (٥/٥٦٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقد تبيَّن أن مع القول بجواز حوادث لا أول لها؛ بل مع القول بوجوب ذلك، يمتنع قدم العالم أو شيء من العالم، وظهر الفرق بين دوام الواجب بنفسه القديم الذي لا يحتاج إلى شيء، وبين دوام فعله أو مفعوله وقدم ذلك، فإن الأول سبحانه هو قديم بنفسه واجب غني، وأما فعله فهو شيء بعد شيء، فإذا قيل هو قديم النوع وأعيانها حادثة، لزم حدوث كل ما سواه، وامتناع قدم شيء معه، وأنه يمتنع أن يكون شيء من مفعولاته قديمًا»[1].

ـ المسألة الثالثة: الله عَزَّ وَجَلَّ موصوف بصفات الكمال:

مذهب أهل السُّنَّة والجماعة أن الربَّ موصوف بصفات الكمال أزلًا وأبدًا، وأنه يفعل بمشيئته وإرادته، وأن أفعاله قائمة بذاته، يقول شيخ الإسلام: «وأما قيام الأفعال الاختيارية، وقيام الصفات بالله تعالى، فهو قول سلف الأمة وأئمتها الذين نقلوه عن الرسول ﷺ، وهو القول الذي جاء به التوراة والإنجيل، وهو القول الذي يدل عليه صريح المعقول مطابقًا لصحيح المنقول، وحينئذ فنعلم بالعقل الصريح أن العالم حادث كما أخبرت به الرسل، مع أن الربَّ لم يزل ولا يزال متصفًا بصفات الكمال، لم يصر قادرًا بعد أن لم يكن، ولا متكلمًا بعد أن لم يكن، ولا موصوفًا بأنه خالق فاعل بعد أن لم يكن؛ بل لم يزل موصوفًا بصفات الكمال المتضمنة لكماله في أقواله وأفعاله»[2].

ـ المسألة الرابعة: أول المخلوقات:

عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: يا رب، وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**»[3].

اختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات، أو العرش؟ على **قولين**، **أصحهما**: أن العرش قبل القلم، لما ثبت في الصحيح؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء**»[4]. فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم، بحديث عبادة هذا. ولا يخلو قوله: «أول ما خلق الله القلم..»، إما أن يكون جملة أو جملتين. فإن كان جملة

(١) الصفدية (٢/ ٥٠ ـ ٥١).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٣٠).

(٣) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، رقم ٤٧٠٠)، والترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٣٣١٩) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٣٧/ ٣٧٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وغيرهم، وصححه الألباني في صحيح الجامع (رقم ٢٠١٨).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٥٣).

ـ وهو الصحيح ـ كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له: اكتب. كما في اللفظ: «**أولَ ما خلق الله القلم قال له: اكتب**» بنصب (أول) و(القلم).

وإن كان جملتين، وهو مروي برفع (أول) و(القلم)، فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق الحديثان[(١)].

ـ المسألة الخامسة: حديث: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»:

عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: إني عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءه قوم من بني تميم فقال: «**اقبلوا البشرى يا بني تميم**، قالوا: بشرتنا فأعطنا، فدخل ناس من أهل اليمن، فقال: **اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم**، قالوا: قبلنا، جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان، قال: **كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء ثم خلق السماوات والأرض وكتب في الذكر كل شيء**»[(٢)]، والصحيح في معنى هذا الحديث أن المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود، الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي «صحيح مسلم» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء**»[(٣)]. فأخبر صلى الله عليه وسلم أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلق السماوات بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب سبحانه وتعالى كان حينئذ على الماء.

ودليل صحة هذا القول من وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، هو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور؛ أي: الذي كوّنه الله بأمره. وقد أجابهم النبي صلى الله عليه وسلم عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات؛ لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السماوات والأرض حال كون عرشه على الماء، ولم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض[(٤)].

۞ مذهب المخالفين:

١ ـ منع المتكلمون تسلسل المفعولات في الأزل، وقالوا باستحالته، وقد اعتقدوا أن القول بجوازه يفضي إلى

---

(١) انظر: الصفدية (٢/ ٧٩ ـ ٨٢)، بغية المرتاد (٢٨٥)، وشرح الطحاوية (٢/ ٣٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، ٧٤١٨).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر باقي الوجوه في: مجموع الفتاوى (١٨/ ٢١٠ ـ ٢٤٣)، وشرح الطحاوية (١/ ١١٣).

القول بقدم العالم. وقد اعتُرض عليهم في قولهم بجواز دوام الحوادث في المستقبل دون الماضي، بأنه لا دليل لهم على التفريق بينهما[١].

وأما الفلاسفة فقالوا بجواز تسلسل المفعولات؛ بل قال بعضهم إن ذلك واجب؛ وأخذوا من ذلك دليلًا للقول بقدم العالم، ولم يفرقوا بين الآحاد والنوع.

وكلا القولين باطل، وقد ردَّ عليهم أهل السُّنَّة وبينوا أن ذلك لا يعني القول بقدم العالم، فكل ما سوى الله ﷻ مخلوق حادث بعد أن لم يكن، وإن تسلسل في الأزل والأبد.

ومن هذه الردود:

أولًا: أن هؤلاء المتكلمين، والدهرية من الفلاسفة، اشتركوا في أصل فاسد تفرعت عنه مقالاتهم؛ وهو أن تسلسل الحوادث، ودوامها، يستلزم قدم العالم، وهذا باطل؛ فإن تسلسل الحوادث ودوامها لا يقتضي قدم أعيان شيء منها[٢]. فليس مع الله شيء من مفعولاته قديم معه؛ بل هو خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق محدث.

ثانيًا: يقال للفلاسفة: هب أن الحوادث لم تزل تحدث شيئًا بعد شيء، فمن أين لكم أن الأفلاك قديمة؟ وهلَّا جاز أن تكون حادثة بعد حوادث قبلها؟ بل يقال: هذا يبطل قولكم، فإنها إذا كانت متسلسلة، امتنع أن تكون صادرة عن علة تامة موجبة، فإن العلة التامة لا يتأخر عنها شيء من معلولها، والحوادث متأخرة، فيمتنع صدورها عن علة تامة[٣].

ثالثًا: التسلسل الواجب: جمهور أهل السُّنَّة يقولون: لم يزل الله خالقًا فاعلًا، وأنه إذا عرضنا على صريح العقل من يقدر على الأفعال المتعاقبة الدائمة، ويفعلها دائمة متعاقبة، ومن لا يقدر على الدائمة المتعاقبة، كان الأول أكمل[٤].

أما المتكلمون من المعتزلة والأشاعرة فينفون أن تقوم صفات الأفعال بالله؛ لتعلقها بقدرته ومشيئته، وهي التي يطلقون عليها نفي حلول الحوادث، كما ينفون تسلسلها، وهذا باطل، فقولهم: إن الرب في الأزل لم يكن قادرًا ثم صار قادرًا، ونحوه، ليس بصحيح؛ بل

(١) انظر: درء التعارض (٢/٣٥٨ ـ ٣٩٥) (٩/١٨٦)، وانظر رأي المتكلمين في: المطالب العالية للرازي (١/١٤١ ـ ١٥٧) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ]، والمباحث المشرقية له (١/٥٩٦ ـ ٦٠٢) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٠هـ].

(٢) انظر: درء التعارض (٩/١٤٧ ـ ١٤٨)، ومجموعة الرسائل (٥/٣٥٧ ـ ٣٦١) [دار الكتب العلمية، ط١]، وشفاء العليل (١٥٦)، وشرح الطحاوية (١/١٠٣ ـ ١٠٨).

(٣) انظر: درء التعارض (٩/١٤٨).

(٤) انظر: درء التعارض (٢/٢٦٨، ٢٢٠).

هذا فيه سلب صفة الكمال من الرب، وإثبات التغير بلا سبب يقتضيه، وذلك مخالفة لصريح المعقول والمنقول[١].

والذي دفع المتكلمين إلى هذا القول؛ هو خشيتهم أن يفسد عليهم دليل حدوث العالم، فيقال لهم: إن قدم أفعال الرب لا تستلزم قدم شيء من مفعولاته؛ بل هو خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق له، محدث كائن بعد أن لم يكن. وأما جعل المفعول المعين مقارنًا له أزلًا وأبدًا، فهذا في الحقيقة تعطيل لخلقه وفعله، فإن كون الفاعل مقارنًا لمفعوله أزلًا وأبدًا، مخالف لصريح المعقول[٢].

وأما الفلاسفة فإنهم ينفون عن الله كل صفة، ويثبتونه وجودًا مطلقًا، لا صفة له ولا فعل[٣]، وقد أضافوا إلى ذلك قولهم بقدم العالم، وهؤلاء هم أتباع أرسطو، وأما أساطين الفلاسفة قبل أرسطو فلم يحفظ عنهم القول بقدم العالم، والمنقول عنهم هو حدوث الأفلاك، ونُقل عن بعض أئمتهم القول بإثبات الصفات لله، وبإثبات الأمور الاختيارية القائمة بذاته، وهذا قول من يقرب منهم إلى صريح المعقول، وصحيح المنقول[٤].

أما قول المتكلمين بامتناع حوادث لا نهاية لأولها فمما يبطله ـ إضافة إلى ما سبق ـ أن نقول: إن الحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثًا فلا بد أن يكون ممكنًا، والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت فيه، فليس لإمكان الفعل مبدأ ينتهي إليه، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكنًا جائزًا صحيحًا، فيلزم أنه لم يزل الرب قادرًا عليه، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها[٥].

المصادر والمراجع:

١ ـ «بدائع الفوائد» (ج٤)، لابن القيم.

٢ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج٢، ٨، ٩)، لابن تيمية.

٣ ـ «شرح الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز الحنفي.

٤ ـ «الصفدية» (ج١)، لابن تيمية.

٥ ـ «قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة»، لكاملة الكواري.

٦ ـ «القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف»، لإبراهيم البريكان.

٧ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٨، ١٢)، لابن تيمية.

(١) انظر: درء التعارض (٩/ ١٨٥).

(٢) انظر: مجموعة الرسائل (٥/ ٣٦٢)، وشفاء العليل (١٥٦).

(٣) انظر: النجاة لابن سينا (٢/ ١٠٨) [دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ]. وانظر من كتب أهل السُّنَّة: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٥) [مؤسسة قرطبة].

(٤) انظر: درء التعارض (٨/ ٢٨٦).

(٥) انظر: شرح الطحاوية (١/ ١٠٣).

٨ ـ «منهاج السُّنَّة» (ج١)، لابن تيمية.

٩ ـ «المباحث المشرقية» (ج١)، للرازي.

١٠ ـ «المطالب العالية من العلم الإلٰهي» (ج١)، للرازي.

التسمّي بقاضي القضاة

التعريف لغةً:

مصطلح قاضي القضاة مركب من كلمتين؛ هما: (القاضي) و(القضاة)، وكلاهما مشتق من القَضاء؛ وهو الحكم والقَطْع والفَصْل، يقال: قَضَى يَقْضِي قَضاءً فهو قاضٍ؛ إذا حكَم وفَصَل وقطع في الأمر[(١)].

التعريف اصطلاحًا:

قاضي القضاة: هو رئيس القضاة الذي يتصرف في القضاء تقليدًا وعزلًا[(٢)].

وقيل: هو الذي وصل إلى مرتبة في القضاء أو في العلم أعلى من درجة القاضي، فصار قاضي القضاة[(٣)].

سبب التسمية:

الذين أطلقوا هذه التسمية لا يعنون بها هذه الحقيقة، وهي: أن ذاك يقضي بين القضاة، وإنما يعنون بها كبير القضاة، أو رئيس القضاة، وذلك أنه بلغ مرتبة عالية في القضاء أو في العلم أعلى من درجة القاضي، فصار يطلق عليه قاضي القضاة.

الأسماء الأخرى:

١ ـ أقضى القضاة.

٢ ـ موبذ الموبذان: وهذا لفظ فارسي، وهو بمعنى: قاضي القضاة، قال ابن رجب الحنبلي: «كان المجوس يسمون قاضيهم: موبَذ مُوبَذان، يَعنُون بذلك: قاضي القضاة»[(٤)].

٣ ـ قاضي الجماعة.

٤ ـ رئيس القضاة.

٥ ـ شاهان شاه.

٦ ـ حاكم الحكام.

الحكم:

اختلف العلماء في حكم التسمي بقاضي القضاة، وهل يلحق بلقب ملك الأملاك، **على قولين:**

القول الأول: أن التسمي بقاضي القضاة لا يجوز؛ لأن ذلك من الألفاظ المطلقة في التعظيم التي لا تليق بالمخلوق، وإنما تليق بالخالق ﷻ،

---

(١) انظر: لسان العرب (١٥/١٨٦) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ]، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٧٨) [المكتبة العلمية، ط١٣٩٩هـ].

(٢) انظر: درر الحكام في شرح مجلة الأحكام (٤/٦١٠) [دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ].

(٣) انظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٤٧٢) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢٤هـ].

(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/٣٤) [دار الكتب، ط١، ١٤١٧هـ].

وقد ورد النهي عن إطلاق مثل هذه الألفاظ على غير الله، كما جاء ذلك مصرحًا به في لقب ملك الأملاك، في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أخنع اسم عِند الله عز وجل رجل تسمى مَلِك الأملاك؛ لا مالِك إلا الله**»[(١)]؛ فإذا نهي عن لقب (ملِك الأملاك) فإن لقب (قاضي القضاة) يأخُذ الحكم نفسه؛ لأنّ العلة في اللقبين واحدة، وهي التعظيم الزائد في حق المخلوق. وهذا القول قد قال به كثير من العلماء، منهم: القاضي ابن جماعة، وابن أبي جمرة، وابن القيم، وعلم الدين العراقي، وزين الدين المليباري الشافعي، وغيرهم.

القول الثاني: أن التسمي بلقب قاضي القضاة جائز، لعدم ورود النص في ذلك، والأصل هو الجواز، وقد أطبق على ذلك اللقب قضاة المسلمين منذ زمن أبي يوسف، صاحب أبي حنيفة، ولم ينكر ذلك أحد من العلماء رغم كثرة ذلك وشهرته فيما بينهم. وقد قال بذلك أبو عبد الله الصيمري الشافعي، وأبو الطيب الطبري وأبو محمد التميمي الحنبلي، وذلك حينما استفتي الفقهاء والقضاة في حادثة وقعت في عصرهم سنة (٤٢٩هـ)، كما سُمي بذلك كثير من العلماء الذين تولوا القضاء في أزمان متفاوتة؛ كأبي يوسف، صاحب أبي حنيفة، والماوردي ـ رغم إنكاره على من تسمى بملك الملوك من ملوك عصره ـ، وابن حجر العسقلاني، والعيني.

والقول الأول هو الراجح ـ والله أعلم ـ قياسًا على لقب ملك الأملاك؛ لأن العلة واحدة، وقد رجحه جمع من العلماء كما تقدم[(٢)].

الحقيقة:

١ ـ حقيقة معنى هذا الاسم:

قاضي القضاة: قاضي بمعنى: حاكم، والقضاة؛ أي: الحكام، و(أل) للعموم.

والمعنى: التسمي بحاكم الحُكَّام ونحوه، مثل ملك الأملاك، وسلطان السلاطين وما أشبه ذلك، مما يدل على النفوذ والسلطان الشامل أو المطلق. وهذا الوصف يليق بالله عز وجل خاص به، فهو الذي يقضي بين العباد، بين القضاة وبين العبيد، فهو قاضي القضاة على الحقيقة سبحانه وتعالى وإنما نُهي عنه؛ لأن قاضي القضاة بهذا المعنى الشامل العام لا يليق بالمخلوق، وإنما لا يصلح إلا لله عز وجل، فمن تسمى بذلك فقد جعل نفسه شريكًا لله عز وجل فيما لا يستحقه

(١) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦٢٠٥)، ومسلم (كتاب الآداب، رقم ٢١٤٣) واللفظ له.

(٢) انظر: زاد المعاد (٢/ ٣١٠، ٤٢٨) [مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٠٥هـ]، وفتح الباري لابن حجر (١٠/ ٥٩٠)، وفتح المجيد (٥٠٣)، وإعانة المستفيد (٢/ ٢٥١) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ].

إلا الله ﷻ؛ لأنه لا أحد يستحق أن يكون قاضي القضاة أو حاكم الحكام أو ملك الأملاك إلا الله ﷻ، فهو القاضي فوق كل قاضٍ، وإليه يرجع الحكم كله[(١)].

٢ ـ بداية إطلاق لقب قاضي القضاة:

يذكر المؤرخون أن أول من لقب بهذا اللقب من القضاة هو القاضي أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الكوفي، وذلك في منتصف القرن الثاني، وقد كان أبو يوسف ولي القضاء ببغداد لموسى الهادي والمهدي والرشيد. وقد اشتهر هذا اللقب بعد ذلك وشاع بين قضاة الأقاليم الإسلامية في بلاد المشرق دون أهل المغرب[(٢)].

۞ الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٧٨﴾﴾ [النمل]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾ [آل عمران]، وقال تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر]، وقال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [الملك].

ومن السُّنَّة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أخنع اسم عند الله ﷻ رجل تسمَّى مَلِك الأملاك لا مالك إلا الله**»، وفي لفظ عنه رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**أغيظ رجل على الله يوم القيامة، وأخبثه وأغيظه عليه، رجل كان يسمى ملك الأملاك، لا ملك إلا الله**»[(٣)].

۞ أقوال أهل العلم:

قال ابن رجب: «وكان شيخنا أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الشافعي ـ قاضي الديار المصرية، وابن قاضيها ـ يمنع الناس أن يخاطبوه بقاضي القضاة، أو يكتبون له ذلك، وأمرهم أن يبدلوا ذلك بقاضي المسلمين، وقال: إنَّ هذا اللفظ مأثورٌ عن علي رضي الله عنه»[(٤)].

قوال ابن القيم ـ في معرض كلامه على لقب ملك الملوك ـ: «فإن ذلك ليس لأحد غير الله؛ فتسمية غيره بهذا من أبطل الباطل، والله لا يحب الباطل، وقد ألحق بعض أهل العلم بهذا قاضي القضاة، وقال: ليس قاضي القضاة إلا من يقضي الحق وهو خير الفاصلين الذي

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٢٤٩) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤هـ].

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٠/ ١٨٧) [دار هجر، ط١، ١٤١٧هـ].

(٣) أخرجه بهذا اللفظ: مسلم (كتاب الآداب، رقم ٢١٤٣)، وأما اللفظ الأول فقد تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ٦٩).

إذا قضى أمرًا فإنما يقول له: كن فيكون»[(١)].

وقال ابن حجر: «التسمية بقاضي القضاة وجدت في العصر القديم من عهد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وقد منع الماوردي من جواز تلقيب الملك الذي كان في عصره بملك الملوك، مع أن الماوردي كان يقال له: أقضى القضاة، وكأن وجه التفرقة بينهما: الوقوف مع الخبر، وظهور إرادة العهد الزماني»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: حكم التسمي بملك الأملاك:

التسمِّي بملك الأملاك لا يجوز؛ لورود النهي عن ذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك**»[(٣)]. ولأن ذلك من الألفاظ المطلقة في التعظيم والتي لا تليق إلا بالله عز وجل. وهذا القول قد قال به كثير من العلماء منهم، القاضي الماوردي، وابن جماعة، وابن الجوزي، والقرطبي، والنووي، وابن حجر، وابن القيم، وغيرهم.

قال ابن القيم رحمه الله: «ولما كان المُلك الحق لله وحده ولا مَلك على الحقيقة سواه، كان أخنع اسم وأوضعه عند الله وأغضبه له اسم (شاهان شاه)؛ أي: ملك الملوك وسلطان السلاطين، فإن ذلك ليس لأحد غير الله، فتسمية غيره بهذا من أبطل الباطل، والله لا يحب الباطل، وقد ألحق بعض أهل العلم بهذا: قاضي القضاة، وقال: ليس قاضي القضاة إلا من يقضي الحق وهو خير الفاصلين، الذي إذا قضى أمرًا فإنما يقول له: كن فيكون. ويلي هذا الاسم في الكراهة والقبح والكذب: سيد الناس وسيد الكل، وليس ذلك إلا لرسول الله ﷺ خاصة كما قال: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر**». فلا يجوز لأحد أن يقول عن غيره: إنه سيد الناس وسيد الكل، كما لا يجوز أن يقول: إنه سيد ولد آدم»[(٤)].

وقال ابن رجب رحمه الله: «إن التلقيب بملك الملوك إنما كان من شعائر ملوك الفرس من الأعاجم المجوس ونحوهم، وكذلك كان المجوس يسمون قاضيهم: (موبَذ مُوبَذان)، يَعنُون بذلك: قاضي القضاة، فالكلمتان من شعائرهم، ولا ينبغي التسمية بهما، والله أعلم»[(٥)].

---

(١) زاد المعاد (٢/ ٣١٠) [مؤسسة الرسالة، ط٧].

(٢) فتح الباري (١٠/ ٥٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦٢٠٥)، ومسلم (كتاب الآداب، رقم ٢١٤٣).

(٤) زاد المعاد (٢/ ٣١١) [مؤسسة الرسالة، ط٢٧].

(٥) ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٤) [دار الكتب، ط١].

وقال العيني رَحِمَهُ اللهُ: «وإنما كان (ملك الأملاك) أبغض إلى الله وأكره إليه أن يسمى به مخلوق؛ لأنه صفة الله تعالى، ولا يليق بمخلوق صفات الله وأسماؤه؛ لأن العباد لا يوصفون إلا بالذل والخضوع والعبودية»[١].

- **المسألة الثانية: حكم التسمي بأقضى القضاة:**

لا يجوز التسمي بأقضى القضاة؛ لأنه في معنى (أحكم الحاكمين)، وهذا لا يكون إلا لله عَزَّ وَجَلَّ[٢].

قال العيني رَحِمَهُ اللهُ: «يمتنع أن يقال: أقضى القضاة؛ لأن معناه: أحكم الحاكمين، والله سبحانه هو أحكم الحاكمين، وهذا أبلغ من: قاضي القضاة»[٣].

- **المسألة الثالثة: حكم التسمي برئيس القضاة:**

يجوز التسمي برئيس القضاة؛ لأن المراد به: من يُرجع إليه في أُمور القضاء وتنظيماته ومُجرياته[٤].

(١) عمدة القاري (٢٢/ ٢١٥) [دار إحياء التراث العربي].

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد (٥٣٢) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٢٣هـ]، وفتح الباري لابن حجر (١٠/ ٥٩٠) [دار المعرفة، ط١٣٧٩هـ]، وطرح التثريب في شرح التقريب للعراقي (٨/ ١٥٢) [دار إحياء التراث العربي]، وحاشية البجيرمي على الخطيب (٤/ ٣٤٣) [دار الفكر، ١٤١٥هـ].

(٣) عمدة القاري (٢٢/ ٢١٥).

(٤) انظر: إعانة المستفيد (٢/ ١٨١) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ].

- **المسألة الرابعة: حكم التسمي بشاهان شاه:**

شاهان شاه: وهو لفظ أعجمي، معناه: ملك الأملاك، وقد كان الفرس يلقبون به ملوكهم.

قال ابن حجر: «إن لفظ: شاهان شاه، كان قد كثر التسمية به في ذلك العصر، فنبه سفيان على أن الاسم الذي ورد الخبر بذمه لا ينحصر في ملك الأملاك؛ بل كل ما أدى معناه بأي لسان كان فهو مراد بالذم»[٥].

والصحيح: أنه لا يجوز التسمي به، قال ابن القيم: «من المحرم التسمية بملك الملوك وسلطان السلاطين وشاهن شاه»[٦]، ثم استدل على ذلك بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الفروق:

- **الفرق بين قاضي القضاة وقاضي الجماعة:**

لا فرق بينهما في المنصب الذي يشغله كل منهما، فكلا الاسمين يُطلق على كبير القضاة، إلا أن قاضي القضاة اشتُهر التسمي به في أهل الشرق، وهي تسمية محرمة كما تقدم بيانه، أما قاضي الجماعة فقد اشتُهر التسمي بها في بلاد المغرب، وهذه التسمية (قاضي الجماعة)

(٥) فتح الباري (١٠/ ٥٩٠).

(٦) تحفة المودود (٨١) [دار الكتب العلمية، ط١].

لا بأس بها؛ لأنه ليس فيها ما يقتضي التعظيم والتقديس الذي لا يكون إلا لله تعالى، فهي كمن يتسمّى بقاضي المسلمين ونحو ذلك(١).

قال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة: «يلتحق بملك الأملاك قاضي القضاة، وإن كان اشتهر في بلاد الشرق من قديم الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة، وقد سَلِم أهل المغرب من ذلك، فاسم كبير القضاة عندهم: قاضي الجماعة»(٢).

الآثار:

١ ـ أن صاحب ذلك يكون وضيعًا عند الله تعالى؛ لقوله ﷺ: «**إن أخنع اسم عند الله**»، لا سيما إذا كان هو الذي سمى نفسه بذلك.

٢ ـ أن التسمي بذلك الاسم ونحوه قد يبعث على التكبر على عباد الله والتعاظم على الضعفاء، ولذلك كان أحب الأسماء إلى الله ما دلَّ على التواضع والتذلل لله تعالى؛ كعبد الله وعبد الرحمٰن ونحوهما.

الحكمة:

الحكمة في النهي عن التسمي بقاضي القضاة وما في معناه ظاهرة في كون ذلك اللقب لا يصلح إلا لله تعالى دون غيره من الخلق.

قال ابن عثيمين: «إن من تسمَّى بهذا الاسم فقد جعل نفسه شريكًا لله؛ لأنه لا أحد يستحق أن يكون قاضي القضاة، أو حكم الحكام، أو ملك الأملاك إلا الله سبحانه وتعالى، فالله هو القاضي فوق كل قاضٍ»(٣).

المصادر والمراجع:

١ ـ «شرح صحيح مسلم»، للنووي.

٢ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.

٣ ـ «تحفة المودود بأحكام المولود»، لابن القيم.

٤ ـ «زاد المعاد»، لابن القيم.

٥ ـ «ذيل طبقات الحنابلة»، لابن رجب.

٦ ـ «البداية والنهاية»، لابن كثير.

٧ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٨ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٩ ـ «إعانة المستفيد شرح كتاب التوحيد»، للفوزان.

١٠ ـ «معجم المناهي اللفظية»، لبكر أبي زيد.

---

(١) انظر: طرح التثريب (٨/ ١٥١)، وفتح الباري لابن حجر (١٠/ ٥٩٠ ـ ٥٩١).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٥٩٠ ـ ٥٩١).

(٣) القول المفيد (٣/ ٣) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٥هـ].

التشاؤم

التعريف لغةً:

التشاؤم: (تفاعُل) من الشؤم وهو ضد اليمن، يقال: تشاءمت بالشيء وتيمنت به، والشؤم: الشرُّ، ويقال: رجل مشؤوم؛ أي: جر الشؤم على قومه، ورجل ميمون؛ أي: جر الخير واليُمن عليهم، وأصل هذه الكلمة يدل على الجانب اليسار، ولذا سميت أرض الشام شامًا؛ لأنها عن يسار الكعبة[(١)].

التعريف شرعًا:

هو توهُّم حصول مكروه بمرئي أو معلوم أو مسموع[(٢)].

قال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشؤم: اعتقاد وصول المكروه إليك مما يتصل بك من ملك أو خلطة»[(٣)].

وقال الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتشاؤم: هو عد الشيء مشؤومًا؛ أي: يكون وجوده سببًا في وجود ما يحزن ويضر»[(٤)].

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٥١١) [دار الكتب العلمية]، ولسان العرب (١٢/ ٣١٤) [دار الفكر، ط١، ١٤١٠هـ]، والقاموس المحيط (١٤٥٣) [مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٧هـ].

(٢) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤هـ].

(٣) عارضة الأحوذي لابن العربي (١٠/ ٢٦٤) [دار الكتب العلمية].

(٤) التحرير والتنوير (٩/ ٦٦) [الدار التونسية، ١٩٨٤م].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لما كان الشؤم في اللغة يطلق على الشرِّ والمكروه، الذي هو ضدّ اليمن وهو الخير والبركة، أُطلق بهذا المعنى في الشرع، فصار يطلق على كل ما يُتوهم حصول المكروه من جهته.

الأسماء الأخرى:

الطيرة.

الحكم:

التشاؤم محرّم؛ لما فيه من التعلق بغير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ والتطير بالوحوش والطيور، وقد تعددت الأحاديث في النهي عن التشاؤم والطيرة، فمن ذلك قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر**»[(٥)]؛ بل ورد التصريح بجعل ذلك من الشرك الأصغر، كما في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الطيرة شرك**»[(٦)].

الحقيقة:

كل توهم يترتب عليه ما يؤدي إلى إحجام الإنسان عن فعل الأسباب أو عن الإقدام على الأشياء، سواء كان إحجامًا

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الطب، رقم ٥٧٠٧)، ومسلم (كتاب السلام، رقم ٢٢٢٠).

(٦) أخرجه أبو داود (كتاب الطب، رقم ٣٩١٠)، والترمذي (أبواب السير، رقم ١٦١٤) وصححه، وابن ماجه (كتاب الطب، رقم ٣٥٣٨)، وأحمد (٦/ ٢١٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٤٢٨).

قلبيًّا أو إحجامًا عمليًّا، بدون سبب شرعي وإنما لمجرد سماع كلمة أو نظرَ إلى شيء لا يعجبه أو خطر له خاطر فأعرض عن العمل كل ذلك يعتبر من التشاؤم، وهو نوع من الطيرة. وهذا كله ناتج عن ضعف الإيمان والتوكل على الله. فالشؤم في الحقيقة هو معصية الله تعالى، واقتراف الذنوب، فإنها تسخط الله ﷻ، فإذا سخط على عبده، شقي في الدنيا والآخرة، كما أنه إذا رضي عن عبده سعد في الدنيا والآخرة. فالعاصي مشؤوم على نفسه، وعلى غيره، فإنه لا يؤمن أن ينزل عليه عذاب فيعم الناس، خصوصًا من لم ينكر عليه عمله، فالبُعد عنه متعين[(١)].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣١﴾﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا۟ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨﴾ قَالُوا۟ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ۚ أَئِن ذُكِّرْتُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿١٩﴾﴾ [يس]، وقال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد].

ومن السُّنَّة: قول النبي ﷺ: «**لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل**» قالوا: وما الفأل؟ قال: «**كلمة طيبة**»[(٢)]، وقال ﷺ: «**من ردته الطيرة من حاجة فقد أشرك**، قالوا: يا رسول الله ما كفارة ذلك؟ قال: **أن يقول أحدهم: اللَّهُمَّ لا خير إلا خيرك ولا طير إلا طيرك ولا إله غيرك**»[(٣)].

أقوال أهل العلم:

قال الحليمي رحمه الله: «وإنما كان ﷺ يعجبه الفأل؛ لأن التشاؤم سوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق، والتفاؤل حسن ظن به، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال»[(٤)].

وقال ابن القيم رحمه الله ـ عند كلامه على حديث ـ: «**إن يكن من الشؤم شيء حق، ففي الفرس، والمرأة، والدار**»[(٥)]: «فإخباره بالشؤم أنه يكون في هذه الثلاثة

(١) انظر: لطائف المعارف (٧٤ ـ ٧٧) [دار ابن حزم، ط١].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الطب، رقم ٥٧٧٦)، ومسلم (كتاب السلام، رقم ٢٢٢٤).

(٣) أخرجه أحمد (١١/٦٢٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، قال الشيخ سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد (ص٣٧٦): وفي إسناده ابن لهيعة وفيه اختلاف، وبقية رجاله ثقات. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/٥٤).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٢١٥) [دار المعرفة، ط١٣٧٩هـ].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب النكاح، رقم ٥٠٩٤)، ومسلم (كتاب السلام، رقم ٢٢٢٥) واللفظ له.

ليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها، وإنما غايته أن الله سبحانه قد يخلق منها أعيانًا مشؤومة على من قاربها وسكنها، وأعيانًا مباركة لا يلحق من قاربها منها شؤم ولا شر، وهذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولدًا مباركًا يريان الخير على وجهه، ويعطي غيرهما ولدًا مشؤومًا نذلًا يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد ولاية أو غيرها، فكذلك الدار والمرأة والفرس، والله سبحانه خالق الخير والشر والسعود والنحوس، فيخلق بعض هذه الأعيان سعودًا مباركة ويقضي سعادة من قارنها وحصول اليمن له والبركة، ويخلق بعض ذلك نحوسًا يتنحس بها من قارنها، وكل ذلك بقضائه وقدره كما خلق سائر الأسباب وربطها بمسبباتها المتضادة والمختلفة فكما خلق المسك وغيره من حامل الأرواح الطيبة ولذذ بها من قارنها من الناس، وخلق ضدها وجعلها سببًا لإيذاء من قارنها من الناس، والفرق بين هذين النوعين يدرك بالحس؛ فكذلك في الديار والنساء والخيل، فهذا لون والطيرة الشركية لون آخر»[(١)].

وقال سليمان بن عبد الله ـ عند كلامه على حديث: «**من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك**» ـ: «وذلك أن التطير هو التشاؤم بالشيء المرئي أو المسموع، فإذا استعملها الإنسان فرجع بها عن سفره وامتنع بها عما عزم عليه؛ فقد قرع باب الشرك؛ بل ولجه وبرئ من التوكل على الله، وفتح على نفسه باب الخوف والتعلق بغير الله، وذلك قاطع له عن مقام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فيصير قلبه متعلقًا بغير الله، وذلك شرك فيفسد عليه إيمانه، ويبقى هدفًا لسهام الطيرة، ويقيض له الشيطان من ذلك ما يفسد عليه دينه ودنياه، وكم ممن هلك بذلك وخسر الدنيا والآخرة»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الجمع بين نصوص تحريم الشؤم والطيرة، وما ورد مما يشعر ظاهره شؤم بعض الأعيان:

روى ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**إنما الشؤم في ثلاثة: في الفرس والدار والدابة**»[(٣)].

وقد اختلف العلماء في الجمع بين هذا الحديث وما في معناه، وبين الأحاديث المشتملة على النهي عن الشؤم والطيرة، على أقوال، **أهمها ما يلي**:

القول الأول: الأخذ بظاهر الحديث،

(١) مفتاح دار السعادة (٢/٢٥٧) [دار الكتب العلمية].

(٢) تيسير العزيز الحميد (٣٧٦) [المكتب الإسلامي، ط١].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، رقم ٢٨٥٨)، ومسلم (كتاب السلام، رقم ٢٢٢٥).

والقول باستثناء هذه الأعيان الثلاث من عموم النهي عن الطيرة. وهذا قول الإمام مالك، وبه قال ابن قتيبة، ورجحه الشوكاني.

قال ابن قتيبة: «إن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون، فنهاهم النبي ﷺ وأعلمهم أنه لا طيرة، فلما أبوا أن ينتهوا، بقيت الطيرة في هؤلاء الثلاث...»[(١)].

وقال الشوكاني: «والراجح ما قاله مالك... فيكون حديث الشؤم مخصصًا لعموم حديث: «**لا طيرة**»»[(٢)].

القول الثاني: الطعن في ثبوت حديث: «**إنما الشؤم في ثلاث**»، وهذا القول مشهور عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم، وقد حملت ذلك عائشة على أن النبي ﷺ كان يخبر عما يعتقده أهل الجاهلية من شؤم المرأة والدار والدابة، وقد كانت عائشة رضي الله عنها تنكر على أبي هريرة رضي الله عنه هذا الحديث، قال ابن حجر ـ بعد ذكره لمن وافق أبا هريرة رضي الله عنه في روايته لحديث الشؤم ـ: «ولا معنى لإنكار ذلك على أبي هريرة مع موافقة من ذكرنا من الصحابة له في ذلك»[(٣)].

القول الثالث: أن ذلك جاء على سبيل الإخبار عن حكم الله الثابت في الدار والفرس والمرأة بكون الشؤم فيها عادة أجراها، وقضاء أنفذه، ويوجده حيث شاء منها ومتى شاء.

وهذا قول بعض العلماء، ورجحه ابن القيم، فقال: «فإخباره ﷺ بالشؤم أنه يكون في هذه الثلاثة، ليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها، وإنما غايته أن الله سبحانه قد يخلق أعيانًا مشؤومة على من قاربها وسكنها، وأعيانًا مباركة لا يلحق من قاربها شؤم ولا شر، وهذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولدًا مباركًا يريان الخير على وجهه، ويعطي غيرهما ولدًا مشؤومًا يريان الشر على وجهه... والفرق بين النوعين يدرك بالحس فكذلك في الديار والنساء والخيل، فهذا لون والطيرة الشركية لون آخر»[(٤)].

وهذا القول الأخير هو أقرب الأقوال إلى معنى الحديث[(٥)].

ـ المسألة الثانية: نماذج مما يتشاءم منه الناس:

١ ـ التطير ببعض الأزمنة من الشهور والأيام؛ كشهر صفر وشوال، وكيوم الثلاثاء والأربعاء، ونحو ذلك.

٢ ـ التشاؤم ببعض الطيور

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/٧٢).
(٢) نيل الأوطار للشوكاني (٧/١٨٥) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ].
(٣) فتح الباري (٦/٧٢).
(٤) مفتاح دار السعادة (٦٠٦) [مكتبة حميدو، مصر، ط٣].
(٥) انظر: التوكل على الله تعالى، للدميجي (٢٤١) [دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ].

والحيوانات؛ كالبومة والغراب، وبحركات الطيور وغيرها من الحيوان.

٣ ـ التشاؤم من ذوي العاهات من بني آدم؛ كالأعور والأعرج ونحوهما.

٤ ـ التشاؤم ببعض الأرقام؛ كرقم سبعة أو عشرة أو ثلاثة عشر، وكذا التشاؤم بالأبراج وغيرها.

٥ ـ التشاؤم ببعض الألوان؛ كاللون الأسود؛ لأنه يدل على الحزن والضيق، ولذا ربطوا بين هذا اللون وبين ما يكرهون، حتى نسبوا السواد إلى الأيام، فقالوا: فلان نهاره أسود؛ إشارة إلى وقوع ما يكره في ذلك اليوم، وكثيرًا ما يتشاءمون بهذا اللون إذا رأوه مع بداية السَّنَةِ.

٦ ـ وبعضهم إذا سافر مثلًا أو خرج إلى عمل ما وتلف أحد إطارات سيارته في الطريق يترك السفر ويرجع إلى أهله؛ تشاؤمًا بما حصل.

٧ ـ «وبعض الناس قد يفتح المصحف لطلب التفاؤل، فإذا نظر ذكر النار تشاءم، وإذا نظر ذكر الجنة قال: هذا فأل طيب؛ فهذا مثل عمل الجاهلية الذين يستقسمون بالأزلام»[(١)].

٨ ـ التشاؤم بمن يشبك أصابعه أو يكسر عودًا في مجلس عقد النكاح.

وهذه الأشياء كلها لا شؤم فيها؛ لأنها مخلوقة كغيرها من المخلوقات، لا تأْثير لها في جلب نفع ولا دفع ضرر، فالمتشاؤم بها حقيقة علق قلبه بأمر لا حقيقة له؛ بل هو وهم وتخييل، ولا توجد رابطة بين هذه الأمور وبين ما يحصل له، وهذا لا شك أنه يخل بالتوحيد؛ لأن التوحيد عبادة واستعانة.

الفروق:

الفرق بين الطيرة والتشاؤم:

الطيرة أعم من التشاؤم؛ لأنها تشمل أمرين: التشاؤم والفأل الذي يحمل الإنسان على فعل الشيء، فهذا طيرة وليس فألًا مشروعًا، ولهذا جاء في الحديث: «**ما أمضاك أو ردّك**»، وأما التشاؤم فهو توهم المكروه.

الفرق بين الفأل والتشاؤم:

ـ التشاؤم منهي عنه، أما الفأل فمحبوب مندوب إليه.

ـ التشاؤم فيه تعلق القلب بغير الله تعالى، أما الفأل فليس فيه تعلق القلب بغير الله.

ـ التشاؤم سوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق، والفأل حسن ظن بالله تعالى، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال.

ـ الفأل مجرد طمأنينة في النفس لا يحمل على عمل معين، ولا يعتقد

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/٥٦٧) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤هـ].

حصول شيء، أما التشاؤم فالإنسان يعتقد حصول شيء.

- الفأل يكون فيه العبد متوكلًا على الله، متعلقًا به، فيسمع الكلمة التي تسره فيزداد تعلقًا بالله، بخلاف التشاؤم الذي يكون قلب العبد فيه متعلقًا بما يسمع أو يرى.

- الفأل لا يقصده العبد بل يأتي عرَضًا، وأما التشاؤم فإنه يقصده ويطلبه.

الفرق بين التشاؤم والنحس:

النحس والشؤم يشتركان في المنشأ والسبب، فكل منهما منشؤه وسببه الكفر والمعاصي، إلا أن النحس أعم، فيطلق على الشؤم وعلى الجهد والشدة والبلاء والشر أيضًا[(١)].

الحكمة:

الحكمة في النهي عن التشاؤم: أن فيه سوء ظن بالله تعالى، وتعلقًا بغير الله سبحانه، قال الحليمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «التشاؤم سوء ظن بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بغير سبب محقق، والتفاؤل حسن ظن به، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال»[(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسر هذا أن الطيرة إنما تتضمن الشرك بالله تعالى والخوف من غيره وعدم التوكل عليه والثقة به، كان صاحبها غرضًا لسهام الشر والبلاء، فيتسرع نفوذها فيه؛ لأنه لم يتدرّع من التوحيد والتوكل بجنة واقية، وكل من خاف شيئًا غير الله سُلِّط عليه كما أن من أحب مع الله غيره عذب به ومن رجا مع الله غيره خذل من جهته، وهذه أمور تجربتها تكفي عن أدلتها»[(٣)].

وقال أيضًا: «فأوضح صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمته الأمر وبين لهم فساد الطيرة؛ ليعلموا أن الله سبحانه لم يجعل لهم عليها علامة ولا فيها دلالة، ولا نصبها سببًا لما يخافونه ويحذرونه؛ لتطمئن قلوبهم ولتسكن نفوسهم إلى وحدانيته تعالى التي أرسل بها رسله وأنزل بها كتبه وخلق لأجلها السماوات والأرض وعمر الدارين الجنة والنار، فبسبب التوحيد ومن أجله جعل الجنة دار التوحيد وموجباته وحقوقه، والنار دار الشرك ولوازمه وموجباته، فقطع عِلق الشرك من قلوبهم؛ لئلا يبقى فيها علقة منها ولا يتلبسوا بعمل من أعمال أهله البتة»[(٤)].

المصادر والمراجع:

١ - «الإخلاص والشرك الأصغر»، لعبد العزيز العبد اللطيف.

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ١٩٤) [دار الكتب العلمية]، وأضواء البيان (٧/ ١٩) [دار الفكر، ١٤١٥هـ].

(٢) المنهاج في شعب الإيمان (٢/ ٢٥) [دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ].

(٣) مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٥٦).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٣٤).

٢ ـ «إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد»، لصالح الفوزان.

٣ ـ «التمهيد»، لابن عبد البر.

٤ ـ «التوكل على الله تعالى وعلاقته بالأسباب»، لعبد الله الدميجي.

٥ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٦ ـ «رسالة الشرك ومظاهره»، لمبارك الميلي.

٧ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.

٨ ـ «شرح صحيح مسلم»، للنووي.

٨ ـ «فتاوى ورسائل»، محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

٩ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

١٠ ـ «مفتاح دار السعادة»، لابن القيم.

التشبيه

التعريف لغةً:

التشبيه: مصدر الفعل (شَبَّه)، يقال: شبّهتُ هذا بهذا؛ إذا اشتركا في بعض الصفات.

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الشين والباء والهاء أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لونًا ووصفًا. يقال: شِبْه وشَبَه وشَبيه. والشّبَهُ من الجواهر: الذي يشبه الذهب. والمشبهات من الأمور: المشكلات. واشتبه الأمران، إذا أشكلا»[(١)]. وقال الجوهري: «شِبْه وشَبَه لغتان بمعنى. يقال: هذا شِبْهُه؛ أي: شبيهه. وبينهما شبَه، بالتحريك، والجمع: مَشابه، على غير قياس»[(٢)].

وقد يكون المثيل أحيانًا مع التقييد بمعنى الشبيه، ويعرف ذلك من خلال السياق والقرائن. قال ابن منظور رَحِمَهُ اللهُ: «وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين، تقول: نحوه كنحوه، وفقهه كفقهه ولونه كلونه وطعمه كطعمه، فإذا قيل: هو مثله على الإطلاق؛ فمعناه: أنه يسد مسده، وإذا قيل: هو مثله في كذا فهو مساوٍ له في جهة دون جهة»[(٣)]. فهذا المثل المقيد هو بمعنى الشبيه.

التعريف شرعًا:

التشبيه: هو إثبات شيء من خصائص المخلوقين لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أو إثبات شيء من خصائص الخالق للمخلوق[(٤)].

الحكم:

التشبيه لفظ مجمل يحتمل معنى صحيحًا

(١) مقاييس اللغة (٣/٢٤٣) [دار الجيل، ط٢].
(٢) الصحاح (٥٣٣) [دار المعرفة، ط١، ١٤٢٦هـ].
(٣) لسان العرب (١١/٦١٠) [دار صادر، ط٣]، وانظر: مقاييس اللغة (٥/٢٩٦)، والقواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (٢٧) [الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٤٢١هـ]، ومقالة التشبيه وموقف أهل السُّنَّة منها لجابر إدريس (١/٧٧) [أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ].
(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/٣٢٧) [جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٤١١هـ].

ومعنى باطلًا، فإذا أريد به معنى صحيحٌ ـ كنفي مماثلة المخلوق لله في شيء من خصائص الرب ـ فهذا منفي عن الله بدلالة الشرع، فيقبل المعنى ويتوقف في اللفظ.

وأما إذا أريد به معنى باطلٌ فهو محرم؛ كإثبات شيء من خصائص المخلوق الضعيف الناقص للخالق القوي الكامل الذي لا يلحقه نقص بأي وجه من الوجوه، أو صرف شيء الخالق للمخلوق لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص].

قال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من وصف الله فشبّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم؛ لأنه وصف لصفاته إنما هو استسلام لأمر الله ولما سن الرسول ﷺ»[(١)].

وقال المقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أن حقيقة الشرك: تشبيه الخالق بالمخلوق، وتشبيه المخلوق بالخالق»[(٢)].

الحقيقة:

حقيقة التشبيه هو جعل خصائص الخالق مثل خصائص المخلوق، أو وصف المخلوق بخصائص الخالق؛ كمن يغلو في تعظيم المخلوق فيرفعه فوق منزلته، ويجعل له حظًّا من الألوهية، فيشبهه بالله تعالى، وهذا هو «التشبيه الواقع في الأمم الذي أبطله الله سبحانه، وبعث رسله وأنزل كتبه بإنكاره والرد على أهله، فهو سبحانه ينفي وينهى أن يجعل غيره مثلًا له وندًّا له وشبهًا له»[(٣)].

الأدلة:

قال الله ﷻ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم]، وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص].

أقوال أهل العلم:

بيّن أهل العلم مفهوم التشبيه وخطورته، **ومن ذلك**:

قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ الإمام البخاري رحمهما الله: «من شبّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله ﷺ تشبيه»[(٤)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تكلم طائفة من السلف مثل عبد الرحمٰن بن مهدي،

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٣/٥٨٨) [دار طيبة، ط٨، ١٤٢٣هـ].

(٢) تجريد التوحيد المفيد (٢٧) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤١٧هـ].

(٣) انظر: إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/٢٢٦) [دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ].

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٣/٥٨٧ ـ ٥٨٨).

ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ونعيم بن حماد، وغيرهم بذم المشبهة، وبيَّنوا المشبهة الذين ذموهم؛ أنهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه، فكان ذمهم لما في قولهم من مخالفة الكتاب والسُّنَّة، إذ دخلوا في التمثيل»[(١)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «فمن تدبر هذا الفصل حق التدبر تبيّن له كيف وقعت الفتنة في الأرض بعبادة الأصنام، وتبيّن له سر القرآن في الإنكار على هؤلاء المشبهة الممثلة، ولا سيما إذا جمعوا إلى هذا التشبيه تعطيل الصفات والأفعال كما هو الغالب عليهم، فيجمعون بين تعطيل الرب سبحانه عن صفات كماله وبين تشبيه خلقه به»[(٢)].

الأقسام:

ينقسم التشبيه المنهي عنه إلى قسمين:

الأول: تشبيه المخلوق بالخالق، وهو إثبات شيء من خصائص الخالق للمخلوق كقول النصارى: إن الله هو المسيح ابن مريم، وأنه خالق السماوات والأرض، وعلام الغيوب ونحو ذلك مما تفرد الله به من صفات الكمال.

الثاني: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهو إثبات شيء من خصائص المخلوق للخالق كوصف اليهود للخالق بالفقر والبخل، وأنه يتعب ونحو ذلك من صفات النقص[(٣)]، قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: القدر المشترك بين صفة الخالق والمخلوق:

المقصود بالقدر المشترك: اشتراك الموصوفين في المعنى العام كالوجود مثلًا، فكل من الخالق والمخلوق يخبر عنه بأنه موجود، فمعنى الوجود مفهوم وهو ضد العدم، فكل من الخالق والمخلوق يشترك في هذا المعنى العام وهو الوجود، وهو المسمى بالقدر المشترك بين الموصوفين، ثم كل منها يأخذ منه المعنى المتناسب معه، فوجود الخالق واجب، ووجود المخلوق ممكن، فمن هنا يختلف وجود الخالق عن وجود المخلوق، وهكذا في الأسماء والصفات، ومن هنا يقول علماء التوحيد: ليس السميع كالسميع ولا البصير كالبصير؛ أي: السمع والبصر المضافان إلى الله يختلفان في الحقائق

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/٣٨٧) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٢) إغاثة اللهفان (٢/٢٣٣) [دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ].

(٣) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/٢٦٠) [دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ]، وجامع المسائل لابن تيمية (٢/١١١) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٢هـ].

عن السمع والبصر الموصوف بهما المخلوق وهكذا[(١)].

ـ المسألة الثانية: وهي براءة السلف والحنابلة من التشبيه:

لا شكَّ في براءة السلف والحنابلة من التشبيه. فمما يدلُّ على براءة السلف من التشبيه على سبيل الإيجاز ما رواه البيهقي بسنده عن أبي داود الطيالسي؛ أنه قال: «كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث، لا يقولون كيف، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر»[(٢)].

وروى اللالكائي بإسناده عن إسحاق بن راهويه أنه قال: «من وصف الله فشبّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم؛ لأنه وصف بصفاته، إنما هو استسلام لأمر الله ولما سَنَّ الرسول»[(٣)].

ومما يدل على براءة الحنابلة ـ على وجه الخصوص ـ من التشبيه الذي رموا به[(٤)]:

أولًا: ذمَّ إمامهم أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ للتشبيه والمشبهة أمر مشهور لدى أهل العلم وطلابه، وكذا بعض كبار أئمة المذهب قال أبو يعلى رَحِمَهُ اللهُ: «وقد أنكر أحمد التشبيه، فقال في رواية حنبل: المشبهة تقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدَمٌ كقدمي ومن قال ذلك فقد شبّه الله بخلقه، وقال في رواية يوسف بن موسى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]»[(٥)].

وقال أبو يعلى في أحاديث الصفات: «والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وغيره من أئمة أصحاب الحديث، أنهم قالوا في هذه الأخبار: أمروها كما جاءت، فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين»[(٦)].

ثانيًا: أن ما نسب إليهم من القول بالتشبيه فلا يخلو من أحد الأمور التالية، **وهي:**

ـ إما أن نسبته إليهم كذب محض قصد به تشويه سمعتهم والتنفير من مذهبهم.

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/٣٢٧)، وشرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/١١٢) [دار ابن الجوزي، ط٦، ١٤٢١هـ].

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٣٣٤ ـ ٣٣٥).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٣/٥٣٢).

(٤) وممن رماهم بالتشبيه: الرازي، انظر: أساس التقديس في علم الكلام (٤٤) [مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ].

(٥) أورده أبو يعلى في: إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/٤٣) [إيلاف الدولية، الكويت].

(٦) أورده أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/٤٣ ـ ٤٤).

ـ وإما أنه صادر ممن يعتقد أن إثبات الصفات الواردة في الشرع لله تشبيه، وقد كان الحنابلة في الجملة يثبتون لله ما أثبته لنفسه من الصفات[(١)].

ـ وإما أنه كان قولًا لبعض المنتمين إلى المذهب الحنبلي، وأنهم ليسوا من أئمة المذهب وفضلائه، وهذا مما لم تسلم منه المذاهب الأخرى؛ بل يوجد عند غيرهم ما لا يقارن بما عندهم[(٢)]، وعليه فلا يصح التشنيع به على الحنابلة فقط.

ـ المسألة الثالثة: هل الكرامية من المشبهة؟

الكرامية لم يثبت كونهم من المشبهة وإنما رماهم به خصومهم فيما يظهر؛ لأنهم كانوا يثبتون من صفات الله كثيرًا مما ينفيه خصومهم بحجة أن إثابتها تجسيم[(٣)]، وعيب الكرامية أنهم بالغوا في إثبات الصفات، فأطلقوا على الله لفظ الجسم[(٤)] وقالوا: بأن الله «موصوف بالصفات، وإن قيل: إنها أعراض، وموصوف بالأفعال القائمة بنفسه، وإن كانت حادثة. ولما قيل لهم: هذا يقتضي أن يكون جسمًا، قالوا: نعم هو جسم لا[(٥)] كالأجسام، وليس ذلك ممتنعًا دائمًا، وإنما الممتنع أن يشابه المخلوقات فيما يجب ويجوز ويمتنع»[(٦)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ومن قال: هو جسم، فالمشهور عن نظار الكرامية وغيرهم ممن يقول: هو جسم، أنه يفسر ذلك بأنه الموجود أو القائم بنفسه، لا بمعنى المركب.

وقد اتفق الناس على أن من قال: إنه جسم، وأراد هذا المعنى، فقد أصاب في المعنى، لكن إنما يخطئه من يخطئه في اللفظ»[(٧)].

ولا شكَّ أن إطلاق لفظ الجسم على الله هو قول مبتدع، موهم للتشبيه، وموقع في لوازم بدعية التزمتها الكرامية، وعلى كلٍّ فإن الوقائع التي كانت تحدث بين الكرامية وبين متكلمة الأشاعرة تدل على أن الكرامية كانت أقرب إلى الحق من الأشاعرة في تلك المسائل[(٨)].

(١) ويبدو أن هذا الوجه هو الأظهر من كلام السجزي. انظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (١٨٥) [دار الراية، ط١، ١٤١٤هـ].

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٢٣١، ٢٥٠، ٢٥١، ٣/٥٤٤ ـ ٥٤٨).

(٣) انظر: المرجع نفسه (١/٣٠٣، ٣٩٦، ٣٩٧).

(٤) انظر: الفرق الكلامية المشبهة ـ الأشاعرة ـ الماتريدية: نشأتها وأصولها وأشهر رجالها ومواقف السلف منها لناصر العقل (٣٢ ـ ٣٣) [دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٥) سقطت (لا) النافية من هنا والصواب إثباتها كما ذكر المحقق، وانظر أيضًا: سير أعلام النبلاء (١١/٥٢٤).

(٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/٣٦) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ]، وانظر: الفرق الكلامية لناصر العقل (٣٢ ـ ٣٣).

(٧) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/٥٤٨).

(٨) انظر: الفرق الكلامية لناصر العقل (٣٣).

الفروق:

الفرق بين التشبيه والتمثيل:

مصطلح التشبيه قريب من مصطلح التمثيل، لكن بينهما فرق ينبغي التنبه له، وهو:

أولًا: أن التمثيل يكون بين الشيئين المتفقين في جميع الصفات، والتشبيه يكون بين المتفقين في أكثرها.

ثانيًا: أن نفي التمثيل منصوص عليه في القرآن، والتشبيه ليس كذلك.

ثالثًا: أن نفي التمثيل هو على إطلاقه، وأما نفي التشبيه على إطلاقه فغير صحيح؛ لأنه ما من موجودين إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه، ونفي التشبيه مطلقًا نفي لهذا القدر المشترك بينهما.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتشبيه كالتمثيل، وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات، والتشبيه التسوية في أكثر الصفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]»[(١)].

وقال أيضًا: «نفي التشبيه على الإطلاق غير صحيح؛ لأن ما من شيئين من الأعيان أو من الصفات إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه، والاشتراك نوع تشابه، فلو نفيت التشبيه مطلقًا، لكنت نفيت كل ما يشترك فيه الخالق والمخلوق في شيء ما.

مثلًا: الوجود، يشترك في أصله الخالق والمخلوق، هذا نوع اشتراك ونوع تشابه، لكن فرق بين الوجودين، وجود الخالق واجب ووجود المخلوق ممكن. وكذلك السمع فيه اشتراك؛ الإنسان له سمع، والخالق له سمع، لكن بينهما فرق، لكن أصل وجود السمع مشترك.

فإذا قلنا: من غير تشبيه، ونفينا مطلق التشبيه، صار في هذا إشكال»[(٢)].

مذهب المخالفين:

غلط المتكلمون في مفهوم التشبيه، فجعلوا إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من الصفات العليا تشبيهًا، وتوهموا أن هذا هو التشبيه المنفي عن الله تعالى؛ بل اعتبروا مجرد الاشتراك في اللفظ والمعنى العام في صفة ما بين الخالق والمخلوق هو التشبيه المنهي عنه، فعطلوا الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عن كماله المقدس، وهذا أمر مقرر في كتبهم[(٣)]،

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (٢٧).

(٢) شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/١١٢).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار (١٩٥ ـ ١٩٧) [مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ]، والشامل في أصول الدين للجويني (٥١١) [مكتبة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩م]، وابن تيمية ليس سلفيًّا لمنصور عويس (١٩) [دار النهضة العربية، ط١، ١٩٧٠م].

ونقله عنهم غير واحد من العلماء[(١)].

الرد عليهم:

أولًا: أن مفهومهم للتشبيه على ما تقدم فاسد؛ لمخالفته الشرع ومأثور سلف الأمة؛ حيث إن النصوص الشرعية دلَّت على نفي المثل عن الله تعالى مع إثبات صفات الكمال لله تعالى، وأجمع السلف على مقتضاها، فعدّ إثبات الصفات لله على ما يليق به سبحانه من التشبيه باطل.

ثانيًا: أن مما يؤكد بطلانه أن أئمة السلف بعد أن ظهر هذا المفهوم الخاطئ للتشبيه بينوا التشبيه المنفي عن الله وذموا أهله، ومن ذلك ما جاء عن إمام أهل السُّنَّة والجماعة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «المشبهة تقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدَمٌ كقدمي ومن قال ذلك فقد شبّه الله بخلقه»[(٢)].

ثالثًا: أن لفظ التشبيه لم يأت الشرع بنفيه ولا بإثباته لله، وإنما هو لفظ مبتدع يحتمل حقًّا وباطلًا، فإذا أرادوا به نفي الصفات الثابتة لله فهو في غاية البطلان، وإن أرادوا به نفي ما نفاه الشرع عن الله من مماثلة غيره به، في شيء من خصائصه فهو صحيح، ولكن يعبر عنه بالمعنى الشرعي ويتوقف في اللفظ. ومعلوم أنهم يريدون به نفي الصفات وهو مردود.

رابعًا: أن نفي الاشتراك في المعنى العام عن الموصوفين واعتبار إثباته تشبيهًا هو تعطيل للوجود، وهو ظاهر البطلان[(٣)].

خامسًا: أن ما دلَّت عليه النصوص من الاشتراك في المعنى العام بين الموصوفين يدل عليه أيضًا العقل الصريح؛ كالألوان مثلًا؛ فهي تشترك في كونها ألوانًا وفي احتياجها إلى محل تقوم فيه مع تباينها في حقائقها، فاللون الأبيض مختلف عن اللون الأسود، وكذلك الأجسام كالملح والدقيق والسكر هي في حقائقها متباينة، وإن كانت مشتركة في المعنى العام وهو الجسم والقيام بالنفس[(٤)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «إغاثة اللهفان» (ج٢)، لابن القيم.

٢ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج٢، و٣)، لابن تيمية.

٣ ـ «جامع المسائل» (ج٢)، لابن تيمية.

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٧٠)، والرد على المنطقيين ضمن مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٠)، وشرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/ ١١١).

(٢) أورده أبو يعلى في إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٣)، وابن تيمية في درء التعارض (٢/ ٣٢).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٢٧).

(٤) انظر: مقالة التشبيه لجابر إدريس (١/ ٩١ ـ ٩٦).

٤ ـ «الجواب الصحيح» (ج٢)، لابن تيمية.

٥ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج٢، و٥)، لابن تيمية.

٦ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.

٧ ـ «شرح العقيدة الواسطية» (ج١)، لابن عثيمين.

٨ ـ «القواعد المثلى»، لابن عثيمين.

٩ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات»، لمحمد التميمي.

١٠ ـ «مقالة التشبيه وموقف أهل السُّنَّة منها» (ج١، و٢)، لجابر إدريس.

١١ ـ «منهاج السُّنَّة» (ج٤)، لابن تيمية.

التشريع

يراجع مصطلح (التحليل والتحريم).

التصديق

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الصاد والدال والقاف أصل يدل على قوة في الشيء قولًا وغيره؛ من ذلك الصِّدق: خلاف الكذب، سمِّي لقوته في نفسه، ولأن الكذب لا قوة له، هو باطل»[(١)].

وأصل هذا من قولهم: شيء صدق؛ أي: صلب. ورمح صدق. ويقال: صدقوهم القتال، وفي خلاف ذلك كذبوهم. والصديق: الملازم للصدق، أو الدائم التصديق[(٢)].

التعريف شرعًا:

التصديق: هو قول القلب، ومعرفته، وإقراره بألوهية الله تعالى، وبربوبيته، وبأسمائه وصفاته، وبكل ما جاء به على ألسنة رسله عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

قال أبو نصر المروزي رَحِمَهُ اللهُ: «التصديق: هو المعرفة بالله، والاعتراف له بالربوبية، وبوعده، ووعيده، وواجب حقه، وتحقيق ما صدق به من القول والعمل»[(٣)].

الحكم:

التصديق الجازم بخبر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وخبر رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واجب من الواجبات على قلب المؤمن، وركن من أركان الإيمان، لا يتم الإيمان إلا به، وهو أمر متفق

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٩) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ].
(٢) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٩)، والصحاح للجوهري (٤/ ١٥٠٦) [دار العلم للملايين، ط٤]، ولسان العرب لابن منظور (٧/ ٣٠٧) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ].
(٣) تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٢/ ٦٩٥) [مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٦هـ].

عليه، ومثله الإخلاص والتوكل، والمحبة، والبر، والإنابة[١].

۞ الحقيقة:

حقيقة التصديق: هو قول القلب، وإيقانه، وإقراره، ومعرفته، وإذعانه لخبر الله ورسله عليهم السلام، المتضمن للقبول والانقياد، فهو نوع من العلم والقول، وهو غالبًا ما يستعمل في جنس الأخبار، غيبية كانت أو مشاهدة، وقد يستعمل في العمل والإرادة.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته، وكلامُ الله ورسالته يتضمن أخباره وأوامره، فيصدق القلب أخباره تصديقًا يوجب حالًا في القلب، بحس المصدق به، والتصديق هو نوع من العلم والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو نوع من الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمنًا إلا بمجموع الأمرين»[٢].

وقال أيضا: «والتصديق يستعمل في الخبر، وفي الإرادة؛ يقال: فلان صادق العزم، وصادق المحبة، وحملوا حملة صادقة»[٣].

(١) انظر: مدارج السالكين (١/١٢٩) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ].

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول (٣/٩٦٧ - ٩٦٨) [رمادي للنشر، ط١، ١٤١٧هـ].

(٣) مجموع الفتاوى (٧/٥٣٣) [مجمع الملك لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ط٢، ١٤٢٥هـ].

۞ المنزلة:

للتصديق منزلة عظيمة؛ فهو يعتبر أصل كل قول وعمل من أقوال وأعمال الإيمان والدين[٤].

۞ الأدلة:

قال تعالى في مدح الصديقين: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٩﴾﴾ [الحديد].

ومن السُّنَّة: عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من سأل الله القتل في سبيله صادقًا من قلبه أعطاه الله أجر الشهادة**»[٥].

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ومعي نفر من قومي فقال: «**أبشروا وبشروا من وراءكم، أنه من شهد أن لا إلٰه إلا الله صادقًا بها دخل الجنة**»[٦].

(٤) مجموع الفتاوى (١٠/٤٩).

(٥) أخرجه أبو داود (كتاب الجهاد، رقم ٢٥٤١)، والترمذي (أبواب فضائل الجهاد، رقم ١٦٥٤) وصححه، والنسائي (كتاب الجهاد، رقم ٣١٤١)، وأحمد (٣٦/٣٤٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (رقم ٢٢٩١).

(٦) أخرجه أحمد (٣٢/٣٧٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، قال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٦/٤٠٨) [دار الوطن للنشر، الرياض ط١]: هذا إسناد صحيح، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٧١٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة**»(١).

أقوال أهل العلم:

قال ابن جرير الطبري رحمه الله: «فإذا كان الإيمان في كلامها ـ يعني: في كلام العرب ـ: التصديق، والتصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح، وكان تصديق القلب: العزم والإذعان، وتصديق اللسان الإقرار، وتصديق الجوارح السعي والعمل، كان المعنى الذي يستحق العبد المدح، والولاية من المؤمنين هو إتيانه بهذه المعاني الثلاثة»(٢).

قال ابن بطة العكبري رحمه الله: «اعلموا ـ رحمكم الله ـ أن الله ـ جلَّ ثناؤه وتقدست أسماؤه ـ فرض على القلب المعرفة به، والتصديق له، ولرسله، ولكتبه، وبكل ما جاءت به السُّنَّة، وعلى الألسن النطق بذلك، والإقرار به قولًا، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به، وفرضه»(٣).

وقال ابن تيمية رحمه الله: «تصديق القلب يتبعه العمل، فالقلب إذا صدَّق بما يستحقه الله من الألوهية، وما يستحقه الرسول من الرسالة، تبع ذلك لا محالة محبة الله ورسوله، وتعظيم الله ورسوله، والطاعة لله ورسوله أمر لازم لهذا التصديق، لا يفارقه إلا لعارض، من كبر، أو حسد، أو نحو ذلك»(٤).

المراتب:

التصديق على ثلاثة أضرب:

١ ـ إما بغلبة الظن، وهو أن يكون عليه دلالة وقد يعترضه شُبه توهنه وتبطله.

٢ ـ وإما بعلم اليقين، وهو أن يصير بحيث يعلم ويعلم أنه يعلم ولا تعترضه شبه توهنه.

٣ ـ وإما بعين اليقين، وهو أن يرى بعقله الشيء ويعانيه ببصيرته(٥).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: علاقة التصديق بالإيمان:

من المسائل المتعلقة بالتصديق وعلاقته بالإيمان: أنه من المعلوم أن قول القلب وقول اللسان وعمل القلب

(١) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٣٦) واللفظ له، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٧٦).
(٢) تهذيب الآثار (٢/ ٦٨٥) [مطبعة المدني، القاهرة].
(٣) الإبانة الكبرى (٢/ ٧٦٠).
(٤) شرح الأصبهانية (٦٦٥) [دار المنهاج، ط١، ١٤٣٠هـ].
(٥) تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين (٨٨) [دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٣م].

وعمل الجوارح إذا زال زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع التصديق: فأهل السُّنَّة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ﷺ بل ويقرون به سرًّا وجهرًا ويقولون ليس بكاذب ولكن لا نتبعه ولا نؤمن به[1].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «تصديق القلب يتبعه العمل، فالقلب إذا صدَّق بما يستحقه الله من الألوهية، وما يستحقه الرسول من الرسالة، تبع ذلك لا محالة محبة الله ورسوله، وتعظيم الله ورسوله، والطاعة لله ورسوله أمر لازم لهذا التصديق، لا يفارقه إلا لعارض، من كبر، أو حسد، أو نحو ذلك من الأمور التي توجب الاستكبار عن عبادة الله، والبغض لرسوله، ونحو ذلك من الأمور التي توجب الكفر؛ ككفر إبليس، وفرعون وقومه، واليهود، وكفار مكة، وغير هؤلاء من المعاندين الجاحدين، ثم هؤلاء إذا لم يتبعوا التصديق بموجبه من عمل القلب واللسان وغير ذلك، فإنه قد يُطبع على قلوبهم حتى يزول عنها التصديق»[2].

- المسألة الثانية: التصديق يكون بالفعل:

كما أن التصديق يكون بالقلب واللسان، فكذلك يكون بالفعل والعمل، كما قال النبي ﷺ في الحديث المشهور: «**والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه**»[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «التصديق يكون بالقلب واللسان وسائر الجوارح»[4].

- المسألة الثالثة: التصديق شرط في كلمة التوحيد:

والمراد بذلك أن يكون صادقًا في قول: (لا إلٰه إلا الله) واعتقاد مدلولها، صدقًا ينافي الكذب ظاهرًا، ويمنع من النفاق، فلا يخالف ظاهره باطنه؛ بل يتواطأ ظاهره مع باطنه، وما في داخل قلبه مع ما يقوله بلسانه، ويجري على جوارحه من الأعمال. وهذا هو الصدق الذي يمنع من النفاق باطنًا.

كذلك لا يظهر على جوارحه ما يناقض ما في قلبه من الاعتقاد بمدلول (لا

(١) انظر: الصلاة وحكم تاركها (٥٦) [مكتبة الثقافة، المدينة المنورة].

(٢) شرح الأصبهانية (٦٦٥) [دار المنهاج، ط١، ١٤٣٠هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الاستئذان، رقم ٦٢٤٣)، ومسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٥٧).

(٤) الإيمان لابن تيمية (١٠١).

إله إلا الله) ومقتضاها، واليقين به، وهذا هو الصدق الذي ينافي الكذب ظاهرًا[(١)].

والدليل على ذلك قول الله ﷻ: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٣﴾ [العنكبوت].

الفروق:

الفرق بين التصديق والإيمان[(٢)]:

الفرق الأول: أن الإيمان وإن تضمن التصديق، فليس هو مرادفًا له في اللفظ والمعنى:

فإن الفعل (آمن) لا تتعدى إلا بحرف؛ إما الباء، وإما اللام، فلا يتعدى بنفسه إلا أن يقال: أمنته؛ من الأمان ضد الإخافة، كما تدل على ذلك شواهد القرآن، وأما التصديق فإنه يتعدى بنفسه إلى المصدق به.

وأما في المعنى: فالإيمان بمعنى الإقرار والطمأنينة، وهو لا يقال إلا في الخبر الغائب الذي يؤتمن عليه، وأما التصديق فيقال في كل خبر عن شهادة أو غيب، فيكون الإيمان أخص من التصديق.

الفرق الثاني: أن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار والطمأنينة، وذلك لأن التصديق إنما يعرض للخبر فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر وكلام الله خبر وأمر، فالخبر يستوجب تصديق المخبر والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب جماعه الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به فإذا قوبل الخبر بالتصديق والأمر بالانقياد فقد حصل أصل الإيمان في القلب وهو الطمأنينة والإقرار.

الفرق الثالث: لفظ التصديق في اللغة يقابل التكذيب، ولفظ الإيمان يقابل الكفر، فالإيمان تصديق مع موافقة وموالاة وانقياد، والتصديق جزء من مسمى الإيمان.

مذهب المخالفين:

خالف المرجئة بجميع أصنافهم في حقيقة التصديق المطلوب شرعًا، فكانوا على **ثلاث درجات**:

الدرجة الأولى: مرجئة الفقهاء، ومن وافقهم، فقد جعلوا التصديق باللسان والقلب كافيًا في ثبوت الإيمان الكامل، دون التصديق بالعمل[(٣)].

(١) المفيد في مهمات التوحيد (٧٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٢٢، ١٩٦، ٢٩٠، ٥٢٩)، وشرح الأصبهانية (٦٦٩)، والصارم المسلول (٣/ ٩٦٦)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٤٧٠) [مؤسسة الرسالة، ط١٣، ١٤١٩هـ].

(٣) انظر: شرح الفقه الأكبر للماتريدي (١٥٠) [مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، ط١٣٢١هـ]، ومجموع الفتاوى (٧/ ١٩٥).

الدرجة الثانية: وهم الجهمية، ومن وافقهم من الأشعرية، فقد جعلوا التصديق بالقلب فقط كافيًا في تحقيق الإيمان الكامل، دون تصديق اللسان والعمل[(١)].

الدرجة الثالثة: وهم الكرامية حيث جعلوا التصديق باللسان وحده كاف في تحقيق الإيمان الكامل، دون تصديق القلب والجوارح[(٢)].

وهذه المذاهب الثلاثة باطلة بنص القرآن والسُّنَّة والإجماع، فلا بد من تصديق القلب وعمله، وتصديق اللسان، وتصديق الجوارح في تحقيق الإيمان الكامل.

فمن القرآن: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾ [الأنفال].

فبيَّن أن جميع ما تقدم من الأمور القلبية، والأعمال الظاهرة مما يصير بها المؤمن مؤمنًا، فلا بد من تصديق القلب والقول والعمل إذا[(٣)].

وأما من السُّنَّة: فمنها حديث شعب الإيمان المشهور عن رسول الله؛ أنه ﷺ قال: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها: لا إلٰه إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان**»[(٤)].

قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا كان الإيمان في كلامها ـ يعني: في كلام العرب ـ: التصديق، والتصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح، وكان تصديق القلب: العزم والإذعان، وتصديق اللسان الإقرار، وتصديق الجوارح السعي والعمل، كان المعنى الذي يستحق العبد المدح، والولاية من المؤمنين هو إتيانه بهذه المعاني الثلاثة»[(٥)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبكل حال فالعمل تحقيق لمسمى الإيمان وتصديق له، ولهذا قال طائفة من العلماء؛ كالشيخ أبي إسماعيل الهروي، وغيره: الإيمان كله تصديق؛ فالقلب يصدق ما جاءت به الرسل، واللسان يصدق ما في القلب، والعمل يصدق القول؛ كما

(١) انظر: اللمع لأبي الحسن الأشعري (١٢٣) [١٩٥٥م]، والإنصاف للباقلاني (٥٢) [المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢٣، ١٤٢١هـ]، وأبكار الأفكار للآمدي (٥/٩) [مكتبة دار الكتب والوثائق القومية، ط٢، ١٤٢٤هـ].

(٢) انظر: الإيمان لابن منده (١/٣٣١) [مطبعة الجامعة الإسلامية، ط١]، ومجموع الفتاوى (٧/١٩٥).

(٣) انظر: مسائل الإيمان لأبي يعلى (١٦٢) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٠هـ].

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٩)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٥) واللفظ له.

(٥) تهذيب الآثار (٢/٦٨٥) [مطبعة المدني القاهرة].

يقال: صدق عمله قوله»[١].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أعلام السُّنَّة المنشورة»، لحافظ حكمي.

٢ ـ «آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام»، لعبد الله السند.

٣ ـ «تعظيم قدر الصلاة»، للمروزي.

٤ ـ «الحجة في بيان المحجة» (ج١)، للتيمي.

٥ ـ «ذم التأويل»، لابن قدامة.

٦ ـ «زيادة الإيمان ونقصانه»، لعبد الرزاق البدر.

٧ ـ «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (ج٣)، لابن حزم.

٨ ـ «مسائل الإيمان»، للقاضي أبي يعلى.

٩ ـ «معارج القبول»، لحافظ الحكمي.

١٠ ـ «المفيد في مهمات التوحيد»، لعبد القادر محمد عطا صوفي.

التصوير (صفة لله)

التعريف لغةً:

التصوير: مصدر للفعل صَوَّرَ يُصَوِّر، يقال: صَوَّرَه الله؛ أي: جعل له صورة، وصورة كل مخلوق، هي هيئة خلقته، ويقال: رجل صَيِّرٌ: إذا كان جميل الصورة[٢].

التعريف شرعًا:

التصوير المضاف إلى الله ﷻ صفة فعلية له ﷻ، كما يليق بجلاله وعظمته، وقد جاء بيان ذلك وإثباته في القرآن والحديث[٣].

الحكم:

يجب الإيمان بهذه الصفة، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.

الحقيقة:

إعطاء شيء صورة معينة، والله ﷻ الذي صور جميع الموجودات، وأعطى كل شيء منها صورة خاصة وهيئة خاصة يتميز بها عن غيره من الموجودات مع كثرتها وتعدد أنواعها.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٥).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٢٥) [دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ]، والصحاح (٢/ ٧١٧) [دار العلم للملايين، ١٩٩٠م].

(٣) انظر: شرح أسماء الله الحسنى للقحطاني (١٦٨) [مؤسسة الجريسي، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ]، وصفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٢٣٣ ـ ٢٣٤) [دار الهجرة الرياض، ط١، ١٤١٤هـ]، ومعجم ألفاظ العقيدة (٣٩٣) [مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤٢٠هـ].

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ٢٤﴾ [الحشر]، وقال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ٣﴾ [التغابن]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦].

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ؛ أنه كان إذا سجد قال: «**اللَّهُمَّ لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين**»[1].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**لما صوَّر الله آدم في الجنة تركه ما شاء الله أن يتركه فجعل إبليس يطيف به ينظر ما هو، فلما رآه أجوف عرف أنه خلق خلقًا لا يتمالك**»[2].

أقوال أهل العلم:

قال ابن جرير الطبري: «يقول تعالى ذكره: هو المعبود الخالق، الذي لا معبود تصلح له العبادة غيره، ولا خالق سواه، البارئ الذي برأ الخلق، فأوجدهم بقدرته، المصوّر خَلْقه كيف شاء، وكيف يشاء»[3].

وقال البغوي: «﴿ٱلْخَٰلِقُ﴾: المقدِّرُ والمقلب للشيء بالتدبير إلى غيره، كما قال: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ﴾ [الزمر: ٦]، ﴿ٱلْبَارِئُ﴾: المنشئ للأعيان من العدم إلى الوجود، ﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾: الممثل للمخلوقات بالعلامات التي يتميز بعضها عن بعض، يقال: هذه صورة الأمر؛ أي: مثاله، فأولًا يكون خلقًا ثم برءًا ثم تصويرًا»[4].

وقال معين الدين الإيجي الشافعي: «﴿ٱلْخَٰلِقُ﴾ المقدِّرُ ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ المبرز الموجد لما قدر ﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾ الممثل للمخلوقات الموجد لصورها»[5].

وقال السعدي: «الخالق البارئ المصور: الذي خلق جميع الموجودات، وبرأها، وسواها بحكمته، وصورها بحمده وحكمته، وهو لم يزل ولا يزال على هذا الوصف العظيم»[6].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: من أسماء الله الحسنى (المصَوِّر):

فقد ورد ذلك في القرآن الكريم بصيغة الاسم، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٧٧١).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٦١١).

(٣) تفسير الطبري (٢٢/ ٥٥٥) [دار هجر، ط١].

(٤) تفسير البغوي (٥/ ٢٢٠) [دار الفكر، ط١].

(٥) جامع البيان للإيجي (٩٦٤) [دار غراس، ط١].

(٦) تفسير السعدي (٥/ ٦٢٤)، ملحق في آخر الجزء بعنوان: «أصول وكليات من أصول التفسير وكلياته لا يستغني عنها المفسر» [مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ط٢، ١٤١٢هـ].

ﭐلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الحشر: ٢٤] وقد عدَّه من أسماء الله الحسنى وذكره فيها جميع من اعتنى بأسماء الله تعالى وصنف فيها بلا استثناء[(١)].

- المسألة الثانية: حكم تصوير ذوات الأرواح:

لقد وردت أحاديث نبوية كثيرة تدلُّ على تحريم عموم التصوير، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن أشد الناس عذابًا عند الله يوم القيامة المصورون**»[(٢)]، وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم**»[(٣)]. وعن أبي جحيفة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ: «**نهى عن ثمن الدم، وثمن الكلب، وكسب البغي، ولعن آكل الربا، وموكله، والواشمة، والمستوشمة، والمصور**»[(٤)]. وعن ابن عباس رضي الله عنهما فقال: سمعت محمدًا ﷺ يقول: «**من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ**»[(٥)].

وعن سعيد بن أبي الحسن قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إني رجل أصور هذه الصور، فأفتني فيها. فقال له: ادن مني. فدنا منه. ثم قال: ادن مني. فدنا حتى وضع يده على رأسه، قال: أنبئك بما سمعت من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كل مصور في النار، يجعل له بكل صورة صورها نفسًا فتعذبه في جهنم**» وقال: إن كنت لا بد فاعلًا، فاصنع الشجر، وما لا نَفْسَ له[(٦)].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي رسول الله ﷺ، وقد سترت سهوة لي بقرام فيه تماثيل، فلما رآه هتكه، وتلون وجهه، وقال: «**يا عائشة! أشد الناس عذابًا عند الله يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله**». قالت عائشة: فقطعناه، فجعلنا منه وسادة أو وسادتين[(٧)].

والعلماء لهم في حكم التصوير كلام وتفصيل؛ ولا خلاف بينهم في أن نحت التماثيل محرم شرعًا، وأغلبهم على تحريم الصور عمومًا إلا ما دعت الضرورة إليه كالصور اللازمة للتعريف بالشخص في الرخص والبطاقات وجوازات السفر وغير ذلك من المستجدات، أما تصوير ما لا روح فيه

(١) انظر: معتقد أهل السُّنَّة الجماعة في أسماء الله الحسنى (١٩٤) [دار إيلاف الدولية، الكويت، ط١].
(٢) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٤)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٧).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥١)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٨).
(٤) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٦٢).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٦٣)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١٠).
(٦) أخرجه مسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١٠).
(٧) أخرجه مسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٧).

كالشجر والجبل والسيارات ونحو ذلك فلا حرج فيه، والله أعلم[1].

الفروق:

الفرق بين الخلق والبَرء والتصوير:

إذا ورد ذكر الخالق والبارئ والمصور مقرونًا في مكان واحد؛ فالخالق هو المقدر قبل الإيجاد، والبارئ هو الموجد من العدم على مقتضى الخلق والتقدير، والمصور هو المشكِّل لكل موجود على الصورة الخاصة التي أوجده عليها، فالخالق عام، والبارئ أخص من الخالق، والمصور أخص منهما. وهذه الفروق تعرف عند اجتماع هذه الأسماء، وأما عند افتراقها فكل اسم من هذه الأسماء يشمل معناه ومعاني الاسمين الآخرين[2]، والله أعلم.

مذهب المخالفين:

التصوير صفة فعلية ثابتة لله ﷻ، فهي من جملة الصفات التي أنكرتها الجهمية والمعتزلة الذين ينكرون الصفات بالكلية، ومن جملة الصفات التي أنكرتها الكلابية والأشاعرة والماتريدية الذين ينكرون صفات الأفعال لله تعالى، والحق الصحيح: أنه يجب إثباتها لله ﷻ كما يليق بجلاله وعظمته، لدلالة الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على ذلك.

المصادر والمراجع:

١ ـ «تفسير السعدي» (ج٥).

٢ ـ «تفسير الطبري» (ج٢٢).

٣ ـ «جامع البيان»، للإيجي.

٤ ـ «شرح أسماء الله الحسنى»، لسعيد القحطاني.

٥ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٦ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٧ ـ «فتاوى كبار العلماء في التصوير»، جمع وإعداد: عبد الرحمٰن بن سعد الشثري.

٨ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٩ ـ «تفسير البغوي» (ج٥).

١٠ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

١١ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعالم عبد الله فالح.

---

(١) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٦) [دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٨هـ]، وفتاوى كبار العلماء في التصوير، جمع وإعداد: عبد الرحمٰن الشثري [مكتبة الرضوان، مصر، ط٣، ١٤٢٩هـ].

(٢) انظر: شفاء العليل لابن القيم (٢٠٨) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٣هـ].

التصوير

التعريف لغة:

قال ابن فارس: «الصاد والواو والراء كلمات كثيرة متباينة الأصول، وليس هذا الباب بباب قياس ولا اشتقاق»[(١)].

التصوير مشتق من الأصل الثلاثي: (صور) الدالُّ على إمالة الشيء إليك، وقيل: إنه مشتق من: صار يصير، وعليه تكون الصورة هي منتهى الأمر ومصيره. والفعل: صوَّر يصوِّر تصويرًا وصورة فهو مصَوِّر ومُصَوَّر؛ إذا جعل له هيئة وصورة، والصورة: الهيئة والخِلْقة والشكل، وما يُنتقش به الأعيان، والتصوير: نقش صورة الأشياء أو الأشخاص على لوح أو حائط ونحوه بالقلم أو بآلة التصوير[(٢)]. فالصورة تأتي بمعنى حقيقة الشيء وهيئته وصفته، وبمعنى الصنف، والوجه، وتطلق على كل ما أخذ عن أصله مطابقًا له، وعلى ما يرسم في الذهن[(٣)].

التعريف شرعًا:

هو اتخاذ الصور ذوات الأرواح؛ ويشمل ذلك الصانع والمستعمل، ولا فرق في التصوير بين أن تكون الصورة لها ظل أو لا، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة[(٤)].

التعريف اصطلاحًا:

ذهب بعض الباحثين إلى أن التصوير لا يمكن تعريفه تعريفًا عامًّا؛ لاختلاف وسائله، ولا بدّ من تعريف كل نوع منه **على النحو التالي:**

- **التصوير اليدوي:** هو «فن تمثيل الأشخاص والأشياء بالألوان»[(٥)].

- **التصوير الضوئي الفوتوغرافي:** هو «آلة تنقل صورة الأشياء المجسمة بانبعاث أشعة ضوئية من الأشياء تسقط على عدسة في جزئها الأمامي ومن ثم إلى شريط أو زجاج حساس في جزئها الخلفي، فتطبع عليه الصورة بتأثير الضوء فيه تأثيرًا كيمياويًّا»[(٦)].

---

(١) مقاييس اللغة (٣/٣١٩) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٢/١٥٩) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م]، والصحاح للجوهري (٢/٧١٦ ـ ٧١٧) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، ومقاييس اللغة (٣/٣٢٠)، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب (٤٩٧) [دار القلم، ط٢، ١٤١٨هـ]، والمعجم الوسيط (١/٢٨) [دار الدعوة، ط٢، ١٩٧٢م].

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٦/٥٨، و١٢/١٦٠)، والصحاح للجوهري (٢/٧٠٥، ٧١٧)، والقاموس المحيط٤٢٧) [مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ]، ولسان العرب (٤/٤٧٣) [دار صادر، ط١]، ومعجم لغة الفقهاء (٢٧٨) [دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨هـ].

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/٣٨٩ ـ ٣٩٠).

(٥) أحكام التصوير في الفقه الإسلامي لمحمد بن أحمد واصل (٣٨).

(٦) المعجم الوسيط (١/٥٢٨) [مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي للتصوير هو جزء من المعنى اللغوي؛ لأن المعنى اللغوي واسع؛ إذ إنه يشمل حقيقة الأمر، وما يرسم في الذهن ونحو ذلك.

الأسماء الأخرى:

هناك أسماء بعضها بمعنى الصورة، وبعضها مقارب لها في المعنى، **منها**:

١ ـ التمثال.

٢ ـ الرسم.

٣ ـ النحت.

الحكم:

يحرم تصوير ذوات الأرواح من غير ضرورة؛ لما ثبت عن الله ﷻ ورسوله ﷺ من تحريم ذلك، كما جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**قال الله ﷻ: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة أو شعيرة**»[١]. وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم**»[٢]. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت محمدًا ﷺ يقول: «**من صور صورة في الدنيا كُلِّف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ**»[٣].

الأدلة:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن أشد الناس عذابًا عند الله يوم القيامة المصورون**»[٤].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت محمدًا ﷺ يقول: «**من صور صورة في الدنيا كُلِّف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ**»[٥].

وعن سعيد بن أبي الحسن قال: «جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إني رجل أصور هذه الصور، فأفتني فيها. فقال له: ادن مني. فدنا منه. ثم قال: ادن مني. فدنا حتى وضع يده على رأسه، قال: أنبئك بما سمعت من رسول الله ﷺ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كل مصور في النار، يجعل له بكل صورة صوّرها نفسًا فتعذبه في جهنم**» وقال: إن كنت لا بد فاعلًا، فاصنع الشجر، وما لا نَفْسَ له»[٦].

(١) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٥٥٩)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١١).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥١)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٨).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٦٣)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١٠).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٠)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٩).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٦٣)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١٠).

(٦) أخرجه مسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١٠).

وعن عائشة رضي الله عنها: «أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير، فقام النبي صلى الله عليه وسلم بالباب فلم يدخل، فقلت: أتوب إلى الله مما أذنبت، قال: ما هذه النمرقة؟ قلت: لتجلس عليها وتوسدها، قال: **إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم، وإن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه الصورة**»[(١)].

۞ أقوال أهل العلم:

قال النووي رحمه الله: «قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: تصوير صورة الحيوان شديد التحريم، وهو من الكبائر؛ لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الأحاديث، وسواء صنعه بما يمتهن، أو بغيره فصنعته حرام بكل حال؛ لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى، وسواء ما كان في ثوب، أو بساط، أو درهم، أو دينار، أو فلس، أو إناء، أو حائط، أو غيرها، وأما تصوير صورة الشجر، ورحال الإبل، وغير ذلك، مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام»[(٢)].

وقال ابن حجر رحمه الله في حديث عائشة رضي الله عنها السابق: «وإنما قدم الجملة الأولى عليها؛ اهتمامًا بالزجر عن اتخاذ الصور؛ لأن الوعيد إذا حصل لصانعها فهو حاصل لمستعملها؛ لأنها لا تصنع إلا لتستعمل، فالصانع متسبب والمستعمل مباشر، فيكون أولى بالوعيد، ويستفاد منه: أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون الصورة لها ظل أو لا، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة، خلافًا لمن استثنى النسج وادّعى أنه ليس بتصوير»[(٣)].

وقال ابن باز رحمه الله ردًّا على سوال نصّه: «ما قولكم في حكم التصوير الذي قد عمت به البلوى وانهمك فيه الناس؟ تفضلوا بالجواب الشافي عما يحل منه وما يحرم، أثابكم الله تعالى.

الجواب: الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد، فقد جاءت الأحاديث الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والمسانيد والسنن دالة على تحريم تصوير كل ذي روح، آدميًّا كان أو غيره، وهتك الستور التي فيها الصور، والأمر بطمس الصور ولعن المصورين، وبيان أنهم أشد الناس عذابًا يوم القيامة. وأنا أذكر لك جملة من الأحاديث الصحيحة الواردة في هذا الباب... وهذه الأحاديث وما جاء في معناها دالة دلالة ظاهرة على تحريم

(١) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٧)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٧).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٤/ ٨١) [المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ].

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

التصوير لكل ذي روح، وأن ذلك من كبائر الذنوب المتوعد عليها بالنار. وهي عامة لأنواع التصوير، سواء كان للصورة ظل أم لا، وسواء كان التصوير في حائط أو ستر أو قميص أو مرآة أو قرطاس أو غير ذلك؛ لأن النبي ﷺ لم يفرق بين ما له ظل وغيره، ولا بين ما جعل في ستر أو غيره؛ بل لعن المصور، وأخبر أن المصورين أشد الناس عذابًا يوم القيامة، وأن كل مصور في النار، وأطلق ذلك ولم يستثنِ شيئًا»[1].

الأقسام:

ينقسم التصوير إلى عدة أقسام، فهو باعتبار الوسيلة التي يتم بها التصوير ينقسم إلى **قسمين**:

القسم الأول: التصوير اليدوي، وهو ما يتم بمباشرة اليد لعملية التصوير، بالقلم أو الفرشة أو المنشار أو المنحات ونحو ذلك[2].

القسم الثاني: التصوير الآلي، وهو: «العلم والفن المعنيان بتكوين وتثبيت صورة على شريط أو لوح صنع حساسًا للضوء»[3].

والتصوير الآلي أنواع:

١ ـ **التصوير الفوتوغرافي**: وهو التقاط الصورة عن طريق جهاز الكاميرا من خلال تصويبه نحو الهدف[4].

٢ ـ **التصوير السينمائي**: وهو الذي ينقل الصورة المتحركة مع الصوت لمدة زمنية محددة[5].

٣ ـ **التصوير التلفزيوني**: وهو «الذي ينقل الصوت والصورة في وقت واحد بطريق الدفع الكهربي»[6].

٤ ـ **التصوير بالأشعة**: وهو أنواع متعددة لأغراض مختلفة جدًّا، لكن العين الباصرة لا ترى عند التصوير إلا الأشعة الضوئية فقط[7].

وأما التصوير باعتبار الصورة فهو من جهة الروح ينقسم إلى **قسمين**:

القسم الأول: تصوير ما له روح؛ كالإنسان والحيوان، وهذا النوع من التصوير حرام للنصوص السابقة. ويستثنى منه ما تمس إليه الحاجة فيباح منه على قدر الحاجة.

القسم الثاني: تصوير ما ليس له روح؛ كالأنهار والبحار والجبال

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٤/ ٢١٠ ـ ٢١٥) [جمع: محمد الشويعر، دار القاسم للنشر، ط١، ١٤٢٠هـ].
(٢) انظر: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (٦٣).
(٣) الموسوعة العربية الميسرة (١/ ٥٢٨)، وأحكام التصوير في الفقه الإسلامي (٦١ ـ ٦٢).
(٤) انظر: المصدر السابق (٦٤).
(٥) انظر: المصدر السابق (٦٥).
(٦) انظر: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (٦٥، والموسوعة العربية الميسرة (١/ ٥٤٤).
(٧) انظر: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (٦٧ ـ ٦٨).

والشمس والقمر، وهذا مباح[(١)].

وباعتبار الجسم وعدمه ينقسم إلى **قسمين أيضًا:**

القسم الأول: الصورة المجسمة، وهي كل صورة لها جسم شاخص، ويكون لها ظل إذا قابلت الضوء[(٢)].

القسم الثاني: الصورة المسطحة أو **غير المجسمة.**

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: في مجيئ التصوير صفة لله ﷻ:

من أسماء الله الحسنى: اسم الله (المصور)، الدال على إثبات صفة التصوير لله على الوجه اللائق به تعالى، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤].

ووصف الله بها نفسه فقال الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]، وقال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤]، وقال الله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾ [الانفطار]. قال الأزهري: «فالمصور من صفات الله تعالى؛ لتصويره صور الخلق»[(٣)]، وقال السمعاني: «وقوله: ﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] هو التصوير المعلوم، يصور كل خلق على ما يشاء»[(٤)]. وقال ابن كثير: «وقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] الخلق: التقدير، والبرء: هو الفري، وهو التنفيذ وإبراز ما قدره وقرره إلى الوجود، وليس كل من قدر شيئًا ورتبه يقدر على تنفيذه وإيجاده سوى الله ﷻ، قال الشاعر يمدح آخر:

ولأنتَ تفري ما خلقتَ وبعـ
ـضُ القومِ يخلقُ ثم لا يفري

أي: أنت تنفذ ما خلقت؛ أي: قدرت، بخلاف غيرك؛ فإنه لا يستطيع ما يريد. فالخلق: التقدير. والفري: التنفيذ. ومنه يقال: قدر الجلاد ثم فرى؛ أي: قطع على ما قدره بحسب ما يريده.

وقوله تعالى: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]؛ أي: الذي إذا أراد شيئًا قال له: كن، فيكون على الصفة التي يريد، والصورة التي يختار؛ كقوله: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾ [الانفطار]، ولهذا قال: ﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾؛ أي: الذي ينفذ ما يريد إيجاده على

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ٢٦٤) [دار الوطن ودار الثريا، ١٤١٣هـ].

(٢) انظر: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (٧٠ ـ ٧١).

(٣) تهذيب اللغة (١٢/ ١٦٠).

(٤) تفسير السمعاني (٥/ ٤١٠) [دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ].

الصفة التي يريدها»[١].

وقال الشنقيطي: «و﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾ المشكّل لكل موجود على الصورة التي أوجده عليها، ولم يفرد كل فرد من موجوداته على صورة تختص به إلا الله سبحانه وتعالى، كما هو موجود في خلق الله للإنسان والحيوان والنبات كل في صورة تخصه»[٢].

ـ المسألة الثانية: فيما قيل من التفريق في الحكم بين الصورة المجسمة والصورة غير المجسمة:

ذهب بعض أهل العلم إلى أن التصوير المحرم هو تصوير ما كان له ظل، وأما ما ليس له ظل فهو جائز مطلقًا، وعزا النووي هذا القول إلى محمد بن القاسم[٣]، وعزاه إليه أيضًا ابنُ حجر؛ فذكر أنه «نقله ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد بسند صحيح»[٤]، ثم ساق لفظه.

ومحمد بن القاسم هذا هو أحد الفقهاء السبعة في عصر التابعين، فـ«يحتمل أنه تمسك بعموم قوله: «إلا رقمًا في ثوب»؛ فإنه أعم من أن يكون معلقًا أو مفروشًا»[٥].

وهذا الحديث قطعة من حديث بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ قال: «إن رسول الله ﷺ قال: «**إن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه الصورة**»، قال بسر: ثم اشتكى زيد فعدناه، فإذا على بابه ستر فيه صورة، فقلت لعبيد الله ـ ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ ـ: ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول؟ فقال عبيد الله: ألم تسمعه حين قال: **إلا رقمًا في ثوب**»[٦]. وأشار ابن باز إلى من تعلق بهذا الحديث على هذا التفريق فقال: «وأما ما ورد عنه ﷺ أنه قال: «**لا تدخل الملائكة بيتًا فيه صورة إلا رقمًا في ثوب**»، فهذا الحديث لا شك في صحته، وقد تعلق به بعض من أجاز الصور الشمسية»[٧]، وقال الشيخ أيضًا: «ولعل زيدًا رضي الله عنه لم يعلم الستر المذكور، أو لم تبلغه الأحاديث الدالة على تحريم تعليق الستور التي فيها الصور، فأخذ بظاهر قول النبي ﷺ: «**إلا رقمًا في ثوب**» فيكون معذورًا لعدم علمه بها.

وتبنى بعض المتأخرين هذا القول وتعلقوا لإثباته ـ إضافة إلى هذا الحديث ـ بقوله تعالى: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ

---

(١) تفسير ابن كثير (٨/ ٨٠) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ].
(٢) أضواء البيان (٨/ ٧٧) [دار الفكر، ١٤١٥هـ].
(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٨٢) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ].
(٤) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٨٨).
(٥) المصدر نفسه.
(٦) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٧)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٧).
(٧) مجموع فتاوى ابن باز (٣/ ٢٢٤).

﴿صُوَرَكُمۡ﴾ [غافر: ٦٤]، كما جاء في سؤال ورد على الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ عما كتبه أحدهم في مجلة «الهدي النبوي» من الفتوى بشأن التصوير الشمسي، والفتوى بجوازه مطلقًا واستدلاله بالحديث والآية السابقين[(١)].

ومما احتجوا به أيضًا زعمهم أن التصوير الشمسي هو «نظير ظهور الوجه في المرآة ونحوها من الصقيلات»[(٢)].

الرد عليهم:

لا شكَّ أن هذا التفريق في الحكم بين الصورة المجسمة فتحرم، وغير المجسمة فتحل هو تفريق غير صحيح؛ **لأمور:**

الأمر الأول: مصادمته لعموم الأحاديث التي فيها النهي عن التصوير ولعن المصورين وبيان جزائهم يوم القيامة، كما تقدمت تحت فقرة الأدلة.

ولذا ردَّ عليهم سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بقوله: «وجوابي عن ذلك أن أقول: تصوير ما له روح لا يجوز، سواء في ذلك ما كان له ظل وما لا ظل له، وسواء كان في الثياب والحيطان والفرش والأوراق وغيرها. هذا الذي تدل عليه الأحاديث الصحيحة؛ كحديث مسروق الذي في البخاري، قال: سمعت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون**»[(٣)]... فهذه الأحاديث الصحيحة وأمثالها دلَّت بعمومها على منع التصوير مطلقًا»[(٤)].

وقال أيضًا: «وأما الصور المخططة في البياض من الورق وغيره فهي ملحقة بها في التحريم، لعموم الأدلة، ولوجود حقيقة العلة. نعم بعض من كان لهم نصيب من اتباع المتشابه وترك المحكم يتعلقون بحديث: «**إلا رقمًا في ثوب**»، فلا يمنعون من الصور إلا ما كان مجسدًا. وأتباع الأئمة الأربعة وسائر السلف على المنع عملًا بالمحكم إلا من شذ، وتقديمًا له على المتشابه، وحمل المتشابه على حالة لا تعارض المحكمات»[(٥)].

وقال ابن باز بعد أن سرد جملة من الأحاديث الواردة في هذا الباب: «إن الأحاديث الواردة في تحريم التصوير، ولعن المصورين، والتصريح بأنهم أشد الناس عذابًا يوم القيامة مطلقة عامة،

(١) انظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١/١٨٣)، جمع وترتيب: محمد بن القاسم [مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ].
(٢) انظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١/١٨٧).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٠)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٩).
(٤) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١/١٨٣ ـ ١٨٤).
(٥) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم (١/١٨٠).

ليس فيها تقييد ولا استثناء، فوجب الأخذ بها والتمسك بعمومها وإطلاقها»[(١)].

الأمر الثاني: مخالفته لصريح حديث عائشة رضي الله عنها: «أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير، فقام النبي ﷺ بالباب فلم يدخل، فقلت: أتوب إلى الله مما أذنبت. قال: «**ما هذه النمرقة؟**» قلت: لتجلس عليها وتوسدها، قال: «**إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم، وإن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه الصورة**»»[(٢)].

قال النووي: «وقال بعض السلف: إنما ينهى عما كان له ظل، ولا بأس بالصور التي ليس لها ظل، وهذا مذهب باطل؛ فإن الستر الذي أنكره النبي ﷺ الصورة فيه لا يشك أحد أنه مذموم، وليس لصورته ظل، مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة. وقال الزهري: النهي في الصورة على العموم، وكذلك استعمال ما هي فيه، ودخول البيت الذي هي فيه، سواء كانت رقمًا في ثوب أو غير رقم، وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتهن أو غير ممتهن، عملًا بظاهر الأحاديث، لا سيما حديث النمرقة الذي ذكره مسلم، وهذا مذهب قوي»[(٣)].

وقال ابن تيمية في قوله ﷺ: «**إلا رقمًا في ثوب**»[(٤)]: «فالمراد بها ـ والله أعلم ـ: ما رقم من الصور التي لا روح فيها أو كان يوطأ ويداس من الصور في الثياب»[(٥)].

وردَّ ابن باز بوجوه كثيرة على من قال بالتفريق اعتمادًا منه على حديث: «**إلا رقمًا في ثوب**»، **منها:** «أنه ﷺ لما رأى الصور المشبهة للشمسية، وهي الصور الموجودة في الستور والحيطان، غضب وتلون وجهه، وأمر بهتك الستور التي فيها الصور، ومحو الصور التي في الجدران، وباشر محوها بنفسه لما رآها في جدران الكعبة...

ومنها: أن الاستثناء المذكور، إنما ورد في سياق الأحاديث الدالة على امتناع الملائكة من دخول البيت الذي فيه تصاوير، ولم يرد في سياق الأحاديث المانعة من التصوير، وفرق عظيم بين الأمرين.

ومنها: أن قوله: «**إلا رقمًا في ثوب**» يجب أن يحمل على النقوش التي ليست بصور، أو على الصور التي قطع رأسها أو طمس، أو التي في الثياب التي تمتهن باتخاذها وسائد وبسطًا ونحو ذلك، لا فيما ينصب ويرفع كالستور

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٣/ ٢٢٤).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٧).
(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٨٢).
(٤) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٨)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٦).
(٥) شرح العمدة لابن تيمية (٣٩٥) [دار العاصمة، ط١].

على الأبواب والجدران والملابس، فإن الأحاديث الصحيحة صريحة في تحريم ذلك، وأنه يمنع من دخول الملائكة كما ورد ذلك في حديث عائشة وأبي هريرة وغيرهما.

وبما ذكرناه يتضح الجمع بين الأحاديث وأن الاستثناء إنما ورد في سياق الأحاديث الدالة على امتناع دخول الملائكة البيت الذي فيه الصور، وأن المراد بها الصور الممتهنة في الوسائد والبسط ونحوها، أو مقطوعة الرأس، والله ولي التوفيق»[(١)]. وعليه فـ«من علم الأحاديث الصحيحة، الدالة على تحريم نصب الستور التي فيها الصور، فلا عذر له في مخالفتها. ومتى خالف العبد الأحاديث الصحيحة الصريحة اتّباعًا للهوى، أو تقليدًا لأحد من الناس، استوجب غضب الرب ومقته، وخيف عليه من زيغ القلب وفتنته»[(٢)].

الأمر الثالث: أن كلًّا من الصورتين المجسمة وغير المجسمة يطلق عليهما: صورة، لغةً وشرعًا وعرفًا، والقول بأن حقيقة الصورة يطلق على الصورة المجسمة فقط هو خروج عن اللغة والشرع والعرف، وهو مردود. أما اللغة والشرع فقد تقدم بيانهما، وأما العرف فحتى القائلون بالتفريق في الحكم بينهما يسمون الصورة غير المجسمة بالصورة، وما دام اسم الصورة يطلق عليها فإن الحكم الشرعي ـ وهو تحريم التصوير بصفة عامة ـ يشملها ويعمها.

وأما استدلالهم بالآية وهي قوله تعالى: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤] فهو استدلال فاسد؛ فإن جعلهم الآية «معارضة لما دلَّت عليه النصوص النبوية بعمومها تارة وبظاهرها أخرى فهذا من أفحش الغلط، ومن أبين تحريف الكلم عن مواضعه، فإن التصوير الشمسي وإن لم يكن مثل المجسد من كل وجه فهو مثله في علة المنع، وهي إبراز الصورة في الخارج بالنسبة إلى المنظر»[(٣)].

و«زعم بعض مجيزي التصوير الشمسي أنه نظير ظهور الوجه في المرآة ونحوها من الصقيلات»[(٤)]، فهذا جمع بين المختلفات وقياس مع الفارق، وهو«فاسد؛ فإن ظهور الوجه في المرآة ونحوها شيء غير مستقر، وإنما يرى بشرط بقاء المقابلة، فإذا فقدت المقابلة فقد ظهور الصورة في المرآة ونحوها، بخلاف الصورة الشمسية، فإنها باقية في الأوراق ونحوها مستقرة، فإلحاقها

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٣/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).
(٢) المصدر نفسه (٤/ ٢١٨).
(٣) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ١٨٦).
(٤) المصدر السابق (١/ ١٨٧).

بالصور المنقوشة باليد أظهر وأوضح وأصح من إلحاقها بظهور الصورة في المرآة ونحوها، فإن الصورة الشمسية وبدوّ الصورة في الأجرام الصقيلة ونحوها يفترقان في **أمرين**:

أحدهما: الاستقرار والبقاء.

الثاني: حصول الصورة عن عمل ومعالجة. فلا يطلق لا لغة ولا عقلًا ولا شرعًا على مقابل المرآة ونحوها أنه صور ذلك، ومصور الصور الشمسية مصور لغة وعقلًا وشرعًا، فالمسوي بينهما مسوٍّ بين ما فرق الله بينه. والمانعون منه قد سووا بين ما سوى الله بينه، وفرقوا بين ما فرق الله بينه، فكانوا بالصواب أسعد، وعن فتح أبواب المعاصي والفتن أنفر وأبعد، فإن المجيزين لهذه الصور جمعوا بين مخالفة أحاديث رسول الله ﷺ ونفث سموم الفتنة بين العباد بتصوير النساء الحسان، والعاريات الفتان، في عدة أشكال وألوان، وحالات يقشعر لها كل مؤمن صحيح الايمان، ويطمئن إليها كل فاسق وشيطان»[(١)].

وقال ابن باز: «وكل من تأمل الأحاديث الواردة في هذا الباب، وما أحدثه الناس اليوم من التوسع في التصوير، وانتشاره في كل مكان، والعناية بتصوير الزعماء والرؤساء والنساء الخليعات وغيرهم، علم الكثير من حكمة الشارع في النهي عن التصوير والتحذير منه، وعرف الكثير من مفاسد ذلك ومضاره على المجتمع في دينه وأخلاقه، وفي دنياه وسلوكه وفي سائر أحواله وشؤونه، ولقد غلط غلطًا فاحشًا من فرّق بين التصوير الشمسي والتصوير النحتي، وبعبارة أخرى بين التصوير الذي له ظل والذي لا ظل له؛ لأن الأحاديث الصحيحة الواردة في هذه المسألة تعم النوعين وتنتظمهما انتظامًا واحدًا، ولأن المضار والمفاسد التي في التصوير النحتي وما له ظل مثل المفاسد والأضرار التي في التصوير الشمسي؛ بل التصوير الشمسي أعظم ضررًا وأكثر فسادًا من وجوه كثيرة»[(٢)].

- **المسألة الثالثة: فيما يباح تصويره**:

الحديث على هذه المسألة يشمل **أمرين**:

الأمر الأول: **تصوير ما ليس له روح**:

حكم هذا الأمر قد يكون مفهومًا من المسألة الثانية، ولكن لا بد من إبرازه هنا.

وعليه؛ فتصوير ما لا روح فيه جائز، وبه قال الجمهور[(٣)]، وجاء ما يدل عليه

(١) المصدر السابق (١/ ١٨٧).

(٢) تقدمة الشيخ ابن باز لكتاب: إعلان النكير على المفتونين بالتصوير لحمود التويجري (٣ ـ ٤) [دار الهجرة].

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١٣/ ٢٢١) [دار الكتب =

عن سعيد بن أبي الحسن قال: «جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إني رجل أصور هذه الصور فأفتني فيها، فقال له: ادن مني، فدنا منه، ثم قال: ادن مني، فدنا حتى وضع يده على رأسه، قال: أنبئك بما سمعت من رسول الله ﷺ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كل مصور في النار، يجعل له بكل صورة صورها نفسًا فتعذبه في جهنم**»، وقال: إن كنت لا بد فاعلًا فاصنع الشجر وما لا نفس له»[1].

وقال ابن باز: «فإن الأستوديو يصور الجائز والممنوع، فإذا صور فيه ما هو جائز من السيارات والطائرات والجبال وغيرها مما ليس فيه روح، فلا بأس أن يبيع ذلك ويصور هذه الأشياء التي قد يحتاج إليها الناس وليس فيها روح»[2].

وذهب بعض أهل العلم كمجاهد والقرطبي[3] إلى منع التصوير مطلقًا، سواء كان له روح أم لا. واحتجوا بعموم الأحاديث المانعة من التصوير؛ كحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن أشد الناس عذابًا عند الله يوم القيامة المصورون**»[4]، وبحديث: «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقًا كخلقي**»[5]، وحديث: «**أشد الناس عذابًا عند الله يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله**»[6].

والحق أن هذه الأحاديث وما في معناها محمولة على تصوير ما له روح، كما فعل ابن عباس رضي الله عنهما، حيث أفتى السائل بقوله: «فاصنع الشجر وما لا نفس له»[7]. وفي بعضها القرينة واضحة؛ كقوله: «**يقال لهم: أحيوا ما خلقتم**»[8]، فقوله: «**أحيوا ما خلقتم**» قرينة قوية توضح أن المقصود بالصور المنهي عنها والمتوعد على صناعتها واستعمالها هي صور ذوات الأرواح[9].

قال النووي: «وأما الشجر ونحوه مما لا روح فيه فلا تحرم صنعته ولا التكسب به، وسواء الشجر المثمر وغيره، وهذا مذهب العلماء كافة إلا مجاهدًا، فإنه جعل الشجر المثمر من المكروه. قال القاضي: لم يقله أحد غير مجاهد،

= المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ]، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧/ ٢٨٥٥) [دار الفكر، ط١، ١٤٢٢هـ].

(١) أخرجه مسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١٠).

(٢) مجموع فتاوى ابن باز (٦/ ٣٨٠).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١٣/ ٢٢١، و٢٢٢).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٠)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٩).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٥٥٩)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١١).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٤)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٧) واللفظ له.

(٧) أخرجه مسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١٠).

(٨) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥١)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٨).

(٩) انظر: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (١٧٦).

واحتج مجاهد بقوله تعالى: «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقًا كخلقي**»[١]، واحتج الجمهور بقوله ﷺ: «**ويقال لهم: أحيوا ما خلقتم**»؛ أي: اجعلوه حيوانًا ذا روح كما ضاهيتم، وعليه رواية: «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقًا كخلقي**»[٢]، ويؤيده حديث ابن عباس رضي الله عنهما المذكور في الكتاب: «إن كنت لا بد فاعلًا فاصنع الشجر وما لا نفس له»[٣][٤].

الأمر الثاني: تصوير ما له روح عند الاضطرار:

وأما تصوير ما فيه روح عند الاضطرار فلا بأس به، لكن لا بد من تقدير هذه الضرورة بقدرها، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]. قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾: «إلا في حال الاضطرار، فإنه يباح لكم ما وجدتم»[٥]. وقال ابن باز: «أما تصوير ذوات الأرواح من بني الإنسان أو الدواب والطيور فلا يجوز إلا للضرورة، كما لو صور شيئًا مما يضطر إليه الناس كالتابعية التي يحتاجها الناس، وتسمى حفيظة النفوس، فلا بأس، وهكذا جواز السفر، والشهادة العلمية التي لا تحصل إلا بالصورة، وهكذا تصوير المجرمين ليُعرَفوا ويتحرز من شرهم، وهكذا أشباه ذلك مما تدعو إليه الضرورة»[٦].

الفروق:

الفرق بين التصوير والخلق والبَرء:

لفظ التصوير والخلق والبرء كلها متقاربة المعنى، وهي مراحل الخلق والإيجاد من العدم، دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]، وفي بيان الفروق بينها قال القرطبي: «الخالق هنا: المقدر، والبارئ: المنشئ المخترع، والمصور: مصور الصور ومركبها على هيئات مختلفة؛ فالتصوير مرتب على الخلق والبراية وتابع لهما. ومعنى التصوير: التخطيط والتشكيل. وخلق الله الإنسان في أرحام الأمهات ثلاث خِلَق: جعله علقة، ثم مضغة، ثم جعله صورة، وهو التشكيل الذي يكون به صورة وهيئة يعرف بها ويتميز عن غيره بسمتها. فتبارك الله أحسن الخالقين...

وقد جعل بعض الناس الخلق بمعنى التصوير، وليس كذلك، وإنما التصوير

(١) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٥٥٩)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١١).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٥٥٩)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١١).
(٣) أخرجه مسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١٠).
(٤) شرح النووي على مسلم (١٤/ ٩١).
(٥) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٣).
(٦) مجموع فتاوى ابن باز (٦/ ٣٨٠).

آخِرًا والتقدير أولًا والبراية بينهما. ومنه قول الحق: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠]»[١].

وقال الشنقيطي: «فالخالق: هو المقدر قبل الإيجاد. والبارئ: الموجد من العدم على مقتضى الخلق والتقدير، وليس كل من قدر شيئًا أوجده إلا الله. والمصور: المشكّل لكل موجود على الصورة التي أوجده عليها، ولم يفرد كل فرد من موجوداته على صورة تختص به إلا الله ﷻ، كما هو موجود في خلق الله للإنسان والحيوان والنبات، كل في صورة تخصه»[٢].

الآثار:

هناك آثار سيئة للتصوير، منها:

- ظهور الشرك بين قوم نوح كما هو مبين في الفقرة التالية.

- انحراف كثير من الناس و«نفث سموم الفتنة بين العباد بتصوير النساء الحسان، والعاريات الفتان في عدة أشكال وألوان، وحالات يقشعر لها كل مؤمن صحيح الإيمان، ويطمئن إليها كل فاسق وشيطان»[٣].

- بسبب انتشار الصور أصيب كثير من المسلمين بقلة الإحساس بما يخالف الدين وفشو الجهل بين كثير منهم قال الشيخ حمود التويجري: «وقد عظُمت البلوى بصناعة الصور وبيعها وابتياعها، وافتتن باقتنائها واقتناء الجرائد والمجلات والكتب التي فيها ذلك كثير من المنتسبين إلى العلم من معلمين ومتعلمين فضلًا عن غيرهم، وصار نصبها في المجالس والدكاكين عادة مألوفة عند كثير من الناس، ومن أنكر ذلك عليهم أو أنكر صناعتها فأقل الأحوال أن يستهزئوا به، ويهمزوه ويلمزوه، وهذا دليل على استحكام غربة الإسلام وظهور الجهل بما بعث الله به رسوله محمدًا ﷺ وما أمر به من هدم الأوثان وكسر الأصنام والصلبان وطمس الصور ولطخها، فالله المستعان.

وهذا المنكر الذميم ـ أعني: صناعة الصور ونصبها في المجالس وغيرها ـ موروث عن قوم نوح، ثم عن النصارى ومن بعدهم، وكذلك عن مشركي العرب، فإنهم كانوا يصنعون الصور وينصبونها»[٤].

الحكمة:

الحكمة من تحريم التصوير:

أولًا: أنه وسيلة إلى الغلو فيها، وربما يؤدي في النهاية إلى الوقوع في الشرك بالله، من الخضوع للصور

(١) تفسير القرطبي (١٨/٤٨).
(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٨/٧٧).
(٣) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم (١/١٨٧).
(٤) إعلان النكير على المفتونين بالتصوير للتويجري (٩).

والتقرب إليها وتقديسها كما حصل لقوم نوح، فقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣﴾ [نوح] أنه قال عن هؤلاء أنهم: «أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت»[(١)]. قال ابن حجر: «والمشهور أنهم كانوا على صورة البشر، وهو مقتضى ما تقدم من الآثار في سبب عبادتها»[(٢)].

فأضلَّت كثيرًا من الناس كما قال تعالى: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا﴾ [نوح: ٢٤]، قال الإمام ابن كثير: «يعني: الأصنام التي اتخذوها أضلوا بها خلقًا كثيرًا، فإنه استمرت عبادتها في القرون إلى زماننا هذا في العرب والعجم وسائر صنوف بني آدم»[(٣)].

الأمر الثاني: أنه لما في التصوير من المضاهاة لخلق الله، كما ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ، وقد سترت سهوة لي بقرام فيه تماثيل، فلما رآه هتكه، وتلون وجهه، وقال: «**يا عائشة! أشد الناس عذابًا عند الله يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله**». قالت عائشة: فقطعناه، فجعلنا منه وسادة أو وسادتين»[(٤)].

وعن أبي زرعة قال: دخلت مع أبي هريرة رضي الله عنه في دار مروان فرأى فيها تصاوير، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**قال الله عز وجل: ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقًا كخلقي، فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة، أو ليخلقوا شعيرة**»[(٥)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أحكام التصوير في الفقه الإسلامي»، لمحمد بن أحمد واصل.

٢ ـ «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (ج٨)، للشنقيطي.

٣ ـ «إعلان النكير على المفتونين بالتصوير»، لحمود بن عبد الله التويجري.

٤ ـ «التصوير: أنواعه وحكمه»، لعبد الله بن عبد الحميد.

٥ ـ «تفسير السمعاني» (ج٥).

٦ ـ «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ» (ج١).

٧ ـ «فتح الباري» (ج١١)، لابن حجر.

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٩٢٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٨/٦٦٩).

(٣) تفسير ابن كثير (٨/٢٣٦).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، رقم ٥٩٥٤)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١٠٧) واللفظ له.

(٥) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٥٥٩)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١١).

٨ ـ «مجموع فتاوى ورسائل الشيخ عبد العزيز بن باز» (ج٣).

٩ ـ «الملخص في شرح كتاب التوحيد»، لصالح الفوزان.

١٠ ـ «شرح صحيح مسلم» (ج١٤)، للنووي.

تطاير الصحف

يراجع مصطلح (الصحف).

التطرف

يراجع مصطلح (الغلو).

التعبيد لغير الله

التعريف لغةً:

التَّعْبِيدُ لغة: التذليل. يقال: طريق مُعبَّد: مسلوك مُذلل، والتعبيد والاعْتِبادُ والاسْتِعْبادُ بمعنى. واستعبدت فلانًا: اتخذته عبدًا، وتعبد فلان فلانًا؛ إذا صيَّره كالعبد له وإن كان حرًّا، وأعبد فلان فلانًا؛ أي: جعله عبدًا[١]، ويأتي التعبيد بمعنى: التأليه[٢].

التعريف شرعًا:

التعبيد لغير الله: هو تسمية المولود باسم مُعبّد لمخلوق، سواء كان ذلك المعبد له إنسانًا أو جمادًا أو غيرهما[٣].

سبب التسمية:

سبب التسمية ظاهر في كون ذلك التعبيد منسوبًا إلى غير الله تعالى، ولذلك سُمي بهذا الاسم، فيدخل في ذلك كل ما عبِّد للمخلوق، ولم يُعبد للخالق ﷻ.

الأسماء الأخرى:

أطلق بعض العلماء على هذا النوع من التعبيد اسم (الشرك في التسمية)، لكون ذلك إنما يقع في التسمية دون غيرها[٤].

الحكم:

اتفق العلماء على تحريم التعبيد لغير الله تعالى، إلا أن بعض العلماء حكى خلافًا في اسم عبد المطلب كما سيأتي في المسائل.

ومسألة التعبيد لغير الله يختلف تحريمها باختلاف نية صاحبها وحقيقة فعله؛ فإن كان مع هذه التسمية عابدًا لغير الله على

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٤/٢٠٦) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ]، ولسان العرب (٣/٢٧٤) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ]، والقاموس المحيط (٢٩٧) [مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ].

(٢) انظر: الصحاح (٦/٢٢٢٤) [دار العلم، ط٤].

(٣) انظر: تحفة المودود (٨١) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ]، وفتح المجيد (٥١٩) [دار الحديث، القاهرة].

(٤) انظر: إعانة المستفيد للفوزان (٢/٢٨٠) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ]، وجهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، لشمس الدين الأفغاني (١/٣٨٤) [دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ].

الحقيقة متعلقًا بذلك خوفه ورجاؤه ومحبته، كما هي الحال بالنسبة لله تعالى، فذلك داخل في الشرك الأكبر المخرج من ملة الإسلام، وإن لم يكن كذلك وإنما مجرد تسمية من غير تعلق وعبادة، فذلك داخل في الشرك الأصغر(١).

الحقيقة:

حقيقة التعبيد لغير الله تعالى هو: نسبة تعبيد المخلوق إلى مخلوق مثله تعظيمًا له، وذلك ـ وإن كان في الأسماء دون اعتقاد حقيقتها ـ إلا أنه داخل في نسبة إسداء النعمة إلى غير الله تعالى والتطاول على حقه ﷻ.

الأدلة:

وردت أدلة كثيرة في بيان عبودية الخلق لله تعالى والنهي عن تعبيدهم لغيره ﷻ، **فمن ذلك:**

- قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩]. فالتعبيد لغير الله إذا لم يكن فيه عبادة حقيقية، فهو ذريعة إلى عبادة غير الله تعالى.

- ما ورد من تسمية بعض الصحابة رضي الله عنهم في الجاهلية بأسماء معبدة لغير الله، ثم لما أسلموا غيّرها النبي ﷺ فمن ذلك: ما ورد عن عبد الرحمٰن بن عوف رضي الله عنه أنه قال: «كان اسمي عبد عمرو ـ وفي رواية عبد الكعبة ـ، فلما أسلمت سماني رسول الله ﷺ عبد الرحمٰن»(٢).

- وما رواه يزيد بن هاني رضي الله عنه قال: «سمع النبي ﷺ قومًا يسمون رجلًا منهم: عبد الحجر، فقال النبي ﷺ: «**ما اسمك؟**» قال: عبد الحجر، قال: «**لا، أنت عبد الله**»(٣).

- إجماع العلماء على تحريم كل اسم معبد لغير الله تعالى(٤).

أقوال أهل العلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وشريعة الإسلام الذي هو الدين

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات ابن باز (١٦/ ٢٧)، والشرك في القديم والحديث (١/ ٢١٩) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٦هـ]، وإعانة المستفيد (٢/ ٢٨٨)، والقول المفيد (٣/ ٦٥) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٥هـ].

(٢) أخرجه البزار (٣/ ٢٢٠) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، والطبراني في الكبير (١/ ١٢٦) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، والحاكم (معرفة الصحابة، رقم ٥٣٣٦)، والضياء في المختارة (٣/ ١٠٤) [دار خضر، ط٣]، وقال: سنده حسن.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٨٢) [دار البشائر، ط٣]، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢٦٢) وصححه الألباني في في صحيح الأدب المفرد (١/ ٣٠٢).

(٤) كما قال ابن حزم رحمه الله: «اتفقوا على تحريم كل اسم معبَّد لغير الله؛ كعبد عمر وعبد الكعبة وما أشبه ذلك، حاشا عبد المطلب». مراتب الإجماع (١٥٤). وقد نقله العلماء عنه، واحتجوا به على تحريم ذلك.

الخالص لله وحده: تعبِيدُ الخلق لربهم كما سنّه رسول الله ﷺ وتُغيرُ الأَسماء الشركية إلى الأسمَاءِ الإسلامية، والأَسْمَاء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية، وعامة ما سمّى به النبي ﷺ عبد الله وعبد الرحمٰن، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] فإن هذين الاسمين أصل بقية أسماء الله تعالى»[١].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تحل التسمية بعبد علي، ولا عبد الحسين، ولا عبد الكعبة...»[٢].

وقال ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع العلماء على أنه لا يجوز التعبيد لغير الله سبحانه، فلا يجوز أن يقال: عبد النبي، أو عبد الحسين، أو عبد الكعبة، أو نحو ذلك؛ لأن العبيد كلهم عبيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»[٣].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: حكم التسمية بـ(عبد المطلب):

ذهب ابن حزم إلى جواز التسمية بـ(عبد المطلب)، وإن كان فيه تعبيدًا لغير الله تعالى، وذلك لقوله ﷺ في غزوة الحديبية: «**أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب**»[٤]، قال ابن حزم: «اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله... حاشا عبد المطلب»[٥].

والراجح: عدم جواز التسمي بذلك، وأن هذا الاسم في التحريم كغيره من الأسماء المعبدة لغير الله تعالى، وقد تقدم تغيير النبي ﷺ لعدد من الأسماء المعبدة لغير الله، وعلى هذا القول أكثر العلماء والمحققين من أتباع المذاهب، وقد أجاب ابن القيم عن القول الأول، بقوله: «أما قوله: «**أنا ابن عبد المطلب**» فهذا ليس من باب إنشاء التسمية بذلك، وإنما هو باب الإخبار بالاسم الذي عرف به المسمى دون غيره، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمى لا يحرم، ولا وجه لتخصيص أبي محمد بن حزم ذلك بعبد المطلب خاصة، فقد كان الصحابة يسمون بني عبد شمس وبني عبد الدار بأسمائهم ولا ينكر عليهم النبي، فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء، فيجوز ما لا يجوز في الإنشاء»[٦].

وقال سليمان بن عبد الله: «لا تجوز التسمية بعبد المطلب ولا غيره مما عُبّد لغير الله، وكيف تجوز التسمية وقد

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٧٩).
(٢) تحفة المودود بأحكام المولود (٨٠).
(٣) مجموع فتاوى ومقالات ابن باز (١٦/ ٢٧).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، رقم ٢٨٦٤)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير، رقم ١٧٧٦) (٣/ ١١٢١ رقم ١٧٧٦).
(٥) مراتب الإجماع (١٥٤) [دار الكتب العلمية].
(٦) تحفة المودود (٨١).

أجمع العلماء على تحريم التسمية بعبد النبي، وعبد الرسول، وعبد المسيح، وعبد علي، وعبد الحسين، وعبد الكعبة؟ وكل هذه أولى بالجواز من عبد المطلب لو جازت التسمية به»[(١)].

ـ المسألة الثانية: نسبة التعبيد لغير الله إلى آدم عليه السلام:

ذكر المفسرون ـ في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٩٠﴾ [الأعراف] ـ روايات كثيرة في المراد بالآية الكريمة، ونسبة التعبيد لغير الله إلى آدم وحواء عليهما السلام، فمن ذلك ما رُوي عن مجاهد رحمه الله أنه قال في تفسير الآية الكريمة: «كان لا يعيش لآدم وامرأته ولد، فقال لهما الشيطان: إذا ولد لكما ولد، فسمياه: عبد الحارث! ففعلا وأطاعاه، فذلك قول الله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ الآية [الأعراف]»[(٢)].

وعن قتادة رحمه الله قال: «شركاء في طاعته ولم يكن في عبادته»[(٣)].

وبناء على ما تقدم من كلام ابن عباس رضي الله عنهما وما نقله المفسرون من الروايات في ذلك، اختلف العلماء في المراد بالآية على **قولين**:

الأول: أن المعنِيَّ بالآية الكريمة هو آدم وحواء عليهما السلام ونسبة الشرك إليهما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾؛ أي: في التسمية، ولم يكن ذلك في العبادة. وقد رجح هذا القول الطبري والبغوي وغيرهما من المفسرين، وقد سرد الطبري عددًا من الروايات عن السلف تدل على أن المراد بالآية هو آدم وحواء عليهما السلام، كما أشار إلى القول الثاني في المسألة ثم قال: «وأولى القولين بالصواب، قول من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ في الاسم لا في العبادة، وأن المعنيَّ بذلك آدم وحواء، لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك»[(٤)].

القول الثاني: أن المعني بالآية الكريمة، ليس آدم وحواء عليهما السلام وإنما ذرية آدم عليه السلام، وهذا هو المنقول عن الحسن البصري رحمه الله، حيث قال في قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾: «عُني بها ذرية آدم ومن أشرك منهم بعده»[(٥)].

وقد رجح هذا القول وانتصر له ابن كثير رحمه الله، وأجاب عن الآثار التي

(١) تيسير العزيز الحميد (٦٣٣) [المكتب الإسلامي، ط٦، ١٤٠٥هـ].
(٢) رواه الطبري في تفسيره (١٣/٣١٢) [دار الفكر، بيروت، بدون، ١٤٠٥هـ].
(٣) رواه أيضًا الطبري في تفسيره (١٣/٣١٢).
(٤) تفسير الطبري (١٣/٣١٥).
(٥) رواه الطبري في تفسيره (١٣/٣١٥).

استدل بها أصحاب القول الأول، بأنها من الآثار المأخوذة عن أهل الكتاب، فقال: «وهذه الآثار يظهر عليها ـ والله أعلم ـ أنها من آثار أهل الكتاب... وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء، وإنما المراد المشركون من ذريته»[(١)].

وقد اختار هذا القول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «فالنفس الواحدة وزوجها آدم وحواء، واللذان جعلا له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما، ولا يلتفت إلى غير ذلك مما قيل: إن آدم وحواء كانا لا يعيش لهما ولد...»[(٢)].

وهذا القول هو الراجح في هذه المسألة، وقد أبطل الشيخ ابن عثيمين القول الأول من سبعة أوجه، ثم قال: «فهذه الوجوه تدل على أن هذه القصة باطلة من أساسها، وأنه لا يجوز أن يعتقد في آدم وحواء أن يقع منهما شرك بأي حال من الأحوال، والأنبياء منزهون عن الشرك مبرؤون منه باتفاق أهل العلم»[(٣)].

الحكمة:

التعبيد لغير الله تعالى وسيلة إلى عبادة غير الله، فهو ذريعة من ذرائع الشرك، كما أن ذلك كفر لنعمة الله تعالى بنسبة التعبيد إلى غير الله.

المصادر والمراجع:

١ ـ «تحفة المودود في أحكام المولود»، لابن القيم.

٢ ـ «تفسير ابن جرير الطبري».

٣ ـ «تفسير ابن كثير».

٤ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٥ ـ «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية»، لشمس الدين الأفغاني.

٦ ـ «روضة المحبين ونزهة المشتاقين»، لابن القيم.

٧ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٨ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «مراتب الإجماع»، لابن حزم.

التعطيل

التعريف لغةً:

التعطيل: مصدر للفعل عطّل، قال ابن فارس: «العين والطاء واللام أصلٌ صحيح واحد، يدل على خُلُو وفَراغ. تقول: عُطِّلَت الدار، ودار مُعطّلة. ومتى

(١) تفسير ابن كثير (٢/٣٠٦) [دار الفيحاء، ط١، ١٤١٣هـ].

(٢) روضة المحبين (٢٨٩) [دار الكتب العلمية].

(٣) القول المفيد لابن عثيمين (٣/٦٨).

تركت الإبل بلا راع، فقد عُطِّلت»[١] ويقول الجوهري في تعريف العطل: «والعَطَلُ أيضًا، مصدر عَطِلت المرأة، وتعطّلت، إذا خلا جيدها من القلائد... وقد يستعمل العَطَل في الخلوّ من الشيء، وإن كان أصله في الحلي»[٢]. قال ﷻ: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج: ٤٥]. فالتعطيل يدل على خلوّ الشيء وفراغه مما ينبغي له.

التعريف شرعًا:

التعطيل: هو نفي وإنكار الخالق، أو نفي صفاته وأسمائه جزئيًّا أو كليًّا. وقيل: التعطيل إنكار ما أثبت الله لنفسه من الأسماء والصفات؛ سواء كان كليًّا أو جزئيًّا، وسواء كان ذلك بتحريف أو بجحود[٣]. يقول شيخ الإسلام: «فمن نفى ما لا بد منه كان معطلًا»[٤]. وقيل: «المعطلة الذين يزعمون أن الأشياء كائنة من غير تكوين، وأنه ليس لها مكون ولا مدبر»[٥]. وفي مفاتيح العلوم: «المعطلة: الذين لا يثبتون الباري ﷻ»[٦]. والتعريفان الأخيران قد ركّزا على أن التعطيل هو نفي الخالق؛ وهذا جزء من التعطيل، والتعطيل أعم من ذلك.

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى اللغوي للتعطيل وهو الخلوّ والفراغ، هو المستعمل في الشرع؛ إذ يعني: خلو الرب تعالى من الصفات، أو تفريغ الصفات من معانيها ومدلولاتها الصحيحة، وخلو الكون من خالق.

الأسماء الأخرى:

الزندقة، الإلحاد، نفي الصفات؛ وإن كان لفظ التعطيل أعم من نفي الصفات.

الحقيقة:

بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية حقيقة قول المعطلة بجميع أصنافهم، حيث قال عن نفاة الصفات: «لهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات معطلة لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله تعالى؛ وإن كانوا هم قد لا يعلمون أن قولهم مستلزم للتعطيل... فآل بهم إغراقهم في نفي التشبيه، إلى أن وصفوه بغاية التعطيل. ثم إنهم لم يخلصوا مما فروا منه؛ بل يلزمهم على قياس قولهم

(١) مقاييس اللغة (٤/٣٥١) [دار الجيل، ط١].
(٢) الصحاح (٥/١٧٦٧) [دار العلم للملايين، ط٣].
(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/٩١) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤١٥هـ].
(٤) الصفدية (١/١٠١) [مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤٠٦هـ].
(٥) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملط (٩١ ـ ٩٢) [المكتبة الأزهرية، ١٤١٣هـ]، وانظر: المفردات (٥٧٢) [دار القلم، ط١، ١٤١٢هـ].
(٦) مفاتيح العلوم (٥٥) [دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٩هـ].

أن يكونوا قد شبهوه بالممتنع الذي هو أخس من الموجود والمعدوم الممكن»[(١)].

وقال عن حقيقة قول أهل الوحدة: «والقائلون بوحدة الوجود حقيقة قولهم هو قول ملاحدة الدهرية الطبيعية؛ الذين يقولون: ما ثم موجود إلا هذا العالم المشهود، وهو واجب بنفسه، وهو القول الذي أظهره فرعون»[(٢)].

وقال ابن القيم مبيِّنًا حقيقة قول الفلاسفة: «هو إنكار ماهية الرب الزائدة على وجوده، وإنكار صفات كماله، وأنه لا سمع له، ولا بصر، ولا قدرة ولا حياة، ولا إرادة ولا كلام ولا وجه، ولا يدين، وليس فيه معنيان متميز أحدهما عن الآخر البتة»[(٣)].

وقال الإمام أحمد: «فعند ذلك تبيَّن للناس أنهم لا يثبتون شيئًا ولكنهم يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يقرون في العلانية»[(٤)].

(١) مجموع الفتاوى (٥/٣٢٦ ـ ٣٢٧)، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٥٤ ـ ٣٥٥) (١٢/٥٠٧، ١٥٦) (١٣/١٥٠، ١٨٦) (١٦/٤٥٤).

(٢) درء التعارض (٣/١٦٣)، وانظر حقيقة غيرهم من المعطلة في: مجموع الفتاوى (٢/٢٤٨)، الصفدية (١/٢٤٤) (١/٢٤٢).

(٣) الصواعق المرسلة (٣/٩٢٩)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٤٦٤ ـ ٤٦٥)، ومجموع الفتاوى (٦/٥١٦ ـ ٥١٧).

(٤) الرد على الزنادقة والجهمية.

الأقسام:

التعطيل ثلاثة أقسام[(٥)]:

١ ـ تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه.

٢ ـ تعطيل الصانع سبحانه وتعالى عن كماله المقدس، بتعطيل أسمائه وصفاته وأفعاله.

٣ ـ تعطيل معاملته سبحانه وتعالى عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد.

والنوع الأول والثاني من أنواع التعطيل من الشرك في الربوبية، والنوع الثالث من الشرك في الألوهية.

الآثار:

من آثار مقولات المعطلة:

١ ـ الطعن في نصوص الوحي، وما ترتب عليه من الطعن في الدين وإثارة الشبه والشكوك فيه.

٢ ـ تهميش النصوص الشرعية، وتضخيم جانب العقل، وتقديمه على النقل.

٣ ـ ما ترتب على قول الجهمية من المقولات الفاسدة في الصفات والتي انبثقت من قول الجهمية، وتأثرت بها.

٤ ـ تشكيك الناس في عقائدهم بما جاؤوا به من فكر فلسفي وافد، مبني على أصول وثنية.

(٥) الجواب الكافي (٩٠) [مكتبة الرياض الحديثة]، وانظر: تيسير العزيز الحميد (٤٣ ـ ٤٤، ١١٥).

۞ **مذهب المخالفين:**

١ ـ الجهمية والفلاسفة قالوا بإنكار جميع الأسماء والصفات[1].

٢ ـ مذهب المعتزلة إثبات الأسماء ونفي الصفات[2].

٣ ـ مذهب الكلابية والأشاعرة والماتريدية إثبات الأسماء وبعض الصفات، على اختلاف بينهم فيما يثبت من الصفات، وفي قيام الصفة بذات الرب، وهل هي قديمة أم لا[3].

وقولهم في تعطيل صفات الرب باطل مخالف لنصوص الصفات في الكتاب والسُّنَّة.

۞ **المصادر والمراجع:**

١ ـ «بغية المرتاد»، لابن تيمية.

٢ ـ «بيان تلبيس الجهمية»، لابن تيمية.

٣ ـ «التعريفات الاعتقادية»، لسعد آل عبد اللطيف.

٤ ـ «الرد على الزنادقة والجهمية»، للإمام أحمد.

٥ ـ «شرح العقيدة الواسطية» (ج١)، لابن عثيمين.

٦ ـ «الصفدية» (ج١)، لابن تيمية.

٧ ـ «الصواعق المرسلة» (ج١)، لابن القيم.

٨ ـ «القواعد الكلية للأسماء والصفات»، للبريكان.

٩ ـ «مقالة التعطيل»، لمحمد التميمي [بحث منشور].

التعظيم

۞ **التعريف لغةً:**

التعظيم: مشتق من: العِظَم وهو: الكِبَر والقوة، مصدر الشيء العظيم. وأعظم الأمر وعظَّمه؛ أي: فَخَّمه وأجله وأكبره.

فالتعظيم إذن: التكبير، والتفخيم، والتبجيل، والإجلال، والإكبار[4].

۞ **التعريف شرعًا:**

التعظيم: هو التكبير والإجلال

---

(١) انظر: النجاة لابن سينا (٢/١٠٨) [دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ]، وتفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد (٥٤٧) [دار المشرق، ١٩٧٣م]، والمواقف للإيجي (٢٧٩)، وانظر في كتب أهل السُّنَّة: درء التعارض (٤/٢٤ ـ ٢٥) (٥/٣٠٢ ـ ٣١٠).

(٢) انظر: المواقف للإيجي (٤١٥)، وانظر في كتب أهل السُّنَّة: درء التعارض (٤/٢٤ ـ ٢٥) (٥/٣٠٢ ـ ٣١٠).

(٣) انظر: الإرشاد للجويني (١٤٣ ـ ١٤٤)، المواقف للإيجي (٢٧٩ ـ ٣١١)، والتمهيد لأبي المعين النسفي (٢٨)، وشرح الفقه الأكبر لملا علي قاري (٣٥)، ومقالات الإسلاميين (١/٢٤٩ ـ ٢٥٠، ٢/٢٢٥)، وانظر في كتب أهل السُّنَّة: الاستقامة (١/١٠٥).

(٤) انظر: مقاييس اللغة (٤/٣٥٥) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ]، وتهذيب اللغة (٢/٣٠٢) [الدار المصرية، ط١، ١٣٨٤هـ]، والصحاح (٥/١٩٨٨) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ]، والقاموس المحيط (١١٣٩) [مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٢٤هـ].

والتبجيل لله ﷻ ولكل ما عظمه سبحانه، وذلك يقتضي حفظ حقه من الإضاعة، وتوفية الواجب فيه كما أمر الله ﷻ في كتابه وسُنَّة رسوله ﷺ من غير تعد لحدوده بغلو وإفراط أو جفاء وتفريط[(١)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

إن تعظيم الله ﷻ وتعظيم ما عظَّمه يتضمن الإجلال والإكرام والإكبار والتبجيل الذي هو معنى التعظيم في لغة العرب.

الحكم:

دين الإسلام قائم على تعظيم الله ﷻ وتعظيم ما عظَّمه سبحانه، فواجب على كل عبد آمن بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمد نبيًّا رسولًا أن يعظم الله التعظيم المطلق المقتضي توحيده وإفراده بكل خصائص الربوبية والألوهية والأسماء الحسنى والصفات الكاملة العلى، والتمسك بدينه، وتعظيم كل ما عظمه سبحانه من الأوامر والنواهي والأشخاص والأزمنة والأمكنة كما عظمها في كتابه وسُنَّة رسوله ﷺ.

وهذا التعظيم من منازل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، وهي منزلة تابعة للمعرفة فعلى قدر المعرفة يكون تعظيم الرب تعالى في القلب. وأعرف الناس به: أشدهم له تعظيمًا وإجلالًا وتعظيمًا لما عظمه سبحانه.

وقد ذمَّ الله تعالى من لم يعظمه حق عظمته ولا عرفه حق معرفته ولا وصفه حق صفته، فقال تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣﴾ [نوح]؛ أي: لا ترجون لله عظمة[(٢)].

الحقيقة:

التعظيم: رتبة فوق المحبة، وحقيقته التبجيل والإكبار للمُعَظَّم؛ لما له في نفسه من الصفات العلية، ولما يتعلق به من حاجات المُعَظِّم التي لا قضاء لها إلا عنده ويلزمه من منته التي لا قوام له بشكرها وإن جد واجتهد. ويتحقق هذا التعظيم بإجلال المُعَظَّم وتقديره والقيام بحقه وأمره وابتغاء مرضاته واجتناب مساخطه ونهيه وتعظيم ما عظمه كما أمر بتعظيمه[(٣)].

المنزلة:

دين الإسلام قائم على تعظيم الله ﷻ وتعظيم ما عظَّمه سبحانه، ولا تستقر

(١) انظر: تفسير الطبري (١٦/ ٥٣٤) [دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ]، وتفسير البغوي (٥/ ٣٨٣) [دار طيبة، ١٤١١هـ]، وتفسير ابن كثير (٣/ ٢٩٢) [مؤسسة الريان، ط٢، ١٤١٧هـ]، ومدارج السالكين (٢/ ٩٠) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٢) انظر: مدارج السالكين (٢/ ٦١٧ ـ ٦١٨).

(٣) انظر: شعب الإيمان (٣/ ٩٥) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ].

لعبد قدم في الإسلام بدون تعظيم لله ﷻ ولدينه وشرعه وشعائره ونبيّه الكريم ﷺ. فإن الدين قول وعمل، وأصل العمل عمل القلب وهو الحب والتعظيم المنافي للبغض والاستكبار.

وحقيقة التوحيد الذي هو أصل الإسلام وأساس دعوة الرسل: أن لا يعبد إلا الله. وهذه العبادة التي هي الغاية من خلق الإنس والجن وعليها مدار الدين تتضمن كمال الحب المتضمن معنى الحمد، وتتضمن كمال الذل المتضمن معنى التعظيم، ففي العبادة حبه وحمده على المحاسن، وفيها الذل له الناشئ عن عظمته وكبريائه. ففيها إجلاله وإكرامه. وهو سبحانه المستحق لغاية الإجلال وغاية الإكرام.

وهذا تحقيق قولنا: (لا إلٰه إلا الله)؛ فإن الإلٰه هو الذي تألهه القلوب؛ لكمال المحبة والتعظيم والإجلال والإعظام والإكرام والرجاء والخوف ونحو ذلك.

فأصل الدين وقاعدته يتضمن أن يكون الله هو المعبود الذي تحبه القلوب وتخشاه وتعظمه وتكبره ولا يكون لها إلٰه سواه.

ومعاني التعظيم كما هي ظاهرة في كلمة التوحيد (لا إلٰه إلا الله) فهي ظاهرة كذلك في بقية الباقيات الصالحات: (سبحان الله) و(الحمد لله) و(الله أكبر)، ففي (سبحان الله): إثبات عظمته، ولهذا قال ﷻ: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ۝٧٤﴾ [الواقعة]، والتسبيح يتضمن التعظيم.

والأمر بتسبيحه يقتضي أيضًا تنزيهه عن كل عيب وسوء وإثبات صفات الكمال له. فإن التسبيح يقتضي التنزيه والتعظيم، والتعظيم يستلزم إثبات المحامد التي يحمد عليها. فيقتضي ذلك تنزيهه وتحميده وتكبيره وتوحيده.

وفي (سبحان الله وبحمده) و(الحمد لله): إثبات تنزيهه وتعظيمه وإلٰهيته وحمده والثناء عليه بأوصاف الكمال والجلال.

وفي (الله أكبر): إثبات عظمته، فإن الكبرياء تتضمن العظمة.

فالدين كله قائم على التعظيم، وما يضاد التعظيم من الاستخفاف والتنقص والاستهزاء مناف لدين الله بالكلية، ومسقط للهيبة والاحترام والتعظيم لله ولرسوله ولدينه، فقيام المدحة والثناء والتعظيم والتوقير قيام الدين كله وسقوط ذلك سقوط الدين كله[(١)].

۞ الأدلة:

قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ۝٧٤﴾ [الواقعة].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/١٣٦، ١٠/٢٤٨ ـ ٢٥٤، ٤٨٨، ١١/٥٢٣ ـ ٥٢٤، ١٤/٢١٤، ١٦/١٢٥، ٢٨/١٧٨)، والصارم المسلول (٢/٣٩٧).

وقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر].

وقوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِّيَشْهَدُوا۟ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۖ فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴿٢٨﴾ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴿٣٠﴾ حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾ لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٣٣﴾﴾ [الحج].

وأما الأدلة من السُّنَّة على التعظيم فكثيرة نصًّا ومعنى؛ **ومنها:**

حديث صلح الحديبية الذي رواه عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه، وفيه قوله ﷺ: «**والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها**»[(١)].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «**ألا أي شهر تعلمونه أعظم حرمة؟** قالوا: ألا شهرنا هذا، قال: **ألا أي بلد تعلمونه أعظم حرمة؟** قالوا: ألا بلدنا هذا، قال: **ألا أي يوم تعلمونه أعظم حرمة؟** قالوا: ألا يومنا هذا، قال: **فإن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، ألا هل بلغت؟** ثلاثًا، كل ذلك يجيبونه: ألا نعم. قال: **ويحكم أو ويلكم لا ترجعُنّ بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[(٢)].

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الحلال بيِّن، والحرام بيِّن، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى المشبّهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله في أرضه محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد**

(١) أخرجه البخاري (كتاب الشروط، رقم ٢٧٣١، ٢٧٣٢).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الحدود، رقم ٦٧٨٥).

الجسد كله، ألا وهي القلب»[١].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «التوقير: اسم جامع لكل ما فيه سكينة وطمأنينة من الإجلال والإكرام، وأن يعامل من التشريف والتكريم والتعظيم بما يصونه عن كل ما يخرجه عن حد الوقار»[٢].

قال السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «وله التعظيم والإجلال، في قلوب أوليائه وأصفيائه. قد ملئت قلوبهم من تعظيمه، وإجلاله، والخضوع له، والتذلل لكبريائه...»[٣].

٣ ـ وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ منزلة التعظيم. وهذه المنزلة تابعة للمعرفة فعلى قدر المعرفة يكون تعظيم الرب تعالى في القلب. وأعرف الناس به: أشدّهم له تعظيمًا وإجلالًا. وقد ذمَّ الله تعالى من لم يعظمه حق عظمته ولا عرفه حق معرفته ولا وصفه حق صفته... وروح العبادة: هو الإجلال والمحبة فإذا تخلى أحدهما عن الآخر فسدت فإذا اقترن بهذين الثناء على المحبوب المعظم فذلك حقيقة الحمد، والله سبحانه أعلم»[٤].

(١) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٥٢)، ومسلم (كتاب المساقاة، رقم ١٥٩٩).

(٢) الصارم المسلول (٢/٨٠٣) [رمادي للنشر، ط١، ١٤١٧هـ].

(٣) تفسير السعدي (٩٤٦) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٤) مدارج السالكين (٢/٦١٧ ـ ٦١٨).

الأقسام:

التعظيم: على ثلاث درجات:

الأولى: تعظيم الأمر والنهي. وهو: أن لا يعارضا بترخص جافٍ، ولا يعرّضا لتشدد غال، ولا يحملا على علّة توهن الانقياد. وهذه الدرجة تتضمن تعظيم الحكم الديني الشرعي.

الدرجة الثانية: تعظيم الحكم؛ أن يُبغَى له عوج، أو يدافع بعلم، أو يرضى بعوض. وهذه الدرجة تتضمن تعظيم الحكم الكوني القدري.

الدرجة الثالثة: تعظيم الحق سبحانه، وهذه الدرجة تتضمن تعظيم الحاكم سبحانه صاحب الخلق والأمر.

ومن تعظيم الله جَلَّ جَلَالُهُ ثلاثة أشياء:

أحدها: أن لا تجعل دونه سببًا؛ أي: لا تجعل للوصلة إليه سببًا غيره؛ بل هو الذي يوصل عبده إليه، فلا يوصل إلى الله إلا الله.

الثاني: أن لا يرى عليه حقًّا؛ أي: لا ترى لأحد من الخلق ـ لا لك ولا لغيرك ـ حقًّا على الله؛ بل الحق لله على خلقه.

الثالث: أن لا ينازع له اختيارًا؛ أي: إذا رأيت الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد اختار لك أو لغيرك شيئًا إما بأمره ودينه وإما بقضائه وقدره فلا تنازع اختياره؛ بل ارض باختيار ما اختاره لك، فإن ذلك من

تعظيمه سبحانه[(١)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: تحريم تعظيم ما لم يعظمه الله ﷻ:

مثل: الكفر، والمعاصي، والأنصاب، والأوثان، والتماثيل، وعَلَم الدولة (تحية العلم؛ أي: القيام له)، وأزمنة أو أمكنة غير مخصوصة بالشرع، ونحو ذلك[(٢)].

ـ المسألة الثانية: تحريم مجاوزة الحد في التعظيم المشروع:

ومن ذلك: الغلو في تعظيم الصالحين، وطاعة أي مخلوق في معصية الخالق[(٣)].

وهذا لأن تعظيم أي شيء يشترط له في الشرع **شرطان:**

الأول: تعظيم الشرع له.

الثاني: التزام حدود الشرع في هذا التعظيم.

فما لم يعظمه الشارع فلا يجوز تعظيمه، وما عظمه يجب التزام حدود الشارع وشرطه في هذا التعظيم، من غير غلو وإفراط ولا جفاء وتفريط.

قال ابن تيمية رحمه الله: «يجب أن يكون الله أحب إلى العبد من كل شيء، وأن يكون الله أعظم عنده من كل شيء؛ بل لا يستحق المحبة والذل التام إلا الله. وكل ما أحب لغير الله فمحبته فاسدة، وما عظم بغير أمر الله كان تعظيمه باطلًا»[(٤)].

وقال أيضًا: «فإن كل ما عظم بالباطل من مكان أو زمان أو حجر أو شجر أو بنية يجب قصد إهانته، كما تهان الأوثان المعبودة، وإن كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الأحجار»[(٥)].

الثمرات:

من ثمرات تعظيم الله وتعظيم حرماته:

١ ـ نيل الخيرية عند الله سبحانه: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج: ٣٠].

٢ ـ تحقيق التقوى الجامعة لكل خير: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج].

٣ ـ صلاح القلب بازدياد محبة الله سبحانه وتعالى والخوف منه ورجاء رحمته، ونحو ذلك من أعمال القلوب التي تقوى كلما قوي تعظيم الله في القلب، وتضعف كلما ضعف تعظيم الله وتعظيم حرماته.

٤ ـ مراقبته سبحانه، والاستحياء منه

(١) انظر: مدارج السالكين (٢/٦١٨ ـ ٦٢٥)، و(٢/٩١ ـ ١٠٩).

(٢) انظر مثلًا: فتاوى اللجنة الدائمة (١/٢٣٦، ١٢/٢٠) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٩هـ].

(٣) انظر: المصدر نفسه.

(٤) مجموع الفتاوى (١٠/١٥٣).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٥٣٥) [دار أشبيليا ـ ط٢ ـ ١٤١٩هـ].

من تقصير في واجب أو فعل محرم ولو كان صغيرًا، فإن المعظم لله لا ينظر إلى صغر المعصية ولكن ينظر إلى عظمة من عصاه، فيحول ذلك بينه وبين الذنوب[(١)].

٥ ـ حفظ حقوق الله وحقوق عباده، وإعطاء كل ذي حق حقه من غير غلو ولا جفاء.

٦ ـ الاستقامة على دين الله والتمسك به تعلمًا وعملًا به، وتعليمًا ودعوة إليه.

٧ ـ حراسة الدين وحماية شعائره ومقدساته من أن تنتهك حرمتها أو تمتهن عظمتها، والوقوف ضد عبث الملحدين وأشباههم بها.

٨ ـ الفوز بالقرب من الله ونيل رضاه ودخول جنته، والنجاة من سخطه وناره.

مذهب المخالفين:

الناس في التعظيم طرفان ووسط:

أما الوسط: فهم أهل الحق أتباع المرسلين؛ وهؤلاء يعظمون الله ويعظمون ما عظمه الله جَلَّ جَلَالُهُ وأمر بتعظيمه، وتعظيمهم كله وفق شرع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وكما أمر بلا تعد لحدود الله وشرعه.

وأما الطرفان فهما:

الغلاة: وهم من يعظمون ما لم يعظمه الله تعالى، أو يتعدون الحدود في التعظيم ولا يلتزمون بحدود الشرع في ذلك، فيعظمون الله أو شعائره لكن بغير ما شرع؛ كمن يعظم الله بنفي أسمائه وصفاته أو شيء منها بشبهة نفي التشبيه؛ فيقعون فيما فروا منه من تعطيل الله عن كمال صفاته وحسن أسمائه وجلاله، وكمن يعظم الأنبياء والصالحين برفعهم فوق منزلتهم التي أنزلهم الله إياها فيدعي فيهم شيئًا من خصائص الربوبية أو الألوهية، ويصرف لهم شيئًا من العبادات التي لا تكون إلا لله وحده، ونحو ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد كان أصل عبادة الأوثان من تعظيم القبور، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح]. قال السلف كابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره: «كان هؤلاء قومًا صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم عبدوهم»[(٢)]»[(٣)].

ثانيًا: الجفاة: وهم الذين لا يعظمون الله حق التعظيم، أو لا يعظمون ما عظمه الله وأمر بتعظيمه، فعندهم استخفاف بحرمات الله وشعائره. وهذه سمة الكفرة والمشركين، ومن شابههم من عصاة الموحدين أهل الكبائر لا سيما المجاهرون بالمعاصي منهم.

(١) انظر: مدارج السالكين (١/٣٦٢)، الجواب الكافي (٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٩٢٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/١٢٤).

وهذا الغلو والجفاء موجود في كل الفرق الخارجة عن أهل السُّنَّة والجماعة؛ فإن انحرافهم عن سبيل الفرقة الناجية ـ الصراط المستقيم ـ يكون إما بسبب الغلو إما بسبب الجفاء، وهدى الله إلى الوسط الحق أهلَ السُّنَّة والجماعة الذين يمثلون الامتداد الصافي للإسلام الحق الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والذين وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

المصادر والمراجع:

١ ـ «اقتضاء الصراط المستقيم» (ج١)، لابن تيمية.

٢ ـ «الجواب الكافي» (ج١) ابن القيم.

٣ ـ «تفسير البغوي» (ج٥).

٤ ـ «تفسير الطبري» (ج١٦، ٢٣).

٥ ـ «تفسير ابن كثير» (ج٥).

٦ ـ «شعب الإيمان» (ج٣)، للبيهقي.

٧ ـ «الصارم المسلول»، لابن تيمية.

٨ ـ «مدارج السالكين» (ج٢)، لابن القيم.

٩ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١، ١٠، ١١، ١٤، ١٦، ٢٧، ٢٨)، لابن تيمية.

١٠ ـ «تفسير السعدي».

التغلب

يراجع مصطلح (الإمامة).

التفاضل

التعريف لغةً:

تدور معاني المفاضلة حول المقارنة بين أمرين في صفة ما وغلبة أحدهما فيه. قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الفاء والضاد واللام أصل صحيح يدل على زيادة في شيء. من ذلك الفضْلُ: الزيادة والخير. والإفضال: الإحسان. ورجل مُفْضِل. ويقال: فضَل الشيء يفضُل، وربما قالوا: فضِل يفضُل، وهي نادرة. وأما المتفضِّل فالمدعي للفضل على أضرابه وأقرانه. قال الله تعالى في ذكر من قال: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]»[١].

وقال ابن منظور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتفاضل: التمازي في الفضل. وفضله: مزاه. والتفاضل بين القوم: أن يكون بعضهم أفضل من بعض. ورجل فاضل: ذو فضل. ورجل مفضول: قد فضله غيره. ويقال: فضل فلان على غيره إذا غلب بالفضل عليهم. وقوله تعالى: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا

(١) مقاييس اللغة (٤/٥٠٨) [دار الجيل، ط٢].

تَفۡضِيلٗا ﴿٧٠﴾ [الإسراء]»[١].

التعريف شرعًا:

المفاضلة هي المقارنة بين شيئين وتغليب أحدهما على الآخر في الفضل[٢].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي هو المعنى اللغوي بعينه؛ لأن كليهما يدل على اشتراك شيئين في الفضل مع غلبة أحدهما فيه.

الحكم:

يجب الإيمان بكل ما ورد في الشرع ومنه التفاضل بين بعض الأمور كالأسماء والصفات والأنبياء والرسل، وغير ذلك مما ورد في شرع الله المطهر.

الحقيقة:

حقيقة التفاضل: هو التمازي في الفضل كما تقدم، ويقع التفاضل بين أسماء الله؛ كتفضيل اسم الله الأعظم على سائر الأسماء الحسنى، وبين صفاته؛ كتفضيل صفة الرحمة على صفة الغضب وسبقها له، وبين أمره ونهيه؛ فما ينسخ الله من آية سواء كان فيها أمر أو نهي إلا ويأتي بخير منها، وبين الملائكة؛ كتفضيل جبريل على سائرهم، وبين الكتب؛ كتفضيل القرآن على الكتب السابقة، حيث جعله الله مهيمنًا عليها، وحجة باقية ومعجزة خالدة إلى قيام الساعة، وبين الأنبياء والرسل؛ كتفضيل أولي العزم على سائر الأنبياء، ومن أولي العزم الخليلان، وأفضل الخليلين محمد ﷺ، وبين الصحابة؛ كتفضيل الصديق على هذه الأمة، وبين الأمكنة؛ كتفضيل المسجد الحرام على سائر المساجد، ثم بعده المسجد النبوي، ثم المسجد الأقصى، وبين الأزمنة؛ كتفضيل شهر رمضان على سائر الشهور، وتفضيل يوم عرفة على سائر الأيام، وتفضيل ليلة القدر على سائر الليالي، وتفضيل بني آدم على كثير من خلق الله، إلى غير ذلك.

الأدلة:

وردت نصوص عديدة في بيان تفاضل بعض الأمور على بعض فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء].

وقوله سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ أَعۡلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖۖ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ﴿٥٥﴾﴾ [الإسراء].

وقوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ

(١) لسان العرب (١١/٥٢٤) [دار صادر، ط١].
(٢) مباحث المفاضلة في العقيدة لمحمد أبو سيف (١٣) [دار عفان].

إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ [الأنعام].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**»[(١)].

وعنه ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[(٢)].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها: قول لا إلٰه إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[(٣)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: التفاضل بين أسماء الله الحسنى:

أسماء الله تعالى أفضل الأسماء وأحسنها، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، والحسنى تأنيث الأحسن وهو الأفضل، فدلَّ ذلك على أنها أحسن الأسماء وأفضلها، وهي فيما بينها تتفاضل أيضًا، فبعضها أفضل من بعض، وإن كانت لمسمى واحد وهو الله سبحانه، ومن أدلة ذلك ما ثبت عن النبي ﷺ في غير ما حديث، منها حديث أنس رضي الله عنه أنه قال: «كنت مع رسول الله ﷺ جالسًا في الحلقة، ورجل قائم يصلي، فلما ركع وسجد فتشهد، ثم قال في دعائه: اللَّهُمَّ إني أسألك بأن لك الحمد لا إلٰه إلا أنت المنان، يا بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، إني أسألك، فقال النبي ﷺ: «**أتدرون بما دعا الله؟**» قال: فقالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**والذي نفسي بيده لقد دعا الله باسمه الأعظم، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى**»»[(٤)].

فاسمه الأعظم أفضل من بقية الأسماء، وعليه ففي هذه الرواية وأمثالها «دلالة ظاهرة على تفاضل الأسماء الحسنى لدلالتها على أن في الأسماء الحسنى اسم أعظم يفضلها فهو أعظمها»[(٥)].

ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا، من**

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٤٣٣)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٤٣١).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق رقم ٦٤٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٩)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٥).

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٤٩٣)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٤٧٥) وحسَّنه، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٥٧)، وأحمد (٣٨/ ٦٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في أصل صفة الصلاة (٣/ ١٠١٦) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٧هـ].

(٥) مباحث المفاضلة في العقيدة ٦٩).

أحصاها دخل الجنة»[1].

فمن له هذه الخصوصية من أسماء الله الحسنى وهي أن من أحصاها دخل الجنة، لا شك أنه أفضل من الأسماء الأخرى.

- **المسألة الثانية: التفاضل بين صفات الله تعالى:**

صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، ومع ذلك فهي متفاوتة في الفضل، بعضها أفضل من بعض لدلالة النصوص على ذلك، منها: حديث أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما قضى الله الخلق، كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي غلبت غضبي**»[2]. وفي رواية: «**سبقت غضبي**»[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀: «فوصف رحمته بأنها تغلب وتسبق غضبه، وهذا يدل على فضل رحمته على غضبه من جهة سبقها وغلبتها»[4].

وعن عائشة ﵂ قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان، وهو يقول: «**اللَّهُمَّ أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»[5].

ووجه الدلالة: أن المستعاذ به أفضل من المستعاذ منه[6].

بل؛ إن التفاضل قد يقع في الصفة الواحدة كالتفاضل في صفة الكلام ونحوها، فجميع الكتب المنزلة على أنبياء الله ورسله مع كونها كلام الله، فهي متفاوتة في الفضل، فالقرآن الكريم أفضلها قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]. وقال سبحانه: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: ٥٥].

بل؛ إن القرآن متفاضل فيما بينه، فبعض آياته وسوره أفضل من بعض، فعن أبي بن كعب ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟** قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: **يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك**

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٣٩٢)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣١٩٤)، ومسلم (كتاب التوبة، رقم ٢٧٥١).

(٣) أخرجها البخاري (كتاب التوحيد، رقم، ٧٤٢٢)، ومسلم (كتاب التوبة رقم ٢٧٥١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٧/٩١) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، عام ١٤١٦هـ].

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤٨٦).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/٩١).

أعظم؟ قال: قلت: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قال: فضرب في صدري، وقال: **والله ليهنك العلم أبا المنذر»**[(١)].

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن؟**» قالوا: وكيف يقرأ ثلث القرآن؟ قال: «﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ **تعدل ثلث القرآن**»[(٢)].

وعن النواس بن سمعان الكلابي، قال: سمعت النبي ﷺ، يقول: «**يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به تقدمه سورة البقرة، وآل عمران**»، وضرب لهما رسول الله ﷺ ثلاثة أمثال ما نسيتهن بعد، قال: «**كأنهما غمامتان، أو ظلتان سوداوان بينهما شرق، أو كأنهما حزقان من طير صواف، تحاجان عن صاحبهما**»[(٣)].

- **المسألة الثالثة: التفاضل بين الأنبياء والرسل عليهم السلام:**

لقد اصطفى الله أنبياءه ورسله، فجعلهم هداة للخلق، وسفراء بينه وبينهم، فهم الواسطة بينه وبين عباده في تبليغ الدين، ثم فضَّل الله الأنبياء والرسل بعضهم على بعض، بخصائص ومميزات ليست لجميعهم؛ كالتكليم ورفع الدرجات ونحوهما كما في قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

قال ابن كثير: «يخبر تعالى أنه فضل بعض الرسل على بعض كما قال: ﴿وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖۖ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ٥٥﴾ [الإسراء]، وقال هاهنا: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؛ يعني: موسى ومحمدًا صلى الله عليهما وسلم وكذلك آدم، كما ورد به الحديث المروي في صحيح ابن حبان[(٤)] عن أبي ذر رضي الله عنه»[(٥)].

والرسول أفضل من النبي[(٦)]، وأفضل الأنبياء والرسل: أولو العزم، وأفضلهم نبيُّنا محمد ﷺ.

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٨١٠).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٨١١) من حديث أبي الدرداء، وأخرجه البخاري أيضًا (كتاب فضائل القرآن، رقم ٥٠١٥) من حديث أبي سعيد الخدري

(٣) أخرجه مسلم (كتاب كتاب صلاة المسافرين وقصرها رقم ٨٠٥). وانظر لمزيد بيان حول هذه المسألة: مباحث المفاضلة في العقيدة (٨٠).

(٤) كما في الإحسان (كتاب التاريخ، رقم ٦١٩٠) من حديث أبي أمامة، لا من حديث أبي ذر. وأخرجه أيضًا الحاكم (كتاب التفسير، رقم ٣٠٣٩) [دار الكتب العلمية، ط١]، وصححه الحاكم وابن كثير على شرط مسلم. انظر: البداية والنهاية (١/ ٢٣٧) [دار هجر، ط١]، وصححه الألباني أيضًا في السلسلة الصحيحة (٦/ ٣٥٩) [مكتبة المعارف، ط١].

(٥) تفسير ابن كثير (١/ ٦٧٠) [دار طيبة، ط٢].

(٦) انظر: لوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٥٠) [مؤسسة الخافقين ومكتبتها، ط٢، ١٤٠٢هـ]، ومباحث المفاضلة في العقيدة (١٢٤).

فعن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهورًا ومسجدًا، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون**»(١).

فهذه النصوص ـ وغيرها كثير ـ تدل على تفاضل الأنبياء فيما بينهم.

ـ المسألة الرابعة: التفاضل بين الأنبياء والرسل وبين سائر البشر:

لا شكَّ أن الأنبياء والرسل عليهم السلام لا يلحقهم في الفضل وعلو القدر أحد من البشر كائنًا من كان، فقد اصطفاهم الله برسالاته، وجعلهم أمناءه على وحيه، وهداة خلقه، وحملة شرعه كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ٧٥﴾ [الحج].

وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وقال الله سبحانه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾ [النساء].

فأخبر الله تعالى أنه يصطفي لرسالاته من هو أهلٌ لها بعلمه الذي أحاط بكل شيء، وجعل الأنبياء في صدارة المنعم عليهم من البشر.

ـ المسألة الخامسة: التفاضل بين الصحابة رضي الله عنهم:

لقد دلَّت النصوص من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ على فضل الصحابة رضي الله عنهم بصفة عامة، وأنهم عدول بتعديل الله ورسوله لهم، قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ٢٩﴾ [الفتح].

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحد، ذهبًا ما بلغ مد أحدهم، ولا نصيفه**»(٢).

قال ابن حجر: «واتَّفق أهل السُّنَّة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ رقم ٣٦٧٣)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٥٤١).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٩/١) [دار نهضة مصر].

ثم هم فيما بينهم متفاضلون وليسوا على درجة واحدة، فأفضلهم أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي أبو السبطين رضي الله عنهم. فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم»[1].

وبعد الخلفاء الأربعة: بقية الستة من أصحاب الشورى، وهم: طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمٰن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، ثم أهل بدر من المهاجرين، ثم أهل بدر من الأنصار، وذهب بعض العلماء إلى أن أفضل الصحابة بعد الأربعة: بقية العشرة من المبشرين بالجنة وهم: طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمٰن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبو عبيدة بن الجراح، ثم أهل بدر، ثم أهل أُحد، ثم أهل بيعة الرضوان[2].

ومما ورد في تفضيل السابقين الأولين على من بعدهم قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝١٠﴾ [الحديد].

وهناك تفاصيل كثيرة حول تفضيل أمهات المؤمنين وغيرهن يمكن الرجوع إلى بعض الكتب المختصة فيها[3].

- المسألة السادسة: التفاضل بين المؤمنين في الإيمان:

المؤمنون ليسوا على درجة واحدة؛ بل هم متفاضلون فيما بينهم في الإيمان؛ لأن الإيمان يزيد بزيادة الطاعات، وينقص بارتكاب المعاصي واقتراف السيئات، وهذا يؤدي إلى تفاضل أهل الإيمان، كما دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة ومأثور سلف الأمة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال]، ففي هذه الآية التصريح بزيادة الإيمان، وكل ما كان قابلًا للزيادة فهو قابل للنقصان؛ ولذا قال ابن حجر وهو يتحدث عن استدلال البخاري على زيادة الإيمان: «ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة، وبثبوتها يثبت المقابل؛ فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة»[4].

(١) أخرجه البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٦٥٥).
(٢) انظر: تدريب الراوي (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٧) [دار العاصمة، ط١]، ومباحث المفاضلة في العقيدة (٢٦٥).
(٣) انظر على سبيل المثال: مباحث المفاضلة في العقيدة (٢٧٤).
(٤) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٧) [دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها: قول لا إلٰه إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»(١).

والناس يتفاوتون في الإتيان بهذه الشعب وفي تحقيقها قولًا وفعلًا واعتقادًا، فمنهم مكثر منها ومنهم مقل، وعلى هذا يقع التفاضل بينهم، فإيمان الأنبياء ليس كإيمان آحاد الناس، وهكذا.

وعلى ضوء هذه النصوص الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه أجمع السلف كما حكاه عنهم غير واحد، منهم الإمام البخاري: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»(٢).

وأما النصوص الدالة على تفاضل المؤمنين فكثيرة؛ منها: قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾﴾ [النساء].

ومما سبق يتضح أن التفاضل يقع بسبب الزيادة في الاعتقاد والقول والعمل لأن مسمى الإيمان يشمل هذه الثلاث.

وبناء على هذا التفاضل في الإيمان يقع التفاضل الأخروي بين المؤمنين في البرزخ والمحشر والحساب، والمرور بالصراط، إلى درجات الجنة(٣).

ـ المسألة السابعة: التفاضل بين الملائكة:

دلَّت النصوص الشرعية على وجود التفاضل بين الملائكة؛ منها: قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة].

ووجه الدلالة: أن التنصيص على جبريل وميكال مع شمول لفظ الملائكة لهما دالٌّ على تشريفهما(٤).

وثبت عن النبي ﷺ أنه كان إذا قام من الليل افتتح صلاته بقوله: «**اللَّهُمَّ رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء**

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٩)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٥).

(٢) نقله ابن حجر في الفتح (١/٤٧) عن اللالكائي وصحح إسناده. وانظر: شرح أصول الاعتقاد (١/١٩٣ ـ ١٩٧).

(٣) انظر: مباحث المفاضلة في العقيدة (٣٨٤ ـ ٤١٣).

(٤) تفسير القرطبي (٢/٣٦) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].

إلى صراط مستقيم»[(١)]. يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فذِكْرُ هؤلاء الثلاثة من الملائكة لكمال اختصاصهم، واصطفائهم، وقربهم من الله، وكم من ملك غيرهم في السماوات، فلم يسم إلا هؤلاء الثلاثة. فجبريل: صاحب الوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل: صاحب القطر الذي به حياة الأرض والحيوان والنبات، وإسرافيل: صاحب الصُّور الذي إذا نفخ فيه أحيت نفخته بإذن الله الأموات، وأخرجتهم من قبورهم»[(٢)].

مذهب المخالفين:

أولًا: من أنكر التفاضل بين الصفات:

أنكر بعض الناس القول بالتفاضل بين صفات الله؛ كالقرآن مثلًا، زاعمين أن التفاضل إنما يقع بين المخلوقات، وأن القول بالتفاضل بين كلام الله لا يتأتى إلا على قول الجهمية والمعتزلة القائلين بخلق القرآن، وأما على مذهب أهل السُّنَّة القائلين بأنه كلام الله منزل غير مخلوق، فلا يمكن القول بالتفاضل، وهذا وهم مخالف لصريح الكتاب والسُّنَّة في أن صفات الله تتفاضل، وقد تقدمت النصوص في ذلك.

وينقل شيخ الإسلام كلام هؤلاء المانعين ثم يبيّن بطلانه فيقول: «قال هؤلاء: صفات الله كلها متوافرة في الكمال متناهية إلى غاية التمام لا يلحق شيئًا منها نقص بحال. ثم لما اعتقد هؤلاء أن التفاضل في صفات الله ممتنع ظنوا أن القول بتفضيل بعض كلامه على بعض لا يمكن إلا على قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم، القائلين: بأنه مخلوق، فإنه إذا قيل: إنه مخلوق أمكن القول بتفضيل بعض المخلوقات على بعض، فيجوز أن يكون بعضه أفضل من بعض. قالوا: وأما على قول أهل السُّنَّة والجماعة الذين أجمعوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق فيمتنع أن يقع التفاضل في صفات الله القائمة بذاته. ولأجل هذا الاعتقاد صار من يعتقده يذكر إجماع أهل السُّنَّة على امتناع التفضيل في القرآن، كما قال أبو عبد الله بن الدراج في مصنف صنّفه في هذه المسألة، قال: «أجمع أهل السُّنَّة: على أن ما ورد في الشرع مما ظاهره المفاضلة بين آي القرآن وسوره، ليس المراد به تفضيل ذوات بعضها على بعض؛ إذ هو كله كلام الله وصفة من صفاته؛ بل هو كله لله فاضل كسائر صفاته الواجب لها نعت الكمال». وهذا النقل للإجماع هو بحسب ما ظنه لازمًا لأهل السُّنَّة، فلما علم أنهم يقولون:

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٧٧٠).

(٢) زاد المعاد (١/ ٤٣) [مؤسسة الرسالة، ط٢٧، ١٤١٥هـ].

القرآن كلام الله ليس بمخلوق، وظن هو أن المفاضلة إنما تقع في المخلوقات لا في الصفات، قال ما قال. وإلا فلا ينقل عن أحد من السلف والأئمة أنه أنكر فضل كلام الله بعضه على بعض»[1].

وقال أيضًا: «أما كونه لا يفضل بعضه على بعض، فهذا القول لم ينقل عن أحد من سلف الأمة وأئمة السُّنَّة، الذين كانوا أئمة المحنة كأحمد بن حنبل وأمثاله، ولا عن أحد قبلهم»[2].

والخلاصة: أن «دلالة النصوص النبوية، والآثار السلفية، والأحكام الشرعية، والحجج العقلية، على أن كلام الله بعضه أفضل من بعض، هو من الدلالات الظاهرة المشهورة»[3].

ثانيًا: من يفضل أحدًا من البشر على أنبياء الله ورسله:

أ ـ من يجوّز أن يكون في البشر من يوازي عمل نبي من الأنبياء، أو من يكون أفضل من النبي محمد ﷺ:

عزا ابن حزم إلى رئيس المعتزلة القاضي عبد الجبار جواز أن يكون في البشر ـ إن طال عمره ـ أن يعمل ما يوازي عمل نبي من الأنبياء، وحكى أيضًا عن الباقلاني تجويز أن يكون في الناس من هو أفضل من النبي محمد ﷺ من يوم بعثه بالنبوة إلى أن مات. قال ابن حزم: «فإن الجبائي قال: جائز إن طال عمر امرئ يعمل ما يوازي عمل نبي من الأنبياء، وقال الباقلاني: جائز أن يكون في الناس من هو أفضل من رسول الله ﷺ من حيث بعث بالنبوة إلى أن مات»[4].

ب ـ من يفضل الولي على الأنبياء والرسل:

وهناك من قال بتفضيل الولي على النبي، وتولى كِبْرَ هذه الضلالة: ابن عربي الصوفي الاتحادي، ومما جاء عنه في هذا قوله:

«مقام الرسالة عند الثرى
ويظهر ذلك عند الرّسول»

إلى أن قال:

«سماءُ النبوة في برزخ
دُوَين الولي وفوق الرسول»[5].

ويدندن ابن عربي كثيرًا حول تفضيل الولي على النبي والرسول، ويسرد كل ما هب ودب للتدليل عليه وهو كلام في منتهى الهذيان، نعوذ بالله من الخذلان.

ج ـ من يفضل الأئمة عليهم:

تشترك الروافض مع الصوفية في المبالغة على مقام الأئمة، وترى أنهم

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٧٣).
(٢) المصدر نفسه (١٧/٧٦).
(٣) المصدر نفسه (١٧/٥٧).
(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/٩٢) [مكتبة الخانجي، القاهرة].
(٥) التنزلات الموصلية في أسرار الطهارات والصلوات والأيام الأصلية لابن عربي (٣٥) [دار صادر].

أرفع قدرًا وأعلى مقامًا من الأنبياء والرسل عليهم السلام فيقول قائلهم في الأئمة: «إن فضلهم لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا من دون ذلك»[(١)].

ويقول الخميني: «وإن من ضروريات مذهبنا: أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل»[(٢)].

الرد عليهم:

لا شكَّ أن هذه الدعاوى في منتهى السقوط؛ لأن النبوة والرسالة اصطفاء من الله، وليس بالادعاء والشقشقة، وأن الإنسان مهما عمل لا يدرك منزلة النبوة، وإن طول العمر وكثرة العمل، ليس مناط المفاضلة بين الأنبياء وبقية البشر، وكذا من ادعى كون الولي أو الإمام أفضل من النبي والرسول، فهذا القول أيضًا من البطلان بمكان كبير، فإن للنبي ﷺ والرسول من التسديد والتوفيق، وصدق الإخلاص، وقوة التوكل على الله، وحسن الأداء للعبادات، ورعاية الله له ما ليس لغيره من البشر، وأما تجويز أن يكون في الأمة المحمدية من هو أفضل من سيد ولد آدم محمد بن عبد الله ﷺ فهذا القول ينبئ عن خذلان صاحبه، ويكفي في بيان فساده آية وحديث؛ أما الآية فقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] وأما الحديث فقوله ﷺ: «**أما والله، إني لأتقاكم لله، وأخشاكم له**»[(٣)].

فدلَّت الآية الكريمة على أن التفاضل عند الله إنما يكون بالتقوى، ودلَّ الحديث على أن النبي ﷺ أتقى هذه الأمة لله وأخشاها له.

قال ابن تيمية في إبطال هذه التراهات: «فأما الغلو في ولي غير النبي حتى يفضل على النبي، سواء سمي وليًّا أو إمامًا أو فيلسوفًا، وانتظارهم للمنتظر الذي هو: محمد بن الحسن، أو إسماعيل بن جعفر، نظير ارتباط الصوفية على الغوث، وعلى خاتم الأولياء، فبطلانه ظاهر بما علم من نصوص الكتاب والسُّنَّة، وما عليه إجماع الأمة، فإن الله جعل الذين أنعم عليهم أربعة: النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، فغاية من بعد النبي أن يكون صدِّيقًا كما كان خير هذه الأمة بعد نبيّها صديقًا»[(٤)].

ثالثًا: المخالفون في ترتيب الصحابة في الفضل:

أولًا: الروافض:

وهم يفضلون أئمتهم على أنبياء الله ورسله عليهم السلام، وإذا كان هذا حالهم مع

(١) الكافي للكليني (٨/ ١٠) [تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٤، ١٣٦٢ش].
(٢) الحكومة الإسلامية للخميني (٥٢).
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الصيام، رقم ١١٠٨).
(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٤).

الأنبياء والرسل، فمن باب أولى أن يفضلوا أئمتهم على أصحاب النبي ﷺ، ولذا يرون أن عليًّا أفضل البشر بعد النبي محمد ﷺ، ويروون عن النبي ﷺ في ذلك كذبًا أنه قال: «علي خير البشر، ومن أبى فقد كفر»[(١)].

بل إنهم يكفِّرون الصحابة رضي الله عنهم ويقولون بارتدادهم جميعًا بعد موت النبي ﷺ، إلا عددًا قليلًا، لا يتجاوز عدد الأصابع، ومن أقوالهم في هذا الصدد ما نسبه الكليني إلى أبي جعفر أنه قال: «كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة فقلت [أي: الراوي]: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي»[(٢)].

ثانيًا: الزيدية وبعض المعتزلة:

أما الزيدية فهم مجمعون على تفضيل علي على الصحابة رضي الله عنهم مع الإقرار بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

قال أبو الحسن الأشعري: «وأجمعت الروافض والزيدية على تفضيل علي على سائر أصحاب رسول الله ﷺ وعلى أنه ليس بعد النبي ﷺ أفضل منه»[(٣)].

وأما بعض المعتزلة فقد ذهبوا أيضًا إلى تفضيل علي على الصحابة رضي الله عنهم مع الإقرار بخلافة الخلفاء الثلاثة الأُول.

قال ابن تيمية: «وليس في المعتزلة من يطعن في خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان رضوان الله تعالى عليهم أجمعين؛ بل هم متفقون على تثبيت خلافة الثلاثة.

وأما التفضيل، فأئمتهم، وجمهورهم كانوا يفضلون أبا بكر، وعمر رضي الله عنهما، وفي متأخريهم من توقف في التفضيل، وبعضهم فضّل عليًّا، فصار بينهم وبين الزيدية نسب واشج من جهة المشاركة في التوحيد، والعدل، والإمامة، والتفضيل»[(٤)].

الرد عليهم:

لا شكَّ أن تفضيل علي على الصحابة رضي الله عنهم، فيه خروج عن سبيل المؤمنين، الذين أجمعوا على تقديم الخلفاء الثلاثة الأُوَل، وإزراء بهم كما قال غير واحد من أئمة السلف، قال الإمام الثوري: «من فضل عليًّا على أبي بكر، وعمر، وغيرهما، فقد أزرى بالمهاجرين، والأنصار»[(٥)].

بل إن عليًّا عدّ تفضيله على أبي بكر وعمر افتراء يعاقب عليه عقابًا أليمًا، فقال: «لا يفضلني أحد على أبي بكر

(١) الأمالي للصدوق (١٣٥) [مؤسسة البعثة، ط١].
(٢) الكافي للكليني (٨/ ٢٤٥).
(٣) مقالات الإسلاميين (٧٤ ـ ٧٥) [دار التراث العربي، ط٣]، وانظر: مباحث المفاضلة في العقيدة (٣٠٧).
(٤) منهاج السُّنَّة (١/ ٧٠) [جامعة الإمام، ط١].
(٥) رواه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٢٨) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ].

وعمر رضي الله عنهما إلا جلدته حد المفتري»[(١)].

وأما تكفير الصحابة رضي الله عنهم، أو القدح في دينهم، ونفي عدالتهم، فهذا مروق عن هدي الإسلام، وارتداد بيّن عن الملة؛ لما في ذلك من تكذيب الله ورسوله ﷺ فيما أخبرا به من تزكيتهم ومدحهم والثناء عليهم، وتعديلهم، والشهادة لهم بالفلاح في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح]، وقال جل جلاله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ﴾ [آل عمران].

ولما في تكفيرهم والطعن فيهم من إبطال الشرع، الذي هم حملته ونقلته.

قال أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق. وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسُّنَّة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[(٢)].

رابعًا: المخالفون في تفاضل المؤمنين في الإيمان:

خالف في هذا الباب طائفتان: المرجئة والوعيدية:

أما المرجئة بمختلف فرقهم فنفوا دخول الأعمال في مسمى الإيمان، كما نفوا أيضًا زيادة الإيمان ونقصانه بصورة عامة.

وهم محجوجون بالأدلة الصريحة الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وعلى أن الإيمان يزيد وينقص، وعلى تفاضل أهله فيه، وبإجماع السلف على ذلك أيضًا.

وأما الوعيدية ـ الخوارج والمعتزلة ـ فقد وافقوا السلف في إدخال الأعمال في مسمى الإيمان ولكن خالفوهم بأن جعلوا الإيمان جزءًا لا يتجزّأ، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، وبناء عليه جعلوا

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السُّنَّة (٢/٥٦٢) [دار ابن القيم، ط١]، وفي زوائده على فضائل الصحابة (٢/٢٩٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وله طريق آخر عند العشاري في فضائل أبي بكر الصديق (٣٦) [دار الصحابة، ط١]، فالأثر يتقوى بمجموع هذين الطريقين.

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٤٩) [المكتبة العلمية، المدينة المنورة].

مرتكب الكبيرة خارجًا عن الملة في الدنيا عند الخوارج، وفي منزلة بين المنزلتين عند المعتزلة ثم في الآخرة خالد في النار عندهما جميعًا.

والذي دلَّت عليه النصوص وصار عليه سلف الأمة: أن المؤمنين متفاضلون في الإيمان، وأن أهل الكبائر لا يكفَّرون بمطلق المعاصي؛ بل يقولون في العاصي: إنه مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أصول أهل السُّنَّة والجماعة، أن الدين والإيمان: قول، وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح. وأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهم مع ذلك لا يكفِّرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج؛ بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال سبحانه في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]... ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية ولا يخلدونه في النار كما تقوله المعتزلة... ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم»[(٢)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «السُّنَّة» (ج٢)، لعبد الله بن أحمد.

٢ ـ «مقالات الإسلاميين» (٧٤ ـ ٧٥).

٣ ـ «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (ج١)، للالكائي.

٤ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٧، ٩١)، لابن تيمية.

٥ ـ «منهاج السُّنَّة» (ج١)، لابن تيمية.

٦ ـ «زاد المعاد» (ج١)، لابن القيم.

٧ ـ «فتح الباري» (ج١)، لابن حجر.

٨ ـ «لوامع الأنوار» (ج١)، للسفاريني.

٩ ـ «مباحث المفاضلة في العقيدة»، لمحمد بن عبد الرحمٰن أبو سيف.

١٠ ـ «الآثار الواردة عن الإمام سفيان الثوري في العقيدة جمعًا ودراسة»، لمحمد سعيد عثمان محمد [رسالة ماجستير].

تفاضل القرآن

يراجع مصطلح (القرآن).

---

(١) الآثار الواردة عن الإمام سفيان الثوري في العقيدة جمعًا ودراسةً (٤٠٦ ـ ٤٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١ ـ ١٥٢).

تقديم النقل على العقل

يراجع مصطلح (العقل).

التقديم والتأخير

يراجع مصطلح (المقدم والمؤخر).

التقرب

يراجع مصطلح (القرب).

التقليد

التعريف لغةً:

التقليد في اللغة: مصدر: قلَّد يُقلِّد تقليدًا، ويدل على تعليق شيء على شيء، وليِّه به. والقلادة هي ما جعل في العنق، يقال: قلَّدتُ المرأةَ، إذا جعلتُ القلادةَ في عنقها، وتَقليد البَدَنة هو أن يعلَّق في عُنُقها شيءٌ ليُعْلَم أنَّها هَدْيٌ. ومن ذلك: تقليد الولاة الأعمال، يقال: قلد فلانٌ فلانًا عملًا تقليدًا، ومنه أيضًا: التقليد في الدين[1].

التعريف اصطلاحًا:

التقليد: هو اتباع الإنسان غيره ـ ممن ليس قوله إحدى الحجج ـ فيما يقول أو يفعل، معتقدًا للحقيقة فيه، من غير نظر في الدليل[2].

والمقصود بالتقليد هنا: التقليد في العقائد، وهو أن يعتقد الإنسان قول غير المعصوم في أصول الدين الكبار؛ كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم والآخر والقدر خيره وشره من غير نظر في الدليل.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

المعنى الاصطلاحي للتقليد راجع إلى المعنى اللغوي، وذلك أن من قلَّد غيره في قول أو فعل فكأنه قد جعل قول هذا الغير أو فعله قلادة في عنقه[3].

الحكم:

حكم التقليد في مسائل الاعتقاد (أصول الدين):

الذي عليه مذهب أهل السُّنَّة والجماعة هو أن المطلوب من المكلف

---

(١) مقاييس اللغة (٥/ ١٩) [دار الجيل، ط٢، ١٤٢٠هـ]، وتهذيب اللغة (٩/ ٤٧) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م]، والصحاح (٢/ ٥٢٧) [دار العلم للملايين، ط٤]، ولسان العرب (٣/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦) [دار صادر، ط١].

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم (٦/ ٢٧٠) [دار الحديث، ط١، ١٤٠٤هـ]، والفقيه والمتفقه (٢/ ١٢٨) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢١هـ]، وجامع بيان العلم (٢/ ١١٧)، والتلخيص في أصول الفقه للجويني (٣/ ١٢٨) [دار البشائر الإسلامية، ١٤١٧هـ]، والتعريفات للجرجاني (٩٠) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ]، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣) [دار الفكر، ط١].

(٣) التعريفات للجرجاني (٩٠)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٤٤٢).

أن يعرف الحق ويعتقده، ويجزم به، فيطمئن قلبه بأصول الإيمان؛ كالإيمان بالله، سواء حصل ذلك الاعتقاد عن نظر شرعي واستدلال، أو عن طريق التقليد.

فأهل السُّنَّة ـ ويوافقهم على ذلك بعض المتكلمين ـ يقولون بصحة إيمان العوام المقلدين من غير تأثيم إذا حصل منهم الاعتقاد الجازم الذي لا شك معه، سواء كان ذلك بنظر واستدلال أو بغير ذلك، وإن كانت مرتبة الاستدلال الصحيح أرقى ولا شك ممن اكتفى بالتقليد، إلا أن الكلام في صحة الإيمان وعدم التأثيم[(١)].

قال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحق الذي لا محيد عنه، ولا انفكاك لأحد منه، صحة إيمان المقلد تقليدًا جازمًا صحيحًا، وأن النظر والاستدلال ليسا بواجبين، وأن التقليد الصحيح محصل للعلم والمعرفة»[(٢)].

(١) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (١/١٢٩) [دار أضواء السلف، ط١، ١٩٩٩م]، وصيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط لابن الصلاح (١/١٤٣ ـ ١٤٤) [دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ]، وشرح مسلم للنووي (١/٢١٠ ـ ٢١١) [دار إحياء التراث، ط٢، ١٣٩٢هـ]، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/٣٥٥ ـ ٣٦١، ٤٥٩ ـ ٤٦٢) [دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ]، والتقليد في باب الاعتقاد لناصر الجديع (١١٠ ـ ١١٥).

(٢) لوامع الأنوار البهية (١/٢٦٩) [مؤسسة الخافقين، ط٢، ١٤٠٢هـ].

الحقيقة:

التقليد المذموم يخرج منه ما يلي:

١ ـ قبول قول النبي ﷺ والعمل به، فإنه ليس من التقليد في شيء؛ لأن قوله ﷺ وفعله نفس الحجة، ومن سماه تقليدًا ـ كما يفهم من كلام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فإنه لم يرد بالتقليد المعنى الاصطلاحي السابق؛ بل قصد به قبول قوله من غير السؤال عن وجهه.

٢ ـ العمل بالإجماع.

٣ ـ رجوع العامي إلى المفتي.

٤ ـ رجوع القاضي إلى شهادة العدول.

٥ ـ قبول رواية الرواة.

والسبب في كونها ليست تقليدًا: أنه قد قامت الحجة على الأخذ بها[(٣)].

الأدلة:

أولًا: الاحتجاج بفطرية المعرفة بالله:

ومن أدلة ثبوت الفطرة:

١ ـ قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم].

٢ ـ وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد**

(٣) انظر: الكليات (٣٠٥)، وإرشاد الفحول (١/٤٤٣).

على الفطرة، فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجِّسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء. ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠]»[(١)].

فالأصل في بني آدم ثباتهم على تلك الفطرة، «فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت مقرة لله بالإلٰهية محبة له، تعبده لا تشرك به شيئًا، ولكن يفسدها ما يزين لها شياطين الإنس والجن بما يوحي بعضهم إلى بعض من الباطل»[(٢)].

وإن كان قد يحصل عند بعضهم انحراف عن هذه الفطرة، فذلك أمر عارض، لقوله: «**فأبواه يهوِّدانه...**».

وإذا كان الإقرار بالله أمرًا فطريًّا، لم يكن هناك من ضرورة إلى الاستدلال على هذا الأمر الفطري الضروري إلا عند من انحرفت فطرته وفسدت، فإنه يخاطب حينها بالطرق النظرية الصحيحة.

فمن قلَّد غيره في الاعتقاد بوجود الله، فإنه في الحقيقة قد وافق الفطرة التي فطره الله عليها، فلم يكن مؤاخذًا بذلك، وهذه هي حال العوام من المسلمين، بخلاف من قلد الآباء والأتباع في الباطل، فإنه يكون مؤاخذًا بذلك، لمناقضته لتلك الفطرة[(٣)].

ثانيًا: عموم أحوال النبي ﷺ:

فقد علم بالاضطرار من دينه أنه كان يدعو الكفار إلى عبادة الله والنطق بالشهادتين، وهذا مشهور من حاله ﷺ، «والنبي ﷺ لم يدع أحدًا من الخلق إلى النظر ابتداء، ولا إلى مجرد إثبات الصانع؛ بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان، وبذلك أمر أصحابه»[(٤)].

فمما ورد في ذلك:

١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن قال: «**إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله...**»[(٥)].

٢ ـ حديث يزيد بن الشخير، وفيه: «**من محمد النبي ﷺ لبني زهير بن أقيش، أنهم إن شهدوا أن لا إلٰه إلا الله،**

(١) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٥٨)، ومسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٥٨).
(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٤/٢٩٦).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/٢٠٢) (٣/٣١٢)، ودرء التعارض (٧/٤٢٦).
(٤) درء التعارض (٨/٦)، وانظر: المرجع نفسه (٧/٤٠٨)، ورسالة البيان عن حقيقة الإيمان، ضمن رسائل ابن حزم (٣/١٩٣، ١٩٦، ١٩٩) [المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٧م]، والعواصم والقواصم لابن الوزير (٣/٣٨٧) [مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٥هـ]، والبرهان القاطع له (٩٧ ـ ٩٩) [دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٩هـ]، وإجابة السائل شرح بغية الآمل للأمير الصنعاني (٤٠٦) [دار الرسالة، ط١، ١٩٨٦م]، وفواتح الرحموت (٢/٤٣٢) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ].
(٥) أخرجه البخاري (كتاب الزكاة، رقم ١٤٥٨)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩).

وأن محمدًا رسول الله، وفارقوا المشركين، وأقروا بالخُمُس في غنائمهم، وسهم النبي ﷺ، وصفيه، فإنهم آمنون بأمان الله ورسوله»[(١)].

قال النووي في شرحه لهذا الحديث: «فيه دليل على أن من أقر بالشهادتين واعتقد ذلك جزمًا كفاه ذلك في صحة إيمانه، وكونه من أهل القبلة والجنة، ولا يكلف مع هذا إقامة الدليل والبرهان على ذلك، ولا يلزمه معرفة الدليل، وهذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال العلَّامة يحيى العمراني رحمه الله: «فمتى حصل للإنسان المعرفة بالله وبصفاته، وعلم أن ما جاء به النبي ﷺ حق: حصلت له المعرفة، وأدنى المعرفة: ما لا يجامعها الشكوك. وأعلى معارف الخلق لله: معارف الأنبياء والملائكة لله، وهم بذلك متفاضلون، ولم يكلف الله الخلق أن يعرفوه كمعرفته لنفسه، ولا كمعرفة الأنبياء له؛ بل إذا حصلت للإنسان المعرفة بالأدلة من القرآن، أو أخذ ذلك بالتلقين من أبويه في الصغر، أو بتقليده للعلماء والصالحين في صغره، ثم بلغ وصمم على هذه العقيدة، فإنه مؤمن كامل الإيمان، وإن لم يحصل له المعرفة بالأدلة التي رتَّبها المتكلمون ووضعوها؛ بل قد صرح العلماء من أهل الحديث والفقهاء المشهورون بتحريم الكلام، وقالوا: هو محدث وبدعة في الدين»[(٣)].

وقال أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله - تعليقًا على حديث أنس رضي الله عنه، والذي فيه سؤال ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه عن مسائل من أصول الديانة، وقول النبي ﷺ بعدها: «**أفلح إن صدق**»[(٤)] -: «وفي هذا الحديث دلالة على صحة ما ذهب إليه أئمة العلماء في أن العوام المقلدين مؤمنون، وأنه يكتفى منهم بمجرد اعتقادهم الحق جزمًا من غير شك وتزلزل، خلافًا لمن أنكر ذلك من المعتزلة، وذلك أنه ﷺ قرر ضمامًا على ما اعتمد عليه في تعرف رسالته وصدقه ﷺ، من مناشدته ومجرد إخباره إياه بذلك، ولم ينكر عليه ذلك قائلًا له: إن الواجب عليك أن تستدرك ذلك من

---

(١) أخرجه أبو داود (كتاب الخراج والإمارة والفيء، رقم ٢٩٩٩)، والنسائي (كتاب قسم الفيء، رقم ٤١٤٦)، وأحمد (٣٤/٣٤٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وجوَّده ابن كثير في تفسيره (٣/٩٣) [دار طيبة، ط٢]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٨٥٧).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٥/٢٥)، وانظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي (٢/٢٣٤) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة الأشرار (١/١٢٩).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٤٦)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١١).

النظر في معجزاتي، والاستدلال بالأدلة القطعية التي تفيدك العلم»[١].

وقال النووي رحمه الله تعليقًا على حديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إلٰه إلا الله...**» الحديث[٢]: «وفيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف أن الانسان إذا اعتقد دين الاسلام اعتقادًا جازمًا لا تردد فيه كفاه ذلك، وهو مؤمن من الموحدين، ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ومعرفة الله تعالى بها، خلافًا لمن أوجب ذلك وجعله شرطًا في كونه من أهل القبلة، وزعم أنه لا يكون له حكم المسلمين إلا به، وهذا المذهب هو قول كثير من المعتزلة، وبعض أصحابنا المتكلمين، وهو خطأ ظاهر، فإن المراد التصديق الجازم، وقد حصل، ولأن النبي ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ﷺ، ولم يشترط المعرفة بالدليل، فقد تظاهرت بهذا أحاديث في «الصحيحين» يحصل بمجموعها التواتر بأصلها والعلم القطعي»[٣].

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط لابن الصلاح (١/١٤٣ ـ ١٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، رقم ٢٩٤٦)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢١).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١/٢١٠ ـ ٢١١)، وانظر: الفصل لابن حزم (٤/٣٦)، ورسالة البيان عن حقيقة الإيمان، ضمن رسائل ابن حزم (٣/

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: هل النظر واجب؟

الأصل في بني آدم أن معرفة الله والإقرار المجمل بربوبيته أمر فطري ضروري فيهم، وإذا كان كذلك فإن النظر لا يكون واجبًا في حق المكلفين، فضلًا عن كونه أول واجب على المكلف؛ بل يخاطب الناس بلازم تلك المعرفة من الإقرار بالألوهية، والنطق بالشهادتين.

وأما من تبدلت فطرته، وذهل عن أصل تلك المعرفة، ولم تتحصل له إلا بالنظر، فإنه يخاطب بالنظر، ويكون واجبًا في حقه، وهذا استثناء عن الأصل، وليس هو الأصل[٤].

كما أشار بعض أهل العلم إلى أن النظر يتوجه أيضًا في حق من بلغه الإسلام، فأسلم تقليدًا، لكن نفسه لم

١٩٨)، الفتاوى للعز بن عبد السلام (١٥٢) [دار الكتب العلمية]، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/١٨٢) [دار ابن كثير، ط١، ١٤١٧هـ]، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/٢٦٩)، فواتح الرحموت (٢/٤٠١)، ورسائل وفتاوى الشيخ عبد الله أبا بطين ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٦٥١) [دار العاصمة، ط٣، ١٤١٢هـ]، وشرح الأصول من علم الأصول لابن عثيمين (٦٣٧ ـ ٦٣٨)، وشرح العقيدة السفارينية له (٣٠٥ ـ ٣١٢)، والتقليد في باب العقائد وأحكامه لناصر الجديع (١١٠ ـ ١١٥) [دار العاصمة، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٤) انظر: رسالة البيان عن حقيقة الإيمان، ضمن رسائل ابن حزم (٣/١٩٣).

تسكن إلى الإيمان، ولم يطمئن قلبه به، فكان اعتقاده عن غير جزم، فمثل هذا قد يجب عليه النظر الشرعي حتى يحصل له اليقين، ويندفع عنه الشك، بخلاف من استقر قلبه للتصديق والإيمان، فلا يجب عليه مثل هذا النظر، ولا يأثم بتركه[(١)].

وقريب من هؤلاء: من كان مطمئنًا بالإيمان ولو من غير نظر، ولكن وردت عليه شبهة مشكلة من مشكك في الدين، وخاف أن تزلزله عما آمن به، ولم يتمكن من إزالتها إلا بشيء من النظر، فيقال فيه ما قيل في سابقه[(٢)].

وبهذا يعلم أن مثل هذه الأحوال التي يجب فيها النظر إنما هي استثناء من الأصل، لا أنها هي الأصل.

وإذا ما خوطب أمثال هؤلاء بالنظر، فإن المراد به النظر الشرعي الصحيح، الذي جاءت أصوله في كتاب الله؛ كالاستدلال بالخلق على الخالق، وبالحادث على المحدث، لا بالطرق المبتدعة التي قصدها من أوجب النظر على الإطلاق[(٣)].

(١) انظر: الفصل لابن حزم (٤/ ٣٠ ـ ٣١)، ودرء التعارض (٨/٨)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٥١)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ٢٦٩)، والتقليد في باب الاعتقاد وأحكامه (١١٥ ـ ١١٧).

(٢) انظر: العواصم والقواصم لابن الوزير (٤/ ٩٣).

(٣) انظر: فتاوى العز بن عبد السلام (١٥٢)، وقواعد الأحكام له (١/ ١٧١)، والفتاوى له (١٥٢)، والبحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٣٧) [دار الكتب العلمية، ط1].

ـ المسألة الثانية: هل يعذر أهل الضلال من المسلمين بالتقليد في مسائل الاعتقاد؟

الذي يظهر من كلام الأئمة هو القول بعذر أهل التقليد، وأنه من جنس العذر بالتأويل والجهل.

فإذا قبل عذر من وقع في الكفر متأوِّلًا رغم علمه واجتهاده، فعذر من يقلده من العوام الجهال من باب أَوْلى. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بعدما تكلم على كفر وضلال أهل الحلول والاتحاد من غلاة المتصوفة؛ كابن سبعين وابن عربي وابن الفارض وأمثالهم: «... فكل من كان أخبر بباطن هذا المذهب، ووافقهم عليه، كان أظهر كفرًا، وإلحادًا، وأما الجهال الذين يحسنون الظن بقول هؤلاء ولا يفهمونه، ويعتقدون أنه من جنس كلام المشايخ العارفين الذين يتكلمون بكلام صحيح لا يفهمه كثير من الناس، فهؤلاء تجد فيهم إسلامًا وإيمانًا، ومتابعة للكتاب والسُّنَّة بحسب إيمانهم التقليدي، وتجد فيهم إقرارًا لهؤلاء وإحسانًا للظن بهم، وتسليمًا لهم بحسب جهلهم وضلالهم، ولا يتصور أن يثني على هؤلاء إلا كافر ملحد، أو جاهل ضال»[(٤)].

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ٣٦٧).

وواضح من كلامه معذرة من قلَّد هؤلاء الغلاة لجهله بحقيقة كلامهم ومذاهبهم.

بل؛ إنه قد قرر معذرة من يقلد الشيوخ وعلماء الضلال حتى فيما كان من جنس الشرك، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد كلام له على هذا الموضوع: «فكل عبادة غير مأمور بها فلا بد أن ينهى عنها، ثم إن علم أنها منهي عنها وفعلها استحق العقاب، فإن لم يعلم لم يستحق العقاب، وإن اعتقد أنها مأمور بها وكانت من جنس المشروع فإنه يثاب عليها، وإن كانت من جنس الشرك فهذا الجنس ليس فيه شيء مأمور به، لكن قد يحسب بعض الناس في بعض أنواعه أنه مأمور به، وهذا لا يكون مجتهدًا؛ لأن المجتهد لا بد أن يتبع دليلًا شرعيًّا، وهذه لا يكون عليها دليل شرعي، لكن قد يفعلها باجتهاد مثله، وهو تقليده لمن فعل ذلك من الشيوخ والعلماء، والذين فعلوا ذلك قد فعلوه لأنهم رأوه ينفع، أو لحديث كذب سمعوه، فهؤلاء إذا لم تقم عليهم الحجة بالنهي لا يعذبون»[1].

ويفصل ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان أقسام أهل البدع فيقول: «وأما أهل البدع الموافقون أهل الإسلام، ولكنهم مخالفون في بعض الأصول؛ كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم، **فهؤلاء أقسام**:

أحدها: الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له، فهذا لا يكفَّر ولا يفسَّق، ولا ترد شهادته إذا لم يكن قادرًا على تعلم الهدى، وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلًا فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله غفورًا رحيمًا.

القسم الثاني: المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق، ولكن يترك ذلك اشتغالًا بدنياه ورئاسته ولذته ومعاشه وغير ذلك، فهذا مفرط مستحق للوعيد آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته، فهذا حكمه حكم أمثاله من تاركي بعض الواجبات، فإن غلب ما فيه من البدعة والهوى على ما فيه من السُّنَّة والهدى ردت شهادته، وإن غلب ما فيه من السُّنَّة والهدى قبلت شهادته.

القسم الثالث: أن يسأل ويطلب ويتبين له الهدى، ويتركه تقليدًا أو تعصبًا، أو بغضًا ومعاداة لأصحابه، فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقًا، وتكفيره محل اجتهاد وتفصيل»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/ ٣٢).

(٢) الطرق الحكمية (١٧٤، ١٧٥) [مطبعة الميداني، ط١٣٨١هـ]، وانظر نفس التفصيل في: النونية مع شرح ابن عيسى عليها (٢/ ٢٤١، ٢٤٤) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٦هـ].

مما سبق يتبين لنا إعذار الأئمة لمن وقع في الكفر تقليدًا إن كان جاهلًا لا بصيرة له ولا فقه، أما إن كان قادرًا على فهم الحجة وفرط في طلبها فإنه يأثم، ولكنه لا يكفَّر إلا بعد قيام الحجة والله أعلم[(١)].

ـ المسألة الثالثة: التقليد المذموم:

ثمة أنواع من التقليد قد جاء ذمها في الشرع[(٢)]، **ومن ذلك:**

١ ـ تقليد الآباء والرؤساء، مع الإعراض عن الكتاب والسُّنَّة:

وهذا هو صنيع الكفار زمن الرسول ﷺ، ومن قبلهم من أعداء الأنبياء، حيث أعرضوا عن دعوة رسلهم، ونصبوا لهم العداء تقليداً لرؤسائهم.

وقد جاء في ذمِّ هذا النوع من التقليد آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «قد ذمَّ الله تعالى في القرآن من عدل عن اتباع الرسل إلى ما نشأ عليه من دين آبائه، وهذا هو التقليد الذي حرمه الله ورسوله، وهو أن يتبع غير الرسول فيما خالف فيه الرسول، وهذا حرام باتفاق المسلمين على كل أحد، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[(٣)].

٢ ـ تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهل أن يؤخذ بقوله:

وذلك بأن يقلد أقوامًا ورؤساء يجهل أحوالهم، ولم يعلم أهليتهم وأحقيتهم للتقليد، أو يقلدهم لمجرد الهوى.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء].

فنهى المسلم أن يقفوا ما ليس له بعلم، والشخص إذا قلَّد من لم يعرف أهليته للتقليد فقد قفا ما ليس له به علم[(٤)].

٣ ـ التقليد بعد ظهور الدليل على خلاف قول المقلد:

عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «**يا عدي اطرح هذا الوثن من عنقك**» فطرحته، فانتهيت إليه وهو يقرأ سورة براءة، فقرأ هذه الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] حتى فرغ منها، فقلت: إنا

(١) انظر: نواقض الإيمان الاعتقادية للوهيبي (٢/ ٤٩ ـ ٥٥) [دار المسلم، ط٢، ١٤٢٢هـ].

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨) [دار الجيل، ١٩٧٣م]، والتقليد في باب العقائد وأحكامه (٨٠ ـ ٩٥).

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/ ٢٦٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٧٢).

لسنا نعبدهم، فقال: «**أليس يحرمون ما أحلَّ الله فتحرمونه، ويحلون ما حرَّم الله فتستحلونه؟**» قلت: بلى، قال: «**فتلك عبادتهم**»(١).

فالله تعالى قد ذمَّ النصارى على تقليدهم لأحبارهم ورهبانهم في تغيير ما علموه من شرع الله، «ولهذا اتفق العلماء أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه»(٢).

٤ ـ تقليد من ورد النص بالنهي عن تقليده أو التشبه به:

كتقليد الكفار، والتشبه بهم في شيء من أمور دينهم، أو ما اختصوا به من أمور دنياهم.

قال تعالى عن أهل الكتاب: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾ [البقرة].

وقال ﷺ: «**من تشبَّه بقوم فهو منهم**»(٣).

ـ المسألة الرابعة: مراد بعض السلف بالتقليد:

ورد ذكر التقليد عند بعض السلف على غير المعنى المشهور؛ فقد أطلقه بعض الأئمة على اتباع الدليل. قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من قلَّد الخبر، رجوت له أن يسلم إن شاء الله»(٤).

وقال حرب الكرماني: «ومن زعم أنه لا يرى التقليد، ولا يقلد دينه أحد فهذا قول فاسق مبتدع عدو لله ولرسوله ﷺ، ولدينه، ولكتابه، ولسُنَّة نبيِّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، إنما يريد بذلك إبطال الأثر، وتعطيل العلم، وإطفاء السُّنَّة، والتفرد بالرأي، والكلام، والبدعة والخلاف»(٥).

ومرادهم بذلك الالتزام بالنص، والتقيد به، وعدم الخروج عنه إلى رأي أو منام أو قياس ونحو ذلك، وإن كان النص حجة في نفسه(٦).

مذهب المخالفين:

لقد ذهب عامة المخالفين من

(١) أخرجه الترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٣٠٩٥) وقال: «غريب»، والطبراني في الكبير (١٧/ ٩٢) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وذكر الألباني له شواهد وقال: فهو بمجموع طرقه حسن إن شاء الله تعالى. السلسلة الصحيحة (٧/ ٨٦٢ ـ ٨٦٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٧١) (١٩/ ٢٦٢) (٢٠/ ٢٢٥)، والاتباع لابن أبي العز (٢٣) [المكتبة السلفية، ط٢، ١٤٢٣هـ].

(٣) أخرجه أبو داود (كتاب اللباس، رقم ٤٠٣١)، وأحمد (٩/ ١٢٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وجوَّد سنده شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٦٩) [دار العاصمة، ط٦]، وحسن إسناده الألباني في الإرواء (٥/ ١٠٩).

(٤) العدة في أصول الفقه لأبي يعلي (٤/ ١٢١٧) [ط٢، ١٤١٠هـ]، والمسودة (٤١١) [ط. المدني].

(٥) مسائل أحمد وإسحاق لحرب الكرماني (٣/ ٩٧٨) [جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ]. وانظر قول الإمام الشافعي في: الأم (٧/ ٢٦٥) [دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٣هـ]، والبربهاري في شرح السُّنَّة (٩٥) [دار المنهاج، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٦) انظر: المسودة (٤١١).

المتكلمين وغيرهم إلى القول بمنع التقليد في العقيدة وأصول الدين، وأنه لا بد من النظر والاستدلال للوصول إلى الإيمان بالله، ووافقهم على ذلك غيرهم من الأصوليين.

ومبنى قول هؤلاء راجع إلى مسألة معرفة الله، حيث سبق أن أهل السُّنَّة يقولون بأنها فطرية ضرورية، وأما المتكلمون فقد قالوا بأنها نظرية مكتسبة، واشترط أكثرهم أن تكون محصلة بالنظر على وفق الطرق التي ابتدعوها؛ كدليل الأعراض وحدوث الأجسام المبتدع، وأنكروا أن تكون معرفة الله فطرية[(١)].

فلما أنكر هؤلاء فطرية المعرفة لله، أوجبوا النظر الموصل إليها، ولم يكتف كثير منهم بذلك؛ بل جعلوا النظر الواجب هو النظر البدعي، والذي يرجع إلى دليل الأعراض وحدوث الأجسام، وجعلوا ذلك أول واجب على المكلف.

والحق أن أول واجب على المكلف: هو توحيد الله والإتيان بالشهادتين، لا مجرد المعرفة المجردة عن الإقرار بالشهادتين والتزام مقتضاهما، كما تقدمت الأدلة على ذلك، وأن النظر إنما يجب على من حصل عنده من الشكوك والشبه ما يباعدة عن مقتضى الفطرة، فيشرع في حقه النظر الشرعي والتفكر الصحيح، دون الطرق البدعية الحادثة[(٢)].

على أن من أهل الكلام من بالغ حتى قال بتكفير المقلدين، الذين اعتقدوا الحق ولكن لم يعرفوا دليله، ويلزم على هذا القول تكفير عامة المسلمين ممن رسخ اعتقادهم، إلا أنهم لم ينظروا في الدليل عليه[(٣)].

ولذا؛ أنكر بعض أئمة المتكلمين ذلك، وعدوه من الغلو والإسراف، قال أبو حامد الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أشد الناس غلوًّا وإسرافًا طائفة من المتكلمين، كفروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لم يعرف الكلام معرفتنا، ولم يعرف العقائد الشرعية بأدلتها التي حررناها كافر، فهؤلاء ضيقوا رحمة الله الواسعة أولًا، وجعلوا الجنة وقفًا على شرذمة يسيرة من المتكلمين، ثم جهلوا ما تواتر من السُّنَّة ثانيًا، إذ ظهر لهم في عصر

(١) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي (٥١، ٥٢، ٨٨، ٨٩) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ]، والشامل (١٤٠) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ]، والمواقف للإيجي (٣٩) [دار عالم الكتب]، وانظر: شرح المواقف للجرجاني (١/١٤٧ ـ ١٤٨) [دار الجيل، ط١].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/ ٢٠٢)، والبحر المحيط (٦/ ٢٧٩) [طبعة وزارة الأوقاف بالكويت، ط٢، ١٤١٣هـ]، وإرشاد الفحول (٢٦٧) [دار المعرفة، ط١٣٩٩هـ].

(٣) انظر: أبكار الأفكار للآمدي (١/ ١٦٤) [مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة بالقاهرة، ط١٤٢٣هـ]، وشرح المواقف (١/ ١٦٨)، وفواتح الرحموت (٢/ ٤٣٢).

رسول الله ﷺ وعصر الصحابة رضي الله عنهم حكمهم بإسلام طوائف من أجلاف العرب كانوا مشغولين بعبادة الوثن، ولم يشتغلوا بعلم الدليل، ولو اشتغلوا به لم يفهموه، ومن ظن أن مدرك الإيمان الكلام والأدلة المجردة والتقسيمات المرتبة فقد أبعد عن الإنصاف»[1].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإحكام»، لابن حزم.

٢ ـ «إرشاد الفحول»، للشوكاني.

٣ ـ «إعلام الموقعين»، لابن القيم.

٤ ـ «التقليد في باب الاعتقاد وأحكامه»، لناصر الجديع.

٥ ـ «جامع بيان العلم وفضله»، لابن عبد البر.

٦ ـ «رسالة البيان عن حقيقة الإيمان»، ضمن رسائل ابن حزم.

٧ ـ «شرح النووي على صحيح مسلم».

٨ ـ «لوامع الأنوار البهية»، للسفاريني.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «نواقض الإيمان الاعتقادية»، لمحمد الوهيبي.

(١) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي (٣/ ٩٢) [دار الكتب العلمية]، وانظر: قواعد العقائد للغزالي (١٥٢ ـ ١٥٣) [دار عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ]، وانظر في بيان هذا اللازم في: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٤/ ٣٦)، ودرء التعارض (٧/ ٣٥٧ ـ ٣٦١، ٤٣٩ ـ ٤٥٢).

التقوى

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رحمه الله: «الواو والقاف والياء: كلمة واحدة تدل على دفع شيء عن شيء بغيره. ووقيته أقيه وقيًا. والوقاية: ما يقي الشيء. واتق الله: توقه؛ أي: اجعل بينك وبينه كالوقاية»[2].

التقوى: مصدر وقى، والتقوى والتقى واحد، يقال: وقاه الله وِقاية: حفظه، ويقال: وقيت الشيء أقيه: إذا صنته وسترته عن الأذى، ووقاه: حماه وصانه، والوَقاية والوُقاية والوِقاية: كل ما وقيت به شيئًا[3].

التعريف شرعًا:

قال ابن كثير رحمه الله: «التقوى: اسم جامع لفعل الطاعات وترك المنكرات»[4].

الحكم:

يتفاوت حكم التقوى فتكون واجبة إذا كانت التقوى بفعل واجب، أو ترك محرم، وتكون مستحبة إن كانت بفعل

(٢) مقاييس اللغة (٦/ ١٣١) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ].

(٣) انظر: الصحاح (٦/ ٢٥٢٦) [دار العلم للملايين، ط٣]، ولسان العرب (١٥/ ٣٧٧) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٤) تفسير ابن كثير (١/ ٤٩٢) [دار طيبة، ط٢].

مندوب، أو ترك مكروه[١]. ولهذا كانت التقوى إما حمية القلب والجوارح عن الآثام والمحرمات، أو حميتها عن المكروهات، حميتها عن الفضول وما لا يعني.

فالأولى: تعطي العبد حياته، والثانية: تفيده صحته وقوته، والثالثة: تكسبه سروره وفرحه وبهجته[٢].

الحقيقة:

حقيقة التقوى: اتخاذ وقاية من عذاب الله بفعل الأوامر، وترك النواهي.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما التقوى فحقيقتها العمل بطاعة الله إيمانًا واحتسابًا، أمرًا ونهيًا، فيفعل ما أمر الله به إيمانًا بالأمر وتصديقًا بوعده، ويترك ما نهى الله عنه إيمانًا بالنهي وخوفًا من وعيده»[٣].

المنزلة:

منزلة التقوى تتبين من حيث أن الله تعالى أمر بها عباده، كما في قوله: ﴿وَلَقَدۡ وَصَّيۡنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَإِيَّاكُمۡ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾ [النساء: ١٣١]، وتتبين في كونها هي الدافع على كل خير، والرادع عن كل شر، ذلك أن حقيقتها هي طاعة الله ورسوله في كل شيء[٤].

الأدلة:

الآيات الآمرة بالتقوى كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ وَصَّيۡنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَإِيَّاكُمۡ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾ [النساء: ١٣١].

ومن السُّنَّة: ما رواه أبو أُمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجّة الوداع فقال: «**اتّقوا الله ربّكم، وصلّوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا ذا أمركم، تدخلوا جنّة ربّكم**»[٥].

وعن عديّ بن حاتم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اتّقوا النّار ولو بشقّ تمرة**»[٦].

وقوله ﷺ: «**من حلف على يمين، ثم**

---

(١) انظر: شرح عمدة الفقه لابن تيمية (٣/ ٦٢٧) [مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ].

(٢) انظر: الفوائد لابن القيم٣١) [دار الكتب العلمية].

(٣) انظر: الرسالة التبوكية (١٣) [مكتبة المدني، جدة].

(٤) انظر: أضواء البيان (٨/ ٥١) [دار الفكر]، ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز (٢/ ١٧٠) [الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط١].

(٥) أخرجه الترمذي (أبواب السفر، رقم ٦١٦) وصححه، وابن حبان (كتاب السير، رقم ٤٥٦٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٨٦٧).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب الزكاة، رقم ١٤١٧)، ومسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠١٦).

رأى أتقى لله منها، فليأت التقوى»[١].

أقوال أهل العلم:

قال طلق بن حبيب: «إذا وقعت الفتنة فادفعوها بالتقوى» قالوا: وما التقوى؟ قال: «أن تعمل بطاعة الله على نور من الله، ترجو ثواب الله، وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عقاب الله»[٢].

قال الذهبي معلقًا عليه: «أبدع وأوجز، فلا تقوى إلا بعمل، ولا عمل إلا بتروٍّ من العلم والاتباع، ولا ينفع ذلك إلا بالإخلاص لله، لا ليقال: فلان تارك المعاصي بنور الفقه، إذ المعاصي يفتقر اجتنابها إلى معرفتها، ويكون الترك خوفًا من الله، لا ليمدح بتركها، فمن داوم على هذه الوصية فقد فاز»[٣].

وقال ابن تيمية: «والتقوى: هي الاحتماء عما يضره، بفعل ما ينفعه؛ فإن الاحتماء عن الضار يستلزم استعمال النافع، وأما استعمال النافع فقد يكون معه أيضًا استعمال لضار، فلا يكون صاحبه من المتقين، وأما ترك استعمال الضار والنافع فهذا لا يكون؛ فإن العبد إذا عجز عن تناول الغذاء كان مغتذيًا بما معه من المواد التي تضره حتى يهلك، ولهذا كانت العاقبة للتقوى وللمتقين؛ لأنهم المحتمون عما يضرهم، فعاقبتهم الإسلام والكرامة، وإن وجدوا ألمًا في الابتداء لتناول الدواء والاحتماء»[٤].

وقال ابن رجب: «أصل التقوى أن يجعل العبد بينه وبين ما يخافه ويحذره وقاية تقيه منه، فتقوى العبد لربه أن يجعل بينه وبين ما يخشاه من ربه من غضبه وسخطه وعقابه وقاية تقيه من ذلك وهو فعل طاعته واجتناب معاصيه»[٥].

الفروق:

يقارب التقوى الورع إلا أن الفرق بينهما أن التقوى أخذ عدة، والورع دفع شبهة، والتقوى متحققة السبب، والورع مظنون السبب، والورع تجاف بالنفس عن الانبساط فيما لا يؤمن عاقبته[٦].

الثمرات:

ثمرات التقوى كثيرة لا تحصى إلا بتكلّف، ولا تستقصى لغزارتها وتنوعها، فهي أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تحصر، فكل خير في الدنيا والآخرة من ثمرات التقوى.

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب الأيمان، رقم ١٦٥١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/ ٣٥١ برقم ٣٦١٦٩) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٥هـ]، وهناد بن السري في الزهد (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧ برقم ٥٢٢) [دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط١]، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٦٤)، وغيرهم.

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٦٠١) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٢هـ].

(٤) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٤).

(٥) جامع العلوم والحكم (١/ ٣٩٨) [مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٢٢هـ].

(٦) نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (٢١٩) [مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ].

فبها يحصل فلاح الدارين، وبها ينال العبد رضوان الله الذي هو أعظم من الجنة وما فيها، وبها يدخل العبد الجنة، وبها ينجو من النار.

ومن ثمارها الظاهرة: تفريج الكربات، وتحصيل الأرزاق، وتسهيل الأمور؛ وتكفير السيئات، وتعظيم الأجور؛ قال تعالى: ﴿...وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق]، وقال تعالى: ﴿...وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ۝٤ ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعۡظِمۡ لَهُۥٓ أَجۡرًا ۝٥﴾ [الطلاق].

ومن ثمارها أيضًا: نيل ولاية الله تعالى، والفوز بالبشرى في الدنيا والآخرة؛ قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [يونس].

بالجملة فالتقوى هي سبب لكل خير وفلاح ونجاح في الدنيا والآخرة. قال ابن تيمية: «الخير كله في لزوم التقوى واجتناب المحرمات»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الفتاوى الكبرى» (ج٦)، لابن تيمية.

٢ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.

٣ ـ «الحلية»، لأبي نعيم.

٤ ـ «الزهد»، للإمام أحمد.

٥ ـ «الزهد»، لأبي بكر البيهقي.

٦ ـ «الفوائد»، لابن القيم.

٧ ـ «الرسالة التبوكية»، لابن القيم.

٨ ـ «شرح عمدة الفقه»، لابن تيمية.

٩ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

التكفير

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الكاف والفاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنىً واحد، وهو السَّتْر والتَّغطية»[(٢)].

وسُميَ الفلّاحُ كافرًا ـ كما في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ غَيۡثٍ أَعۡجَبَ ٱلۡكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ﴾ [الحديد: ٢٠] ـ وذلك لتغطية الحَبِّ بالتراب، وسمي الليل كافرًا لتغطية كل شيء[(٣)].

التعريف شرعًا:

التكفير: هو الحكم الشرعي بالكفر

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ١١٧) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٢) مقاييس اللغة (٥/ ١٩١) [دار الجيل، ط٢].

(٣) انظر: لسان العرب (٥/ ١٤٤) [دار صادر، ط١]، والقاموس المحيط (٤٧٠)، وتاج العروس (١٤/ ٥٠) [دار الهداية]، ومفردات القرآن (٧١٤) [دار المعرفة]، والمعجم الوسيط (٧٩١).

على مقالة، أو على طائفة، أو على شخصٍ مُعَيَّن، بسبب قيام موجب التكفير من جَحد لربوبية الله أو ألوهيته، أو للرسالة، أو لما هو معلوم من الدين بالضرورة، أو للقيام بقول أو فعل حكم الشارع بأن فاعله يكون كافرًا، وإن لم يجحده، بعد قيام الحجة.

الحكم:

التكفير حكم شرعي، وهو حق لله تعالى، والكافر من كفَّره الله ورسوله ﷺ، فليس الكفر حقًّا لأحد من الناس؛ بل هو حق الله تعالى، ومعنى ذلك ألا نحكم على فعل ما أنه كفر، وأن فاعله كافر إلا بموجب نص من الكتاب أو صحيح السُّنَّة[1].

قال ابن تيمية رحمه الله: «الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة، والعقل قد يعلم به صواب القول وخطؤه، وليس كل ما كان خطأ في العقل، يكون كفرًا في الشرع، كما أنه ليس كل ما كان صوابًا في العقل، تجب في الشرع معرفته»[2].

(١) انظر: الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٦٥) [دار الكتاب العربي]، وفيصل التفرقة للغزالي (١٢٨، ١٤٦، ١٥٨) [مكتبة الجندي]، الرد على البكري (٢٥٧) [الدار العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ].

(٢) درء التعارض (١/ ٢٤٢) [دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ]، وانظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢١) [دار الفكر]، والصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي (٧٨) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النساء: ٩٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة].

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أيّما رجلٍ قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما**»[3].

وفي روايةٍ لمسلم: «**إن كان كما قال وإلّا رجعت عليه**»[4].

وعن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**العهد الذي بيننا وبينهم ترك الصلاة، فمن تركها فقد كفر**»[5].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٥٧٥٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٦٠).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦١٠٤)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٦٠).

(٥) أخرجه الترمذي (أبواب الإيمان، رقم ٢٦٢١) وصححه، والنسائي (كتاب الصلاة، رقم ٤٦٣)، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، رقم ١٠٧٩)، وأحمد (٣٨/ ٢٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٥٦٤) [مكتبة المعارف، ط٥].

أقوال أهل العلم:

قال الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكفر حكم شرعي كالرِّق والحرية مثلًا، إذ معناه: إباحة الدم والحكم بالخلود في النار، ومدركه شرعي، فيدرك إما بنص وإما بقياس على منصوص»[(١)].

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ في مطلع كلامه على المكفرات القولية: «اعلم أن تحقيق هذا الفصل، وكشف اللبس فيه، مورده الشرع، ولا مجال للعقل فيه»[(٢)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلهذا كان أهل العلم والسُّنَّة لا يكفرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم؛ لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك، وزنى بأهلك، ليس لك أن تكذب عليه، ولا تزني بأهله؛ لأن الكذب والزنا حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكفير حق الله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله»[(٣)].

الشروط:

الشرط الأول: أن يقصد المعين بكلامه المعنى المكفر:

وذلك يشتمل على أمرين:

١ ـ أن لا يُكفَّر المعيَّن بلازم القول (إذا كان لازم القول كفرًا)، إلا إذا علم المعينُ ذلك اللازم والتزمه.

٢ ـ أن من الألفاظ ما يكون مجملًا ومحتملًا لأكثر من معنى بعضها كفر وبعضها ليس بكفر، فربما قصد الشخص المُعيَّن من اللفظ معنى غير المعنى الكفري، فلا يجوز أن يحكم عليه بالكفر حينها حتى نتأكد من مُراده[(٤)].

الشرط الثاني: قيام الحجة، وزوال الشبهة:

وذلك ببلاغ الحجة الرسالية للشخص المعين، وتمكُّنه من استماعها وتدبرها.

وذلك يختلف باختلاف المقالات والأشخاص والأحوال والأزمنة والأماكن، فما كان معلومًا من الدين بالضرورة ليس كالأمور الخفيَّة، وحديث العهد بالإسلام ليس كغيره، والجاهل بدلالات الألفاظ ليس كالعالم بها، والبلد التي يظهر فيها العلم والسُّنَّة ليست كغيرها، وكذا الحال في الزمان الذي ينتشر فيه العلم، فليس كأزمنة الجهل والفترات[(٥)].

---

(١) فيصل التفرقة (١٢٨)، وانظر: (ص١٤٦، ١٥٨).

(٢) الشفا (٢/١٠٦٥).

(٣) الرد على البكري (٢٥٧)، وانظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٥/٢٤٤) [مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ]، والعواصم والقواصم لابن الوزير (٤/١٧٨، ١٧٩) [مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٥هـ].

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٣٠٦ ـ ٣٠٧) (٢٠/٢١٧ ـ ٢١٨)، والرد على البكري (٣٤١ ـ ٣٤٢)، ومنهج ابن تيمية في مسألة التكفير للمشعبي (٢٠٩ ـ ٢١١، ٢٢٤) [دار أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ].

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١/١١٢) (٦/٦٠ ـ ٦١) (١٢/٤٦٦) (١٨/٥٣ ـ ٥٤) (٢٠/٣٧ ـ ٣٨)، والرد على البكري (٢١١، ٢١٤، ٢٥٩)، وبغية المرتاد =

وإن مما يعتبر في تكفير المعين: انتفاء موانع التكفير عنه. **وموانع التكفير هي:**

١ ـ **الخطأ**؛ أي: ما لم يكن عن عمد، فكل من اجتهد من أمة محمد ﷺ وقصد الحق فأخطأ لم يكفر؛ بل يُغفر له خطؤه، وإن حصل منه نوعُ تقصير في طلبه للحق فذلك التقصير ذنب، لكن لا يجب أن يبلغ به حد الكفر، حتى ولو أُطلِقَ أن ما وقع به كفرًا[(١)]. قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

٢ ـ **الجهل**؛ فمن أنكر أمرًا من أمور الشرع جاهلًا به، ولم تبلغه الحجة، فلا يكفر بذلك الإنكار[(٢)]. قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

ويندرج في حكم الجاهل: المقلد، إذا عجز عن الاجتهاد في الوصول للحق[(٣)].

٣ ـ **العجز**؛ فمن عجز عن الوصول إلى الحق، بعد بذل الجهد في تطلُّبِه، فوقع تبعًا لذلك في أمر مكفِّر، فإن عجزه يكون مانعًا من إيقاع الكفر عليه، وكذا لو عجز عن القيام بما شرعه الله، من الأقوال والأعمال، وذلك كحال النجاشي الذي عجز عن أداء ما أوجبه الله عليه من إظهار الدين ونشره في قومه، فعذره الله لعجزه[(٤)].

٤ ـ **الإكراه**؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل]. فأباح الله أن ينطق الرجل بالكفر عند الإكراه، إذا كان قلبه مطمئنًّا

= (٣١١) [مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٨هـ]، وضوابط التكفير عند أهل السُّنَّة والجماعة لعبد الله القرني (٢٢٥ ـ ٢٦١) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ]، ومنهج ابن تيمية في مسألة التكفير، للمشعبي (٢١٢).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/١١٣) (٣/٢٢٩ ـ ٢٣٠) (١٢/١٨٠، ٤٦٦) (٢٠/٣٢ ـ ٣٣) (٣٥/١٠٠)، والاستقامة (١/١٦٣ ـ ١٦٥)، وفتح الباري (١١/٥٥١)، ونواقض الإيمان الاعتقادية للوهيبي (١/٣٠٢) [دار المسلم، ط٢، ١٤٢٢هـ]، ومنهج ابن تيمية في مسألة التكفير للمشعبي (٢٣٠، ٢٤٩).

(٢) انظر: السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (٧٤٥) [دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ]، والتمهيد لابن عبد البر (١٨/٤٦ ـ ٤٧)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١/١١٣) (٣/٢٣١) (١١/٤٠٦) (١٢/٤٦٦)، والرد على الإخنائي (٦١ ـ ٦٢) [الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد، ط٢]، ومنهج ابن تيمية في مسألة التكفير (٢٥١)، ونواقض الإيمان الاعتقادية (١/٢٢٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/١٠٦ ـ ١٠٧، ١٣١ ـ ١٣٣، ٣٧٨) (١٩/٢٦١) (٢٠/٣٢ ـ ٣٣) (٢٣/٣٤٩)، ونواقض الإيمان الاعتقادية (٢/٣٩ ـ ٥١).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩) (١٩/٢١٧)، ومنهج ابن تيمية في مسألة التكفير (٢٦٢).

بالإيمان، فالإكراه يسقط الأحكام المترتبة على النطق بالكفر بإجماع العلماء[(١)].

٥ ـ **التأويل**؛ فالمتأول الذي أخطأ في تأويله لشبهة، وكان في قوله ما يخالف نصًّا أو إجماعًا، وهو لم يتبيَّن له تلك المخالفة، فإنه يعذر بذلك التأويل، وإن كان قد يلحقه شيء من الإثم بحسب تقصيره وتفريطه في الاجتهاد الواجب، لكنه لا يكفَّر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية، ويعاندها مشاقًّا ما جاء به الرسول، ومتبعًا غير سبيل المؤمنين[(٢)].

والعذر بهذه الموانع ليس على إطلاقه؛ بل لكل واحدٍ منها تفصيل لا يتسع المقام لذكره.

(١) انظر: تفسير القرطبي (٣/ ٤٣٢) [دار إحياء التراث العربي، ط٢]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٢٣١) (٧/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) (٨/ ٥٠٤)، ومنهاج السُّنَّة (٦/ ٤٢٤)، الاستقامة (٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، وفتح الباري (١٢/ ٣١٤)، وضوابط التكفير عند أهل السُّنَّة والجماعة (٢٦٧)، ونواقض الإيمان الاعتقادية (٢/ ٥).

(٢) انظر: شرح الأصفهانية لابن تيمية (١٤٤ ـ ١٤٥) [دار الكتب الحديثة]، ومجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣١)، والرد على البكري (٢٥٨)، ومدارج السالكين (١/ ٣٦٧) [دار الكتاب العربي، ط١٣٩٢هـ]، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير (٤٣٥) [دار الكتب العلمية، ط١٣١٨هـ]، وتوضيح الكافية الشافية للسعدي (١٥٦ ـ ١٥٨) [مكتبة ابن الجوزي، ط١، ١٤٠٧هـ]، وضوابط التكفير عند أهل السُّنَّة (٢٦١)، ونواقض الإيمان الاعتقادية (٢/ ٢٠ ـ ٣٠).

الأقسام:

(التكفير) على قسمين: مطلق ومعين.

القسم الأول: التكفير المطلق:

وهو التكفير المضاف إلى من اتصف بوصف معين مخرج عن الإسلام، أو من انتسب إلى فرقة أو مذهب حكم العلماء أنه خارج على الإسلام، دون أن يضاف هذا التكفير إلى شخص بعينه.

والتكفير المطلق في كلام السلف على نوعين:

النوع الأول: التكفير بالمقالة أو الوصف:

فيقال: من قال كذا، أو فعل كذا، أو اعتقد كذا كفر، وهذا هو الغالب.

كقول نعيم بن حماد وغيره: «من شبّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر»[(٣)].

وكقول جماهير السلف؛ كسفيان الثوري وأبي ثور ووكيع وغيرهم: «من زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر»[(٤)].

وهذا التكفير المطلق لا يلزم فيه النظر إلى الشروط والموانع، من الجهل

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٥٣٢) [دار طيبة، ١٤٠٢هـ]، وشرح العقيدة الطحاوية (١٢٠) [المكتب الإسلامي، ط٤، ١٣٩١هـ].

(٤) انظر: السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١١٥) [دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ]، والشريعة للآجري (١/ ٤٨٩) [دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠هـ]، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (١/ ١٧٢) (٢/ ٢٥٨)، والإبانة للأشعري (٩٥) [دار الأنصار، ط١، ١٣٩٧هـ].

والإكراه ونحوها؛ بل يذكر حكمه مطلقًا، فيقال على سبيل المثال: من سبَّ الرسول ﷺ فقد كفر.

النوع الثاني: **التكفير بالفرقة**:

كتكفيرهم لغلاة الجهمية والرافضة والقدرية[(١)].

القسم الثاني: **تكفير المعين**:

وهو الحكم بالكفر على شخص بعينه، بعد تلبسه بمكفِّر من المكفرات، مع توفر شروط التكفير، وانتفاء موانعه[(٢)].

والكفار على قسمين:

١ ـ **الكفار الأصليون**، وهم الذين لم يدخلوا في الإسلام أصلًا؛ كالمشركين واليهود والنصارى.

٢ ـ **المرتدون**، وهم من كان منتسبًا إلى الإسلام، غير أنه قد حكم بكفرهم الكفر الأكبر من أهل العلم الراسخين لقيام موجب التكفير فيهم وانتفاء مانعه.

(١) انظر: خلق أفعال العباد للبخاري (٣٢) [مكتبة التراث الإسلامي]، والسُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٤ ـ ١٠٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (١/ ١٧٨) (٢/ ٣٣٢)، والصفدية (٢/ ١٦٥)، والنونية لابن القيم مع شرح ابن عيسى (١/ ٤٧، ٢٩٠) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٦هـ].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣١) (١٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨)، والاستقامة (١/ ١٦٣ ـ ١٦٥)، وبغية المرتاد (٣٥٤)، ومنهج ابن تيمية في مسألة التكفير (١/ ١٩٣).

ولكل من القسمين أحكامه المختصة.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الحكم بالتكفير يكون بالظاهر:

فالحكم على الشخص بالإسلام أو الكفر إنما يكون بما ظهر لنا، وليس لنا أن نتقحم الغيب ونحكم على الناس بالظنون والأوهام، فإن ما عدا الظاهر غيب، والغيب علمه موكول إلى الله، وتكليف العباد به تكليف بما لا يطاق ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]

والمراد هٰهنا الحكم الظاهر بالإسلام أو الكفر، وإجراء الأحكام الدنيوية على المعين، أما الحكم على الحقيقة فلا سبيل إليه.

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: «إن أصل الحكم بالظاهر مقطوع به في الأحكام خصوصًا، وبالنسبة إلى الاعتقاد في الغير عمومًا، فإن سيد البشر مع إعلامه بالوحي يجري الأمور على ظواهرها في المنافقين وغيرهم، وإن علم بواطن أحوالهم، ولم يكن ذلك بمخرجه عن جريان الظواهر على ما جرت عليه...»[(٣)].

ومما يدل على هذا الضابط:

١ ـ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

(٣) الموافقات للشاطبي (٢/ ٢٧١، ٢٧٢) [دار المعرفة].

﴿ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [النساء: ٩٤].

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمراد هنا: لا تقولوا لمن ألقى بيده إليكم واستسلم: لست مؤمنًا... والمراد نهي المسلمين عن أن يهملوا ما جاء به الكافر مما يستدل به على إسلامه ويقولوا: إنه إنما جاء بذلك تعوذًا وتقية»[(١)].

٢ ـ ومن الأدلة الصريحة في ذلك: قصة أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المشهورة، قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فصبحنا الحرقات من جهينة، فأدركت رجلًا، فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: **أقال لا إله إلا الله وقتلته؟!** قال: قلت: يا رسول الله إنما قالها خوفًا من السلاح، قال: **أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا**، فما زال يكررها عليَّ حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ[(٢)]»[(٣)].

والحديث فيه زجر شديد وتحذير من الإقدام على قتل من تلفظ بالتوحيد وتحذير صريح من تجاوز الظاهر والحكم على ما في القلب دون بينة[(٤)].

ـ المسألة الثانية: خطورة التكفير:

وفي ذلك يشار إلى الأمور التالية:

١ ـ أن البحث في التكفير متعلق بمسألة (الأسماء والأحكام)؛ أي: اسم صاحب الكبيرة في الدنيا، وحكمه في الآخرة، وهي من أعظم مسائل الاعتقاد، فبها تتعلق السعادة والشقاوة للشخص، واستحقاقه للجنة أو النار[(٥)].

٢ ـ خطورة الوقوع في (التكفير) بغير علم، أو مع الهوى، وفتنة التكفير هي أول البدع التي ظهرت في الأمة، من قِبَل فرقة الخوارج، حيث وقعوا في تكفير خيار الناس، من صحابة رسول الله ﷺ ومن بعدهم، فكانت هذه الفتنة منبعًا لكثير من الانحرافات العقدية والفكرية والسلوكية في تاريخ الأمة.

ولذا جاءت الأحاديث في ذمِّ هذه الفتنة والفرقة القائلة بها بما لم يأت مثله في الفرق الأخرى، بيانًا لخطورتها[(٦)].

٣ ـ أن الغلط في الحكم بالتكفير يرجع على المكفر ـ إن حكم بغير

---

(١) فتح القدير (١/٥٠١) [دار الفكر، ط٢].

(٢) حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ: (أي: لم يكن تقدم إسلامي؛ بل ابتدأت الآن الإسلام ليمحو عني ما تقدم). شرح النووي (٢/١٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب المغازي، رقم ٤٢٦٩)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٩٦).

(٤) انظر: مسلم بشرح النووي (٢/١٠٤، ١٠٧)، ونواقض الإيمان الاعتقادية (١/٢٠٢ ـ ٢٠٩).

(٥) انظر: الكيلانية ضمن مجموع الفتاوى (١٢/٤٦٨)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٣٠).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/٧١ ـ ٧٢).

اجتهاد ـ ولذا تواترت النصوص في النهي عن تكفير الناس بغير حق.

٤ ـ أن الحكم على المعين بالكفر ينبني عليه آثار عظيمة في الأحكام؛ كالتفرقة بين الزوجين، وحد الردة، والبراءة من المرتد، وعدم التوارث بينه وبين المسلمين، وعدم دفنه في مقابر المسلمين، وغيرها من الأحكام المذكورة في أبواب الردة في مدونات الفقه والحديث، ولذا كان الحكم على المعين بالكفر من الخطورة بمكان.

٥ ـ وكما أن الغلو والإفراط في التكفير مذموم، فكذلك الجفاء والتفريط في التكفير، ومن ذلك من يزعم أنه لا يكفر إلا بالأوصاف، لا بالأعيان، وينفي التكفير بالأعيان مطلقًا، وهذا باطل ومخالف لفعل السلف، فكما أن من ثبت إسلامه بيقين لم يزل إلا بيقين، فكذلك من ثبت كفره بيقين وتوفرت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع فإنه لا يسوغ التوقف في تكفيره من قبل أهل العلم الراسخين، فثمة أحكام شرعية مهمة تتعلق بمن وقع في ذلك، من التفرقة بينه وبين زوجه المؤمن، والحكم بردته، واستتابته، وغير ذلك، والحق وسط بين الغلو والجفاء.

ـ المسألة الثالثة: لا يلزم من التكفير المطلق تكفير المعين:

وذلك أن التكفير المطلق هو إضافة الكفر إلى فعلٍ معين، أو فرقة معينة، من غير اعتبار لقيام الشروط وانتفاء الموانع فيه.

وأما التكفير المعين فلا بد فيه من توفر شروط التكفير (كالعلم المنافي للجهل والنسيان، والاختيار المنافي للإكراه)، وكذا انتفاء الموانع، وهي المقابلة للشروط.

وعليه؛ فإن الذنب قد يكون كفرًا، ولا يكون جميع الفاعلين كفارًا، فقد يتلبَّس الشخص المعين بفعل مكفرٍّ، ولا يحكم على عينه بالكفر، لجهله، أو للإكراه؛ كحديث الإسلام إذا أنكر وجوب الصلاة أو تحريم الخمر، أو حجَّ لغير الله، إذا لم تبلغه الحجة[1].

ـ المسألة الرابعة: حكم التكفير مرجعه إلى أهل العلم:

ولمّا كان الحكم بتكفير المعين من الخطورة بمكان، سواء في حق المُكَفِّر أو المكفَّر، ولمّا كان ذلك الحكم متوقفًا على شروط دقيقة، وعلى قرائن الأحوال لذلك الشخص؛ كالتحقق من كون الذنب كفرًا أكبر مخرجًا من الملة، وأنه ليس

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩١) (١٢/ ٥٠٠، ٤٨٧، ٤٨٨) (٢٣/ ٣٢٦) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وبغية المرتاد (٣١١) [مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٨هـ]، وانظر: الرد على البكري (٢٥٨) [الدار العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ]، ومجموعة الرسائل لابن تيمية (٤/ ٣٨٢) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٢هـ].

من قبيل الكفر الأصغر، وأنه قام فعلًا بهذا المعين، وأنه قد توفرت فيه الشروط، وانتفت عنه الموانع، تعذر أن يكون الحكم بالكفر متاحًا لكل فرد من آحاد الناس، أو المتعالمين منهم؛ بل ولا على كل طالب علم، وإن اطَّلع على تلك الشروط، فمعرفة الشروط شيء، وتحقُّقها على الواقع شأن آخر، وإنما المرجع في التكفير لأهل العلم الراسخين، قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣].

وقال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أنفع طرق العلم الموصلة إلى غاية التحقق به، أخذه عن أهله المتحققين به على الكمال والتمام.. فلا يؤخذ إلا ممن تحقق به، وهذا أيضًا واضح في نفسه، وهو أيضًا متفق عليه بين العقلاء، إذ من شروطهم في العالم بأيِّ علم اتفق أن يكون عارفًا بأصوله وما ينبني عليه ذلك العلم»[١].

فالراسخون وأهل الاستنباط من أئمة العلم هم الذين يدركون مثل هذه الأمور والشروط التي قد يعز اجتماعها، ويخفى قيامها، وقد يتخلف بعض شروط التكفير الدقيقة فيها، وتتنوع وتخفى موانعها، فالعلماء هم الذي ينظرون في تحققها في المعيَّن من المكلفين، وإذا كنا مأمورين بالرجوع لأهل الذكر في دقائق أمور الشريعة، فكيف بمثل هذا الحكم الذي يفرق بين الزوج وزوجه، ويبيح دمه، ويخرجه عن أهل الإسلام.

ـ المسألة الخامسة: من حكم بكفره لا يلزم أن يُعامَل معاملةَ المرتدين:

وذلك مقول فيمن كانت ردَّته بأمر خفي غير مُعلن، وإن علمه بعض الناس؛ كالمنافق ونحوه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن كثيرًا من الناس ـ بل أكثرهم ـ في كثير من الأمصار لا يكونون محافظين على الصلوات الخمس ولا هم تاركيها بالجملة؛ بل يصلون أحيانًا ويدعون أحيانًا، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام، فإن هذه الأحكام إذا جرت على المنافق المحض؛ كابن أُبيّ وأمثاله من المنافقين فلأن تجري على هؤلاء أولى وأحرى، وبيان هذا الموضع مما يزيل الشبهة، فإنَّ كثيرًا من الفقهاء يظن أن من قيل: (هو كافر) فإنه يجب أن تجري عليه أحكام المرتد ردة ظاهرة، فلا يرث ولا يورث ولا يناكح، حتى أجروا هذه الأحكام على من كفروه بالتأويل من أهل البدع، وليس الأمر كذلك، فإنه قد ثبت أن

---

(١) الموافقات (١/ ٩١ ـ ٩٢).

الناس كانوا ثلاثة أصناف: مؤمن، وكافر مظهر للكفر، ومنافق مظهر للإسلام مبطن للكفر، وكان في المنافقين من يعلمه الناس بعلامات ودلالات؛ بل من لا يشكون في نفاقه، ومن نزل القرآن ببيان نفاقه؛ كابن أُبيٍّ وأمثاله، ومع هذا فلما مات هؤلاء ورثهم ورثتهم المسلمون، وكان إذا مات لهم ميت آتوهم ميراثه، وكانت تُعصَم دماؤهم، حتى تقوم السُّنَّة الشرعية على أحدهم بما يوجب عقوبته»[1].

ـ المسألة السادسة: ما يمحو الكفر بعد ثبوته على المعين:

أجمع أهل السُّنَّة والجماعة؛ على أن الكفر إذا ثبت ووقع في حق المعين؛ لم يمحه شيء إلا التوبة الصادقة وبشروطها المعروفة؛ لأن التوبة تمحو جميع الخطايا والسيئات.

والله تعالى يقبل توبة العبد الصادق المقبل إليه إقبالًا صادقًا من قلبه، ويغفر جميع الذنوب والخطايا والمعاصي والكفر والشرك وما دونه، وإن كل من تاب وأناب إلى الله في هذه الدنيا؛ تاب الله عليه وغفر له، وليس شيء يغفر جميع الذنوب إلا التوبة.

قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر].

قال ابن تيمية: «فثبت بكتاب الله، وسُنَّة رسوله ﷺ أن كل من تاب، تاب الله عليه. ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاربين، وقال: هو ساحر، أو شاعر، أو مجنون، أو معلم، أو مفتر، وتاب تاب الله عليه. وقد كان طائفة يسبون النبي ﷺ من أهل الحرب؛ ثم أسلموا، وحسن إسلامهم، وقبل النبي ﷺ منهم، منهم: أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح، وكان قد ارتد، وكان يكذب على النبي ﷺ، ويقول: أنا كنت أعلمه القرآن؛ ثم تاب، وأسلم، وبايعه النبي ﷺ على ذلك»[2].

الفروق:

الفرق بين التكفير المطلق والتكفير المعين:

١ ـ التكفير المطلق ـ كما سبق بيانه ـ لا يتعلق بالأعيان؛ بل بالأوصاف، أو الفِرَق والطوائف.

وأما التكفير المعين فيناول تكفير الشخص بعينه.

٢ ـ في التكفير المعين لا بد من

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٧)، وانظر: نفس المرجع (٧/ ٦١٧ ـ ٦٢١).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٩١).

النظر في تحقق الشروط وانتفاء الموانع في حق الشخص المعين قبل الحكم عليه بالكفر.

وهذه القاعدة هي أصل قواعد أهل السُّنَّة فيما يتعلق بتكفير المعين، ولهذا كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ مع تكفيره للجهمية الذين يقولون: إن القرآن مخلوق من حيث الحكم المطلق لا يكفر كل معين منهم بذلك. بل كان رَحِمَهُ اللَّهُ يدعو للخليفة وغيره ممن حبسه ويستغفر لهم، وقد حللهم من كل ما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر ولو كانوا مرتدين لم يجز الاستغفار لهم[1].

مذهب المخالفين:

المخالفون في التكفير على طرفي نقيض غلاة ومفرطون:

١ ـ الغلاة فيه، وهم الوعيدية، من الخوارج والمعتزلة، فالإيمان عندهم: قول وعمل واعتقاد لا يزيد ولا ينقص؛ بل هو كُلٌّ إذا زال بعضه زال جميعه.

ولذا؛ فالخوارج يكفِّرون بالذنب في الدنيا، ويخلدون صاحبه في النار في الآخرة. والمعتزلة لا يجعلونه مؤمنًا في الدنيا؛ بل يجعلونه في منزلة بين المنزلتين، فهو قد خرج من الإيمان عندهم ولما يدخل إلى الكفر، لكنهم يخلدونه في الآخرة في النار، موافقين الخوارج في الحكم الأخروي.

٢ ـ المفرطون، وهم المرجئة، وقد تقدم أنهم طوائف متعددة، يجمعهم القول بإرجاء العمل عن مسمى الإيمان، فالأعمال عندهم لا تدخل في الإيمان.

وأشهر تلك الفرق:

أ ـ غلاة الجهمية، والإيمان عندهم مجرد المعرفة، وعليه فالكفر عندهم هو الجهل بالله.

ويلزم على قولهم أن يكون إبليس وفرعون ونحوهم مؤمنين، لتحقق المعرفة عندهم، وهذا أقبح المذاهب في الإيمان، وهم المرجئة المحضة الخالصة.

ب ـ الأشاعرة، الذين قالوا: إن الإيمان هو التصديق، وعليه فالكفر عندهم هو التكذيب فقط، أو ما زاد عليه كالجحود.

وهذا القول فاسد، فإن الكفر قد يكون بالفعل والقول، كسب الله، وقتل الرسل، والسجود للصنم، ولو كان صاحبه غير مكذب، وقد تقدم بيان الأدلة على ذلك.

ج ـ مرجئة الفقهاء، ممن قال: إن الإيمان قول اللسان وتصديق القلب فقط، فالكفر عندهم بعدم ذلك.

---

(١) انظر للتفصيل في ذلك: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/ ٤٨٤ ـ ٥٠١) [مكتبة ابن تيمية، ط٢] وهذا اقتباس منه، وانظر: ضوابط التكفير للقرني (٦٨ ـ ٦٩) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ].

ويجاب عنهم بنحو ما أجيب عمن قبلهم من دلالة النصوص على تكفير أفعال هي من عمل الجوارح.

وقد بيَّن ابن تيمية رحمه الله أن المرجئة قد أخطؤوا في قولهم: **إن الكفر هو التكذيب من وجهين:**

الأول: قولهم كل من كفَّره الشارع، فإنما كفَّره لانتفاء تصديق القلب بالرب تبارك وتعالى فحصروا الكفر في مجرد التكذيب فقط[(١)].

الثاني: قولهم: إن التكذيب يقوم بالباطن، بحيث ينتفي التصديق عن الكافر، مع أن كفر إبليس وفرعون واليهود ونحوهم؛ بل وغالب الأمم الكافرة، لم يكن أصله من جهة عدم التصديق والعلم، فإن إبليس مثلًا لم يخبره أحد بخبر؛ بل أمره الله بالسجود لآدم فأبى واستكبر، وكان من الكافرين، فكفره الإباء والاستكبار وما يتبع ذلك[(٢)].

ولذا؛ يقول ابن القيم رحمه الله: «وهذان القسمان: (كفر الجحود والعناد، وكفر الإعراض) أكثر المتكلمين ينكرونهما، ولا يثبتون من الكفر إلا الأول (كفر التكذيب أو الجهل)، ويجعلون الثاني والثالث (كفر الجحود، والإعراض) كفرًا

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٣٦٤، ٥٥٧، ٥٥٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٥٣٤)، ومدارج السالكين (١/ ٣٣٧).

لدلالته على الأول لا لأنه في ذاته كفر، فليس عندهم الكفر إلا مجرد الجهل، ومن تأمل القرآن والسُّنَّة، وسير الأنبياء في أممهم، ودعوتهم لهم، وما جرى لهم معهم، جزم بخطأ أهل الكلام فيما قالوه، وعلم أن عامة كفر الأمم عن تيقن وعلم، ومعرفة بصدق أنبيائهم»[(٣)].

وقد غلط المرجئة عندما ظنوا أن ترك العمل بالكلية، وعدم الالتزام بالشريعة ليس كفرًا، ما لم يكن عن تكذيب، فكما أنه لا يكفي لتحقيق الإيمان مجرد الالتزام المجمل بالشريعة دون التصديق، فكذلك لا يكفي مجرد التصديق دون تحقيق الالتزام الإجمالي[(٤)].

كما أخطأ المبتدعة ـ عمومًا ـ في دعواهم أن الكفر خصلة واحدة، بناء على ظنهم أن الإيمان شيء واحد، أو شعبة واحدة، مع أن النصوص الشرعية تدل على أن الكفر شعب متفاوتة، فهناك كفر أكبر، وهناك كفر دون كفر[(٥)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «اقتضاء الصراط المستقيم»، لابن تيمية.

٢ ـ «تعظيم قدر الصلاة»، لمحمد بن نصر المروزي.

(٣) مفتاح دار السعادة (١/ ٩٤) [دار الإفتاء بالرياض].

(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٤/ ٨٥٠).

(٥) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية (٤٨).

٣ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.

٤ ـ «الرد على البكري»، لابن تيمية.

٥ ـ «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة»، للالكائي.

٦ ـ «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، للقاضي عياض.

٧ ـ «الصلاة»، لابن القيم.

٨ ـ «ضوابط التكفير»، لعبد الله القرني.

٩ ـ «كشف الشبهات»، لمحمد بن عبد الوهاب.

١٠ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١١ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

١٢ ـ «نواقض الإيمان الاعتقادية»، لمحمد الوهيبي.

١٣ ـ «نواقض الإيمان القولية والعملية»، لعبد العزيز العبد اللطيف.

تكليف الملائكة

يراجع مصطلح (الملائكة).

تكليف ما لا يطاق

التعريف لغة:

(التكليف) من: كَلَفَ، والكافُ واللامُ والفاءُ أصلٌ صحِيحٌ يَدُلُّ على إيلاع بالشيء وتعلّق به،[(١)]، وكلّفه تكليفًا: أمره بما يشقّ عليه. وتكلّف الشيءَ: تجشّمه[(٢)]، والتَّكْليفُ: الأَمْرُ بما يَشُقُّ عليك[(٣)]. والتَّكْلِيف بِالْأَمر: فَرْضه على من يَسْتَطِيع أَن يقوم بِهِ. وكلّفه أمرًا: أوجبه عليه وفرض عليه أمرًا ذا مشقّة، ويُقَال: كلّفه الأَمر كَذَا من الْجهد أَو المَال: استلزمه مِنْهُ[(٤)].

و(يطاق) من: أطاق الشيء إطاقةً، وهو في طوقه؛ أي: في وسعه[(٥)]. والطَّوْقُ والإِطاقةُ: القُدْرَةُ على الشَّيءِ. والطَّوْقُ: الطَّاقةُ. وَقَدْ طاقَه طَوْقًا وأَطاقَه إطاقةً وأَطاقَ عَلَيْهِ[(٦)].

التعريف اصطلاحًا:

تكليف ما لا يطاق: هو تكليف الخلق ما لا يطيقونه؛ كالتكليف بالممتنع عادة؛ كالمشي على الوجوه، أو كالتكليف بالممتنع لغيره؛ كتكليف الكافر الإيمان الذي علم الله أنه لا يؤمن، أو كتكليف ما كان محالًا لنفسه؛ كالجمع بين الضدين[(٧)].

---

(١) مقاييس اللغة (٥/١٣٦).
(٢) مختار الصحاح (٢٧٢) [المكتبة العصرية، ط٥].
(٣) القاموس المحيط (٨٥٠) [مؤسسة الرسالة، ط٨].
(٤) المعجم الوسيط (٢/٧٩٥) [دار الدعوة].
(٥) مختار الصحاح (١٩٤).
(٦) لسان العرب (١٠/٢٣٢) [دار صادر، ط٣].
(٧) انظر: مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري لابن فورك (١١٢) [مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ]، والإرشاد للجويني (٢٢٦) [مكتبة =

الحكم:

إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام؛ كإطلاق القول بأن العباد مجبورون على أفعالهم، فقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك، وذم من يطلقه[1].

الحقيقة:

هذه المسألة من مسائل المتكلمين المحدثة وهي من المسائل المرتبطة بقولهم في القدر.

وقول أهل السُّنَّة فيها أن الله ﷻ لم يكلف عباده إلا ما هو في طاقتهم، ولم يكلفهم ما ليس في طاقتهم، ولا حتى ما يشق عليهم على وجه العموم؛ بل لو كان هناك مشقة ففي الشرع يكون التيسير ومن قواعد أهل السُّنَّة في ذلك: أن المشقة تجلب التيسير[2]، فلا يوجد في الشرع تكليف بما لا يطاق ولا يوجد فيه ما يشق على النفوس ويغلبها ويصعب عليها.

الأدلة:

دلَّت النصوص أن الشرع ليس فيه تكليف بما لا يطاق، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قال: دخل قلوبهم منه شيء، لم يدخل من شيء، فقالوا للنبي ﷺ، فقال: «**قولوا سمعنا وأطعنا**»، فألقى الله الإيمان في قلوبهم، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ﴾ الآية، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾ قال: **قد فعلت**، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ﴾ قال: **قَدْ فَعَلْتُ**، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ﴾ الآية، قَالَ: **قَدْ فَعَلْتُ**»[3].

ومن الأدلة أيضًا قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ﴾ [الحج: ٧٨]، قال ابن

= الخانجي، ١٣٦٩هـ]، وقواعد العقائد للغزالي ضمن إحياء علوم الدين (٢/ ١٩٥) [دار الشعب].

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٦٥)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٣٠، ٢٩٣).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٧٦) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٩٦)، والترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٢٩٩٢) واللفظ له.

كثير رَحِمَهُ اللهُ في الآية: «أي: ما كلفكم ما لا تطيقون، وما ألزمكم بشيء فشق عليكم إلا جعل الله لكم فرجًا ومخرجًا، فالصلاة ـ التي هي أكبر أركان الإسلام بعد الشهادتين ـ تجب في الحضر أربعًا وفي السفر تقصر إلى ثنتين، وفي الخوف يصليها بعض الأئمة ركعة، كما ورد به الحديث، وتصلى رجالًا وركبانًا، مستقبلي القبلة وغير مستقبليها. وكذا في النافلة في السفر إلى القبلة وغيرها، والقيام فيها يسقط بعذر المرض، فيصليها المريض جالسًا، فإن لم يستطع فعلى جنبه، إلى غير ذلك من الرخص والتخفيفات، في سائر الفرائض والواجبات»[1].

وقوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۝٧﴾ [الطلاق].

قال ابن تيمية بعد أن أورد هذه الآيات: «وقد تضمن ذلك أن جميع ما كلفهم به؛ أمرًا ونهيًا؛ فهم مطيقون له، قادرون عليه، وأنه لم يكلفهم ما لا يطيقون»[2].

فدلالة هذه النصوص على رفع الحرج والمشقة عن هذه الأمة ظاهر، فضلًا عن التكليف بما لا يطاق.

أقوال أهل العلم:

قال الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته: «ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم»[3].

وقال مرعي الكرمي الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ: «إن الله تَعَالَى لم يُكَلف الْعباد مَا لَا يُطِيقُونَ لقَوْله تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وَإِنَّمَا كلفهم بِمَا فِي وسعهم وطاقتهم»[4].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «إطلاق القول بأن العبد كلف بما لا يطيقه؛ كإطلاق القول بأنه مجبور على أفعاله؛ لأن سلب القدرة في المأمور نظير إثبات الجبر في المحظور. وسلف الأمة وأئمتها ينكرون هذه الإطلاقات كلها، لا سيما وكل واحد من طرفي النفي والإثبات على باطل، وإن كان فيه حق أيضًا»[5].

الأقسام:

تكليف ما لا يطاق ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يطاق للعجز عنه، أو

(١) تفسير ابن كثير (٥/٤٥٦) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ].
(٢) مجموع الفتاوى (١٤/١٣٧ ـ ١٣٨).
(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٤٤٨) [وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ].
(٤) رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر لمرعي الكرمي (٥٠) [دار حراء، مكة، ط١، ١٤١٠هـ].
(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٢٩٤).

لاستحالته؛ كتكليف الزَّمِن المشي، وتكليف الإنسان الطيران، وكالجمع بين الضدين، فهذا غير واقع في الشرع عند جمهور أهل السُّنَّة المثبتين للقدر.

الثاني: ما لا يطاق للاشتغال بضده؛ كاشتغال الكافر بالكفر فإنه هو الذي صده عن الإيمان، وكالقاعد في حال قعوده، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائمًا، وهذا يجوز التكليف به، فلا يمتنع أمر الإنسان ونهيه بما يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده إذا أمكن أن يترك ذلك الضد، ويفعل الضد المأمور به أمر سائغ، ورجح ابن تيمية أن هذا القسم لا يطلق عليه بأنه تكليف ما لا يطاق[(١)].

مذهب المخالفين:

تكليف ما لا يطاق متعلق بمسألة التحسين والتقبيح العقلي، ومسألة الاستطاعة، وعليهما انبنى مذهب المخالفين فيها، **وهم طائفتان:**

الأولى: المعتزلة القدرية: قالوا بعدم جواز تكليف ما لا يطاق مطلقًا؛ لأنه قبيح في صريح العقل، والله تعالى منزه عن فعل القبيح، والشرع قد منع منه[(٢)].

الرد عليهم:

مما يدل على بطلان قولهم هذا: أنهم ـ ومن خلال نظرهم ـ العقلي أبطلوا صفات الله ﷻ وقالوا أقوالًا باطلة في أفعال الله ﷻ كلها وكذلك في القدر، ومن ذلك أنهم يوجبون عليه ما لم يوجبه على نفسه ويجعلون قاعدة الصلاح والأصلح هي القاعدة التي يجب على الله ﷻ التعامل بها مع عباده.

قال ابن القيم رحمه الله مبينًا ضلال الجبرية والقدرية في باب الإيجاب على الله ﷻ: «وأما الوجوب على الله بالثواب والعقاب فهذا مما تتباين فيه الطائفتان أعظم تباين، فأثبتت القدرية من المعتزلة عليه تعالى وجوبًا عقليًّا وضعوه شريعة له بعقولهم وحرموا عليه الخروج عنه وشبهوه في ذلك كله بخلقه، وبدعهم في ذلك سائر الطوائف وسفهوا رأيهم فيه وبيّنوا مناقضتهم وألزموهم بما لا محيد لهم عنه، ونفت الجبرية أن يجب عليه ما أوجبه على نفسه ويحرم عليه ما حرمه على نفسه، وجوّزوا عليه ما يتعالى ويتنزه عنه وما لا يليق بجلاله مما حرمه على نفسه، وجوزوا عليه ترك ما أوجبه على نفسه مما يتعالى ويتنزه عن تركه وفعل ضده، فتباين الطائفتان أعظم تباين وهدى الله الذين آمنوا أهل السُّنَّة الوسط للطريقة المثلى التي جاء بها رسوله ﷺ ونزل بها كتابه؛ وهي أن العقول البشرية

---

(١) انظر: منهاج السُّنَّة (٣/ ١٠٤)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٩٥، ٣٠١)، وشرح الطحاوية (٢/ ٦٥٣ ـ ٦٥٦).

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٤٠٠).

بل وسائر المخلوقات لا توجب على ربها شيئًا ولا تحرمه، وأنه يتعالى ويتنزه عن ذلك، وأما ما كتبه على نفسه وحرمه على نفسه فإنه لا يخل به ولا يقع منه خلافه فهو إيجاب منه على نفسه بنفسه وتحريم منه على نفسه بنفسه فليس فوقه تعالى موجب ولا محرم»[1].

الثانية: الأشاعرة ومن وافقهم، قالوا: يجوز التكليف بما لا يطاق عقلًا وهو واقع شرعًا؛ على خلاف بينهم فيما يرونه من الممتنع فعله وهو من التكليف بما لا يطاق[2].

الرد عليهم:

استدل الباقلاني ومن وافقه على التكليف بما لا يطاق بمن قضى الله عليه بالكفر، وهو مخاطب بالإيمان مع أنهم لن يستجيبوا بما قضى الله عليهم به من الكفر وعدم الإيمان، **والرد عليهم من أوجه:**

أحدها: أن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدعة المحدثة في الإسلام، التي لم ترد عن السلف نفيًا وإثباتًا.

قال شيخ الإسلام: «فإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام؛ كإطلاق القول بأن العباد مجبورون على أفعالهم»[3].

الثاني: وهذا قول باطل؛ لأن الخطاب لعموم الكفار أو العصاة إنما هو مبني على القدرة التي خلقت فيهم وهي قابلة للضدين، كما قال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾ [البلد: ١٠]، وهذا ظاهر من نصوص الشرع؛ أي: أن الاستطاعة قبل الفعل، وهي التي يتعلق بها الخطاب الشرعي، ومن زعم أنها لا تكون إلا مع الفعل فقد قدم العذر لجميع الكفرة والعصاة في أنه لا لوم عليهم في كفرهم ومعصيتهم؛ لأنهم غير مستطيعين ولا قادرين على الفعل؛ لأن جوارحهم مشغولة، ولا يمكن لهم الانفكاك عما هم فيه من الضلالة والانحراف.

وأما استدلالهم بمطالبة أبي جهل بالإيمان مع أنه قضي عليه بالكفر، وكذلك مطالبة أبي لهب بالإيمان مع أنه لن يؤمن وهو جمع بين النقيضين فهذا من المماحكات الكلامية التي لا تقوم عليها المسائل الشرعية ولا تنهض لأن

(١) مفتاح دار السعادة (٩٣) [دار الكتب العلمية].

(٢) انظر: تمهيد الأوائل للباقلاني (٣٣٢) [مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ]، وشرح المواقف للجرجاني (٨/ ٢٢٢)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٩٧) [دار الكتب العلمية]، وقواعد العقائد للغزالي (٢٠٤) [عالم الكتب، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ]، معالم أصول الدين للرازي (٩٢) [دار الكتاب العربي، لبنان]، وانظر أيضًا: الإبانة للأشعري (١٩٢ ـ ١٩٣)، والإرشاد للجويني (٢٠٣ ـ ٢٠٤)، وشرح المواقف للجرجاني (٨/ ٢٢٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢٢).

تكون دليلًا شرعيًّا؛ أما أبو جهل ومطالبته بالتصديق بأن يصدق بأنه لن يصدق فأين هذا الطلب من الله ﷻ أو من رسوله ﷺ، فالمعلوم من قصة أبي جهل أن الرسول ﷺ دعاه للإيمان واستمر يدعوه للإيمان، بل كان ينتظر أن يهديه الله ويعز به الإسلام، حتى خرج محادًّا لله ورسوله في بدر فأهلكه الله ﷻ في بدر كافرًا، فتأكد أنه ممن حقت عليه كلمة العذاب، فأين أنه كان مطالَبًا بأن يصدق بأنه لن يصدق!

أما أبو لهب فإن من زعم أنه مطالب بالإيمان أنه لا يؤمن بعد نزول قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣﴾ [المسد: ٣]، فهو مطالب بهذه المطالبة هل وقعت وهي دعوى تنزه الشريعة عنها؛ لأن الأصل مطالبته بالإيمان ودعوته إليه، وليس إلى الإيمان بأنه لن يؤمن، كما أن من أخبر الله ﷻ أنه لن يؤمن فما تنفعه الدعوة والشريعة منزهة عن العبث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن تكليف الممتنع لذاته واقع في الشريعة، وهذا قول الرازي وطائفة قبله، وزعموا أن تكليف أبي لهب وغيره من هذا الباب حيث كلف أن يصدق بالأخبار التي من جملتها الإخبار بأنه لا يؤمن، وهذا غلط؛ فإنه من أخبر الله أنه لا يؤمن وأنه يصلى النار بعد دعاء النبي ﷺ له إلى الإيمان فقد حقت عليه كلمة العذاب: كالذي يعاين الملائكة وقت الموت لم يبق بعد هذا مخاطبًا من جهة الرسول بهذين الأمرين المتناقضين. وكذلك من قال: تكليف العاجز واقع محتم بقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝٤٢﴾ [القلم: ٤٢]، فإنه يناقض هذا الإجماع، ومضمون الإجماع نفي وقوع ذلك في الشريعة وأيضًا فإن مثل هذا الخطاب إنما هو خطاب تعجيز على وجه العقوبة لهم لتركهم السجود وهم سالمون، يعاقبون على ترك العبادة في حال قدرتهم بأن أمروا بها حال عجزهم على سبيل العقوبة لهم وخطاب العقوبة والجزاء من جنس خطاب التكوين، لا يشترط فيه قدرة المخاطب، إذ ليس المطلوب فعله»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «شرح الأصول الخمسة»، لعبد الجبار المعتزلي.

٢ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية»، لابن تيمية.

٣ ـ «درء تعارض العقل والنقل»، لابن تيمية.

٤ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٥ ـ «تمهيد الأوائل»، لأبي بكر الباقلاني.

(١) مجموع الفتاوى (٨/٣٠٢).

٦ ـ «أقوم ما قيل في القضاء والقدر»، لابن تيمية.

٧ ـ «قدرة الله وقدرة العبد بين السلف ومخالفيهم»، لأحمد بن صالح بن حسن الزهراني.

٨ ـ «جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر»، لتامر محمد متولي.

٩ ـ «القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسُّنَّة ومذاهب الناس فيه»، لعبد الرحمٰن المحمود.

التكوين

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الكاف والواو والنون أصل يدل على الإخبار عن حدوث شيء»[1]، وجاء في «المعجم الوسيط»: «كان الشيء يكون كونًا وكيانًا وكينونة: حَدَثَ، كَوَّنَ الشيءَ: رَكَّبَه بالتأليف بين أجزائه، وكَوَّنَ الله الشيء: أخرجه من العدم إلى الوجود»[2]. فالتكوين معناه: الإيجاد من العدم.

التعريف شرعًا:

التكوين ـ عند الماتريدية ـ صفة أزلية قائمة بذات الله يُوجِد بها ويُعْدِمُ، فهي لو تعلقت بالوجود تسمى إيجادًا، ولو تعلقت بالحياة تسمى إحياء، ولو تعلقت بالخلق تسمى تخليقًا، وهكذا... فالصفات الفعلية كلها راجعة إليها وليست صفات حقيقة عندهم[3].

الحكم:

إن إثبات صفة التكوين لله تعالى من المسائل الخلافية المشهورة بين الأشاعرة والماتريدية؛ فالأشاعرة ينفون أن يكون التكوين صفة لله تعالى زائدة على الصفات السبع المعروفة المقررة لديهم، والماتريدية يقولون بتلك الصفات السبع التي قالت بها الأشاعرة ويزيدون عليها صفة التكوين، وقد اتفقت الأشاعرة والماتريدية على نفي قيام صفات الأفعال بالله تعالى؛ فالماتريدية يرجعونها إلى

(١) مقاييس اللغة (٢/٤٢٩) [دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ].

(٢) المعجم الوسيط (٨٠٦) [مكتبة الشروق الدولية، ط٤].

(٣) انظر: معجم ألفاظ العقيدة (١٠١) [مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤٢٠هـ]، والماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلٰهية للشمس الأفغاني (١/٤١٨) [ط٢، ١٤١٩هـ]، ومنهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى لخالد بن عبد اللطيف (٢/٥٥٥) [مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٦هـ]، وانظر من كتب الأشاعرة والماتريدية: شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري (٤٢ ـ ٤٣) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٨هـ]، والقصيدة النونية في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية لتاج الدين السبكي (٧١) [دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ]، والروضة البهية في ما بين الأشاعرة والماتريدية لأبي عذبة (١٢٢) [دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ]، ونظم الفرائد وجمع الفوائد لشيخ زاده (١٩١ ـ ١٩٤) [دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ].

صفة التكوين والأشاعرة يرجعونها إلى الإرادة والقدرة، وكلا الطائفتين قد جانبهما الصواب في هذه المسألة؛ لأنهم عطلوا بذلك كثيرًا من صفات الله تعالى، وناقضوا الكتاب والسُّنَّة وسلف هذه الأمة، وارتكبوا مخالفة العقل الصريح، والحق في ذلك أن أفعاله تعالى صفات له سبحانه وقائمة به تعالى، تتعلق بها مشيئته وقدرته، نوعها قديم وآحادها متجددة، وهذا هو الصواب في المسألة[(١)]، والله أعلم.

المصادر والمراجع:

١ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٢ ـ «الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلۤهية» (ج١)، للشمس السلفي الأفغاني.

٣ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٦)، لابن تيمية.

٤ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعالم عبد الله فالح.

٥ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية» (ج١)، لابن تيمية.

٦ ـ «منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى» (ج٢)، لخالد بن عبد اللطيف بن محمد نور.

٧ ـ «النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السُّنَّة والجماعة والمعطلة»، لأرزقي بن محمد سعيداني.

التكييف

التعريف لغةً:

أصل كلمة التكييف من سؤالك عنه بكيف، وكلمة كيف: يستفهم بها عن حال الشيء وصفته[(٢)].

قال ابن فارس: «فأما كيف فكلمة موضوعة يستفهم بها عن حال الإنسان، فيقال: كيف هو؟ فيقال: صالح»[(٣)].

وإذا قلت: كيف جاء زيدًا؟ تقول: راكبًا، إذًا كيَّفت مجيئه[(٤)].

التعريف اصطلاحًا:

حكاية كيفية الصفة؛ كقول القائل: كيفية يد الله، أو نزوله إلى الدنيا

(١) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (١/٤٢٢ ـ ٤٣٢) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/٢١٧ ـ ٢٣٦) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ]، وشفاء العليل لابن القيم (٢٦٠ ـ ٢٦٦) [دار الكتب العلمية، ط٢]، والماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات (١/٤٢٠ ـ ٤٢٢)، والنفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السُّنَّة والجماعة والمعطلة لأرزقي بن محمد سعيداني (٦٠١ ـ ٦٠٧، ٦٧٣) [مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٢) انظر: المفردات للأصبهاني (٤٤٤)، والمصباح المنير للفيومي (٢٨١).

(٣) مقاييس اللغة (٥/١٥٠)، وانظر: المعجم الوسيط (٢/٨٠٧) [دار الدعوة].

(٤) انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (٧٧).

كذا وكذا[(١)].

وقيل: هو تفسير لِكُنْهِ شيء من صفات ربنا تعالى؛ كأن يقول: استوى على هيئة كذا، أو ينزل إلى السماء بصفة كذا[(٢)].

الحكم:

التكييف لصفات الله تعالى وأسمائه لا يجوز؛ وبدعة شنيعة محرمة في الشرع؛ لأن ذلك قول على الله بلا علم، وكيفية ذات الله سبحانه وتعالى وكيفية صفاته من أمور الغيب التي استأثر الله سبحانه وتعالى بعلمها، ولا مجال للعقل البشري القاصر أن يخوض فيها[(٣)].

الأدلة:

لفظ التكييف لم يرد في الكتاب والسُّنَّة، إلا أنه ورد ما يدل على النهي عنه في النصوص الشرعية، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف]، وقوله جل جلاله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه].

أقوال أهل العلم:

قال الأوزاعي: «سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث، فقالا: أمروها كما جاءت»[(٤)].

وقال الوليد بن مسلم: «سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟ فقالوا: أمِرُّوها كما جاءت. وفي رواية: أمرّوها كما جاءت بلا كيف»[(٥)].

وقيل لمالك بن أنس: «يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا، فأمر به أن يخرج»[(٦)].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٤/ ٢٢)، والقواعد المثلى (٦٥).

(٢) انظر: معارج القبول (١/ ٣٦٣)، والتحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية لفالح آل مهدي (٣٢) [دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ].

(٣) انظر: النفي في باب صفات الله عز وجل بين أهل السُّنَّة والجماعة والمعطلة (٢٢٥) [دار المنهاج، ط٢، ١٤٣١هـ].

(٤) أخرجه اللالكائي (رقم ٧٣٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٧٧)، وانظر: مختصر العلو للذهبي (١٣٨).

(٥) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (برقم ٩٣٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٧٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٩)، وغيرهم.

(٦) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (رقم ٦٦٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٥١) وغيرهم. وانظر: مختصر العلو (١٤١ ـ ١٤٢)، وفتح الباري (١٣/ ٤٠٦)، والأثر المشهور عن مالك رحمه الله في صفة الاستواء لعبد الرزاق البدر (٣٨ ـ ٥٠).

وقال أبو عثمان الصابوني: «إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسُّنَّة... يثبتون له جل جلاله منها ما أثبت لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه... ولا يحرِّفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين أو القوتين تحريف المعتزلة والجهمية أهلكهم الله، ولا يكيّفونهما بكيف، ولا يشبهونهما بأيدي المخلوقين تشبيه المشبهة خذلهم الله، وقد أعاذ الله تعالى أهل السُّنَّة من التحريف والتكييف والتشبيه، ومنّ عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبل التوحيد والتنزيه»[(١)].

وقال ابن تيمية: «طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه ـ مع ما أثبته من الصفات ـ من غير إلحاد لا في أسمائه ولا في آياته»[(٢)].

وقال أيضًا: «ومن تمام التوحيد أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، ويصان ذلك عن التحريف والتعطيل والتكييف، والتمثيل»[(٣)].

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (٢٦).

(٢) التدمرية (٦ ـ ٧)، وانظر: الواسطية مع شرح ابن عثيمين (٥٦) فما بعدها.

(٣) درء التعارض (١/ ٢٨٤). وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٣٥٥)، واجتماع الجيوش الإسلامية (٩٤)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٢١١) [دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: قصور العقل عن معرفة كيفية صفات الله سبحانه وتعالى:

العقل قاصر عن معرفة كنه الصفات وكيفياتها وعجزه عن ذلك؛ لأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته، أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله، فوجب بطلان تكييفها. وعلم الإنسان محدود كما أخبر الله سبحانه وتعالى بذلك، حيث قال: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٥﴾ [الإسراء]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وإذا كانت نفس الإنسان التي هي أقرب الأشياء إليه بل هي هويته، لا يعرف الإنسان كيفيتها ولا يحيط علمًا بحقيقتها، فالخالق جل جلاله أولى أن لا يعلم العبد كيفيته ولا يحيط علمًا بحقيقته[(٤)].

قال ابن القيم رحمه الله: «إن العقل قد يئس من تعرف كنه الصفة وكيفيتها، فإنه لا يعلم كيف الله إلا الله، وهذا معنى قول السلف: بلا كيف؛ أي: بلا كيف

(٤) انظر: رسالة في العقل والروح (٢/ ٤٤) مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، والقواعد المثلى (٣٦ ـ ٣٧) [مكتبة السُّنَّة، ط٢، ١٤١٤هـ].

يعقله البشر، فإن من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته؟ ولا يقدح ذلك في الإيمان بها، ومعرفة معانيها، فالكيفية وراء ذلك، كما أنَّا نعرف معاني ما أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر، ولا نعرف حقيقة كيفيته، مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، فعجزنا عن معرفة كيفية الخالق وصفاته أعظم وأعظم.

فكيف يطمع العقل المخلوق المحصور المحدود في معرفة كيفية من له الكمال كله، والجمال كله، والعلم كله، والقدرة كلها، والكبرياء كلها؟ من لو كشف الحجاب عن وجهه لأحرقت سبحاته السماوات والأرض وما فيهما وما بينهما وما وراء ذلك»[(١)].

- **المسألة الثانية: أن عدم العلم بكيفية الصفات لا ينافي إثبات الصفات ولا إثبات معانيها:**

إن منهج السلف قائم على الأخذ بالنصوص الواردة في الأسماء والصفات، والإيمان بمعانيها على وجه الإجمال والتفصيل، وفوضوا إلى الله تعالى العلم بكيفياتها لا العلم بمعانيها.

فلا تنافي إذًا بين الجهل بحقيقة الصفة وكنهها وبين إثباتها وفهم معانيها، ويؤيد هذا قول الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»؛ فإنه فرّق بين المعنى من هذه اللفظة، وبين الكيف الذي لا يعقله البشر[(٢)].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك قال ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من السلف: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره... وكذلك الصحابة والتابعون فسروا القرآن، وعلموا المراد بآيات الصفات؛ كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي، وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار، وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته»[(٣)].

الفروق:

الفرق بين التكييف والتمثيل:

ذكر بعض أهل العلم أن بين التمثيل والتكييف عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فإن كل ممثل مكيف، وليس كل مكيف ممثلًا.

ووجه ذلك: أن التكييف ذكر كيفية غير مقرونة بمماثل، مثل أن تقول: لي قلم كيفيته كذا وكذا، فإن قرنت بمماثل صار تمثيلًا، مثل أن تقول: هذا القلم مثل هذا القلم، فذكرت شيئًا مماثلًا لشيء، وعرّفت هذا القلم بذكر مماثله.

(١) مدارج السالكين (٣/ ٣٧٦).

(٢) انظر: مدارج السالكين (٢/ ٨٩ ـ ٩٠)، والقواعد المثلى (٧٧).

(٣) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٤)، وانظر: الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ٤٥٨).

فالفرق بينهما يتضح من وجهين:

أحدهما: أن التكييف أن يحكي كيفية الشيء سواء كانت مطلقة أو مقيدة بشبيه، وأما التمثيل فيدل على كيفية مقيدة بالمماثل. ومن هذا الوجه يكون التكييف أعم؛ لأن كل ممثل مكيف ولا عكس.

الآخر: أن التكييف يختص بالصفات، أما التمثيل فيكون في القدر والصفة والذات ومن هذا الوجه يكون أعم لتعلقه بالذات، والصفات والقدر[1].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الحجة في بيان المحجة»، للأصبهاني.

٢ ـ «ذم التأويل»، لابن قدامة.

٣ ـ «شرح العقيدة الواسطية»، لابن عثيمين.

٤ ـ «الصواعق المرسلة»، لابن القيم.

٥ ـ «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، للصابوني.

٦ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٧ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

٨ ـ «معارج القبول»، لحافظ الحكمي.

٩ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات»، لمحمد بن خليفة التميمي.

١٠ ـ «النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السُّنَّة والجماعة والمعطلة»، لأرزقي سعيداني.

تلقين الميت

التعريف لغةً:

لقن: اللَّقْنُ مصدر لَقِنَ الشيءَ يَلْقَنُه لَقْنًا[2].

قال ابن فارس: «اللام والقاف والنون كلمة صحيحة تدل على أخذ علم وفهمه، ولَقِن الشيء لَقَنًا: أخذه وفهمه، ولقنته تلقيناً: فهّمته»[3].

ولقنه الكلام: ألقاه إليه ليعيده، ولقن المحتضر: نطق أمامه بالشهادة لينطق بها[4].

التعريف اصطلاحًا:

تذكير المحتضر بقول: (لا إلٰه إلا الله)؛ لتكون آخر كلامه من الدنيا[5].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

التعريف الشرعي منبثق من التعريف

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية (٨١)، ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (٤/٢٢)، معتقد أهل السُّنَّة والجماعة للتميمي (٦٤ ـ ٦٥).

(٢) لسان العرب (١٣/٣٩٠) [دار صادر، ط١].

(٣) مقاييس اللغة (٥/٢٦٦) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].

(٤) انظر: المعجم الوسيط (٢/٨٣٥) [دار الدعوة]، ومعجم لغة الفقهاء (١/١٤٥) [دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨هـ].

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١/٢٢٧).

اللغوي وأخص منه، إذ هو إفهام المحتضر وتذكيره بالشهادة.

الحكم:

مشروع بالإجماع[١]، قال النووي: «الأمر بهذا التلقين أمر ندب، وأجمع العلماء على هذا التلقين»[٢]، وقال القاري: «الجمهور على أنه يندب هذا التلقين، وظاهر الحديث يقتضي وجوبه وذهب إليه جمع؛ بل نقل بعض المالكية الاتفاق عليه»[٣].

الحقيقة:

أن تذكر الشهادة عند المحتضر؛ ليسمعها فيقولها، فإن قالها وإلا قيل له أمرًا برفق: قل (لا إلٰه إلا الله)؛ لتكون آخر ما يتكلم به من الدنيا، فيناله فضلها.

المنزلة:

أحد المفردات المتعلقة بالآخرة فيما يخص المحتضر.

الأهمية:

من لقن (لا إلٰه إلا الله)، فقالها ومات عليها وجبت له الجنة.

(١) انظر: الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان (١/١٥٧) [دار الفكر، ط١٤١١هـ].

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (٣/٣٢٧) [دار إحياء التراث، ط٢، ١٣٩٢هـ].

(٣) مرعاة المفاتيح شرح المشكاة (٥/٣٠٨) [إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، ط٣، ١٤٠٤هـ].

الأدلة:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لقِّنوا موتاكم: لا إلٰه إلا الله»**[٤].

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: **«لقِّنوا هلكاكم قول: لا إلٰه إلا الله»**[٥].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **«لقِّنوا موتاكم لا إلٰه إلا الله، فإنه من كان آخر كلمته: لا إلٰه إلا الله عند الموت دخل الجنة يومًا من الدهر، وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه»**[٦].

أقوال أهل العلم:

قال القرطبي رحمه الله في المفهم: «قوله ﷺ: **«لقنوا موتاكم لا إلٰه إلا الله»**؛ أي: قولوا لهم ذلك، وذكِّروهم به عند الموت، وسمّاهم موتى؛ لأن الموت قد حضرهم.

وتلقين الموتى هذه الكلمة سُنَّة مأثورة عَمِلَ بها المسلمون، وذلك ليكون آخر كلامه: لا إلٰه إلا الله، فيختم له بالسعادة، وليدخل في عموم قوله ﷺ: **«من كان آخر كلامه: لا إلٰه إلا الله؛**

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩١٦).

(٥) أخرجه النسائي (كتاب الجنائز، رقم ١٨٢٧)، وصححه الألباني في نفس الموضع، وفي الإرواء (رقم ٦٨٦).

(٦) أخرجه ابن حبان (كتاب الجنائز، رقم ٣٠٠٤)، وأصله عند مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩١٧)، دون قوله: **«فإن من كان آخر كلمته...»**.

دخل الجنة»[(١)]»[(٢)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ثبت أن النبي ﷺ أمر بتلقين لا إلٰه إلا الله وقال: «**من كان آخر كلامه من الدنيا لا إلٰه إلا دخل الله الجنة**»»[(٣)].

قال ابن القيم: «الشهادة أن لا إلٰه إلا الله عند الموت تأثير عظيم في تكفير السيئات وإحباطها؛ لأنها شهادة من عبد موقن بها، عارف بمضمونها... لقي ربه بشهادة صادقة خالصة، وافق ظاهرها باطنها، وسرها علانيتها، فلو حصلت له الشهادة على هذا الوجه في أيام الصحة لاستوحش من الدنيا وأهلها، وفر إلى الله من الناس، وأنس به دون ما سواه، لكنه شهد بها بقلب مشحون بالشهوات وحب الحياة وأسبابها، ونفس مملوءة بطلب الحظوظ والالتفات إلى غير الله، فلو تجردت كتجردها عند الموت لكان لها نبأ آخر وعيش آخر سوى عيشها البهيمي»[(٤)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: صفة التلقين:

اختلف في ذلك، فذهب جماعة إلى تذكير المحتضر بكلمة الإخلاص دون أمره بها، وذهب جماعة إلى الأمر، وتوسط قوم ففصلوا في المسألة.

قال التبريزي: «والتلقين أن يذكره عنده، ويقوله بحضرته ويتلفظ به عنده حتى يسمع؛ ليتفطن فيقوله، لا أن يأمره به، ويقول: قل لا إلٰه إلا الله، إلا أن يكون كافرًا، فيقول له: قل، كما قال رسول الله ﷺ لعمه أبي طالب وللغلام اليهودي»[(٥)].

وذهب الألباني إلى أن المراد بالتلقين الأمر لا مجرد ذكر الشهادة عند المحتضر، فقال: «وليس التلقين ذكر الشهادة بحضرة الميت وتسميعها إياه؛ بل هو أمره بأن يقولها خلافًا لما يظن البعض، والدليل حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله ﷺ عاد رجلًا من الأنصار، فقال: **يا خال! قل: لا إلٰه إلا الله**، فقال: أخال أم عم؟ فقال: بل خال، فقال: فخير لي أن أقول: لا إلٰه إلا الله؟ فقال النبي ﷺ: **نعم**»[(٦)]»[(٧)].

(١) أخرجه أبو داود (كتاب الجنائز، رقم ٣١١٦)، وأحمد (٣٦/٣٦٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب الجنائز، رقم ١٢٩٩) وصححه، وصححه الألباني في الإرواء (رقم ٦٨٧).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٨/٤٧) [دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٧هـ].

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٢٢٧).

(٤) الفوائد (٥٥) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٣هـ].

(٥) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/٢٠٨)، وانظر: الفتاوى الهندية (١/١٥٧) [المكتبة الشاملة، نسخة إلكترونية].

(٦) أخرجه أحمد (٢٠/١٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والبزار (١٣/٣٥٢) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، وقال الضياء في المختارة (٥/٣٦): إسناده صحيح، وصححه الألباني في أحكام الجنائز (١١) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٧) أحكام الجنائز (١١).

وذهب العثيمين إلى التفصيل في المسألة بناء على حال المحتضر، فقال: «وهل يقولها بلفظ الأمر، فيقول: قل: (لا إلٰه إلا الله)، أو يقولها بدون لفظ الأمر، بأن يذكر الله عنده حتى يسمعه؟ فالجواب: ينبغي في هذا أن ينظر إلى حال المريض، فإن كان المريض قويًّا يتحمل، أو كان كافرًا فإنه يؤمر، فيقال: قل: (لا إلٰه إلا الله)، اختم حياتك بلا إلٰه إلا الله، وما أشبه ذلك.

وإن كان مسلمًا ضعيفًا فإنه لا يؤمر، وإنما يذكر الله عنده حتى يسمع فيتذكر، وهذا التفصيل مأخوذ من الأثر والنظر.

أما الأثر: فلأن النبي ﷺ أمر عمه أبا طالب عند وفاته أن يقول: لا إلٰه إلا الله، قال: «**يا عم قل: لا إلٰه إلا الله**»[(١)].

وأما النظر: فلأنه إن قالها فهو خير، وإن لم يقلها فهو كافر، فلو فرض أنه ضاق صدره بهذا الأمر ولم يقلها فهو باق على حاله لم يؤثر عليه شيئًا، وكذا إذا كان مسلمًا وهو ممن يتحمل فإن أمرناه بها لا يؤثر عليه، وإن كان ضعيفًا فإن أمرناه بها ربما يحصل به رد فعل بحيث يضيق صدره، ويغضب فينكر وهو في حال فراق الدنيا، فبعض الناس في حال الصحة إذا قلت له قل: لا إلٰه إلا الله، قال: لن أقول: لا إلٰه إلا الله، فعند الغضب يغضب بعض الناس حتى ينسى، فيقول: لا أقول: لا إلٰه إلا الله، فما بالك بهذه الحال؟»[(٢)].

وهذا التفصيل هو أعدل الأقوال فيما يظهر، والعلم عند الله.

ـ المسألة الثانية: عدد مرات التلقين:

يكفي في التلقين مرة واحدة، إلا أن يتكلم المحتضر فيذكَّر مرة أخرى؛ لتكون آخر كلامه.

قال الإمام النووي: «وكرهوا الإكثار عليه والموالاة؛ لئلا يضجر بضيق حاله وشدة كربه فيكره ذلك بقلبه، ويتكلم بما لا يليق. قالوا: وإذا قاله مرة لا يكرر عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر، فيعاد التعريض به؛ ليكون آخر كلامه»[(٣)].

ـ المسألة الثالثة: كلمة التلقين: لا إلٰه إلا الله:

دلَّت النصوص الصحيحة على أن كلمة التلقين: (لا إلٰه إلا الله) دون زيادة، لحديث: «**لقِّنوا موتاكم: لا إلٰه إلا الله**»[(٤)]، فيقتصر عليها حال التلقين.

خلافًا لمن قال بزيادة شهادة: أن محمدًا

(١) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٦٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٤).

(٢) الشرح الممتع (٥/ ٢٤٧) [دار ابن الجوزي، ط١].

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٣/ ٣٢٧) [دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ]، وانظر: التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (٣٥) [دار قباء للنشر].

(٤) تقدم تخريجه.

رسول الله[(١)]، فلا تشرع لعدم ورود النص.

وأيضًا فالأصل عدم الإكثار والإطالة على المحتضر بالتلقين، سيما أنه يكون في ساعة حرجة ومن المشقة الإطالة عليه، وسيما أن كلمة الإخلاص تكفي عن المزيد عليها في هذا الموقف.

ولكن لو أن المحتضر قال الشهادتين معًا من تلقاء نفسه فلا حرج، ويصدق عليه أن آخر كلامه من الدنيا (لا إلٰه إلا الله)، لا إذا قال: (أشهد أن محمدًا رسول الله) مقتصرًا عليها، قال العلامة العثيمين: «لو جمع بين الشهادتين؛ فقال: لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله، لا يمنع هذا من أن يكون آخر كلامه من الدنيا (لا إلٰه إلا الله)؛ لأن الشهادة للنبي ﷺ بالرسالة تابع لما قبلها ومتممٌ له؛ ولهذا جعلها النبي ﷺ مع الشهادة لله بالألوهية ركنًا واحدًا، فلا يعاد تلقينه.

وظاهر الأدلة أنه لا يكفي قول المحتضَر: أشهد أن محمدًا رسول الله؛ بل لا بد أن يقول: لا إلٰه إلا الله»[(٢)].

المسألة الرابعة: تلقين الكافر:

يشرع عرض الإسلام على الكافر المحتضر وتلقينه؛ لأن أبا طالب لما حضرته الوفاة قال له النبي ﷺ: «**يا عم قل لا إلٰه إلا الله كلمةً أشهد لك بها عند الله**، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب أترغبُ عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله يعرضها عليه ويعيد له تلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إلٰه إلا الله، فقال رسول الله ﷺ: **أما والله لأستغفرنَّ لك ما لم أنه عنك، فأنزل الله تعالى**: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣﴾ [التوبة]»[(٣)].

وفي قصة الغلام اليهودي قال أنس رضي الله عنه: «كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده فقعد عند رأسه، فقال له: «**أسلم**»، فنظر إلى أبيه وهو عنده! فقال له: أطع أبا القاسم ﷺ، فأسلم، فخرج النبي ﷺ وهو يقول: «**الحمد لله الذي أنقذه من النار**»[(٤)].

وفي رواية: «أن غلامًا يهوديًّا كان يضع للنبي ﷺ وضوءه، ويناوله نعليه، فمرض، فأتاه النبي ﷺ فدخل عليه وأبوه قاعد عند رأسه، فقال له النبي ﷺ:

(١) انظر: الفتاوى الهندية (١/ ١٥٧)، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد (٢/ ٣٢٦) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ]، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ٣٠٨).

(٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٥/ ٢٤٧).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٥٦).

«**يا فلان، قل لا إلٰه إلا الله**» فنظر إلى أبيه، فسكت أبوه، فأعاد عليه النبي ﷺ، فنظر إلى أبيه، فقال أبوه: أطع أبا القاسم، فقال الغلام: أشهد أن لا إلٰه إلا الله وإنك رسول الله؟ فخرج النبي ﷺ وهو يقول: «**الحمد لله الذي أخرجه بي من النار**»[(١)].

فأفادت هذه الرواية نطقه بالشهادتين معًا.

- المسألة الخامسة: المشروع بعد دفن الميت المسلم الدعاء له بالمغفرة والتثبيت:

لحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه، فقال: «**استغفروا لأخيكم، وسلوا له التثبيت، فإنه الآن يُسأل**»[(٢)].

المسألة السادسة: تلقين الميت بعد الدفن:

ذهب قوم إلى تلقين الميت بعد الدفن، مستدلِّين بأحاديث لا تصح، من نحو حديث أبي أُمامة في التلقين بعد الدفن ونصه عن جابر بن سعيد الأزدي قال: دخلت على أبي أُمامة وهو في النزع فقال لي: يا أبا سعيد إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمر رسول الله ﷺ أن يصنع بموتانا فإنه قال: «إذا مات الرجل منكم فدفنتموه، فليقم أحدكم عند رأسه، فليقل: يا فلان ابن فلانة! فإنه يستوي قاعدًا، فليقل: يا فلان ابن فلانة! فإنه سيقول: أرشدني رحمك الله، فليقل: اذكر ما خرجت عليه من دار الدنيا: شهادة أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، فإن منكرًا ونكيرًا يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه، ويقول له: ما نصنع عند رجل لقن حجته؟ فيكون الله حجيجهما دونه»[(٣)].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٠/١٨٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وأبو يعلى (٦/٩٣) [دار المأمون، ط١]، وقال محققه: «إسناده صحيح» [دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ]، وابن حبان (كتاب الجنائز، رقم ٢٩٦٠)، وقال شعيب في تعليقه على رواية أحمد في نفس الموضع: «حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف، مؤمل وإن كان سيّئ الحفظ متابع، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن سلمة فمن رجال مسلم».

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الجنائز، رقم ٣٢٢١)، والحاكم (كتاب الجنائز، رقم ١٣٧٢) وصححه، وصححه الألباني في أحكام الجنائز (١٥٦) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٢٩٨) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/ ٦٤) [دار المعارف، ط١، ١٤١٢هـ]، وقال: «منكر»، وعزاه إلى القاضي الخلعي، وذكر طائفة ممن ضعفه من أهل العلم، أمثال: الدارقطني، والبيهقي، والهيثمي، والنووي، وابن الصلاح، والحافظ العراقي، وابن القيم، ثم عقب بقوله: «واعلم أنه ليس للحديث ما يشهد له، وكل ما ذكره البعض إنما هو أثر موقوف على بعض التابعين الشاميين لا يصلح شاهدًا للمرفوع؛ بل هو يعله، وينزل به من الرفع إلى الوقف. وجملة القول: أن الحديث منكر عندي إن لم يكن موضوعًا».

وقد ذكر ابن تيمية أن تلقين الميت بعد الدفن لم يكن من عمل المسلمين المشهور بينهم على عهد النبي ﷺ وخلفائه[١].

وبيَّن ابن القيم أن التلقين بعد الموت خلاف سُنَّة النبي ﷺ: «ولم يكن يجلس يقرأ عند القبر، ولا يلقن الميت كما يفعله الناس اليوم»[٢].

وذكر بعض أهل العلم أن التلقين بعد الدفن لم يرد فيه عن أحمد شيء، ولا يعلم فيه للأئمة قول، سوى ما رواه الأثرم عن الإمام أحمد، قال: «قلت لأبي عبد الله: فهذا الذي يصنعون إذا دفن الميت يقف الرجل ويقول: يا فلان بن فلان! اذكر ما فارقت عليه: شهادة أن لا إله إلا الله، فقال: ما رأيت أحدًا فعل هذا إلا أهل الشام، حين مات أبو مغيرة جاء إنسان فقال ذاك، قال: وكان أبو المغيرة يروي فيه عن أبي بكر بن أبي مريم عن أشياخهم أنهم كانوا يفعلونه، وكان ابن عياش يرويه، ثم قال فيه: إنما لأثبت عذاب القبر[٣]، فذكر علة فعله».

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ما نصه: «الصحيح من قول العلماء في التلقين بعد الموت أنه غير مشروع؛ بل بدعة، وكل بدعة ضلالة، وما رواه الطبراني في الكبير عن سعيد بن عبد الله الأودي عن أبي أُمامة في تلقين الميت بعد دفنه ذكره الهيثمي في الجزء الثاني والثالث من مجمع الزوائد، وقال: في إسناده جماعة لم أعرفهم. اهـ.

وعلى هذا لا يحتج به على جواز تلقين الميت، فهو بدعة مردودة بقول رسول الله ﷺ: **«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»**.

وليس مذهب إمام من الأئمة الأربعة ونحوهم كالشافعي حجة في إثبات حكم شرعي؛ بل الحجة في كتاب الله وما صح من سُنَّة النبي ﷺ في إجماع الأمة، ولم يثبت في التلقين بعد الموت شيء من ذلك فكان مردودًا.

أما تلقين من حضرته الوفاة كلمة: (لا إله إلا الله) ليقولها وراء من لقنه إياها فمشروع؛ ليكون آخر قوله في حياته كلمة التوحيد، وقد فعل ذلك النبي ﷺ مع عمه أبي طالب، لكنه لم يستجب له؛ بل كان آخر ما قال: إنه على دين عبد المطلب»[٤].

وأما من قالوا: يجوز العمل بحديث أبي أُمامة مع ضعفه؛ لكونه في

(١) الفتاوى الكبرى (٣/ ٢٥) [دار الكتب العلمية، ط١].
(٢) انظر: زاد المعاد (١/ ٥٠٢) [مؤسسة الرسالة، ط٧].
(٣) انظر: المغني في الفقه (٢/ ٣٨١) [دار الفكر، ط١].
(٤) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٨/ ٣٣٩) [الرئاسة العامة، ط١، ١٤١١هـ].

الفضائل، فقد أجاب عنه محدث العصر الألباني، بقوله: «ولا يرد هنا ما اشتهر من القول بالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، فإن هذا محله فيما ثبت مشروعيته بالكتاب أو السُّنَّة الصحيحة، أما ما ليس كذلك فلا يجوز العمل فيه بالحديث الضعيف؛ لأنه تشريع ولا يجوز ذلك بالحديث الضعيف؛ لأنه لا يفيد إلا الظن المرجوح اتفاقًا، فكيف يجوز العمل بمثله؟! فليتنبه لهذا من أراد السلامة في دينه، فإن الكثيرين عنه غافلون»[(١)].

ويقال أيضًا: قد قال الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾ [إبراهيم].

فمن كان من أهل هذه الآية ثبَّته الله ولو لم يلقنه أحد، ومن لم يكن من أهلها فلن يثبت ولو لقنه من في السماوات والأرض.

الثمرات:

من ثمرات التلقين: مغفرة الذنوب، ودخول الجنة، والنجاة من النار.

لقوله ﷺ: «**ما من نفس تموت وهي تشهد أن لا إلٰه إلا الله وأني رسول الله يرجع ذلك إلى قلب موقن إلا غفر الله لها**»[(٢)].

وقوله ﷺ: «**من مات وهو يشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله صادقًا من قلبه دخل الجنة**»[(٣)].

وقوله ﷺ: «**ما من أحد يشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله صدقًا من قلبه إلا حرمه الله على النار**»[(٤)].

الحكمة:

أن من ختم كلامه من الدنيا بلا إلٰه إلا الله كان من أهل الجنة قطعًا؛ لحديث: «**من كان آخر كلمته لا إلٰه إلا الله عند الموت دخل الجنة يومًا من الدهر، وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه**»[(٥)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أحكام الجنائز»، للألباني.

٢ ـ «التذكرة في أحوال الموتى والآخرة»، للقرطبي.

٣ ـ «الروح»، لابن القيم.

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/ ٦٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (كتاب الأدب، رقم ٣٧٩٦)، وأحمد (٣٦/ ٣٢٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الإيمان، رقم ٢٠٣)، والحاكم (كتاب الإيمان، رقم ١٦) وصححه، وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٢٧٨).

(٣) أخرجه أحمد (٣٦/ ٣٢٩) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والنسائي في الكبرى (كتاب عمل اليوم والليلة، رقم ١٠٩٠٧)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/ ٣٤٨).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب العلم، رقم ١٢٨)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٢).

(٥) تقدم تخريجه.

٤ ـ «زاد المعاد»، لابن القيم.

٥ ـ «شفاء الصدور في أحوال الموتى والقبور»، للسيوطي.

٦ ـ «شرح صحيح مسلم»، للنووي.

٧ ـ «الشرح الممتع على زاد المستقنع»، لابن عثيمين.

٨ ـ «الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان»، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، للقرطبي.

التمائم

التعريف لغةً:

التمائم في اللغة: جمع تميمة، يقال: تمائم وتميم، واشتقاقها من التمام، قال ابن فارس: «كأنهم يريدون أنها تمام الدواء والشفاء المطلوب»[(١)].

وقد اختلف في معناها في اللغة، فقيل: هي خرزة تنظم في سير ثم يعقد في العنق أو العضد، وقيل: هي قلادة يُجعل فيها سيور وعوَذ.

قال ابن منظور رَحِمَهُ اللَّهُ: «التميمة: خرزة رقطاء تنظم في السير ثم يعقد في العنق، وهي التمائم والتميم... وقيل: هي: قلادة يجعل فيها سيور وعوَذ»[(٢)].

التعريف شرعًا:

هي كل ما عُلق لدفع الشر أو رفعه بعد وقوعه من أي شيء كان، سواء كان ذلك من العين أو غيرها من أنواع البلاء، وسواء كان المعلق خرزات أو خيوط أو غير ذلك[(٣)].

ومن عبارات العلماء في تعريف التميمة شرعًا:

١ ـ قال ابن عبد البر: «التميمة في كلام العرب: القلادة، هذا أصلها في اللغة، ومعناها عند أهل العلم: ما علق في الأعناق من القلائد خشية العين، أو غيرها من أنواع البلاء»[(٤)].

٢ ـ وقال ابن حجر: «والتمائم: جمع تميمة: وهي خرز أو قلادة تعلق في الرأس، كانوا في الجاهلية يعتقدون أن ذلك يدفع الآفات»[(٥)].

٣ ـ وقال محمد بن عبد الوهاب: «التّمائم: شيء يعلقونه على الأولاد يتقون به العين»[(٦)].

وقيل غير ذلك من الأقوال.

(١) مقاييس اللغة (١/٣٣٩) [دار الجيل، ط١].

(٢) لسان العرب (١٢/٦٩) [دار الفكر، ط١]، وانظر: الصحاح (٥/١٨٧٧ ـ ١٨٧٨) [دار العلم للملايين، ط٣].

(٣) انظر: التمائم في ميزان العقيدة لعلي العلياني (٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٧/١٦٢).

(٥) فتح الباري (١٠/١٦٦) [دار الريان للتراث، ط٢].

(٦) كتاب التوحيد مع شرحه فتح المجيد (١٣٧) [دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ].

۞ العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لما كان أهل الجاهلية يعتقدون في التمائم أنها تدفع العين وغيرها من الآفات، وذلك مما لم يجعله الشارع سببًا تنفى به العين، بقي المعنى على مسمى أهل الجاهلية، وأضيف إليه كل من علق شيئًا لدفع أي نوع من أنواع البلاء، أو لرفع ذلك بعد وقوعه.

۞ سبب التسمية:

قيل: سميت التميمة بهذا الاسم لأن العرب في الجاهلية كانوا يرون أن في تعليقها تفاؤلًا لإتمام الأمر الذي جعلت له، وهو الدواء والشفاء.

قال ابن الأثير: «كأنهم كانوا يعتقدون أنها تمائم الدواء والشفاء»[(١)].

۞ الأسماء الأخرى:

يطلق على التمائم بعض المسميات، فمن ذلك: العُوَذ، الحُروز.

۞ الحكم:

التمائم على نوعين:

النوع الأول: التمائم من غير القرآن الكريم، سواء كانت من خرزات أو عظام أو غيرها، ويدخل في ذلك ما كان مشتملًا على بعض الطلاسم ونحوها مما لا يعرف معناه.

النوع الثاني: التمائم من القرآن الكريم، ويلحق بذلك ما كان بأسماء الله تعالى وصفاته، أو ببعض الأدعية والأذكار الشرعية. وسيأتي حكم هذا في المسائل المتعلقة.

أما النوع الأول من التمائم: وهو ما كان من غير القرآن؛ فمحرم باتفاق العلماء، وهو داخل في شرك الأسباب، وهذا الشرك قد يكون من الشرك الأكبر أو الأصغر بحسب ما تشتمل عليه التميمة، وبحسب قصد معلقها: فإن اشتملت التميمة على بعض الأمور الشركية كالدعاء والاستغاثة بغير الله فذلك شرك أكبر، وأما إن كانت مجرد خرزات أو طلاسم فتدخل في الشرك الأصغر، لكن إذا اقترن بتعليق التميمة اعتقاد النفع أو الضر بنفسها فإن ذلك داخل في الشرك الأكبر، وإن كان فاعلها لا يعتقد ذلك وإنما يعتقد أنها سبب للنفع أو الضر فذلك داخل في الشرك الأصغر.

قال ابن عثيمين: «قوله: «شرك» هل هي شرك أصغر أو أكبر؟ نقول: بحسب ما يريد الإنسان منها، إن اتخذها معتقِدًا أن المسبّب هو الله فهي شرك أصغر، وإن اعتقد أنها تفعل بنفسها فهي شرك أكبر»[(٢)].

---

(١) النهاية في غريب الحديث (١/١٩٧) [دار الكتب العلمية].

(٢) القول المفيد (١/١٧٨) [دار العاصمة، ط١].

الحقيقة:

التمائم ليست من الأسباب المشروعة ولا من الأسباب الاعتيادية لجلب خير أو دفع ضر، وحقيقتها أنها تعاليق تتعلق بها قلوب متعلقيها والقول فيها كالقول في الحلقة والخيط، فمنها ما هو شرك أكبر كالتي تشتمل على الاستغاثة بالشياطين أو غيرهم من المخلوقين، ومنها ما هو محرم كالتي فيها أسماء لا يفهم معناها لأنها تجر إلى الشرك[١].

الأدلة:

ورد النهي عن تعليق التمائم في جملة من الأحاديث، فمن ذلك: ما رواه عمران رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلًا في يده حلقة من صفر، فقال: «**ما هذه؟**» قال: من الواهنة، قال: «**انزعها؛ فإنها لا تزيدك إلا وهنًا؛ فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا**»[٢].

وما رواه أبو بشير رضي الله عنه أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره، فأرسل رسولًا: «**أن لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت**»[٣].

وما رواه عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «**من تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له**»[٤].

أقوال أهل العلم:

قال ابن عبد البر رحمه الله: «إن من تعلق تميمة خشية ما عسى أن ينزل أو لا ينزل قبل أن ينزل، فلا أتم الله عليه صحته وعافيته... وهذا كله تحذير ومنع مما كان أهل الجاهلية يصنعون من تعليق التمائم، والقلائد، يظنون أنها تقيهم وتصرف عنهم، وذلك لا يصرفه إلا الله سبحانه وتعالى وهو المعافي والمبتلي، لا شريك له، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عما كانوا يصنعون في جاهليتهم»[٥].

- قال ابن القيم رحمه الله ـ عند كلامه على تقليد الخيل الأوتار ـ: «الصحيح أن لا يقلدها وترًا من أجل العين كما كان أهل الجاهلية تفعله، وكذلك لا يعلق عليها خرزة ولا عظمًا ولا تميمة فإن ذلك كله من عمل الجاهلية»[٦].

وقال حافظ الحكمي رحمه الله في حكم التمائم التي تكون من القرآن: «ولا شك

---

(١) انظر: القول السديد للسعدي (٤٧) [مجموعة التحف النفائس الدولية، ط٣].

(٢) أخرجه ابن ماجه (كتاب الطب، رقم ٣٥٣١)، وأحمد (٣٣/ ٢٠٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (٤/ ٢١٦)، وصححه ووافقه الذهبي [دار المعرفة].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، رقم ٣٠٠٥)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، رقم ٢١١٥).

(٤) أخرجه أحمد (٢٨/ ٦٢٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الرقى والتمائم، رقم ٦٠٨٦)، والحاكم (كتاب الطب، رقم ٧٥٠١) وصححه ووافقه الذهبي (١٢٦٦).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٦٣).

(٦) الفروسية (١٣٤) [دار الأندلس، ط١، ١٤١٤هـ].

أن منع ذلك أسدُّ لذريعة الاعتقاد المحظور، لا سيما في زماننا هذا، فإنه إذا كرهه أكثر الصحابة والتابعين في تلك العصور الشريفة المقدسة والإيمان في قلوبهم أكبرُ من الجبال، فلأن يكره في وقتنا هذا وقت الفتن والمحن أولى وأجدر بذلك، كيف وهم قد توصلوا بهذه الرخص إلى محض المحرمات وجعلوها حيلة ووسيلة إليها، فمن ذلك أنهم يكتبون في التعاويذ آية أو سورة أو بسملة أو نحو ذلك، ثم يضعون تحتها من الطلاسم الشيطانية ما لا يعرفه إلا من اطلع على كتبهم، ومنها أنهم يصرفون قلوب العامة عن التوكل على الله ﷻ إلى أن تتعلق قلوبهم بما كتبوه؛ بل أكثرهم يرجفون بهم ولم يكن قد أصابهم شيء»[(١)].

وقال رحمه الله في حكم التمائم التي تكون من طلاسم اليهود وعباد الهياكل: «والمقصود: أن هذه التمائم التي من غير القرآن والسُّنَّة شريكة للأزلام وشبيهة بها، من حيث الاعتقاد الفاسد والمخالفة للشرع في البعد عن سيما أولي الإسلام؛ أي: عن زي أهل الإسلام، فإن أهل التوحيد الخالص من أبعد ما يكون عن هذا وهذا، والإيمان في قلوبهم أعظم من أن يدخل عليه مثل هذا، وهم أجل شأنًا وأقوى يقينًا من أن يتوكلوا على غير الله أو يثقوا بغيره»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم تعليق التمائم إذا كانت من القرآن:

وأما النوع الثاني من أنواع التمائم:

وهو ما كان من القرآن أو الأدعية النبوية؛ فقد اختلف أهل العلم من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين فمن بعدهم في حكم تعليقها **على قولين:**

القول الأول: وهم القائلون بتحريم تعليق هذا النوع من التمائم، وقد نقل ذلك عن جملة من الصحابة؛ كعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وحذيفة، وعقبة بن عامر رضي الله عنهم، وهو قول إبراهيم النخعي، ورواية عن الإمام أحمد اختارها كثير من أصحابه، ورجحه ابن العربي المالكي، والشيخ عبد الرحمٰن بن حسن، والشيخ سليمان بن عبد الله، وكثير من المعاصرين؛ كالشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ الألباني وغيرهم[(٣)].

القول الثاني: وهم القائلون بجواز

---

(١) معارج القبول (٢/٦٣٨ ـ ٦٣٩) [دار ابن الجوزي، ط٥، ١٤٢٧هـ].

(٢) المصدر السابق (٢/٦٤٠).

(٣) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٥/٣٦)، وعارضة الأحوذي (٨/٢٢٢)، وتيسير العزيز الحميد (١٦٨، ١٧٤) [المكتب الإسلامي، ط٦، ١٤٠٥هـ]، وفتح المجيد (١٢٨)، وفتاوى ابن باز (٢/٣٨٤) [دار الوطن، ط١، ١٤١٦هـ]، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٥٨٥).

تعليق ذلك، وهذا القول هو المنقول عن بعض الصحابة؛ كعائشة، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم، وهو قول سعيد بن المسيب، وابن سيرين[(١)].

وقد استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١ ـ عموم النهي الوارد في الأحاديث المتقدمة، ولا مخصّص لهذا العموم.

٢ ـ سدّ الذريعة؛ فإن تعليق التمائم من القرآن والأذكار يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك من التمائم الشركية.

٣ ـ أن ذلك عرضة للامتهان في حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك[(٢)].

وأما أصحاب القول الثاني، فاستدلوا بما يلي:

١ ـ قوله ﷺ: «**من تعلق شيئًا وكل إليه**»[(٣)].

قالوا: الحديث يدلُّ على أن من علق التمائم الشركية وكل إليها، ومن علق ما كان من القرآن الكريم والأذكار تولاه الله تعالى.

٢ ـ ما ورد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما من تعليقه بعض الأذكار على أولاده الصغار دون الكبار[(٤)].

والراجح هو القول الأول؛ لعموم أدلة النهي، ولا مخصص لهذا العموم ـ كما تقدم ـ، وأما الجواب عن أدلة أصحاب القول الثاني، فالحديث المستدل به لا يدل على جواز تعليق ما ذكر من التمائم؛ فإن الله سبحانه لا يرضى أن يتعبد له إلا بما شرع، ولو كان من تعلق القرآن أو أذكار الصباح والمساء ونحوها كفاه الله تعالى لكان ذلك كافيًا عن قراءتها الواردة في النصوص.

وأما ما ورد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما؛ فيجاب عنه بأن ذلك لم يصح عنه، ولو صح فلا حجة فيه مع صراحة الأحاديث في النهي عن ذلك، ثم هو يحتمل أيضًا أن يكون إنما علق ذلك ليحفظها أولاده الصغار بعد أن حفظها الكبار منهم[(٥)].

ـ المسألة الثانية: حكم ما يعلق على السيارات والبيوت:

تقدم أن التميمة هي كل ما عُلق لدفع

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٦٤) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف]، وزاد المعاد (٤/ ٢١٢، ٣٥٨) [مؤسسة الرسالة، ط٧]، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ١٤٢).

(٢) انظر: فتح المجيد (١٠٩).

(٣) أخرجه الترمذي (أبواب الطب، رقم ٢٠٧٢)، وأحمد (٣١/ ٧٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وله شاهد عند النسائي (كتاب تحريم الدم، رقم ٤٠٧٩)، وقد حسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٣٤٥٦) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٤) أخرجه الترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٢٨)، وأحمد (١١/ ٢٩٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وحكم الألباني بنكارتها في السلسلة الصحيحة (١/ ٥٢٩).

(٥) انظر: فتح المجيد (١٠٩)، وأحكام الرقى والتمائم (٢٤٣ ـ ٢٥٣).

الشر أو رفعه، سواء كان ذلك من العين أو غيرها، وسواء كان المعلق خرزات أو خيوط أو غير ذلك.

فالتميمة ـ إذًا ـ ليست خاصة بصورة معينة؛ بل تشمل أمورًا كثيرة وتعم أصنافًا عديدة، مثل ما نراه على كثير من أهل زماننا، من تعليقهم أشياء في سياراتهم كبعض الحيوانات المجسمة، أو غيرها من الأشكال؛ كحذوة الفرس، أو يعلق خرزات، ومسابح خشبية، ونحو ذلك على المرايا الأمامية للسيارة. وبعضهم قد يعلّق على مدخل الباب رأس ذئب، أو غزال، أو يضع على مطرق الباب حذوة فرس؛ اعتقادًا من أصحابها أنها تدفع العين، أو تجلب لهم النفع.

فكل هذه أنواع، وأصناف، وصور للتمائم، أحدثها الناس على اختلاف الأزمان.

فإن قال قائل: أنا أعلِّق ولا أستحضر هذه المعاني؛ أعلِّق هذا في السيارة للزينة، أعلقه في البيت للجمال، ونحو ذلك.

والجواب: إن علّق التمائم للدفع أو الرفع فإنه شرك أصغر إن اعتقد أنها سبب، وإن علقها للزينة فهو محرَّم لأجل مشابهته من يشرك الشرك الأصغر.

فإذن؛ دار الأمر على أن التمائم كلها منهي عنها، سواء اعتقد فيها أو لم يعتقد؛ لأن حاله إن اعتقد فهو في شرك أصغر، وإن لم يعتقد فإنه شابه أولئك المشركين، وقد قال ﷺ: «**من تشبه بقوم فهو منهم**»[(١)][(٢)].

۞ الآثار:

١ ـ انتشار الخرافات والدجل والشعوذة، بسبب التعلق بالتمائم، لا سيما ما كان منها مشتملًا على الاستعانة بغير الله تعالى.

٢ ـ زيادة الوهن والبلاء بتعلق القلب بهذه التميمة؛ حيث يتعلق بها تعلقًا عظيمًا، حتى يتوهم صاحبها أمراضًا لم تكن في جسده فيسارع إليه البلاء.

٣ ـ أن الله تعالى يكله إلى هذه التميمة التي علقها؛ لقوله ﷺ: «**من تعلق شيئًا وكل إليه**»، فيكله الله إلى ضعف وحسرة.

٤ ـ الوقوع في الشرك، وهو ذنب عظيم، لا سيما إذا اعتقد أن تلك التميمة تنفع بنفسها، فإنه يقع في الشرك الأكبر،

(١) أخرجه أبو داود (كتاب اللباس، رقم ٤٠٣١)، وأحمد (٩/١٢٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وجوَّد سنده شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٦٩) [دار العاصمة، ط٦]، وحسن إسناده الألباني في الإرواء (٥/١٠٩).

(٢) انظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد (١١٠) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢٤هـ]، وأحكام الرقى والتمائم (٢٣٥ ـ ٢٣٧) [دار أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ].

المخرج من الملة، عياذًا بالله من ذلك.

ـ وهذه الآثار ناتجة عن أسباب عديدة، منها:

١ ـ الجهل بالتوحيد، ولذا يقع كثير من الجهلة فيما ينافيه من الشركيات والوثنيات، وذلك بدعاء غير الله تعالى، والتعلق بأسباب لم يشرعها، واعتقاد أنها تنفع أو تضر بنفسها.

٢ ـ ترويج أرباب الدجل والخرافة ممن يسمون بالأولياء، لهذه التمائم، لإضلال الناس، وأكل أموالهم بالباطل في مقابل عمل تلك التمائم.

٣ ـ انتشار بعض الكتب الخرافية التي تدعو إلى عمل التمائم الشركية، وبيعها بأسعار زهيدة[(١)].

الحكمة:

نهى النبي ﷺ عن التمائم لكون تعليقها فيه تعلق للقلب بغير الله تعالى، واعتمادٌ على ما سواه في جلب النفع أو دفع الضر، والمسلم مأمور بتعلقه بالله تعالى، وتوكله واعتماده عليه.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أحكام الرقى والتمائم»، لفهد السحيمي.

٢ ـ «التمائم في ميزان العقيدة»، لعلي العلياني.

٣ ـ «التمهيد»، لابن عبد البر.

٤ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٥ ـ «الدين الخالص»، لصديق حسن خان.

٦ ـ «زاد المعاد»، لابن القيم.

٧ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.

٨ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ.

٩ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

١٠ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

التمثيل

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء. وهذا مثل هذا؛ أي: نظيره، والمِثْل والمثال في معنى واحد. وربما قالوا مثيل كشبيه»[(٢)].

قال الجوهري: «مِثْل: كلمة تسوية. يقال: هذا مثله ومثله كما يقال: شبهه وشبهه بمعنى»[(٣)].

التعريف شرعًا:

هو اعتقاد المثبت أن ما أثبته لله من

(١) انظر: أحكام الرقى والتمائم (٢٢٩).

(٢) مقاييس اللغة (٥/٢٩٦) [دار الجيل، ط٢].

(٣) الصحاح (٩٧١) [دار المعرفة، ط١، ١٤٢٦هـ].

الصفات هو مثل صفات المخلوقين في الحقيقة[1].

الحكم:

يجب تنزيه الرب جل جلاله وإجلاله عن تمثيل صفات الله بصفات خلقه؛ لأن الله ليس كمثله شيء لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال ولا في شيء من خصائص الرب سبحانه.

الحقيقة:

حقيقة التمثيل هي: إشراك المخلوق مع الله في شيء من خصائصه سبحانه. ووصف الخالق بشيء من خصائص المخلوق، فكل صفة أضيفت إلى الله فهي خاصة به لا يشركه فيها غيره كائنًا من كان كصفة العلم مثلًا، فهذا لا يصلح إدخال علم المخلوقين فيه، وكذلك العلم المضاف إلى المخلوقين فهو خاص بهم لا يصلح إدخال علم الخالق فيه، وهكذا في كل ما يضاف إلى المخلوقين، ومن هذا يتضح أن إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ على ما يليق به ليس من التمثيل في شيء[2].

(١) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين (٢٦) [الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٤٢١هـ].

(٢) انظر: درء التعارض (٢/٨٩ ـ ٩٠) [جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٤١١هـ]، والتسبيح في الكتاب والسُّنَّة للدكتور محمد بن إسحاق كندو (١/١٦٠) [مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ].

الأدلة:

دلَّت النصوص الشرعية على اتصاف الله بصفات الكمال، وتفرده بها، ونفي المماثلة بينه وبين خلقه فيها، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى]، وقال عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]. ففي هذه الآيات الكريمات وصف الله نفسه بجملة من صفات الكمال التي لا يلحقها نقص بوجه من الوجوه، ثم بيّن سبحانه تفرده بها، ونفي مماثلة خلقه له فيها، والمماثلة هي المساواة بين الشيئين في الصفات من كل الوجوه.

أقوال أهل العلم:

روى اللالكائي بسنده عن نعيم بن حماد أنه قال: «من شبَّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه... وقال إسحاق بن راهويه رحمه الله: «من وصف الله فشبّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم؛ لأنه وصف بصفاته إنما هو استسلام لأمر الله ولما سن الرسول»[3].

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/٥٣٢) [دار طيبة، ١٤٠٢هـ].

وروى البيهقي بإسناده عن أبي داود الطيالسي أنه قال: «كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث، لا يقولون كيف، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر»[(١)].

وقال ابن كثير رحمه الله: «وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدًّا، ليس هذا موضع بسطها، وإنما يسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم، من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل. والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]؛ بل الأمر كما قال الأئمة ـ منهم: نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري ـ: من شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر. وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه. فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة، على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى، ونفى عن الله تعالى النقائص، فقد سلك سبيل الهدى»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: إثبات الصفات لا يستلزم التمثيل:

التماثل: هو الاتفاق بين الشيئين في الصفات من جميع الوجوه[(٣)]، وهذا قد ورد نفيه عن الله تعالى في صريح الأدلة الشرعية، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وليس المقصود به نفي التماثل الذي بمعنى التشابه بين صفات الخالق وصفات المخلوق في اللفظ والمعنى العام؛ لأن نفي هذا القدر المشترك في المعنى من بعض الوجوه كما يقول به النفاة من الجهمية وأشباههم هو تعطيل وجود كل كائن[(٤)]. قال ابن تيمية: «وقد بيّنّا فيما تقدم بالدلائل القاطعة الشرعية والعقلية: أنه يمتنع أن يكون لله مثل بوجه من الوجوه. وبيّنّا أن التماثل بينه وبين خلقه ممتنع لذاته وأنه يستلزم كون الشيء الواحد موجودًا معدومًا، قديمًا محدثًا، خالقًا مخلوقًا،

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧).

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ١٣٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ١٣٦).

واجبًا ممكنًا»[(١)].

وقال ابن العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يلزم من التماثل في الاسم، أن يتماثل الشيء في الصفة، ولهذا نقول: للإنسان يد ورجل، وللثور يد ورِجل، وللفيل يد ورِجل، وللنمل يد، ولا يلزم من هذا التماثل في الاسم التماثل في الحقيقة، وكل يعرف أن رِجل الفيل ليست كرِجل الذرة، وهذا في المخلوقات مع بعضها فكيف بالخالق؟! فتبين إذًا مخالفة الخالق للمخلوق بدليل السمع والعقل والحس»[(٢)].

ـ المسألة الثانية: بطلان رمي السلف بالتمثيل:

لا شكَّ أن رمي السلف بالتمثيل هو بهت صريح وكذب مكشوف لا يشوبه شك، ولا يتردد فيه كل من كان مطلعًا على شيء من مؤلفاتهم العقدية، فهي تثبت كذب هذه الدعوى وتنقضها من جذورها، ويكفي في إثبات براءتهم من التمثيل بعض الآثار المنقولة عنهم، التي تبين بعدهم عنه، وذمهم له، وتكفيرهم لمتبنيه، فضلًا عن كتبهم المشحونة بالدعوة إلى نبذ التمثيل والتشبيه في أسماء الله وصفاته وجميع خصائصه، بصفات المخلوقين، مقيمين منهجهم على وفق قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى].

فمن تلك الآثار المنقولة عن السلف ما سبق إيراده تحت (أقوال أهل العلم). منها قول شيخ البخاري نعيم بن حماد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من شبَّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه»[(٣)].

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة.

وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون: أن من أقر بها مشبِّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود.

والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وهم أئمة الجماعة والحمد لله»[(٤)].

ويقول شيخ الإسلام في حكاية عقيدة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٨٥).

(٢) شرح العقيدة السفارينية (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٥٣٢).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٥) [وزارة عموم الأوقاف المغربية، ١٣٨٧هـ].

أهل السُّنَّة والجماعة: «وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها: إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تعطيل. وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد، لا في أسمائه ولا في آياته»[1].

الفروق:

الفرق بين التمثيل والتشبيه:

يختلف التمثيل عن التشبيه من جهتين:

الأولى: من جهة المعنى فإن التمثيل: هو مساواة الشيء للشيء من كل الوجوه، وأما التشبيه فهو مساواته في بعض الوجوه، وقد يطلق أحدهما على الآخر ويعرف ذلك بالقرينة والسياق.

ثم أدخل فيه المعطلة ما ليس من معناه، فأصبح من الألفاظ المجملة حيث صاروا يطلقونه على من يثبت شيئًا من الأسماء والصفات.

الثانية: من جهة الورود في الشرع، فإن التشبيه لا ذكر له في النصوص الشرعية، وإنما جاء النهي عنه في أقوال السلف مرادًا به التمثيل، بخلاف التمثيل فقد جاء النهي عنه صريحًا في الشرع، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى][2].

الآثار:

الخلط في مفهوم التمثيل عند المعطلة أدى إلى التعطيل ونفي الصفات عن الله، حيث ظنوا أن إثبات الصفات لله يستلزم مماثلة الله لخلقه فنفوا عن الله ما وصف به نفسه كلًّا أو بعضًا حسب التفاوت الذي بينهم في التعطيل، وردوا النصوص النقلية والعقلية الدالة على ثبوت صفات الكمال لله تعالى. ورموا كل من أثبت لله ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات بالتشبيه والتمثيل. فانتشر بذلك التعطيل في كثير من البلاد الإسلامية، ولا شكَّ أن هذا من الآثار السيئة لظهور هذا المفهوم الخاطئ للتمثيل الذي نهى الله عنه في كتابه الكريم، والذي دلَّت عليه النصوص الشرعية والعقلية وسار عليه سلف الأمة وهو ثبوت صفات الكمال لله تعالى على وجه لا يماثل فيه المخلوق، كما دلَّت عليه النصوص منها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى].

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/٣) [جمع: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].

(٢) انظر: التدمرية (١١٧) [مكتبة العبيكان، ط٦]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/١٦٦)، ومقالة التشبيه وموقف أهل السُّنَّة منها لجابر إدريس (١/٧٥ ـ ٨٣) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٢هـ]، والتسبيح في الكتاب والسُّنَّة لمحمد بن إسحاق كندو (١/١٦٢ ـ ١٦٥).

مذهب المخالفين:

ذهب الممثلة إلى جعل صفات الله كصفات المخلوقين، كما نقل ذلك عنهم غير واحد، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «المشبهة تقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدَمٌ كقدمي ومن قال ذلك فقد شبّه الله بخلقه»[(١)].

وفي مقابل هؤلاء الممثلة الذين حملوا صفات الله على ما يشاهدونه في المخلوقات وُجد من يشاركهم في هذا المفهوم ألا وهم المعطلة، حيث فهموا من إثبات صفات الله التمثيل فنفوها عن الله؛ فرارًا من التمثيل[(٢)]، فوقعوا في التعطيل مع تفاوتهم فيه.

الرد عليهم:

لا شكَّ أن كِلا الفريقين أُتُوا من قلة علمهم، وسوء فهمهم للنصوص، وبعدهم عن هدي السلف الصالح القائم على إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ على الوجه اللائق به سبحانه، ونفي ما نفاه الله عن نفسه، ونفاه عنه ورسوله ﷺ من العيوب والنقائص على ضوء قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى].

وقد دلَّ الشرع والعقل على بطلان هذا الاعتقاد وفساده، أما الشرع: فقد جاءت فيه نصوص عديدة في إبطال هذا المعتقد، من ذلك قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى] وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم]، وقوله عزَّ من قائل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص].

ففي هذه الآيات نفى الله أن يكون له مماثل أو سمي أو كفو في شيء من خصائصه سبحانه؛ بل هو المتفرد بصفات الكمال المطلق الذي لا يلحقه فيه أحد من الخلق.

وأما دلالة العقل على بطلان القول بالتماثل بين الخالق والمخلوق في الخصائص فبيانه من الجهة التالية؛ وهي أن الشيئين إذا تماثلا جاز على أحدهما ما يجوز على الآخر، والقول بالتماثل بين الخالق والمخلوق يلزم منه اتصاف الخالق العظيم بما يتصف به المخلوق الضعيف من الفناء والعدم والحاجة ونحوها، إضافة إلى ما في هذا القول من التناقض، حيث يصبح الشيء الواحد واجبًا بنفسه وغير واجب، وهذا غاية في

---

(١) أورده أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/ ٤٣) [دار إيلاف الدولية، الكويت]، وابن تيمية في كثير من كتبه؛ منها: درء تعارض التعارض (٤/ ١٤٥).

(٢) انظر: الإرشاد للجويني (٣٦ ـ ٤٢) [مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ]، وتبصرة الأدلة في أصول الدين للنسفي (١٨٦) [رئاسة الشؤون الدينية، تركيا، ١٩٩٣م]، والتمهيد لقواعد التوحيد للنسفي (١٤٩) [دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤٠٦هـ].

الفساد ونهاية في البطلان. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان هذا الدليل العقلي: «فإن الحقيقتين إذا تماثلتا: جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب لها. فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق من العدم والحاجة، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والفناء فيكون الشيء الواحد واجبًا بنفسه غير واجب بنفسه موجودًا معدومًا وذلك جمع بين النقيضين، وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون: بصر كبصري أو يد كيدي ونحو ذلك تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا»[1].

المصادر والمراجع:

١ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج٣، و٧)، لابن تيمية.

٢ ـ «التدمرية»، لابن تيمية.

٣ ـ «التسبيح في الكتاب والسُّنَّة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه» (ج١)، لمحمد بن إسحاق كندو.

٤ ـ «التمهيد» (ج٧)، لابن عبد البر.

٥ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج٢، و٤)، لابن تيمية.

٦ ـ «القواعد المثلى»، لابن عثيمين.

٧ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٣)، لابن تيمية.

٨ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات»، لمحمد التميمي.

٩ ـ «مقالة التشبيه وموقف أهل السُّنَّة منها» (ج١)، لجابر إدريس.

١٠ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية» (ج٢)، لابن تيمية.

التنجيم

التعريف لغةً:

التنجيم لغة: مصدر نجّمَ، المشتق من النجم، ويطلق على الشيء إذا ظهر وطلع، قال الجوهري: «نجم الشيء ينجُم ـ بالضم ـ نجُومًا: ظهر وطلع، يقال: نجم السنُّ، والقرن، والنبت»[2].

والمُنجّم والمُتنجم: هو الذي ينظر في النجوم ويستدل بحركتها وسيرها، والنجم في الأصل: اسم لكل كوكب في السماء، وهو بالثريّا أخص، فإذا أطلق مفردًا فإنما يراد به الثريّا[3].

التعريف شرعًا:

التنجيم هو: الاستدلال على

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٨٧).

(٢) الصحاح (٥/ ٢٠٣٩) [دار العلم للملايين، ط٣].

(٣) انظر: المرجع السابق (٥/ ٢٠٣٩)، ولسان العرب (١٢/ ٥٧٠) [دار الفكر، ط١، ١٤١٠هـ]، والقاموس المحيط (١٤٩٩) [مؤسسة الرسالة، ط٢].

الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، والتمزيج بين القوى الفلكية والقوابل الأرضية كما يزعمون[(١)].

وقيل: هو معرفة أحكام النجوم المتعلقة بالعالم السفلي، وتأثيرات النجوم فيه[(٢)].

وهناك تعريف لابن خلدون؛ حيث يقول: «هو ما يزعمه أصحاب هذه الصناعة من أنهم يعرفون بها الكائنات في عالم العناصر قبل حدوثها، من قبل معرفة قوى الكواكب، وتأثيرها في المولِّدات العنصرية مفردة ومجتمعة، فتكون لذلك أوضاع الأفلاك والكواكب دالة على ما سيحدث من أنواع الكائنات الكلية والشخصية[(٣)]»[(٤)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة في اشتقاق التنجيم من النجم الذي هو الكوكب، وما كان عليه أهل الجاهلية من النظر في النجوم والاستدلال بسيرها وحركتها، فجاء التعريف الاصطلاحي متفقًا مع التعريف اللغوي بربط التنجيم بالأفلاك التي هي النجوم.

سبب التسمية:

لما كان التنجيم هو صنعة المنجم وكان المنجم هو الذي ينظر في النجوم، اشتق له منها هذا الاسم؛ نظرًا لارتباط هذه الصنعة بالنجوم في الاستدلال، واعتقاد التأثير، ونحو ذلك مما يدعيه أهل التنجيم[(٥)].

الحكم:

يختلف الحكم على التنجيم نظرًا لاختلاف أقسامه، فأما علم التأثير فلا شكَّ في تحريمه، وهو من جنس السحر ونحوه مما يشتمل على دعوى علم الغيب، وهذا القسم هو الذي نُهي عن تعلمه، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد**»[(٦)].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٢) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف].

(٢) انظر: التنجيم والمنجمون (٣١). وانظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧٦٢) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ]، وتيسير العزيز الحميد (٤٤١) [المكتب الإسلامي، ط٦، ١٤٠٥هـ].

(٣) مراده بالأنواع الكلية: الحوادث التي تحدث للعالم أو للدول، وأما الأنواع الشخصية فيريد بذلك: الحوادث التي تحدث للأشخاص من موت وحياة ونحوهما.

(٤) مقدمة ابن خلدون (٦٠١) [المكتبة التوفيقية، القاهرة].

(٥) انظر: التنجيم والمنجمون (٣٣) [أضواء السلف، ط٢، ١٤١٩هـ].

(٦) أخرجه أبو داود (كتاب الطب، رقم ٣٩٠٥)، وابن ماجه (كتاب الأدب، رقم ٣٧٢٦)، وأحمد (٥/ ٤١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه العراقي في تخريج الإحياء (١٤٦٠) [دار ابن حزم، ط١]، وجوَّد الألباني إسناده في السلسلة الصحيحة (رقم ٧٩٣).

والمراد بهذا الحديث علم النجوم وليس النجوم أنفسها؛ لأن النجوم لا يمكن أن تقتبس وتتعلم.

قال ابن أبي العز: «وصناعة التنجيم التي مضمونها الإحكام والتأثير ـ وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، أو المزيج بين القوى الفلكية والغوائل الأرضية ـ صناعة محرمة بالكتاب والسُّنَّة؛ بل على لسان جميع المرسلين...»(١).

وهذا القسم وإن كان محرمًا إلا أن تحريمه ليس على درجة واحدة؛ فمنه ما يصل إلى الشرك الأكبر ومنه ما هو دون ذلك، بحسب ما يتعلق بذلك من اعتقاد، وما يتبع ذلك من أعمال ونحوها، **وبيان ذلك كما يلي:**

١ ـ أن يعتقد أن هذه النجوم مؤثرة فاعلة، بمعنى أنها هي التي تخلق الحوادث والشرور، فهذا شرك أكبر؛ لأن من ادعى أن مع الله خالقًا فهو مشركٌ شركًا أكبر، وقد جعل المخلوق المُسَخَّر خالقًا مُسَخِّرًا.

٢ ـ أن يجعلها سببًا يدَّعي به علم الغيب؛ فيستدل بحركاتها وتنقلاتها وتغيراتها على أنه سيكون كذا وكذا؛ لأن النجم الفلاني صار كذا وكذا؛ كأن يقول: هذا الإنسان ستكون حياته شقاء؛ لأنه ولد في النجم الفلاني، وهذا حياته ستكون سعيدة؛ لأنه ولد في النجم الفلاني، فهذا الشخص اتخذ تعلم النجوم وسيلة لادعاء علم الغيب، وادعاء علم الغيب كفرٌ مُخرجٌ عن الملة؛ لأن الله يقول: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ٦٥﴾ [النمل]، وهذا من أقوى أنواع الحصر؛ لأنه حصرٌ بالنفي والاستثناء، فإذا ادعى علم الغيب فقد كذب القرآن.

٣ ـ أن يعتقدها سببًا لحدوث الخير والشر فهذا شرك أصغر؛ أي: إنه إذا وقع شيء نسبه إلى النجوم، ولا ينسب إلى النجوم شيئًا إلا بعد وقوعه، والقاعدة: أن من اعتقد شيئًا سببًا لشيء، ولم يجعله الله كذلك فقد تعدى على الله؛ لأن مسبب الأسباب هو الله وحده.

الثاني: علم التسيير، وهو على **قسمين:**

١ ـ أن يستدل بسيرها على المصالح الدينية فهذا مطلوب، وإذا كان يُعين على مصالح دينية واجبة كان تعلُّمُهَا واجبًا؛ كأن يستدل بالنجوم على جهة القبلة.

قال الخطابي: «فأما علم النجوم الذي يدرك من طريق المشاهدة والحس، الذي يعرف به الزوال ويعلم به جهة

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٦٢).

القبلة، فإنه غير داخل فيما نُهي عنه»[(١)].

٢ ـ أن يستدل بسيرها على المصالح الدنيوية، فهذا لا بأس به وهو **نوعان:**

الأول: أن يستدل بها على الجهات؛ كمعرفة أن القطب يقع شمالًا، والجدي ـ وهو قريب منه ـ يدور حوله شمالًا... فهذا جائز، قال تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾ [النحل]. قال البغوي: «فأخبر الله سبحانه وتعالى أن النجوم طرق لمعرفة الأوقات والمسالك، ولولاها لم يهتد النائي عن الكعبة إلى استقبالها»[(٢)].

الثاني: أن يستدل بها على الفصول، وهو ما يُعرف بتعلم منازل القمر، فهذا كرهه بعض السلف، وأباحه آخرون، والصحيح أنه جائز وليس فيه كراهة؛ لأنه لا شرك فيه إلا إن تعلمها ليضيف إليها نزول المطر وحصول البرد، وأنها هي الجالبة لذلك فهذا نوعٌ من الشرك، أما مجرد معرفة الوقت بها هل هو الربيع أو الخريف أو الشتاء؟ فهذا لا بأس به[(٣)].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾ [النحل]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلۡنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِۖ﴾ [الملك: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهۡتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۗ﴾ [الأنعام: ٩٧].

ومن السُّنَّة: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من اقتبس علمًا من النجوم، اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد**»[(٤)].

وقال صلى الله عليه وسلم: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد، ولكن يخوف الله به عباده؛ فإذا رأيتم شيئًا من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره**»[(٥)].

أقوال أهل العلم:

قال ميمون بن مهران رحمه الله: قلت لابن عباس رضي الله عنهما: أوصني. قال: «أوصيك بتقوى الله، وإياك وعلم النجوم فإنه يدعو إلى الكهانة»[(٦)].

وقال الخطيب البغداد رحمه الله: «أراد صلى الله عليه وسلم

---

(١) معالم السنن (٤/٢١٣).
(٢) شرح السُّنَّة (١٢/١٨٣) [المكتب الإسلامي، ط٢].
(٣) انظر: تيسير العزيز الحميد (٤٤١)، والقول المفيد على كتاب التوحيد (٢/١٠٢ ـ ١١٣) [دار العاصمة، ط١].

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الطب، رقم ٣٩٠٥)، وابن ماجه (كتاب الأدب، رقم ٣٧٢٦)، وأحمد (٥/٤١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (ص١٤٦٠) [دار ابن حزم، ط١]، خرجه أبو داود وابن ماجه بسند صحيح، وجوَّد الألباني إسناده في السلسلة الصحيحة (رقم ٧٩٣).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب الكسوف، رقم ١٠٤٤)، ومسلم (كتاب الكسوف، رقم ٩٠١).
(٦) أخرجه الخطيب في القول في علم النجوم (١٩٠) [دار أطلس، ط١، ١٤٢٠هـ].

بالإمساك عن النجوم الكف عما يقول المنجمون فيها، من أنها فاعلة مدبرة، وأنها تسعد وتنحس، وأن ما يكون في العالم من حادث فهو بحركات النجوم، فأمر ﷺ بالإمساك عن هذا القول، وأن يقال فيها: إنها كما جعلها الله تعالى يهتدى بها في ظلمات البر، والبحر، ويعرف بالشمس، والقمر عدد السنين والحساب، وإن فيها دلالة على قدرة الله وحكمته»[(١)].

وقال القرطبي رحمه الله: «قال العلماء رحمة الله عليهم: لما تمدح سبحانه بعلم الغيب واستأثر به دون خلقه، كان فيه دليل على أنه لا يعلم الغيب أحد سواه، ثم استثنى من ارتضاه من الرسل، فأودعهم ما شاء من غيبه بطريق الوحي إليهم، وجعله معجزة لهم ودلالة صادقة على نبوتهم، وليس المنجم ومن ضاهاه ممن يضرب بالحصى وينظر في الكتب ويزجر بالطير ممن ارتضاه من رسول فيطلعه على ما يشاء من غيبه؛ بل هو كافر بالله مفتر عليه بحدسه وتخمينه وكذبه»[(٢)].

الأقسام:

اختلفت عبارات العلماء في تقسيمهم للتنجيم وبيان أنواعه، فمنهم من قسمها باعتبار اعتقادات الناس فيه، ومنهم من قسمه باعتبار حكمه، **وبيان ذلك كما يلي:**

تقسيم التنجيم باعتبار اعتقادات الناس فيه إلى **قسمين:**

١ ـ علم التأثير:

وهو اعتقاد تأثير الكواكب على ما يكون في الأرض من حوادث وتغيرات، وهذا العلم يسميه بعض العلماء بعلم الأحكام؛ أي: التي يحكم بها المنجمون بناء على ذلك.

٢ ـ علم التسيير:

وهو معرفة أقدار الأفلاك والكواكب وصفاتها ومقادير حركاتها، ومعرفة الجهات الست ونحو ذلك، وهذا العلم يطلق عليه بعض العلماء علم الحساب.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: بيان حقيقة شرك قوم إبراهيم عليه السلام:

قوم إبراهيم هم الكشدانيون الذين كانوا يتقربون إلى الكواكب في قديم الزمان، بأنواع مختلفة من القرابين، ويزعمون أنها تشفع لهم وتقربهم إلى الله، ولا يعتقدون ربوبيتها، فكانوا يعبدون الكواكب ويدعونها ويجعلون لكل كوكب صنمًا من المعادن المنسوبة إليه؛ كالذهب للشمس والفضة للقمر ليتقربوا

---

(١) القول في علم النجوم للخطيب (١٧٨ ـ ١٧٩).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٩/٢٨) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].

إليها، فالصنم عندهما رمز للكواكب، فإذا أرادوا التقرب إلى ذلك الكوكب عبدوا ذلك الصنم، فلم تكن عبادتهم من الشرك في الربوبية، وإنما هي كعبادة أصحاب الأصنام[١].

ـ المسألة الثانية: بطلان نسبة التنجيم إلى الخليل عليه السلام:

ذهب بعض المنجمين في نصرة مذهبهم الباطل إلى نسبة التنجيم إلى نبي الله إبراهيم عليه السلام، واستدلوا لذلك بقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝٨٨﴾ [الصافات]، ولا شك أن ذلك كذب على الخليل عليه السلام؛ حيث كان عليه السلام من أبعد الناس عن ذلك.

وأما ما ذكره الله عنه من نظره في النجوم؛ فقد قال بعض العلماء: إنه إنما نظر في النجوم تورية وتعريضًا، ليتمكن من مقصوده في كيد أصنامهم.

وقيل: إنه إنما نظر في السماء متفكرًا فيما يلهيهم به، والعرب تقول لمن تفكر: نظر في النجوم[٢].

ـ المسألة الثالثة: الخط في الأرض:

وهو ما يسمى بالطرق، وعلم الرمل؛ حيث استنبطوا ذلك من صناعة التنجيم، وبنوه على الحدس والتخمين، وطريقة هذا العلم: أنهم جعلوا من النقط والخطوط ستة عشر شكلًا، ميزوا كلًّا منها باسم وشكل يختلف عن غيرها، وقسموها إلى سعود ونحوس، شأنهم في ذلك شأنهم في الكواكب، ويزعمون أن هذه الصناعة مبنية على تجارب، ويربطونها بالنجوم وتأثيراتها، وهذا العلم يمكن أن يعدّ فرعًا من فروع التنجيم المحرم المبني على الحدس والتخمين[٣].

ـ المسألة الرابعة: معرفة الكسوف والخسوف:

معرفة وقت الكسوف والخسوف ليست داخلة في التنجيم المحرم؛ وذلك أن الكسوف والخسوف له سبب كوني، كما أن له سببًا شرعيًّا، فالسبب الكوني له أوقات معلومة مقدرة بالحساب، كما أن للهلال وقتًا معلومًا مقدرًا يظهر فيه، وكما أن لليل والنهار، والشتاء والصيف، وسائر ما يتبع الشمس والقمر وقتًا مقدرًا.

فالكسوف لا يكون إلا في آخر الشهر ليالي الإسرار، والخسوف لا يكون إلا في وسط الشهر ليالي الإبدار.

وأما السبب الشرعي للكسوف

(١) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية (٢٨٦، ٣٠٥) [دار المعرفة، بيروت]، والتنجيم والمنجمون (٤٣)، والشرك في القديم والحديث (٢٦٢ ـ ٢٦٣) [مكتبة الرشد، ط١].

(٢) انظر: التنجيم والمنجمون (٨٢ ـ ٨٣)، ومفتاح دار السعادة (٥٣٩ ـ ٥٤٠) [مكتبة حميدو، ط٣، ١٣٩٩هـ].

(٣) المرجع السابق (٢٩٤).

والخسوف، فهو تخويف العباد، ليرجعوا إلى الله تعالى، كما قال ﷺ: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما، فادعوا الله وصلُّوا حتى ينجلي**»[(١)].

ومعرفة وقت الكسوف والخسوف لا ينافي كونهما آيتين لتخويف العباد؛ فإن لذلك التخويف أجلًا جعله الله تعالى في وقت محدد معلوم يدرك بالحساب، وليس ذلك من علم الغيب الذي استأثر الله بعلمه، ومع ذلك فقد لا يصيب المخبر بالكسوف أو الخسوف؛ بل قد يخطئ في حسابه، ولا يلزم تصديقه ولا الصلاة عند خبره، وإنما يلزم ذلك عند رؤية الشمس أو القمر في حال الكسوف أو الخسوف[(٢)].

الفروق:

الفرق بين المنجم والعراف:

المنجم داخل في مسمى العراف؛ إذ إن اسم العرَّاف يشمل: كل من يدعي علم الغيب من كاهن ومنجم ورمَّال ونحوهم.

فبيَّن العرَّاف والمنجم عموم وخصوص، فكل منجم عرَّاف ولا عكس.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المنجم يدخل في اسم العرَّاف عند بعض العلماء وعند بعضهم هو في معناه»[(٣)].

الفرق بين المنجم والفلكي:

الفلكي هو المنسوب لعلم الفلك، وهو: علم قائم على الأرصاد والملاحظات المنظمة، وتسميته بهذا الاسم تسمية حديثة، حلَّت محل التسمية القديمة الشائعة وهي علم الهيئة.

وأما المنجم فمنسوب إلى علم التنجيم، المبني على الأوهام والخرافات، وليس على علم صحيح[(٤)].

الآثار:

للتنجيم المنهي عنه آثار سيئة على عقيدة المسلم؛ **فمن ذلك**:

١ ـ أن انتشار التنجيم والمنجمين يؤدي إلى ظهور الخرافات وشيوعها بين الناس.

٢ ـ أن اعتقاد تأثير النجوم في هذا الكون شرك بالله تعالى، يخرج صاحبه من ملة الإسلام، ويؤدي إلى عبادتها كما هي حال الصابئة.

٣ ـ أن التعلق بالنجوم، والانشغال

(١) أخرجه البخاري (كتاب الكسوف، رقم ١٠٥٩)، ومسلم (كتاب الكسوف، رقم ٩١٢).
(٢) انظر: مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، لبدر الدين البعلي (١٤٨) [دار ابن القيم، ط٢، ١٤٠٦هـ].
(٣) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٣)، وانظر: (٣٥/ ١٧٣).
(٤) انظر: مكانة الفلك والتنجيم في تراثنا العلمي (٣٩ ـ ٥٠).

بها، سبب للضلال والانحراف، حيث يشغل صاحبه عن التعلق بخالقها وموجدها وهو الله تعالى.

المصادر والمراجع:

١ ـ «التنجيم والمنجمون وحكمهم في الإسلام»، لعبد المجيد المشعبي.

٢ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٣ ـ «شرح السُّنَّة»، للبغوي.

٤ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

٥ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٦ ـ «القول في علم النجوم»، للخطيب البغدادي.

٧ ـ «كتاب التعريفات الاعتقادية»، لسعد آل عبد اللطيف.

٨ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٩ ـ «مفتاح دار السعادة»، لابن القيم.

التنزيه

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «النون والزاء والهاء كلمة تدل على بعد في مكان وغيره. ورجل نزيه الخلق: بعيد عن المطامع الدّنيّة»[(١)].

وقال الأزهري: «والتنزه: أن يرفع نفسه عن الشيء تكرمًا، ورغبة عنه.

قال: وتنزيه الله: تسبيحه، وهو تبرئته عن قول المشركين، سبحان الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا... التنزه: التباعد عن الأرياف والمياه؛ ومنه قيل: فلان يتنزه عن الأقذار؛ أي: يباعد نفسه عنها... ويقال: ظللنا متنزهين: إذا تباعدوا عن المياه، وهو يتنزه عن الشيء: إذا تباعد عنه، وإن فلانًا لنزيه كريم: إذا كان بعيدًا من اللؤم، وهو نزيه الخلق...

قلت: وتنزيه الله: تبعيده، وتقديسه عن الأنداد، والأضداد... يقال: هم قوم أنزاه؛ أي: يتنزهون عن الحرام، الواحد نزيه... ورجل نزه ونزيه: ورع، وفلان يتنزه عن ملائم الأخلاق؛ أي: يترفع عما يذم منها»[(٢)].

التعريف شرعًا:

التنزيه: هو إجلال الله وتعظيمه عن كل ما لا يليق به شرعًا، مع إثبات الكمال المطلق له تعالى[(٣)].

(١) مقاييس اللغة (٥/٤١٧) [دار الجيل، ط٢].

(٢) تهذيب اللغة (٦/٩٢) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م].

(٣) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٢/١٨٦ ـ ١٨٧) [جامعة =

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لا شكَّ أن المعنى الشرعي للتنزيه هو جزء من المعنى اللغوي؛ لأن المعنى اللغوي أوسع منه إذ هو يدور حول التبعيد عن الشيء دون تقيد.

ولكن ينبغي أن يعلم أن اتصاف الله بما يليق به من الصفات ليس فيه مشابهة البشر في حقائق الصفات كما يتوهمه المتكلمون وسائر المخالفين، فينفون الصفات الثابتة عن الله تنزيهًا له على زعمهم.

الأسماء الأخرى:

التسبيح: وهو ما دلَّ على التنزيه والتبرئة من النقائص بدلالة المطابقة واستلزم إثبات الكمال[(١)].

الحكم:

يجب تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق به من النقائص والعيوب ومماثلة المخلوقين؛ لأنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

الحقيقة:

حقيقة التنزيه في الشرع والعقل السليم هي تبرئة الله عن كل نقص وعيب في ذاته وصفاته وأفعاله وألوهيته، مع إثبات الكمال المطلق له تعالى[(٢)].

وأما حقيقة التنزيه عند النفاة فهو: تنزيه الله عن صفات الكمال الثابتة له في الشرع؛ لأنها في اعتقادهم تفيد التجسيم والتحيز والتشبيه[(٣)].

الأدلة:

دلَّت النصوص العديدة على تنزيه الله عما لا يليق بجلاله وعظمته؛ منها: قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون].

وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى].

أقوال أهل العلم:

قال أبو المظفر السمعاني الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتنزيه الله ـ عزَّ اسمه ـ ألا يوصف بوصف لا يليق به»[(٤)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتنزيه الذي يستحقه الرب يجمعه **نوعان**: **أحدهما**: نفي النقص عنه، **والثاني**: نفي مماثلة شيء من الأشياء فيما يستحقه من صفات

= الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، وبدائع الفوائد (٢/٦٠٢ ـ ٦٠٣) [دار عالم الفائد، ط٢، ١٤٢٧هـ].

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/٤٦) [دار طيبة، ط٢].

(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/٦٠٢ ـ ٦٠٣)، والصفات الإلٰهية في الكتاب والسُّنَّة النبوية لمحمد أمان الجامي (١٤٤) [مطابع الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٣) انظر: الصواعق المرسلة (٤/١٢٢٩ ـ ١٢٣٠)، والصفات الإلٰهية لمحمد أمان الجامي (١٤٣).

(٤) تفسير السمعاني (٦/٢٠٦).

الكمال، فإثبات صفات الكمال له مع نفي مماثلة غيره له يجمع ذلك، كما دلَّت عليه هذه السورة»[(١)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «إطلاق السلام على الله تعالى اسمًا من أسمائه هو أولى من هذا كله، وأحق بهذا الاسم من كل مسمًّى به؛ لسلامته سبحانه من كل عيب ونقص من كل وجه، فهو السلام الحق بكل اعتبار، والمخلوق سلام بالإضافة، فهو سلام سبحانه في ذاته عن كل عيب ونقص يتخيله وهم، وسلام في صفاته من كل عيب ونقص، وسلام في أفعاله من كل عيب ونقص وشر وظلم وفعل واقع على غير وجه الحكمة؛ بل هو السلام الحق من كل وجه وبكل اعتبار، فعلم أن استحقاقه تعالى لهذا الاسم أكمل من استحقاق كل ما يطلق عليه. وهذا هو حقيقة التنزيه الذي نزه به نفسه ونزّهه به رسوله»[(٢)].

الأقسام:

ينزَّه الله عن:

- كل عيب؛ كالعمى والعجز واللغوب والنوم والسِّنَة ونحوها من العيوب.

- كل نقص في كماله؛ كنقص في علمه وقدرته وعزته وحياته ونحو ذلك.

- عن مماثلة المخلوقين؛ كأن يجعل سمعه كسمع المخلوق، أو علمه كعلم المخلوق، أو حياته كحياة المخلوق ونحو ذلك[(٣)].

المسائل المتعلقة:

- ضابط التنزيه:

جمع الله تعالى فيما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله بين التنزيه والإثبات، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى] فنزه ذاته المقدسة عن النقائص والعيوب، وعن مماثلة المخلوقين وأثبت لها صفات الكمال.

وقد انحرف النفاة في مفهوم التنزيه، فجعلوا إثبات الصفات تشبيهًا وتجسيمًا ونفيها عن الخالق سبحانه عين التنزيه. وهذا ضلال وانحراف عن هدي الكتاب والسُّنَّة، وخروج عن سبيل سلف الأمة.

والضابط في التنزيه: أن ينفى عن الله ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ من النقائص والعيوب ومماثلة المخلوقين، ويجمع ذلك: إثبات صفات الكمال لله مع نفي المماثلة له فيها[(٤)].

ولما جعل المتكلمون ضابط التنزيه

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/١٨٦ ـ ١٨٧)، ويعني بالسورة: سورة الإخلاص.
(٢) بدائع الفوائد (٢/٦٠٢ ـ ٦٠٣).
(٣) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٢/١٨٦ ـ ١٨٧)، وتقريب التدمرية لابن عثيمين (٨٦) [دار ابن الجوزي، ط١].
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/١٨٦ ـ ١٨٧)، و(٤/٥٨٩ ـ ٥٩٠)، والصفات الإلٰهية للجامي (٣٩٠).

نفي التجسيم والتحيز عن الله أدى بهم هذا إلى نفي صفات الكمال[1].

الفروق:

الفرق بين التسبيح والتنزيه:

التسبيح والتنزيه بمعنى واحد، مع ملاحظة اتساع معنى التسبيح عن التنزيه فقد يطلق التسبيح على الصلاة[2].

مذهب المخالفين:

نزَّه الله تعالى نفسه المقدسة عما لا يليق بها؛ فقد سمّاها بالأسماء الحسنى ووصفها بالصفات العليا، ونفى عنها مماثلة المخلوقين له في شيء منها، ونفى عنها أيضًا كل ما لا يليق بها من النقائص والعيوب، وقد أدخل المخالفون في لفظ التنزيه معانيَ باطلة حسب ما عندهم من مفاهيم مختلطة واعتقادت باطلة خرجوا بها عن الجادة، حتى صار لفظ التنزيه من الألفاظ المجملة التي تحتمل حقًّا وباطلًا، حيث سلك المخالفون في حقيقة التنزيه مسالك عدة، فمنهم سلك مسلك التمثيل لتحقيق التنزيه حسب ادعائه، فزعم أن حقيقة التنزيه هو جعل صفات الخالق من جنس صفات المخلوقين، ومنهم من سلك مسلك التعطيل، سواء كان تعطيلًا كليًّا؛ كالفلاسفة والجهمية فنفوا جميع الأسماء والصفات ولم يؤمنوا إلا بذات مجردة عن كل صفة، أو تعطيلًا جزئيًّا؛ كالمعتزلة[3] والكلابية وقدماء الأشاعرة[4] ومتأخريهم والماتريدية[5]، على ما بينهم من تفاوت في النفي والإثبات وزعموا أن التنزيه لا يمكن أن يتحقق إلا بهذا المسلك.

فالتنزيه عند الفلاسفة هو إثبات ذات مجردة عن الأوصاف، وإثبات الصفات له تعالى يعتبرونه نقصًا ينزه الله عنه؛ لأن اتصافه بها إن أوجب له كمالًا فقد استكمل بغيره، وكان ناقصًا بذاته، وإن أوجب له نقصًا فالكمال في نفيها عنه[6].

وأما التنزيه عند جهم وأصحابه فهو: أن ينزه العبدُ ربَّه عن الأسماء والأوصاف والأفعال[7].

وعند القرامطة الغلاة فإن التنزيه: هو

---

(١) انظر: منهاج السُّنَّة (٤/٥٨٩ ـ ٥٩٠)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/٦٩)، والصفات الإلٰهية للجامي (٣٩٠)، وتقريب التدمرية لابن عثيمين (٨٥، و٩١).

(٢) انظر: جامع المسائل لابن تيمية (٣/٢٨٩ ـ ٢٩١) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٦٩)، والصفات الإلٰهية للجامي (١٤٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٦٩).

(٥) لمع الأدلة للجويني (١٠٧) [عالم الكتاب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ]، وانظر: مجموع الفتاوى (٦/٦٩)، والتسبيح في الكتاب والسُّنَّة لمحمد إسحاق كندو (٢/٤١٩ ـ ٤٢١).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٦٩)، ومقدمة تحقيق كتاب العرش للتميمي (١/١٦٠) [عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط٢، ١٤٢٤هـ].

(٧) انظر: التسبيح في الكتاب والسُّنَّة (٢/٤١٨).

نفي النقيضين عن الله؛ وهما: الإثبات والنفي، فلا يوصف بشيء من الإثبات حتى لا يشبه الموجودات، ولا يوصف بالنفي حتى لا يشبه المعدومات، وكل منهما تشبيه[1]. والتنزيه نفيهما عنه.

وهكذا يتفق المعطلة على تعطيل الله عن كماله الواجب مع تفاوتهم فيه ويسمونه تنزيهًا، وهو في واقعه تعطيل محض، وضده يسمونه تشبيهًا وتجسيمًا ونحو ذلك[2].

الرد عليهم:

كل هذه المفاهيم فاسدة أوصلهم إليها بُعدهم عن هدي الكتاب والسُّنَّة، فحقيقة التنزيه في كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ هو تبرئة الخالق عن كل ما لا يليق بجلاله وعظمته من النقائص والعيوب، مع إثبات صفات الكمال ونعوت الجلال له تعالى، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى] وأما إطلاق العنان للعقول القاصرة لتقرير ما يليق بالرب سبحانه وما لا يليق، والبعد عن الوحي في هذا الباب، وردّ ما جاء فيه من صفات الكمال فهو تخرص محض؛ لأنه لا أحد أعلم بالله من الله، ولا أحد من الخلق أعلم بالله من رسول الله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وعن أُمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا**»[3].

فما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ فيجب إثباته له، وما نزَّه الله نفسه عنه، أو نزهه عنه رسوله ﷺ فيجب تنزيهه عنه لا يتجاوز في هذا القرآن والحديث كما ذكر أئمة السُّنَّة.

والخلاصة: أن لفظ التنزيه بسبب ما أدخله أهل الكلام من الباطل صار يحتمل حقًّا وباطلًا فيستفصل قائله عن مراده به فإن أراد به معنى باطلًا رد ومن استعمله وأراد به معناه الشرعي قبل منه، والله أعلم.

المصادر والمراجع:

١ ـ «التسبيح في الكتاب والسُّنَّة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه» (ج٢)، لمحمد بن إسحاق كندو.

٢ ـ «بدائع الفوائد» (ج٢)، لابن القيم.

٣ ـ «تقريب التدمرية»، لابن عثيمين.

٤ ـ «جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف»، لعبد العزيز الطويان.

٥ ـ «شرح الطحاوية» (ج٢)، لابن أبي العز الحنفي.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٣٢٧).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (٣/٩٣٤ ـ ٩٣٧) [دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٢٠).

٦ ـ «الصفات الإلٰهية: تعريفها أقسامها»، لمحمد التميمي.

٧ ـ «الصفات الإلٰهية في الكتاب والسُّنَّة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه»، لمحمد أمان الجامي.

٨ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٣)، لابن القيم.

٩ ـ «قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، لعبد المحسن العباد.

١٠ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية» (ج٢، و٤)، لابن تيمية.

التوّاب

التعريف لغةً:

تاب إلى الله تَوْبًا وتَوْبَةً ومتابًا وتابةً وتَتْوِبَةً: رَجَعَ عن المَعْصيَة، وهو تائِبٌ وتَوَّابٌ. وتابَ الله عليه: وفَّقَه للتَّوبةِ، أو رجَعَ به من التَّشْدِيد إلى التَّخْفيفِ، أو رَجَعَ عليه بِفَضْلِهِ وقبوله، وهو تَوَّابٌ على عبادِه. قال ابن فارس: «توب: التاء والواو والباء كلمةٌ واحدةٌ تدلُّ على الرُّجوع. يقال: تابَ مِنْ ذنبه؛ أي: رَجَعَ عنه. يتوب إلى الله تَوبةً ومَتَابًا، فهو تائب. والتَّوْبُ التَّوبة، قال الله تعالى: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر: ٣]»[١].

التعريف شرعًا:

التَّوَّاب من أسماء الله الحسنى، ويدل على صفة التَّوْب لله تعالى، فيجب الإيمان بهذا الاسم الجليل من أسماء الله الحسنى، مع ما يدل عليه من معنى، وصفة، وعدم تأويله، أو تعطيل معناه.

قال البيهقي رَحِمَهُ اللهُ: «التواب هو الذي يتوب على من يشاء من عبيده»[٢].

وقال التيمي رَحِمَهُ اللهُ: «ومن أسمائه تعالى: التواب، ومعناه: يقبل توبة عباده إذا أذنبوا، ويقبلهم إذا استقالوا والمخلوق تواب؛ لأنه يتوب إلى الله، والله تواب يقبل توبة العبد»[٣].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي موافق للمعنى اللغوي من حيث أصل المعنى.

الأسماء الأخرى:

قابل التوب.

الحكم:

التوّاب: من أسماء الله الحسنى، ويدل على صفة التَّوْب لله تعالى، فيجب

(١) مقاييس اللغة (١/٣٢٦) [دار الجيل، ط١]. وانظر: المحكم والمحيط الأعظم (٩/٥٤١) [دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م]، ولسان العرب (١/٢٣٣) [دار صادر، ط١]، والقاموس المحيط (١/٥٢) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٢) الاعتقاد (٦٤) [دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٤٠١هـ].

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/١٥٦) [دار الراية، ط٢].

الإيمان بهذا الاسم الجليل من أسماء الله الحسنى، مع ما يدل عليه من معنى، وصفة، وعدم تأويله، أو تعطيل معناه.

الحقيقة:

إن التوَّاب من أسماء الله تعالى الدالة على توبته على من تاب إليه ـ من عباده المذنبين ـ من ذنوبه، فهو سبحانه التارك مجازاته بإنابته إلى طاعته بعد معصيته بما سلف من ذنبه.

كما أن توبة الله على عبده، هو أن يرزقه ذلك، ويؤوب له من غضبه عليه إلى الرضا عنه، ومن العقوبة إلى العفو والصفح عنه.

الأهمية:

إن علم العبد بهذا الاسم وباسم الله العفو والغفور والغفار «باب عظيم لنيل عالي المقامات، ولا سيما مع مجاهدة النفس على تحقيق مقتضياتها من لزوم الاستغفار، وطلب العفو، ودوام التوبة، ورجاء المغفرة، والبعد عن القنوط وتعاظم غفران الذنوب، فهو سبحانه عفو غفور، لا يتعاظمه ذنب أن يغفره مهما بلغ الذنب وعظم الجرم»[(١)].

الأدلة:

وردت الإشارة إلى اسم التواب في القرآن الكريم في مواضع عدة، تارة بصيغة الاسم، وتارة بصيغة الفعل، وذلك في أحد عشر موضعًا، وجاء أحيانًا مقرونًا بالرحيم والحكيم، وهي: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [التوبة]، وقوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [التوبة]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [النور]، وقوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ﴿٣﴾﴾ [النصر].

وورد في السُّنَّة في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: إنا كنا لنعد لرسول الله ﷺ في مجلس يقول: «**رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الرحيم**»، مائة مرة[(٢)].

(١) فقه الأسماء الحسنى لعبد الرزاق البدر (١٤٥) [مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٩هـ].

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٥١٦)، والترمذي (كتاب الدعوات، رقم ٣٤٣٤)، وابن ماجه (كتاب الأدب، رقم ٣٨١٤)، وابن حبان في صحيحه (كتاب الرقائق، رقم ٩٢٧)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٩٦)، وصحيح أبي داود (برقم ١٣٥٧).

أقوال أهل العلم:

قال الزجاجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التواب من تاب يتوب؛ أي: يقبل توبة عباده... فجاء (تواب) على أبنية المبالغة؛ لقبوله توبة عباده وتكرير الفعل منهم دفعة بعد دفعة وواحدًا بعد واحد على طول الزمان، وقبوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ممن يشاء أن يقبل منه، فلذلك جاء على أبنية المبالغة، فالعبد يتوب إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ويقلع عن ذنوبه، والله يتوب عليه؛ أي: يقبل توبته، فالعبد تائب والله تواب»[1].

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتأويل قوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝٣٧﴾ [البقرة]، أن الله جلَّ ثناؤه هو التوّاب على من تاب إليه ـ من عباده المذنبين ـ من ذنوبه، التارك مجازاته بإنابته إلى طاعته بعد معصيته بما سلف من ذنبه. وقد ذكرنا أن معنى التوبة من العبد إلى ربّه، إنابتُه إلى طاعته، وأوبته إلى ما يرضيه بتركه ما يَسْخَطه من الأمور التي كان عليها مقيمًا مما يكرهه ربه. فكذلك توبة الله على عبده، هو أن يرزقه ذلك، ويؤوب له من غضبه عليه إلى الرضا عنه، ومن العقوبة إلى العفو والصفح عنه. وأما قوله: الرحيم، فإنه يعني: أنه المتفضل عليه مع التوبة بالرحمة، ورحمته إياه: إقالة عثرته، وصفحه عن عقوبة جُرمه»[2].

وقال التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أسمائه تعالى: التواب، ومعناه: يقبل توبة عباده إذا أذنبوا، ويقبلهم إذا استقالوا والمخلوق تواب؛ لأنه يتوب إلى الله، والله تواب يقبل توبة العبد»[3].

الأقسام:

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وكذلك التواب من أوصافه
والتَّوب في أوصافه نوعان
إذْنٌ بتوبة عبده وقبولها
بعد المتاب بمنة المنان»[4].

وقال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التواب الذي لم يزل يتوب على التائبين، ويغفر ذنوب المنيبين فكل من تاب إلى الله توبة نصوحًا تاب الله عليه. وتوبته على عبده **نوعان:**

أحدهما: أنه يوقع في قلب عبده التوبة إليه، والإنابة إليه، فيقوم بالتوبة وشروطها من الإقلاع عن المعاصي، والندم على فعلها، والعزم على أن لا يعود إليها، واستبدالها بعمل صالح.

والثاني: توبته على عبده بقبولها وإجابتها، ومحو الذنوب بها فإن التوبة

(١) انظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي (٦٣) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ].

(٢) جامع البيان (١/٥٤٧) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/١٥٦) [دار الراية، ط٢].

(٤) متن القصيدة النونية لابن القيم (٢٠٩) [مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٧هـ].

النصوح تجبّ ما قبلها»[(١)].

۞ المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: قابل التوب:

ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ [غافر: ٣]، وذكر هذا الاسم بعض أهل العلم[(٢)].

والراجح عدم صحة تسمية الله ﷻ بقابل التوب؛ فإن هذا الاسم لم يرد مصرحًا تسمية الله ﷻ به في النصوص، وأغفل ذكره معظم العلماء من السلف والخلف الذين اعتنوا بجمع الأسماء الحسنى وشرحها، والله أعلم.

- المسألة الثانية: القابل:

أورد بعض أهل العلم هذا الاسم في الأسماء الحسنى؛ كجعفر الصادق وسفيان بن عيينة[(٣)]، والزجاجي[(٤)].

والراجح عدم صحة تسمية الله ﷻ بالقابل، فإن هذا الاسم لم يرد مصرحًا تسمية الله ﷻ به في النصوص، وأغفل ذكره معظم العلماء من السلف والخلف الذين اعتنوا بجمع الأسماء الحسنى وشرحها، والله أعلم[(٥)].

- المسألة الثالثة: لا يسمى الله بالتائب:

لأنه ليس من أسماء الله الحسنى، ولم يرد النص به[(٦)].

- المسألة الرابعة: التوْب:

صفة فعلية لله تعالى مشتقة من اسمه التواب، وأيضًا ورد الفعل: تاب ويتوب في النصوص الشرعية؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٣٧﴾ [البقرة]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٦﴾ [النساء]، ﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمَۢا ٧٣﴾ [الأحزاب].

وفي السُّنَّة قوله ﷺ: **«من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها، تاب الله عليه»**[(٧)].

وهي صفة حقيقية لله تعالى تليق بجلاله.

---

(١) الحق الواضح المبين (٢٥٠)، وانظر: توضيح الكافية الشافية (٣٨٥) [ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات السعدي، مركز صالح بن الصالح الثقافي، ط٢، ١٤١٢هـ].

(٢) انظر: كتاب التوحيد لابن منده (٢/ ٢٠٣)، وأحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٣٤٢)، المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ٦٠)، إيثار الحق على الخلق لابن الوزير (١٥٩)، وتلخيص الحبير لابن حجر (٤/ ٤٢٥).

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٢١١) [دار الريان، ط١، ١٤٠٧هـ].

(٤) انظر: اشتقاق أسماء الله (١٨٩).

(٥) انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي (٢٣٨) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ].

(٦) انظر: اشتقاق أسماء الله (٦٣).

(٧) رواه مسلم (كتاب الذكر والدعاء، رقم ٢٧٠٣).

ـ المسألة الخامسة: التوبة هي الرجوع إلى الله تعالى:

التوبة من الذنب: سؤال الله مغفرته والرجوع إليه والإنابة إليه، مع ترك الذنب والندم عليه، والعزم على عدم الرجوع إليه، ومن السُّنَّة صلاة ركعتين واستغفار الله بعدها، إلا أن بعض الناس ـ هداهم الله ـ يجعلون طقوسًا للتوبة مبتدعة لم يرد الشرع بها، من ذلك: حلق الرأس وغير ذلك مما حكاه ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله في سياق ذكر فيه أنواع حلق الرأس: «**النوع الثالث:** حلقه على وجه التعبد والتدين والزهد من غير حج ولا عمرة مثل ما يأمر بعض الناس التائب إذا تاب بحلق رأسه، ومثل أن يجعل حلق الرأس شعار أهل النسك والدين، أو من تمام الزهد والعبادة، أو يجعل من يحلق رأسه أفضل ممن لم يحلقه أو أدين أو أزهد، أو أن يقصر من شعر التائب كما يفعل بعض المنتسبين إلى المشيخة إذا توّب أحدًا أن يقص بعض شعره، ويعين الشيخ صاحب مقص وسجادة فيجعل صلاته على السجادة وقصه رؤوس الناس من تمام المشيخة التي يصلح بها أن يكون قدوة يتوب التائبين، فهذا بدعة لم يأمر الله بها ولا رسوله وليست واجبة ولا مستحبة عند أحد من أئمة الدين، ولا فعلها أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا شيوخ المسلمين المشهورين بالزهد والعبادة لا من الصحابة ولا من التابعين ولا تابعيهم، ومن بعدهم مثل الفضيل بن عياض وإبراهيم بن أدهم وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي وأحمد بن أبي الحواري والسري السقطي والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التستري وأمثال هؤلاء، لم يكن هؤلاء يقصون شعر أحد إذا تاب ولا يأمرون التائب أن يحلق رأسه.

وقد أسلم على عهد النبي ﷺ جمع أهل الأرض ولم يكن يأمرهم بحلق رؤوسهم إذا أسلموا، ولا قص النبي ﷺ رأس أحد، ولا كان يصلي على سجادة؛ بل كان يصلي إمامًا بجميع المسلمين، يصلي على ما يصلون عليه ويقعد على ما يقعدون عليه، لم يكن متميزًا عنهم بشيء يقعد عليه لا سجادة ولا غيره، ولكن يسجد أحيانًا على الخميرة، وهي شيء يصنع من الخوص صغير يسجد عليها أحيانًا؛ لأن المسجد لم يكن مفروشًا؛ بل كانوا يصلون على الرمل والحصى، وكان أكثر الأوقات يسجد على الأرض حتى يبين الطين في جبهته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا.

ومن اعتقد البدع التي ليست واجبة ولا مستحبة قربة وطاعة وطريقًا إلى الله وجعلها من تمام الدين ومما يؤمر به

التائب والزاهد والعابد فهو ضال خارج عن سبيل الرحمٰن متبع لخطوات الشياطين»[١].

۞ الفروق:

الفرق بين التواب والغفار والعفوّ:

التواب: هو الكثير التوب، بمعنى: الرجوع على عبده بالمغفرة وقبول التوبة.

والغفار: من صيغ المبالغة على وزن فعّال، ومعناه: الكثير الستر لذنوب عباده، مأخوذ من الغفر بمعنى الستر[٢].

والعفوّ: فهو الذي له العفو الشامل، الذي وسع ما يصدر من عباده من الذنوب، ولا سيما إذا أتوا بما يوجب العفو عنهم من الاستغفار والتوبة والأعمال الصالحة[٣].

وعليه؛ فالعفو هو الذي يمحو السيئات، ويتجاوز عن المعاصي، وهو قريب من الغفار، ولكنه أبلغ منه، فإن الغفران ينبئ عن الستر، والعفو ينبئ عن المحو، والمحو أبلغ من الستر، وهذا حال الاقتران، أما حال انفرادها فإن كل واحد منها يتناول معنى الآخر.

والتواب: هو الذي يتوب على من يشاء من عباده بالتوفيق للتوبة، ثم قبولها منهم[٤].

۞ الآثار[٥]:

الإيمان بأن الله تعالى تواب يقبل التوبة من عباده يوجب للعبد المسارعة بالتوبة وعدم التسويف، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾﴾ [النساء].

وفي التوبة تحقيق الفلاح والسعادة الدنيوية والأخروية، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [القصص].

وكذلك الاقتداء بالنبي ﷺ في الإكثار من التوبة والاستغفار.

والإيمان بهذا الاسم يجعله يسلك المسلك الصحيح تجاه من أساء إليه فيجاوز عنه ويصفح، عسى الله أن يتجاوز عنه، فالجزاء من جنس العمل.

الله هو وحده المتفرد بالتوبة على التائبين من عباده، لا يشركه فيها أحد

(١) مجموع الفتاوى (٢١/١١٧ ـ ١١٩).
(٢) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٣٨) [دار الثقافة العربية، ١٩٧٤م].
(٣) المصدر السابق (٢/٤٧٠).
(٤) فقه الأسماء الحسنى د. عبد الرزاق البدر.
(٥) النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى للحمود (٢/١٨٤).

من خلقه ولا يغفر الذنوب إلا هو سبحانه، فوجب طلب التوبة منه دون غير.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأسماء والصفات»، للبيهقي.

٢ ـ «تفسير الأسماء الحسنى»، للزجاج.

٣ ـ «توضيح الكافية الشافية»، للسعدي.

٤ ـ «الحق الواضح المبين»، للسعدي.

٥ ـ «شرح الأسماء الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، للقحطاني.

٦ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي السقاف.

٧ ـ «فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام»، للسعدي.

٨ ـ «فقه الأسماء الحسنى»، لعبد الرزاق العباد.

٩ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الأسماء الحسنى»، للتميمي.

١٠ ـ «المفاهيم المثلى في ظلال شرح الأسماء الحسنى»، لوليد بن محمود.

١١ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى» (ج٢)، للحمود.

التوبة

التعريف لغةً:

التوبة لغة: هي الرُّجُوعُ عن المعصية، يقال: تاب يتوب توبًا؛ أي: رجع، قال ابن فارس: «التاء والواو والباء، كلمة واحدة تدل على الرجوع، يقال: تاب من ذنبه؛ أي: رجع عنه»[(١)].

والتوَّاب: فعَّال من تاب يتوب، ورجل توَّاب؛ أي: كثير التوبة، والتوَّاب: اسم من أسماء الله تعالى، لتوبته على عباده[(٢)].

والتائب: تقال لباذل التوبة، ولقابل التوبة؛ فالعبد تائب إلى الله، والله تائب على عبده[(٣)].

التعريف شرعًا:

التوبة: هي الرجوع من معصية الله تعالى إلى طاعته مع مداومة الندم وكثرة الاستغفار.

ومن عبارات العلماء في تعريف التوبة ما يلي:

فقد عرَّفها ابن بطال رحمه الله بقوله: «حدُّ التوبة الرجوع عن الذنب والعزم أن لا

(١) مقاييس اللغة (١/٣٥٧) [دار الجيل، ط١]، وانظر: القاموس المحيط (٧٩) [مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٧هـ].

(٢) النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/ ١٨١) [مكتبة الإمام الذهبي، ط١، ١٤١٧هـ].

(٣) انظر: المفردات للراغب (١٦٩) [دار القلم، ط٢].

يعود إليه والإقلاع عنه»[١].

وعرَّفها ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «التوبة: هي جماع الرجوع من السيئات إلى الحسنات»[٢].

وعرَّفها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «التوبة: هي رجوع العبد إلى الله ومفارقته لصراط المغضوب عليهم والضالين»[٣].

الحكم:

اتفق العلماء رحمهم الله على وجوب التوبة من المعصية على الفور، وذلك لأمر الله تعالى بها في كتابه في جملة من الآيات؛ كقوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٣١﴾ [النور].

والآيات والأحاديث في الأمر بها، ووجوبها كثيرة، وهي ظاهرة لمن طلبها، قال النووي: «واتفقوا ـ أي: العلماء ـ على أن التوبة من جميع المعاصي واجبة، وأنها واجبة على الفور، لا يجوز تأخيرها سواء كانت المعصية صغيرة أو كبيرة»[٤].

وهي واجبة لأنها هي حقيقة الإسلام، وبها تجتمع شرائعه، ومقاماته.

الحقيقة:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فحقيقة التوبة: هي الندم على ما سلف منه في الماضي، والإقلاع عنه في الحال، والعزم على أن لا يعاوده في المستقبل»[٥].

وقال أيضًا: «فإن حقيقة التوبة: الرجوع إلى الله بالتزام فعل ما يحب، وترك ما يكره، فهي رجوع من مكروه إلى محبوب؛ فالرجوع إلى المحبوب جزء مسماها، والرجوع عن المكروه الجزء الآخر، ولهذا علق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الفلاح المطلق على فعل المأمور وترك المحظور بها، فقال ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٣١﴾ [النور]، فكل تائب مفلح، ولا يكون مفلحًا إلا من فعل ما أمر به وترك ما نهي عنه، وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ١١﴾ [الحجرات]. وتارك المأمور ظالم، كما أن فاعل المحظور ظالم، وزوال اسم الظلم عنه إنما يكون بالتوبة الجامعة للأمرين، فالناس قسمان: تائب وظالم ليس إلا، فالتائبون هم: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْأٓمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢]، فحفظ حدود الله جزء التوبة، والتوبة هي مجموع هذه

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٧١) [دار الريان للتراث، ط٢].

(٢) الاستقامة (١/ ٤٦٣) [مكتبة ابن تيمية، القاهرة].

(٣) مدارج السالكين (١/ ١٩) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ].

(٤) شرح النووي على مسلم (١٧/ ٥٩).

(٥) مدارج السالكين (١/ ١٩٩).

الأمور، وإنما سمي تائبًا لرجوعه إلى أمر الله من نهيه، وإلى طاعته من معصيته»[١].

۞ المنزلة:

محبة الله للتائبين وفرحته بتوبتهم:

أخبر الله تعالى أنه يحب التوابين، الذين يرجعون إليه سبحانه وتعالى، بعد الوقوع في المعصية، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة]، وبيَّن النبي ﷺ أن الرب تعالى يفرح بتوبة عبده أشد الفرح، فقال ﷺ: «**لله أشد فرحًا بتوبة عبده من أحدكم فقد دابته...**»[٢].

قال ابن تيمية: «وأخبر أنه تعالى يفرح بتوبة عبده التائب أعظم من فرح الفاقد لما يحتاج إليه من الطعام والشراب والمركب إذا وجده بعد اليأس...»[٣].

۞ الأدلة:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التحريم: ٨]، وقال: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ [غافر: ٢]. وقال: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾﴾ [النور]. وغيرها من الآيات.

ومن السُّنَّة: حديث عن أبي موسى رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إن الله سبحانه وتعالى يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتى تطلع الشمس من مغربها**»[٤].

وحديث ابن مسعود رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «**لله أشد فرحًا بتوبة عبده المؤمن، من رجل في أرض دوية مهلكة، معه راحلته، عليها طعامه وشرابه، فنام فاستيقظ وقد ذهبت، فطلبها حتى أدركه العطش، ثم قال: أرجع إلى مكاني الذي كنت فيه، فأنام حتى أموت، فوضع رأسه على ساعده ليموت، فاستيقظ وعنده راحلته وعليها زاده وطعامه وشرابه، فالله أشد فرحًا بتوبة العبد المؤمن من هذا براحلته وزاده**»[٥]. وحديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر**»[٦].

۞ أقوال أهل العلم:

قال القرطبي رحمه الله: «ولا يكفي في

(١) المصدر السابق (١/٣١٣).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب الدعوات، رقم ٦٣٠٨)، ومسلم (كتاب التوبة، رقم ٢٧٤٤).
(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٣٠٤).
(٤) أخرجه مسلم (كتاب التوبة، رقم ٢٧٥٩).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب الدعوات، رقم ٦٣٠٨)، ومسلم (كتاب التوبة رقم ٢٧٤٤).
(٦) أخرجه الترمذي (كتاب الدعوات، رقم ٣٥٣٧)، وابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤٢٥٣)، وأحمد (١٠/٣٠٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الرقائق، رقم ٦٢٨)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (رقم ١٩٠٣).

التوبة عند علمائنا قول القائل: قد تبت، حتى يظهر منه في الثاني خلاف الأول، فإن كان مرتدًّا رجع إلى الإسلام مظهرًا شرائعه، وإن كان من أهل المعاصي ظهر منه العمل الصالح، وجانب أهل الفساد والأحوال التي كان عليها، وإن كان من أهل الأوثان جانبهم وخالط أهل الإسلام، وهكذا يظهر عكس ما كان عليه»[(١)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن دين محمد ﷺ في التوبة جاء بما لم يجئ به شرع من قبله؛ ولهذا قال: «**أَنَا نَبِيُّ الرَّحْمَةِ؛ وأنا نَبِيُّ التَّوْبَةِ**»[(٢)]، وقد رفع به من الآصار والأغلال ما كان على من قبلنا»[(٣)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنزل التوبة أول المنازل، وأوسطها، وآخرها، فلا يفارقه العبد السالك، ولا يزال فيه إلى الممات، وإن ارتحل إلى منزل آخر ارتحل به، واستصحبه معه ونزل به، فالتوبة هي بداية العبد ونهايته، وحاجته إليها في النهاية ضرورية، كما أن حاجته إليها في البداية كذلك»[(٤)].

الشروط:

ذكر العلماء رحمهم الله أن التوبة لا تصح إلا بشروط، وسماها بعضهم أركان التوبة، فمنهم من قصرها على ثلاثة شروط، ومنهم من زاد على ذلك، بحسب نوع المعصية، **وبيان ذلك كما يلي:**

الشرط الأول: أن يخلص لله تعالى في التوبة.

الشرط الثاني: الندم على ما فات من فعل الذنب ومعصية الله تبارك وتعالى بذلك، والوقوع فيما يسخط الله.

الشرط الثالث: أن يقلع عن الذنب في الحال.

الشرط الرابع: أن يعزم على أن لا يعود في المستقبل.

الشرط الخامس: أن تكون التوبة في وقت قبولها، قبل أن يغلق الباب، وتمتنع التوبة، وسيأتي بيان ذلك في المباحث التالية[(٥)].

الشرط السادس: إذا كانت المعصية تتعلق بحقوق الآدميين، فيشترط التحلل من صاحب ذلك الحق، ورد مظلمته إليه، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى[(٦)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: التوبة النصوح:

جاء الأمر من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للمؤمنين

(١) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٨٧) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٥٥).
(٣) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٠٤).
(٤) مدارج السالكين (١/ ١٩٦).
(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ١٠٣)، وشرح مسلم للنووي (١٧/ ٥٩)، ومدارج السالكين (١/ ٢٠٢).
(٦) انظر: شرح النووي على مسلم (٢/ ٤٥) (١٧/ ٥٩)، ومدارج السالكين (١/ ٢٠٢).

بالتّوبة النّصوح، ووعدهم على ذلك تكفير السيئات، ودخول الجنات، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التحريم: ٨].

وقد اختلفت عبارات السلف والمفسرين في المراد بالتوبة النصوح، فقيل: هي الّتي لا عودة بعدها كما لا يعود اللّبن إلى الضّرع[١].

وقيل: هي أن تُبغِض الذنبَ كما أحببته، وتستغفر منه إذا ذكرته[٢].

وقيل المراد بها: التوبة العامة الشاملة للذنوب كلها، التي يستمر عليها في جميع أحواله[٣].

ولعل الأرجح في تعريفها: أنها التي استكملت غايةَ شروطها: من الإخلاص لله، وترك الذنب، والندم على فعله، ثم العزم على عدم العودة إليه. فيجمع صاحبها العزم والصدق بكليته عليها، بحيث لا يبقى عنده تردد ولا تلوّم ولا انتظار[٤].

(١) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ١٦٧).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٤١٤) [دار الفيحاء، ط١، ١٤١٣هـ]، والجامع لأحكام القرآن (٢١/ ٩٦ ـ ٩٧) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ].

(٣) انظر: تفسير السعدي (٨٧٤) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٤) انظر: أضواء البيان (٥/ ٥٢١) [دار الفكر، ١٤١٥هـ]، ومدارج السالكين (١/ ٣١٦)، وفتح الباري (١١/ ١٠٥).

ـ **المسألة الثانية: وقت التوبة:**

للتوبة وقت وقَّتها الله تعالى به، ليغتنم ذلك من وفّقه الله لاغتنامها، وهو وقت واسع يحوي جميع عمر الإنسان، إلا ما استثني من وقت يسير تنقطع فيه التوبة ولا تقبل، **وذلك كما يلي:**

١ ـ **وقت عام:** يشترك فيه جميع من أدركه من بني آدم، وهو طلوع الشمس من مغربها، فإذا طلعت الشمس من مغربها، فقد انقطع وقت التوبة، فلا تقبل ممن أرادها، كما لا يقبل الإيمان ممن لم يؤمن قبل خروجها. قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت فرآها الناس، آمنوا أجمعون، فذلك حين لا ينفع نفسًا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرًا**»[٥].

٢ ـ **وقت خاص:** وهو المبادرة إلى التوبة قبل معاينة الموت، وحصول الغرغرة ببلوغ الروح الحلقوم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٠٦)، ومسلم في (كتاب الإيمان، رقم ١٥٧).

﴿يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ﴾ [النساء: ١٧]، قال ابن كثير: «يقول تعالى: إنما يتقبل الله التوبة ممن عمل السوء بجهالة، ثم يتوب ولو قبل معاينة المَلَك لقبض روحه قَبْلَ الغَرْغَرَة»[(١)].

ـ المسألة الثالثة: التوبة من حقوق الآدميين:

يمكن تقسيم حقوق الآدميين، وكيفية التوبة منها إلى **قسمين:**

١ ـ **حقوق مالية**، سواء كانت بسرقة أو ظلم أو خيانة، وهذه لا يمكن أن تصح التوبة منها بعد الندم والعزم على عدم العودة، إلا بإرجاعها إلى أصحابها.

٢ ـ **حقوق غير مالية**؛ كالغيبة ونحوها، فهذه قد اختلف العلماء في كيفية التوبة منها على، بعد الإقلاع والندم والعزم، **على قولين لأهل العلم:**

أحدهما: أنه يكفي في ذلك الاستغفار للمغتاب، والدعاء له.

الثاني: أنه لا بد من إبلاغه بما حصل من اغتيابه، والتحلل منه. وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، القول الأول[(٢)].

ـ المسألة الرابعة: التوبة من ذنب دون آخر:

اختلف العلماء في صحة توبة من تاب من ذنب مع إصراره على ذنب آخر، أو أكثر من ذنب، **على ثلاثة أقوال:**

القول الأول: أن التوبة تصح من ذنب مع الإصرار على ذنب آخر، وأنه لا يشترط في صحة التوبة من ذنب عدم الإصرار على ذنب آخر، واحتج من قال بذلك بصحة إسلام الكافر وتوبته من الكفر، وإن كان مصرًّا على ذنب من الذنوب لم يتب منه.

وهذا القول قد قال به كثير من العلماء، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد.

وقد رجحه النووي، وادعى إجماع أهل السُّنَّة على القول به، فقال: «وتصح التوبة من ذنب وإن كان مصرًّا على ذنب آخر... هذا مذهب أهل السُّنَّة»[(٣)].

القول الثاني: أن التوبة لا تصح من ذنب مع الإصرار على غيره من الذنوب، قالوا: لأن التوبة هي: الرجوع إلى الله من مخالفته إلى طاعته وأي رجوع لمن تاب من ذنب واحد وأصر على ألف ذنب، وهذا القول قد ذهب إليه بعض العلماء، وهو الرواية الثانية عن الإمام أحمد.

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٥٠٤).
(٢) انظر: الوابل الصيب (٣٢٠ ـ ٣٢١) [دار البيان].
(٣) شرح النووي (١٧/ ٥٩).

القول الثالث: التفصيل في ذلك، بحيث يفرق بين الذنوب، فيقال: لا تصح التوبة من ذنب مع الإصرار على آخر من جنسه، وأما ما كان من غير جنسه فتصح التوبة مع وجوده والإصرار عليه.

وقد رجح ذلك العلَّامة ابن القيم بعد ذكره للقولين الأولين[1].

وهذا القول الذي ذكره ابن القيم، ورجحه هو أقرب الأقوال إلى الصواب، والله أعلم.

ـ المسألة الخامسة: توبة الأنبياء عليهم السلام:

لقد دلَّ القرآن على توبة الأنبياء عليهم السلام واستغفارهم لربهم وإنعامه عليهم بالمحبة والرحمة، فإن ذلك لا يؤثر في نبوتهم ولا رسالتهم؛ بل يجعله الله رفعة لدرجاتهم وعصمة لهم من أن يقروا على الذنوب والخطأ.

قال ابن تيمية رحمه الله: «وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها ومن اتبعهم على ما أخبر الله به في كتابه وما ثبت عن رسوله من توبة الأنبياء عليهم السلام من الذنوب التي تابوا منها، وهذه التوبة رفع الله بها درجاتهم فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، وعصمتهم هي من أن يقروا على الذنوب والخطأ فإن من سوى الأنبياء يجوز عليهم الذنب الخطأ من غير توبة والأنبياء عليهم السلام يستدركهم الله فيتوب عليهم ويبين لهم كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾﴾ [الحج] وقد ذكر الله تعالى قصة آدم ونوح وداود وسليمان وموسى وغيرهم»[2].

وقال رحمه الله أيضًا: «والله تعالى قصَّ علينا قصص توبة الأنبياء لنقتدي بهم في المتاب وأما ما ذكره سبحانه أن الاقتداء بهم في الأفعال التي أقروا عليها فلم ينهوا عنها ولم يتوبوا منها فهذا هو المشروع. فأما ما نهوا عنه وتابوا منه فليس بدون المنسوخ من أفعالهم وإن كان ما أمروا به أبيح لهم ثم نسخ تنقطع فيه المتابعة؛ فما لم يؤمروا به أحرى وأولى»[3].

ـ المسألة السادسة: توبة قاتل المؤمن عمدًا:

اختلف أهل العلم في قاتل المؤمن العمد على قولين:

القول الأول: أن القاتل عمدًا لا توبة له:

وهذا القول هو المشهور عن ابن

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠).

(٢) جامع الرسائل لابن تيمية (١/ ٢٦٩) [دار العطاء، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٨٠).

عباس رضي الله عنهما[(١)]، وإحدى الروايتين عن أحمد، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء]، وقالوا: إن الآية لم ينسخها شيء.

القول الثاني: أن توبته مقبولة:

وهذا هو قول جماهير أهل العلم.

واستدلوا بعموم الآيات والأحاديث التي تدل على أن الله يقبل توبة التائبين، مثل: قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الحج]، فهذه الآيات نصٌّ صريح وواضح في قبول توبة القاتل، وكذلك فإن التوبة تصح من الكفر، فمن القتل من باب أولى. فإذا كان الإسلام ماحيًا للذنوب التي قبله مهما عظمت فكذا التوبة. يقول ابن القيم رحمه الله: «فإن هدم التوبة لما قبلها كهدم الإسلام لما قبله»[(٢)].

وهذا القول هو الصحيح، فباب التوبة مفتوح لم يغلق دون كل عاص، والوعيد في آية النساء يمنعه موانع كثيرة، منها: إقامة الحد، التوبة النصوح، الحسنات الكثيرة، المصائب المكفرة[(٣)]. ولكن يبقى النظر في القتيل، كيف يستوفي حقه، ويوجه ذلك ابن القيم رحمه الله بقوله: «فالصواب والله أعلم أن يقال: إذا تاب القاتل من حق الله، وسلَّم نفسه طوعًا إلى الوارث ليستوفي منه حق موروثه سقط عنه الحقان، وبقي حق الموروث لا يضيعه الله، ويجعل من تمام مغفرته

(١) جاء ذلك عنه من عدة طرق: أخرجها الطبري في تفسيره (٩/٦٢ ـ ٦٧)، وقد وجه بعض أهل العلم قول ابن عباس رضي الله عنهما بأن مراده في عدم توبته لا يعني أنه مخلد في النار، أو أنه استبعد أن يكون للقاتل عمدًا توبة، ورأى أنه لا يوفق للتوبة، وإذا لم يوفق للتوبة، فإنه لا يسقط عنه الإثم؛ بل يؤاخذ به. أو أنه أراد: أن لا توبة له فيما يتعلق بحق المقتول. انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٨/٢٢٢). وقد ثبت عنه رضي الله عنه أن للقاتل توبة. انظر: صحيح الأدب المفرد (باب برُّ الأم، رقم ٤) [دار الصديق، ط٤، ١٤١٨هـ]، ولعل هذا هو ما استقر عليه قوله رضي الله عنه.

(٢) انظر: مدارج السالكين (١/٤٠٢).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٣٩٦)، وشرح مسلم للنووي (١٧/٨٢ ـ ٨٤) [دار إحياء التراث، ط٢]، ومنهاج السُّنَّة لابن تيمية (٤/٣٢٥) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، وشرح الطحاوية (٣٠٨ وما بعدها [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ]، وفتح الباري (٨/٤٩٥ ـ ٤٩٦) [دار المعرفة، ١٣٧٩هـ]، وفتح القدير (١/٥٧٦ ـ ٥٧٧) [دار ابن كثير، ط١، ١٤١٤هـ].

للقاتل تعويض المقتول؛ لأن مصيبته لم تنجبر بقتل قاتله، والتوبة النصوح تهدم ما قبلها، فيعوض هذا عن مظلمته، ولا يعاقب هذا لكمال توبته»[(١)].

ـ المسألة السابعة: معنى قوله تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ...﴾:

أخبر الله ﷻ في هذه الآية عن توبته على النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار، وهذه التوبة فيها رفعةٌ لدرجاتهم وتعظيمٌ لحسناتهم، فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، وليست التوبة نقصًا؛ بل هي من أفضل الكمالات وهي واجبة على جميع الخلق.

كما دلَّت هذه الآية على قدر التوبة وفضلها عند الله، وأنها غاية كمال المؤمن، فإنه سبحانه أعطاهم هذا الكمال بعد أن قضوا نحبهم، وبذلوا نفوسهم وأموالهم وديارهم لله، وكان غاية أمرهم أن تاب عليهم، ولهذا جعل النبيُّ ﷺ يوم توبة كعب خير يوم مرَّ عليه منذ ولدته أمه إلى ذلك اليوم، ولا يعرف هذا حق معرفته إلا من عرف الله، وعرف حقوقه عليه، وعرف ما ينبغي له من عبوديته، وعرف نفسه وصفاتها وأفعالها، وأن الذي قام به من العبودية بالنسبة إلى حق ربه عليه كقطرة في بحر، هذا إذا سلم من الآفات الظاهرة والباطنة[(٢)].

الفروق:

الفرق بين التوبة والاستغفار:

١ ـ إذا ذكر الاستغفار مفردًا، فإنه يراد به التوبة، مع طلب المغفرة من الله تعالى، وهو محو الذنب ووقاية شرّه، والستر لازم لهذا المعنى، كما قال تعالى: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠﴾ [نوح]، فالاستغفار يتضمن التوبة، والتوبة تتضمن الاستغفار.

٢ ـ إذا اقترن الاستغفار بالتوبة، كان لكلٍّ منهما معنى يختص به، فيكون الاستغفار: طلب وقاية شرّ ما مضى، والتّوبة: الرّجوع وطلب وقاية شرّ ما يخافه في المستقبل من سيّئات أعماله، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣]، فخصت التوبة بالرجوع، والاستغفار بالمفارقة.

ويقال أيضًا: الاستغفار من باب إزالة الضرر، والتوبة طلب جلب المنفعة، فالمغفرة: أن يقيه شر الذنب، والتوبة: أن يحصل له بعد هذه الوقاية ما يحبه[(٣)].

الفرق بين التوبة والإنابة:

١ ـ أن كلًّا من التوبة والإنابة تأتي

(١) المصدر السابق (١/ ٤٠٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ٥١)، وزاد المعاد (٣/ ٥١٧ ـ ٥١٨) [مؤسسة الرسالة، ط٢٧].

(٣) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦).

بمعنى الرجوع إلى الله تعالى، وترك الذنوب.

٢ ـ أن الإنابة أرق من التوبة لما تشعر به من الاعتماد التام على الله تعالى.

٣ ـ أن مقام الإنابة أعلى من مقام التوبة، فهي تدل على معنى التوبة مع الإقبال على الله تعالى بالعبادات.

٣ ـ أن الإنابة لا تكون إلا لله تعالى، بخلاف التوبة، فقد تكون في بعض أمور الدنيا، كما يقال: جاء فلان تائبًا إلى الوالي[(١)].

الآثار:

١ ـ حصول محبة الله تعالى ورضاه عن التائب.

٢ ـ زيادة الإيمان.

٣ ـ يتجلّى الله على التّائب برضوانه وإحسانه.

٤ ـ يُقبل الله على التّائب أضعاف إقبال عبده عليه بطاعته.

٥ ـ بالتّوبة يذهب الضّيق ويزول الهمّ.

٦ ـ بالتوبة يتطهر القلب من المعاصي ويُمحى أثرها.

٧ ـ بالتوبة تُبدل السيئات حسنات.

٨ ـ الفوز والفلاح ودخول الجنات.

(١) انظر: حاشية ثلاثة الأصول لابن قاسم (٤٠) [ط٥، ١٤٠٧هـ].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الاستقامة»، لابن تيمية.

٢ ـ «الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي.

٣ ـ «زاد المعاد»، لابن القيم.

٤ ـ «شرح النووي على مسلم».

٥ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.

٦ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٧ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

٨ ـ «مصطلحات في كتب العقائد»، لمحمد الحمد.

٩ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لمحمد النجدي.

١٠ ـ «الوابل الصيب»، لابن القيم.

التوحيد

التعريف لغةً:

يقول ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الواو والحاء والدال أصلٌ واحدٌ يدل على الانْفراد، من ذلك الوَحْدَة، وهو وَاحِد قبيلته إذا لم يكن فيهم مِثله... والوَاحِد المُنفرد»[(٢)]. وفي الصحاح: «فلانٌ واحِد دَهره؛ أي: لا نَظيرَ له... وفلانٌ أوحَد

(٢) مقاييس اللغة (٦/٩٠) [دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ]. وانظر: العين (٣/٢٨٠ ـ ٢٨١) [مكتبة الهلال]، وتهذيب اللغة (٥/١٩٢ ـ ١٩٣) [الدار المصرية للتأليف والترجمة].

أهلِ زمانه»[(١)]. ووحَّده توحيدًا: جعله واحِدًا[(٢)]. فكلمة التوحيد في اللغة ترجع إلى لفظة: (وَحَدَ)، وفروع هذه الكلمة تدور على معنى الانفراد وانقطاع المثل والنظير.

ومن المعاني الباطلة التي أضيفت للفظ الواحد قولهم: «الواحد هو الذي لا يتجزأ ولا يثنّى ولا يقبل الانقسام»[(٣)]. وتعريف الواحد بأنه الشيء الذي لا يتجزأ ولا يقبل الانقسام ليس له أصل في لغة العرب، ولم يأت في كلام الله ولا رسوله ﷺ، ولم يذكره المتقدمون من أهل اللغة؛ كالخليل بن أحمد، والأزهري، وابن دريد، وغيرهم. وقد تأثر بعض أهل اللغة بشيء من علم الكلام فدخل كتبهم من ذلك ما ليس له أصل في لغة العرب[(٤)].

التعريف شرعًا:

التوحيد: إفراد الله بالربوبية وما له من الأسماء والصفات، والإخلاص له في الألوهية والعبادة. يقول الشيخ ابن عثيمين: «إفراد الله بما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات»[(٥)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

العلاقة واضحة؛ فالتوحيد في اللغة من الواحد، وهو يعني: الانفراد، وانقطاع المثيل، والله فرد واحد لا مثيل له، وتوحيده إفراده بالربوبية وبما يستحق من العبادة والأسماء والصفات.

الحكم:

يجب إفراد الله بالربوبية والألوهية والكمال في أسمائه وصفاته.

المنزلة:

التوحيد بمعنى: شهادة أن لا إله إلا الله أول واجب على المكلف، وأول ما يدخل به إلى الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، وعلى التوحيد مدار آيات كتاب الله سبحانه وتعالى، ولأجله أرسل الله الرسل وأنزل الكتب[(٦)]؛ بل ما خلق الجن والإنس إلا لعبادته وحده سبحانه وتعالى.

الأدلة:

لم تأت كلمة التوحيد بهذه اللفظة في

---

(١) الصحاح (٢/٥٤٨) [دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ]، وانظر: لسان العرب (٣/٤٤٧، ٤٥١ ـ ٤٥٢) [دار صادر]، والقاموس المحيط (٤١٤) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ]، وتهذيب اللغة (٥/١٩٥).

(٢) انظر: القاموس المحيط (٤١٤).

(٣) لسان العرب (٣/٤٥١)، وانظر: مفردات ألفاظ القرآن (٨٥٧) [دار القلم، ط١، ١٤١٢هـ]، وبصائر ذوي التمييز (٥/١٧٠ ـ ١٧١) [وزارة الأوقاف المصرية، ط٢، ١٤٠٦هـ].

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٤٨٢ ـ ٤٨٣). [مؤسسة قرطبة]، والصاحبي لابن فارس (٦٤) [مكتبة المعارف، ١٤١٤هـ].

(٥) القول المفيد (١/٨).

(٦) انظر: شرح الطحاوية (١/٢٣، ٤٢ ـ ٤٣)، ومدارج السالكين (٣/٤٤٣ ـ ٤٤٤).

كتاب الله، وإنما جاء فروع هذه الكلمة مثل: (واحد)، و(أحد)، و(وحده)، وهي تعني: توحيد الله، الذي عليه مدار كتاب الله ﷻ. وإذا تأملت الآيات عن الله ﷻ في توحيده تجدها تشمل إفراده بالعبادة، والربوبية، وإثبات الأسماء والصفات. ففي إفراده بالعبادة قال ﷻ: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة]، يقول الإمام الطبري: «إلٰهًا واحدًا؛ أي: نخلص له العبادة، ونوحد له الربوبية، فلا نشرك به شيئًا، ولا نتخذ دونه ربًّا»[(١)]. وفي إثبات الأسماء والصفات يقول ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]. وفي إفراده بالربوبية يقول ﷻ: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ ﴿٤﴾ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ ﴿٥﴾﴾ [الصافات].

ومن السُّنَّة: قوله ﷺ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «**إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى**»[(٢)]، ثم جاء تفسير التوحيد في روايات أخرى تعددت ألفاظها، **ومنها:**

قوله: «**ادعهم إلى شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأني رسول الله**»[(٣)]، وفي رواية: «**فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله** ﷻ»[(٤)].

فهذه الروايات يفسر بعضها بعضًا، وهي تدل على أن التوحيد؛ يعني: شهادة أن لا إلٰه إلا الله؛ ويعني: عبادة الله وحده.

أقوال أهل العلم:

قال الدارمي رحمه الله: «وتفسير التوحيد عند الأمة وصوابه قول: لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له»[(٥)].

وقال ابن سريج رحمه الله: «توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين أشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله»[(٦)].

وقال الطبري رحمه الله في تفسير قوله ﷻ: ﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣]: «أي: نخلص له العبادة، ونوحد له الربوبية، فلا نشرك به شيئًا، ولا نتخذ

(١) تفسير الطبري (١/٥٦٢)، وانظر: تفسير ابن كثير (١/١٩٢) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ].
(٢) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، برقم ٧٣٧٢).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب الزكاة، برقم ١٣٩٥)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩).
(٤) أخرجه البخاري (كتاب الزكاة، برقم ١٤٥٨)، ومسلم (كتاب الإيمان، برقم ١٩).
(٥) رد الدارمي على المريسي (٦) [دار الكتب العلمية].
(٦) الحجة في بيان المحجة للتيمي (١/٩٦ ـ ٩٧) [دار الراية، ط١، ١٤١١هـ]، وبيان تلبيس الجهمية (١/٤٨٧) [مؤسسة قرطبة]، وإعلام الموقعين (٤/١٩١) [دار الجيل، ١٩٧٣م].

دونه ربًّا»[1].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن التوحيد إنه: «شهادة أن لا إله إلا الله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له»[2]. ويقول عن توحيد الرسل: إنه «يتضمن إثبات الإلهية لله وحده، بأن يشهد أن لا إله إلا هو، ولا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يوالي إلا له، ولا يعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات»[3].

وعرَّف ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ التوحيد بقوله: «وأما توحيد الرسل فهو إثبات صفات الكمال له سبحانه، وإثبات كونه فاعلًا بمشيئته وقدرته واختياره، وأن له فعلًا حقيقة وأنه وحده الذي يستحق أن يعبد، ويخاف ويرجى ويتوكل عليه، فهو المستحق لغاية الحب بغاية الذل، وليس لخلقه من دونه وكيل ولا ولي ولا شفيع، ولا واسطة بينه وبينهم في رفع حوائجهم إليه، وفي تفريج كرباتهم، وإغاثة لهفاتهم، وإجابة دعواتهم»[4].

(١) تفسير الطبري (١/٥٦٢) [دار الفكر، ١٤٠٨هـ].

(٢) التسعينية ضمن الفتاوى الكبرى (٥/٢٠٨) [طبعة دار المنار، ١٤٠٨هـ]، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٤٧٨)، ومجموع الفتاوى (٣/٣٦٤) [مكتبة النهضة الحديثة، ١٤٠٤هـ].

(٣) درء التعارض (١/٢٢٤) [مكتبة ابن تيمية]، وانظر: الصفدية (٢/٢٢٨) [مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤٠٦هـ].

(٤) الصواعق المرسلة (٣/٩٣٣) [دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ]، وانظر: الروح لابن القيم (٣٨٦) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ]، ومدارج السالكين (٣/٤٥٩) [دار الكتاب العربي، ١٣٩٢هـ].

الأقسام:

أهل السُّنَّة يقسمون التوحيد إلى نوعين وإلى ثلاثة أنواع، **وفيما يلي بيان ذلك:**

تقسيم التوحيد إلى نوعين:

يقسِّمون التوحيد إلى نوعين، عبّروا عنهما بأكثر من صيغة، **فمن ذلك تقسيمه إلى:**

١ ـ التوحيد القولي العلمي.

٢ ـ التوحيد العملي الإرادي.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب هو توحيد الإلهية، وهو أن يعبد الله وحده لا شريك له، **وهو متضمن لشيئين:**

أحدهما: القول[5] العلمي، وهو إثبات صفات الكمال له، وتنزيهه عن النقائص، وتنزيهه عن أن يماثله أحد في شيء من صفاته، فلا يوصف بنقص بحال، ولا يماثله أحد في شيء من الكمال... والتوحيد العملي الإرادي أن لا يعبد إلا إياه، فلا يدعو إلا إياه ولا يتوكل إلا عليه، ولا يخاف إلا إياه، ولا يرجو إلا إياه، ويكون الدين كله لله... وهذا التوحيد يتضمن أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، لا شريك

(٥) هكذا في الأصل، ولعلها: القولي.

له في الملك»[(١)].

وهذا التقسيم ذكره ابن القيم رحمه الله حيث قال: «التوحيد نوعان: نوع في العلم والاعتقاد، ونوع في الإرادة والقصد، ويسمى **الأول**: التوحيد العلمي. **والثاني**: التوحيد القصدي الإرادي. لتعلق الأول بالأخبار والمعرفة، والثاني بالقصد والإرادة»[(٢)]. والقسم الأول وهو التوحيد القولي العلمي، يعبر عنه أهل السُّنَّة أحيانًا بتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، والقسم الثاني وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل، يعبرون عنه بتوحيد العبادة، وتوحيد الألوهية[(٣)].

وتارة يعبرون عن هذين النوعين بتوحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية[(٤)].

وتارة يعبرون عنهما بتوحيد الإثبات والمعرفة، وتوحيد القصد والطلب، يقول ابن القيم رحمه الله في بيان أنواع التوحيد: «وهو نوعان: توحيد في المعرفة الإثبات، وتوحيد في المطلب والقصد»[(٥)].

تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أنواع:

وهذا التقسيم لا يختلف عن التقسيم السابق، وإنما هو اصطلاح آخر، حيث يذكر أهل السُّنَّة أنواعًا **ثلاثة للتوحيد وهي**:

توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وهذا الأخير يسمونه أحيانًا: التوحيد العلمي الاعتقادي. يقول الإمام ابن القيم في كتابه «مدارج السالكين»: «فصل في اشتمال هذه السورة على أنواع التوحيد الثلاثة، التي اتفق عليها الرسل صلوات الله وسلامه عليهم»[(٦)]، ثم ذكر تقسيم التوحيد إلى نوعين؛ نوع في العلم والاعتقاد، ونوع في الإرادة والقصد، وبيَّن اشتمال هذين النوعين على أنواع ثلاثة؛ هي: توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية[(٧)].

---

(١) الصفدية (٢/٢٢٨ ـ ٢٢٩)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٤٧٩).

(٢) مدارج السالكين (١/٢٤ ـ ٢٥)، وانظر: بدائع الفوائد (١/١٤٦) [مكتبة الرياض الحديثة].

(٣) انظر: الرسالة التدمرية (٤ ـ ٥) [ط ١، ١٤٠٥هـ]، وشفاء العليل (٢٧٣) [مكتبة الرياض الحديثة، ط١، ١٣٢٣هـ].

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/٢٨٣ ـ ٢٨٤، ٣٣١)، واقتضاء الصراط المستقيم (٢/٧١٠) [مكتبة الرشد، ط٣، ١٤١١هـ]، ومجموعة الرسائل والمسائل (١/٤٢ ـ ٤٣) [دار الكتب العلمية، ط١]، وبيان تلبيس الجهمية (٢/٤٥٤)، والصلاة وحكم تاركها لابن القيم (٩٨) [دار ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ]، وبدائع الفوائد (٤/١٣٢)، وشفاء العليل (٢٢٨).

(٥) مدارج السالكين (٣/٤٤٩)، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/٢٤، ٤٢) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٦) مدارج السالكين (١/٢٤ ـ ٢٥).

(٧) انظر: مدارج السالكين (١/٢٤ ـ ٢٥، ٢٨)، وزاد المعاد (٤/٢٠٠) [مؤسسة الرسالة، ط٢٥، ١٤١٢هـ]، وشرح العقيدة الطحاوية (١/٢٤)، وانظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/١٢٨ ـ =

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: العلاقة بين أنواع التوحيد، والفروق بين توحيد الربوبية والألوهية:

١ ـ توحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية؛ لأن الذي يفرد الله بالعبادة فهو حتمًا يقر بربوبيته. لكن ليس كل من أقر بالربوبية أفرده بالعبادة، مثل مشركي العرب؛ فقد أقروا بربوبيته، ولم يوحدوه بالعبادة، لكن يلزم من أقرّ بالربِّ الخالق أن يفرده بالعبادة فإقراره بالربوبية حجة عليه[1].

٢ ـ أن توحيد الألوهية توحيد عملي، فهو توحيد الله بأفعال العباد، فهو يعتمد على العبادات التي يؤديها العبد لله ﷻ، أما توحيد الربوبية فهو توحيد الله بأفعاله وأسمائه وصفاته، فهو توحيد قولي اعتقادي.

٣ ـ أن بتوحيد الألوهية يكون العبد مسلمًا مؤمنًا، أما توحيد الربوبية فقد أقرَّ به المشركون ولم يدخلهم ذلك في الإسلام[2].

٤ ـ أن التوحيد المطلوب الذي أرسلت به الرسل، وأنزلت به الكتب، هو توحيد الألوهية الذي يتضمن توحيد الربوبية[3].

ـ المسألة الثانية: تحقيق التوحيد:

تحقيق التوحيد هو: تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والمعاصي[4].

قال السعدي رحمه الله: «فإن تحقيق التوحيد تهذيبه وتصنيفه من الشرك الأكبر والأصغر، ومن البدع القولية والاعتقادية، والبدع الفعلية العملية، ومن المعاصي وذلك بكمال الإخلاص لله في الأقوال والأفعال والإرادات وبالسلامة من الشرك الأكبر المناقض لأصل التوحيد، ومن الشرك الأصغر المنافي لكماله، وبالسلامة من البدع والمعاصي التي تكدر التوحيد وتمنع كماله، وتعوقه عن حصول آثاره»[5].

فتخلص من كلام الشيخ ابن سعدي رحمه الله أن تحقيق التوحيد يرجع إلى **ثلاثة أمور:**

أولها: ترك الشرك بأنواعه؛ الأكبر والأصغر والخفي.

الثاني: ترك البدع بأنواعها.

الثالث: ترك المعاصي بأنواعها.

= ١٢٩) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١١هـ]، ولوائح الأنوار السَّنية (١/٢٥٧) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٥هـ].

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/٤٥٤)، وشرح الأصبهانية (١٠٢، ١٣٢) [دار المنهاج، ط١، ١٤٣٠هـ]، وشرح الطحاوية (١/٢٨ ـ ٢٩).

(٢) التدمرية (١٨٠)، وشرح الأصبهانية (١٢٣).

(٣) انظر: شرح العقيدة الأصبهانية (١٠٢)، وشرح الطحاوية (١/٢٨ ـ ٢٩، ٣٢، ٥٣).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٣٣).

(٥) القول السديد (١٣ ـ ١٤).

فإذا قام العبد بهذه الأمور على هذا الوجه كان محققًا للتوحيد وذلك هو حقيقة الشهادتين.

يقول الشيخ سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتحقيق التوحيد: هو معرفته والاطلاع على حقيقته والقيام بها علمًا وعملًا، وحقيقة ذلك هو انجذاب الروح إلى الله محبة وخوفًا، وإنابة وتوكّلًا، ودعاء وإخلاصًا، وإجلالًا وهيبة، وتعظيمًا وعبادة، وبالجملة فلا يكون في قلبه شيء لغير الله، ولا إرادة لما حرم الله، ولا كراهة لما أمر الله وذلك هو حقيقة لا إلٰه إلا الله»[1].

وتكمن أهميته من حيث أن التوحيد هو الغاية التي خلق الله الخلق لأجلها وبعث رسله وأنزل كتبه للدعوة والقيام بها، وقد تكاثرت نصوص الكتاب والسُّنَّة الدالة على بيان عظم شأن تحقيق التوحيد وشرف أهله وعلو قدرهم وحسن عاقبتهم في الدارين، قال تعالى في الثناء على الخليل إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [النحل]، فقد وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خليله إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في هذه الآية بهذه الصفات الحميدة التي هي أعلى درجات تحقيق التوحيد ترغيبًا في اتباعه في التوحيد، وتحقيق العبودية باتباع الأوامر، وترك النواهي فمن اتبعه في ذلك، فإنه يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب كما يدخلها إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكان مما وصفه الله به وأثنى عليه فيه **ما يلي**:

الأولى: أنه كان أمة؛ أي: قدوة وإمامًا معلّمًا للخير، وإمامًا يقتدى به.

الثانية: أنه كان قانتًا لله؛ أي: خاشعًا مطيعًا، دائمًا على عبادته وطاعته، فوصفه في هاتين الصفتين بتحقيق العبودية في نفسه **أولًا**: علمًا وعملًا، **وثانيًا**: دعوة وتعليمًا واقتداء به، وما كان يقتدى به إلا لعمله به في نفسه.

الثالثة: أنه كان حنيفًا، والحنف الميل؛ أي: مائلًا منحرفًا قصدًا عن الشرك.

الرابعة: أنه ما كان من المشركين؛ أي: هو موحد خالص من شوائب الشرك مطلقًا، فنفى عنه الشرك على أبلغ وجوه النفي بحيث لا ينسب إليه شرك وإن قل.

وقال تعالى في الثناء على عباده المؤمنين الذين اتصفوا بصفات استحقوا بها ثناء ربهم عليه والتنويه بشأنهم إلى يوم الدين: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [المؤمنون].

قال الشيخ سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) تيسير العزيز الحميد (٩٩).

«إن الله تعالى وصف المؤمنون السابقين إلى الجنات بصفات أعظمها الثناء عليهم بأنهم بربهم لا يشركون؛ أي: شيئًا من الشرك في وقت من الأوقات، فإن الإيمان النافع مطلقًا لا يوجد إلا بترك الشرك مطلقًا، ولما كان المؤمن قد يعرض له ما يقدح في إيمانه من شرك جلي أو خفي نفى عنهم ذلك، ومن كان كذلك فقد بلغ من تحقيق التوحيد النهاية، وفاز بأعظم التجارة ودخل الجنة بلا حساب ولا عذاب»[(١)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في وصف النبي ﷺ للسبعين ألفًا من أمته الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب قال: «**هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون**» الحديث[(٢)].

فقد تضمّن هنا الحديث العظيم ذكر الخصال التي استحقوا بها دخول الجنة بلا حساب ولا عذاب، وما كانت إلا تحقيق التوحيد المتمثل في أصله الجامع وهو التوكل على الله تعالى، والأعمال المذكورة في الحديث إنما تفرعت من هذا الأصل؛ فالتوكل على الله وصدق اللجوء إليه واعتماد القلب عليه تعالى هو خلاصة التفريد، ونهاية تحقيق التوحيد الذي يثمر كل مقام شريف من المحبة والخوف والرجاء، والرضا به ربًّا وإلٰهًا، والرضا بقضائه والإذعان لأحكامه، يقول ابن تيمية رحمه الله: «ومن تحقيق التوحيد أن يعلم أن الله تعالى أثبت له حقًّا لا يشركه فيه مخلوق؛ كالعبادة والتوكل والخوف والخشية والتقوى كما قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ۝٢٢﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢﴾ [الزمر]»[(٣)].

وجماع القول: أن من حقق التوحيد بأن امتلأ قلبه من الإيمان والتوحيد والإخلاص، وصدقته الأعمال بأن انقادت لأوامر الله طائعة منيبة مخبتة إلى الله، ولم يبرح ذلك بالإصرار على شيء من المعاصي فهذا الذي يدخل الجنة بغير حساب، ويكون من السابقين إلى دخولها، وإلى تبوء المنازل منها وليس تحقيق التوحيد بالتمني، ولا بالدعاوي الخالية من الحقائق ولا بالحلي العاطلة، وإنما بما وقر من القلوب من عقائد الإيمان، وحقائق الإحسان، وصدقته الأخلاق الجميلة والأعمال الصالحة الجليلة»[(٤)]، فمن حقق التوحيد على هذا الوجه حصلت له جميع الفضائل التي تواترت بها النصوص.

(١) تيسير العزيز الحميد (١٠١).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الطب، رقم ٥٧٠٥)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٢٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/١٠٦).

(٤) القول السديد (١٤).

- **المسألة الثالثة: كيفية تحقيق التوحيد:**

تحقيق التوحيد كما تقرر هو تصفيته وتخليصه من الشرك والبدع والمعاصي ولا سبيل إلى حصول ذلك إلا **بأمور ثلاثة:**

الأول: العلم؛ فلا يمكن تحقيق شيء إلا بعد العلم به، قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ثانيًا: الاعتقاد؛ فإن من علم ولم يعتقد واستكبر فلم يحقق التوحيد، قال تعالى: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [ص]، فالكفار لم يعتقد انفراد الله بالألوهية.

الثالث: الانقياد؛ فإن من علم واعتقد ولم ينقد فلم يحقق التوحيد، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ ۝٣٦﴾ [الصافات]، فتحقيق التوحيد لا يحصل للعبد إلا بعلم واعتقاد وانقياد فمن استوفاها تم له ما وعد الله به عباده المخلصين.

الثمرات:

التوحيد شجرة طيبة مباركة، تؤتي أكلها كل حين بإذن الله، فثمرات التوحيد تظهر بركتها وتعاجل العبد في الدنيا قبل الآخرة، فيتلذذ بنعيم التوحيد في حياته وبعد مماته، **ومنها:**

١ - دخول الجنة بفضل الكريم الرحمٰن، والنجاة من النار.

٢ - الاستقرار النفسي، والسعادة الحقيقية، والشعور بالأمن.

٣ - التلذذ بالعبادة، وتذوق حلاوة الإيمان.

٤ - الموحد يزيده الله طاعة وهدى، فمن بركة التوحيد إثمار الأعمال الصالحة في كل وقت.

٥ - أنه يعصم من وساوس الشيطان، ومضلات الفتن.

٦ - أن التوحيد يكفر الذنوب، وبه تحصل مغفرة الرب.

٧ - أن به زكاة القلوب وصلاحها.

مذهب المخالفين:

١ - **الفلاسفة:** إن التوحيد عند الفلاسفة؛ يعني: نفي الصفات، ونفي إضافة أي معنى إليه، فتعريفهم لوحدانية الله هي نفي كل شيء عنه، يقول ابن سينا: «فقد ظهر لنا أن للكل مبدأ واجب الوجود، غير داخل في جنس، أو واقع تحت حد، أو برهان، بريئًا عن الكم، والكيف، والماهية، والأين، والمتى، والحركة، لا ند له، ولا شريك، ولا ضد له، وأنه واحد من جميع الوجوه؛ لأنه غير منقسم، لا في الأجزاء بالفرض والوهم؛ كالمتصل، ولا في العقل بأن تكون ذاته مركبة من

معان عقلية متغايرة يتحد بها جملته... وليس الواحد فيه إلا على الوجه السلبي»[(١)]. وهذه العبارات المجملة، المشتبهة، حقيقتها كما يقول ابن القيم: «هو إنكار ماهية الرب الزائدة على وجوده، وإنكار صفات كماله، وأنه لا سمع له، ولا بصر، ولا قدرة ولا حياة، ولا إرادة ولا كلام ولا وجه، ولا يدين، وليس فيه معنيان متميز أحدهما عن الآخر البتة»[(٢)]. كما رد الغزالي على الفلاسفة في كتابه تهافت الفلاسفة، وبين تهافت قولهم وتناقضه، وأن قولهم في معنى الواحد تحكم لا دليل عليه[(٣)].

٢ ـ الصوفية وأهل وحدة الوجود:

التوحيد عند الصوفية هو مشاهدة الوحدانية بطريق الكشف بواسطة نور الحق، وأعلى من ذلك أن لا يرى في الوجود إلا واحدًا فلا يرى نفسه[(٤)]. وقالوا أيضًا في تعريف التوحيد أنه: «الفناء عن رسوم الصفات في الحضرة الواحدية، وشهود الحق بأسمائه وصفاته لا غير»[(٥)].

والتوحيد عند الصوفية ثلاثة أقسام:

الأول: توحيد العامة، **والثاني:** توحيد الخاصة، **والثالث:** توحيد خاصة الخاصة.

فأما توحيد العامة: فهو شهادة أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له الأحد الصمد، وهو التوحيد الظاهر الجلي الذي نفى الشرك الأعظم، وعليه نصبت القبلة وبه وجبت الذمة، وبه حقنت الدماء والأموال، وانفصلت دار الإسلام من دار الكفر.

والثاني: توحيد الخاصة: وهو إسقاط الأسباب الظاهرة، والصعود عن منازعات العقول، وعن التعلق بالشواهد، وهو أن لا يشهد في التوحيد دليلًا، ولا في التوكل سببًا ولا في النجاة وسيلة، فيكون مشاهدًا سبق الحق بحكمه وعلمه ووضعه الأشياء مواضعها، وهو الذي يصح بعلم الفناء ويصفو في علم الجمع.

وأما **الثالث: توحيد خاصة الخاصة:** فهو توحيد اختصه الحق لنفسه، واستحقه

---

(١) النجاة لابن سينا (٢/١٠٨) [دار الجيل، ط١، ١٤١٢هـ]. وانظر: الفارابي في حدوده ورسومه لجعفر آل ياسين (٦٣٩) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ]، وتفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد (٥٤٧) [دار المشرق، ١٩٧٣م].

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٩)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٥١٦ ـ ٥١٧).

(٣) انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي (٨٧ ـ ١٠٩) [دار الألباب، ط١، ١٤١٩هـ].

(٤) انظر: إحياء علوم الدين (٤/ ٢٤٠) [طبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ]، ورسالة التوحيد للنابلسي النقشبندي (٤٣).

(٥) اصطلاحات الصوفية للقاشاني (٢٢٠) [دار الحكمة، ط١، ١٤١٥هـ]، وانظر: معجم كلمات الصوفية لأحمد النقشبندي (١٩٧) [مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ١٩٩٧م]، والمعجم الصوفي للحفني (٦٠) [دار الرشاد، ط١، ١٤١٧هـ].

بقدره وألاح منه لائحًا إلى أسرار طائفة من صفوته وأخرسهم عن نعته وأعجزهم عن بثه، وهو إسقاط الحدث وإثبات القدم[(١)].

ويبيِّن شيخ الإسلام حقيقة هذا التقسيم، وأن التوحيد الأول الذي ذكروه هو التوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب وبه بعث الله الأولين والآخرين من الرسل.

وأما التوحيد الثاني الذي ذكروه وسموه توحيد الخاصة فهو الفناء في توحيد الربوبية، وهو أن يشهد ربوبية الرب لكل ما سواه، وأنه وحده رب كل شيء ومليكه.

وأما التوحيد الثالث فحقيقته الاتحاد والحلول الخاص من جنس قول النصارى في المسيح[(٢)].

ومن خلال هذا التقسيم يتبين أن غاية توحيد الصوفية وهو توحيد الخاصة هو شهود توحيد الربوبية والفناء فيه، ومن المعلوم أن الإقرار بتوحيد الربوبية لم يخرج مشركي العرب عن شركهم، وذلك لأنهم لم يقوموا بلازمه وهو توحيد الألوهية وإفراد الله بالعبادة[(٣)].

وقد يصل التصوف إلى القول بوحدة الوجود، وأنه ليس هناك وجودان خالق ومخلوق؛ بل الوجود عندهم واحد بالعين، والذي يقال له الخلق المشبه هو الحق المنزه، فوجود الكائنات هو عين وجود الله[(٤)]. وتصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده، وإنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم، لما فيه من الألفاظ المجملة والمشتركة[(٥)].

٣ ـ المتكلمون: يعرف القاضي عبد الجبار؟ التوحيد فيقول: «أما في اصطلاح المتكلمين فهو العلم بأن الله ـ تعالى ـ واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه، والإقرار به»[(٦)]. والواحد والأحد عند المتكلمين صفة سلبية يريدون بها **ثلاثة معان**[(٧)]:

---

(١) انظر: منازل السائرين للهروي (١٣٥، ومنهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، ومدارج السالكين (٣/ ٣٨٠).

(٢) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٥٨).

(٣) انظر: التدمرية (١٨٦ ـ ١٨٧)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٢١٩، ١٣/ ١٩٨ ـ ١٩٩)، ومدارج السالكين (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣، ١٥٨ ـ ١٦٠، ١٦٩، ٢٤٤، ٣٢٧، ٥١٩ ـ ٣/ ٣٩٧).

(٤) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣١ ـ ٩٣٢)، ومجموعة الرسائل لابن تيمية (١/ ٨٠) (٤/ ٦ ـ ٧).

(٥) انظر: مجموعة الرسائل لابن تيمية (٤/ ٥).

(٦) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (١٢٨) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ]، وانظر: المطالب العالية للرازي (٣/ ٢٦٢) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ]، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ٣٩) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٩هـ]، والإنصاف للباقلاني (٢٣) [المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٣هـ]، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء) لأحمد نكري (٣٣).

(٧) المطالب العالية (٣/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)، وانظر: المباحث المشرقية للرازي (١/ ١٧٤) [دار الكتاب =

١ ـ أن الله واحد في ذاته لا قسيم له.

٢ ـ واحد في صفاته لا شبيه له.

٣ ـ واحد في أفعاله لا شريك له.

ويُلحظ من خلال التعريفات السابقة أن توحيد المتكلمين يدور على العلم والإقرار، وأن الوحدانية عندهم صفة سلبية، فهي تنفي عن الله ولكن لا تثبت شيئًا من الصفات، والمثبتة منهم يثبتون بعض الصفات لا كلها، فهو واحد لا قسيم له ولا شبيه له ولا شريك له ـ كما يقولون ـ، ولا يذكرون التوحيد العملي وهو توحيد الألوهية، والإلٰه عندهم هو القادر على الاختراع[1].

وقد ردَّ أئمة أهل السُّنَّة على المتكلمين، وبيَّنوا ما في قولهم في التوحيد من باطل واشتباه وتلبيس، وما فيه من مخالفة للغة التي يزعمون أنهم يوافقونها، وما فيه من مخالفة للعقل والشرع. يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن ما فسّر به هؤلاء اسم الواحد من هذه التفاسير التي لا أصل لها في الكتاب، والسُّنَّة، وكلام السلف والأئمة، باطل بلا ريب شرعًا وعقلًا ولغة. أما في اللغة فإن أهل اللغة مطبقون على أن معنى الواحد في اللغة ليس هو الذي لا يتميز جانب منه عن جانب، ولا يرى منه شيء دون شيء؛ إذ القرآن ونحوه من الكلام العربي متطابق على ما هو معلوم بالاضطرار في لغة العرب وسائر اللغات، أنهم يصفون كثيرًا من المخلوقات بأنه واحد ويكون ذلك جسمًا... وإذا كان أهل اللغة متفقين على تسمية الجسم الواحد واحدًا، امتنع أن يكون في اللغة معنى الواحد: الذي لا ينقسم إذا أريد بذلك أنه ليس بجسم وأنه لا يشار إلى شيء منه دون شيء... بل لا يوجد في اللغة اسم واحد إلا على ذي صفة ومقدار»[2].

وقد ستروا تحت قولهم في التوحيد باطلًا كثيرًا، أما قولهم: إن الله واحد في ذاته لا قسيم له؛ فليس مرادهم بأنه لا ينقسم ولا يتبعض أنه لا ينفصل بعضه عن بعض، فإن هذا حق لا ريب فيه، وإنما مرادهم بذلك أنه لا يرى منه شيء دون شيء، ولا يعلم منه شيء دون شيء، بحيث أنه ليس له في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها، ويسمون ذلك نفي

= العربي، ط١، ١٤١٠هـ]، والتوحيد للماتريدي (٢٠ ـ ٢٣، ١١٩) [دار الجامعات المصرية]، والإنصاف للباقلاني (٣٣ ـ ٣٤)، والمغني للقاضي عبد الجبار (٤/٢٤١ ـ ٢٤٢) [الدار المصرية للتأليف والترجمة]، والاعتقاد للبيهقي (٣٨ ـ ٣٩) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ]، ولمع الأدلة لأبي المعالي الجويني (٩٨) [عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ].

(١) انظر: أصول الدين للبغدادي (١٢٣) [دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠١هـ]، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي (١٢٤ ـ ١٢٥) [دار الكتاب العربي، ط٢].

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/٤٨٢ ـ ٤٨٣)، وانظر: درء التعارض (١/١١٣ ـ ١١٤)، والتسعينية ضمن الفتاوى الكبرى (٥/٢٠٣).

التجسيم[١]. وأما قولهم واحد في صفاته لا شبيه له: فقد أجملوها فجعلوا نفي الصفات أو بعضها داخلًا في نفي التشبيه[٢]. وأما قولهم: واحد في أفعاله لا شريك له؛ فهذا معنى صحيح، وهو حق، حيث اعترفوا فيه بأن الله خالق كل شيء، ومربيه ومدبره ـ مع خلاف المعتزلة في خلق أفعال العباد ـ[٣]، ولكنهم جعلوا هذا النوع هو الغاية وأطالوا في تقريره وشرحه، مع أن المشركين كانوا يقرون به وهم مع ذلك مشركون[٤].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية»، لآمال العمرو [رسالة دكتوراه].

٢ ـ «التوحيد وإثبات صفات الرب»، لابن خزيمة.

٣ ـ «التوحيد»، لابن منده.

٤ ـ «حقيقة التوحيد بين أهل السُّنَّة والمتكلمين»، لعبد الرحيم السلمي.

٥ ـ «حقيقة التوحيد والفروق بين الربوبية والألوهية»، لعلي العلياني.

٦ ـ «الرسالة التدمرية»، لابن تيمية.

٧ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.

٨ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٣)، لابن القيم.

٩ ـ «كتاب التوحيد»، لمحمد بن عبد الوهاب، وشروحه.

١٠ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١ ـ ٣)، لابن تيمية.

التوحيد الإرادي

يراجع مصطلح (توحيد الألوهية).

توحيد الأسماء والصفات

التعريف لغةً:

التوحيد: مصدر الفعل وحّد يوحّد توحيدًا؛ إذا اعتقد انفراد الشيء وحكم به، أو علم بذلك وهو يدل في جميع تصاريفه على التوحد والتفرد.

قال ابن فارس رحمه الله: «الواو والحاء والدال: أصل واحد يدل على الانفراد. من ذلك الوحدة. وهو واحد قبيلته: إذا لم يكن فيهم مثله»[٥].

(١) انظر: التسعينية ضمن الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، والتدمرية (١٨٤ ـ ١٨٥)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠).

(٢) انظر: التسعينية ضمن الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٠٤)، والتدمرية (١٨٢ ـ ١٨٣)، والصواعق المرسلة (٣/ ١١١١).

(٣) انظر: التسعينية ضمن الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٠٧)، والتدمرية (١٨٠ ـ ١٨١).

(٤) انظر: درء التعارض (١/ ٢٢٦)، ومدارج السالكين (١/ ٧٤).

(٥) مقاييس اللغة (٦/ ٩٠) [دار الجيل، ط٢، ١٤٢٠هـ].

ونقل الأزهري عن الليث: «رجلٌ وحيدٌ: لا أَحَدَ مَعَه يُؤْنِسُه، وقد وحُدَ يَوْحُدُ وحَادَةً وَوَحْدَةً وَوَحَدًا. قَالَ: والتَوْحيد: الإيمانُ بِالله وحْدَهُ لا شريك لَهُ، والله الوَاحِدُ الأحد ذُو الوحدانيَّة والتَّوحُّدِ»[(١)]. والأسماء: جمع اسم، وهو مشتق من: السمو، وهو العلو والرفعة كما قال النحاة البصريون، وقيل: إنه مشتق من السمة وهي العلامة كما قال به النحاة الكوفيون. والصحيح الأول[(٢)]. قال الأزهري: «ومن قال: إن اسمًا مأخوذ من: وسمت فهو غلط؛ لأنه لو كان اسم من وسمت، لكان تصغيره وُسَيما، مثل تصغير عدة وصلة وما أشبههما»[(٣)].

والصفة لغة: هي العلامة الملازمة للشيء.

قال ابن فارس: «الواو والصاد والفاء: أصل واحد، هو تحلية الشيء. ووصفته أصفه وصفاً. والصفة: الأمارة اللازمة للشيء»[(٤)].

التعريف شرعًا:

إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، ونفي ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ[(٥)].

أو هو «إفراد الله بما له من الأسماء والصفات»[(٦)].

الحكم:

يجب إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، ونفي ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ؛ لأنه جزء من الإيمان بالله تعالى.

الحقيقة:

إثبات الأسماء والصفات يرتكز على أسس ثلاث، بيانها فيما يلي:

الأول: الإيمان بكل ما ورد في الكتاب والسُّنَّة من الأسماء الحسنى والصفات العليا، فلا يسمون الله إلا بما سمى به نفسه أو سماه به رسوله ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٨٠﴾ [الأعراف]. فأخبر تعالى بأن له أسماء سمى بها نفسه

(١) تهذيب اللغة (٥/١٢٥) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م].
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢٠٧ ـ ٢٠٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، عام ١٤١٦هـ].
(٣) تهذيب اللغة (١٣/١١٧).
(٤) مقاييس اللغة (٦/١١٥).
(٥) انظر: التدمرية (٧) [مكتبة العبيكان، ط٦، ١٤٢٦هـ].
(٦) القول المفيد لابن عثيمين (١/١٦) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤هـ].

وأنها حسنى لدلالتها على الصفات العليا.

الثاني: تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى]. ففي هذه الآية إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل.

الثالث: قطع الطمع عن إدراك كيفية الصفات الإلٰهية لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ١١٠﴾ [طه][1]؛ لأن حقيقة الشيء الغائب لا تعرف إلا برؤيته، أو رؤية مثيله، أو وجود الخبر الصادق عنه وكل هذه الأمور منتفية في هذا الباب. فلم يبق إلا الوقوف حيث وقف الوحي.

المنزلة:

منزلة توحيد الأسماء والصفات سامية ومكانته عالية، ويتضح ذلك من خلال أمور عديدة، **من أبرزها ما يأتي:**

إن معرفة الله وتقديره حق قدره لا يتم إلا بمعرفة أسمائه الحسنى وصفاته العليا وأفعاله الكاملة، التي تعرَّف الله بها على عباده فقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ٢٢ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٢٣ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٢٤﴾ [الحشر].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن شرف العلم تابع لشرف معلومه، لوثوق النفس بأدلة وجوده وبراهينه، ولشدة الحاجة إلى معرفته، وعظم النفع بها، ولا ريب أن أجلَّ معلوم وأعظمه وأكبره فهو الله الذي لا إلٰه إلا هو ربُّ العالمين، وقيوم السماوات والأرضين، الملك الحق المبين، الموصوف بالكمال كله، المنزه عن كل عيب ونقص، وعن كل تمثيل وتشبيه في كماله، ولا ريب أن العلم به وبأسمائه وصفاته وأفعاله أجلّ العلوم وأفضلها، ونسبته إلى سائر العلوم كنسبة معلومة إلى سائر المعلومات، وكما أن العلم به أجلّ العلوم وأشرفها فهو أصلها كلها... فالعلم بذاته سبحانه وصفاته وأفعاله يستلزم العلم بما سواه، فهو في ذاته رب كل شيء ومليكه، والعلم به أصل كل علم ومنشؤه، فمن عرف الله عرف ما سواه، ومن جهل ربه فهو لما سواه أجهل»[2].

(١) انظر لهذه الأسس: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي (٤٤) [الدار السلفية، الكويت، ط٤، ١٤٠٤هـ]، ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات لمحمد التميمي (٧١) [أضواء السلف، ط١].

(٢) مفتاح دار السعادة (١/٨٦) [دار الكتب العلمية].

إنه أحد أقسام التوحيد التي لا يتم توحيد العبد لربه إلا بالجمع بينها وتحقيقها كما هو معلوم.

الأدلة:

دلَّت النصوص الشرعية على توحيد الأسماء والصفات في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف].

وقال الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى].

ففي الآية الأولى: أخبر تعالى بأن له أسماء سمى بها نفسه، ووصفها بأنها حسنى؛ لدلالتها على صفاته العلا، ونهى تبارك وتعالى عن الإلحاد فيها وهو الميل بها عما يجب لله فيها.

وفي الآية الثانية جمع تعالى بين نفي مماثلة المخلوقين له في شيء من حقائق أسمائه وصفاته، وبين إثبات أسمائه الحسنى الدالة على صفاته، فالسميع دالٌّ على الاسم وعلى صفة السمع وكذا اسمه البصير.

وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها؛ أن النبي ﷺ بعث رجلًا على سرية، وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «**سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟**»، فسألوه، فقال: لأنها صفة الرحمٰن، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال النبي ﷺ: «**أخبروه أن الله يحبه**»[(١)].

وقد أجمع السلف الصالح ومن اتبعهم على مقتضى هذه النصوص الدالَّة على الإثبات مع التنزيه. قال ابن عبد البر رحمه الله: «أهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّة، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال الشيخ عبد العزيز الكناني الشافعي رحمه الله: «وعلى الخلق جميعًا: أن يثبتوا ما أثبت الله، وينفوا ما نفى الله، ويمسكوا عما أمسك الله»[(٣)].

وقال ابن منده رحمه الله: «إن الأخبار في صفات الله سبحانه وتعالى جاءت متواترة عن النبي موافقة لكتاب الله سبحانه وتعالى، نقلها الخلف عن السلف قرنًا بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا على سبيل إثبات الصفات لله والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله سبحانه وتعالى به في تنزيله وبيَّنه الرسول عن كتابه مع اجتناب

(١) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٣٧٥)، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٨١٣).
(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٥) [وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ].
(٣) الحيدة والاعتذار (٤٦) [مكتبة العلوم والحكم، ط٢].

التأويل والجحود وترك التمثيل والتكييف، وأنه ﷻ أزلي بصفاته التي وصف بها نفسه، ووصفه الرسول غير زائلة عنه ولا كائنة دونه، فمن جحد صفة من صفاته بعد الثبوت كان بذلك جاحدًا، ومن زعم أنها محدثه لم تكن ثم كانت على أي معنى تأوله دخل في حكم التشبيه، والصفات التي هي محدثة في المخلوق زائلة بفنائه غير باقية؛ وذلك أن الله ﷻ امتدح نفسه بصفاته تعالى، ودعا عباده إلى مدحه بذلك، وصدّق به المصطفى وبيّن مراد الله ﷻ فيما أظهر لعباده من ذكر نفسه وأسمائه وصفاته وكان ذلك مفهومًا عند العرب غير محتاج إلى تأويلها»[(١)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «والعصمة النافعة في هذا الباب: أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل تثبت له الأسماء والصفات، وتنفى عنه مشابهة المخلوقات. فيكون إثباتك منزها عن التشبيه، ونفيك منزها عن التعطيل»[(٢)].

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيًا ولا إثباتًا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه. والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني»[(٣)].

الآثار:

الإيمان بانفراد الله في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته يقطع من النفس شوائب الشرك، والالتفات إلى غيره من المخلوقين بطلب النفع أو دفع الضر، ويحفز المرء إلى تحقيق عبادة الخالق العظيم المتفرد بالملك والخلق والتدبير، ويلجأ إليه، ويستعين به، ويتوكل عليه، ويستغيث به في جميع حوائجه؛ ويكثر من سؤاله من خيري الدنيا والآخرة؛ لأنه الوهاب المعطي الرزاق الكريم الأكرم الواسع، لا معطي لما منع، ولا مانع لما أعطى، لا راد لفضله سبحانه.

مذهب المخالفين:

التوحيد عند المتكلمين هو الاعتراف بأن الله «تعالى واحد في ذاته لا قسيم

(١) كتاب التوحيد لابن منده (٣/٧) [الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ط١، ١٤١٣هـ].

(٢) مدارج السالكين (٢/٨٥) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ].

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (١/٢٦٠ ـ ٢٦١) [مؤسسة الرسالة، ط١٠، ١٤١٧هـ].

له، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له، وواحد في أفعاله لا شريك له.

وقال أهل العدل[(١)]: إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسمة ولا صفة له، وواحد في أفعاله لا شريك له فلا قديم غير ذاته، ولا قسيم له في أفعاله»[(٢)].

فقولهم: (وواحد في صفاته لا شبيه له، أو لا نظير له) المقصود به توحيد الأسماء والصفات، وهم تحت نفي التشبيه عن الله يُدخلون التعطيل مع تفاوتهم فيه؛ فالجهمية تعتبر إثبات الأسماء والصفات لله تشبيهًا فنفوها عن الله، والمعتزلة تعدّ إثبات الصفات تشبيهًا فنفوها عن الله.

والكلابية وقدماء الأشاعرة رأوا في إثبات الصفات الاختيارية لله تشبيهًا فنفوها عن الله، ومتأخروا الأشاعرة والماتريدية يرون إثبات الصفات غير السبعة تشبيهًا فنفوها عن الله[(٣)].

وقابل هؤلاء المعطلة: قوم آخرون وهم الممثلة حيث جعلوا أسماء الله وصفاته من جنس أسماء المخلوقين وصفاتهم، وهؤلاء خليط من عدة طوائف أولهم في المنشأ قدماء الروافض وكل من جاء بعدهم من المشبهة فقد استقى منهم[(٤)].

الرد عليهم:

لا شكَّ أن حقيقة التوحيد الذي يدندن حوله المعطلة بكافة فرقهم تحت قناع التنزيه ليجد التعطيل طريقه إلى قلوب الدهماء من الناس هو في غاية الفساد؛ لأنهم يفسرون التوحيد بما ليس له أصل في الكتاب والسُّنَّة[(٥)]؛ فالتوحيد عند الجهمية المحضة والمعتزلة الذات المتجردة عن كل صفة وعند الصفاتية من المتكلمين يقصد به الذات المتجردة عن أكثر الصفات.

ولا شكَّ أن هذه المفاهيم كلها فاسدة؛ لما يلي:

أولًا: أن توحيد الأسماء والصفات الذي دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة وأجمع عليه سلف الأمة هو الجمع بين النفي والإثبات إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، ونفي ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ،

(١) وهم المعتزلة، وسموا به أنفسهم من باب الترويج لبدعهم، وحقيقته: نفي القدر عن الله.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٠) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٣هـ]، وانظر: الشامل للجويني (٣٤٥) [مكتبة المعارف، الأسكندرية، ١٩٦٩م]، وبيان تلبيس الجهمية (٣/ ١١٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٥)، والنبوات لابن تيمية (١/ ٥٧٩)، ومجموع الفتاوى له (١٧/ ٤٤٧)، ودرء التعارض (٢/ ٦)، ومواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات لمحمد التميمي (٧٤).

(٤) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣) [جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٠٦هـ].

(٥) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٤).

كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى]، وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝١٨٠﴾ [الأعراف]. وقال الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص]؛ ففي هذه الآيات جمع الله بين التنزيه والإثبات، حيث أثبت لنفسه الأسماء ووصفها بأنها حسنى لدلالتها على الصفات العلا، ونفى عن نفسه مماثلة المخلوقين في شيء منها، فمن لم يجمع بين الإثبات والتنزيه وصار إلى أحدهما فقد وقع في التعطيل أو التمثيل. وكل منهما غي وانحراف عن الصراط المستقيم.

قال ابن عبد البر رحمه الله: «أهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ وهم أئمة الجماعة والحمد لله»[(١)].

ثانيًا: أن ادعاء وجود ذات مجردة عن الصفات لا وجود لها في الخارج، وإنما هذا شيء يفرده الذهن فقط.

ثالثًا: أن إثبات بعض الصفات ونفي بعضها الآخر هو أخذ ببعض الكتاب وكفر ببعضه الآخر وهو كفر.

رابعًا: أن من أثبت بعض الصفات ونفى بعضها الآخر كالأشاعرة والماتريدية يلزمه إثبات الجميع أو نفي الجميع؛ لأن القول في بعض الصفات هو كالقول في بعضها الآخر.

خامسًا: أن من أثبت الذات ونفى الصفات كالمعتزلة ونحوهم يلزمهم إثبات الصفات؛ لأن القول في الصفات كالقول في الذات.

المصادر والمراجع:

١ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج١، ٣)، لابن تيمية.

٢ ـ «التدمرية»، لابن تيمية.

٣ ـ «الحيدة والاعتذار»، للكناني.

٤ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.

٥ ـ «القول المفيد» (ج١)، لابن عثيمين.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٥).

٦ ـ كتاب «التوحيد» (ج٣)، لابن منده.

٧ ـ «مدارج السالكين» (ج٢، ٣)، لابن القيم.

٨ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات»، لمحمد التميمي.

٩ ـ «الملل والنحل» (ج١)، للشهرستاني.

١٠ ـ «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات»، لمحمد الأمين الشنقيطي.

توحيد الألوهية

التعريف لغةً:

التوحيد: من وحّد يوحِّد توحيدًا، وتدور هذه المادة على الانفراد، والاختصاص، والوحدة. يقال: رجل واحد: متقدم في بأسٍ، أو علم، أو غير ذلك؛ كأنه لا مثلَ له، فهو وحده لذلك[(١)]. قال ابن فارس: «الواو والحاء والدال أصل واحد يدل على الانفراد، من ذلك الوحدة، وهو واحد قبيلته، إذا لم يكن فيهم مثله... والواحد: المنفرد»[(٢)].

الألوهية: مصدر أله يأله إلاهة وألوهة وألوهية؛ بمعنى: عبد عبادة، **والتألّه**: التنسك، والتعبد، قال ابن فارس: «الهمزة واللام والهاء أصل واحد: وهو التعبد، فالإلٰه الله تعالى، وسمِّي بذلك لأنه المعبود، ويقال: تأله الرجل إذا تعبد»[(٣)].

والإلٰه: في كلام العرب هو المعبود، سواءً كان بحق أو باطل، وكان حق هذا الاسم أن لا يُجمع إذ لا معبود يستحق العبادة سوى الله سبحانه وتعالى، لكن العرب لاعتقادهم أن هاهنا معبودات جمعوه فقال: الآلهة، وأسماؤهم تتبع اعتقاداتهم، لا ما عليه الشيء في نفسه[(٤)].

التعريف شرعًا:

توحيد الألوهية: هو إفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة، مع كمال المحبة، والخوف والرجاء[(٥)].

---

(١) انظر: الصحاح (٢/٥٤٧) [دار العلم للملايين، ط٣]، ولسان العرب (١٥/٢٣٠) [دار إحياء التراث العربي، ط٣].

(٢) مقاييس اللغة (٦/٩٠) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ].

(٣) مقاييس اللغة (١/١٢٧).

(٤) انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب (٢١) [مكتبة نزار مصطفى الباز]، والصحاح (٦/٢٢٢٤)، ولسان العرب (١٣/٤٦٨).

(٥) انظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (١٠٧) [دار المنهاج، ط١، ١٤٣٠هـ]، ومجموع الفتاوى له (١/٣٦٥، ١٤/٢، ١٠/٢٤٩) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط٢]، وشرح العقيدة الطحاوية (١/٢٤) [مؤسسة الرسالة، ط١٣، ١٤١٩هـ]، وعقيدتنا عقيدة القرآن والسُّنَّة لمحمد خليل هراس (٢٩) [دار الكتاب والسُّنَّة، ط١].

الأسماء الأخرى:

من أسمائه: توحيد العبادة، توحيد الإرادة والقصد، توحيد الطلب والعمل، أو التوحيد العملي الطلبي، أو التوحيد الفعلي[(١)].

الحكم:

تضافرت الأدلة من كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ وتنوعت دلالاتها على وجوب توحيد الله تعالى وإفراده بالعبادة وإخلاص الدين له إذ هو أوجب الواجبات، وأهم المهمات، وأصل الأصول، وحق الله الأعظم.

الحقيقة:

لمّا كان هذا توحيد الألوهية أصل الدين وأساس الملة ورأس الأمر فإن حقيقته تظهر في إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة الظاهرة والباطنة، فتوحيد الألوهية هو حقيقة التوحيد الذي أرسلت من أجله الرسل، وأنزلت لأجله الكتب.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن حقيقة التوحيد أن نعبد الله وحده، فلا يدعى إلا هو، ولا يخشى إلا هو، ولا يُتقى إلا هو، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يكون الدين إلا له لا لأحد من الخلق، وأن لا نتخذ الملائكة والنبيين أربابًا، فكيف بالأئمة والشيوخ والعلماء والملوك»[(٢)].

المنزلة:

توحيد الألوهية أعظم مطلوب، وأسمى غاية خلق من أجلها الإنس والجن؛ فإن حاجة العباد إلى ربهم في عبادتهم إياه، وتألهِهِم له؛ كحاجتهم في خلقه لهم، ورزقه إياهم، ومعافاة أبدانهم، وستر عوراتهم؛ بل حاجتهم إلى تألهه ومحبته وعبوديته أعظم؛ فإن ذلك هو الغاية المقصودة لهم، ولا صلاح لهم، ولا نعيم، ولا فلاح، ولا لذة، ولا سعادة بدون ذلك بحال، ولهذا كانت: لا إلٰه إلا الله أحسن الحسنات، وكان توحيد الإلٰهية رأس الأمر[(٣)].

الأهمية:

توحيد الألوهية أهم أنواع التوحيد وأجلها؛ إذ من أجله خلق الإنس والجن وأرسل الرسل، وأنزلت الكتب، وشرع الجهاد وفرق بين العباد إلى مؤمنين وكفار، وأعدت الجنة والنار، وعصمت به الدماء والأموال، وحاجة العباد إلى عبادة الله وحده لا شريك له في محبته، ولا في خوفه، ولا في رجائه، ولا في التوكل عليه، ولا في العمل له، ولا في

---

(١) انظر: التسعينية لابن تيمية (٣/ ٨٠١) [مكتبة المعارف، ط١]، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٤)، وتيسير العزيز الحميد (١/ ١٢٠) [دار الصميعي، ط١]، والحق الواضح المبين للسعدي (١/ ٢١٢) [ضمن المجموعة الكاملة، مركز صالح بن صالح الثقافي، ط٢].

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٣/ ٤٩٠) [جامعة الإمام، ط١].

(٣) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٧٥) [دار ابن الجوزي، ط١].

الخضوع له، ولا في التذلل والتعظيم والتقرب أعظم من حاجة الجسد إلى روحه، والعين إلى نورها؛ بل ليس لهذه الحاجة نظير يقاس به فإن حقيقة العبد وروحه وقلبه لا صلاح لها إلا بإلٰهها الذي لا إلٰه إلا هو ولا تطمئن إلا بذكره، ولا صلاح لها إلا بمحبتها وعبوديتها له ورضاه وإكرامه لها.

يقول السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا أهمية هذا التوحيد بكلام رصين متين: «وهذا الأصل العظيم أعظم الأصول على الإطلاق، وأكملها وأفضلها وأوجبها وألزمها لصلاح الإنسانية، وهو الذي خلق الله الجن والإنس لأجله، وخلق المخلوقات وشرع الشرائع لقيامه، وبوجوده يكون الصلاح، وبفقده يكون أكثر الفساد وجميع الآيات القرآنية إما أمر بحق من حقوقه، أو نهي عن ضده أو إقامة حجة عليه أو بيان جزاء أهله في الدنيا والآخرة، وبيان الفرق بينهم وبين المشركين، ويقال له: توحيد الألوهية فإن الإلٰهية وصْفه تعالى الذي ينبغي أن يؤمن به كل بني آدم، ويوقِّتوا أنه الوصف الملائم له سبحانه الدَّال عليها الاسم العظيم وهو (الله)، وهو مستلزم جميع صفات الكمال، ويقال له: توحيد العبادة باعتبار وجوب ملازمة وصف العبودية بكل معانيها للعبد بإخلاص العبادة لله تعالى، وتحقيقها في العبد أن يكون عارفًا بربه مخلصًا له جميع عبادته محققًا ذلك بترك الشرك صغيره وكبيره»[(١)].

۞ الأدلة:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ١١﴾ [الزمر]، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾ [الذاريات، والنحل: ٣٦]، وغيرها من الآيات الكثيرة.

وأما من السُّنَّة: فعن معاذ بن جبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «كنت رديف النبي ﷺ على حمار فقال لي: **يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد، وحق العباد على الله؟** قلت: الله ورسوله أعلم، قال: **حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئًا**»[(٢)].

وعن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: لما بعث

(١) القواعد الحسان (١٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٣٧٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم ٣٠).

النبي ﷺ معاذًا إلى اليمن قال له: «**إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله تعالى فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم**...» الحديث[(١)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رحمه الله: «أما التوحيد العملي الذي ذكره الله في كتابه وأنزل به كتبه وبعث به رسله، واتفق عليه المسلمون من كل ملة فهو كما قال الأئمة: شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما بيَّن ذلك بقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة] فأخبر أن الإلٰه إلٰه واحد ولا يجوز أن يتخذ إلٰه غيره فلا يعبد إلا إياه»[(٢)].

ويقول السعدي رحمه الله: «فأما حدّه - أي: توحيد الألوهية - وتفسيره وأركانه فهو أن يعلم ويعترف على وجه العلم واليقين أن الله هو المألوه وحده المعبود على الحقيقة، وأن صفات الألوهية ومعانيها ليست موجودة بأحد من المخلوقات ولا يستحقها إلا الله تعالى»[(٣)].

ويقول محمد خليل هراس رحمه الله: «التوحيد: هو صفة الله عز وجل: إما أن يكون توحيدًا في إلاهيته؛ بمعنى: أنه الإلٰه المعبود بحق، الذي ينبغي أن تتألهه القلوب محبة وتعظيمًا، وإجلالًا، وخوفًا ورجاءً، وأن تفرده بالعبادة والتقديس، وأن تخلص له الدين في كل ما دان به عباده من أمر أو نهي، وهذا النوع هو المتبادر من لفظ التوحيد عند إطلاقه؛ نظرًا لأهميته، فهو التوحيد الذي دعت إليه الرسل عليهم الصلاة والسلام أممهم، وقاتلتهم عليه، وهو الذي خلق الله الخلق جميعًا لأجله»[(٤)].

الأركان:

توحيد الألوهية له أركان ثلاثة؛ هي[(٥)]:

الأول: **الإخلاص**: ويسمى توحيد المراد، فلا يكون للعبد مراد غير مراد واحد وهو الله سبحانه وتعالى فلا يزاحمه مراد آخر.

الثاني: **الصدق**: ويسمى توحيد إرادة العبد، وذلك بأن يبذل جهده وطاقته في عبادة ربه وإسلام الوجه له.

الثالث: **تجريد المتابعة**: وهو المتابعة للرسول ﷺ والاقتداء به والسير على منهاجه واقتفاء آثاره.

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٣٧٢) واللفظ له، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩).
(٢) التسعينية (٣/ ٧٩٧).
(٣) الحق الواضح المبين للسعدي (١/ ٢٦٨).
(٤) عقيدتنا عقيدة القرآن والسُّنَّة (٢٩).
(٥) الحق الواضح المبين للسعدي (١/ ٢٦٩).

فدليل الإخلاص قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي ۝١٤﴾ [الزمر]، ودليل الصدق قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝١١٩﴾ [التوبة]، ودليل المتابعة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التوحيد الذي لا بدَّ منه لا يكون إلا بتوحيد الإرادة والقصد: وهو توحيد العبادة، وهو تحقيق شهادة أن لا إلٰه إلا الله؛ أن يقصد الله بالعبادة، ويريده بذلك، دون ما سواه، وهذا هو الإسلام؛ فإن الإسلام يتضمن **أصلين**: **أحدهما**: الاستسلام لله، **والثاني**: أن يكون ذلك له سالمًا؛ فلا يشركه أحد في الإسلام له، وهذا هو الاستسلام لله دون ما سواه، وسورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ تفسر ذلك، ولا ريب أن العمل، والقصد مسبوق بالعلم، فلا بد أن يعلم ويشهد أن لا إلٰه إلا الله»[(١)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حقيقة الإخلاص: توحيد المطلوب، وحقيقة الصدق: توحيد الطلب والإرادة، ولا يثمران إلا بالاستسلام المحض للمتابعة»[(٢)].

(١) التسعينية (٣/ ٨٠١ ـ ٨٠٢).

(٢) مدارج السالكين (٢/ ٧٤) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٩هـ].

الشروط:

لما كانت حقيقة توحيد الألوهية تظهر في تحقيق العبد لمدلول قول: لا إلٰه إلا الله؛ إذ إن هذه الكلمة هي شهادة الحق وأعلى شعب الإيمان، وأصل الدين، ودعوة الحق، وكلمة السواء وكلمة العدل فلا يتحقق توحيد الألوهية للعبد إلا بالنطق بها ومعرفة معناها والعمل بمقتضاها، وقد دلَّ استقراء نصوص الكتاب والسُّنَّة على أن لها **ثمانية شروط تتمثل في الآتي**:

١ ـ العلم بمعناها نفيًا وإثباتًا.

٢ ـ اليقين.

٣ ـ الإخلاص المنافي للشرك.

٤ ـ المحبة المنافية لضدها وهو البغضاء.

٥ ـ الصدق المنافي للكذب المانع من النفاق.

٦ ـ الانقياد المنافي للترك.

٧ ـ القبول المنافي للرد.

٨ ـ الكفر بما يعبد من دون الله تعالى[(٣)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: علاقة توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية، وبتوحيد الأسماء والصفات:

أنواع التوحيد عند أهل السُّنَّة

(٣) انظر: معارج القبول (٢/ ٥١٨ ـ ٥٢٤) [دار ابن الجوزي، ط٦، ١٤٣٠هـ].

والجماعة متلازمة يرتبط بعضها ببعض، ولا يمكن انفكاكها بحال، ومن ذلك ارتباط توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية فتوحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية؛ بمعنى: أن الإقرار بتوحيد الربوبية يوجب الإقرار بتوحيد الألوهية، فمن أقر أن الله تعالى ربه وخالقه ومدبر شؤونه، وقد دعاه هذا الخالق إلى عبادته وجب عليه أن يعبده وحده ولا يشرك به شيئًا، وقد احتج الله ﷻ على المشركين المقرين بربوبية الله تعالى بأن إقرارهم بذلك يقتضي ويستلزم إقراره بالعبادة بأن يعبدوه وحده لا شريك له، وترك عبادة كل ما سواه ولهذا قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة].

وتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية؛ بمعنى: أن توحيد الربوبية يدخل ضمنًا في توحيد الألوهية، فمن عَبَد الله وحده لا شريك له فلا بد وأن يكون معتقدًا أنه ربه وخالقه ورازقه، ؛ إذ لا يعبد إلا من بيده النفع والضر، وله الخلق والأمر.

قال ابن تيمية رحمه الله: «التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب هو توحيد الإلٰهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له؛ فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن الله خالق السماوات والأرض واحد... وأيضًا ففي القرآن العزيز من باب استفهام الإنكار، الذي يتضمن إقرارهم بتوحيد الربوبية ما يطول ذكره عنها... وهذا في القرآن كثير مما يحتج عليهم في إثبات توحيد الإلٰهية بما اعترفوا به من توحيد الربوبية»[(١)].

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «وتوحيد الإلٰهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس، فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزًا والعاجز لا يصلح أن يكون إلٰهًا، وقال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل]»[(٢)].

وأما العلاقة بينه وبين توحيد الأسماء والصفات فهو من وجه يستلزم توحيد الأسماء والصفات، ومن وجه متضمن لتوحيد الأسماء والصفات:

فالوجه الأول: كونه كلما قويت معرفة العبد بأسماء الله وصفاته، قوي توحيده، وتم إيمانه.

وأما الوجه الثاني: فهو أن المعبود لذاته لا بد وأن يكون متصفًا بصفات الكمال والجلال؛ فلا يستحق أن يكون معبودًا محبوبًا لذاته إلا الله المتصف بتلك الصفات.

(١) شرح الأصبهانية (١٢٣ ـ ١٢٤).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٤١).

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإلٰه: هو المألوه الذي تألهه القلوب، وكونه يستحق الإلٰهية مستلزمًا لصفات الكمال، فلا يستحق أن يكون معبودًا محبوبًا لذاته إلا هو»[(١)].

ويقول أيضًا: «فإن الإلٰه: هو المألوه، والمألوه هو الذي يستحق أن يعبد، وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التي تستلزم أن يكون هو المحبوب غاية الحب، المخضوع له غاية الخضوع، والعبادة تتضمن غاية الحب بغاية الذل»[(٢)].

ويقول السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان كونه متضمنًا له: «وهذا النوع من التوحيد ـ أي: توحيد الإلٰهية ـ متضمن للنوع الأول: الذي هو توحيد الأسماء والصفات، الداخل فيها توحيد الربوبية؛ لأن الله هو الذي له صفة الإلٰهية، وهي صفات الكمال كلها، وكلما قوي إيمان العبد، ومعرفته بأسماء الله وصفاته، قوي توحيده وتم إيمانه»[(٣)].

الفروق:

الفرق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية:

الانحراف في فهم حقيقة هذين القسمين من أقسام التوحيد ومدلولها أدى إلى عدم التمييز بين التوحيد الذي أمر الله به، والشرك الذي نهى الله عنه وحذَّر منه، فكان لا بد من بيان أوجه الفرق بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية ليعرف التوحيد الخالص والدين الحق الذي بعث الله به رسله وأنزل في كتبه، **وهي كالتالي**:

١ ـ الاختلاف في الاشتقاق اللغوي؛ فالربوبية مشتق من اسم الرب والألوهية مشتق من لفظ الإلٰه.

٢ ـ الاختلاف في التعريف؛ فتوحيد الربوبية هو إفراد الله بأفعاله، وتوحيد الألوهية هو إفراد الله بأفعال العباد.

٣ ـ فرق في الإقرار؛ فالمشركون مقرون بتوحيد الربوبية كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [الزخرف]، وتوحيد الألوهية أنكره المشركون، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الصافات].

٤ ـ فرق في المدلول؛ فتوحيد الربوبية مدلوله علمي، وأما التوحيد فمدلوله عملي.

٥ ـ فرق في اللزوم والتضمن؛ فتوحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية، وأما توحيد الألوهية فهو يتضمن توحيد الربوبية.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٥٥) [مكتبة الرشد].
(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٤٩).
(٣) الحق الواضح المبين للسعدي (١/ ٢٧٠).

٦ ـ فرق في الكفاية؛ فتوحيد الربوبية لا يكفي وحده للدخول في الإسلام، وأما الألوهية فالإقرار به هو أصل الإسلام والإقرار به يتضمن الإقرار بالربوبية.

فهذه أظهر الفروق في التميز بينهما وبالتالي يتبين خطأ وانحراف من لم يفرق بينهما لظنه أنهما شيء واحد[1].

الثمرات:

ثمرات توحيد الإلٰهية كثيرة لا تُحصى ولا تُعد، فكل خير في العاجل والآجل فهو من ثمرات هذا التوحيد؛ إذ هو المقصود الأول من خلق الخليقة، وهو الغاية الأسمى، والمطلوب الأعظم.

فمن أعظم ثمراته: هو الفوز بالجنة في دار كرامته؛ والتنعم بنعيمها، أبد الآباد، والنجاة من النار وعذابها، والخلود فيها، وذلك كله هو الفوز العظيم؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

ومن ثمراته: حصول الأمن والاهتداء التام في الدنيا والآخرة؛ كما قال ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام].

ومن ثمراته: حصول الطمأنينة والراحة القلبية التامة، والحياة الطيبة الهنيئة، التي لا ضنك معها، ولا ضيق؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [النحل]، فرأس العمل الصالح، وأساس الإيمان: هو توحيد الألوهية.

فالحاصل: أن كل خير في الدنيا والآخرة فهو من ثمرات هذا التوحيد، وكل شر في الدنيا والآخرة فهو من ضده: الشرك بالله تعالى.

قال السعدي رحمه الله تعالى: «فكل خير عاجل وآجل فهو من ثمرات التوحيد، وكل شر عاجل وآجل فهو من ثمرات ضده»[2].

مذهب المخالفين:

المتكلمون لا يفرقون بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية؛ بل هما ـ عندهم ـ شيء واحد؛ فهم يفسرون الإلٰه بالقادر على الاختراع، وهذا التفسير يدل على أن الربَّ والإلٰه والربوبية والألوهية شيء واحد لا فرق بينهما البته، فيفسر هذا بهذا وهذا بهذا، فكان هذا التفسير للإله أعظم أسباب دخول الشرك في الأمة.

(١) انظر: المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة للبريكان (٩٦ ـ ٩٧).

(٢) القواعد الحسان لتفسير القرآن (٢١) [دار الرشد، ط١].

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس المراد بالإله هو القادر على الاختراع كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين، حيث ظنَّ أن الإلٰهية هي القدرة على الاختراع، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إلٰه إلا هو، فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون... بل الإلٰه الحق هو الذي يستحق أن يعبد، فهو إلٰه بمعنى: مألوه. لا إلٰه بمعنى آله؛ والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلٰهًا آخر»[(١)].

وقد تقدم في الفروق بيان الفرق بينهما، لكن هذا التفسير للألوهية بأنه الربوبية من قبل المتكلمين قد أحدث فسادًا اعتقاديًّا عظيمًا وضلالًا بيِّنًا في الأمة، **يمكن إجماله في الآتي:**

أولها: أن أول واجب على المكلف هو توحيد الربوبية، وهذا معلوم الفساد بالضرورة؛ لأن الإقرار بوجود الله وربوبيته أمر مركوز في الفطرة.

ثانيها: أنه لا يتصور وقوع الشرك إلا إذا اعتقد الإنسان ربوبية غير الله تعالى، وهذا الظن أدى إلى فشو مظاهر الشرك العملي في الأمة من ذبح ونذر لغير الله ودعاء واستعانة واستغاثة بغير الله، وتشييد المشاهد، وتقديس الأضرحة والقبور، وتقديم القرابين والنذور لها، فأصبحت هذه المظاهر عند أربابها ليست شركًا، وهذا عين المحادة لله ولرسوله ﷺ، وما كان المشركون الأولون الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ يفعلون مع أصنامهم وأوثانهم إلا كما يفعله هؤلاء اليوم، فأي فرق بين الفريقين؟!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ مبيِّنًا ما جرى من فساد وضلال في الأمة بسبب عدم التفريق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية: «ولهذا التبس على طوائف من الناس أصل الإسلام حتى صاروا يدخلون في أمور عظيمة هي شرك ينافي الإسلام لا يحسبونها شركًا، وأدخلوا في التوحيد والإسلام أمورًا باطلة ظنوها من التوحيد وهي تنافيه وأخرجوا من الإسلام والتوحيد أمور عظيمة لم يظنوها من التوحيد وهي أصله فأكثر هؤلاء المتكلمين لا يجعلون التوحيد إلا ما يتعلق بالقول والرأي واعتقاد ذلك دون ما يتعلق بالعمل والإرادة واعتقاد ذلك»[(٢)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «التوحيد وأثره على العبد»، خميس السعيد.

٢ ـ «الحق الواضح المبين»، للسعدي.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠١).

(٢) الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٥٠).

٣ ـ «حقيقة التوحيد بين أهل السُّنَّة المتكلمين»، لعبد الله السلمي.

٤ ـ «حقيقة التوحيد والفروق بين الربوبية والألوهية»، لعلي العلياني.

٥ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

٦ ـ «الفتاوى الكبرى»، لابن تيمية.

٧ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٨ ـ «المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية»، للبريكان.

٩ ـ «منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى»، لخالد نور.

١٠ ـ «أهمية دراسة التوحيد»، لمحمد بن عبد الرحمٰن أبو سيف.

توحيد الربوبية

التعريف لغةً:

التوحيد: مصدر وحّد الشيء يوحّده توحيدًا؛ إذا أفرده وجعله واحدًا، والوحدة: الانفراد، والله تعالى هو الواحد، والأحد: ذو الوحدانية والتوحيد[١].

الربوبية: مصدر رَبَبَ، ومنه الربّ.

والربّ هو الله ﷻ، هو ربُّ كل شيء؛ أي: مالكه ومستحقه[٢]، وقيل: صاحبه، ولا يقال الربّ في غير الله إلا بالإضافة: فيقال: فلان ربّ هذا الشيء؛ أي: ملكه له. وكل من ملك شيئًا فهو ربه. يقال: هو رب الدابة، ورب الدار، وفلان رب البيت، وهن ربات الحمال[٣].

وكلمة (الرب) في اللغة تطلق أيضًا على المَلِك[٤]. وتطلق على السيد المطاع[٥]. ومن معاني الرب أيضًا: المصلح للشيء[٦].

التعريف شرعًا:

توحيد الربوبية: هو إفراد الله تعالى بأفعاله، من الخلق، والملك، والتدبير[٧].

الأسماء الأخرى:

لتوحيد الربوبية أسماء أخرى؛ منها:

١ ـ التوحيد العلمي.

٢ ـ التوحيد الخبري.

(١) تهذيب اللغة (٥/١٢٧) [دار إحياء التراث العربي، ط١].
(٢) انظر: الصحاح (١/١٤٧) [دار العلم للملايين، ط٤].
(٣) تهذيب اللغة (١٥/١٢٨).
(٤) انظر: المصدر السابق. وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/١٧٩) [المكتبة العلمية، ط١٣٩٩هـ].
(٥) انظر: الصحاح (١/١٤٧) [دار العلم للملايين، ط٤]، ولسان العرب (١/٤٠٠).
(٦) انظر: مقاييس اللغة (٢/٣٨١) [دار الفكر].
(٧) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/٣٣١) (١١/٥٠) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١٤١٦هـ]، ودرء تعارض العقل والنقل (٩/٣٧٧) [جامعة الإمام، ط٢]، والفتاوى السعدية (١٠) [منشورات المؤسسة السعدية بالرياض]، ولوامع الأنوار للسفاريني (١/١٢٨ ـ ١٢٩) [مؤسسة الخافقين ومكتبتها، ط٢، ١٤٠٢هـ].

٣ ـ توحيد المعرفة والإثبات.

الحكم:

يجب توحيد الله وإفراده بربوبيته، فهو واحد في ربوبيته لا شريك له، فليس شيء من ربوبيته لغيره، وإثبات الربوبية جزء من الإيمان لا يتم الإيمان إلا به؛ بل هو أصل في التوحيد، فمن أنكر ربوبية الله فقد جحد وكفر.

إلا أن إثبات الربوبية ليس هو كلّ الواجب، وليس هو مناط الإيمان والكفر، ولا مناط التوحيد والشرك، وليس بمجرد الإقرار به يكون العبد مؤمنًا موحِّدًا؛ بل لا بد من الإتيان بتوحيد الألوهية[(١)].

الحقيقة:

توحيد الربوبية يشتمل على أمور لا بد من إثباتها؛ هي:

الأول: الإيمان بوجود الله وبوحدانيته في ذاته، وأنه واحد في ربوبيته لا شريك له، فليس شيء من ربوبيته لغيره.

الثاني: الإيمان بأفعال الله تعالى العامة؛ كالخلق، والرِّزق، والتدبير، والملك، ونحو ذلك.

الثالث: إثبات صفات الله ﷻ وإفراده بها على وجه الكمال المطلق؛ لأن أفعال الربوبية صادرة عن الصفات مثبتة لها.

الرابع: إفراد الرب بالعبادة وتوحيده في الألوهية، وهذا ما تستلزمه الربوبية.

الخامس: الإيمان بأن للرب معنى الربوبية قبل أن يوجد مربوب؛ لأن الربوبية صفة قائمة بذات الرب وتصدر آحادها عنه متى شاء، فهو خالق قبل أن يوجِد مخلوقًا، فمتى شاء أن يوجِد المخلوق خلق.

السادس: الإيمان بأن كل شيء سوى الله ﷻ مخلوق، فالله ﷻ بصفاته العلا هو الخالق وما سواه مخلوق[(٢)].

المنزلة:

تبرز منزلة توحيد الربوبية في أنه أحد أصول الاعتقاد وركائز الإيمان وأركان التوحيد، والإنسان في ضرورة إليه، وبالإيمان به تسكن نفس المسلم وتركن إلى خالقها ومدبر أمرها وتسلم له وجهها، ويحصل لها السعادة والاستقرار والطمأنينة[(٣)].

ومما يدلُّ على منزلته أيضًا أنه باب توحيد الألوهية، ويقود من أقر به إلى الإقرار بألوهية الله وتحقيق عبوديته، فمن تعلق قلبه بربوبية الله تعالى ارتقى به الحال إلى توحيد الألوهية، وهذه صورة

(١) انظر: كتاب التوحيد وإخلاص العمل لله ﷻ لابن تيمية (٥٨، ٥٩).

(٢) انظر: مفهوم الربوبية لسعد ندا (١٢٤) [مجلة الجامعة الإسلامية ـ العدد ٢]، ومعنى الربوبية وأدلتها وأحكامها لمحمد بن عبد الرحمٰن أبو سيف الجهني (١٤ ـ ١٥).

(٣) انظر: معنى الربوبية وأدلتها وأحكامها (٢).

تبرز جليًّا في طريقة دعوة القرآن الناسَ إلى الإيمان بألوهية الله عن طريق احتجاجه عليهم بما يقرونه من توحيد الربوبية.

الأدلة:

توحيد الربوبية قد ثبت بالشرع والفطرة والعقل.

حيث دلَّت الآيات الشرعية على إثبات وجود الله ﷻ، وأنه ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُه، والخالق لهذا الكون المدبر لشؤونه، والقرآن مليء بالآيات التي تخاطب الإنسان، وتدعوه إلى استخدام العقل ليتأمل في الآيات الكونية، والنفسية وربطه ذلك بالنصوص الشرعية التي تقود إلى الإيمان بالله ﷻ وتوحيده.

ثم إن معرفة الله تعالى والإقرار بوجوده أمرٌ ضروري قد توافقت عليه جميع الفطر؛ فالله قد فطر عليه الخلق وجعله أمرًا مركوزًا فيهم، وشهدت به العقول السليمة، قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴿٣٢﴾﴾ [لقمان].

ومن السُّنَّة: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء**»[1].

وحديث عبد الله بن الشخير رضي الله عنه مرفوعًا، وفيه: «**السيد الله تبارك وتعالى...**» الحديث[2].

ولا شكَّ أن العقول الصريحة لا تخالف الفطر في معرفة الله وإثبات وجوده وكمال صفاته، كما أنها لا تتعارض مع النقل المشتمل على الآيات الشرعية الدالة على إثبات وحدانيته ومباينته لمخلوقاته.

والناظر بعين عقله في الآيات الكونية وما فيها من عجائب الصنع وبديع انتظام الكون وما فيه، ليجدها دالة على عظم قدرة الله تعالى، ووحدانية خالقها، وانفراده بالربوبية.

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف]. وقال ﷻ:

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الأدب، رقم ٤٨٠٦)، وأحمد (٢٦/ ٢٣٥) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والنسائي في الكبرى (كتاب عمل اليوم والليلة، رقم ١٠٠٠٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والضياء في المختارة (٩/ ٤٦٨) [دار خضر، ط٣]، وصححه الألباني في صحيح الجامع (رقم ٣٧٠٠).

﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴿١٦﴾﴾ [الرعد].

ومن الدلائل على ربوبية الله تعالى إثبات الأمم كلها له، لذا نجد أن ربوبية الله قد أجمع عليها جميع العقلاء؛ بل حتى المشركون يعترفون بذلك ويقرون به، ولم ينازع في ذلك إلا الدهريون والملاحدة(١).

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية: «والشهادة تتضمن الإقرار بالصانع تعالى وبرسوله، لكن مجرد المعرفة بالصانع لا يصير به الرجل مؤمنًا؛ بل ولا يصير مؤمنًا بأن يعلم أنه ربَّ كل شيء حتى يشهد أن لا إلٰه إلا الله، ولا يصير مؤمنًا بذلك حتى يشهد أن محمدًا رسول الله»(٢). وقال أيضًا: «وإلا فمجرد توحيد الربوبية قد كان المشركون يقرون به، وذلك وحده لا ينفع»(٣).

قال ابن أبي العز الحنفي: «فإن توحيد الربوبية لا يحتاج إلى دليل، فإنه مركوز في الفطر، وأقرب ما ينظر فيه المرء أمر نفسه لما كان نطفة، وقد خرج من بين الصلب والترائب، والترائب: عظام الصدر، ثم صارت تلك النطفة في قرار مكين، في ظلمات ثلاث، وانقطع عنها تدبير الأبوين وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعة على لوح أو طبق، واجتمع حكماء العالم على أن يصوروا منها شيئًا لم يقدروا. ومحال توهم عمل الطبائع فيها؛ لأنها موات عاجزة، ولا توصف بحياة، ولن يتأتى من الموات فعل وتدبير، فإذا تفكر في ذلك وانتقال هذه النطفة من حال إلى حال، علم بذلك توحيد الربوبية، فانتقل منه إلى توحيد الإلٰهية؛ فإنه إذا علم بالعقل أن له ربًّا أوجده، كيف يليق به أن يعبد غيره؟ وكلما تفكر وتدبر ازداد يقينًا وتوحيدًا»(٤).

وقال ابن القيم: «فإن أول ما يتعلق القلب يتعلق بتوحيد الربوبية، ثم يرتقي إلى توحيد الإلٰهية، كما يدعو الله سبحانه عباده في كتابه بهذا النوع من التوحيد إلى النوع الآخر، ويحتج عليهم به، ويقررهم به، ثم يخبر أنهم ينقضونه

(١) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٢٧٠) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، والفتاوى الكبرى (٦/ ٣٦٨) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ]، والنبوات (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ]، وشفاء العليل (٣٠٢) [دار المعرفة، ط١٣٩٨هـ].

(٢) درء التعارض (٨/ ١١ ـ ١٢).

(٣) المصدر السابق (٩/ ٣٤٥).

(٤) شرح الطحاوية (٢٢٢ ـ ٢٢٣) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].

بشركهم به في الإلٰهية»(١).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الإقرار بتوحيد الربوبية وحده لا يكفي للنجاة من النار:

بيَّن القرآن الكريم في مواضع عدة أن المشركين يقرون بربوبية الله، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [العنكبوت]، إلا أنه مع ذلك لم يدخلهم في الإسلام؛ بل حكم الله فيهم بأنهم مشركون كافرون، وتوعدهم بالخلود في النار، وقد استباح النبي ﷺ دماءهم وأموالهم لكونهم لم يحققوا لازم توحيد الربوبية وهو توحيد الله في العبادة دون ما سواه.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «والشهادة تتضمن الإقرار بالصانع تعالى وبرسوله، لكن مجرد المعرفة بالصانع لا يصير به الرجل مؤمنًا؛ بل ولا يصير مؤمنًا بأن يعلم أنه ربَّ كل شيء حتى يشهد أن لا إلٰه إلا الله، ولا يصير مؤمنًا بذلك حتى يشهد أن محمدًا رسول الله»(٢). ويقول أيضًا: «وإلا فمجرد توحيد الربوبية قد كان المشركون يقرون به، وذلك وحده لا ينفع»(٣).

(١) مدارج السالكين (١/ ٤١٣) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].

(٢) درء التعارض (٨/ ١١ ـ ١٢).

(٣) المصدر السابق (٩/ ٣٤٥).

ـ المسألة الثانية: توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية:

ومعنى ذلك: أنَّ من أقر بتوحيد الربوبية لله، فاعترف بأنه لا خالق ولا رازق ولا مدبِّر للكون إلا الله سبحانه وتعالى لزمه أن يقر بأنه لا يستحق العبادة إلا الله وحده، فلا يدعو إلا الله، ولا يستغيث إلا به، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يصرف شيئًا من أنواع العبادة إلا لله وحده دون سواه(٤).

يقول ابن القيم رحمه الله: «فتوحيد الربوبية أعظم دليل على توحيد الإلٰهية، ولذلك وقع الاحتجاج به في القرآن أكثر مما وقع بغيره، لصحة دلالته وظهورها وقبول العقول والفطر لها»(٥).

الفروق:

الفرق بين الألوهية والربوبية:

١ ـ أن اشتقاق الألوهية من الإلٰه؛ أي: المعبود، والربوبية من الربِّ، والرب: مأخوذ من التربية والرعاية والسيادة. وعلى هذا: فهما مفهومان متغايران وليسا مترادفين.

٢ ـ أن متعلق توحيد الربوبية: الأمور الكونية؛ كالخلق والرزق والإحياء والإماته ونحوها.

(٤) انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان (٣٤) [دار ابن الجوزي، ط٤، ١٤٢٠هـ].

(٥) طريق الهجرتين (٤٥) [دار السلفية، ط٢، ١٣٩٤هـ].

ومتعلق توحيد الألوهية: الأوامر والنواهي: من الواجب والمحرم والمكروه ونحو ذلك.

٣ ـ أن توحيد الربوبية أقر به المشركون في الجملة، أما توحيد الألوهية فقد وقعت فيه الخصومة بين الرسل وأقوامهم، ولو كانت الألوهية هي الربوبية لما حصل نزاع بين الرسل وأقوامهم.

٤ ـ أن توحيد الربوبية هو توحيد الله بأفعاله، وهذا يستوجب التصديق والاعتقاد بموجبه لأنها أخبار من الله ﷻ. أما توحيد الألوهية فهو توحيد الله بأفعال العباد من الخوف والرهبة والرغبة والمحبة والصلاة والصوم ونحو ذلك.

٥ ـ توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية؛ فمن أتى بتوحيد الربوبية، لزمه أن يأتي بتوحيد الألوهية. أما توحيد الألوهية فإنه متضمن لتوحيد الربوبية؛ فمن جاء بتوحيد الألوهية، فقد أتى ضمنًا بتوحيد الربوبية.

٦ ـ أن الإجماع منعقد على أنه لو آمن بالربوبية ولم يأت بالألوهية لا يكون بذلك مسلمًا كما أنه لو قال بدل: (لا إلٰه إلا الله) قال: (لا خالق إلا الله) لا يتم له عقد الإسلام بذلك[1].

(١) حقيقة التوحيد بين أهل السُّنَّة والمتكلمين للسلمي (١٠٩ ـ ١١١) [دار المعلمة].

الثمرات:

إن العلم بتوحيد الربوبية، والإيمان بمقتضاه يثمر إجلال الرب وتعظيمه ورجاءه ومحبته والخوف منه.

الاستسلام والانقياد التام لقضائه وأمره الصادر عن كمال أفعاله.

حصول التقوى لمن أيقن أن له ربًّا خالقًا قاهرًا لعباده مدبرًا لشؤونهم لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء.

تحقيق العبودية لله تعالى: فمن آمن بربوبية الله على حقيقتها أيقن أنه هو المستحق للعبادة وحده لا شريك له.

مذهب المخالفين:

المخالفون في توحيد الربوبية طوائف عدة:

١ ـ المنكرون له بالكلية؛ كالملاحدة الدهرية الذين قالوا بقدم العالم وأبديته، وأهل وحدة الوجود الذين قالوا: ما ثَمَّ خالق ومخلوق بل الوجود كله شيء واحد، وكشرك فرعون الذي قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٣﴾ [الشعراء][2].

٢ ـ الذين أشركوا في توحيد الربوبية، مثل: المجوس الثنوية والنصارى وغلاة

(٢) مقالة التعطيل والجعد بن درهم (٢١ ـ ٢٢) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ]، والجواب الكافي (١١٤ ـ ١١٥) [دار المعرفة، ط١]، وموسوعة الفلسفة (١/ ٥٣٩) [مؤسسة المربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٤م].

الرافضة والصوفية: هؤلاء كلهم جعلوا مع الله إلٰهًا آخر متصرفًا ومدبرًا في الكون[1].

٣ ـ أهل الكلام من الفلاسفة والمعتزلة والأشاعرة، الذين ذهبوا إلى أن إثبات الربوبية قائم على النظر المؤدي إلى معرفة الله وجعلوا ذلك أول الواجبات على المكلفين؛ لأنه أصل المقاصد الشرعية وآكدها. ومنهم من بالغ في ذلك وجعل القصد إلى النظر هو أول الواجبات، ومنهم من غلا وقال: إن أول واجب على المكلف هو الشك[2].

الرد عليهم:

أما الرد على الطائفة الأولى والثانية فإنه واضح بيِّن لكل ذي بصيرة، وما سقناه من الأدلة وكلام الأئمة السالف كاف في الردِّ على من أنكر ربوبية الله أو جعل معه إلٰهًا آخر.

أما أصحاب الكلام فيقال لهم: إن أصل المعرفة والإقرار بالربوبية لا يقف على النظر والاستدلال، إنما يحصل بديهة وضرورة، ولهذا فإن جميع الأمم يقرون بالصانع مع عظيم شركهم وكفرهم وأنهم لا يسلكون هذه الطرق المحدثة عند المتكلمين. فوجود الخالق ﷻ أظهر من كل شيء على الإطلاق. ثم إن هذه المقدمات التي أحدثوها لإثبات ربوبية الله تعالى لم يستدل بها أحد من الصحابة والتابعين ولا من أئمة المسلمين، فلو كانت معرفة الله ﷻ والإيمان به موقوفة عليها للزم أنهم كانوا غير عارفين بالله ولا مؤمنين به، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين[3].

يقول أبو المظفر السمعاني: «وقد علمنا أن النبي ﷺ لم يدعهم في هذه الأمور إلى الاستدلال بالأعراض والجواهر وذكر ماهيتهما ولا يمكن لأحد من الناس أن يروي في ذلك عنه ولا عن أحد من الصحابة ﵃ من هذا النمط حرفًا واحدًا فما فوقه، لا في طريق تواتر ولا آحاد فعلمنا أنهم ذهبوا خلاف مذهب هؤلاء وسلكوا غير طريقهم وأن هذا طريق محدث مخترع لم يكن

(١) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (٣٧)، وهذه هي الصوفية لعبد الرحمٰن الوكيل (٣٥ ـ ٣٨، ١٣٣) [دار الكتب العلمية، ط٤، ١٩٨٤م]، والخطوط العريضة لمحب الدين الخطيب (٦٩) [تحقيق: محمد مال الله].

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار (٦٠ ـ ٧٦) [مكتبة وهبة، ط١٣٨٤هـ]، ومناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد (١٣٤) [مكتبة الأنجلو، ط٢، ١٩٦٤م]، وشرح المقاصد للتفتازاني (٢٩٠ ـ ٣٠٣) [مكتبة الكليات الأزهرية]، والشامل في أصول الدين للجويني (١٢٠ ـ ١٢٢) [دار المعارف، ط١٩٦٩م]، والتمهيد للقاضي الباقلاني (٦ ـ ٢٣) [المكتبة الشرقية، ١٩٥٧م].

(٣) انظر: النبوات (١/ ٢٧٤)، ومنهاج السُّنَّة (١/ ٣٠٣)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٥٠)، ودرء التعارض (٧/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، وبيان تلبيس الجهمية (٤/ ٥٧٠ ـ ٥٧١) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١، ١٤٢٦هـ].

عليه رسول الله ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم، وسلوكه يعود عليهم بالطعن والقدح ونسبتهم إلى الجهل وقلة العلم في الدين واشتباه الطريق عليهم»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد»، للعريفي.

٢ ـ «الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد»، للفوزان.

٣ ـ «الجواب الكافي»، لابن القيم.

٤ ـ «حقيقة التوحيد بين أهل السُّنَّة والمتكلمين»، للسلمي.

٥ ـ «درء التعارض» (ج٨، ٩)، لابن تيمية.

٦ ـ «شرح الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

٧ ـ «قول الفلاسفة اليونان الوثنيين في توحيد الربوبية»، لسعود بن عبد العزيز الخلف.

٨ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٢)، لابن تيمية.

٩ ـ «معنى الربوبية وأدلتها وأحكامها وإبطال الإلحاد فيها»، لمحمد أبو سيف الجهني.

١٠ ـ «مفتاح دار السعادة»، لابن قيم الجوزية.

(١) الانتصار لأصحاب الحديث (٧٠ ـ ٧١) [مكتبة أضواء المنار، ط١، ١٤١٧هـ].

توحيد العبادة

يراجع مصطلح (توحيد الألوهية).

التوحيد العلمي الخبري

يراجع مصطلح (توحيد الأسماء والصفات).

ويراجع مصطلح (توحيد الربوبية).

التوحيد العملي

يراجع مصطلح (توحيد الألوهية).

التوحيد الفعلي

يراجع مصطلح (توحيد الألوهية).

توحيد القصد

يراجع مصطلح (توحيد الألوهية).

التوحيد القولي الاعتقادي

يراجع مصطلح (توحيد الأسماء والصفات).

ويراجع مصطلح (توحيد الربوبية).

توحيد المعرفة والإثبات

يراجع مصطلح (توحيد الأسماء والصفات).

ويراجع مصطلح (توحيد الربوبية).

التوراة

التعريف لغةً:

التوراة: لفظ عبراني اتفاقًا، غير عربيٍّ، معناه: الشريعة أو الناموس، وأصله (طَوْرا) بمعنى: الهدى. وقد اختُلف في اشتقاقه بعد تعريبه؛ فقيل: هو تَفْعِلَة من (وَرَى) الزَّنْد؛ يعني: خرجَت نارُه وأضاء، وقيل: بل أصلها فَوْعَلَة؛ فأصلها: (وَوْرَاة)، ثم قُلِبَت الواو الأولى تاء؛ كما في (تَولج، وأصلها: وَولج)[(١)].

التعريف شرعًا:

التوراة: هي اسم كتاب الله ﷻ الذي أنزله على نبيِّه وكليمه موسى ﵇، وألقاه إليه مكتوبًا في الألواح؛ ليكون لبني إسرائيل هدى ونورًا[(٢)].

الأسماء الأخرى:

التوراة: هي كتاب موسى ﵇، وكتاب اليهود، والكتاب المقدس، والأسفار الخمسة عندهم، والعهد القديم عند النصارى.

الحكم:

الإيمان بالتوراة: أنه يجب على المسلم أن يعتقد أن الله ﷻ أنزل على نبيِّه وعبده موسى ﵇ كتابًا ـ مكتوبًا في الألواح التي ألقيت عليه ـ، اسمه: التوراة، فهي كلام الله تعالى غير مخلوق. أنزلها عليه جملة واحدة في شهر رمضان ـ كباقي الكتب السماوية ـ بعد هلاك فرعون وجنوده.

ويعتقد المسلم أيضًا: أن التوراة الصحيحة التي نزلت على موسى ﵇ قد فقدت واندثرت من زمن مبكر، ولا يعلم عنها شيء، ويتعذر الحصول عليها، وليست هي التي بين أيدي اليهود والنصارى اليوم؛ بل هذه قد وقع فيها من التحريف والتبديل والكتمان والإهمال والنسيان الشيء الكثير؛ فاختلط فيها الحق بالباطل؛ فليس واحدًا منها هو التوراة الصحيحة التي نزلت على موسى ﵇[(٣)].

الحقيقة:

قال ابن كثير ﵀: «فالألواح كانت

---

(١) انظر: القاموس المحيط (١٧٣٠) [مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٦هـ]، وتاج العروس (٤٠/ ١٩٠) [مطبعة حكومة الكويت].

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٤٧٤) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ]، والفكر الديني اليهودي لحسن ظاظا (١٤)، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية لسعود الخلف (٦٥) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ].

(٣) انظر: الجواب الصَّحيح لابن تيمية (١/ ١١٦، ٢/ ٢٥٩، ٢٨٠، ٣٥١، ٥/ ٥٥، ٧٢، ٣٥٠، ٣٥١) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٤هـ]، ومجموع الفتاوى = (١٦/ ٤٣، ٤٥، ١٨/ ٣٦٧، ١٩/ ١٨٤)، وتفسير ابن كثير (١/ ٣٢١، ٥٠١، ٣/ ١١٧، ١٢٦، ٦/ ٢٤٢، ٢٤٣، ٧/ ٣٠٢)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٨٧) [دار المعرفة]، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (٦٩) وما بعدها، و(٨٣) وما بعدها.

مشتملة على التوراة. وقيل: الألواح أعطيها موسى قبل التوراة»[(١)].

وهل التوراة هي نفسها صحف موسى؟ اختلف في ذلك، وسيأتي ذكر ذلك في الفروق.

وهي عند اليهود: أسفار خمسة يعتقدون أن موسى عليه السلام كتبها بيده ـ ويسمونها: البنتاتوك، نسبة إلى (بنتا)، وهي كلمة يونانية معناها: خمسة ـ؛ وهي: سفر التكوين، وسفر الخروج، وسفر اللاويين، وسفر العدد، وسفر التثنية.

وهي في اصطلاح النصارى: هذه الأسفار الخمسة مضمومًا إليها الكتب الملحقة بها، وتسمى: العهد القديم[(٢)].

المنزلة:

التوراة: أعظم وأشرف وأهدى الكتب المنزلة على الأنبياء بعد القرآن الكريم، وليس في الكتب شريعة مستقلة جاءت بالحلال والحرام إلا التوراة والقرآن الكريم، ولذا يقرن الله تعالى بينهما كثيرًا؛ «فما طرق العالم منذ خلقه الله مثل هذين الكتابين: علمًا وهدًى، وبيانًا، ورحمةً للخلق»[(٣)]. فالتوراة هي الأصل والعمدة، وما بعدها من كتب بني إسرائيل ـ كالزبور والإنجيل ـ تبع لها ومتممة لأحكامها، لم تكن شريعة مستقلة بذاتها، وإن غايرتها في بعضها؛ ولذا كان أنبياء بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام على شريعة التوراة، يحكمون ويعملون بها.

وكانت التوراة مشتملة ـ بما فيها من الحلال الحرام والتشريعات ـ على الهدى والنور والرحمة والموعظة.

وأنه كان على بني إسرائيل أن يؤمنوا بالتوراة، ويقيموها، ويحكموا بما أنزل فيها، ويقوموا بحقها.

وكان في التوراة البشارة بنبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم[(٤)].

الأدلة:

هذا المعتقد ثابت بنص القرآن الكريم، وبعضه ثابت بنص الحديث النبوي:

قال الله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٧٤) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ]، بتصرُّف.

(٢) راجع للتوسُّع: تفسير ابن كثير (٣/ ٤٧٤)، والفكر الديني اليهودي لحسن ظاظا (١٤)، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (٦٥).

(٣) تفسير السعدي (٦١٧) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٤) انظر: الجواب الصَّحيح (١/ ١١٦، ٢/ ٢٥٩، ٢٨٠، ٣٥١، ٥/ ٥٥، ٧٢، ٣٥٠، ٣٥١)، ومجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣، ٤٥، ١٨/ ٣٦٧، ١٩/ ١٨٤)، وتفسير ابن كثير (١/ ٣٢١، ٥٠١، ٣/ ١١٧، ١٢٦، ٦/ ٢٤٢، ٢٤٣، ٧/ ٣٠٢)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٨٧)، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (٦٩) وما بعدها، و(٨٣) وما بعدها.

كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَاۚ﴾ [الأعراف: ١٤٥]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وثبت في حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام؛ أن النبي ﷺ قال: «**قال له آدم: يا موسى؛ اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده...**» الحديث، وفي رواية: «**وكتب لك التوراة بيده**»، وفي ثالثة: «**وأنزل عليك التوراة**»[(١)].

وثبت أيضًا في حديث رجم اليهودي المشهور؛ أن النبي ﷺ قال لرجل من علمائهم: «**أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى؛ أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟**» الحديث[(٢)].

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رحمه الله: «التوراة أعظم من الإنجيل، وقد بيَّن الله أنه لم ينزل كتابًا أهدى من التوراة والقرآن... وأيضًا؛ فإن الله تعالى إنما يخص بالذكر من الكتب المتقدمة: التوراة دون غيرها؛ فهي التي يقرنها بالقرآن»[(٣)].

وقال ابن كثير رحمه الله: «وقد علم بالضرورة لذوي الألباب: أن الله لم ينزل كتابًا من السماء ـ فيما أنزل من الكتب المتعددة على أنبيائه ـ أكمل ولا أشمل ولا أفصح ولا أعظم ولا أشرف من الكتاب الذي أنزل على محمد ﷺ؛ وهو القرآن. وبعده في الشرف والعظمة: الكتاب الذي أنزله على موسى بن عمران عليه السلام؛ وهو التوراة»[(٤)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم سب التوراة:

«ليس لأحد أن يسب أو يلعن التوراة؛ بل من أطلق سبَّه أو لعنه فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل. وإن كان يعرف أنها منزلة من عند الله، وأنه يجب الإيمان بها؛ فهذا يقتل بشتمه لها، ولا تقبل توبته في أظهر قولي العلماء. وأما إن لعن دين اليهود الذي هم عليه في هذا الزمان فلا بأس به في ذلك؛ فإنهم ملعونون هم ودينهم، وكذلك إن سبَّ التوراة الذي عندهم بما يبين أن قصده ذكر تحريفه؛ مثل أن يقال: نسخ هذه التوراة مبدلة لا يجوز العمل بما فيها، ومن عمل اليوم بشرائعها المبدلة والمنسوخة فهو كافر؛ فهذا الكلام ونحوه حق لا شيء على قائله. والله أعلم»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب القَدَر، برقم ٦٦١٤، وكتاب التفسير، برقم ٤٧٣٦) ـ والرِّواية الثالثة له وحدَه ـ، ومسلم (كتاب القَدَر، برقم ٢٦٥٢) ـ والرِّواية الثانية له وحدَه ـ.

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الحدود، برقم ١٧٠٠).

(٣) الجواب الصَّحيح (٢/ ٣٥١).

(٤) تفسير ابن كثير (٦/ ٢٤٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٠٠)، بتصرُّف.

- المسألة الثانية: حكم قراءة التوراة:

لا يجوز النظر في كتب أهل الكتاب عمومًا؛ لأن النبي ﷺ غضب حين رأى مع عمر كتابًا أصابه من بعض أهل الكتاب، وقال: «**أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب؟!**...» الحديث[(١)]، حتى وإن كانت مشتملة على الحق والباطل؛ لما في ذلك من ضرر فساد العقائد. اللَّهُمَّ إلا لمن كان متضلعًا بعلوم الكتاب والسُّنَّة، مع شدة التثبت وصلابة الدين والفطنة والذكاء؛ وكان ذلك للرد عليهم وكشف أسرارهم وهتك أستارهم[(٢)].

- المسألة الثالثة: حكم مس التوراة للمحدث:

يجوز ـ عند الجمهور ـ مس التوراة للمحدث؛ لأنها ليست قرآنًا، والنص ورد في القرآن دون غيره، ثم هي مبدلة منسوخة[(٣)].

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٣٨٧) [مؤسسة قرطبة بمصر]، والدارمي في سننه (كتاب العلم، رقم ٤٤٩)، وقال الهيثمي: «فيه مجالد بن سعيد، ضعفه أحمد ويحيى بن سعيد وغيرهما». مجمع الزوائد (١/ ١٧٤) [مكتبة القدسي].
لكن له شواهد، حسَّنه بها الألباني في إرواء الغليل (٦/ ٣٤) [المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢].

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٥٢٥)، وكشاف القناع للبهوتي (١/ ٤٣٤) [دار الفكر، ١٤٠٢هـ]، ومطالب أولي النهى للرحيباني (١/ ٦٠٧) [المكتب الإسلامي، ١٩٦١م]، وفتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ٤٣٣).

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب للنووي (٢/ ٧٠) [دار الفكر]، وكشاف القناع (١/ ١٣٥).

- المسألة الرابعة: بيان تحريف التوراة:

أخبر الله سبحانه عن وقوع التحريف والتبديل في التوراة بقوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٧٥﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ﴾ [الأنعام: ٩١]، وغيرها من الآيات. ووجود التحريف في التوراة هو الصبغة العامة التي يتسم بها، إلا أنه لا تزال فيه بقايا من الوحي الإلٰهي، ومعرفة ذلك يكون بموافقتها لما ورد في القرآن الكريم والسُّنَّة الصحيحة، وأما أنواع التحريف الواقعة فيه فهي: تحريف بالتبديل، وتحريف بالزيادة، وتحريف بالنقص[(٤)].

- المسألة الخامسة: نسخ التوراة:

التوراة التي جاء بها موسى عليه السلام؛ قد نسخت بالقرآن المنزل على محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ﴾ [المائدة: ٤٨].

(٤) انظر: إظهار الحق (٢/ ٤٢٥ ـ ٥٣٩)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ١٠٤، ١٠٥)، والجواب الصحيح (١/ ٣٥٦، ٣٦٧، ٢/ ٥، ٣/ ٢٦٤)، وهداية الحيارى (١٠٥) [الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة].

فالقرآن الكريم حاكم على جميع الكتب السابقة، وناسخ لها، وإن كان النسخ في الأصل واردًا على توراة موسى عليه السلام فوروده على ما بأيدي اليهود من الأسفار المحرفة من باب أولى.

ومما يؤكد نسخ الديانة اليهودية، ما تحويه أسفارهم الحالية من شهادات وإشارات تبشر بنبيِّنا محمد ﷺ، وأنه يجب على بني إسرائيل اتباعه[1].

الفروق:

الفرق بين التوراة وصحف موسى عليه السلام:

صحف موسى: هي الكتب التي أنزلها الله سبحانه وتعالى على نبيِّه وكليمه موسى عليه السلام[2].

واختلف في هذه الصحف ـ كما يعلم من مطالعة كتب التفسير ـ: أهي نفسها التوراة، أم أنها غيرها؟ ولو كانتا واحدة فهل الألواح تشملهما أو أنها غيرها؟ ولو كانت التوراة غير الصحف فهل كانتا جميعًا مكتوبتان في الألواح، أم أنهما ثلاثة: التوراة، والصحف، والألواح؟ أم أنهما اثنان: الألواح مشتملة على التوراة، والصحف؟

كل هذا محتمل، وليس لدينا نص قاطع في أي من هذه المسائل.

واستدل للقول بأن الصحف غير التوراة ـ وأنها أنزلت قبلها ـ بما روي في حديث أبي ذر رضي الله عنه الطويل مرفوعًا، وفيه: «**وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف، وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والقرآن...**» الحديث[3].

ولو صحَّ هذا لكان فاصلًا وقاطعًا للنزاع، لكن إسناده ضعيف جدًّا؛ بل فيه كذاب! فلا ينهض للاحتجاج به على هذه المسألة.

ثم إن ظاهر قوله ﷺ: «**أنزلت صحف إبراهيم في أول ليلة من شهر رمضان، وأنزلت التوراة لست مضين من رمضان...**» الحديث[4] يدلُّ على أن

---

(١) انظر: إظهار الحق (١/ ٨٠)، ودائرة معارف القرن العشرين (١/ ٦٥٥) [ط ٢، دار المعرفة]، والموسوعة العربية الميسرة (١/ ٢٣٩) [دار القلم ومؤسسة فرانكلين، القاهرة، ١٩٦٥م]، ومعجم المصطلحات الدينية لخليل أحمد خليل (٣٦) [دار الفكر اللبناني، ط١، ١٩٩٥م].

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٥٤)، وتفسير الطبري (٢٤/ ٣٢٥) [دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ]، والجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ٢٤) [دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ].

(٣) أخرجه ابن حبان (كتاب البر والإحسان، رقم ٣٦١)، وقال الهيثمي في موارد الظمآن (١/ ٥٤) [دار الكتب العلمية]: «فيه إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني؛ قال أبو حاتم وغيره: كذَّاب». اهـ، وحكم عليه الألباني بالضعف الشديد في ضعيف الترغيب والترهيب (برقم ١٣٥٢) [مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ].

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ١٠٧) [مؤسسة قرطبة بمصر]، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٧٥) [مكتبة العلوم والحكم بالموصل، ط٢]، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٩٧): وفيه عمران بن داود القطان، ضعفه يحيى، ووثقه ابن حبان، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وبقية رجاله ثقات. وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٥٧٥).

صحف موسى هي التوراة؛ وإلا لما خصَّ صحف إبراهيم بالذكر دونها ـ وقد جمعتا معًا في موضعين من القرآن ـ، واكتفى عن ذكرها بذكر التوراة؛ فدلَّ ذلك على أنها هي نفسها.

وقد يقال في الجواب عن ذلك: يحتمل أنها لم تذكر؛ لأنها لم تنزل في شهر رمضان، والحديث إنما هو في سياق ما أنزل في رمضان! وهذا محتمل، وإن كان بعيدًا. والعلم عند الله تعالى.

وهل كانت صحف موسى كثيرة، ولهذا جمعت؟ أم أنها جمعت لكونها مضافة إلى اثنين[1] في قوله تعالى: ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [الأعلى]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ﴿٣٧﴾﴾ [النجم]؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]؟ الظاهر أنها كثيرة، ويدل على هذا حديث أبي ذر رضي الله عنه السابق، وفيه: «وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف»[2]، لكن تقدم أن إسناده ضعيف جدًّا؛ بل فيه كذاب!

وعلى القول بأنها غير التوراة؛ فلا إشكال في كونها كثيرة، وعلى القول بأنها: هي التوراة؛ فالمراد بها: «مجموع صحف أسفار التوراة»[3]؛ ولهذا جمعت. والله أعلم.

الثمرات:

الثمرات المترتبة على الإيمان بالتوراة هي نفسها المترتبة على الإيمان بالكتب السماوية عمومًا.

مذهب المخالفين:

يعتقد اليهود والنصارى أن التوراة كتاب مقدس، كله موحى به من الله، وأنه منزَّل من السماء ولم يدخل فيه التحريف أبدًا.

ويعترفون أن كتاب التوراة قد تعرض لفترات عديدة من الضياع، وأن أصله العبري مفقود لا وجود له، إلا أن عزرا كتبه مرة أخرى بإلهام من الله. فالتوراة الموجودة بين أيديهم اليوم لا صلة لها بموسى عليه السلام، إنما هي من تأليف أحبارهم ورهبانهم الذين بدَّلوا وحرفوا كثيرًا مما جاء في تعاليم موسى عليه السلام،

(١) انظر: تفسير الرازي (٢٩/ ٢٧٩) [دار إحياء التراث العربي ببيروت]، والتحرير والتنوير (٣٠/ ٢٩١) [دار سحنون بتونس، ١٩٩٧م].

(٢) وقد قدَّر الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير (٢٧/ ١٣٠) صُحُفَ إبراهيم ـ التي جاء في نفس الحديث أنَّها عشر صحائف ـ بناء على هذا الحديث الضَّعيف، بأنها: «مقدار عشر ورقات بالخطِّ القديم، تسَع الورقة قُرابة أربع آيات من آي القرآن؛ بحيث يكون مجموع ما في صُحُف إبراهيم: مقدار أربعين آية»، ونفس هذا التقدير ـ على التسليم بصِحَّة الحديث ـ ينطبق على صُحُف موسى. والله أعلم.

(٣) انظر: تفسير البغوي (٧/ ٤١٤) [دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ]، وفتح القدير للشوكاني (٥/ ١٥٠) [دار الوفاء بالمنصورة]، والتحرير والتنوير (٣٠/ ٢٩١).

كما أخبر الله عنهم في القرآن، ومما يدلل على ذلك أيضًا ظهور ثلاث نسخ للتوراة الحالية، وهذه النسخ هي: النسخة العبرية، والنسخة اليونانية، والنسخة السامرية، وهذه النسخ فيها من الاختلاف والتناقض الشيء الكثير[1].

المصادر والمراجع:

١ ـ «إظهار الحق»، لمحمد رحمت الله الهندي.

٢ ـ «تخجيل من حرَّف التوراة والإنجيل» (ج١)، لصالح الجعفري.

٣ ـ «الجواب الصحيح» (ج١، ٢، ٥)، لابن تيمية.

٤ ـ «دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية»، لسعود الخلف.

٥ ـ «دعوة التقريب بين الأديان: دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية»، لأحمد القاضي.

٦ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.

٧ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٦، ١٨، ١٩)، لابن تيمية.

٨ ـ «محاضرات في النصرانية»، لمحمد أبو زهرة.

٩ ـ «معارج القبول» (ج٢)، لحافظ الحكمي.

١٠ ـ «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى»، لابن القيم.

التوسل

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الواو والسين واللام كلمتان متباينتان: الأولى: الرغبة والطلب؛ يقال: وسل: إذا رغب، والواسل: الراغب إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهو في قول لبيد:

بـل كـلُّ ذي ديـن
إلـى الـلَّـه واسـل

ومن ذلك القياس: الوسيلة. والأخرى السرقة: يقال: أخذ إبله توسلًا»[2].

التوسل: مصدر توسل، يقال: توسلت إلى فلان بكذا؛ أي: تقربت إليه بذلك الشيء، وتوسلت إلى الله وسيلة؛ أي: عملت عملًا أتقرب به إليه، فمعناه: التقرب، ويأتي أيضًا بمعنى: الرغبة والطلب، يقال: وسل فهو واسل؛ أي: رغب فهو راغب إلى الله تعالى، ويقال أيضًا: وسَّل فلان إلى ربه وسيلة؛ يعني: أنه عمل عملًا تقرب به إليه، وتطلق الوسيلة كذلك على المنزلة العلية

(١) انظر: إظهار الحق (٢/٤٤٩)، والجواب الصحيح (٢/٤٥٠)، وهداية الحيارى (٣٠٩) [دار القلم، ط١]، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (٨٣) وما بعدها.

(٢) مقاييس اللغة (٦/١١٠) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ].

عند الملك[1].

فتحصل مما تقدم: أن التوسل يطلق في اللغة على الأمور التالية: القربة، والرغبة، والحاجة، والمنزلة، وهذه المعاني للوسيلة متداخلة ومتلازمة؛ فالقربة والرغبة والحاجة والمنزلة تتقارب في المعنى ويستلزم بعضها بعضًا.

التعريف شرعًا:

التوسل: هو التقرب إلى الله تعالى بما شرعه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، من الواجبات، والمستحبات[2].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

التوسل لغة لا يخرج عن معنى التقرب أو ما يؤول إليه، وهو كذلك في الشرعي، لكنه مقيد بكونه فيما يحبه الله ويرضاه؛ ولهذا قال الراغب الأصفهاني: «حقيقة الوسيلة إلى الله: مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتحري مكارم الشريعة وهي كالقربة»[3].

الحقيقة:

حقيقة التوسل الوارد في نصوص الكتاب والسُّنَّة هو التقرب إلى الله بطاعته، وهذا يدخل فيه كل ما أمر الله به، وأمر به رسوله ﷺ، يتناول كل واجب ومستحب، وأما ما ليس بواجب، ولا مستحب فلا يدخل فيه، سواء كان محرمًا، أو مكروهًا، أو مباحًا، والتوسل بطاعته فرض لا يتم الإيمان إلا به.

وأما التوسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته، فهذا نوع آخر، هو من باب قبول الله دعاءه، وشفاعته؛ لكرامته عليه[4].

ولفظ التوسل من الألفاظ التي وقع فيها إجمال واشتراك، وحصل بسبب ذلك لبس وخلط في أفهام بعض الناس.

يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لفظ التوسل صار مشتركًا؛ فعبّاد القبور يطلقون التوسل على الاستغاثة بغير الله، ودعائه رغبًا ورهبًا، والذبح والنذر، والتعظيم بما لم يشرع في حق مخلوق، وأهل العلم يطلقونه على المتابعة، والأخذ بالسُّنَّة، فيتوسلون إلى الله بما شرعه لهم من العبادات، وبما جاء به عبده ورسوله محمد ﷺ، وهذا هو

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٦٧) [الدار المصرية للتأليف والترجمة]، ولسان العرب (١٥/ ٣٠١) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٢، ٢٤٧) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف]، والشرك ومظاهره (٢٩٣) [دار الراية، ط١، ١٤٢٢هـ]، وأضواء البيان (٦/ ١٣٠) [دار عالم الفوائد، ط١].

(٣) مفردات غريب القرآن للراغب (٥٢٤) [دار المعرفة].

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢٤٧).

التوسل في عرف القرآن والسُّنَّة... ومنهم من يطلق على سؤال الله ودعائه بجاه نبيّه، أو بحق عبده الصالح، أو بعباده الصالحين، وهذا هو الغالب عند الإطلاق في كلام المتأخرين؛ كالسبكي والقسطلاني، وابن حجر؛ أي: الهيتمي»[١].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، قال تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

عن أنس رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا أقحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه فقال: «اللَّهُمَّ إنا كنا نتوسل إليك بنبيِّنا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيِّنا فاسقنا. قال: فيسقون»[٢].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رحمه الله: «لفظ التوسل يراد به **ثلاثة معان**:

أحدها: التوسل بطاعته، فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به.

والثاني: التوسل بدعائه وشفاعته، وهذا كان في حياته ويكون يوم القيامة، يتوسلون بشفاعته.

والثالث: التوسل به بمعنى الإقسام على الله بذاته، والسؤال بذاته، فهذا هو الذي لم تكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه، لا في حياته، ولا بعد مماته، لا عند قبره، ولا غير قبره، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم، وإنما ينقل شيء من ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة، وموقوفة أو عن من ليس قوله حجة»[٣].

وقال مبارك بن محمد الميلي رحمه الله: «وإذا استعنا بالمعنى اللغوي لتحديد المعنى الشرعي، كان معناها في الشرع: قربة مشروع توصل إلى مرغوب فيه، والتوسل: هو التقرب إلى الله بتلك القربة، وتوسل الداعي: هو طلبه المبني على تلك القربة، وليس في الشرع مطلوب، ومدعو إلا الله، وليس فيه قربة إلا ما شرعه في الكتاب والسُّنَّة»[٤].

وقال الشنقيطي رحمه الله: «التحقيق في معنى الوسيلة: هو ما ذهب إليه عامة العلماء: من أنها التقرب إلى الله تعالى، بالإخلاص له بالعبادة، على وفق ما جاء به الرسول ﷺ، وتفسير ابن عباس داخل

---

(١) منهاج التأسيس (٣٣٩) [دار الهداية، ط٢، ١٤٠٧هـ]. وانظر: دعاوي المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لعبد العزيز آل عبد اللطيف (٢٤١) [دار طيبة، ط١٤٠٩هـ].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الاستسقاء، رقم ١٠١٠).

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ضمن مجموع الفتاوى (١/٢٠٢).

(٤) الشرك ومظاهره (٢٩٣).

في هذا[١]؛ لأن دعاء الله، والابتهال إليه في طلب الحوائج من أعظم أنواع العبادة، التي هي الوسيلة إلى نيل رضاه ورحمته، وبهذا التحقيق: تعلم أن ما يزعمه كثير من ملاحدة أتباع الجهال، المدَّعين للتصوف، من أن المراد بالوسيلة في الآية الشيخ الذي يكون له واسطة بينه وبين ربه، أنه تخبُّطٌ في الجهل والعمى، وضلال مبين، وتلاعب بكتاب الله، واتخاذ الوسائط من دون الله من أصول كفر الكفار»[٢].

الأقسام:

قسَّم العلماء المحققون التوسل إلى قسمين: توسل مشروع، وتوسل ممنوع، وكل منهما ينقسم إلى عدة أنواع[٣]:

القسم الأول: التوسل المشروع:

وهو كل توسل دلَّ على جوازه نصٌّ من كتاب الله تعالى، أو سُنَّة نبيِّه ﷺ، كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥][٤].

والتوسل المشروع أنواع: فمن العلماء من أوصلها إلى سبعة ومنهم من أوصلها إلى ستة، وعند التأمل ترجع إلى **ثلاثة أنواع**:

الأول: التوسل بأسماء الله تعالى الحسنى وصفاته العليا:

ودليله قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ والمعنى: «ادعوا الله تعالى متوسلين بأسمائه الحسنى، ولا شكَّ أن صفاته العليا سبحانه وتعالى داخلة في الطلب؛ لأن أسمائه الحسنى سبحانه صفات له خصت به تبارك وتعالى»[٥].

الثاني: التوسل بالأعمال الصالحة:

فكل عمل صالح سواء كان ذلك العمل من أعمال القلوب، أو أعمال الجوارح فهو وسيلة صحيحة إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝١٦﴾ [آل عمران].

قال السعدي رحمه الله: «أي: هؤلاء الراسخون في العلم والإيمان، يتوسلون إلى ربهم بإيمانهم؛ لمغفرة ذنوبهم،

---

(١) يريد بتفسير ابن عباس: تفسيره للوسيلة بالقُربة، كما أخرجه الطبري في تفسيره (١٧/ ٤٧٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وذكره ابن كثير في تفسيره (٣/ ١٠٣) [دار طيبة، ط٢].

(٢) أضواء البيان (٦/ ١٣٠).

(٣) انظر: تلخيص الاستغاثة (١/ ١١٩) [مكتبة الغرباء الأثرية]، والدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ١١٦٠) [جمع: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، ط١، ١٤١٧هـ]، وقرة عيون الموحدين لعبد الرحمٰن بن حسن (٤٤) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١هـ]، وصيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان للسهسواني (٢٠٣) [ط٥، ١٣٩٥هـ]، والشرك ومظاهره للميلي (٢٩٣)، والتوسل أنواعه وأحكامه للألباني (٢٩)، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٥/ ٢٧٩) [دار الوطن، ١٤١٣هـ].

(٤) انظر: الشرك ومظاهره للميلي (٢٩٣)، والتوسل أنواعه وأحكامه للألباني (٢٩).

(٥) التوسل أنواعه وأحكامه للألباني (٣١).

ووقايتهم عذاب النار، وهذا من الوسائل التي يحبها الله أن يتوسل العبد إلى ربه»[١].

ومن أدلة السُّنَّة النبوية على مشروعية توسل العبد إلى ربه بالأعمال الصالحة: حديث أصحاب الغار الثلاثة الذين توسلوا بأعمالهم الصالحة، من برِّ الوالدين، وترك الفواحش، وأداء الحقوق فاستجاب الله ﷻ لهم[٢].

الثالث: التوسل بدعاء الصالحين الأحياء الحاضرين:

وهذا النوع من التوسل جائز؛ لثبوته من فعل الصحابة رضي الله عنهم مع النبي ﷺ، وإقراره ﷺ لهم على ذلك، فقد كانوا يسألونه ﷺ أن يدعو الله لهم بدعاء عام كدعاء الاستسقاء، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه «أن أعرابيًّا قام يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال: يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا، فرفع يديه، وما نرى في السماء قزعة فوالذي نفسي بيده ما وضعها حتى ثار السحاب أمثال الجبال، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر من لحيته ﷺ...» الحديث[٣].

القسم الثاني: التوسل الممنوع:

وهو التقرُّب إلى الله تعالى بما لم يثبت في الشرع أنه وسيلة صحيحة، فلا دليل عليه من كتاب، ولا سُنَّة، وإطلاق اسم التوسل على تلك التوسلات البدعية لم يرد في الشرع وإنما هو من الإطلاقات المبتدعة التي ابتدعها الجهال؛ لتسويغ دعاء غير الله تعالى باسم التوسل، والعبرة إنما هي بالمعاني والمقاصد لا بالألفاظ والأقوال.

وهو ثلاثة أنواع:

الأول: التوسل إلى الله تعالى بذات فلان أو شخصه، أو يتوسل بحق فلان، أو بجاهه، سواء كان نبيًّنا ﷺ أو غيره من الأنبياء، أو كان أحدًا من الصالحين، وذلك أن يجعل ذات المتوسل به وسيلة في قبول دعائه كأن يقول: اللَّهُمَّ إني أسألك بنبيِّك محمد ﷺ، أو يقول: أسألك بحق نبيِّك، أو بجاه عندك، وهذا غير جائز شرعًا.

فالتوسل بالذات: إن كانت الباء للقسم فهو إقسام على الله تعالى بمخلوق، وهو باطل؛ لأنه إن كان الإقسام بالمخلوق على المخلوق لا يجوز وهو شرك كما قال ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**»[٤]،

---

(١) تفسير السعدي (١/ ٣٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الإجارة، رقم ٢٢١٥)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٧٤٣). وانظر: تلخيص الاستغاثة (١/ ١٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الاستسقاء، رقم ١٠٣٣)، ومسلم (كتاب صلاة الاستسقاء، رقم ٨٩٧).

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الإيمان والنذور باب كراهية =

فكيف بالإقسام بالمخلوق على الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وإن كانت الباء للسببية فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يجعل السؤال بالمخلوق سببًا للإجابة، ولم يشرعه لعباده، فهو إذًا بدعة لا يجوز التعبد بفعله[1].

ومما يدل على بطلان التوسل بالذوات أن السؤال بالذوات سؤال بأمر أجنبي، لا يقتضي المطلوب؛ لأنه لا ارتباط بين شرف ذات المتوسل به، وبين دعاء السائل؛ بخلاف ما إذا توسل بإيمانه بتلك الذات الصالحة ﷺ فقد توسل بسبب له علاقة وارتباط به؛ لأن ذلك من أعماله الصالحة التي جعلها الله سببًا لخيري الدنيا والآخرة[2]؟

وأما التوسل بالحق، أو بالجاه: فهو توسل غير مشروع لم يشرعه الله تعالى لعباده ولم يرشد إليه رسول الله ﷺ أمته ولم يفعله أحد من أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ بل هو سؤال لله تعالى بما لا يناسب إجابة الدعاء وقد منع منه جمع من أهل العلم.

ومنهم الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: فكان يكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، أو بحق البيت الحرام والمشعر الحرام، وكذلك تلميذه أبو يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ كره مثل ذلك[3]، والكراهة المراد بها التحريم، كما هو معلوم من إطلاقها في كتب الحنفية.

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا محذور من **وجهين**:

ـ **أحدهما**: أنه أقسم بغير الله.

ـ **الثاني**: اعتقاده أن لأحد على الله حقًّا، ولا يجوز الحلف بغير الله، وليس لأحد على الله حق إلا ما أحقه على نفسه؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾ [الروم]»[4].

وأيضًا: «فلا مناسبة بين ذلك، وبين إجابة دعاء هذا السائل، فكأنه يقول: لكون فلان من عبادك الصالحين أجب دعائي! وأي مناسبة في هذا، وأي ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء»[5].

الثاني: الإقسام على الله ﷺ بالمتوسّل به.

وصفة هذا التوسل أن يقول الداعي في دعائه: «اللَّهُمَّ إني أقسم عليك بفلان أن

= الحلف بالآباء، رقم ٣٢٥١)، والترمذي (كتاب النذور والأيمان عن رسول الله ﷺ، رقم ١٥٣٥) قال عقبه: هذا حديث حسن، وأحمد (٩/ ٢٧٥) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الأيمان، رقم ٤٣٥٨)، وصححه الألباني في الإرواء (رقم ٢٥٦١).

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩) [مؤسسة الرسالة، ط١٣، ١٤١٩هـ].

(٢) تلخيص الاستغاثة (١/ ١١٩ ـ ١٢٠).

(٣) إتحاف السادة المتقين للمرتضى (٢/ ٢٨٥) [مؤسسة التاريخ العربي، ط١٤١٤هـ]، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٩٧).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٩٤).

(٥) المصدر السابق (١/ ٢٩٦).

تقضي حاجتي» ومما تقرر شرعًا أن الحلف لا يكون إلا بالله ﷻ؛ إذ الحلف تعظيم لا يستحقه إلا الله تعالى وحده، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «**ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**»[(١)].

فإذا كان الحلف بالمخلوق على المخلوق شركًا، فكيف بالحلف بالمخلوق على الخالق ﷻ؟!

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «وإن كان مراده الإقسام على الله بحق فلان فذلك محذور؛ لأن الإقسام بالمخلوق لا يجوز فكيف على الخالق؟!».

قال الشيخ عبد العزيز الحصين رحمه الله: «وأما الإقسام على الله بمخلوق فهو منهي عنه باتفاق العلماء، وهل هو منهي عنه نهي تنزيه أو تحريم؟ على قولين أصحهما أنه كراهة تحريم»[(٢)].

الثالث: دعاء غير الله تعالى، والاستغاثة بغيره: أطلق المخالف على دعاء غير الله تعالى، والاستغاثة بغيره ﷻ في تفريج الكربات، وقضاء الحاجات، ونحوها: مسمى التوسل، وقالوا: لا فرق بين التوسل، والاستغاثة، والاستشفاع، فكلها من باب واحد[(٣)]، وهذا عين المحادة لله ورسوله ﷺ، وهو الشرك الأكبر، الذي هو أظلم الظلم.

وهذ حجة البكري التي احتج بها قديمًا على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ قال شيخ الإسلام: «هذا الرجل قد فسَّر الاستغاثة بالتوسل، كما تقدم قوله: إن كل من توسل إلى الله بنبيِّه في تفريج كربة، فقد استغاث به، سواء كان بلفظ الاستغاثة، أو التوسل أو غيره»[(٤)].

وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء هو من تحريف لغة القرآن؛ بل لا يعرف في لغة أحد من بني آدم، فلما حرفوا اللغة، حرفوا معها الشريعة؛ فكل عاقل يدرك الفرق بين الاستغاثة، وبين التوسل؛ إذ الاستغاثة طلب من المدعو المسؤول، والتوسل طلب به والمستغيث بالنبي ﷺ طالب منه، والمتوسَّل به لا يُدعى، ولا يُطلب منه، ولا يسأل، وإنما يطلب به، كل أحد يفرق بين المدعو والمدعو به[(٥)].

والمصنِّفون في أسماء الله تعالى يقولون: يجب على مكلف أن يعلم أن لا غياث، ولا مغيث على الإطلاق

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٦٦٤٦)، ومسلم (كتاب الأيمان، رقم ١٦٤٦).

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٥).

(٣) انظر: شفاء الأسقام للسبكي (١٧١)، والدرر السنية في الرد على الوهابية لزيني دحلان (١٥، ١٨) [مكتبة الحقيقة باستانبول تركيا].

(٤) تلخيص الاستغاثة (١/ ٣٦٧).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤)، وتلخيص الاستغاثة (١/ ٣٦٨)، وغاية الأماني في الرد على النبهاني لشكري الآلوسي (٢/ ٢٩١).

إلا الله، ويقولون: ومن أسمائه المغيث والغياث[(١)].

فدعاء غير الله تعالى، أو الاستغاثة بغيره تعالى، في تفريج الكربات، وقضاء الحاجات، ونحوها مما لا يقدر عليه إلا الله تعالى هو من الشرك الأكبر، الذي لا يغفره الله تعالى، وصاحبه مخلد في نار جهنم، أبد الآباد، كما هو مقرر في القرآن والسُّنَّة، وهو مما يعلم بالدين من الضرورة، وإن سموا ذلك توسلًا، فالعبرة بالحقائق والمعاني، لا بالأسماء والألقاب.

قال العلَّامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «أما توسل المشركين بأصنامهم وأوثانهم، وتوسل الجاهلين بأوليائهم، فهو توسل شركي، لا نقول توسل بدعي؛ بل هو توسل شركي، ولا يصح أن نسميه توسلًا؛ بل هو شرك محض؛ لأن هؤلاء المتوسلين يدعون من يزعمون أنهم وسيلة، يأتي الرجل إلى من يزعمه وليًّا، ويقول: يا ولي الله أنقذني ـ بهذا اللفظ ـ، يا آل البيت أنقذوني، يا نبي الله أنقذني، فهذا لا يصح أن نسميه وسيلة، ولكن نسميه شركًا؛ لأن دعاء غير الله شرك في الدين، وسفه في العقل، شرك في الدين؛ لأنهم اتخذوا شريكًا مع الله، وسفه في العقل؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥﴾ [الأحقاف]... فلا يصح أن نقول: إنها وسيلة؛ بل هو شرك أكبر، مخرج من الدين»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

ـ الاستشفاع بالرسول ﷺ:

هو طلب الشفاعة من النبي ﷺ باستجلاب دعائه لربه بحصول منفعة أو دفع مضرة.

ويختلف حكم الاستشفاع بالرسول ﷺ باختلاف أحواله كما دلَّت على ذلك النصوص الشرعية الواردة في هذا الباب، **وفيما يلي تفصيل ذلك.**

الحالة الأولى: طلب الشفاعة من الرسول ﷺ حال حياته في الأمور الدنيوية، فهذا جائز، وقد وقع في حياته ﷺ، فعن أبي موسى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله ﷺ إذا جاء السائل أو طُلبت إليه حاجة قال: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان رسوله ما شاء**»[(٣)].

الحالة الثانية: طلب الشفاعة الأخروية من الرسول ﷺ، وهذا موضع

(١) تلخيص الاستغاثة (١/ ٢٩٥).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٥/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩)، وانظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ١٦٦).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الزكاة رقم ١٤٣٢)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٦٢٧).

تفصيل يتميز به الحق من الباطل والسُّنَّة من البدعة، **وبيانه فيما يلي:**

الأول: إن كان طلبها في حال حياته ﷺ وحضوره فهذا جائز بالنص والإجماع، وواقع كما في حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأجمع أهل العلم على أن الصحابة رضي الله عنهم كان يستشفعون به في حياتهم ويتوسلون به في حضرته»[(١)].

الثاني: إن كان طلبها بعد موته ﷺ - أي: في حال الحياة البرزخية - فهذا لا يجوز بل هو من البدع المحدثة والعقائد المنكرة، ولا دليل عليه من كتاب ولا سُنَّة ولا فعل صاحب أو تابع من سلف الأمة وأئمتها[(٢)].

الثالث: طلب الشفاعة من الرسول ﷺ يوم القيامة، فهذا ثابت في النصوص الشرعية أن الناس يطلبونها منه ﷺ كما في حديث الشفاعة الطويل، وفيه قوله ﷺ: «**فيأتوني فيقولون: يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اشفع لنا إلى ربك**»[(٣)].

واستشفاع الناس بالنبي ﷺ في هذا المقام يوم القيامة هو كاستشفاعهم وتوسلهم به في حال حياته، فإنهم يطلبون منه يوم القيامة أن يشفع لهم إلى الله تعالى كما كانوا في الدنيا يطلبون منه أن يدعو لهم في الاستسقاء وغيره.

الفروق:

الفرق بين التوسّل والاستغاثة:

ثمة فروق عدة بين التوسل والاستغاثة يمكن إجمالها في الآتي[(٤)]:

أولًا: أن لفظ الاستغاثة في الكتاب والسُّنَّة وكلام العرب إنما هو مستعمل في معنى الطلب من المستغاث به مباشرة لا بمعنى أن يكون المستغاث به وسيلة فقط، فقول القائل: أستغيث به بمعنى: أتوسل بجاهه، هذا كلام لم ينطق به أحد من الأمم لا حقيقة ولا مجازًا.

ثانيًا: أنه لا يقال استغثت إليك يا فلان بفلان أن تفعل بي كذا، وإنما يقال: أستغيث بفلان أن يفعل بي كذا.

فأهل اللغة يجعلون فاعل المطلوب هو المستغاث به ولا يجعلون المستغاث به واحدًا والمطلوب منه آخر فالاستغاثة طلب منه لا به.

ثالثًا: أن من سأل بالنبي لا يكون مخاطبًا له ولا مستغيثًا به؛ لأن قول السائل: أتوسل إليك يا إلٰهي بفلان إنما

(١) تلخيص الاستغاثة (١/٢٦٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١/٢٤١).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٧١٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١/١٠٣ ـ ١٠٥).

هو خطاب لله لا لذلك المتوسل به بخلاف المستغاث به، فإنه مخاطب مسؤول مباشرة، فإن كان ما طلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله وجب أن يكون الله هو المدعو فيه فقط، ولم يجز صرف ذلك لغيره ﷻ.

رابعًا: أن الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك أكبر، وأما التوسل بسؤال الله بجاه فلان أو حق فلان فهو بدعة منكرة وليست شركًا.

الآثار:

من آثار التوسل المشروع:

١ ـ طاعة الله تعالى، وامتثال أمره؛ إذ أمر عباده بابتغاء الوسيلة إليه، وذلك لا يكون إلا بالإيمان به، واتباع نبيّه ﷺ، وفي ذلك الفوز والفلاح في الدنيا والآخرة.

٢ ـ التوسل المشروع من أعظم الأسباب في نيل المطالب الدنيوية، والأخروية، وقصة أصحاب الغار أكبر شاهد على ذلك، إذ لمّا توسل كل واحد بعمله الصالح، انفرجت عنهم الصخرة، وذلك بفضل الله ورحمته.

٣ ـ هو مدعاة إلى الإكثار من الأعمال الصالحة، والمبادرة إليها، فمن علم أنه يتوسل بها لنيل المطلوب المرغوب، سارع في العمل الصالح، والإكثار منه، ومثله التوسل بأسماء الله وصفاته، فإنه مدعاة إلى معرفتها، وتعلمها، وحفظها، والدعاء بها.

وأما من آثار التوسل الغير المشروع:

١ ـ الوقوع في الشرك الأكبر، والالتحاق بركب المشركين بالله في أعظم أنواع العبادة، وهو الدعاء، وذلك إذا جعل التوسل الشرعي بمعنى سؤال المخلوقين ما لا يقدر عليه إلا ربِّ العالمين.

٢ ـ الوقوع في البدع المنكرة، وذلك حينما يجعل التوسل الشرعي بمعنى السؤال بجاه فلان، أو بذاته، فإن هذا من البدع التي لم تعرف في عهد السلف، وهذا مما يؤدي إلى سخط الله، وغضبه، وأليم عقابه.

٣ ـ التوسل البدعي ذريعة إلى الشرك الأكبر، وهذا معلوم مشاهد من عباد القبور؛ إذ إنهم لما ادعوا جواز التوسل بذوات الأنبياء، والصالحين، والتوسل بجاههم، والإقسام بها على الله تعالى، أدى بهم إلى دعوى جواز دعائهم، والاستغاثة بهم في الملمات، ونحوها مما هو حق الله الخالص، بدعوى التوسل بهم.

مذهب المخالفين:

المجيزون للتوسل البدعي بأنواعه الثلاثة يحتجون لما ذهبوا إليه من تجويز التوسلات البدعية بجملة من الأحاديث

النبوية، **ونعرض هنا ما استدلوا به على النحو التالي:**

أولًا: التوسل بالذات أو الجاه أو بحرمة فلان:

استدلوا لجواز هذا النوع من التوسل البدعي بما يلي:

١ ـ حديث عثمان بن حنيف رضي الله عنه: «أن رجلًا ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: **إن شئت دعوت لك وإن شئت أخَّرت ذاك، فهو خير**، فقال: ادعه، فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه فيصلي ركعتين ويدعو بهذا الدعاء: **اللَّهُمَّ إني أسألك وأتوجه إليك بنبيِّك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني توجهت بك إلى ربك في حاجتي هذه، فتقضى لي، اللَّهُمَّ فشفعه فيَّ وشفِّعني فيه، قال: ففعل الرجل فبرأ**»[(١)].

قال السبكي: «والاحتجاج من هذا الأثر بفهم عثمان رضي الله عنه ومن حضره الذين هم أعلم بالله ورسوله وفعلهم»[(٢)].

والجواب عن هذا من عدة أوجه:

أولًا: أن الأعمى إنما جاء إلى النبي ﷺ ليدعو له فهو توسل إلى الله تعالى بدعائه ﷺ.

ثانيًا: لو كان السر في دعاء الأعمى هو توسله بذات النبي ﷺ وجاهه دون دعائه لكان كل من دعا بهذا الدعاء من العميان مخلصًا يعافى من وقته أو بعد حين.

ثالثًا: أن النبي ﷺ وعده بالدعاء وهو ﷺ لا يخلف وعده وقد دعا له كما وعده.

رابعًا: أن النبي ﷺ علَّم الأعمى دعاءً يدعو به وفيه قوله: «**اللَّهُمَّ فشفِّعه فيّ وشفعني فيه**» والشفاعة هي الدعاء، (فشفِّعه فيّ)؛ أي: شفع نبيك فيّ؛ أي: اقبل دعاءه لي بأن ترد عليّ بصري، (وشفِّعني فيه)؛ أي: اقبل دعائي في أن تقبل دعاء النبي ﷺ لي[(٣)].

٢ ـ حديث أنس رضي الله عنه؛ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا أقحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه فقال: «اللَّهُمَّ إنا كنا نتوسل إليك بنبيِّنا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيِّنا قال: فيسقون»[(٤)].

وهذا الأثر ليس فيه دليل على جواز التوسل البدعي؛ بل هو دليل على التوسل الشرعي وهو طلب الدعاء من الحي الحاضر، **وذلك من وجوه:**

(١) أخرجه الترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٧٨) وصححه، وابن ماجه (كتاب الصلاة، رقم ١٣٨٥)، وأحمد (٢٨/٤٧٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح الجامع (رقم ١٢٧٩).

(٢) شفاء الأسقام (٣٦٨).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٢٨٧ ـ ٣٨٧)، والتوصل إلى حقيقة التوسل للرفاعي (٢٢٩ ـ ٢٣٢).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الاستسقاء، رقم ١٠١٠).

الأول: أن توسل عمر رضي الله عنه بدعاء العباس لا بذاته.

الثاني: أن قول عمر رضي الله عنه: إنا كنا نتوسل إليك بنبيِّنا هذه الجملة يفسرها ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يطلبون من النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعوا لهم، لا أنهم يسألون الله بذاته أو بجاهه، كما في قصة الأعرابي الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم: ادعُ الله أن يغيثنا، وقصة المرأة التي كانت تصرع؛ حيث جاؤوا إلى النبي وطلبوا منه الدعاء.

الثالث: لو كان التوسل بالذات جائزًا كما يدعيه المجيزون للتوسل البدعي لما عدل عمر رضي الله عنه عن التوسل بذات النبي صلى الله عليه وسلم إلى العباس رضي الله عنه؛ لأنه ممكن لو كان مشروعًا.

٣ ـ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ما خرج رجل من بيته إلى الصلاة فقال: اللَّهُمَّ إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي... فإني لم أخرج بطرًا ولا رياء ولا سمعة، خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، أسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، إلا وكّل الله به سبعين ألف ملك يستغفرون له، وأقبل الله سبحانه وتعالى عليه بوجهه حتى يفرغ من صلاته**»[(١)].

فهذا الحديث ضعيف لأنه من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري وعطية ضعيف وقد حكم بضعفه جمع من الأئمة كالنووي وابن تيمية والذهبي رحمهم الله، فإذا تبين ضعفه سقط الاحتجاج به ولم يحل الاستشهاد به في مسألة كهذه، ولفظه لا حجة فيه؛ فإن حق السائلين عليه أن يجيبهم، وحق العابدين أن يثيبهم، وهو حق أحقه الله سبحانه وتعالى على نفسه الكريمة، بوعده الصادق باتفاق أهل العلم، وبإيجابه على نفسه في أحد أقوالهم[(٢)].

٤ ـ حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد إلا ما غفرت لي، فقال الله تعالى: يا آدم كيف عرفت محمدًا، ولم أخلقه؟ قال: يا رب إنك لما خلقتني رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله فعلمت إنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله تعالى: صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إليّ وإذا سألتني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك**»[(٣)].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (كتاب المساجد والجماعات، رقم ٧٧٨)، وأحمد (١٧/ ٢٤٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٩٨) [دار العربية، ط٢]، والألباني في السلسلة الضعيفة (رقم ٢٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٨).

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/ ٣١٣) [دار الحرمين]، =

وهذا الحديث قد حكم جمع من الأئمة ببطلانه؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي وابن حجر وغيرهم رحمهم الله.

فإذا تبيَّن بطلانه فلا يحل الاحتجاج به أو اعتقاد ما تضمنه أو العمل به، ثم هو مخالف للقرآن لأن الله ﷻ ذكر قصة آدم عليه السلام وتوبته وتوسله ولم يذكر أنه توسل بالنبي ﷺ[1].

٥ ـ حديث: «إذا كانت لكم إلى الله حاجة فسلوه بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم» وهذا حديث باطل لا أصل له في شيء من كتب الحديث.

قال ابن تيمية رحمه الله: «حديث باطل لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو في شيء من كتب الحديث»[2].

وقال أيضًا: «هو من المكذوبات التي لم يروها أحد من علماء المسلمين، ولا هو في شيء من كتب الحديث»[3].

المصادر والمراجع:

١ ـ «تلخيص الاستغاثة»، لابن كثير.

٢ ـ «التوسل أنواعه وأحكامه»، للألباني.

٣ ـ «التوصل إلى حقيقة التوسل»، لمحمد نسيب الرفاعي.

٤ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٥ ـ «الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية»، لجيلان العروسي.

٦ ـ «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، لعبد العزيز العبد اللطيف.

٧ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

٨ ـ «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة».

٩ ـ «دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية»، لعبد الله بن صالح الغصن.

١٠ ـ «الواسطة بين الله وخلقه عند أهل السُّنَّة ومخالفيهم»، للمرابط الشنقيطي.

التوكّل

التعريف لغةً:

التوكل من مادة: وَكَلَ، يقال: وَكَلَ بالله وتوكّل واتكّل[4].

ويطلق التوكل على: التسليم والترك، قال الجوهري: «وَكَلَ إليه الأمر وَكْلًا ووكولًا: سلمه وتركه»[5].

= والحاكم (كتاب آيات رسول الله ﷺ، رقم ٤٢٢٨)، وهو حديث موضوع، حكم أهل العلم ببطلانه كما سيأتي. وانظر: السلسلة الضعيفة (رقم ٢٥).

(١) الدرر السَّنية (٩/ ٢٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٣٤٦).

(٣) المصدر السابق (٢٤/ ٣٣٥).

(٤) لسان العرب (١١/ ٧٣٤) [دار الفكر، ط١].

(٥) الصحاح (٥/ ١٨٤٥) [دار العلم للملايين، ط٣].

ويطلق أيضًا على الاعتماد والنيابة، قال ابن الأثير: «يقال: توكل بالأمر: إذا ضمن القيام به، ووكلت أمري إلى فلان؛ أي: ألجأته إليه واعتمدت فيه عليه، ووكّل عن القيام بأمر نفسه»(١).

التعريف شرعًا:

التوكّل شرعًا: «هو حال للقلب ينشأ عن معرفته بالله، والإيمان بتفرده بالخلق والتدبير والنفع والضر، فيوجب له اعتمادًا عليه، وتفويض الأمور إليه، وطمأنينة وثقة به، ويقينًا بكفايته لما توكل عليه فيه»(٢).

وقد اختلفت عبارات العلماء في التعريف بالتوكل على الله تعالى، فمنهم من فسّره بلازمه، ومنهم من فسره بأسبابه ودواعيه، ومنهم من نظر إلى ثمرته، إلى غير ذلك من التفسيرات الكثيرة(٣)، **وبيان ذلك كما يلي:**

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «وجملة التوكل: تفويض الأمر إلى الله جلَّ ثناؤه، والثقة به»(٤)، وقريبًا من ذلك قال ابن الجوزي(٥).

وقال ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ: «هو صدق اعتماد القلب على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في استجلاب المصالح ودفع المضارّ من أمور الدنيا والآخرة كلها»(٦).

وقال ابن القيم: هو «اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في دينه ودنياه، ولا بدَّ مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب»(٧).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وقيل: هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهيئة الأسباب»(٨).

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لمّا كان التوكل في اللغة يطلق على التسليم والاعتماد، أُطْلق في الشرع بهذا المعنى، إلا أن ذلك خُص بالتسليم لله والاعتماد عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى دون غيره، لتفرده سبحانه بالخلق والتدبير وقدرته على كل شيء.

الأسماء الأخرى:

التفويض.

الحكم:

التوكل على الله تعالى من أوجب

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٢١) [دار الكتب العلمية].
(٢) التوكل على الله للدميجي (٢٠)، وانظر: مدارج السالكين (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤) [دار الكتب العلمية، ط١].
(٣) انظر: التوكل على الله تعالى للدميجي (١٧).
(٤) شعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٥٧) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ].
(٥) انظر: زاد المسير (٢٢٠) [المكتب الإسلامي، ط١].
(٦) جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٥٦) [المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٣هـ].
(٧) زاد المعاد (٤/ ١٥) [مؤسسة الرسالة، ط٧].
(٨) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٤٩).

الواجبات؛ بل هو شرط في الإيمان، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٣﴾ [المائدة]. قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تفسيره لهذه الآية الكريمة ـ: «ودلَّ هذا على وجوب التوكل، وعلى أنه بحسب إيمان العبد يكون توكله»(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في ردِّه لبعض انحرافات الصوفية: «وأما توجه الخطاب به إلى العامة: فسبحان الله! هل خاطب الله بالتوكل في كتابه إلا خواص خلقه، وأقربهم إليه، وأكرمهم عليه وشرط في إيمانهم أن يكونوا متوكلين، والمعلق على الشرط يعدم عند عدمه، وهذا يدل على انتفاء الإيمان عند انتفاء التوكل، فمن لا توكل له: لا إيمان له...»(٢).

الحقيقة:

التوكل على الله يجمع أصلين مهمين:

أحدهما: علم القلب: وذلك بيقينه بكفاية الله تعالى، وكمال قيامه بما وكله إليه.

الثاني: عمل القلب: وذلك بسكونه إلى وكيله وطمأنينته إليه، وتفويضه وتسليمه أمره إليه، ورضاه بتصرفه فوق رضاه بتصرفه هو لنفسه، وهذا يورثه الاعتماد عليه، وهذه هي الثقة به سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن التوكل يجمع أصلين: علم القلب وعمله. أما علمه: فيقينه بكفاية وكيله، وكمال قيامه بما وكله إليه، وأن غيره لا يقوم مقامه في ذلك. وأما عمله: فسكونه إلى وكيله، وطمأنينته إليه، وتفويضه وتسليمه أَمره إليه، وأن غيره لا يقوم مقامه في ذلك. ورضاه بتصرفه له فوق رضاه بتصرفه هو لنفسه. فبهذين الأصلين يتحقق التوكل، وهما جُماعه»(٣).

المنزلة:

التوكل على الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ من أعظم مقامات الدين ولوازم الإيمان ومقتضياته، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١٢٢﴾ [آل عمران]، كما جعل الله التوكل عليه شعارًا لأهل الإيمان يتميزون به عن غيرهم، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٢﴾ [الأنفال].

ومما يدلُّ على منزلة التوكل على الله تعالى من دين الإسلام، أن الله تعالى جعله شرطًا للإيمان، لا يتحقق إلا به، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٣﴾ [المائدة].

(١) تفسير السعدي (٢٢٨) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٢) مدارج السالكين (٢/ ١٣٤).
(٣) طريق الهجرتين (٢٥٧) [دار السلفية، ط٢، ١٣٩٤هـ].

الأدلة:

الأدلة على وجوب التوكل على الله تعالى كثيرة، فقد أمر الله ﷻ بالتوكل عليه وأثنى على أصحابه في كثير من الآيات، **فمن ذلك:**

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران].

وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ [النساء].

وقوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [التوبة].

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [هود]، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة.

وأما الأحاديث في الأمر بالتوكل وبيان منزلته، فكثيرة أيضًا، **فمن ذلك:**

عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لو أنّكم توكّلتم على الله حقّ توكّله لرزقكم كما يرزق الطّير تغدو خماصًا وتروح بطانًا**»[(١)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفًا بغير حساب**، ثم قال: **هم الذين لا يتطيرون، ولا يسترقون، ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون**»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال سعيد بن جبير رحمه الله: «التوكل على الله ﷻ جماع الإيمان»[(٣)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «التوكل معنى يلتئم من أصلين: الثقة، والاعتماد، وهو حقيقة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة]...»[(٤)].

وقال سليمان بن عبد الله رحمه الله: «الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الأفعال هو التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه الذي هو خلاصة التفريد، ونهاية تحقيق التوحيد الذي يثمر كل مقام شريف من المحبة والخوف والرجاء، والرضا به ربًّا وإلٰهًا، والرضا بقضائه؛ بل ربما أوصل التوكلُ العبدَ إلى التلذذ بالبلاء، وعدَّه من النعماء، فسبحان من يتفضل على من يشاء بما يشاء»[(٥)].

---

(١) أخرجه الترمذي (أبواب الزهد، رقم ٢٣٤٤) وصححه، وابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤١٦٤)، وأحمد (١/٣٣٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٣١٠).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٤٧٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢١٨).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (١٩) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٤) مدارج السالكين (١/٨٦).

(٥) تيسير العزيز الحميد (٨٤) [المكتب الإسلامي، ط١]. بتصرف يسير.

۞ الأقسام:

التوكل على الله تعالى نوعان:

أحدهما: توكل عليه في تحصيل العبد الرزق والعافية وغيرها.

والثاني: توكل عليه في تحصيل طاعته ومرضاته سبحانه وتعالى.

قال ابن القيم رحمه الله: «التوكل على الله **نوعان:**

أحدهما: توكل عليه في تحصيل حظ العبد من الرزق والعافية وغيرهما.

والثاني: توكل عليه في تحصيل مرضاته.

فأما النوع الأول فغايته المطلوبة وإن لم تكن عبادة لأنها محض حظ العبد؛ فالتوكل على الله في حصوله عبادة، فهو منشأ لمصلحة دينه ودنياه.

وأما النوع الثاني فغايته عبادة، وهو في نفسه عبادة، فلا علة فيه بوجه؛ فإنه استعانة بالله على ما يرضيه، فصاحبه متحقق بـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]، فتركه ترك لشطر الإيمان»[1].

۞ المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم الأخذ بالأسباب وأنه لا ينافي التوكل:

اختلفت مواقف الناس من الأسباب على أقوال متعددة، أهمها ما يلي:

١ ـ الإعراض عن الأسباب بالكلية:

وهذا القول هو المشهور عن الصوفية، حيث ذهبوا إلى أن التوكل لا يتحقق إلا بالإعراض التام عن الأسباب، وقد جرهم ذلك إلى ترك التكسب، والسفر إلى مكة وغيرها بلا زاد ولا راحلة، ونحو ذلك من الانحرافات.

وقد أشار ابن الجوزي إلى قولهم في الأسباب، وتتبع ما تعللوا به من الشبه، وأجاب عنها، ومما ذكره في هذا المقام، قوله: «لو قال رجل من الصوفية: من أين أطعم عيالي؟ لقالوا: قد أشركت، ولو سئلوا عمن يخرج إلى التجارة لقالوا: ليس بمتوكل ولا موقن، وكل هذا لجهلهم بمعنى التوكل واليقين...»[2].

٢ ـ نفي تأثير الأسباب بالكلية:

وهذا القول هو قول الجبرية، أتباع الجهم بن صفوان، فعندهم: أن الله لم يخلق شيئًا بسبب، ولا جعل في الأسباب قوى وطبائع تؤثر، فليس في النار قوة الإحراق، ولا في السم قوة الإهلاك؛ بل الله يحدث هذه الآثار عند ملاقاة هذه الأجسام بها.

قال ابن القيم رحمه الله: «وطرد هذا المذهب مفسد للدنيا والدين؛ بل ولسائر أديان الرسل، ولهذا لما طرده قوم

(١) طريق الهجرتين (٢٦٢) [دار الوطن].

(٢) تلبيس إبليس (٣٤٦) [دار الريان].

أسقطوا الأسباب الدنيوية وعطلوها وجعلوا وجودها كعدمها ولم يمكنهم ذلك فإنهم لا بد أن يأكلوا ويشربوا ويباشروا من الأسباب ما يدفع عنهم الحر والبرد والألم»[1].

٣ ـ الأخذ بالأسباب وإثبات تأثيرها، مع الاعتماد التام على مسببها:

وهذا القول هو قول أهل السُّنَّة في هذه المسألة، وهو الحق الذي دلَّت عليه نصوص الكتاب والسُّنَّة، فإن الأسباب لها تأثير في مسبباتها، لكن لا بذاتها؛ بل بما أودعه الله فيها من القوى الموجبة، وهي تحت مشيئة الله وقدرته، فإن شاء سبحانه أقام لها موانع وصوارف تعارض اقتضاءها وتدفعه[2].

والتوكل على الله تعالى لا ينافي الأخذ بالأسباب التي قدَّر الله تعالى المقدورات بها، وجرت سُنَّته في خلقه بذلك، قال الشيخ سليمان بن عبد الله: «إن مباشرة الأسباب في الجملة أمر فطري ضروري لا انفكاك لأحد عنه حتى الحيوان البهيم؛ بل نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]...»[3].

(١) مدارج السالكين (٣/٥١٨).

(٢) انظر: المرجع السابق (٣/٥٢٢)، وانظر: التوكل على الله تعالى للدميجي (١٧٦).

(٣) تيسير العزيز الحميد (١١٠).

ـ المسألة الثانية: حكم التداوي، وهل ينافي التوكل؟

اختلف العلماء في حكم التداوي وهل ينافي التوكل، على قولين:

الأول: أن التداوي مباح، وتركه أفضل لمن قدر على ذلك، وهذا القول هو المشهور عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ؛ أنه قال ـ في الذين يدخلون الجنة بغير حساب ـ: «... **هم الذين لا يسترقون ولا يكتوون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون...**»[4].

الثاني: أن التداوي مستحب، وهذا القول هو المشهور عن الإمام الشافعي، وعليه أكثر أصحابه، وذلك لمداومة النبي ﷺ على التداوي وهو لا يفعل إلا الأفضل.

وقريبًا من ذلك قول الإمام أبي حنيفة: حيث ذهب إلى تأكيد التداوي حتى قارب به الوجوب.

وقد تضمن عدد من الأحاديث الصحيحة إثبات الأسباب والمسببات، وإبطال قول من أنكرها، والأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل على الله تعالى، والله أعلم[5].

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٤٧٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢١٨).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/٥٦٤)، والآداب الشرعية (٢/٣٥٨)، وكشاف القناع (٢/٧٦)، =

ـ المسألة الثالثة: التوكل على غير الله تعالى:

وأما التوكل على غير الله فهو أيضًا قسمان:

أحدهما: التوكل المحرم: وهو على نوعين:

١ ـ التوكل في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى؛ كالذين يتوكلون على الأموات والطواغيت في رجاء مطالبهم من النصر والحظ والرزق والشفاعة، فهذا شرك أكبر؛ فإن هذه الأمور ونحوها لا يقدر عليها إلا الله تبارك وتعالى[(١)].

ويسمى هذا النوع من التوكل بتوكل السرّ؛ لأنه لا يقع إلا ممن يعتقد أن لهذا الولي ونحوه تصرفًا سريًّا في الكون[(٢)].

٢ ـ التوكل على غير الله في الأسباب الظاهرة العادية؛ كمن يتوكل على أمير أو سلطان فيما جعله الله في يده من الرزق أو دفع الأذى، فهذا محرم وهو من قبيل الشرك الأصغر[(٣)].

الثاني: التوكل الجائز:

ويراد به الوكالة في فعل مقدور عليه، وقد دلَّت نصوص الكتاب والسُّنَّة على جوازها، وتكلم العلماء على أحكامها في كتب الفقه.

ـ المسألة الرابعة: حكم قول: توكلت على الله ثم عليك:

التوكل من أعمال القلوب التي لا تصرف إلا لله، ولا يجوز التوكل على أحد إلا على الله تعالى، وعليه فلا يجوز أن يقول: توكلت على الله ثم عليك؛ لأن المخلوق ليس له نصيب من التوكل، فإن التوكل إنما هو تفويض الأمر والالتجاء بالقلب إلى من بيده الأمر وهو الله ﷻ، والمخلوق لا يستحق شيئًا من ذلك.

فالتوكل على المخلوق فيما يقدر عليه شرك خفي ونوع شرك أصغر، والتوكل على المخلوق فيما لا يقدر عليه المخلوق، وهذا يكثر عند عباد القبور والمتوجهين إلى الأولياء والموتى، هو شرك يخرج من الملة. أما الوكالة التي ذكرها العلماء في أبواب الفقه فلا تدخل في هذا المعنى؛ بل هي من باب المعاملات، وهي بمعنى الاستنابة، وليس لها علاقة بالتوكل الذي هو عبادة قلبية محضة، والله أعلم[(٤)].

= والمجموع للنووي (٥/٩٦)، وتحفة المحتاج (٣/١٨٢)، وحاشية ابن عابدين (٥/٢١٥، ٢٤٩).

(١) تيسير العزيز الحميد (٤٩٧ ـ ٤٩٨).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن عثيمين (٦/٥٤)، والتوكل على الله للدميجي (١٥٤).

(٣) انظر: تيسير العزيز الحميد (٤٩٨).

(٤) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١/١٧٠)، واللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية (١/٢٦٨ ـ ٢٦٩) [دار العاصمة]، والتمهيد لشرح كتاب التوحيد (٣٧٦) [دار التوحيد، ط١].

الفروق:

الفرق بين التوكل والاستعانة:

التوكل أعم من الاستعانة، فهو يتناول التوكل على الله تعالى ليُعينه على فعل ما أمر، والتوكل عليه ليعطيه ما لا يقدر العبد عليه، فالاستعانة تكون على الأعمال، وأما التوكل فيكون في جلب المنافع ودفع المضارّ[1].

الثمرات:

للتوكل على الله تعالى ثمار عظيمة، أهمها ما يلي:

١ ـ أن التوكل به يتحقق الإيمان.

٢ ـ تحصل به كفاية الله وحفظه.

٣ ـ أنه سبب لنيل محبة الله تعالى.

٤ ـ أنه سبب في جلب المنافع ودفع المضار.

٥ ـ أنه يقوي العزيمة والثبات.

٦ ـ أنه يقي من تسلط الشيطان.

إلى غير ذلك من ثمار التوكل الكثيرة.

المصادر والمراجع:

١ ـ «بدائع الفوائد»، لابن القيم.

٢ ـ «تلبيس إبليس»، لابن الجوزي.

٣ ـ «التوكل على الله تعالى وعلاقته بالأسباب»، لعبد الله الدميجي.

٤ ـ «التوكل على الله»، لابن أبي الدنيا.

٥ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٦ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.

٧ ـ «زاد المعاد في هدي خير العباد»، لابن القيم.

٨ ـ «طريق الهجرتين»، لابن القيم.

٩ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

١٠ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١١ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

التوَلة

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «التاء والواو واللام كلمة ما أحسبها صحيحة، لكنّها قد رويت. قالوا: التِّوَلة جنس من السِّحر، وقالوا: هو شيء تجعله المرأة في عنقها؛ تتحسَّن به عند زوجها»[2].

التِّولة والتُّولة ـ بكسر التاء وضمها ـ شبيهة بالسحر، وقيل: التِّولة ـ بكسر التاء ـ وهو الذي يحبِّب المرأة إلى زوجها، والتُّولة ـ بضمها ـ: الداهية، وقيل: التِّولة والتُّولة: ضربٌ من الخرز

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/١٧٧) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف].

(٢) مقاييس اللغة (١/٣٥٩) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ].

يوضع للسحر، فتحبب بها المرأة إلى زوجها. وقيل: هي معاذة تعلق على الإنسان[1].

التعريف شرعًا:

ضرب من السحر زعموا أنه يحبب المرأة إلى زوجها، والرجل إلى امرأته[2].

الأسماء الأخرى:

الصرف والعطف.

الحكم:

التولة من المحرمات الشرعية، فهي ضرب من السحر الذي هو من السبع الموبقات، وقد عدَّها النبي ﷺ من الشرك الذي هو أعظم الذنوب، وإنما كانت من الشرك لما يراد بها من دفع المضارّ، وجلب المنافع من غير الله تعالى[3].

وهل هي شرك أكبر أم أصغر؟ **الجواب**: بحسب ما يريد الإنسان منها؛ إن اتخذها معتقدًا أنّ المسبِّب هو الله فهي شرك أصغر، وإن اعتقد أنها تفعل بنفسها فهي شرك أكبر[4].

وبعض أهل العلم يجعلها من الشرك الأكبر مطلقًا؛ لأنها نوع من أنواع السحر، والسحر لا يتوصل به إلا بالاستعانة بالجن، والاستغاثة بهم، ونحو ذلك من الكفريات، كما جاء ذلك منصوصًا عليه في «فتاوى نور على الدرب»، وفي بعض شروح «كتاب التوحيد»[5].

الحقيقة:

حقيقة التولة هي نوع من أنواع السحر؛ وهو أن أحد الزوجين يلجأ إلى السحر والشعوذة ليتحبب إلى زوجه الآخر، فيجعل التولة سببًا لما ليست له سببًا، فيقع في الشرك الأصغر، أو يجعل التولة هي الفاعلة بنفسها فيقع في الشرك الأكبر.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ

---

(١) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/١٩٠)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/٢٠)، ولسان العرب (١١/٨٣).

(٢) انظر: معالم السنن (٤/٢٢٦) [مطبعة الطباخ، ط١، ١٣٥٢هـ]، وشرح السُّنَّة للبغوي (١٢/١٥٨) [المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ]، وفتح الباري (١٠/١٩٦) [دار المعرفة].

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/١٩٦).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/١٨٢) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٣هـ].

(٥) انظر: فتاوى نور على الدرب (٣/٣٢٨) ـ باب ما جاء في السحر: بيان أن التولة من أنواع السحر ـ ضمن موقع اللجنة الدائمة للإفتاء، والتمهيد لشرح كتاب التوحيد (١١٢، ٣٠٠).

﴿فَلَا تَكۡفُرۡۖ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال تعالى: ﴿لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**اجتنبوا السبع الموبقات**» قالوا: يا رسول الله، وما هنّ؟ قال: «**الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرَّم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات**»[(١)].

فعن ابن مسعود رضي الله عنه؛ أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إنّ الرقى والتمائم والتولة شرك**»، فقيل لابن مسعود رضي الله عنه: هذه الرقى والتمائم قد عرفناها، فما التولة؟ قال: «شيء يصنعه النساء يتحببن إلى أزواجهن»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن حجر رحمه الله: «والتولة... شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها وهو ضرب من السحر؛ وإنما كان ذلك من الشرك؛ لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله»[(٣)].

وقال ابن باز رحمه الله: «وأما التولة: فهي الصرف والعطف، وهي نوع من السحر، وكله محرم؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ فأبان سبحانه بهذه الآية أن تعليم السحر من عمل الشيطان، وأنه كفر، وأنه يتوصل إليه بعبادتهم، والتقرب إليهم بما يحبون»[(٤)].

وقال ابن عثيمين رحمه الله: «التولة: شيء يعلقونه على الزوج، يزعمون أنه يحبب الزوجة إلى زوجها، والزوج إلى امرأته، وهذا شرك؛ لأنه ليس بسبب شرعي، ولا قدري للمحبة»[(٥)].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: مسألة الصرف والعطف:

ويطلق عليه اسم التولة، وهما في الحكم سواء؛ فالصرف: صرف الزوجة عن زوجها إلى غيره، أو صرف الزوج

(١) أخرجه البخاري (كتاب الوصايا، رقم ٢٧٦٦)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٨٩).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الطب، رقم ٣٨٨٣)، وابن ماجه (كتاب الطب، رقم ٣٥٣٠)، وأحمد (٦/ ١١٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الرقى والتمائم، رقم ٦٠٩٠)، والحاكم (كتاب الطب، رقم ٧٥٠٤، ٧٥٠٥) وصححه، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٣٣١).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ١٩٦).

(٤) مجموع فتاوى ومقالات ابن باز (٩/ ٤٥٤) [ضمن موقع اللجنة الدائمة للإفتاء].

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ١٨١).

عن زوجته إلى غيرها؛ بحيث يصبح أحدهما يبغض الآخر. وأما العطف: فهو أن يعطف الزوج على زوجته دون غيرها؛ أي: يميل إليها دون غيرها، أو تعطف الزوجة إلى زوجها، فلا تميل إلى غيره[(١)].

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته «نواقض الإسلام»: «الناقض السابع: السحر، ومنه الصرف والعطف، فمن فعله أو رضي به كفر. والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]»[(٢)].

قال صالح الفوزان حفظه الله: «السحر في الشرع ينقسم إلى قسمين: حقيقي، وتخيلي: فالحقيقي منه عبارة عن عمل يؤثر في الأبدان، أو القلوب؛ يؤثر في الأبدان بالمرض، أو الموت... أو يؤثر في القلب فيورث به كراهة أو محبة غير طبيعيين، فهذا هو الصرف والعطف؛ بأن يعطف الإنسان يحدث فيه محبة غير عادية لبعض الأشياء، أو بعض الأشخاص، أو يكرهه لذلك الشيء، أو يبغضه إليه؛ كأن يفرق بين المرء وزوجه، أو يحبب أحدهما للآخر، ويسمى بالتولة»[(٣)].

ـ **المسألة الثانية: دبلة الخطوبة:**

ومما يلحق بالتولة ما يُسمَّى بـ: دبلة الخطوبة: وهي خاتم يشترى عند الزواج يوضع في يد الزوج، فإذا ألقاه الزوج قالت المرأة: إنه لا يحبها؛ فهم يعتقدون فيه النفع والضرر، فما دام في يد الزوج فالعلاقة بين الزوجين ثابتة، والعكس بالعكس، فإذا وجدت هذه النية فإنه من الشرك الأصغر، وإن لم توجد هذه النية. ـ وهي بعيدة ألا تصحبها ـ ففيه تشبه بالنصارى فإنها مأخوذة عنهم، وإن كانت من الذهب فهي بالنسبة للرجل محذورٌ ثالث وهو لبس الذهب، فهي من الشرك، أو مضاهاة للنصارى، أو تحريم النوع إن كانت للرجال[(٤)].

الحكمة:

الحكمة من النهي عن عمل التولة هي أن التولة نوع من أنواع السحر، وفيها شرك بالله في الربوبية حيث إن المتخذين لها يعتقدون فيها النفع فيكون شركًا أكبر، أو يعتقدون أنها مجرد سبب للنفع فيكون شركًا أصغر، وكِلا هذين الأمرين مخالف لما أرسلت به الرسل فحقه أن ينهى عنه أشد النهي.

المصادر والمراجع:

١ ـ «التمهيد» (ج١٧)، لابن عبد البر.

٢ ـ «المصطلحات المستعملة في

(١) انظر: فتاوى نور على الدرب (١/٣٥١، ٣٥٢).

(٢) نواقض الإسلام مع شرحها للفوزان (١٤٢) [مكتبة الرشد، ط٤، ١٤٢٨هـ].

(٣) شرح نواقض الإسلام (١٤٢ ـ ١٤٣).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/١٨١ ـ ١٨٢).

توحيد الألوهية عند السلف» (ج٢)، لمحمد آل باجسير.

٣ ـ «إعانة المستفيد شرح كتاب التوحيد»، لصالح الفوزان.

٤ ـ «التمهيد لشرح كتاب التوحيد»، لصالح آل الشيخ.

٥ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٦ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٧ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٨ ـ «المفيد في مهمات التوحيد»، لعبد القادر عطا صوفي.

٩ ـ «نواقض الإيمان القولية والعملية»، لعبد العزيز العبد اللطيف.



حرف الجيم

جامع الناس

التعريف لغةً:

جامع: مضاف، **والناس**: مضاف إليه، والجامع اسم فاعل من جمع يجمع جمعًا، قال ابن فارس: «الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تَضَامِّ الشيء... وجمعُ مكة سمِّي لاجتماع الناس به»[(١)].

الناس: هم الذكور والإناث من البشر والجن، ودليل دخول الإناث في الناس قول أم المؤمنين أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «كنت أسمع الناس يذكرون الحوض، ولم أسمع ذلك من رسول الله ﷺ، فلما كان يومًا من ذلك، والجارية تمشطني، فسمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أيها الناس**» فقلت للجارية: استأخري عني، قالت: إنما دعا الرجال ولم يدع النساء، فقلت: إني من الناس، فقال رسول الله ﷺ: «**إني لكم فرط على الحوض،...**»[(٢)].

ويدل على دخول الجن في الناس قول ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في تفسير قول الله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، حيث قال: «كان ناس من الإنس يعبدون ناسًا من الجن؛ فأسلم الجن وتمسك هؤلاء بدينهم»[(٣)]، فذكر ناسًا من الجن كما ذكر ناسًا من الإنس.

التعريف شرعًا:

جامع الناس ليوم لا ريب فيه: هو الله «الذي يجمع الخلق يوم القيام للعرض والحساب والجزاء»[(٤)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

العلاقة بين المعنيين واضحة، حيث يجمع الله الناس يوم القيامة للعرض والحساب والجزاء.

سبب التسمية:

كون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يجمع الناس ليوم الدين الذي لا ريب فيه.

---

(١) مقاييس اللغة (٢٢٤) [دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٢٩٥).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٧١٤).

(٤) انظر: أسماء الله الحسنى آثارها وأسرارها (٣٤٩) [دار المنار، ط١، ١٤٢١هـ]، وتفسير ابن كثير (٣/٢١) [دار عالم الكتب، ط١، ١٤٢٥هـ].

الحكم:

إثبات اسم جامع الناس ليوم لا ريب فيه لله ﷻ، ووجوب الإيمان بأن الله جامع الناس ليوم لا ريب فيه.

الأدلة:

من الأدلة على أن الله جامع الناس ليوم لا ريب فيه قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ [آل عمران: ٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يَجۡمَعُكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ [الجاثية: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُكُمۡ لِيَوۡمِ ٱلۡجَمۡعِۖ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلتَّغَابُنِۗ﴾ [التغابن: ٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفۡتَحُ بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ وَهُوَ ٱلۡفَتَّاحُ ٱلۡعَلِيمُ ۝٢٦﴾ [سبأ] وقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَوَّلِينَ وَٱلۡأٓخِرِينَ ۝٤٩ لَمَجۡمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ ۝٥٠﴾ [الواقعة]، دلَّت الآيات السابقة على أن الله تعالى هو يجمع الناس الأولين والآخرين إنسهم وجنّهم، ليوم معلوم وهو يوم القيامة، ثم يفصل بينهم بالحق.

كما دلَّ حديث الشفاعة المشهور وفيه: «**يجمع الله الناس يوم القيامة...**»[١]. وقول النبي ﷺ: «**يجمع الله الناس ـ الأولين والآخرين ـ في صعيد واحد...**»[٢]، أن الله يجمع الناس أجمعين ليوم لا ريب فيه؛ فمن أسمائه ﷻ جامع الناس ليوم لا ريب فيه. ونقل القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره[٣] إجماع الأمة على ثبوته اسمًا لله ﷻ.

أقوال أهل العلم:

قال بعض أهل العلم[٤]: إن جامع الناس من الأسماء المضافة التي تطلق على الله تعالى، ومن هؤلاء العلماء شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، وربُّ العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب وغير ذلك مما ثبت في الكتاب أو السُّنَّة، وثبت الدعاء بها بإجماع المسلمين وليس هذا من التسعة والتسعين»[٥]. وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعد الأسماء الحسنى: «البديع من قوله: بديع السماوات والأرض، والجامع من قوله: جامع

(١) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٦٥)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٧١٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٨٢). وانظر: الجامع لأسماء الله الحسنى (٥٦).

(٣) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٤٧٨)، والجامع لأسماء الله الحسنى (٥٦).

(٤) منهم: السعدي، وسعيد القحطاني وابن تيمية رحمهم الله. انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى (١٩١).

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/ ٤٨٥).

الناس»[١]. وقال السعدي رحمه الله وهو يشرح أسماء الله تعالى: «جامع الناس ليوم لا ريب فيه، وجامع أعمالهم وأرزاقهم، فلا يترك منها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وجامع ما تفرق واستحال من الأموات الأولين والآخرين، بكمال قدرته، وسعة علمه»[٢].

ولم يعده بعض العلماء من أسماء الله الحسنى أصلًا[٣]، بينما ذكره البعض من أسماء الله الحسنى محلى بـ (أل): الجامع، من غير إضافة[٤].

الشروط:

من شروط إثبات اسم (جامع الناس) أن يذكر مضافًا، فإن العلماء الذين ذهبوا إلى اعتبار الأسماء المضافة من الأسماء الحسنى[٥] اشترطوا أن تذكر مضافة كما جاء ذكرها في النص، قال ابن تيمية رحمه الله: «وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، وربُّ العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب وغير ذلك مما ثبت في الكتاب أو السُّنَّة، وثبت الدعاء بها بإجماع المسلمين وليس هذا من التسعة والتسعين»[٦].

الآثار:

من آثار اسم جامع الناس ليوم لا ريب فيه:

١ ـ أن يكون عباد الله على ذكر من يجمعهم لهذا اليوم الذي يجازى فيه كل واحد بعمله، فمن يعرف أن الله جامع الناس ليوم لا ريب فيه؛ يعد للقائه بكثرة حسناته، والتوبة والاستغفار عن سيئاته.

٢ ـ إحجام الظالم عن ظلمه إذ سيجمعه الله تعالى مع المظلوم في يوم لا ريب فيه ويجازيه.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أحكام القرآن» (ج٢)، ابن العربي.

٢ ـ «أسماء الله الحسنى وصفاته في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة»، للأشقر.

٣ ـ «الأسماء والصفات» (ج١)، للبيهقي.

٤ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/٢١٨).
(٢) تيسير الكريم الرحمٰن (٩٤٨).
(٣) كجعفر الصادق وابن حزم وابن عثيمين.
(٤) كالخطابي، وابن منده، والحليمي، والبيهقي، قوام السُّنَّة الأصفهاني، وابن العربي، والقرطبي وابن القيم، وابن الوزير، وابن حجر والشرباصي وغيرهم.
(٥) كابن تيمية في مجموع فتاويه (٢٢/٤٨٥) [مجمع الملك فهد]، وغيره. انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى (١٨٨)، وشرح أسماء الله الحسنى (١١٧)، وأسماء الله الحسنى وصفاته في معتقد أهل السُّنَّة والجماعة (٦٥) [دار النفائس، ط٢، ١٤١٤هـ].
(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/٤٨٥).

٥ ـ «الجوائز والصلات من جمع الأسامي والصفات»، لنور الحسن خان.

٨ ـ «شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لسعيد القحطاني.

٩ ـ «فتح الباري» (ج١١)، لابن حجر.

١٠ ـ «كتاب التوحيد» (ج٢)، لابن منده.

١١ ـ «مجموع فتاوى» (ج٢٢)، لابن تيمية.

١٢ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد التميمي.

الجاهلية

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «جهل: الجيم والهاء واللام أصلان: أحدهما خلاف العلم، والآخر الخفة وخلاف الطمأنينة. فالأول: الجهل نقيض العلم، ويقال للمفازة التي لا علم بها: مَجْهل. والثاني: قولهم للخشبة التي يحرك بها الجمر: مجهل. ويقال: استجهلت الريحُ الغصنَ، إذا حركته فاضطرب»[١].

الجاهلية: مصدر مأخوذ من الجهل الذي هو نقيض العلم يقال: جهل فلانٌ جهلًا وجهالةً، والجاهلية الجهلاء: زمان الفترة، ولا إسلام، ويطلق الجهل: ويراد به ضد الخبرة، ولا يراد به ضد العقل، كما قال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣][٢].

التعريف شرعًا:

الجاهلية تطلق ويراد بها معنيان[٣]:

أحدهما: اسم للحال، أو الصفة التي هي راجعة إلى الجهل، وهذا الإطلاق هو الغالب في الكتاب والسُّنَّة؛ كقوله ﷺ لأبي ذرّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**إنك امرؤ فيك جاهلية**»[٤].

الثاني: اسم لذي الحال، أو لذي الصفة؛ كقولهم: شاعر جاهلي، أو طائفة جاهلية، وأمثال ذلك.

وكِلا المعنيين يرجعان إلى: عدم العلم، وعدم اتباع العلم، والعمل به، فالجاهلية: هي الحال التي كان عليها الناس قبل بعثة النبي ﷺ، من الأقوال والأعمال المخالفة للهدي الرباني، مما

---

(١) مقاييس اللغة (١/٤٨٩) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٦/٥٦ ـ ٥٧) [الدار المصرية للتأليف والترجمة]، ولسان العرب (٢/٤٠٢) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٢٧ ـ ٢٣٢) [مكتبة الرشد]، وشرح صحيح مسلم للنووي (٢/١١٠) [المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ]، ومفتاح دار السعادة (٣/٢٦٦) [دار ابن عفان، ط١، ١٤١٦هـ]، وفتح القدير (٤/٢٧٨) [دار إحياء التراث العربي]، وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد (٣٦٦) [دار ابن الأثير، ط١٥].

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٣٠)، ومسلم (كتاب الأيمان، رقم ١٦٦١).

أحدثه الجاهلون، ولا يفعله إلا الجاهلون، وهذه الجاهلية العامة المطلقة.

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

الجاهلية في المعنى اللغوي والشرعي تجمع معنى الجهل، فهي إما عدم علم بالحق، وإما عمل بغير ما يقتضيه العلم بالحق.

سبب التسمية:

الجاهلية نسبة إلى الجهل الذي هو عدم علم بالحق، أو العمل بنقيض ذلك العلم كالخفة والطيش، وهذا حال أهل الجاهلية الأولى[(١)].

الحكم:

الجاهلية كلها مذمومة محرمة، **وهي نوعان**[(٢)]:

النوع الأول: **جاهلية كفر**، وهي مثل الجاهلية التي كان عليها أهل الشرك والعناد، من عبادة غير الله تعالى، والذبح، والنذر، للأوثان، ونحوها من الشركيات، والكفريات، ومنه قوله جل جلاله: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٤٥].

النوع الثاني: **جاهلية معصية**، وهي ما كان بترك واجب، أو فعل محرَّم دون الكفر، وهذه لا يكفر صاحبها عند أهل السُّنَّة والجماعة، ومن هذا النوع قوله ﷺ لأبي ذرّ رضي الله عنه: «**إنك امرؤ فيك جاهلية**»[(٣)].

قال الإمام البخاري رحمه الله: «باب: المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك؛ لقول النبي ﷺ: «**إنك امرؤ فيك جاهلية**»»[(٤)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وفيه أن الرجل مع فضله، وعلمه ودينه، قد يكون فيه بعض هذه الخصال، المسماة بجاهلية، وبيهودية، ونصرانية، ولا يوجب ذلك كفره، ولا فسقه»[(٥)].

الحقيقة:

حقيقة الجاهلية: هي عدم العلم، وعدم العمل بالعلم، وهي الجهل بحقوق الله تعالى؛ كعبادة غير الله تعالى، واتخاذ معبودات من دونه تعالى، ونحوها، والجهل بحقوق أنبيائه عليهم الصلاة والسلام؛ كقتلهم، وتنكب طريقهم؛ كفعل بني إسرائيل مع أنبيائهم، وعلى رأسها الجهل بحقوق خاتم النبيين محمد ﷺ؛ كالجهل عليه، والإساءة إليه

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٢٧ ـ ٢٣٢)، وتيسير العزيز الحميد (٢/ ٨٠٢) [دار الصميعي، ط١].

(٢) انظر: شرح المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية (١/ ٦٠ ـ ٦٥) [دار المؤيد، ط١].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٣٠)، ومسلم (كتاب الأيمان، رقم ٤٣١٣).

(٤) صحيح البخاري (٦٣) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٢٤).

حيًّا، وبعد موته، وتنكب سيرته، ونحو ذلك، والجهل بحقوق عباد الله تعالى؛ كالتعدي عليهم في أعراضهم، وأنفسهم، وأموالهم، ونحو ذلك[(١)].

الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة]، وقال تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٤٦﴾ [هود]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٦٢].

ومن السُّنَّة: عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أنّ النبي ﷺ قال: «**أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سُنَّة الجاهلية، ومطلب دم امرئ بغير حق ليريق دمه**»[(٢)].

وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع**»[(٣)].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «**ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى أهل الجاهلية**»[(٤)].

أقوال أهل العلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإذا تبيَّن ذلك: فالناس قبل مبعث الرسول ﷺ كانوا في حالة جاهلية منسوبة إلى الجهل، فإن ما كانوا عليه من الأقوال، والأعمال إنما أحدثه لهم جاهل، وإنما يفعله جاهل، وكذلك كل ما يخالف ما جاءت به المرسلون؛ من يهودية، ونصرانية فهي جاهلية، وتلك كانت الجاهلية العامة، فأما بعد مبعث الرسول ﷺ قد تكون في مصر دون مصر، كما هي في دار الكفار، وقد تكون في شخص دون شخص؛ كالرجل قبل أن يسلم، فإنه في جاهلية، وإن كان في دار الإسلام، فأما في زمان مطلق، فلا جاهلية بعد مبعث محمد ﷺ؛ فإنه لا تزال من أمته طائفة ظاهرين على الحق، إلى قيام الساعة»[(٥)].

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله: «أعني بالجاهلية: كل من ليس من أتباع الرسل؛ كالفلاسفة، والمنجمين، والكهان، وجاهلية العرب الذين كانوا قبل النبي ﷺ»[(٦)].

---

(١) انظر: القول المفيد لابن عثيمين (٢/٢٢) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٣هـ].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الديات رقم ٦٨٨٢).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الحج، رقم ١٢١٨).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٢٩٤)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٦١).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٣٠ ـ ٢٣١) [مكتبة الرشد، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل].

(٦) مفتاح دار السعادة (٣/٢٦٦) [دار ابن عفان، ط١، ١٤١٦هـ].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسُنَّة الجاهلية اسم جنس يعمّ جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره، والحليف بحليفه، ونحو ذلك، ويلتحق بذلك ما كانوا يعتقدونه، والمراد منه ما جاء الإسلام بتركه؛ كالطيرة، والكهانة، وغير ذلك»[(١)].

الأقسام:

تتنوع الجاهلية أنواعًا عدة، وذلك بحسب اعتبارات مختلفة يمكن إجمالها في الآتي[(٢)]:

أولًا: من حيث الإطلاق والتقييد فهي على نوعين:

النوع الأول: **جاهلية مطلقة**، وهي الجاهلية العامة وهي التي كانت قبل مبعث النبي ﷺ، أما بعد البعثة فلا؛ لقوله ﷺ: «**لا تزال طائفةٌ من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس**»[(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما في زمان مطلق فلا جاهلية بعد مبعث محمد ﷺ»[(٤)].

وبهذا يتضح خطأ من يعمِّمون الجاهلية في هذا الزمان بقول: جاهلية هذا القرن، أو جاهلية القرن العشرين، أو ما شابه ذلك؛ لأنه ببعثة النبي ﷺ زالت الجاهلية العامة.

النوع الثاني: **جاهلية مقيَّدة**، وهي الجاهلية التي تقوم في بعض البلدان، أو ببعض الأشخاص، وهذا النوع يكون حتى بعد مبعث النبي ﷺ، ومنه قوله ﷺ لأبي ذرّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إنك امرؤ فيك جاهلية**»[(٥)].

وتنقسم الجاهلية باعتبار الحكم إلى جاهلية كفر، وجاهلية دون الكفر، كما تقدم في الحكم.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الجاهلية تكون من عدم العلم، وتكون من عدم العمل بالعلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا تبيَّن ذلك: فالناس قبل مبعث الرسول ﷺ كانوا في حالة جاهلية منسوبة إلى الجهل، فإن ما كانوا عليه من الأقوال، والأعمال إنما أحدثه لهم جاهل، وإنما يفعله جاهل، وكذلك كل

---

(١) فتح الباري (١٢/٢١١) [دار المعرفة، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب].

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٣٠ ـ ٢٣١)، وشرح المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية ليوسف السعيد (١/٦٠ ـ ٦٥) [دار المؤيد، ط١، ١٤١٦هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٤٦٠)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٠٣٧).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٢٧).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٣٠)، ومسلم (كتاب الأيمان، رقم ٤٣١٣).

ما يخالف ما جاءت به المرسلون؛ من يهودية، ونصرانية فهي جاهلية»[(١)].

ومما يبيِّن أنها تكون كذلك من عدم العمل بالعلم قول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في مشركي العرب: «فمن جهلهم أنهم ينصبون النصب ويعبدونها من دون الله، ويقتل أحدهم ابنته لكي لا يعيّر بها، ويقتل أولاده من ذكور وإناث خشية الفقر»[(٢)].

- المسألة الثانية: النهي عن إحياء أمور الجاهلية:

لقد نهى الشرع نهيًا شديدًا عن إحياء أمور الجاهلية، أو الفخر بها، أو الاعتزاء إلى ذلك فعن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة**. وقال: **النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب**»[(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ذمَّ في الحديث من دعا بدعوى الجاهلية، وأخبر أن بعض أمر الجاهلية لا يتركه الناس كلهم، ذمًّا لمن لم يتركه، وهذا كله يقتضي أن ما كان من أمر الجاهلية وفعلهم فهو مذموم في دين الإسلام، وإلا لم يكن في إضافة هذه المنكرات إلى الجاهلية ذم لها، ومعلوم أن إضافتها إلى الجاهلية خرج مخرج الذم»[(٤)].

ومن أمور الجاهلية المنتشرة بين الناس: تتبع الآثار التاريخية، وإحياؤها، وإظهارها، والسفر إليها، وقد نهى الشرع عن تتبع ذلك، أو الذهاب إليها، والصلاة عندها، ونحوها؛ مما يؤول إلى تعظيمها، والمبالغة في الاحتفاء بها، وذلك من أكبر ذرائع الشرك ووسائله.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم ما أصابهم**»[(٥)].

قال المعرور بن سويد رحمه الله: خرجت مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه من مكة إلى المدينة فلما أصبحنا صلى بنا الغداة ثم رأى الناس يذهبون مذهبًا. فقال: «أين يذهب هؤلاء»؟ فقيل: يا أمير المؤمنين مسجد صلَّى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم يأتون يصلون فيه. فقال: «إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا؛ كانوا يتبعون آثار أنبيائهم فيتخذونها كنائس وبيعًا، فمن

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).
(٢) انظر: القول المفيد لابن عثيمين (٢/ ٢٣).
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩٣٤).
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٣٥).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، رقم ٤٣٣)، ومسلم (كتاب الزهد والرقائق، رقم ٢٩٨٠).

أدركته الصلاة في هذه المسجد فليصل فيه ومن لا فليمض ولا يتعمدها»[(١)].

- **المسألة الثالثة: وجوب التعرف على أمور الجاهلية للبعد عنها:**

وينبغي معرفة ما كان عليه أهل الجاهلية حتى يجتنبها المسلم، ولا يقع في أمورهم، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنعام].

قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكما فصلنا لك في هذه السورة من ابتدائها وفاتحتها يا محمد إلى هذا الموضع حجّتنا على المشركين من عبدة الأوثان، وأدلتنا، وميزناها لك وبيّنّاها، كذلك نفصل لك أعلامنا وأدلتنا في كل حق ينكره أهل الباطل من سائر أهل الملل غيرهم، فنبيِّنها لك، حتى تبيّن حقه من باطله، وصحيحه من سقيمه»[(٢)].

عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني. فقلت: يا رسول الله إنَّا كنَّا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر؟. قال: «**نعم**»[(٣)]. . . الحديث.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصود: أن الله سبحانه يحب أن تعرف سبيل أعدائه لتجتنب وتبغض، كما يجب أن تعرف سبيل أوليائه لتحب وتسلك، وفي هذه المعرفة من الفوائد والأسرار ما لا يعلمه إلا الله»[(٤)].

الآثار:

من أعظم الآثار المترتبة عن الجاهلية

الأولى: انتشار الشرك، وعبادة الأوثان، وصرف خالص حق الله تعالى إلى غير من المعبودات، وهذا من أظلم الظلم، وأقبح الذنب، وانتشارها نذير شر، كما قال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم].

انتشار العداوة بين الناس، والفرقة والتنازع؛ بل قد يصل الأمر إلى الاقتتال والحروب، وذلك بسبب العصبية والحمية الجاهلية، التي كانت معروفة لدى الجاهلية الأولى، قبل بعثة النبي ﷺ، ومن أعظم أسباب الفشل والهزيمة: التنازع والتناحر، والدعاء بدعوى الجاهلية، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟

(١) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (٧٨ رقم ١٠٥) [مكتبة ابن تيمية، ط٣، ١٤٢٩هـ]. وقال محققه: إسناده صحيح، والطحاوي في مشكل الآثار (١٢/ ٥٤٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في تخريج أحاديث فضائل الشام (٥٠) [مكتبة المعارف، ط١].

(٢) جامع البيان (١١/ ٣٩٤) [تحقيق: أحمد شاكر].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٧٠٨٤)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٤٧).

(٤) الفوائد لابن القيم(١١١) [دار الكتب العلمية].

﴿فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤١].

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: غزونا مع النبي ﷺ وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا، وكان من المهاجرين رجل لعَّاب، فكسع أنصاريًّا، فغضب الأنصاري غضبًا شديدًا حتى تداعوا، وقال الأنصاري: يا للأنصار. وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فخرج النبي ﷺ فقال: «**ما بال دعوى أهل الجاهلية**»؟ ثم قال: «**ما شأنهم**»؟ فأخبر بكسعة المهاجرين الأنصاري، قال: فقال النبي ﷺ: «**دعوها فإنها خبيثة**»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «اقتضاء الصراط المستقيم»، لابن تيمية.

٢ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٣ ـ «زوائد مسائل الجاهلية»، لعبد الله الدويش.

٤ ـ «السنن والآثار في النهي عن التشبه بالكفار»، لسهيل عبد الغفار.

٥ ـ «عقيدة التوحيد»، لصالح الفوزان.

٦ ـ «فتح الباري» (ج١)، لابن حجر.

٧ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد» (ج٢)، لابن عثيمين.

٨ ـ «شرح المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية»، ليوسف السعيد.

٩ ـ «معجم المناهي اللفظية»، لبكر أبو زيد.

١٠ ـ «من تشبه بقوم فهو منهم»، لناصر العقل.

(١) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٥١٨)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٨٤).

الجبت

التعريف لغةً:

الجبت في اللغة: أصله الجبس، قلبت سينه تاء: وهو الفسل الذي لا خير فيه، وأبدلت السين تاءً؛ تنبيهًا على مبالغته في الفسولة[(٢)]، قال أهل اللغة: كل معبود من دون الله جبت وطاغوت. وهي كلمة تقع على الصنم، والكاهن، والساحر، والسحر، ونحو ذلك.. وهذا ليس من محض العربية لاجتماع الجيم والتاء في كلمة واحدة من غير حرف ذَولقيّ[(٣)].

التعريف شرعًا:

اختلفت أقوال السلف في تعريف

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن (٨٥) [دار المعرفة]، وترتيب القاموس المحيط (٢/٤٣٥) [دار عالم الكتب، ط٤، ١٤١٧هـ]. **والفسل**: هو الضعف والقلة؛ من ذلك الرجل الفسْل: وهو الرديُّ من الرجال. انظر: مقاييس اللغة (٤/٥٠٣) [دار الجيل، ط١٤٢٢هـ].

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١١/٨) [الدار المصرية للتأليف]، والصحاح (١/٢٤٥) [دار العلم للملايين، ط٣].

الجبت، فجاءت تعريفاتهم في غالبها مقصورة على بعض آحاده، غير شاملة لجميع أفراده[(١)]، ومن أجمع ما عرف به الجبت قول ابن جرير الطبري ﵀: «الجبت، والطاغوت: اسمان لكل معظَّم بعبادة من دون الله، أو طاعة، أو خضوع له، كائنًا ما كان ذلك المعظم، من حجر، أو إنسان، أو شيطان»[(٢)].

فالجبت إذن اسم عام لكل ما فيه مخالفة لأمر الله تعالى، وأمر رسول الله ﷺ في باب الاعتقاد، فقد يكون الجبت سحرًا، وهو ما فسَّر به كثير من السلف الجبت، وقد يكون الجبت: الكاهن، وقد يكون الشيء المرذول الذي يضر صاحبه[(٣)].

۞ العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لم يخرج المعنى الشرعي للجبت عن معناه في اللغة فالجبت عند اللغويين: هو الذي لا خير فيه، وهو كل معبود من دون الله من حجر، أو صورة، أو شيطان، وقال بعض اللغويين: إنه كل ما عُبِد من دون الله، وبهذا يكون المعنى الشرعي واللغوي للجبت واحدًا.

۞ الأسماء الأخرى:

الجبت يطلق على كل من السحر، والساحر، والصنم، والكاهن، والشيطان، والشرك[(٤)].

۞ الحكم:

تضافرت الأدلة الشرعية من الكتاب والسُّنَّة النبوية على تحريم الجبت سواء فُسِّر بالسحر أو بالكهانة أو بالشرك أو غيرها مما قاله العلماء في معناه.

۞ الحقيقة:

حقيقة الجبت: هو كل باطل خلاف الحق، وكل شيء لا خير فيه، وهو يعم السحر، والساحر، والكهانة، والكاهن، والشيطان، والطاغوت، والصنم، فهو يطلق على الأعيان والأفراد، من أهل الباطل والفساد، كما جاء تفسير ذلك عن بعض السلف أنه: حيي بن أخطب، وقيل: كعب بن أشرف، ويطلق الجبت على الأفعال والأقوال الباطلة والمحرمة؛ كالسحر، والكهانة، ويطلق على المعبودات من دون الله تعالى؛ كالصنم، وغير ذلك[(٥)].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٧/ ١٣٤) [دار هجر، ط١]، وزاد المسير (٢/ ١٠٧) [المكتب الإسلامي، ط٣]، وتفسير ابن كثير (٤/ ١١٥) [مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٢١هـ].

(٢) تفسير الطبري (٧/ ١٣٤).

(٣) انظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٢٨٥) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢٤هـ]، والقول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٤٥٦) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٣هـ].

(٤) انظر: زاد المسير (٢/ ١٠٧)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٥٢) [دار المعرفة].

(٥) انظر: تفسير الطبري (٧/ ١٤٠ ـ ١٤١)، ومجموع =

الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴿٥١﴾﴾ [النساء].

وعن قبيصة رضي الله عنه؛ أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**إن العيافة والطرق والطيرة من الجبت**»(١).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان»(٢).

= فتاوى ابن تيمية (٢٨/ ٢٠٠) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف]، وتيسير العزيز الحميد (١/ ٦٤٧) [دار الصميعي، ط١]، وفتح المجيد (٢٩٦) [دار ابن الأثير، ط١٥]، وحاشية كتاب التوحيد لابن قاسم (١٨٧) [ط ١٤، ١٤٢٤هـ]، والقول المفيد (١/ ٤٥٦)، والتمهيد لشرح كتاب التوحيد (٢٨٥).

(١) أخرجه أبو داود (كتاب الطب، رقم ٣٩٠٧)، وأحمد (٢٥/ ٢٥٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب النجوم والأنواء، رقم ٦١٣١)، وقد اختلف أهل العلم في تضعيفه وتصحيحه، فحسَّنه النووي في رياض الصالحين (٤٠٩)، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (رقم ١٧٩٤) [مكتبة المعارف].

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه رقم (٦٤٩) (٤/ ١٢٨٣) [دار الصميعي، ط١، ١٤١٤هـ]. وذكره البخاري معلقًا بصيغة الجزم في صحيحه (كتاب التفسير، تفسير سورة النساء باب قوله: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [النساء: ٤٣])، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق (٤/ ١٩٦) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ]، وقال في فتح الباري (٨/ ٢٥٢): «وصله عبد بن حميد في تفسيره، ومسدد في مسنده، وعبد الرحمٰن بن رستة في كتاب الإيمان... وإسناده قوي»، وأخرجه ابن جرير في جامع البيان (٧/ ١٣٥)، وغيرهم.

أقوال أهل العلم:

قال ابن جرير الطبري رحمه الله: «والصواب من القول في تأويل قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ أن يقال: يصدقون بمعبودين من دون الله، فيعبدونهما من دون الله، ويتخذونهما إلٰهين، وذلك أن الجبت، والطاغوت: اسمان لكل معظم بعبادة من دون الله، أو طاعة، أو خضوع له، كائنًا ما كان ذلك المعظم، من حجر، أو إنسان، أو شيطان، وإذا كان ذلك كذلك، وكانت الأصنام التي كانت الجاهلية تعبدها، كانت معظمة بالعبادة من دون الله، فكانت جُبوتًا وطواغيت، وكذلك الشياطين التي كانت الكفار تطيعها في معصية الله، وكذلك الساحر والكاهن، اللذان كان مقبولًا منهما ما قالا في أهل الشرك، وكذلك حييُّ بن أخطب، وكعب بن أشرف؛ لأنهما كانا مطاعين في أهل ملتهما، من اليهود في معصية الله، والكفر به وبرسوله، فكانا جبتين طاغوتين»(٣).

وقال الحافظ المنذري رحمه الله: «والجبت بكسر الجيم كل ما عُبِد من دون الله تعالى»(٤).

وقال المناوي رحمه الله: «من الجبت؛

(٣) جامع البيان عن تأويل القرآن (٧/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٤) الترغيب والترهيب للمنذري (٣/ ١١٢٧).

أي: من أعمال السحر، فكما أن السحر حرام، فكذا هذه الأشياء، أو مماثل عبادة الجبت في الحرمة. قال القاضي: والجبت في الأصل: الفسل الذي لا خير فيه. وقيل: أصله: جبس، فأبدلت السين تاءً؛ تنبيهًا على مبالغته في الفسولة، ثم استعير لما يعبد من دون الله، وللساحر والسحر، ولخساستهما، وعدم اعتبارها»[1].

الفروق:

الفرق بين الجبت والطاغوت:

جاء في بعض التفاسير المنقولة عن بعض السلف تفسير كل من الجبت والطاغوت بما يفسر به الآخر، فمن ذلك تفسيرهما بأنهما الشيطان، أو الكاهن، أو الساحر، أو الأصنام. وقد ذكر بعض أهل العلم فرقًا بينهما، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال: «فإن الطاغوت هو الطاغي من الأعيان، والجبت هو من الأعمال والأقوال، كما قال عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: الجبت: السحر والطاغوت: الشيطان. ولهذا قال النبي ﷺ: «**العيافة والطيرة، والطرق من الجبت**»[2]»[3].

فالذي يظهر والله أعلم أن الجبت والطاغوت إذا اجتمعا افترقا في المعنى؛ حيث يراد بالجبت: الأعمال والأقوال الباطلة، والطاغوت: الطاغي من الأعيان، وأما إذا افترقا فيكون الجبت أعم من الطاغوت، فيشمل الجبت الأقوال، والأعمال، والأعيان الباطلة، وأما الطاغوت فيكون أخص منه.

المصادر والمراجع:

١ ـ «التعريفات الاعتقادية»، لسعد آل عبد اللطيف.

٢ ـ «التمهيد لشرح كتاب التوحيد»، لصالح آل الشيخ.

٣ ـ «التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد»، لعبد الله الدويش.

٤ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٥ ـ «تفسير الطبري».

٦ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٧ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٨ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٩ ـ «روح المعاني»، للألوسي.

١٠ ـ «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»، للملطي.

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦) [دار المعرفة، ط٢، ١٣٩١هـ].

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٠).

الجبروت

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الجيم والباء والراء أصل واحد، وهو جنس من العظمة والعلو والاستقامة»[(١)]. وقال الجوهري: «الجبر أن تغني الرجل من فقر أو تصلح عظمه من كسر»[(٢)]. ويقال: جبرت العظم فانجبر، ويقال: نخلة جبارة إذا طالت وارتفعت وفاتت اليد، ويقال: تجبر الرجل؛ أي: تكَبَّرَ، ويقال: أجبرت فلانًا على الأمر؛ أي: أكرهته عليه، ولا يكون ذلك إلا بالقهر وجنس من التعظم عليه[(٣)]. فالجبروت معناه: الجبر والإصلاح، والعلو والفوقية، والقهر والغلبة.

التعريف شرعًا:

إن الله ﷻ متَّصف بالعظمة والغلبة والقهر والعلو، وهو الذي يغني الفقير ويجبر الكسير ويصلح الأحوال[(٤)].

(١) مقاييس اللغة (١/٢٥٦) [دار الكتب العلمية، ط١٤٢٠هـ].

(٢) الصحاح (٢/٦٠٧) [دار العلم للملايين].

(٣) انظر: مقاييس اللغة (١/٢٥٧)، والصحاح (٢/٦٠٧ ـ ٦٠٨).

(٤) انظر: غريب القرآن لابن قتيبة (١٩) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ]، ومعالم التنزيل للبغوي (٥/٢٢٠) [دار الفكر، ط١، ١٤٢٢هـ]، وصفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٧٨) [دار الهجرة الرياض، ط١، ١٤١٤هـ].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

إن الله ﷻ لم يزل ولا يزال متَّصفًا بالعلو والجبروت والعظمة والكبرياء والقهر والغلبة، وهو الذي يقهر العدو ويغني الفقير ويجبر الكسير ويصلح.

الحكم:

يجب الإيمان بهذه الصفة، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل؛ لدلالة القرآن والسُّنَّة عليها.

الحقيقة:

الكبرياء والعظمة والجبر والإصلاح، والله ﷻ موصوف بالعلو والعظمة التي لا يصل إليها ولا يدانيها أحد، وهو الذي يجبر الكسير ويصلح المعوج. قال السعدي: «الجبار بمعنى: القهار، وبمعنى أنه يجبر الكسير، ويغني الفقير، ويجبر القلوب المنكسرة من أجله، ويجبر عبده المؤمن بإصلاح حاله، وهو بمعنى العلي الأعلى، وبمعنى المتكبر عن كل نقص وسوء ومثال»[(٥)]. وقال أيضًا: «إن للجبار من أسمائه الحسنى ثلاثة معان، كلها داخلة باسمه (الجبار) فهو الذي يجبر الضعيف، وكل قلب

(٥) توضيح الكافية الشافية (٣٨٦) [مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ط٢، ١٤١٢هـ].

منكسر لأجله، فيجبر الكسير، ويغني الفقير، ويُيّسر على المعسر كل عسير، ويجبر المصاب بتوفيقه للثبات، والصبر، ويعيضه على مصابه أعظم الأجر إذا قام بواجبها، ويجبر جبرًا خاصًّا قلوب الخاضعين لعظمته وجلاله، وقلوب المحبين بما يفيض عليها من أنواع كراماته وأصناف المعارف والأحوال الإيمانية، فقلوب المنكسرين لأجله جبرها دان قريب، وإذا دعا الداعي فقال: اللَّهُمَّ اجبرني، فإنه يريد هذا الجبر الذي حقيقته إصلاح العبد ودفع جميع المكاره عنه.

والمعنى الثاني: أنه القهار لكل شيء، الذي دان له كل شيء، وخضع له كل شيء.

والمعنى الثالث: أنه العلي على كل شيء.

فصار الجبار متضمنًا لمعنى الرؤوف القهار العلي، وقد يراد به معنى رابع، وهو المتكبر عن كل سوء، ونقص، وعن مماثلة أحد، وعن أن يكون له كفؤ أو ضد أو سمي أو شريك في خصائصه، وحقوقه»[(١)].

الأدلة:

قال ﷻ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحشر].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يتكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر نزلًا لأهل الجنة**»[(٢)].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في حديث طويل، وجاء فيه: «**فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة فيقول أنا ربكم... فما أنتم بأشد لي مناشدة في الحق قد تبين لكم من المؤمن يومئذ للجبار، وإذا رأوا أنهم قد نجوا في إخوانهم يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا، ويصومون معنا، ويعملون معنا، فيقول الله تعالى: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه... فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون فيقول الجبار: بقيت شفاعتي، فيقبض قبضة من النار فيخرج أقوامًا قد امتحشوا يلقون في نهر بأفواه الجنة يقال له: ماء الحياة...**»[(٣)].

وعن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه

(١) الحق الواضح المبين للسعدي (٢٥٢) [مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ط٢، ١٤١٢هـ].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٢٠)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم ٢٧٩٢).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٤٣٩)، واللفظ له، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٨٣).

قال: قمت مع رسول الله ﷺ ليلة، فقام فقرأ سورة البقرة، لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف فتعوذ، قال: ثم ركع بقدر قيامه، يقول في ركوعه: «**سبحانه ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة**»(١).

أقوال أهل العلم:

قال ابن قتيبة رحمه الله: «جبروته: تجبُّره؛ أي: تعظمه»(٢).

وقال البغوي رحمه الله: «﴿ٱلْجَبَّارُ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنهما: «الجبار هو العظيم، وجبروت الله عظمته»، وهو على هذا القول صفة ذات الله، وقيل: هو من الجبر، وهو الإصلاح»(٣).

وقال ابن القيم رحمه الله في نونيته المشهورة:

وكذلك الجبار من أوصافه
والجبر في أوصافه قسمان
جَبْرُ الضعيفِ وكلِّ قلبٍ قد غدا
ذا كسرة فالجبر منه دان
والثانِ جبر القهر بالعز الذي
لا ينبغي لسواه من إنسان
وله مسمى ثالث وهو العلو
فليس يدنو منه من إنسان
من قولهم جبارة للنخلة الـ
ـعليا التي فاتت لكل بنان(٤).

المسائل المتعلقة:

- **المسألة الأولى: الجبار اسم من أسماء الله الحسنى:**

ورد هذا الاسم بصيغة الاسم في القرآن الكريم مرة واحدة، وعدة مرات في الأحاديث النبوية، وعَدَّه من أسماء الله الحسنى وذكره فيها عامة من اعتنى بأسماء الله تعالى وصنَّف فيها(٥).

- **المسألة الثانية: الجبروت لله وحده:**

فمن تجبَّر من الخلق باء بسخط الله واستحق وعيده سبحانه، وقد توعد الله تعالى المتجبرين المتكبرين بالنكال الشديد، والطبع على قلوبهم وإدخالهم النار يوم القيامة، فقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا۟ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٥٩﴾ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [هود]، وقال تعالى: ﴿وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا

---

(١) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ٨٧٣)، والنسائي (كتاب صفة الصلاة، رقم ١١٣٢)، وصححه النووي في الخلاصة (١/٣٩٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٤/٢٧) [مؤسسة غراس، ط١].
(٢) غريب القرآن (١٩) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ].
(٣) معالم التنزيل للبغوي (٥/٢٢٠).
(٤) الكافية الشافية (٣/٧٢٦) [دار عالم الفوائد، ط١].
(٥) انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى (١٦٢) [دار إيلاف الدولية، الكويت، ط١].

﴿هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ ١٧﴾ [إبراهيم].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**تحاجت الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: ما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم. قال الله تبارك وتعالى للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: إنما أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي...**» الحديث[(١)].

فالتجبّر والتكبّر لا يليق إلا بالله العزيز الجبار المتكبر، وهذا وصف كمال خاص بالله سبحانه وتعالى، واتصاف المخلوق به ليس كمالًا؛ بل هو ذمٌّ له ونقص، كما قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ٣٥﴾ [غافر] وقال تعالى لنبيِّه ﷺ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق: ٤٥] ولذلك كان مصير الجبارين المتكبرين المنازعين الرب تعالى فيما هو خاص به سبحانه إلى الذل والهوان والعار والنار[(٢)].

ـ المسألة الثالثة: إن الله سبحانه وتعالى نزه نفسه عن كل نقص وعيب:

ووصف نفسه بالرأفة والرحمة والحكمة، وكذلك وصف الله نفسه بالغلبة والقهر والعزة والعظمة والجبروت والكبرياء، وذلك في آيات كثيرة من القرآن الكريم، وقد جمع الله ذلك في الآيات الثلاث الأخيرة من سورة الحشر، ووَصْفُ الله نَفْسَه بهذه الصفات دليل على أن عزة الله وجبروته وكبرياءه وقهره مقرون بالحكمة والرحمة والعدل، ومنزّه عن كل ظلم وجور وعن كل نقص وعيب[(٣)].

ـ المسألة الرابعة: لا شكَّ أن الله سبحانه وتعالى موصوف بالغلبة والقهر والعزة والجبروت والكبرياء:

فهو القاهر على كل شيء، والغالب على كل شيء، وهو العزيز الجبار المتكبر، والعالم العلوي والسفلي بما فيهما من المخلوقات العظيمة كلها خاضعة له سبحانه وليس لها من الأمر شيء، ولكن الله سبحانه وتعالى من كمال عدله لم يجعل العباد مجبورين على الإيمان والطاعة أو الكفر والمعصية؛ بل جعل لهم المشيئة والقدرة والاختيار، قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ٩

(١) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، سورة ق، رقم ٤٨٥٠)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٤٦).
(٢) انظر: شفاء العليل (٢٠٨) [دار الكتب العلمية ط٢].
(٣) انظر: شفاء العليل (٢٠٨)، وأسماء الله الحسنى لماهر مقدم (١٢٨ ـ ١٢٩) [مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط٤].

﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [الشمس]، والله ﷻ أعلى وأجل من أن يجبر العباد ويكرههم على فعل ما يريده منهم[(١)].

ـ المسألة الخامسة: معنى حديث غلظ جلد الكافر بذراع الجبار:

عن أبي هريرة عن النَّبيّ ﷺ قال: «**إن غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعًا بذراع الجبار، وضرسَه مثل أُحد**»[(٢)].

فقوله: «**بذراع الجبار**» المقصود به بذراع الرجل الطويل الذي لا تبلغه أيدي الناس من أجل إفراطه في الطول، كما يقال: نخلة جبارة إذا طالت وارتفعت وفاتت اليد، وليس المقصود به الرب تبارك وتعالى؛ لأن تفسير الجبار في الحديث بأنه الله سبحانه يلزم منه أن يكون جلد الكافر أعظم من ذراع الله تعالى باثنين وأربعين، وهذا ممتنع؛ فالله ﷻ أكبر من كل شيء، وهو سبحانه يطوي السماوات بيمينه، وأيضًا إن المقاسات الواردة في الحديث هي في المخلوق مثل قوله: «**ضرسه مثل أُحد**»، فالحديث ليس من أحاديث الصفات على الصحيح من أقوال أهل العلم، **وفيما يلي ذكر جملة من أقوال العلماء المحققين في ذلك:**

قال الحافظ أبو بكر بن إسحاق ـ شيخ الحاكم ـ: «معنى قوله: (بذراع الجبار)؛ أي: جبَّار من جبابرة الآدميين، مِمَّن كان في القرون الأولى، مِمَّن كان أعظمَ خلقًا وأطولَ أعضاء وذراعًا من الناس»[(٣)].

وقال الذهبي رحمه الله: «ليس ذا من الصفات في شيء»[(٤)].

۞ الآثار:

١ ـ إن المؤمن حينما يدرك أن ربه وإلٰهه جبار، وأنه متصف بكمال العظمة والجبروت، وأن الناس لا يستطيعون أن يجبروا عظمًا والله كاسره، وأنهم لا يستطيعون أن يهيضوا عظمًا والله جابره، وأنه هو الذي يجبر الكسير ويغني الفقير وييسر العسير، فهذا الاسم يدل على أن الله ﷻ متصف بكمال الكبرياء والجبروت وأنه متصف بكمال اللطف والرأفة والرحمة، وعلم العبد وإيمانه بهذا الاسم وبهذه الصفة لله تعالى يورث في قلبه المحبة له والاعتزاز به والافتقار إليه، فلا يطلب إصلاح نفسه وجبر قلبه ودفع

---

(١) انظر: شفاء العليل (٢٢٠)، وأسماء الله الحسنى (١٢٨)، وفقه الأسماء الحسنى لعبد الرزاق البدر (٢٤٧) [مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٩هـ].

(٢) أخرجه أحمد (١٤/ ١٣٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وعبد الله بن أحمد في السُّنَّة (٢/ ٥١٠) [دار ابن القيم، ط١]، وابن حبان (باب صفة النار وأهلها، رقم ٧٤٨٦)، والحاكم (كتاب الأهوال، رقم ٨٧٦٠) وصححه، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٢٥١) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٣) ذكره الحاكم في المستدرك بعد إخراجه الحديث المذكور.

(٤) ذكر عنه المناوي في فيض القدير (٤/ ٢٥٥ رقم ٥٢١٥).

ما أصابه وجبر ما فاته إلا من الله ﷻ، وهذا هو الجبر الذي كان يطلبه النبي ﷺ من ربه في صلاته، فعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدتين: «**اللَّهُمَّ! اغفر لي، وارحمني، واجبرني، واهدني، وارزقني**»[(١)].

٢ ـ إن الله من أسمائه الجبار ومن صفته الجبروت، فمن يظهر الافتقار إلى الله، ويلجأ إليه، ويعتصم به، ويسترجع عند المصيبة ويصبر، ويكل أمره إليه، ويرضى بقضائه وقدره فإنه سبحانه يجبر مصيبته في الحال أو المآل، فعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللَّهُمَّ أجرني في مصيبتي وأخلف لي خيرًا منها إلا أخلف الله له خيرًا منها**» قالت: فلما مات أبو سلمة، قلت: أيّ المسلمين خير من أبي سلمة؟ أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ، ثم إني قلتها، فأخلف الله لي رسول الله ﷺ. قالت: أرسل إليَّ رسول الله ﷺ حاطب بن أبي بلتعة يخطبني له، فقلت: إن لي بنتًا وأنا غيور. فقال: «**أما ابنتها فندعو الله أن يغنيها عنها، وأدعو الله أن يذهب بالغيرة**»[(٢)]. ومن التجأ إلى الله العزيز الجبار المتكبر بصدق وإخلاص دخل في حماه ثم لا يضره، أحد كائنًا من كان.

۞ مذهب المخالفين:

الجبروت صفة من صفات الله الذاتية ومن صفات الله الفعلية، فهي من جملة الصفات التي أنكرتها الجهمية والمعتزلة الذين ينكرون الصفات بالكلية، ومن جملة الصفات التي أنكرتها الكلابية ومن وافقهم الذين ينكرون صفات الأفعال لله تعالى[(٣)]. وإنكار الصفات كلها يفضي إلى العدم، ولا توجد ذات مجردة عن جميع الصفات إلا في الأذهان دون الأعيان، وإنكار صفات الكمال يفضي إلى الوصف بالنقص، والله ﷻ متصف بصفات الكمال ومنزه عن كل نقص، ومعاني الجبروت الثابتة لله تعالى كلها صفات كمال، ولذا؛ فالحق الصحيح أنه يجب إثبات هذه الصفة لله ﷻ كما يليق بجلال الله وعظمته، لدلالة القرآن والحديث على ذلك.

---

(١) أخرجه الترمذي (كتاب مواقيت الصلاة عن رسول الله ﷺ، رقم ٢٨٤)، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، رقم ٨٩٨)، وأحمد (٥/٤٦٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب الإمامة، رقم ١٠٠٤) وصححه، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/٢٧٠ رقم ٧٤٠).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩١٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٤١٠ و٥١٠) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ]، ومن كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (١٥١) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ]، ومن كتب الأشاعرة: أهل السُّنَّة الأشاعرة لحمد السنان وفوزي العنجري (١٧١ ـ ٢١٢) [دار الضياء للنشر].

۞ **المصادر والمراجع:**

١ ـ «أسماء الله الحسنى جلالها ولطائف اقترانها وثمراتها في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لماهر مقدم.

٢ ـ «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة.

٣ ـ «توضيح الكافية الشافية»، للسعدي.

٤ ـ «الحق الواضح المبين»، للسعدي.

٥ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٦ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٧ ـ «فقه أسماء الله الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

٨ ـ «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» (ج٣)، لابن القيم.

٩ ـ «معالم التنزيل» (ج٥)، للبغوي.

١٠ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

جبريل

۞ **التعريف لغةً:**

جبريل: عَلَمُ ملكٍ كان ينزل على رسول الله ﷺ بالقرآن، وهو اسم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة[(١)].

وذكر ابن عباس رضي الله عنهما أن جبر وميكا وإسراف هي كلها بالأعجمية[(٢)]. وذهب بعض أهل العربية أن جبريل، وجبرين، وجبرئيل، على وزن: فعلئيل. والهمزة فيه زائدة لقولهم: جبريل. ومن معاني (جبر) في اللغة: الإصلاح والاستقامة، والعبودية[(٣)].

وذكر الجوهري والأزهري وكثير من الأئمة أن جبريل: اسم مركب من اسمين: جبر، وإيل. وجبر وميك بمعنى عبد، وإيل: اسم الله؛ كقولك: عبد الله وعبد الرحمٰن[(٤)]. وبوب الإمام البخاري رحمه الله بابًا بهذا الاسم في كتاب التفسير من صحيحه، فقال: «باب قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقال عكرمة رحمه الله: جبر وميك وسراف: عبد، إيل: الله»[(٥)]. وعن علي بن الحسين رحمه الله، قال: «اسم جبريل عليه السلام عبد الله واسم ميكائيل عليه السلام عبيد الله»[(٦)].

وعلى هذا يكون جبريل اسم عبودية،

---

(١) ينظر: البحر المحيط (١/ ٥٠٩) [دار الفكر، ١٤٢٠هـ]، وروح المعاني (١/ ٤٦٠) [دار الحديث، ١٤٢٦هـ].

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٢/ ٢٩٦) [دار هجر، ط١].

(٣) ينظر: مقاييس اللغة (٢١٦) [دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٩هـ]، ولسان العرب (٤/ ١١٤) [دار صادر]، والقاموس المحيط (٤٦٠) [مؤسسة الرسالة، ط٢].

(٤) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ٩٩ ـ ١٠٠، ٣/ ٢٣٠) [دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٤هـ]، ولسان العرب (١١/ ٢٣).

(٥) صحيح البخاري (كتاب التفسير).

(٦) أخرجه الإمام أحمد (٣٣/ ٣٤٥) [مؤسسة الرسالة، ط٢].

وذكر القرطبي وابن حجر رحمهما الله في اسم جبريل لغات عدة[(١)].

التعريف شرعًا:

جبريل عليه السلام: ملك من الملائكة الكرام، وهو رسول الله تعالى إلى أنبيائه عليهم السلام، وهو من يبلِّغ الملائكة عليهم السلام، أوامر الله سبحانه وتعالى كما سيأتي بيانه في وظائف جبريل عليه السلام وأعماله.

أسماؤه:

١ ـ **جبريل**: هو أشهر أسمائه عليه السلام، وقد سبق الحديث عنه.

٢ ـ **الروح**: ورد هذا الاسم مضافًا إلى الله تعالى إضافة تشريف كما في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم]، وورد مفردًا من غير إضافة؛ كقوله جل جلاله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾﴾ [المعارج]. وسمي جبريل عليه السلام؛ روحًا لأن الناس ينتفعون به في دينهم كانتفاعهم بالروح التي بها تحيا النفس.

٣ ـ **الروح الأمين**: دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء].

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٢٦٢) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ]، وفتح الباري (٦/ ٣٥٤، ٨/ ١٥) [المطبعة السلفية، ط٢، ١٤٠٥هـ].

٤ ـ **روح القدس**: قال جل جلاله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [النحل]، وقال سبحانه وتعالى مخاطبًا عيسى عليه السلام: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠]، وقال عز وجل: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة].

وروى البخاري أن عمر رضي الله عنه مر في المسجد، وحسان ينشد، فقال: «كنت أنشد فيه، وفيه من هو خير منك. ثم التفت إلى أبي هريرة فقال: أنشدك بالله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **أجب عني. اللَّهُمَّ أيِّده بروح القدس**. قال: نعم»[(٢)]. والقدس معناه: الطاهر المنزه عن العيوب[(٣)].

٥ ـ **الناموس**: ورد في حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وفيه: «فقال له ورقة: يا ابن أخي! ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى. فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على

(٢) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢١٢).

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٧٣٦) [دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢١هـ]، وأضواء البيان (٣/ ٤٢٢) [عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٦هـ].

موسى»[(١)]. والناموس صاحب السر، كما جزم به البخاري[(٢)]. قال ابن حجر: وهو «الصحيح الذي عليه الجمهور... والمراد بالناموس هنا: جبريل عليه السلام»[(٣)]. وسمي جبريل عليه السلام ناموسًا؛ لأنه مخصوص بالوحي والغيب اللذين لا يطلع عليهما غيره.

الحكم:

حكم الإيمان بجبريل:

الإيمان بجبريل واجب ويدخل في عموم وجوب الإيمان بالملائكة، الذي هو الركن الثاني من أركان الإيمان، ويتعين الإيمان به على وجه الخصوص للنصِّ على اسمه في الكتاب والسُّنَّة.

الأهمية:

جبريل هو من نقل معظم ما يوحي به الله تعالى إلى رسوله محمد ﷺ، ومن سبقه من الأنبياء، فإنه عليه السلام لا ينزل بالأمر من تلقاء نفسه، وإنما ينزل بأمر ربه، كما قال جل جلاله: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء]، ومن هنا تكمن أهمية الإيمان بوجود جبريل، إذ يلزم من إنكار وجوده، وعدم الإيمان به إبطال الشرائع كلها بما فيها الإسلام ناسخ الأديان وخاتمها، ولهذا فإن من عادى جبريل فإنما عادى الله تعالى، قال جلَّ شأنه: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة].

الأدلة:

يدلُّ على وجوب الإيمان بجبريل عليه السلام قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وجبريل من الملائكة؛ بل أفضل الملائكة.

ويدل عليه حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حينما أتى جبريل عليه السلام النبي ﷺ في صورة البشر، وفيه: «**فقال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره. قال: صدقت**»[(٤)].

وورد ذكر جبريل في القرآن وفي السُّنَّة في مواضع عدة، منها قوله تعالى: ﴿مَن

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب بدء الوحي، رقم ٣)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٤٨٥).

(٢) صحيح البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، عقب الحديث رقم ٣٣٩٢)، وينظر: النهاية في غريب الحديث (٩٤٢)، ولسان العرب (٦/ ٢٤٤).

(٣) فتح الباري (١/ ٣٥) [المطبعة السلفية، ط٢].

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٨).

كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾ [التحريم] وذكره النبي ﷺ في دعائه الذي كان يفتتح به صلاة الليل فقال: «**اللَّهُمَّ ربِّ جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة**»[(١)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: فضل جبريل عليه السلام على سائر الملائكة:

جبريل عليه السلام أقرب الملائكة إلى الله جل جلاله، حتى قال بعض السلف: «منزلته من ربه منزلة الحاجب من الملك»[(٢)]. وقال سبحانه وتعالى عن جبريل عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ﴿٢٠﴾ [التكوير]؛ أي: له مكانة ومنزلة عالية رفيعة عند الله تعالى. قال ابن القيم رحمه الله: «وفي قوله: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ﴿٢٠﴾ إشارة إلى علو منزلة جبريل، إذ كان قريبًا من ذي العرش سبحانه»[(٣)]، وكيف لا يكون كذلك وهو الموكل بالوحي، فشرفه بشرف وظيفته.

كما أن الله خصَّه بالذكر في قوله سبحانه وتعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ [البقرة]، فبيَّن تعالى أنه من عادى واحدًا فقد عادى الآخر وعادى الله أيضًا.

كما أن في تقديم جبريل على ميكائيل في هذه الآية، وتقديم النبي ﷺ له في دعائه الذي كان يفتتح به صلاة الليل، دلالة واضحة على أفضلية جبريل عليه السلام، واستدل بعضهم على أفضلية جبريل على ميكائيل بأنه ينزل بالوحي والعلم وهو مادة الأرواح، وميكائيل بالخصب والأمطار وهي مادة الأبدان، وغذاء الأرواح أفضل من غذاء الأبدان[(٤)].

ـ المسألة الثانية: صفاته:

أثنى الله سبحانه على عبده جبريل عليه السلام، في القرآن أحسن الثناء ووصفه بأجمل الصفات فقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ ﴿٢١﴾ [التكوير]. فوصفه بأنه رسوله وأنه كريم عنده وأنه ذو قوة؛ أي: شديد الخَلْق، شديد البطش والفعل[(٥)]. وأنه

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب صلاة المسافرين، رقم ٧٧٠).

(٢) إغاثة اللهفان (٢/١٧٢) [المكتب الإسلامي، مكتبة الخاني، ط١، ١٤٠٧هـ].

(٣) التبيان في أيمان القرآن (١٩٤) [عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ].

(٤) ينظر: تفسير الألوسي (١/٤٦٣) [دار الحديث، ١٤٢٦هـ].

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير (٧/٤٤٤، ٨/٣٣٨) [دار طيبة، ط٤، ١٤٢٨هـ].

مطاع في السماوات، فالملائكة جميعها تطيعه، وأنه أمين على الوحي، وهذا يقتضي صدقه ونصحه وإلقاءه إلى الرسل ما أمر به، من غير زيادة ولا نقصان ولا كتمان، وقد جمع له بين المكانة والأمانة والقوة والقرب من الله.

ومن صفاته عليه السلام: أنه ذو علم علَّمه الله إياه، فقال سبحانه وتعالى مخبرًا عن عبده ورسوله محمد ﷺ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النجم]؛ أي: أن الذي عَلَّمه هو جبريل عليه السلام[(١)]، وهذا متضمن وصف جبريل بالعلم والتعليم، ويشهد له حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريل على حرف، فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف**»[(٢)]. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن»[(٣)]. وعن أبي مسعود رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**نزل جبريل فأمَّني، فصليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، يحسب بأصابعه خمس صلوات**»[(٤)].

ومن صفاته عليه السلام: أنه ذو خَلْق ومنظر حسن، سليم من الآفات والعاهات، قال تعالى في حق جبريل عليه السلام: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦﴾ [النجم] قال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾: «ذو منظر حسن»[(٥)]، وقال ابن جرير رحمه الله: «عنى بالمرة صحة الجسم وسلامته من الآفات والعاهات، والجسم إذا كان كذلك من الإنسان كان قويًّا، والمِرّة واحدة المِرَر، وإنما أريد به: ذو مرة سوية، ومنه قول النبي ﷺ: «**لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي**»[(٦)]»[(٧)].

ومن صفاته عليه السلام: أن له ستمائة جناح، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «رأى رسول الله ﷺ جبريل في صورته، وله ستمائة جناح»[(٨)].

- **المسألة الثالثة: خصائصه** عليه السلام:

من خصائصه عليه السلام: أنه صاحب الوحي إلى الأنبياء، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٤٤).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢١٩)، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين، رقم ٨١٩).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٢٠)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٠٨).
(٤) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٢١)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٦١٠).
(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٢/ ٤٩٩) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٦) أخرجه أبو داود (كتاب الزكاة، رقم ١٦٣٤)، والترمذي (أبواب الزكاة، رقم ٦٥٢) وحسنه، وابن ماجه (كتاب الزكاة، رقم ١٨٣٩)، وصححه الألباني بشواهده في الإرواء (رقم ٨٧٧).
(٧) تفسير الطبري (٢٧/ ٤٣) [دار الفكر، ١٤٠٥هـ].
(٨) أخرجه البخاري (كتاب المغازي، رقم ٤٠٥٤)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٧٤).

﴿ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾ [الشعراء].

ومنها: أن الله ﷻ ذكره قبل سائر الملائكة في القرآن، فقال سبحانه: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلۡبِكَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ [البقرة: ٩٧] (١).

ومنها: أنه تعالى جعله ثاني نفسه، فقال سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ٤﴾ [التحريم] (٢).

ومنها: أن الله تعالى سمّاه الروح، فهو ينزل بالوحي الذي به تحيا القلوب والأبدان، قال ابن القيم رحمه الله: «سمى الله سبحانه ما أنزله على رسوله روحًا؛ لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونورًا لتوقف الهداية عليه» (٣).

ومنها: أن الله ﷻ سماه روح القدس، وهذا الاسم يتضمن الطهارة من كل ما لا يليق والبراءة من كل ما يعيب، كما سبق معنا.

ومنها: مزيد صحبته لسيد الخلق على الإطلاق محمد ﷺ (٤). ويدل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ لجبريل: «**ألا تزورنا أكثر مما تزورنا؟**» قال: فنزلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَۖ لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا﴾ الآية [مريم]» (٥).

ومن خصائصه: قتاله ودفاعه عن الرسول ﷺ هو وميكائيل عليه السلام يوم أُحد، فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «رأيت عن يمين رسول الله ﷺ وعن شماله يوم أُحد رجلين عليهما ثياب بياض، ما رأيتهما قبل ولا بعد؛ يعني: جبريل وميكائيل عليهما السلام»، وفي رواية: «يقاتلان عنه كأشد القتال» (٦).

ومن خصائصه: سلامه على أزواج النبي ﷺ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «أتى جبريل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! هذه خديجة قد أتتك معها إناء فيه إدام أو طعام أو شراب، فإذا هي أتتك، فاقرأ عليها السلام من ربها سبحانه وتعالى ومني، وبشرها ببيت في الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب» (٧).

وعن عائشة رضي الله عنها؛ أن النبي ﷺ قال لها: «**يا عائشة! هذا جبريل يقرأ عليك السلام**. فقالت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته،

(١) تفسير الرازي (٢/١٦٢) [دار إحياء التراث العربي، ط٣].
(٢) تفسير الرازي (٢/١٦٢).
(٣) الصواعق المرسلة (١/١٥٢) [دار العاصمة، ط١].
(٤) ينظر: تفسير الألوسي (١/٤٦٣).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢١٨)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٤٣٢).
(٦) أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٠٦).
(٧) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٤٩٧)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٤٣٣).

ترى ما لا أرى. تريد النبي ﷺ»[(١)].

ـ المسألة الرابعة: وظائفه وأعماله:

تعتبر أهم وظيفة لجبريل عليه السلام تبليغ وحي الله جل جلاله إلى رسله عليهم السلام، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء]، وقال جل جلاله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ۝١٠٢﴾ [النحل].

ومن وظائف جبريل أيضًا: إبلاغ أوامر الله جل جلاله إلى الملائكة، حيث يأمرهم بما أمره الله به، يدل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «**إن الله تبارك وتعالى إذا أحب عبدًا نادى جبريل: إن الله قد أحب فلانًا فأحبه، فيحبه جبريل، ثم ينادي جبريل في السماء: إن الله قد أحب فلانًا فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ويوضع له القبول في أهل الأرض**»[(٢)]. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «**إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا، فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، حتى إذا جاءهم جبريل فزّع عن قلوبهم، قال: فيقولون: يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق فيقولون: الحق الحق**»[(٣)].

ـ المسألة الخامسة: رؤية النبي ﷺ لجبريل عليه السلام:

لم يره النبي ﷺ في صورته التي خُلق عليها إلا مرتين، وبقية الأوقات يأتيه في صورة رجل، فرآه ﷺ مرة بالأفق من ناحية المشرق، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ۝٢٣﴾ [التكوير]. ورآه مرة ثانية ليلة الإسراء في السماء وهذا ما أخبر الله عنه بقوله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥﴾ [النجم]. وعن عائشة رضي الله عنها؛ أن النبي ﷺ قال عن جبريل: «**لم أره على صورته التي خلق عليها غير مرتين، رأيته منهبطًا من السماء، سادًا عِظَمُ خلقه ما بين السماء إلى الأرض**»[(٤)]. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «رأى رسول الله ﷺ جبريل في صورته، وله ستمائة جناح»[(٥)]. أما في صورته البشرية، فيدل عليه ما رواه

(١) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢١٧)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٤٤٧).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٤٨٥)، ومسلم (كتاب البر والصلة، رقم ٢٦٣٧).
(٣) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، رقم ٤٧٣٨)، وابن حبان في صحيحه (كتاب الوحي، رقم ٣٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وقال ابن القيم: «هذا الإسناد كلهم أئمة ثقات». مختصر الصواعق (٤٨٨) [دار الحديث، ط١]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٢٩٤).
(٤) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٧٧).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٣٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٧٤).

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**رأيت جبريل** عليه السلام، **فإذا أقربُ من رأيتُ به شبهًا دحية بن خليفة**»[(١)]. وكان دحية صحابيًّا يضرب به المثل في حسن الصورة[(٢)].

ولقد رأى النبي ﷺ ومعه الصحابة رضي الله عنهم جبريل عليه السلام حينما أتى النبي ﷺ في صورة رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر، فأخذ يسأل النبي عن أركان الإسلام والإيمان والإحسان، والنبي ﷺ يجيبه[(٣)]. كما تمثل جبريل لمريم عليها السلام في صورة بشر كامل الخلقة، قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم].

مذهب المخالفين:

ذهبت الفلاسفة إلى أن المقصود بجبريل هو العقل الفعال، الذي يفيض بالمعارف العقلية على عقل مدعي النبوة، يقول الفارابي ـ وهو يتحدث عن رئيس المدينة الفاضلة، الذي هو عنده إما نبي أو فيلسوف ـ: «هذا الإنسان هو الذي يوحى إليه، فيكون الله سبحانه وتعالى يوحي إليه بتوسط العقل الفعال»[(٤)]، وحقيقة النبوّة عند ابن سينا تتمّ عبر الاتصال بين النفوس المستعدّة لها وبين الأمر العقلي الذي يمثله جبريل. يقول ابن سينا: «حقيقة الوحي هو الإلقاء الخفي من الأمر العقلي بإذن الله تعالى في النفوس البشرية المستعدة لقبول مثل هذا الإلقاء، إما في حال اليقظة، ويسمى الوحي، وإما في حال النوم ويسمى النفث في الروع... وهذا الإلقاء عقلي واطلاع وإظهار، كما قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء]»[(٥)].

ولا شكَّ في أن هذا القول هو هدم للإسلام، وتكذيب للقرآن، فحقيقته أن ما أتى به الرسول ﷺ من الوحي هو تخيلات وصور عقلية، وما يسمعه في نفسه من أصوات، بمنزلة ما يراه النائم في منامه، قال ابن القيم رحمه الله: «ثم أخبر عن رؤيته ﷺ لجبريل، وهذا يتضمن أنه ملك موجود في الخارج يرى بالعيان ويدركه البصر، لا كما يقول المتفلسفة ومن قلَّدهم إنه العقل الفعال، وإنه ليس مما يدرك بالبصر، وحقيقته عندهم أنه خيال موجود في الأذهان لا في الأعيان، وهذا مما خالفوا به جميع الرسل وأتباعهم، وخرجوا به عن جميع

(١) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٧).

(٢) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/٤٦٣) [دار الكتاب العربي].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٨).

(٤) آراء أهل المدينة الفاضلة (١٢٥) [دار المشرق، ط٧، ١٩٩٦م].

(٥) رسالة الفعل والانفعال (٣) [ضمن مجموعة رسائل ابن سينا، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٥٣هـ]. وينظر لابن سينا أيضًا: رسالة في إثبات النبوات (٤٣ ـ ٤٧) [دار النهار، ط٢، ١٩٩١م].

الملل. ولهذا كان تقرير رؤية النبي ﷺ لجبريل أهم من تقرير رؤيته لربه تعالى؛ فإن رؤيته لجبريل هي أصل الإيمان الذي لا يتم إلا باعتقادها ومن أنكرها كفر... فنحن إلى تقرير رؤيته لجبريل أحوج منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وإن كانت رؤية الرب أعظم من رؤية جبريل، ومن دونه فإن النبوة لا يتوقف ثبوتها عليها البتة»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لنخبة من العلماء.

٢ ـ «البحر المحيط» (ج١)، لأبي حيان الأندلسي.

٣ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٤ ـ «الجامع لشعب الإيمان» (ج١)، للبيهقي.

٥ ـ «الحبائك في أخبار الملائك»، للسيوطي.

٦ ـ «روح المعاني» (ج١)، للآلوسي.

٧ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

٨ ـ «عالم الملائكة الأبرار»، لعمر الأشقر.

٩ ـ «لوامع الأنوار البهية» (ج١)، للسفاريني.

١٠ ـ «محاضرات في الإيمان بالملائكة»، لمحمد أبو سيف الجهني.

١١ ـ «معارج القبول» (ج٢)، للحكمي.

١٢ ـ «معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين»، لمحمد العقيل.

١٣ ـ «المنهاج في شعب الإيمان» (ج١)، للحليمي.

الجسم

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الجيم والسين والميم يدلُّ على تجمُّع الشيء. فالجسم كلُّ شخصٍ مُدْرَكٍ. كذا قال ابن دريد[(٢)]. والجَسيم: العظيم الجِسم، وكذلك الجُسام. والجُسْمان: الشخص»[(٣)].

وقال الأزهري: «قال الليث: الجِسمُ يَجْمَعُ البَدَنَ وأعضاءَهُ من الناس والإبلِ والدَّوابِّ ونحو ذلك مما عَظُمَ من الخَلق الجسيم»[(٤)].

وقال الجوهري: «قال أبو زيد: الجِسْم: الجسد، وكذلك الجُسْمان

(١) التبيان في أيمان القرآن (١٩٥ ـ ١٩٦).

(٢) جمهرة اللغة لابن دريد (١/٤٧٥) [دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م].

(٣) مقاييس اللغة (١/٤٥٧) [دار الجيل، ط٢].

(٤) تهذيب اللغة (١٠/٣١٦) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م].

والجُثْمان. وقال الأصمعي: الجِسْم والجُسْمان: الجسد، والجُثْمان: الشخص. قال: وجماعة جسم الإنسان أيضًا يقال له: الجسمان»[١].

التعريف اصطلاحًا:

الجسم هو: «جوهر قابل للأبعاد الثلاثة، وقيل الجسم: هو المركب المؤلف من الجوهر»[٢].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

لا علاقة بينهما؛ لأن الجسم في اللغة هو الجسد والبدن، وأما تفسيرهم له بالمؤلَّف والمركَّب ونحو ذلك فلا يعرف له أصل في اللغة.

الحكم:

وأما إطلاق الجسم على الله نفيًا أو إثباتًا فلم يرد في الشرع ولا في كلام السلف، وإنما جاء عن المتكلمين وهو لفظ مجمل يحتمل حقًّا وباطلًا، فلا يثبت لله ولا ينفى عنه حتى يعرف المراد به.

الحقيقة:

ورد لفظ الجسم في اللغة والشرع بمعنى: البدن والجسد؛ أما في اللغة فقد تقدم بيانه، وأما في الشرع فمنه قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾ [البقرة: ٢٤٧][٣].

وأما حقيقة الجسم عند المتكلمين فهو اسم لكل ما يشار إليه، أو كل موجود أو قائم بنفسه[٤]. وهذا المفهوم لا تؤيده لغة ولا شرع كما ترى، وستأتي مناقشته والرد عليه في موضعه إن شاء الله.

أقوال أهل العلم:

يشير شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى تعدد أقوال الناس الاصطلاحية في مفهوم الجسم فيقول: «إن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي فإن أهل اللغة يقولون: الجسم هو الجسد والبدن، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسمًا، ولهذا يقولون: الروح والجسم؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ وَإِن يَقُولُواْ تَسۡمَعۡ لِقَوۡلِهِمۡۖ﴾ [المنافقون: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وأما أهل الكلام: فمنهم من يقول: الجسم هو الموجود؛ ومنهم من يقول:

---

(١) الصحاح (١٧٢) [دار المعرفة، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني (١٠٣) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ]، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٢١٧) [مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١٦هـ]، وبغية المرتاد لابن تيمية (٤١١ ـ ٤١٢) [مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٥هـ].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢ ـ ٣٣)، والصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٩ ـ ٩٤٠) [دار العاصمة، ط١].

(٤) انظر: المسائل الخمسون في أصول الدين للرازي (٣٣)، وتفسير سورة الإخلاص لابن تيمية (٢٢٩ ـ ٢٣٠) [الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٦هـ].

هو القائم بنفسه، ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر المفردة، ومنهم من يقول: هو المركب من المادة والصورة، وكل هؤلاء يقولون: إنه مشار إليه إشارة حسية، ومنهم من يقول: ليس مركبًا من هذا ولا من هذا بل هو مما يشار إليه ويقال: إنه هنا أو هناك»[١].

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتًا فتكون له حرمة الإثبات، ولا نفيًا فيكون له إلغاء النفي، فمن أطلقه نفيًا أو إثباتًا سئل عما أراد به، فإن قال: أردت الجسم معناه في لغة العرب وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه، ولا يقال: للهواء جسم لغة، ولا للنار ولا للماء، فهذه اللغة وكتبها بين أظهرنا، فهذا المعنى منفي عن الله عقلًا وسمعًا، وإن أردتم به المركب من المادة والصورة، أو المركب من الجواهر المفردة فهذا منفي عن الله قطعًا، والصواب نفيه عن الممكنات أيضًا، فليس الجسم المخلوق مركبًا من هذا ولا من هذا.

وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات، ويرى بالأبصار، ويتكلم ويكلم، ويسمع ويبصر ويرضى ويغضب، فهذه المعاني ثابتة للربِّ تعالى، وهو موصوف بها، فلا ننفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسمًا»[٢].

۞ الآثار:

جلب لفظ الجسم في اصطلاح المتكلمين آثارًا سيئة على عقيدة الأمة، حيث فشا التعطيل ونفي الصفات عن الله بسببه، فقد زعموا أن اتصاف الموصوف بما يناسبه من الصفات هو تركيب من أجزاء، وذكروا أن هذا خلاف التنزيه. ومعلوم أن تفسيرهم للجسم بما ذكروه لا يدل عليه شرع ولا لغة.

۞ مذهب المخالفين:

اتضح مما سبق في تعريف الجسم لغة وشرعًا بأن الجسم هو الجسد والبدن، وقد خالف في ذلك المتكلمون فجعلوا الجسم اسمًا لما يشار إليه، أو كل موجود أو قائم بنفسه[٣]، وزعموا أن كل ما تقوم به الصفات، فهو مركب من أجزاء[٤]، وجعلوا ذلك كله سُلّمًا لنفي صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

۞ الرد عليهم:

إن تفسيرهم للجسم بالشيء الموجود، أو القائم بنفسه، أو بما يشار إليه لا يعرف في اللغة ولا الشرع[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٩ ـ ٩٤٠).

(٣) انظر: المسائل الخمسون للرازي (٣٣)، وتفسير سورة الإخلاص لابن تيمية (٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٤).

(٥) انظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٤/ ٤٣٦).

اعتقادهم: أن كل ما تقوم به الصفات فهو مركب من أجزاء هو في غاية البطلان؛ لأن الله موصوف بالصفات، وليس جسمًا مركبًا لا من الجواهر المفردة، ولا من المادة والصورة كما يدّعون[1].

إن لفظ الجسم الذي أحدثه المتكلمون وتأثر بهم فيه بعض الناس، هو لفظ مجمل، لا يطلق على الله نفيًا ولا إثباتاً، إلا بعد معرفة مراد قائليه، فيقال لهم: ماذا تعنون بالجسم؟ فإن أرادوا به جسمًا مركبًا من لحم وعظم وجلد فهذا باطل، ومنتف عن الله سبحانه؛ لأنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وإن أرادوا به الذات القائمة بنفسها، المتصفة بما يليق بها من صفات الكمال ونعوت الجلال فهذا حق، ولكن لا يطلق لفظه على الله لعدم ورود الدليل به، وإنما يعبر عنه بالألفاظ الشرعية[2].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية»، لآمال بنت عبد العزيز العمرو.

٢ ـ «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية»، لابن تيمية.

٣ ـ «تفسير سورة الإخلاص»، لابن تيمية.

٤ ـ «تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة»، لسليمان بن سحمان.

٥ ـ «الأصول التي بنى عليها المبتدعة أصول مذهبهم في الصفات» (ج٢)، لعبد القادر عطا صوفي.

٦ ـ «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (ج٤)، لابن تيمية.

٧ ـ «التدمرية»، لابن تيمية.

٨ ـ «الصفات الخبرية بين الإثبات والتأويل»، لعثمان عبد الله آدم الأثيوبي.

٩ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٢، ٣)، لابن القيم.

١٠ ـ «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر»، لصدّيق حسن خان.

١١ ـ «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (ج١)، لعبد الرحمٰن بن صالح المحمود.

الجلال

يراجع مصطلح (الجليل).

الجليل

التعريف لغةً:

الجليل: مأخوذ من الجلال، قال

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٤).

(٢) انظر: شرح الواسطية لابن عثيمين (١/ ٣٩٤)، ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (٨/ ٣٣٤).

ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الجيم واللام أصول ثلاثة؛ جَلَّ الشيء: عَظُمَ، وجُلُّ الشيء مُعْظَمُه، وجلال الله: عظمته، وهو ذو الجلال والإكرام»[1]. فالجلال بمعنى: العظمة. وهذا هو الأصل الأول لمعنى هذه الكلمة[2].

التعريف شرعًا:

الجليل اسم من أسماء الله الحسنى[3].

الحكم:

يجب الإيمان بهذا الاسم وما دلَّ عليه من صفة الجلال لله تعالى، ويجب إثباتهما لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.

الحقيقة:

الجلال: معناه: العظمة، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متصف بصفات العظمة والجلال والكبرياء.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن]، وقال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٧٨﴾ [الرحمٰن].

عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا، وقال: «**اللَّهُمَّ! أنت السلام، ومنك السلام، تباركت ذا الجلال والإكرام**»[4].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله يقول يوم القيامة: أين المتحابون بجلالي؟ اليوم أظلهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي**»[5].

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنه كان مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جالسًا ورجل يصلي، ثم دعا: اللَّهُمَّ! إني أسألك بأن لك الحمد، لا إلٰه إلا أنت المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لقد دعا الله باسمه العظيم، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى**»[6].

---

(١) مقاييس اللغة (١/٢١٣) [دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ]، وانظر: الصحاح (٤/١٦٥٨) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م].

(٢) انظر: الأصلين الثاني والثالث لمعنى هذه المادة في مقاييس اللغة (١/٢١٣ ـ ٢١٤).

(٣) انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى لمحمد التميمي (١٢٧، ٢٠٤ ـ ٢٠٥) [دار إيلاف الدولية، الكويت، ط١، ١٤١٧هـ].

(٤) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٩١).

(٥) أخرجه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٦٦).

(٦) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٤٩٥)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٤٤)، والنسائي (كتاب السهو، رقم ١٣٠٠)، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٥٨)، وابن حبان (كتاب الرقائق، رقم ٨٩٣)، والحاكم (كتاب الدعاء، رقم ١٨٥٦) وصححه، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٥/٢٣٣) [مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ].

قال ابن القيم معلقًا على هذا الحديث: «فهذا سؤال له وتوسل إليه وبحمده، وأنه الذي لا إلٰه إلا هو المنان، فهو توسل إليه بأسمائه وصفاته، وما أحق ذلك بالإجابة وأعظمه موقعًا عند المسؤول، وهذا باب عظيم من أبواب التوحيد»(١).

أقوال أهل العلم:

قال ابن فارس: «جلال الله: عظمته، وهو ذو الجلال والإكرام»(٢). وقال الجوهري: «جلال الله: عظمته»(٣).

وقال البغوي: «﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ ذو العظمة والكبرياء ﴿وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾؛ يعني: مكرم أنبيائه وأوليائه مع جلاله وعظمته»(٤).

وقال ابن القيم في نونيته المشهورة:

وهو الجليل فكل أوصاف الجلا
ل له محققةٌ بلا بطلان(٥)

قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه: «يعني: أن الله تعالى هو الجليل الذي له أوصاف الجلال، وهي أوصاف العظمة والكبرياء، ثابتة محققة لا يفوته منها وصف جلال وكمال»(٦).

وقال عبد العزيز السلمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مثال صفات الذات: النفس، العلم، الحياة، القدرة، السمع، البصر، الوجه، اليد... الوحدانية، الجلال، وهي التي لا تنفك عن الله»(٧).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الصحيح من قولي أهل العلم أن الجليل اسم من أسماء الله الحسنى:

وهذا الاسم لم يرد في القرآن والحديث بصورة الاسم ولكن أخذ بطريق الاشتقاق من النصوص الواردة في ذلك، منها قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن] وقد ذكره كثير من أهل العلم الذين اعتنوا بأسماء الله الحسنى وصنفوا فيها(٨).

ـ المسألة الثانية: إن هذا الاسم يدل على ثبوت صفة الجلال لله تعالى:

وهي من صفات الله الذاتية، ثابتة بالقرآن والسُّنَّة(٩).

ـ المسألة الثالثة: اعتبار الأسماء المضافة من الأسماء الحسنى:

ذهب جمع من أهل العلم إلى اعتبار الأسماء المضافة وعدها من الأسماء

(١) بدائع الفوائد (١/٢٨٢) [دار عالم الفوائد، ط١].
(٢) مقاييس اللغة (١/٢١٣).
(٣) الصحاح (٤/١٦٥٨).
(٤) معالم التنزيل (٥/١٧٠) [دار الفكر، ط١].
(٥) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٣/٧٠٦) [دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ].
(٦) الحق الواضح المبين للسعدي (٢٢٦) [مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ط٢، ١٤١٢هـ].
(٧) الكواشف الجلية عن معاني الواسطية (٤٢٩) [رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط١١].
(٨) انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى لمحمد التميمي (١٢٧، ٢٠٤ ـ ٢٠٥).
(٩) انظر: صفات الله ﷻ للسقاف (٧٩) [دار الهجرة، ط١].

الحسنى، قال ابن تيمية: «وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، وربُّ العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسُّنَّة، وثبت الدعاء بها بإجماع المسلمين»[(١)]. وقال ابن عثيمين: «ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافًا مثل: مالك الملك، ذي الجلال والإكرام»[(٢)]. وذو الجلال والإكرام ذكره جماعة من أهل العلم في أسماء الله الحسنى[(٣)]، وقد ورد النص بذلك مع الحث على الدعاء به، وعليه عمل المسلمين؛ فإنهم يدعون الله به في صلواتهم وأذكارهم كل يوم، ولذلك عَدُّه من أسماء الله الحسنى المضافة سائغ ومقبول، وليس عليه غبار البتة، والله أعلم.

ـ المسألة الرابعة: هذا الاسم من الأسماء الدالة على أوصاف عديدة ومعان متعددة، وليس على وصف واحد ومعنى مفرد، ولا سيما في حالة الاقتران:

فإن وصف الرب تعالى بالجلال كثيرًا ما يرد مقرونًا بالإكرام، والمتأمل في هذا الاقتران يجد أن أوصاف الكمال كلها راجعة إليهما، فالجلال يدل على عظمة الله وكبريائه ومجده وسعته، وهذا يورث في قلب العبد الهيبة والخشية والخوف منه سبحانه، ويحثه على تعظيمه وتكبيره وتمجيده، والإكرام يدل على الإنعام والإحسان، وهذا يورث في قلب العبد الرغبة والرجاء والمحبة والشوق، ويقتضي الحمد والشكر على إنعامه وإحسانه وإكرامه. وهذا الاقتران مثل اقتران الحميد والمجيد. قال ابن القيم: «الحمد والمجد إليهما يرجع الكمال كله، فإن الحمد يستلزم الثناء والمحبة... وأما المجد فهو مستلزم للعظمة والسعة والجلال، كما يدل عليه موضوعه في اللغة، فهو دالٌّ على صفات العظمة والجلال، والحمد يدل على صفات الإكرام، والله سبحانه ذو الجلال والإكرام، وهذا معنى قول العبد: لا إِلٰه إلا الله والله أكبر، فـ(لا إِلٰه إلا الله) دالٌّ على ألوهيته وتفرده فيها، فألوهيته تستلزم محبته التامة، والله أكبر دالٌّ على مجده وعظمته، وذلك يستلزم تمجيده وتعظيمه وتكبيره، ولهذا يقرن سبحانه بين هذين النوعين في القرآن كثيرًا»[(٤)]. فالجلال من جنس المجد والعظمة، والإكرام

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٨٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].

(٢) القواعد المثلى (١٦) [الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٣، ١٤٠٩هـ].

(٣) انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى (٢٣٣)، وفقه الأسماء الحسنى للبدر (٣٢٨) [مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٩هـ].

(٤) جلاء الأفهام (٣٦٦ ـ ٣٦٨) [دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ].

جنس الحمد والمحبة[١].

- **المسألة الخامسة: ذكر أهل العلم ثلاثة معان لـ(ذي الجلال والإكرام)، وهي كما يلي:**

أ - أن الله ﷻ مستحق أن يُجَلَّ ويُكْرَم، فلا يُجْحَد ولا يُكْفَر به.

ب - أن الله ﷻ يُجِلُّ ويُكْرِمُ أهل ولايته، فيوفقهم لطاعته، ويتقبل منهم أعمالهم، ويرفع درجاتهم في الدنيا والآخرة.

ج - أن أحد الأمرين وهو الجلال مضاف إلى الله تعالى، بمعنى: أنه صفة له سبحانه، والآخر وهو الإكرام مضاف إلى العبد، بمعنى الفعل منه، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۝٥٦﴾ [المدثر] فانصرف أحد الأمرين وهو المغفرة إلى الله سبحانه، والآخر إلى العباد وهو التقوى، فكذلك الشأن هنا.

هذه الأقوال الثلاثة أوردها ابن تيمية في مجموع فتاواه، وعزاها إلى أصحابها، وذكر أن القول الأول أقربها إلى المراد[٢]، ثم قال: «وإذا كان مستحقًّا للإجلال والإكرام لزم أن يكون متَّصفًا في نفسه بما يوجب ذلك، كما إذا قال: الإلٰه هو المستحق لأن يؤله؛ أي: يُعبد، كان هو في نفسه مستحقًّا لما يوجب ذلك، وإذا قيل: هو أهل التقوى؛ كان في نفسه متَّصفًا بما يوجب أن يكون هو المتّقى»[٣].

- **المسألة السادسة: حكم إطلاق (الجلالة) على مخلوق:**

إن إطلاق لفظ الجلالة على مخلوق إذا كان ذا رتبة ومكانة فلا بأس بذلك، وقد سئل الشيخ محمد بن إبراهيم عن إطلاق لفظة (جلالة الملك) على الملوك فأجاب بقوله: «لا يظهر لي أن فيها باسًا؛ لأن له جلالة تناسبه»[٤].

وجاء بيان ذلك وتقريره في فتاوى اللجنة الدائمة بشكل أوضح وتفصيل أكثر فجاء فيها: «إن كثيرًا من الأسماء مشتركة بين الله تعالى وبين غيره من مخلوقاته في اللفظ والمعنى الكلي الذهني، فتطلق على الله بمعنى يخصه تعالى ويليق بجلاله سبحانه، وتطلق على المخلوق بمعنى يخصه ويليق به، فيقال مثلًا: الله حليم، وإبراهيم الخليل ﷺ حليم، وليس حلم إبراهيم كحلم الله... والله تعالى جليل كريم ذو الجلال والإكرام على وجه الإطلاق، وكل نبي كريم جليل، وليست جلالة كل نبي وكرمه كجلالة غيره من الأنبياء وكرمه

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦/ ٣٢٠).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣١٧ - ٣١٩).
(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٣١٩).
(٤) الفتاوى والرسائل (١/ ٢٠٦) [مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ].

ولا مثل جلال الله وكرمه؛ بل لكل من الجلالة والكرم ما يخصه، والله تعالى حي، وكثير من مخلوقاته حي، وليست حياتهم كحياة الله تعالى... إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة، المذكورة في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ الثابتة عنه، ولا يلزم من ذلك تشبيه المخلوق بالخالق في الاسم أو الصفة، وأسلوب الكلام وما احتف به من القرائن يدل على الفرق بين ما لله من الكمال في أسمائه وصفاته وما للمخلوقات مما يخصهم من ذلك على وجه محدود يليق بهم»[(١)].

الآثار:

إن إيمان العبد بهذه الصفة لله تعالى وإثباته إياها له سبحانه وشعوره بجلال الرب وعظمته يجعله يخضع له ويخافه ويحبه ويعبده وحده، ويصفه بصفات الكبرياء والكمال ونعوت العظمة والجلال اللائقة به سبحانه، ويقدسه وينزه من جميع صفات النقص والذم والعيب.

مذهب المخالفين:

الجليل: اسم من أسماء الله الحسنى، والجهمية وشيوخهم من الفلاسفة وتلاميذهم من غلاة الصوفية وزنادقة الباطنية ينكرون جميع أسماء الله الحسنى وصفاته العلا، فهذا الاسم من جملة تلك الأسماء التي ينكرونها هؤلاء النفاة.

وهذا الاسم يدل على اتصاف الله بصفة الجلال، وهي من صفات الله الذاتية، فهي من جملة الصفات التي أنكرتها الجهمية والمعتزلة الذين ينكرون الصفات بالكلية. ولا يمكن وجود ذات في الخارج مجردة عن جميع الصفات، فهذا القول في الحقيقة يفضي إلى العدم وإنكار ذات الباري تعالى، وقد جاء بيان هذا الاسم وإثباته في القرآن والسُّنَّة، فالحق الصحيح أنه يجب إثبات هذا الاسم لله تعالى، ويجب إثبات ما دلَّ عليه من المعنى وهو اتصاف الرب بصفة الجلال كما يليق بجلال الله وعظمته، لدلالة القرآن والحديث على ذلك.

المصادر والمراجع:

١ ـ «بدائع الفوائد» (ج١)، لابن القيم.

٢ ـ «جلاء الأفهام»، لابن القيم.

٣ ـ «الحق الواضح المبين»، للسعدي.

٤ ـ «شرح القصيدة النونية» (ج٢)، لمحمد خليل هراس.

٥ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤) [رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط٣، ١٤١٩هـ].

٦ ـ «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (ج٣).

٧ ـ «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم» (ج١).

٨ ـ «فقه أسماء الله الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

٩ ـ «القواعد المثلى»، لابن عثيمين.

١٠ ـ «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» (ج٣)، لابن القيم.

١١ ـ «الكواشف الجلية عن معاني الواسطية»، لعبد العزيز المحمد السلمان.

١٢ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٦)، لابن تيمية.

١٣ ـ «معالم التنزيل» (ج٥)، للبغوي.

١٤ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

الجماعة أو: أهل الجماعة

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تَضَامِّ الشيء، يُقال: جمعت الشيء جمعًا»[(١)].

والإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر، وأجمع أمره؛ أي: جعله جميعًا بعدما كان متفرقًا.

والجمع: أن تجمع شيئًا إلى شيء، والإجماع: أن تجعل المتفرق جميعًا.

والجماعة: عدد كل شيء وكثرته[(٢)].

وتجمَّع القوم: اجتمعوا من ههنا وههنا.

والجَمْع: اسم لجماعة الناس.

والجمْعُ: المجتمِعون، وجَمْعُه: جُموع، والجَماعةُ، والجَمِيع، والمَجْمع[(٣)].

التعريف شرعًا:

المراد بالجماعة هنا: سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، الذين اجتمعوا على الحق الصريح من كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ، أو على إمام موافق للسُّنَّة، واتفقوا على تقديمه عليهم[(٤)].

وهذا الاسم يطلق أحيانًا مقترنًا بالسُّنَّة

(١) مقاييس اللغة (١/٤٧٩) [دار الجيل].

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١/٢٥٣) [دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ].

(٣) ينظر: لسان العرب (٨/٥٣) [مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٢هـ].

(٤) ينظر: شرح السُّنَّة للبربهاري (٣٧، ١٠٠) [دار المنهاج، ط١، ١٤٢٦هـ]، والاعتصام للشاطبي (١/٢١) (٣/٣٠٩ ـ ٣١١) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢١هـ]، وشرح الطحاوية (٥٤٤) [دار الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ]، وفتح الباري (١٣/٣٧)، والدين الخالص لصديق حسن خان (٣/٤٤، ٧٢) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ]، وجامع العلوم والحكم (٢/١٢٠) [دار الرسالة، ط٧، ١٤٢٣هـ]، وشرح العقيدة الواسطية لهراس (٦١) [دار الهجرة، ط٣، ١٤١٥هـ].

فيقال: (أهل السُّنَّة والجماعة) وهو الغالب، وأحيانًا يفرد بالذكر، فيقال: (الجماعة) أو: (أهل الجماعة)[(١)].

ولا ريب أن السُّنَّة مقرونة بالجماعة، كما أن البدعة مقرونة بالفرقة، ولذا يقال: أهل السُّنَّة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفرقة[(٢)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى اللغوي يعم أي قوم مجتمعين، والشارع خصَّ به الذين اجتمعوا على الحق والسُّنَّة، أو اجتمعوا على الإمام المسلم.

سبب التسمية:

أنهم مجتمعون على الحق والسُّنَّة، مجمعون على لزومهما، لم يتفرقوا في الدين، أو لاجتماعهم على الإمام الشرعي ولم يشقوا صف المسلمين كما فعل أهل الأهواء والبدع، وقد جاء النص الشرعي على تسميتهم بذلك، كما سيأتي.

الأسماء الأخرى:

أهل السُّنَّة والجماعة، السلف، أهل الحديث، أهل الأثر، الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة، السواد الأعظم.

الحكم:

يجب لزوم جماعة المسلمين وإمامهم، وعدم الخروج عليهم، فإنه من فارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية، كما في الحديث.

الحقيقة:

«**الجماعة في الأصل**: القوم المجتمعون، والمراد بهم هنا: سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين، الذين اجتمعوا على الحق الصريح من كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ»[(٣)].

ويراد به أيضًا: من كان على ما عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين[(٤)].

قال أبو شامة: «وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به: لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك بالحق قليلًا والمخالف كثيرًا؛ لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ولا نظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم»[(٥)].

(١) ينظر: منهاج السُّنَّة (٣/٤٦٨) و(٥/١٥٨) [طبعة جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/١٥٧).

(٢) ينظر: الاستقامة لابن تيمية (١/٤٢) [دار الفضيلة، ط١، ١٤٢٠هـ]، ووسطية أهل السُّنَّة بين الفرق (٩١) [دار الراية، ط١، ١٤١٥هـ].

(٣) شرح العقيدة الواسطية لهراس (٦١)، وينظر: جامع العلوم والحكم (٢/١٢٠).

(٤) ينظر: شرح السُّنَّة للبربهاري (٣٧، ١٠٠)، والاعتصام للشاطبي (١/٢١)، وشرح الطحاوية (٥٤٤) [دار الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ]، والدين الخالص (٣/٤٤، ٧٢).

(٥) الباعث على إنكار البدع والحوادث (٢٢) [دار النهضة الحديثة، ط٢١، ١٤٠١هـ].

وهذا الاسم يطلق أحيانًا مقترنًا بالسُّنَّة فيقال: (أهل السُّنَّة والجماعة) وهو الغالب، وأحيانًا يفرد بالذكر، فيقال: (الجماعة) أو: (أهل الجماعة)(١).

ولا ريب أن السُّنَّة مقرونة بالجماعة، كما أن البدعة مقرونة بالفرقة، ولذا يقال: أهل السُّنَّة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفرقة(٢).

الأهمية:

الاجتماع على الحق وعدم التفرق فيه مقصد شرعي؛ بل هو سبيل الأنبياء والمرسلين عليهم السلام، كما قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ ١٣﴾ [الشورى].

وبالاجتماع وعدم التفرق أمر الله عباده المؤمنين، فقال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وأخبر النبي ﷺ أن الله يرضى لعباده الاجتماع وعدم التفرق، ففي «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله يرضى لكم ثلاثًا، ويكره لكم ثلاثًا، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**»(٣).

قال النووي رحمه الله: «وأما قوله ﷺ: «**ولا تفرقوا**» فهو أمر بلزوم جماعة المسلمين، وتألف بعضهم ببعض، وهذه إحدى قواعد الإسلام»(٤).

ولعظم شأن الاجتماع على الحق، أو على الإمام المسلم جاء الوعيد الشديد في حق من رام شق عصا الطاعة، أو أراد أن يفرق الجماعة.

ففي «صحيح مسلم» من حديث عرفجة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنًا من كان**»، وفي رواية: «**من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم فاقتلوه**»(٥).

وفي «الصحيحين» من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يحل دم امرئ مسلم**

---

(١) ينظر: منهاج السُّنَّة (٣/٤٦٨) و(٥/١٥٨) [طبعة جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/١٥٧).

(٢) ينظر: الاستقامة لابن تيمية (١/٤٢) [دار الفضيلة، ط١، ١٤٢٠هـ]، ووسطية أهل السُّنَّة بين الفرق (٩١) [دار الراية، ط١، ١٤١٥هـ].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الأقضية، رقم ١٧١٥).

(٤) شرح النووي على مسلم (١٢/٢٥٢).

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٥٢).

يشهد أن لا إلٰه إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه، التارك للجماعة»[(١)].

الأدلة:

جاءت نصوص الكتاب والسُّنَّة تأمر بالجماعة ولزومها، وتنهى عن الفرقة وتذمها، ومن ذلك ـ إضافة إلى ما تقدم ـ **ما يلي:**

عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال: ألا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا فقال: **«ألا إن مَن قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي الجماعة»**[(٢)].

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: «كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير شر؟ قال: «**نعم**». فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم وفيه دخن**». قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يستنُّون بغير سُنَّتي ويهتدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر**». فقلت: هل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها**». فقلت: يا رسول الله صفهم لنا، قال: «**نعم، قوم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا**». قلت: يا رسول الله فما ترى إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**». فقلت: فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**»» متفق عليه[(٣)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة جاهلية**» متفق عليه[(٤)].

أقوال أهل العلم:

قال أبو شامة: «وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به: لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك بالحق قليلًا

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الديات، رقم ٦٨٧٨)، ومسلم (كتاب القسامة، رقم ١٦٧٦).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، ٤٥٩٧)، وأحمد (٢٨/ ١٣٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٧٦) [المكتب الإسلامي، ط١]، وحسَّنه الحافظ ابن حجر، كما في السلسلة الصحيحة (١/ ٤٠٥) [مكتبة المعارف، ط١]، وله عدة شواهد أشار إليها الألباني في السلسلة الصحيحة، في الموضع السابق.

(٣) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٦٠٦)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٤٧) واللفظ له.

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٧٠٥٤)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٤٩).

والمخالف كثيرًا؛ لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ولا نظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم»[(١)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: تفسير أهل العلم للجماعة الواردة في النصوص:

اختلفت عبارات أهل العلم في التعريف بالجماعة الواردة في هذه الأحاديث، وهي وإن اختلفت في اللفظ، فإنها متقاربة في المعنى والمراد[(٢)]:

فقيل: إنها السواد الأعظم من أهل الإسلام.

وقيل: إنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين؛ لأن الله جعلهم حجة على العالمين.

وقيل: إنها جماعة الصحابة على الخصوص، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين، وأرسوا أوتاده، وقد قال ﷺ ـ كما في رواية الترمذي لحديث الافتراق ـ: «... **وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة**» قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[(٣)].

وقيل: إن المراد بها: جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير، فأمر النبي ﷺ بلزومه، ونهى عن فراق الأمة فيما اجتمعوا عليه من تقديمه عليهم، وإلى هذا ذهب الطبري[(٤)].

وهذا القول الأخير لا يخالف ما تقدمه، ولذا علَّق عليه الشاطبي بقوله: «وحاصله: أن الجماعة راجعة إلى الاجتماع على الإمام الموافق للكتاب والسُّنَّة، وذلك ظاهر في أن الاجتماع على غير سُنَّة خارج عن معنى الجماعة المذكورة في الأحاديث؛ كالخوارج ومن جرى مجراهم»[(٥)].

وعليه نقول: كل هذه الأقوال متفقة غير متعارضة ـ كما تقدم ـ فاختلافها من باب اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد[(٦)].

قال ابن القيم: «وعادة السلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللفظة بعض معانيها، أو لازمًا من لوازمها، أو الغاية المقصودة منها، أو مثالًا ينبه السامع على نظيره، وهذا كثير في كلامهم لمن تأمله»[(٧)].

---

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث (٢٢) [دار النهضة الحديثة، ط٢١، ١٤٠١هـ].

(٢) ينظر في هذه الأقوال: الاعتصام للشاطبي (٣/٣٠٠ ـ ٣١١) وفتح الباري (١٣/٣٧) [دار الفكر].

(٣) أخرجه الترمذي (أبواب الإيمان، رقم ٢٦٤١)، والحاكم (كتاب العلم، رقم ٤٤٤)، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/٣٣٤، رقم ٢١٢٩) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٤) ينظر: الاعتصام (٣/٣٠٩)، وفتح الباري (١٣/٣٧).

(٥) الاعتصام (٣/٣١١).

(٦) ينظر: وسطية أهل السُّنَّة بين الفرق (٩٥).

(٧) مختصر الصواعق (٣/١٠٤٨) [دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ].

ولذا؛ نجد البربهاري ـ على سبيل المثال ـ في شرح السُّنَّة لما ذكر الجماعة قال: «هم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحق وأهله»[١].

وذكرهم في موضع آخر من الكتاب نفسه فقال: «الجماعة: ما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان»[٢].

ومثله الشاطبي فإنه ذكر الجماعة في مواضع متعددة من كتابه الاعتصام، وعبَّر عنها بتعبيرات مختلفة، مما يدل على أن مراده بها واحد.

فمرة عبَّر عنها: بالسواد الأعظم[٣].

وقال مرة: «الجماعة: ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والتابعون لهم بإحسان»[٤].

وقال أيضًا عنها: «إنها المتبعة للسُّنَّة، وإن كانت رجلًا واحدًا في العالم»[٥].

ـ المسألة الثانية: عام الجماعة:

سُمِّي العام الذي تنازل فيه الحسن لمعاوية رضي الله عنهما بعام الجماعة؛ لاجتماع الناس فيه على معاوية، فقد سلَّم إليه الحسن بن علي رضي الله عنهما الأمر عام أربعين الذي يقال له عام الجماعة؛ لاجتماع الكلمة، وزوال الفتنة بين المسلمين.

وهذا الذي فعله الحسن رضي الله عنه مما أثنى عليه النبي ﷺ كما ثبت في «صحيح البخاري» وغيره عن أبي بكرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «**إن ابني هذا سيِّد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»[٦].

مذهب المخالفين:

خالف في هذا فريقان من الناس فشذا عن الجماعة:

أحدهما: شذوذه علمي، وهذا يتمثل في جميع الفرق المخالفة لأهل السُّنَّة والجماعة في الاعتقاد، من الخوارج، والشيعة، والفرق الكلامية، ونحوهم، وبطلان مذاهب هؤلاء بيِّن ظاهر.

والفريق الآخر: شذوذه عملي، ويتمثل هذا في الخوارج ومن سلك سبيلهم، حيث فارقوا الجماعة فكفروا بالكبيرة، وجوَّزوا الخروج على أئمة المسلمين، واستحلوا دمائهم وأموالهم، وكل من خرج على أئمة المسلمين أو جماعتهم ما لم ير كفرًا بواحًا فهو خارجي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فهؤلاء أصل ضلالهم: اعتقادهم في أئمة الهدى وجماعة المسلمين أنهم خارجون عن العدل، وأنهم ضالون... ثم يعدون ما يرون أنه ظلم عندهم كفرًا، ثم يرتبون

---

(١) شرح السُّنَّة للبربهاري (٣٧).
(٢) شرح السُّنَّة للبربهاري (٩٩ ـ ١٠٠).
(٣) الاعتصام (١/ ١٤).
(٤) الاعتصام (١/ ٢١).
(٥) الاعتصام (٢/ ٢٥٦).
(٦) أخرجه البخاري (كتاب الصلح، رقم ٢٧٠٤)

على الكفر أحكامًا ابتدعوها»[١].

وقال أيضًا: «أول البدع ظهورًا في الإسلام وأظهرها ذمًّا في السُّنَّة والآثار: بدعة الحرورية المارقة؛ فإن أولهم قال للنبي ﷺ في وجهه: «اعدل يا محمد فإنك لم تعدل»[٢] وأمر النبي ﷺ بقتلهم وقتالهم، وقاتلهم أصحاب النبي ﷺ مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والأحاديث عن النبي ﷺ مستفيضة بوصفهم وذمهم، والأمر بقتالهم»[٣].

وقال أيضًا: «والخوارج هم أول من كفَّر المسلمين، يكفِّرون بالذنوب، ويكفِّرون من خالفهم في بدعتهم، ويستحلُّون دمه وماله»[٤].

وقال الآجري رحمه الله: «فلا ينبغي لمن رأى اجتهاد خارجي قد خرج على إمام، عدلًا كان الإمام أو جائرًا، فخرج وجمع جماعة، وسل سيفه، واستحل قتال المسلمين، فلا ينبغي له أن يغتر بقراءته للقرآن، ولا بطول قيامه في الصلاة، ولا بدوام صومه، ولا بحسن ألفاظه في العلم، إذا كان مذهبه مذهب الخوارج»[٥].

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩٧).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦١٦٣)، ومسلم (كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، برقم ١٠٦٤).
(٣) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧١ ـ ٧٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٧٩).
(٥) الشريعة (١/ ٣٤٥).

وقال ابن كثير رحمه الله: «فخرجوا من بين الآباء والأمهات والأعمام والعمات، وفارقوا سائر القرابات، يعتقدون بجهلهم وقلة علمهم وعقلهم أن هذا الأمر يرضي رب الأرض والسماوات، ولم يعلموا أنه من أكبر الكبائر والذنوب الموبقات، والعظائم والخطيئات، وأنه مما يزينه لهم إبليس وأنفسهم التي هي بالسوء أمارات»[٦].

وإليهم أشار النبي ﷺ بقوله كما في حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «**تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين، يقتلها أولى الطائفتين بالحق**». وفي رواية قال: «**تكون في أمتي فرقتان فتخرج من بينهما مارقة يلي قتلهم أولاهم بالحق**»[٧]. وفي رواية أخرى قال: «**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد**»[٨]، وقد تقدمت.

وهذا ما وقع منهم فعلًا، ولهذا المعنى سموا خوارج كما تقدم.

قال ابن كثير رحمه الله: «فهذا الحديث من دلائل النبوة؛ لأنه قد وقع الأمر طبق ما أخبر به الرسول ﷺ»[٩].

(٦) البداية والنهاية (١٠/ ٥٨١).
(٧) أخرج كلتا الروايتين: مسلم (كتاب الزكاة، برقم ١٠٦٤).
(٨) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٤)، ومسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠٦٤).
(٩) البداية والنهاية (١٠/ ٥٦٣).

ونختم بكلام نفيس للآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: «لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا أن الخوارج قوم سوء، عصاة لله تعالى ولرسوله ﷺ، وإن صلوا وصاموا، واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافع لهم، ويظهرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس ذلك بنافع لهم؛ لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهوون، ويموهون على المسلمين، وقد حذَّر الله تعالى منهم، وحذر النبي ﷺ، وحذرناهم الخلفاء الراشدون بعده، وحذرناهم الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومن تبعهم بإحسان.

والخوارج هم الشراة الأنجاس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج، يتوارثون هذا المذهب قديمًا وحديثًا، ويخرجون على الأئمة والأمراء، ويستحلون قتل المسلمين.

فأول قرن طلع منهم على عهد رسول الله ﷺ، وهو رجل طعن على رسول الله ﷺ وهو يقسم الغنائم، فقال: اعدل يا محمد، فما أراك تعدل، فقال ﷺ: «**ويلك فمن يعدل إذا لم أكن أعدل؟**» فأراد عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قتله، فمنعه النبي ﷺ من قتله، وأخبر: أن هذا وأصحابًا له يحقر أحدكم صلاته مع صلاته، وصيامه مع صيامه، يمرقون من الدين، وأمر في غير حديث بقتالهم، وبيَّن فضل من قتلهم أو قتلوه.

ثم إنهم بعد ذلك خرجوا من بلدان شتى، واجتمعوا وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى قدموا المدينة، فقتلوا عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقد اجتهد أصحاب رسول الله ﷺ ممن كان بالمدينة في أن لا يقتل عثمان، فما أطاقوا على ذلك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

ثم خرجوا بعد ذلك على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولم يرضوا بحكمه، وأظهروا قولهم، وقالوا: لا حكم إلا لله، فقال علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: كلمة حق أرادوا بها الباطل، فقاتلهم علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فأكرمه الله تعالى بقتلهم، وأخبر عن النبي ﷺ بفضل من قتلهم أو قتلوه، وقاتل معه الصحابة، فصار سيف علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الخوارج سيف حق إلى أن تقوم الساعة»[1].

المصادر والمراجع:

١ ـ «شرح السُّنَّة»، للبربهاري.
٢ ـ «منهاج السُّنَّة»، لابن تيمية.
٣ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.
٤ ـ «الاعتصام»، للشاطبي.
٥ ـ «وسطية أهل السُّنَّة بين الفرق»، لمحمد باكريم.
٦ ـ «لزوم الجماعة وذم التفرق»، لجمال بشير بادي.

(١) الشريعة (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧).

٧ ـ «المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم»، لأحمد سردار شيخ.

٨ ـ «موقف أهل السُّنَّة والجماعة من أهل الأهواء والبدع»، لإبراهيم بن عامر الرحيلي.

٩ ـ «المؤمل في الرد إلى الأمر الأول»، لأبي شامة.

الجمال

يراجع مصطلح (الجميل).

الجميل

التعريف لغةً:

الجميل: مأخوذ من الجمال وهو ضد القبح، يقال: جَمُلَ يَجْمُل جَمالًا فهو جميل، وجُمال، على وزن فَعِيْل وفُعَال، فالجميل: هو صاحب الجمال والبهاء والحُسن الكثير[(١)].

التعريف شرعًا:

الجميل: اسم من أسماء الله الحسنى، فهو سبحانه جميل في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، جميل من كل وجوه الجمال اللائق بالله جل جلاله[(٢)].

الحكم:

يجب الإيمان بهذا الاسم وما دلَّ عليه من الصفة، ويجب إثباتهما لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل؛ لدلالة الحديث النبوي على ذلك.

الحقيقة:

إن الله سبحانه وتعالى جميل في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، فذاته سبحانه أجمل الذوات، ولا يمكن لمخلوق أن يعبِّر عن جمال ذاته سبحانه وتعالى، وأسماؤه كلها حسنى، وصفاته كلها صفات مدح وكمال، وأفعاله كلها في غاية العدل والرحمة، فهو عز وجل جميل من كل وجوه الجمال ومتصف بجميع نعوت العظمة والكمال[(٣)].

الأدلة:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر**» قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنًا، ونعله حسنة. قال: «**إن الله جميل، يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس**»[(٤)].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/٢٤٦) [دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ]، والصحاح (٤/١٦٦١) [دار العلم للملايين، ط١٩٩٠م].

(٢) انظر: الحق الواضح المبين للسعدي (٢٢٦)، وتوضيح الكافية الشافية له (٣٧٨) [مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ط٢، ١٤١٢هـ]، ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي (١٦٢ ـ ١٦٣) [دار إيلاف الدولية، الكويت، ط١، ١٤١٧هـ].

(٣) انظر: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٣/٧٠٦ ـ ٧٠٧) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٨هـ]، والجواب الكافي (٢٦٢) [دار ابن حزم، ط١].

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٩١).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قلت: يا رسول الله! أَمِنَ الكبر أن ألبس الحلة الحسنة؟ قال: «**إن الله جميل يحب الجمال**»(١).

۞ أقوال أهل العلم:

قال قوام السُّنَّة الأصبهاني رحمه الله ردًّا على من أنكر وصف الله بالجميل: «ولا وجه لإنكار هذا الاسم أيضًا؛ لأنه إذا صح عن النبي ﷺ، فلا معنى للمعارضة، وقد صح أنه قال ﷺ: «**إن الله جميل يحب الجمال**»؛ فالوجه إنما هو التسليم والإيمان»(٢).

وقال ابن القيم رحمه الله: «ومن أسمائه الحسنى: الجميل، وفي الصحيح عنه: «**إن الله جميل يحب الجمال**» وجماله سبحانه على أربع مراتب: جمال الذات، وجمال الصفات، وجمال الأفعال، وجمال الأسماء، فأسماؤه كلها حسنى وصفاته كلها صفات كمال وأفعاله كلها حكمة ومصلحة وعدل ورحمة...»(٣).

قال السعدي رحمه الله: «وكذلك هو الجميل بذاته، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله؛ فلا يمكن مخلوقًا أن يعبِّر عن بعض جمال ذاته، حتى إن أهل الجنة مع ما هم فيه من النعيم المقيم، واللذات، والسرور، والأفراح التي لا يقدر قدرها إذا رأوا ربهم، وتمتعوا بجماله نسوا ما هم فيه من النعيم، وتلاشى ما هم فيه من الأفراح، وودّوا أن لو تدوم هذه الحال واكتسبوا من جماله ونوره جمالًا إلى جمالهم، وكانت قلوبهم في شوق دائم ونزوع إلى رؤية ربهم، ويفرحون بيوم المزيد فرحًا تكاد تطير له القلوب.

وكذلك هو الجميل في أسمائه، فإنها كلها حسنى بل أحسن الأسماء على الإطلاق وأجملها، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم]، فكلها دالَّة على غاية الحمد، والمجد، والكمال، لا يسمى باسم منقسم إلى كمال وغيره.

وكذلك هو الجميل في أوصافه؛ فإن أوصافه كلها أوصاف كمال ونعوت ثناء وحمد، فهي أوسع الصفات، وأعمّها، وأكثرها تعلقًا، خصوصًا أوصاف الرحمة، والبر، والكرم، والجود.

وكذلك أفعاله كلها جميلة؛ فإنها دائرة بين أفعال البر والإحسان التي يحمد عليها ويثنى عليه ويشكر، وبين أفعال

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (كتاب الإيمان، رقم ٧٠) وصححه على شرط مسلم، ووافقه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/١٦٦ رقم ١٦٢٦).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٨٩ ـ ٤٩٠) [دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ].

(٣) الفوائد لابن القيم (١٨٢)، وانظر: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٣/٧٠٦ ـ ٧٠٧).

العدل التي يحمد عليها لموافقتها للحكمة والحمد، فليس في أفعاله عبث ولا سفه، ولا سدى ولا ظلم، كلها خير وهدى ورحمة ورشد وعدل ﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٦﴾ [هود].

فلكماله الذي لا يحصي أحد عليه به ثناءً كملت أفعاله كلها؛ فصارت أحكامه أحسن الأحكام، وصنعه وخلقه أحسن خلق وصنع، وأتقن ما صنعه: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]. وأحسن ما خلقه: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧] ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة]»[(١)].

المسائل المتعلقة:

- **المسألة الأولى: الجميل اسم من أسماء الله الحسنى:**

هذا الاسم لم يرد في القرآن الكريم ولكنه ورد في الحديث النبوي بصورة الاسم، وقد ذكره كثير من أهل العلم الذين اعتنوا بأسماء الله الحسنى وجمعوها وصنفوا فيها[(٢)]، فهو من أسماء الله الحسنى كما جاء في الحديث، ولا وجه لإنكاره. قال الحافظ قوام السُّنَّة أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا وجه لإنكار هذا الاسم أيضًا؛ لأنه إذا صح عن النبي ﷺ، فلا معنى للمعارضة، وقد صحَّ أنه قال ﷺ: «**إن الله جميل يحب الجمال**»؛ فالوجه إنما هو التسليم والإيمان»[(٣)].

- **المسألة الثانية: إن هذا الاسم يدل على ثبوت صفة الجمال لله تعالى:**

وهي من صفات الله الذاتية التي لا تنفك عنه، فله سبحانه الجمال المطلق، كما يليق بجلاله وعظمته[(٤)]. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «والرب تعالى له الكمال المطلق من ذلك ـ أي: الجمال ـ، فإنه جميل يحب الجمال بل الجمال كله له»[(٥)]. وقال المناوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الله جميل، له الجمال المطلق، جمال الذات، وجمال الصفات، وجمال الأفعال»[(٦)].

- **المسألة الثالثة: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متصف بالجمال:**

وله سبحانه الجمال المطلق الكامل من جميع الوجوه، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) الحق الواضح المبين للسعدي (٢٢٦)، وانظر: توضيح الكافية الشافية (٣٧٨).

(٢) انظر: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٣/٧٠٦ ـ ٧٠٧)، ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي (١٦٢ ـ ١٦٣).

(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٨٩ ـ ٤٩٠).

(٤) انظر: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٣/٧٠٦ ـ ٧٠٧)، والجواب الكافي (٢٦٢)، وصفات الله عَزَّ وَجَلَّ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٨٠) [دار الهجرة الرياض، ط١، ١٤١٤هـ].

(٥) الجواب الكافي (٢٦٢).

(٦) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٥٠٤) [مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ].

«المحبة لها داعيان: الجمال والإجلال، والرب تعالى له الكمال المطلق من ذلك، فإنه جميل يحب الجمال بل الجمال كله له، والإجلال كله منه، فلا يستحق أن يحب لذاته من كل وجه سواه»[(١)]. فالله ﷻ جميل في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، ولا مقارنة بل ولا مقاربة لأحد في شيء من ذلك، فهو سبحانه المحبوب الحقيقي الوحيد الذي يستحق أن يحب لذاته من كل وجه، وهذا يستوجب أن يكون حب الله ﷻ في نفوس عباده أشد وأكثر وأقوى من محبة جميع المحبوبين سواه، وأن يقدموا حكم الله ورضاه على أحكام غيره ورضاهم، ولو كانوا آباءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم.

- **المسألة الرابعة: إن الله جميل يحب الجمال:**

يحب الجمال في الأقوال والأفعال واللباس والهيئة، يحب الجمال وأهله، وبالعكس يبغض القبيح من الأقوال والأفعال والأحوال والمعتقدات، ويبغض أهلها؛ فهذا يقتضي من المرء المسلم أن يجتنب ويبتعد عن كل ما يذهب بجماله الظاهري والباطني من الأفعال القبيحة والأقوال السيئة والمعتقدات الفاسدة الباطلة التي يبغضها الله تعالى ويكرهها، ويقتضي منه أن يهتم بتجميل باطنه وتزيين داخله وإصلاح نفسه وعمارة قلبه بالعلم النافع والعقيدة الصحيحة والأقوال الطيبة والأعمال الصالحة، كما يقتضي منه الاعتناء بجمال مظهره ومنظره وملبسه وهيئته وشكله وصورته حسب استطاعته وقدرته ووفق حدود الشريعة الإسلامية وضوابطها، فإن ذلك مما يحبه الله ﷻ ويرضاه، فإنه سبحانه جميل يحب الجمال.

۞ الآثار:

إن الله تعالى جميل، ولذلك سمَّى نفسه بأسماء كلها حسنى، ووصف نفسه بصفات كلها مدح وكمال، ويفعل أفعالًا كلها حكمة ومصلحة وعدل ورحمة، وكل ما في الدنيا والآخرة من الحسن والجمال والبهاء فهو من آثار اسم الله الجميل، ولا يمكن لمخلوق أن يعبِّر عن جمال الله تعالى ولا عن آثار حسنه وجماله في خلقه حق التعبير البتة[(٢)].

۞ مذهب المخالفين:

الجميل: يدل على اتصاف الله ﷻ بصفة الجمال، وهي من صفات الله الذاتية، فهي من جملة الصفات التي أنكرتها الجهمية والمعتزلة الذين ينكرون

(١) الجواب الكافي (٢٦٢).

(٢) انظر: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٣/٧٠٦ ـ ٧٠٧)، والحق الواضح المبين (٢٢٦).

الصفات بالكلية، وهم يؤولون قوله ﷺ: «إن الله جميل» بتأويلات؛ فمنهم: من يزعم أن الجميل هنا بمعنى الجليل، ومنهم من يزعم أنه بمعنى مالك الجمال، ومنهم من يزعم: أنه بمعنى معطي الجمال، ومنهم يحمله على جمال الأفعال كالبر والإحسان والجزاء الكثير على العمل القليل، ويجعله مقصورًا عليها[1]، وهذه كلها تأويلات غير مقبولة وقصر للنصوص على بعض معانيها، وإنكار لما دلَّ عليه هذا الاسم، وإنكار لجمال ذات الباري سبحانه، والحديث النبوي الذي جاءنا عن أعرف الخلق بربِّ العالمين يرد على من أنكر هذا الاسم أو نفى ما دلَّ عليه من اتصاف الرب تعالى بصفة الجمال، كما يليق بجلال الله وعظمته، فهو سبحانه جميل في ذاته وجميل في أسمائه، وجميل في صفاته، وجميل في أفعاله[2].

(١) انظر: تفسير أبي السعود (٤/ ٥٣) [مكتبة الرياض الحديثة]، وكذلك انظر هذه التأويلات مع الرد المختصر عليها في: إبطال التأويلات لأبي يعلى (٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦) [دار إيلاف الدولية، الكويت، ط١، ١٤١٦هـ]، وشرح النووي لصحيح مسلم (٢/ ٩٠ ـ ٩١) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ]، ومن كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (١٥١) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ].

(٢) انظر: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠)، وإبطال التأويلات (٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦)، وشرح النووي لصحيح مسلم (٢/ ٩٠ ـ ٩١).

المصادر والمراجع:

١ ـ «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» (ج٢)، للقاضي أبي يعلى.

٢ ـ «توضيح الكافية الشافية»، للسعدي.

٣ ـ «الجواب الكافي»، لابن القيم.

٤ ـ «الحجة في بيان المحجة» (ج٢)، لأبي القاسم التيمي.

٥ ـ «الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين»، للسعدي.

٦ ـ «شرح النووي لصحيح مسلم» (ج٢).

٧ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٨ ـ «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» (ج٣)، لابن القيم.

٩ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

١٠ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعالم عبد الله فالح.

الجن

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رحمه الله: «الجيم والنون أصل واحد وهو الستر»[3]. وقال الراغب:

(٣) مقاييس اللغة (٢٠٠) [دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ].

«أصل الجن ستر الشيء عن الحاسة، يقال: . . . جن عليه كذا ستر عليه، قال ﷻ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ﴾ [الأنعام: ٧٦]، والجنان: القلب؛ لكونه مستورًا عن الحاسة، والمِجنّ والمِجنّة: الترس الذي يجنُّ صاحبه، قال ﷻ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ﴾ [المجادلة: ١٦]. . .»[١].

التعريف شرعًا:

خلْقٌ خلقهم الله من النار السموم، عقلاء فاعلون بالإرادة، يتناسلون ومكلفون على نحو ما هو عليه الإنسان، وليسوا صفاتٍ ولا أعراضًا قائمة بالإنسان أو غيره، لكنهم لا يرون على طبيعتهم ولا بصورتهم الحقيقية، ولهم قدرة على التشكل[٢].

سبب التسمية:

لأن الجن مستترة عن حواس الإنسان.

الحكم:

يجب الإيمان بوجودهم لقوله تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيۡمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ وَٱلطَّيۡرِ﴾ [النمل: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات].

وأما إنكار وجودهم فهو تكذيب للنصوص، و«الصواب كفر من أنكر وجودهم لأنه جحد نص القرآن والسنن المتواترة والإجماع الضروري»[٣].

الحقيقة:

الجن حقيقة لا خرافة[٤]، وهم «عالم ثالث غير الملائكة والبشر، وأنهم مخلوقات عاقلة واعية مدركة، ليسوا بأعراض ولا جراثيم، وأنهم مكلفون مأمورون منهيون»[٥]. قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن «الجن عند أهل الكلام والعلم باللسان منزلون على مراتب: فإذا ذكروا الجن خالصًا قالوا: جني. فإن أرادوا أنه ممكن يسكن مع الناس، قالوا: عامر والجمع عمّار. فإن كان ممن يعرض للصبيان، قالوا: أرواح. فإن خبث وتعزم فهو شيطان، فإن زاد على ذلك فهو مارد، فإن زاد على ذلك وقوي أمره قالوا: عفريت»[٦].

الأدلة:

الأدلة على وجود الجن كثيرة، منها: قول الله تعالى: ﴿وَإِذۡ صَرَفۡنَآ إِلَيۡكَ نَفَرٗا مِّنَ

(١) مفردات ألفاظ القرآن (٢٠٣ ـ ٢٠٤) [دار القلم، ط٣، ١٤٢٣هـ].

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمة (١٠/١٩)، وعالم الجن في ضوء الكتاب والسُّنَّة (٩) [دار ابن تيمية، ط٢، ١٤١٢هـ]، والعقائد الإسلامية (١١٣) [دار الفتح الإسلامي، ط١٠].

(٣) انظر: الفتاوى الحديثية (١٢٣) [مطبعة مصطفى الحلبي، ط٢].

(٤) وقاية الإنسان من الجن والشيطان (٢٠) [مكتبة التابعين، ط١٠، ١٤١٨هـ].

(٥) عالم الجن والشياطين (١٣).

(٦) التمهيد (١١/١١٧ ـ ١١٨)، وأكام المرجان (٢١) [مكتبة القرآن، ٢٠٠١م].

ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ [الأحقاف]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ [سبأ: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴿١﴾﴾ [الجن]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾﴾ [الجن]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾﴾ [الحجر].

وقول النبي ﷺ: «**خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم**»[(١)]. وفي حديث عند مسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه فالتمسناه في الأودية والشعاب، فقلنا: استطير أو اغتيل، قال: فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فلما أصبحنا إذا هو جاءٍ من قبل حراء، قال، فقلنا: يا رسول الله! فقدناك، فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فقال: «**أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن**»، قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد فقال: «**لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحمًا، وكل بعرة علف لدوابكم**»، فقال رسول الله ﷺ: «**فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم**»»[(٢)].

ونقل ابن تيمية رحمه الله الإجماع على وجود الجن[(٣)].

۞ أقوال أهل العلم:

قال ابن حزم: «لما أخبرت الرسل الذين شهد الله سبحانه وتعالى بصدقهم بما أبدى على أيديهم من المعجزات المحلية للطبائع بنص الله سبحانه وتعالى وعلى وجود الجن في العالم، وجب ضرورة العلم بخلقهم ووجودهم، وقد جاء النص بذلك وبأنهم أمة عاقلة مميزة، متعبدة، موعودة متوعدة، متناسلة، يموتون. وأجمع المسلمون كلهم على ذلك»[(٤)].

وقال النووي في شرح قوله ﷺ: «**فلقد هممت أن أربطه حتى تصبحوا تنظرون إليه أجمعون أو كلكم**»[(٥)]: «فيه دليل على أن الجن موجودون»[(٦)].

وقال ابن تيمية: «لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن، ولا في أن الله أرسل محمدًا ﷺ إليهم، وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجن. أمّا أهل الكتاب من اليهود

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب الزهد والرقائق، رقم ٢٩٩٦).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤٥٠).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/١٠، و١٣).

(٤) الفصل في الملل والنحل (٥/١٢).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، رقم ٤٦١)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٤١).

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم (٥/٣٢) [دار المعرفة، ط١٢، ١٤٢٧هـ].

والنصارى، فهم مقرّون بهم كإقرار المسلمين، وإن وجد فيهم من ينكر ذلك، كما يوجد في المسلمين من ينكر ذلك»[(١)].

وقال أيضًا: «وجود الجن ثابت بكتاب الله وسُنَّة رسول الله واتفاق سلف الإمة»[(٢)].

الأقسام:

قال الرسول ﷺ: «**الجن ثلاثة أصناف: فصنف يطير في الهواء، وصنف حيّات وكلاب، وصنف يحلون ويظعنون**»[(٣)].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: أن الله خلق الجن قبل الإنس من نار السموم:

كما خلق الإنس بعده من حمإ مسنون، قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾﴾ [الحجر].

- المسألة الثانية: الجن مكلفون كالإنسان:

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات]، وقال عن الجن: ﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا ٱلْهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴿١٣﴾ وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾﴾ [الجن].

- المسألة الثالثة: دخول الجني في بدن الإنسان حق ثابت:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دخول الجني في بدن الإنسان ثابت باتفاق أئمة أهل السُّنَّة والجماعة، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ «**إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم**»[(٤)].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: إن أقوامًا يقولون: إن الجني لا يدخل في بدن المصروع، فقال: يا بني يكذبون، هذا يتكلم على لسانه. وهذا الذي قاله أمر مشهور [ومشاهد]»[(٥)].

- المسألة الرابعة: الجن يتشكلون بأشكال مختلفة:

لحديث أُبَيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أنه كان له جرين تمر فكان يجده ينقص فحرسه ليلة فإذا هو بمثل الغلام المحتلم فسلَّم

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/١٩).

(٢) المصدر السابق (٢٤/٢٧٧).

(٣) أخرجه ابن حبان (كتاب التاريخ، رقم ٦١٥٦)، والطبراني في الكبير (٢٢/٢١٤) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، والحاكم (كتاب التفسير، رقم ٣٧٠٢) وصححه، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣١١٤).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الاعتكاف، رقم ٢٠٣٨)، ومسلم (كتاب السلام، رقم ٢١٧٤).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٤/٢٧٧).

عليه فردّ عليه السلام، فقال: أجني أم إنسي؟ فقال: بل جني. فقال: أرني يدك، فأراه فإذا يد كلب وشعر كلب، فقال: هكذا خلق الجن، فقال: لقد علمت الجن إنه ليس فيهم رجل أشد مني، قال: ما جاء بك؟ قال: أنبئنا أنك تحب الصدقة فجئنا نصيب من طعامك، قال: ما يجيرنا منكم قال: تقرأ آية الكرسي من سورة البقرة: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال: نعم. قال: إذا قرأتها غدوة أُجرت منا حتى تمسي، وإذا قرأتها حين تمسي أُجرت منا حتى تصبح، قال أُبيّ: فغدوت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته بذلك فقال: «**صدق الخبيث**»[١].

- المسألة الخامسة: أن الجن لا يعلمون الغيب:

لقوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، وقال في قصة موت سليمان عليه السلام: ﴿فَلَمَّا قَضَيۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَوۡتَ مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلۡأَرۡضِ تَأۡكُلُ مِنسَأَتَهُۥۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلۡجِنُّ أَن لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٱلۡغَيۡبَ مَا لَبِثُواْ فِي ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ ١٤﴾ [سبأ]، ولكن الجن قد يخبر الحاضرين بأمور يغيب عن أعينهم، وذلك إما عن طريق استراق السمع، أو بمجيئهم من البلدان النائية لأنهم سريعو التنقل[٢]، وفي الحديث: «يا رسول الله! إن الكهان كانوا يحدثوننا بالشيء فنجده حقًّا، قال: «**تلك الكلمة الحق يخطفها الجني فيقذفها في أذن وليه ويزيد فيها مائة كذبة**»»[٣].

- المسألة السادسة: اختلفت أقوال أهل العلم في الاستعانة بالجن:

قال ابن تيمية رحمه الله: «إن الجن مع الإنس على أحوال، فمن كان من الإنس يأمر الجن بما أمر الله به ورسوله، من عبادة الله وحده، وطاعة نبيّه، ويأمر الإنس بذلك فهو من أفضل أولياء الله تعالى... ومن كان يستعمل الجن في أمور مباحة له فهو كمن استعمل الإنس في أمور مباحة له... ومن كان يستعمل الجن فيما ينهى الله عنه ورسوله... إن استعان بهم على الكفر فهو كافر وإن استعان بهم على المعاصي فهو عاصٍ؛ إما فاسق وإما مذنب غير فاسق، وإن لم يكن تام العلم بالشريعة فاستعان بهم فيما يظن أنه من الكرامات: مثل أن يستعين

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (كتاب عمل اليوم والليلة، رقم ١٠٧٣٠)، وابن حبان (كتاب الرقاق، رقم ٧٨٤)، والحاكم (كتاب فضائل القرآن، رقم ٢٠٦٤) وصححه، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٣٢٤٥).

(٢) فتاوى نور على الدرب لابن باز (١/٢٢٣) [دار الإفتاء السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦٢١٣)، ومسلم (كتاب السلام، رقم ٢٢٢٨).

بهم على الحج... ونحو ذلك فهذا مغرور قد مكروا به»[(١)].

ولكن الجن من الأمور الغيبية التي يصعب على الإنسان الحكم عليهم بالإسلام، أو الكفر، أو الصلاح، أو النفاق لكثرة الكذب فيهم، ولم يثبت عن النبي ﷺ، ولا الصحابة ولا التابعين، أنهم استعانوا بهم في أمر، ومع قلة العلم قد يقع الإنسان في الشعوذة والسحر، بشبهة الاستعانة بالجن في أعمال الخير، أو يقع في مكرهم وخداعهم، ولذا أفتى كثير من العلماء بتحريم الاستعانة بالجن، لكونه شركًا أو سدًّا للذريعة[(٢)].

الفروق:

الفرق بين الشيطان والجن:

الفرق بينهما «أن الشيطان هو الشرير من الجن، ولهذا يقال للإنسان إذا كان شريرًا: شيطان، ولا يقال: جني؛ لأن قولك: شيطان يفيد الشر. ولا يفيده قولك: جني، وإنما يفيد الاستتار، ولهذا يقال على الإطلاق: لعن الله الشيطان. ولا يقال: لعن الله الجني.

الحكمة:

الحكمة من خلق الجن هي عبادة الله، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات].

مذهب المخالفين:

اتفق أهل الكتب السماوية على وجود الجن، و«لم ينكر الجن إلا شرذمة قليلة من جهال الفلاسفة والأطباء ونحوهم»[(٣)]، حيث جعل الفلاسفة الجن قوى النفس الخبيثة، ولكن قولهم هذا مخالف لإجماع الأديان السماوية[(٤)]. ويذكر عن المعتزلة أنهم ينكرون الجن، والحقيقة أن بعض المعتزلة؛ كالجبائي وأبي بكر الرازي وغيرهما ينكرون دخول الجن في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجن، قال ابن تيمية رحمه الله: «لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن ولا في أن الله أرسل محمدًا ﷺ إليهم، وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجن... أنكر طائفة

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/٣٠٧ ـ ٣٠٨)، وانظر: (١٣/٨٧ ـ ٨٨)، وطريق الوصول إلى العلم المأمول (١٤٢) [دار البصيرة، ط١، ٢٠٠٠م]، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١/٢٩٠ فتوى ١١٣) [دار الثريا، ط٢، ١٤٢٣هـ].

(٢) كابن باز، وعبد العزيز آل الشيخ، عبد الله بن غديان، وبكر أبي زيد، وعبد الله بن جبرين، وابن عثيمين، وصالح الفوزان، انظر: [مجلة الدعوة ٣٤ ـ العدد ١٦٠٢ ربيع الأول ١٤١٨هـ]، وفتاوى اللجنة الدائمة المجموعة الثانية (١/٩٢)، والسحر والشعوذة للفوزان (٨٦) [مجالس الهدى للإنتاج، ط١].

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/٣٢) [مجمع الملك فهد، ١٤١٥هـ]، وأكام المرجان (١٨)، وانظر: روح المعاني (١٦/١٤٢).

(٤) الجن والشيطان مع الناس (٧) [مكتبة ابن تيمية، ١٩٨٥م]، وانظر: معجم ألفاظ العقيدة (١٢٤) [مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٧هـ].

من المعتزلة؛ كالجبائي وأبي بكر الرازي وغيرهما دخول الجن في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجن»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أكام المرجان»، للشبلي.

٢ ـ «التمهيد»، لابن عبد البر.

٣ ـ «الجن والشيطان مع الناس»، عبد الوهاب العثمان.

٤ ـ «الحجة في بيان» (ج٢)، المحجة للأصبهاني.

٥ ـ «روح المعاني» (ج١٦)، للألوسي.

٦ ـ «عالم الجن في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لعبد الكريم عبيدات.

٧ ـ «عالم الجن والشياطين»، للأشقر.

٨ ـ «الفتاوى الحديثية»، لابن حجر الهيتمي.

٩ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٩، ٢٤)، لابن تيمية.

١٠ ـ «مفاتح الغيب» (ج١٩)، للرازي.

١١ ـ «وقاية الإنسان من الجن والشيطان»، لوحيد بالي.

جنب الله

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الجيم والنون والباء أصلان متقاربان؛ أحدهما: النّاحية، والآخر البُعْد. فأمّا الناحية فالجَنَاب. يقال هذا من ذلك الجَناب؛ أي: الناحية... ومن الباب الجَنْبُ للإنسان وغيره... وأمَّا البُعْد فالجَنَابة.

فلا تَحْرِمنّي نائلًا عن جَنابةٍ
فإني امرؤٌ وَسْطَ القِبابِ غريبُ

ويقال: إنَّ الجُنُب الذي يُجامِع أهْلَه، مشتقٌّ من هذا؛ لأنه يبعدُ عما يقرُب منه غيرُه، من الصَّلاةِ والمسجد وغير ذلك...»[(٢)].

وقال الجوهري: «الجنب: معروف، تقول: قعدت إلى جنب فلان، وإلى جانب فلان بمعنى»[(٣)]. وقال الفيومي: «جنب الإنسان: ما تحت إبطه إلى كشحه»[(٤)].

التعريف شرعًا:

جنب الله: أي: حق الله وذكره وطاعته[(٥)].

الحقيقة:

المعنى الصحيح لجنب الله الوارد في

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ١٠ ـ ١٢) بإختصار.

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].

(٣) الصحاح (١/ ١٠١) [دار العلم للملايين].

(٤) المصباح المنير (٩٩).

(٥) انظر: نقض الدارمي على المريسي (٥١٧ ـ ٥١٩) [أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ]، وإبطال التأويلات لأبي يعلى (٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨) [دار إيلاف الدولية، الجهراء، ط١، ١٤١٦هـ]، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢٠٩) [مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ].

قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]: هو التفريط في حق الله تعالى وذكره وطاعته وعبادته[١].

الأدلة:

استُدلّ بقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] على إثبات صفة (الجنب) لله تعالى، وأنها صفة ذاتية له ﷻ، ولكن هذا الاستدلال لا يخلو من النظر، وسيأتي تفصيله بوضوح في الفقرة اللاحقة عند ذكر أقوال أهل العلم في هذا الشأن.

أقوال أهل العلم:

عن مجاهد رحمه الله في قول الله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] قال: في أمر الله[٢].

وعن قتادة قال: ضيع طاعة الله[٣].

وقال ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]: «يقول على ما ضيعت من العمل بما أمرني الله به، وقصرت في الدنيا في طاعة الله»[٤].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله في رده على بشر المريسي الجهمي: «وادعى المعارض أيضًا زورًا على قوم أنهم يقولون في تفسير قول الله: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، قال: يعنون بذلك الجنب الذي هو العضو، وليس على ما يتوهمونه. فيقال لهذا المعارض: ما أرخص الكذب عندك، وأخفه على لسانك! فإن كنت صادقًا في دعواك فأشر بها إلى أحد من بني آدم قاله، وإلا فَلِمَ تشنع بالكذب على قوم هم أعلم بهذا التفسير منك، وأبصر بتأويل كتاب الله منك، ومن إمامك؟! إنما تفسيرها عندهم: تحسُّر الكفار على ما فرطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله تعالى، واختاروا عليها الكفر والسخرية بأولياء الله، فسماهم الساخرين؛ فهذا تفسير (الجنب) عندهم. فمن أنبأك أنهم قالوا: جنب من الجنوب؛ فإنه لا يجهل هذا المعنى كثير من عوام المسلمين فضلًا عن علمائهم»[٥].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «لا يعرف عالم

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (٥١٧ ـ ٥١٩)، وإبطال التأويلات (٢/٤٢٧ ـ ٤٢٨)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/٢٠٩).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٠/٢٣٤) [دار هجر، ط١]، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/٢٠٩)، والأثر إسناده صحيح، كما في التفسير الصحيح لحكمت بن بشير ياسين (٤/٢٤٥) [دار المآثر، المدينة المنورة، ط١].

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٠/٢٣٥)، وإسناده حسن، كما في التفسير الصحيح (٤/٢٤٥).

(٤) تفسير ابن جرير (٢٠/٢٣٤).

(٥) نقض الدارمي على المريسي (٥١٧ ـ ٥١٩).

مشهور عند المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائف المسلمين، أثبتوا لله جنبًا نظير جنب الإنسان، وهذا اللفظ جاء في القرآن في قوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

فليس في مجرد الإضافة ما يستلزم أن يكون المضاف إلى الله صفة له؛ بل قد يضاف إليه من الأعيان المخلوقة وصفاتها القائمة بها ما ليس بصفة له باتفاق الخلق؛ كقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ [الشمس: ١٣]، وقوله: ﴿عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الصافات: ٤٠]؛ بل وكذلك قوله: ﴿رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧] عند سلف المسلمين وأئمتهم وجمهورهم.

ولكن إذا أضيف إليه ما هو صفة له وليس بصفة لغيره، مثل: كلام الله، وعلم الله، ويد الله، ونحو ذلك كان صفة له.

وفي القرآن ما يبيِّن أنه ليس المراد بالجنب ما هو نظير جنب الإنسان، فإنه قال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]. والتفريط ليس في شيء من صفات الله ﷻ، والإنسان إذا قال: فلان قد فرط في جَنْبِ فلان أو جانبه لا يريد به أن التفريط وقع في شيء من نفس ذلك الشخص؛ بل يريد به أنه فرط في جهته وفي حقه. فإذا كان هذا اللفظ إذا أضيف إلى المخلوق لا يكون ظاهره أن التفريط في نفس جنب الإنسان المتصل بأضلاعه بل ذلك التفريط لم يلاصقه فكيف يظن أن ظاهره في حق الله أن التفريط كان في ذاته»[(١)].

وقال أيضًا: «فهذا إخبار عما تقوله هذه النفس الموصوفة بما وصفت به، وعليه: هذه النفوس لا تعلم أن لله جنبًا، ولا تقر بذلك، كما هو الموجود منها في الدنيا، فكيف يكون ظاهر القرآن أن الله أخبر عنه بذلك، وقد قال في كلامهم: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فجعلوا التفريط في جنب الله، والتفريط: فعل أو ترك فعل، وهذا لا يكون قائمًا بذات الله، لا في جنب، ولا في غيره؛ بل يكون منفصلًا عن الله، وهذا معلوم بالحس والمشاهدة؛ فظاهر القرآن يدل على أن قول القائل: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ ليس أنه جعل فعله أو تركه في جنب يكون من صفات الله وأبعاضه»[(٢)].

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ٤١٥ ـ ٤١٦) [دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ].

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ]، وانظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢٤٧ و٢٥٠) [دار العاصمة الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ]، وبدائع الفوائد (٢/ ٤٠٣) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٥هـ].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: صفة الجنب لله تعالى:

لا تصح نسبة هذه الصفة إلى الله سبحانه وتعالى لعدم وجود الدليل، ولم يعرف عن أحد من أهل العلم المشهورين إثباتها لله سبحانه وتعالى، قال ابن تيمية: «لا يعرف عالم مشهور عند المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائف المسلمين، أثبتوا لله جنبًا نظير جنب الإنسان»[1].

ـ المسألة الثانية: خطأ من يفسر الجنب المضاف إلى الله تعالى بالصفة:

إن من فسَّر الجنب المضاف إلى الله تعالى بالصفة فقد جانب الصواب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا يعرف عالم مشهور عند المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائف المسلمين، أثبتوا لله جنبًا نظير جنب الإنسان، وهذا اللفظ جاء في القرآن في قوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]... وفي القرآن ما يبيِّن أنه ليس المراد بالجنب ما هو نظير جنب الإنسان فإنه قال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، والتفريط ليس في شيء من صفات الله سبحانه وتعالى. والإنسان إذا قال: فلان قد فرط في جَنْبِ فلان أو جانبه لا يريد به أن التفريط وقع في شيء من نفس ذلك الشخص؛ بل يريد به أنه فرط في جهته وفي حقه. فإذا كان هذا اللفظ إذا أضيف إلى المخلوق لا يكون ظاهره أن التفريط في نفس جنب الإنسان المتصل بأضلاعه بل ذلك التفريط لم يلاصقه فكيف يظن أن ظاهره في حق الله أن التفريط كان في ذاته»[2]. فإن التفريط هو فعل أو ترك فعل، وهذا لا يكون قائمًا بذات الله، لا في جنب، ولا في غيره؛ بل يكون منفصلًا عن الله، وهذا معلوم بالحس والمشاهدة؛ فظاهر القرآن يدل على أن قول القائل: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ ليس أنه جعل فعله أو تركه في جنب يكون من صفات الله، ويبيِّن صحة هذا التأويل ما في سياق الآية من قوله: ﴿فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الزمر]، ﴿لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [الزمر]، وهذا كله راجع إلى الطاعات، فلا يصح تفسير الجنب في الآية بالصفة لله تعالى[3].

المصادر والمراجع:

١ ـ «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» (ج٢)، للقاضي أبي يعلى.

(١) الجواب الصحيح (٤/٤١٥ ـ ٤١٦).

(٢) الجواب الصحيح (٤/٤١٥ ـ ٤١٦).

(٣) انظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات (٢/٤٢٧ ـ ٤٢٨)، وبيان تلبيس الجهمية (٥/٤٦٧ ـ ٤٦٨)، والصواعق المرسلة (١/٢٤٧ و٢٥٠)، وبدائع الفوائد (٢/٤٠٣).

٢ ـ «بدائع الفوائد» (ج٢)، لابن القيم.

٣ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج٥)، لابن تيمية.

٤ ـ «تفسير الطبري» (ج٢٢).

٥ ـ «الجواب الصحيح» (ج٤)، لابن تيمية.

٦ ـ «زاد المسير في علم التفسير» (ج٧)، لابن الجوزي.

٧ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٨ ـ «الصواعق المرسلة» (ج١)، لابن القيم.

٩ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعالم عبد الله فالح.

١٠ ـ «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد»، لعثمان بن سعيد الدارمي.

الجنة

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ الله: «الجيم والنون أصل واحد وهو الستر والتستر؛ فالجنة ما يصير إليه المسلمون في الآخرة، وهو ثواب مستور عنهم، والجنة البستان، وهو ذاك لأنَّ الشجر بورقه يستر»[(١)].

(١) مقاييس اللغة (٢٠٠) [دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ].

فالجنّة بفتح الجيم وتشديد النون: الحديقة والبستان وجمعها: جَنّات وجِنانٌ[(٢)]، وقال الراغب: «الجنة كل بستان ذي شجر يستر بأشجاره الأرض»[(٣)]. وهو من الجَنّ وهو الستر.

التعريف شرعًا:

هي دار النعيم التي أعدها الله تعالى للمؤمنين المتقين، فيها من النعيم ما لا عين رأت ولا أُذن سمعت ولا خطر على قلب بشر[(٤)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي أخص من المعنى اللغوي؛ فالجنة في الشرع البستان الخاص الذي ينعم فيها المؤمنون في الآخرة.

سبب التسمية:

سميت الجنة بهذا الاسم لكثرة أشجارها؛ فهي تستر ما بداخلها من كثرة الأشجار[(٥)]، كما أنها ثواب مستور عمن هو في الدنيا[(٦)].

(٢) الصحاح (٥/٣٠٩٤) [دار العلم للملايين، ط٣]، وتهذيب اللغة (١١/٤٩٩) [الدار المصرية للتأليف].

(٣) مفردات ألفاظ القرآن (٢٠٣ ـ ٢٠٤) [دار القلم، ط٣].

(٤) عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة لابن عثيمين (٣٦)، وانظر: الجنة والنار من الكتاب والسُّنَّة المطهرة (٩٤) [ط٣]، والغاية: مباحث علمية ودراسات حديثية حول الجنة (١٩ ـ ٢٠) [دار القاسم، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٥) انظر: الغاية (١٩).

(٦) انظر: مقاييس اللغة (٢٠٠).

الأسماء الأخرى:

من أسماء الجنة: جنة الخلد، دار السلام، دار الخلد، جنة عدن، دار المقامة، دار الحيوان، جنة النعيم، الفردوس، المقام الأمين، جنة المأوى وغيرها[(١)].

الحكم:

وجوب الإيمان بها، وهو من الركن الخامس من أركان الإيمان، قال النبي ﷺ: «**من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله وابن أمته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق، وأن النار حق، أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء**»[(٢)]، ويجب الإيمان بوجودها الآن، لقوله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ﴾ [الحديد: ٢١].

الحقيقة:

الجنة: دار ذات أنهار وبساتين، ومخلوقة حقيقة، وموجودة الآن، فيها من النعيم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر[(٣)].

الأدلة:

الأدلة على الجنة كثيرة جدًّا؛ منها:

قول الله تعالى: ﴿قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيۡرٖ مِّن ذَٰلِكُمۡۖ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ خَمۡرٖ لَّذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗىۖ وَلَهُمۡ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [محمد: ١٥]، وغير ذلك من الآيات الكثيرة كلها تدل على وجود الجنة وبعض صفاتها، وأنها دار المتقين الأبرار.

ومن الأدلة كذلك: قول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه: «**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فاقرؤوا إن شئتم**: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾ [السجدة: ١٧]»[(٤)]، وقوله ﷺ لما سأله ابن صياد عن تربة

---

(١) انظر: التذكر (٣/١٠٢١) [دار المنهاج، ط١، ١٤٢٥هـ]، وحادي الأرواح (١٣١ ـ ١٣٩) [مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٢٤هـ]، والغاية (٢١ ـ ٢٣)، والجنة والنار من الكتاب والسُّنَّة المطهرة (٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الأنبياء، رقم ٣٤٣٥)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٨) واللفظ له.

(٣) انظر الأدلة في: الجامع لأحكام القرآن (٢٠/٢٨) [مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢٧هـ]، والتذكرة (٢/٩٢٩) وما بعدها، وشرح العقيدة الطحاوية (٤٢٠) [وزارة الشؤون الإسلامية السعودية، ١٤١٨هـ]، والغاية (٣٢ ـ ٣٣).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٤٤)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٢٤).

الجنة؟ فقال: «**دَرْمَكة بيضاء، مسك خالص**[(١)]»[(٢)] وغير ذلك من الأدلة الكثيرة حتى إن كثيرًا من المحدثين خصصوا كتبًا وأبوابًا في جوامعهم وسننهم؛ كالبخاري ومسلم وغيره في صفة الجنة.

الشروط:

لا بدَّ لدخول الجنة من الإخلاص والمتابعة، قال: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

المراتب:

يُعلم من بعض النصوص أنها أربع[(٣)]؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ۝٤٦﴾ [الرحمٰن]، ثم قال بعد أن ذكر بعض صفاتهما: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ۝٦٢﴾ [الرحمٰن]، وقال النبي ﷺ: «**جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما...**»[(٤)]، يجمع بين ورود الجنة مفردة، وورودها بصيغة الجمع بأنها مفردة باعتبار الجنس، ومجموعة باعتبار النوع[(٥)]، ولها عدة أسماء، وأن الجنات نوعان الأول لمن خاف مقام ربه وهم السابقون المقربون، ومن دونهما جنتان وهي لأصحاب اليمين كما في سورة الواقعة [١٠ ـ ٤٠]، وورد أن درجات الجنة كثيرة[(٦)] مائة منها أعدها الله للمجاهدين، وبين كل درجتين ما بين السماء والأرض وأن أوسطها وأعلاها الفردوس لقول النبي ﷺ: «**إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس؛ فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمٰن ومنه تفجر أنهار الجنة**»[(٧)]، وكيفية كون الفردوس أوسط الجنة وأعلاها ككون وسط القبة أعلاها، ومعنى الفردوس: البستان، وقيل: البستان الذي فيه الكرم

(١) درمك على وزن جعفر: قال النووي: معناه أنها في البياض درمكة وفي الطيب مسك، والدرمك هو الدقيق الحُوَّاري الخالص البياض. انظر: شرح مسلم للنووي (١٨/٢٥٨) [دار المعرفة، ط١٢، ١٤٢٧هـ]، والنهاية في غريب الحديث (١/٥٦٥) [دار المعرفة، ط٢].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم ٢٩٢٨).

(٣) ذكر القرطبي في التذكرة أن الجنات أربع، وأسماءها متعددة. انظر: التذكرة (٣/١٠٢١) وقريبًا منه قال ابن القيم في نونيته: (فصل في عدد الجنات وأجناسها... (٢٢٤)) [مطبعة التقدم العلمية بمصر، ١٣٤٤هـ].

(٤) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٨٧٨، و٤٨٨٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٨٠).

(٥) فتح القدير (٨٩٣) [دار المعرفة، ط٤، ١٤٢٨هـ]، وتفسير سورة الذاريات لابن عثيمين.

(٦) انظر: صفة الجنة لأبي نعيم (٢/٦١) [دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤١٥هـ]، ونونية ابن القيم (٢١٩)، وحادي الأرواح (١١٣).

(٧) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٤٢٣).

والأشجار[(١)]، والفردوس أعلى الجنة، وأعلى المنازل على الإطلاق هي الوسيلة، وهي لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، قال النبي ﷺ: «... **سلوا لي الوسيلة؛ فإنها درجة في الجنة، لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو...**»[(٢)]، وأدنى أهل الجنة منزلةً، وهذه الدونية بالنسبة للأعلى وليست من الدناءة بمعنى النقص، كما قال النبي ﷺ: «**إن أدنى أهل الجنة منزلة وليس فيهم دني...**»[(٣)]، وفي الحديث: «**سأل موسى ربه: ما أدنى أهل الجنة منزلة؟ قال: هو رجل يجيء بعدما أدخل أهل الجنة الجنة، فيقال له: أدخل الجنة. فيقول: أي رب! كيف وقد نزل الناس منازلهم وأخذوا أخذاتهم؟ فيقال له أترضى أن يكون لك مثل ما كان مُلك مَلك من ملوك الدنيا؟ فيقول: رضيت رب. فيقول: لك ذلك ومثله ومثله ومثله ومثله فيقول في الخامسة: رضيت رب، فيقول: هذا لك وعشر أمثاله، ولك ما اشتهت نفسك ولذّت عينك، فيقول: رضيت رب!...**»[(٤)].

(١) تهذيب اللغة (١٣/١٥١)، الصحاح (٣/٩٥٩)، النهاية (٢/٣٥٤)، لسان العرب (٧/٥٦) [دار الحديث، ١٤٢٣هـ].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٣٨٤).

(٣) المعجم الكبير (٦/١٦٩) [مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ].

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٤٦٤).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الجنة مخلوقة موجودة الآن:

يدلُّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة والإجماع، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ١٣٣﴾ [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ﴾ [الحديد: ٢١].

ومن السُّنَّة دخول النبي ﷺ فيها لمّا عرج به «... **ثم أدخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ**[(٥)] **وإذا ترابها المسك...**»[(٦)].

وأما الإجماع فقد قال ابن القيم وابن أبي العز الحنفي رحمهم الله: «لم يزل أهل السُّنَّة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السُّنَّة حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة»[(٧)].

ـ المسألة الثانية: مكان الجنة:

الصحيح: أنها فوق السماء السابعة

(٥) **جنابذ**: قباب. انظر: شرح مسلم للنووي (٢/٣٩٣) [دار المعرفة، ط١٢، ١٤٢٧هـ].

(٦) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٣).

(٧) حادي الأرواح (٣٥ ـ ٣٦)، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (٦١٥).

وسقفها العرش[(١)]، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ ۝١٥﴾ [النجم]، قال الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هي التي يصير إليها المتقون»[(٢)]، قال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: هو كقوله: ﴿فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٩﴾ [السجدة][(٣)]، وسدرة المنتهى في السماء السابعة[(٤)]، وفي الحديث: «**إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس؛ فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمٰن**»[(٥)].

ـ المسألة الثالثة: أول من يستفتح الجنة:

هو النبي محمد ﷺ، لقوله ﷺ: «**آتي باب الجنة يوم القيامة؛ فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد. فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك**»[(٦)]، وأمة محمد أول الأمم تدخل الجنة لقول النبي ﷺ: «**نحن الآخرون الأولون يوم القيامة، ونحن أول من يدخل الجنة**»[(٧)].

(١) جلاء العينين (٤٨٠) [دار المدني].
(٢) تفسير القرطبي (٢٠/٢٩).
(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٢/٥١٨) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٤) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٨٩).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٣).
(٦) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٧).
(٧) أخرجه مسلم (كتاب الجمعة، رقم ٨٥٥).

ـ المسألة الرابعة: اختلف أهل العلم في الجنة التي أهبط منها آدم وزوجه؛ أهي جنة الخلد أم غيرها؟

ذكر ابن كثير وابن القيم رحمهم الله هذا الخلاف وأطالا فيه[(٨)]، ونسب ابن كثير في تفسيره القول بأنها جنة الخلد إلى الجمهور، فقال عقب قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]: «الجمهور على أن هذه الجنة جنة المأوى»[(٩)]، وادعى النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع أهل السُّنَّة على ذلك حيث قال: «الجنة مخلوقة موجودة، وهو مذهب أهل السُّنَّة، وهي التي أهبط منها آدم، وهي التي ينعم فيها المؤمنون في الآخرة، هذا إجماع أهل السُّنَّة»[(١٠)]، وورد عن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة قولان:

أحدهما: في مجموع الفتاوى: «الجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السُّنَّة والجماعة: هي جنة الخلد، ومن قال: إنها جنة في الأرض بأرض الهند، أو بأرض جدة، أو غير ذلك، فهو من المتفلسفة والملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين، فإن هذا

(٨) حادي الأرواح (٤٩ ـ ٧٠)، ومفتاح دار السعادة (١/١٤)، والبداية والنهاية (١/٦٩ ـ ٧١)، والغاية (٣٧٩ ـ ٣٩٣).
(٩) النهاية في الفتن والملاحم (٢/٣٧٩) [دار الحديث].
(١٠) المنهاج شرح صحيح مسلم (١٣/٣٤) [دار المعرفة، ط١٢، ١٤٢٧هـ].

يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة، والكتاب والسُّنَّة يرد هذا القول، وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول»(١).

والآخر: في كتاب النبوات، حيث قال: «أصح القولين أن جنة آدم جنة التكليف لم تكن في السماء، فإن إبليس دخل إلى جنة التكليف جنة آدم بعد إهباطه من السماء، وقول الله له: ﴿قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ۝٣٤ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٧٨﴾ [صٓ] وقوله: ﴿قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨]، لكن كانت في مكان عال في الأرض من ناحية المشرق ثم لما أكل من الشجرة أهبط منها إلى الأرض»(٢).

الحكمة:

الحكمة من خلق الجنة تحقيق كمال عدل الرب تعالى، بمجازاة من عمل صالحًا، وأن عمله سيكتب له، ويجزى عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝٣٤ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥﴾ [القلم].

مذهب المخالفين:

١ ـ زعمت المعتزلة ومن وافقهم أن الجنة معدومة الآن، وينشئها الله تعالى يوم القيامة، قال ابن أبي العز ردًّا على تلك المزاعم: «لم يزل أهل السُّنَّة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السُّنَّة حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة، وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة فيما يفعله الله وأنه ينبغي له أن يفعل كذا ولا ينبغي له أن يفعل كذا»(٣)، وقد دلَّت أدلة كثيرة على أنها موجودة معدة الآن، مثل قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٣٣﴾ [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢١﴾ [الحديد]، وغيرها من الأدلة، والتجديد والزيادة فيها لا ينافيان وجودها الآن، فالله يزيد فيها ويزينها لعباده المتقين، وأرواح الشهداء في «**أجواف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت**»(٤) قبل يوم القيامة، ويفتح من الجنة الباب إلى قبر العبد المؤمن «فيأتيه من روحها وطيبها»(٥).

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/٣٤٧).

(٢) النبوات (١٨٢) [المطبعة السلفية، ط. عام ١٣٨٦هـ].

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٦١٥). وانظر: حادي الأرواح (٣٥ ـ ٣٦).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٨٧).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب السُّنَّة، رقم =

٢ ـ حكى العلماء أن الجهم بن صفوان وأتباعه زعموا أن الجنة فانية، وبذلك خالفوا سبيل المؤمنين جميعًا؛ حيث لم يحك هذا أحد عن السلف الصالح لا الصحابة ولا التابعين ولا غيرهم بل كلهم يقولون: إن الجنة باقية بإبقاء الله تعالى لها بقاءً أبديًّا سرمديًّا، على مرّ الدهور والعصور، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ﴾ [النساء: ٥٧] تأكيد الخلود بالأبدية يدل دلالة صريحة أن الجنة أبدية لا تفنى، ومن الأدلة كذلك قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥]، والدائم هو المستمر على مر الدهور والعصور، وقوله تعالى في أرزاق الجنة: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزۡقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ۝٥٤﴾ [ص]، وقال تعالى عن ثمار الجنة: ﴿وَفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ ۝٣٢ لَّا مَقۡطُوعَةٖ وَلَا مَمۡنُوعَةٖ ۝٣٣﴾ [الواقعة].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إبطال القول بفناء الجنة: «حكوه عن الجهم بن صفوان وأتباعه الجهمية، وهذا مما أنكره عليه أئمة الإسلام؛ بل مما أكفروهم به... عن خارجة بن مصعب، أنه قال: كفرت الجهمية بآيات من كتاب الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، في غير موضع بأربع آيات من كتاب الله: بقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥] وهم يقولون: لا يدوم. ويقول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزۡقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ۝٥٤﴾ [صٓ]، وهم يقولون: ينفد. وبقوله تعالى: ﴿لَّا مَقۡطُوعَةٖ وَلَا مَمۡنُوعَةٖ ۝٣٣﴾ [الواقعة]، فمن قال: إنها تنقطع، فقد كفر، وبقوله تعالى: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ۝١٠٨﴾ [هود]؛ أي: غير مقطوع. فمن قال: إنه ينقطع، فقد كفر»[1]. وزاد في خلق أفعال العباد للبخاري: «أبلغوا أنهم كفار، وأن نساءهم طوالق»[2].

٣ ـ زعمت بعض الفلاسفة الباطنية ومن نحا نحوهم[3] أن نعيم الجنة للروح دون الجسد، وبذلك خالفوا المذهب الحق القائلين: إن نعيم الجنة للروح والجسد معًا، لا الروح فقط، والأدلة على بطلان زعم الفلاسفة الباطنية كثيرة مستفيضة منها: قوله تعالى: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝١٩﴾ [الطور، والمرسلات: ٤٣]، وقوله تعالى:

= ٤٧٥٣)، وأحمد في مسنده (٣٠/٤٩٩، رقم ١٨٥٣٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه ابن القيم في أعلام الموقعين (١/١٣٧) [دار الكتب العلمية، ط١]، والألباني في أحكام الجنائز (١٥٩) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(١) الرد على من قال بفناء الجنة والنار (٤٣ ـ ٤٤) [دار بلنسية، ط١، ١٤١٥هـ]، والغاية (٤١٥) عن ابن تيمية، وانظر: السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١٣٠ برقم ٧٧) [دار عالم الكتب، ط٤، ١٤١٦هـ].

(٢) خلق أفعال العباد١٠) [مؤسسة الرسالة، ط٣].

(٣) الغاية (٢٢٤، ٢٢٥).

﴿وَزَوَّجۡنَٰهُم بِحُورٍ عِينٖ ٥٤﴾ [الدخان، والطور: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا مِّن سُندُسٖ وَإِسۡتَبۡرَقٖ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِۚ﴾ [الكهف: ٣١]؛ فالأكل والشرب والزواج واللباس والحلي والآنية إنما هي حسية، والحسية لا تكون إلا للمحسوس الذي هو الجسد[1].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والأكل والشرب في الجنة ثابت بكتاب الله وسُنَّة رسوله وإجماع المسلمين، وهو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وكذلك الطيور والقصور في الجنة بلا ريب...»[2]، وقال في موضع آخر: «المسلمون أثبتوا جميع أنواع اللذات: سمعًا وبصرًا وشمًّا وذوقًا ولمسًا للروح والبدن جميعًا، وكان هذا هو الكمال؛ لا ما يثبته أهل الكتاب[3] ومن هو شر منهم من الفلاسفة الباطنية وأعظم لذّات الآخرة لذة النظر إلى الله سبحانه، كما في الحديث الصحيح: «**فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه**»[4] وهو ثمرة معرفته وعبادته في الدنيا؛ فأطيب ما في الدنيا معرفته، وأطيب ما في الآخرة النظر إليه سبحانه»[5].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإسماعيلية تاريخ وعقائد».

٢ ـ «أصول الإسماعيلية».

٣ ـ «التذكرة» (ج٢، ٣)، للقرطبي.

٤ ـ «الجامع لأحكام القرآن» (ج٢٠)، للقرطبي.

٥ ـ «حادي الأرواح»، لابن القيم.

٦ ـ «خلق أفعال العباد»، للبخاري.

٧ ـ «الرد على من قال بفناء الجنة والنار»، لابن تيمية.

٨ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

٩ ـ «شرح النووي على مسلم» (ج١٨).

١٠ ـ «صفة الجنة»، لأبي نعيم الأصبهاني.

الجهة

التعريف لغةً:

الجهة: أصلها الوجه الذي يتوجه إليها الشيء والهاء عوضٌ من الواو[6]،

(١) الغاية (٢٢٣).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/٣١٣) [مجمع الملك فهد، ١٤٢٥هـ].

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/٣١٣ ـ ٣١٤) (١٣/٢٣٨).

(٤) لفظ الحديث في صحيح مسلم: «**فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم** عَزَّ وَجَلَّ». انظر: صحيح مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٨١).

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤/١٦٣).

(٦) انظر: لسان العرب (١٣/٥٥٦) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ]، وبيان تلبيس الجهمية (٣/٦٠٧ ـ ٦٠٨) =

قال ابن فارس: «الواو والجيم والهاء: أصل واحد يدل على مقابلة لشيء. والوجه: مستقبل لكل شيء»[(١)]. وتطلق الجهة ويراد بها: الناحية[(٢)]. وتأتي بمعنى: النحو، تقول: كذا على جهة كذا[(٣)].

التعريف اصطلاحًا:

الجهة: لفظ مجمل قد يُراد به أمر وجودي وقد يُراد به أمر عدمي، وقد وُجد هذا اللفظ في عبارات أهل الكلام للتعبير به عن معان خاصة[(٤)].

وقيل: الجهة: لفظٌ مجمل لا يفهم منه عند الإطلاق معنى معين[(٥)].

الحكم:

يمنع إطلاق لفظ الجهة في حق الله ﷻ أو نفيه؛ لأنه لم يرد في نصوص الكتاب والسُّنَّة، ولا أُثر عن أحدٍ من سلف هذه الأمة إثباته أو نفيه.

وموقف أهل السُّنَّة من هذا اللفظ هو التوقف فيه والاستفصال عن المعنى، فإن أريد به حقٌّ قُبل، وعلى المتكلم به أن يتكلم بالألفاظ الشرعية، وإن أريد به باطلٌ رُدّ[(٦)].

الحقيقة:

الجهة: لفظ يطلقه أهل الكلام ويعبِّرون به عن معانٍ لم يعبر غيرهم عنها بهذه الألفاظ، فيفسرون تلك المعاني بعبارات أخرى ويبطلون ما دلَّ عليه القرآن بالأدلة العقلية والسمعية.

ومن أطلق هذا اللفظ من أهل التعطيل يريد من خلاله نفي علو الله تعالى[(٧)].

أقوال أهل العلم:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن مسمى لفظ الجهة يراد به أمر وجودي كالفلك الأعلى، ويراد به أمر عدمي كما وراء العالم. فإذا أريد الثاني أمكن أن يقال: كل جسم في جهة. وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم آخر. فمن قال: الباري في جهة، وأراد بالجهة أمرًا موجودًا، فكل ما سواه

= [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ].

(١) مقاييس اللغة (٦/٨٨) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].

(٢) انظر: القاموس المحيط (١٢٥٥) [مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ].

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٦/١٨٦) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/١٤٦)، وشرح الطحاوية (١٩٣) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].

(٥) انظر: روضة الناظر (١/٥١٦) [مؤسسة الريان، ط٢، ١٤٢٣هـ]، وشرح مختصر الروضة (٢/٦٤٧) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ].

(٦) انظر: التدمرية (٦٦ ـ ٦٧) [مكتبة العبيكان، ط٦، ١٤٢١هـ]. وانظر: مجموع الفتاوى (٦/٣٩ ـ ٤٠) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، طعام: ١٤١٦هـ]، والصواعق المرسلة (٣/٩٤٧) [دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٧) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/١٤٦).

مخلوق له، ومن قال: إنه في جهة بهذا التفسير فهو مخطئ. وإن أراد بالجهة أمرًا عدميًّا، وهو ما فوق العالم، وقال: إن الله فوق العالم، فقد أصاب. وليس فوق العالم موجود غيره، فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات. وأما إذا فسرت الجهة بالأمر العدمي، فالعدم لا شيء. وهذا ونحوه من الاستفسار، وبيان ما يراد باللفظ من معنى صحيح وباطل يزيل عامة الشبه»[(١)].

ويقول ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما لفظ الجهة: فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقًا، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك. وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عال عليه»[(٢)].

وقال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «لفظ الجهة، لم يرد في الكتاب والسُّنَّة إثباتًا ولا نفيًا، ويغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء. وأما معناه فإما أن يراد به جهة سفل أو جهة علو تحيط بالله أو جهة علو لا تحيط به.

فالأول باطل؛ لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب، والسُّنَّة، والعقل والفطرة، والإجماع.

والثاني باطل أيضًا؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

والثالث حق؛ لأن الله تعالى العليّ فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته»[(٣)].

الآثار:

لا شكَّ أن استعمال الألفاظ المجملة الموهمة كلفظ: (الجهة) وترك الألفاظ الشرعية الواردة في الكتاب والسُّنَّة، يترك آثارًا سيئة وأضرارًا كبيرة في الأمة؛ بل إنها أصل البلاء وهي مورد الصديق والزنديق[(٤)]. **ومما يدل على خطورة ذلك أمور:**

١ ـ أنه بسبب استخدام المتكلمين لهذه الألفاظ ـ والتي منها لفظ (الجهة) ـ واعتنائهم بها، وقعوا في تحريف

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/٥٥٨) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]. وانظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٥٣) [جامعة الإمام، ط٢، ١٤١١هـ]، وبيان تلبيس الجهمية (٣/٦١٠)، والجواب الصحيح (٤/٣١٧ ـ ٣١٨) [دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ].

(٢) شرح الطحاوية (١٩٣).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣/٢٩٣) [دار الوطن، ط١، ١٤١٢هـ].

(٤) انظر: مدارج السالكين (٣/١٤٣) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].

نصوص الشرع ومعارضتها بحيث إن جاء نص يخالف ذلك اللفظ المجمل صار يحرفه عن مدلوله البيِّن الواضح، وقالوا: هذه أدلة لفظية لا تفيد اليقين، وإنما اليقين في معقولات اليونان[(١)].

٢ ـ الانحراف عن الحق وتباين المواقف في النصوص: فالمبتدعة لما اهتموا بالطرق البدعية والأدلة المبتدعة المركبة من الألفاظ المجملة لا سيما فيما يتعلق بإثبات الخالق انحرفوا عن سواء السبيل، وصاروا شيعًا وطوائف مختلفة[(٢)].

مذهب المخالفين:

عرَّف أهل الكلام الجهة بقولهم: أما الجهة: فجهة كل شيء ما له من الغاية المحدودة له. وبناء على ذلك قالوا: كل ما هو في جهة فهو محدود محدَث. وقال بعضهم: إن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية، فنفوا بذلك الجهة عن الله تعالى[(٣)].

ويرد عليهم: بأن هذه المقدمات التي أوجبوها على أنفسهم ومن ثَمَّ ألزمتهم إلى القول بنفي الجهة عن الله هي باطلة من أصلها لم يدل عليها الدليل ولم يقل بها السلف الصالح. فهم أوهموا أن إثبات العلو صفة لله يلزم منه أن يكون في جهة أو حيز أو مكان كما يكون الإنسان في بيته، ثم رتبوا على ذلك أنه يكون محتاجًا إلى غيره. والله تعالى غني عن كل ما سواه، وهذا موضع الاشتباه، ولذلك أجاب أهل السُّنَّة عن ذلك بالاستفصال عن المراد بهذه الألفاظ كما تقدم بيان ذلك[(٤)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ج٢)، لابن القيم.

٢ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج٣)، لابن تيمية.

٣ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج١، ٦)، لابن تيمية.

---

(١) انظر: موقف ابن تيمية وابن القيم من الألفاظ المجملة (٧٤). وانظر: درء التعارض (١/ ٢٠٩، ٢٢١)، والصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥ ـ ٩٢٦).

(٢) انظر: الفتوى الحموية الكبرى (٢٧٤ ـ ٢٧٧) [دار الصميعي، ط٢، ١٤٢٥هـ]، ومجموع الفتاوى (٥/ ٣١ ـ ٣٥)، ودرء التعارض (١/ ٨ ـ ٢٠، ٢٠١ ـ ٢٠٨) والصواعق المرسلة (٣/ ١٠٤٨ ـ ١٠٥١).

(٣) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد (١٤٥) [مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨م]، والمبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٣هـ]، والكليات للكفوي (٣٤٨) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٩هـ]، وحاشية السيوطي على سنن النسائي (٢/ ٢٢٦) [مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ]، وأساس التقديس (١٠٩) [مكتبة الكليات الأزهرية، ط١٤٠٦هـ].

(٤) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٣٢٣) (٥/ ٢٨٢)، واجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٣٢٤) [مطابع الفرزدق التجارية، ط١، ١٤٠٨هـ]، وشرح الطحاوية (١٩٣).

٤ ـ «شرح الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

٥ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٢، ٣)، لابن القيم.

٦ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٥، ٦)، لابن تيمية.

٧ ـ «مصطلحات في كتب العقائد»، لمحمد الحمد.

٨ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعامر بن عبد الله بن فالح.

٩ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية» (ج٢)، لابن تيمية.

١٠ ـ «موقف شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم من الألفاظ المجملة المتعلقة بأبواب التوحيد والقضاء والقدر»، لعبد السميع بن عبد الأول.

الجواد

التعريف لغةً:

الجواد: مأخوذ من الجود، قال ابن فارس: «الجيم والواو والدال أصل واحد، وهو التسمح بالشيء، وكثرة العطاء. يقال: رجل جَواد بَيِّن الجود، وقوم أجواد. والجَوْد: المطر الغزير. والجَواد: الفرس الذريع والسريع، والجمع جياد والمصدر الجودة»[١].

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/٢٥٢) [دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ].

فالجواد معناه في اللغة: كثير العطاء.

التعريف شرعًا:

الجواد: اسم من أسماء الله الحسنى، فهو سبحانه كثيرُ العطاءِ بسماحة وسخاء، الذي عمَّ بجوده وكرمه جميع الكائنات[٢].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

الجود: معناه: كثرة العطاء، والله ﷻ موصوف بالجود، فهو ﷻ جواد كريم.

الحكم:

يجب الإيمان بهذا الاسم وما دلَّ عليه من الصفة، ويجب إثباتهما لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، لدلالة الحديث النبوي عليه[٣].

الحقيقة:

الجود: هو العطاء بسماحة وسخاء، والله ﷻ موصوف بأعلى أنواع الجود

(٢) انظر: كتاب التوحيد لابن منده (٢/٩٩) [مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ]، والأسماء والصفات للبيهقي (١/١٦٩) [مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ]، والحق الواضح المبين للسعدي (٢٤٧) [مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ط٢، ١٤١٢هـ].

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٥٢١) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١، ١٤٢٦هـ]، وأسماء الله الحسنى لابن القيم (٢٣٥) [دار الكلم الطيب، ط٢، ١٤١٩هـ].

والكرم، فهو سبحانه من فضله وجوده وكرمه ملأ جميع الكائنات بنعمه الكثيرة المتنوعة، وعمَّ بها جميع المخلوقات، وخصَّ أولياءه في الآخرة بنعيم الجنة، وأعدَّ لهم فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر[(١)].

الأدلة:

عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تعالى: يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فسلوني الهدى أهدكم، وكلكم فقير إلا من أغنيت، فسلوني أرزقكم، وكلكم مذنب إلا من عافيت، فمن علم منكم أني ذو قدرة على المغفرة فاستغفرني غفرت له ولا أبالي، ولو أن أولكم وآخركم وحيكم وميتكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا على أتقى قلب عبد من عبادي ما زاد ذلك في ملكي جناح بعوضة، ولو أن أولكم وآخركم وحيكم وميتكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا على أشقى قلب عبد من عبادي ما نقص ذلك من ملكي جناح بعوضة، ولو أن أولكم وآخركم وحيكم وميتكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا في صعيد واحد فسأل كل إنسان منكم ما بلغت أمنية فأعطيت كل سائل منكم ما سأل ما نقص ذلك من ملكي إلا كما لو أن أحدكم مر بالبحر فغمس فيه إبرة ثم رفعها إليه، ذلك بأني جواد ماجد أفعل ما أريد، عطائي كلام، وعذابي كلام، إنما أمري لشيء إذا أردته أن أقول له: كن؛ فيكون**»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا ريب أن الله عند أهل الملل كريم جواد ماجد محسن عظيم المن قديم المعروف، وأن له الأسماء الحسنى التي يثنى عليه فيها بإحسانه إلى خلقه»[(٣)].

وقال ابن القيم: «إن الله سبحانه غني حميد كريم رحيم، فهو محسن إلى عبده، مع غناه عنه، يريد به الخير، ويكشف عنه الضر، لا لجلب منفعة إليه سبحانه، ولا لدفع مضرة؛ بل رحمة وإحسانًا وجودًا محضًا؛ فإنه رحيم لذاته، محسن لذاته، جواد لذاته، كريم

(١) انظر: الحق الواضح المبين للسعدي (٢٤٧).

(٢) أخرجه الترمذي (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم ٢٤٩٥) وقال: «هذا حديث حسن»، وابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤٢٥٧)، وأحمد (٣٥/ ٢٩٤، رقم ٢١٣٦٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (رقم ٥٣٧٥)، والحديث أصله في صحيح مسلم، وليس فيه جملة: (أني جواد ماجد).
لكن أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٨٩) [دار ابن كثير، ط١]، والشاشي في مسنده (٨٠، رقم ٢٠) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، والبيهقي في الشعب (١٣/ ٢٨٧) [مكتبة الرشد، ط١]، من طريق طلحة بن عبيد الله بن كريز مرفوعًا: «**إن الله جواد يحب الجود**»، وهو مرسل ضعيف، لكنه يصلح شاهدًا لحديث أبي ذر، والله أعلم.

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٢١).

لذاته، كما أنه غني لذاته، قادر لذاته، حي لذاته، فإحسانه وجوده وبره ورحمته من لوازم ذاته، فلا يكون إلا كذلك، كما أن قدرته وغناه من لوازم ذاته، فلا يكون إلا كذلك»[(١)].

وقال في نونيته المشهورة:

وهو الجواد فجوده عم الوجو
دَ جميعَه بالفضل والإحسان
وهو الجواد فلا يخيّب سائلًا
ولوَ انه من أمّة الكُفران[(٢)]

وقال السعدي: «أنه تعالى (الجواد) المطلق الذي عم بجوده جميع الكائنات، وملأها من فضله وكرمه ونعمه المتنوعة، وخص بجوده السائلين بلسان المقال أو لسان الحال من بر وفاجر ومسلم وكافر، فمن سأل الله أعطاه سؤاله وأناله ما طلب فإنه البر الرحيم، ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [النحل] ومن جوده الواسع ما أعده لأوليائه في دار النعيم مما لا عين رأت ولا أُذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»[(٣)].

المسائل المتعلقة:

إن هذا الاسم يدل على ثبوت صفة الجود لله تعالى، وهي من صفات الله الذاتية والفعلية، ثابتة لله ﷻ كما يليق بجلاله وعظمته[(٤)].

الآثار:

١ ـ إن الله ﷻ جواد كريم، ولا غنى لمخلوق عن جوده وكرمه طرفة عين ولا أقل من ذلك، فكلهم ينعمون بنعم الله التي أكرمهم الله بها بجوده وكرمه، وهذا أمر مشاهد ومحسوس، ولكن الناس في نيل جود الله وكرمه على مراتب ودرجات، وذلك حسب توفيق الله لهم واتخاذهم الأسباب المقتضية لذلك.

٢ ـ إن الله ﷻ حثَّ على الجود والإنفاق والإيثار والكرم في آيات كثيرة من القرآن الكريم، وكذلك حثَّ النبي ﷺ على ذلك في أحاديث كثيرة، وقد كان النبي ﷺ أكرم الناس وأجود الناس، وكان أجود بالخير من الريح المرسلة، وكان يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، وكان أجود ما يكون في رمضان، وكان الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم على درجة عالية من الجود والكرم والبذل والعطاء، وكانوا أجود وأكرم ممن جاء بعدهم، والمسلمون عمومًا عندهم من الجود والكرم ما لا

(١) أسماء الله الحسنى٢٣٥).
(٢) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٣/ ٧٢٠ ـ ٧٢١) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٨هـ].
(٣) الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين (٢٤٧).
(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٢١)، وأسماء الله الحسنى لابن القيم (٢٣٥)، وصفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٨٧ ـ ٨٨) [دار الهجرة الرياض، ط١، ١٤١٤هـ].

عند غيرهم، وهذا أمر مشاهد ومحسوس، ولا سيما في المجتمعات البشرية التي يسكنها المسلمون وغيرهم، وكل ذلك من فضل الله وجوده وكرمه عليهم، وذلك فضل الله يعطيه من يشاء.

مذهب المخالفين:

لا شكَّ أن الجواد اسم من أسماء الله الحسنى، والجهمية وشيوخهم من الفلاسفة وتلاميذهم من غلاة الصوفية وزنادقة الباطنية ينكرون جميع أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، فهذا الاسم من جملة تلك الأسماء التي ينكرونها هؤلاء النفاة.

وهذا الاسم يدلُّ على اتصاف الله بصفة الجود، وهي من صفات الله الذاتية والفعلية، فهي من جملة الصفات التي أنكرتها الجهمية والمعتزلة الذين ينكرون الصفات بالكلية، ومن جملة الصفات التي أنكرتها الكلابية ومن وافقهم الذين ينكرون صفات الأفعال الاختيارية لله تعالى[(١)]. وقد جاء إثبات هذا الاسم لله تعالى على لسان رسول الله ﷺ وهو أعلم الناس وأعرفهم بالله ﷻ، وأسماء الله ﷻ لا تتخلى عن معانيها، ولذا يجب إثبات هذا الاسم وما دلَّ عليه من اتصاف الرب بصفة الجود لله ﷻ كما يليق بجلال الله وعظمته.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى»، لابن القيم.

٢ ـ «الأسماء والصفات» (ج١)، للبيهقي.

٣ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج١)، لابن تيمية.

٤ ـ «الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين»، للسعدي.

٥ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٦ ـ «القواعد المثلى»، لابن العثيمين.

٧ ـ «الكافية الشافية» (ج٣)، لابن القيم.

٨ ـ كتاب «التوحيد» (ج٢)، لابن منده.

٩ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

١٠ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعالم عبد الله فالح.

الجود

يراجع مصطلح (الجواد).

---

(١) انظر من كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (١٥١) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ].

الجوهر الفرد

التعريف لغةً:

جاء في «الصحاح»: «والجَوْهر معرَّب، الواحدة جَوْهرة»[(١)]. وفي «لسان العرب»: «الجَوهر معروف، الواحدة جوهرة، والجوهر كل حَجَر يُستخرج منه شيء يُنتفع به»[(٢)]. فالجوهر لفظ معرَّب، ومعناه: كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به.

والفرد كما يقول ابن فارس: «الفاء والراء والدال أصلٌ صحيح يدل على وِحْدة»[(٣)].

ولم يأت المصطلح مركبًا في اللغة.

التعريف اصطلاحًا:

الجوهر الفرد عند المتكلمين: هو جزء غير قابل للانقسام، تتركب منه الأجسام، وهو أصغر ما تنتهي إليه الأجسام عند تجزئها[(٤)].

وهو وفق مفهومهم يرادف الذرة في العلم الحديث، إلا أن الذرة قابلة للانقسام خلاف قولهم. يقول الآمدي: «فأما الجوهر الفرد فعبارة عن جوهر لا يقبل التجزي لا بالفعل ولا بالقوة»[(٥)].

ويقول الجرجاني عنه: «جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلًا، لا بحسب الخارج، ولا بحسب الوهم أو الفرض العقلي، تتألف الأجسام من أفراده بانضمام بعضها إلى بعض»[(٦)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

لا يوجد علاقة ظاهرة بينهما، فهو مصطلح مبتدع لفظًا ومعنى.

الحكم:

أثبت العلم الحديث بطلان نظرية الجوهر الفرد عند المتكلمين، كما أبطلها ابن تيمية قبل عدة قرون، فقد ثبت علميًّا أن الذرة والتي تقابل الجوهر الفرد عند المتكلمين، تتكوَّن من إلكترونات، ونواة بها بروتونات ونيوترونات، وهذه النواة أصغر من الذرة بآلاف المرات، وأن هذه النواة تنقسم، ويولد انقسامها طاقة هائلة[(٧)].

---

(١) الصحاح (٢/٢١٦) [دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ]، وانظر: لسان العرب (٤/١٥٣) [دار صادر].

(٢) لسان العرب (٤/١٥٢)، وانظر: القاموس المحيط (٤٦٨) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ].

(٣) مقاييس اللغة (٤/٥٠٠) [دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ].

(٤) موسوعة مصطلحات جامع العلوم (٣٢٤ ـ ٣٢٥) بتصرف.

(٥) المبين (١٠٩ ـ ١١٠) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٣هـ]، وانظر: معيار العلم (٢٩١) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ].

(٦) التعريفات (٧٥) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ]، وانظر: الصحائف الإلٰهية (٢٥٥) [مكتبة الفلاح، ط١، ١٤٠٥هـ].

(٧) انظر: معجزة الذرة لهارون يحيى (١٠٣ ـ ١٠٦)، المعجم الفلسفي للحفني (١٢٨) [الدار الشرقية، ط١، ١٤١٠هـ].

كما أثبت العلم الحديث اختلاف ذرات الأجسام، وأنها غير متماثلة فذرات الماء ليست مماثلة لذرات الحديد على سبيل المثال. فكل جسم له ذراته الخاصة به، كما أن اختلاف الارتباط الكيمائي للذرات ببعض، ينتج أنواعًا مختلفة من المواد[(١)].

وبهذا تنهار نظرية الجوهر الفرد.

الحقيقة:

الجوهر الفرد لم يقل به أحد من أئمة المسلمين، لا من الصحابة، ولا التابعين، ولا من بعدهم من الأئمة المعروفين؛ بل قد نفاه جمهور الأمة. وحقيقته أن الله ﷻ لم يخلق منذ خلق الجواهر المفردة شيئًا قائمًا بنفسه، لا سماء ولا أرضًا ولا حيوانًا ولا نباتًا ولا معادن ولا إنسانًا، ولا غير ذلك؛ بل إنما يحدث تركيب تلك الجواهر القديمة، فيجمعها ويفرقها، فهو يحدث صفات قائمة بتلك الجواهر، لا أعيانًا قائمة بأنفسها، وهذا خلاف ما دلَّ عليه السمع والعقل والعيان[(٢)].

الآثار:

الآثار السيئة المترتبة على القول بالجوهر الفرد كثيرة، منها:

١ ـ أن هذه النظرية تثير الشكوك والشبهات في العقيدة، ولا تخفى حالة القائلين به في آخر حياتهم من التوقف فيه، الشك والحيرة والندم[(٣)].

٢ ـ أن القول به مرتبط عند الفلاسفة الأوائل بالإلحاد وإنكار وجود الله ﷻ.

٣ ـ أن القول بالجوهر الفرد وما ترتب عليه من مقولات فاسدة، سبب تسلط الملاحدة على أهل الكلام، وصولتهم عليهم، وقدحهم فيما جاءت به الرسل عليهم السلام.

٤ ـ ما ترتب على قولهم من البدع الكلامية المناقضة للعقل؛ كالقول بتماثل الأجسام[(٤)]. وما يعرف بطلانه ببديهة العقل[(٥)].

٥ ـ ما ترتب على قولهم من تعطيل الرب عن كماله المقدس، ونفي صفاته[(٦)].

مذهب المخالفين:

اختلف في إثبات الجوهر الفرد ونفيه:

١ ـ المثبتون: أثبت الجوهر الفرد جمهور المعتزلة؛ كالجبائي وهشام الفوطي وغيرهم[(٧)]، وتبعهم جمهور

---

(١) انظر: نحو فلسفة العلوم الطبيعية، النظريات الذرية والكوانتم والنسبية لعبد الفتاح غنيمة (٦٣ ـ ٦٥)، ومعجزة الذرة (٦٧).

(٢) انظر: منهاج السُّنَّة (٢/ ١٣٩)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤).

(٣) انظر: منهاج السُّنَّة (٢/ ١٤١)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٨٣).

(٤) انظر: منهاج السُّنَّة (٢/ ٥٣٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢/ ١٤٠).

(٦) انظر: المصدر السابق (٢/ ١٣٩).

(٧) انظر: مقالات الإسلاميين (٣١٥ ـ ٣١٦) [مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٣٨٩هـ].

الأشاعرة والماتريدية، حتى زعم البغدادي والجويني اتفاق المسلمين على إثباته[(١)]. وظنوا أن القول بإثبات الصانع، وبأنه خلق السماوات والأرض، وبأنه يقيم القيامة، لا يتم إلا بإثبات الجوهر الفرد، فجعلوه أصلًا للإيمان بالله واليوم الآخر[(٢)].

٢ ـ نفى الجوهر الفرد، طوائف أهل الكلام، ومنهم: ابن كلاب إمام أتباعه[(٣)]. والهشامية، والنجارية، والضرارية، وكثير من الكرامية، كما نفاه الفلاسفه[(٤)]. إلا أن النظام، والفلاسفة قالوا بأن الأجزاء تتجزأ إلى ما لا نهاية[(٥)].

وجمهور الأمة ينكرون الجوهر الفرد، وما قيل في معناه. والتحقيق كما يقول شيخ الإسلام: «أن الأجسام إذا تصغرت أجزاؤها، فإنها تستحيل، كما هو موجود في أجزاء الماء، إذا تصغر فإنه يستحيل هواءً أو ترابًا، فلا يبقى موجود ممتنع عن القسمة ـ كما يقوله المثبتون له ـ فإن هذا باطل، بما ذكره النفاة من أنه لا بد أن يتميز جانب له عن جانب، ولا يكون قابلًا للقسمة إلى غير نهاية، فإن هذا أبطل من الأول؛ بل يقبل القسمة إلى حد، ثم يستحيل إذا كان صغيرًا، وليس استحالة الأجسام في صغرها محدودًا بحد واحد؛ بل قد يستحيل الصغير وله قدر يقبل نوعًا من القسمة، وغيره لا يستحيل حتى يكون أصغر منه، وبالجملة فليس في شيء منها قبول القسمة إلى غير نهاية؛ بل هذا إنما يكون في المقدرات الذهنية، فأما وجود ما لا يتناهى بين حدين متناهيين فمكابرة، وسواء كان بالفعل أو بالقوة، ووجود موجود لا يتميز جانب له عن جانب مكابرة؛ بل الأجسام تستحيل مع قبول الانقسام، فلا يقبل شيء منها انقسامًا لا يتناهى»[(٦)]. وهذا ما أثبته العلم الحديث، حيث إن الذرة في العلم الحديث تقابل الجوهر الفرد عند المتكلمين، وقد أثبت أن لهذه الذرة نواة أصغر منها بآلاف المرات، وأن هذه النواة تنقسم، ويولد انقسامها طاقة هائلة[(٧)].

ومثبتو الجوهر الفرد قولهم باطل من وجوه:

الأول: أنا نعلم بالاضطرار من دين

(١) انظر: أصول الدين (٣٦) [دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠١هـ]، الشامل (١/ ٤٩) [دار العرب، ١٩٨٨م].

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٨٠)، ومجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٩)، وانظر من كتب المتكلمين: التمهيد (٤١) [دار الفكر العربي]، والإنصاف (١٧) [المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٣هـ].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤).

(٤) انظر: درء التعارض (١/ ٣٠٣) [مكتبة ابن تيمية].

(٥) انظر: الشامل (١/ ٤٩)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٦) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٨٥)، وانظر: منهاج السُّنَّة (٢/ ٢١٠).

(٧) انظر: معجزة الذرة هارون يحيى (١٠٣ ـ ١٠٦)، المعجم الفلسفي للدكتور الحفني (١٢٨) [الدار الشرقية، ط١، ١٤١٠هـ].

الإسلام؛ أن الرسول، والصحابة، والتابعين، وأئمة المسلمين، لم يبنوا شيئًا من أمر الدين على ثبوت الجوهر الفرد، ولا انتفائه، وليس المراد بذلك أنهم لم ينطقوا بهذا اللفظ، فإنه قد تجدد بعدهم ألفاظ اصطلاحية، يعبَّر بها عما دلَّ عليه كلامهم في الجملة، وذلك بمنزلة تنوع اللغات، وتركيب الألفاظ المفردات، وإنما المقصود أن المعنى الذي يقصده المثبتة، والنفاة، بلفظ الجوهر الفرد، لم يبن عليه أحد من سلف الأمة، وأئمتها، مسألة واحدة من مسائل الدين، ولا ربطوا بذلك حكمًا علميًّا ولا عمليًّا. وقد أطبق أئمة الإسلام على ذمِّ من بنى دينه على الكلام في الجواهر والأعراض[1].

الوجه الثاني: أن «هؤلاء الذين ادعوا توقف الإيمان بالله، واليوم الآخر، على ثبوته، قد شكوا فيه، وقد نفوه في آخر عمرهم؛ كإمام المتأخرين من المعتزلة أبي الحسين البصري، وإمام المتأخرين من الأشعرية أبي المعالي الجويني، وإمام المتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين أبي عبد الله الرازي، فإنه في كتابه بعد أن بيَّن توقف المعاد على ثبوته، وذكر ذلك غير مرة في أثناء مناظرته للفلاسفة، قال في المسألة لما أورد حجج نفاة الجوهر الفرد...: واعلم أنا نميل إلى التوقف في هذه المسألة، بسبب تعارض الأدلة، فإن إمام الحرمين صرح في كتاب «التلخيص» في أصول الفقه أن هذه المسألة من محارات العقول، وأبو الحسين البصري هو أحذق المعتزلة توقف فيها، فنحن أيضًا نختار التوقف»[2].

الوجه الثالث: دعواهم أن هذا قول جمهور المتكلمين غير صحيح؛ بل هو قول أبي الهذيل العلاف، ومن اتبعه من المعتزلة، والأشاعرة. وقد نفى الجوهر الفرد كثير من أئمة المتكلمين[3]. فهذا يدل بجلاء على بطلان القول بالجوهر الفرد، وبطلان ما بنوا عليه من مسائل في العقيدة.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة»، لمنيف العتيبي [رسالة دكتوراه].

٢ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج١)، لابن تيمية.

٣ ـ «دليل الحدوث أصوله ولوازمه»، لأحمد الغامدي [رسالة دكتوراه].

٤ ـ «معجزة الذرة»، لهارون يحيى.

٥ ـ «منهج المتكلمين والفلاسفة

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٨٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٨٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٨٤).

المنتسبين للإسلام في الاستدلال على وجود الله»، ليوسف الأحمد [رسالة دكتوراه].

٦ ـ «مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه شرح العقائد النسفية»، لمحمد جميل [رسالة دكتوراه].

٧ ـ «نحو فلسفة العلوم الطبيعية، النظريات الذرية والكوانتم والنسبية»، لعبد الفتاح غنيمه.

٨ ـ «المبين في بيان ألفاظ الحكماء والمتكلمين»، للآمدي.

٩ ـ «مقالات الإسلاميين»، للأشعري.





حرف الحاء

الحاسب

التعريف لغةً:

الحاسب: اسم فاعل، من حسب يحسب، من باب نصر، وزنه فاعل[(١)]، والحاسب من الحسيب، ومن معاني الحسيب: العد والإحصاء[(٢)].

والحَسَب: ما عدّ، والحساب والحسابة: عدك الشيء، وحَسَبَ الشيء يحسُبه بالضم حَسْبًا وحِسابًا وحِسابة: عده[(٣)]، «وقوله جلَّ وعز: ﴿كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ١٤﴾ [الإسراء]؛ أي: كفى بِك لنفسك محاسبًا»[(٤)]، قال الراغب الأصبهاني: «والحسيب والمحاسب من يحاسبك، ثم يعبر به عن المكافئ بالحساب»[(٥)].

التعريف اصطلاحًا:

الحاسب: من الحساب، وهو من معاني الحسيب، فهو المحاسب لعباده على أعمالهم[(٦)]، الذي يحصي كل شيء ويقوم عليه[(٧)]، العليم بعباده، الرقيب لهم، المتولي جزاءهم بالخير والشر بحسب حكمته وعلمه بدقيق أعمالهم وجليلها[(٨)].

قال الخطابي: «والحسيب أيضًا بمعنى: المحاسب؛ كقولهم: وزير ونديم بمعنى: موازر ومنادم، ومنه قوله جَلَّالَهُ: ﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ١٤﴾ [الإسراء]؛ أي: محاسبًا»[(٩)]، وقال الطبري في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا ٨٦﴾ [النساء]: «يعني بذلك جلَّ ثناؤه: إن الله كان على كل شيء مما تعملون، أيها الناس، من الأعمال، من طاعة ومعصية، حفيظًا عليكم، حتى يجازيكم بها جزاءه، وأصل (الحسيب) في هذا الموضع

(١) الجدول في إعراب القرآن (٧/ ١٧٣) [دارالرشيد، ط٤، ١٤١٨هـ].
(٢) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٥٩)، ولسان العرب (١/ ٣١١) [دار صادر، ط١، ١٤١٠هـ].
(٣) لسان العرب (١/ ٣١٣)، والقاموس المحيط (٩٤) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ].
(٤) لسان العرب (١/ ٣١٤).
(٥) مفردات غريب القرآن (١١٧) [دار القلم، ط١، ١٤١٢هـ].
(٦) المقصد الأسمى (٨٩) [دار البيروتي، ط١، ١٤٢٤هـ].
(٧) أحكام القرآن (٢/ ٨٠٩) [دار الجيل، ١٤٠٧هـ].
(٨) انظر: تفسير السعدي (٩٤٧) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٩) شأن الدعاء (٧٠) [دار الثقافة العربية، ط١، ١٤٠٤هـ].

عندي: (فعيل) من (الحساب) الذي هو في معنى الإحصاء، يقال منه: حاسبت فلانًا على كذا وكذا، وفلان حاسِبُه على كذا، وهو حسيبه، وذلك إذا كان صاحبَ حِسابه»[(١)].

الأدلة:

ورد اسم الحاسب مرتين في القرآن بصيغة الجمع؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ۝٦٢﴾ [الأنعام]، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ۝٤٧﴾ [الأنبياء].

أقوال أهل العلم:

أثبت هذا الاسم لله تعالى جمع من أهل العلم؛ منهم: القرطبي[(٢)]، وابن تيمية[(٣)]، وابن الوزير[(٤)]، ومحمد الحمود النجدي[(٥)]. ولم يذكره غيرهم من العلماء.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: يدل اسم الحاسب على كمال علمه فلا يخفى عليه مثقال ذرة من أعمال خلقه:

قال تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًۢا ۝٢٨﴾ [الجن]، وقد كتب ذلك في اللوح المحفوظ، قال جَلَّالَهُ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا ۝٢٩﴾ [النبأ]، وكتب ذلك قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة[(٦)].

ـ المسألة الثانية: من كمال محاسبته لعبده أنه لا يستطيع أحد أن يخفي عن الله شيئًا من أعماله:

فأوجب ذلك كمال الخوف والتعظيم، فلا سبيل إلى خداعه، ولا جدوى من الشرك أو الرياء أو النفاق، ولن ينفع الإنسان إلا ما أداه بإخلاص، فكل الأمور عند الله تعالى مقيمة ومقدرة.

ـ المسألة الثالثة: يدلُّ هذا الاسم على أنه تعالى المحاسب على أعمال الناس في الدنيا:

فهو سبحانه الحسيب من حيث رقابته على تصرفات عباده فيما استخلفهم فيه من أموال وغيرها.

ـ المسألة الرابعة: كما أنه سبحانه المحاسب في الدنيا، فكذلك هو المحاسب في الآخرة، ويندرج تحت هذا مسائل:

١ ـ إثبات الحساب في الآخرة، بمعنى: المجازي للخليقة عند قدومها

---

(١) تفسير الطبري (٨/ ٥٩١) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٢) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٢٠٧) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].
(٣) المستدرك على فتاوى ابن تيمية (١/ ٤٧) [ط١، ١٤١٨هـ].
(٤) إيثار الحق على الخلق (١٦٠) [دار الكتب العلمية، ط٢].
(٥) النهج الأسمى (١/ ٣٤٥) [مكتبة الإمام الذهبي، ط١، ١٤١٣هـ].
(٦) جاء ذلك في حديث عبد الله بن عمرو في صحيح مسلم (كتاب القدر، الرقم ٢٦٥٣).

بحسناتها وسيئاتها إما بالجنة وإما بالنار، «ومعنى الحساب: تعريف الله عباده مقادير الجزاء على أعمالهم، وتذكيره إياهم بما قد نسوه، بدليل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]»[١]، والحساب هو المقصود من الإيمان باليوم الآخر، فإن الإيمان بالبعث معناه: الإيمان بيوم يرجع فيه الناس إلى الله فيحاسَبُون، فحقيقة الإيمان بالبعث هو الإيمان بالحساب؛ لأنه ما ثَمَّ شيء إلا سيحاسب الله ﷻ عبده عليه.

٢ ـ أن الله تعالى يتولى محاسبة عباده يوم القيامة، قال ابن زمنين: «ومن قول أهل السُّنَّة: أن الله ﷿ يحاسب عباده يوم القيامة ويسألهم مشافهة منه إليهم: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ ١١٣﴾ [الشعراء]، وهل يحاسب العباد إلا الذي خلقهم وتعبَّدهم، وأحصى أعمالهم وحفظها عليهم حتى يسألهم عنها، فيغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء، وهو العلي القدير»[٢].

وقد دلَّت السُّنَّة أيضًا على هذه المسألة في أحاديث كثيرة، فمن ذلك حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله، ليس بينه وبينه ترجمان**»[٣]، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [البقرة: ١٧٤] فالمعنى «لا يكلمهم بما يحبون، وقد يكلمهم ويسألهم عن أعمالهم، ويأخذ منهم»[٤].

٣ ـ أن المحاسبة على حقيقتها، وأنه تعالى يكلم العباد في أحوال أعمالهم وما لها من الثواب والعقاب، وليس كما يقوله أهل التأويل أنها «مجاز عن خلق علم ضروري فيهم بأعمالهم، وجزائها كمًّا وكيفًا، أو مجازاتهم عليها»[٥].

٤ ـ التفريق بين محاسبة المؤمن والكافر، «فمحاسبة الله للخلائق على **نوعين؛ النوع الأول:** للمؤمنين؛ **والنوع الثاني:** للكافرين؛ أما حساب المؤمنين: فإن الله سبحانه وتعالى يخلو بعبده المؤمن، ويقرره بذنوبه، ويقول له: «**عملت كذا في يوم كذا**» حتى يقر ويعترف، فيقول الله ﷿ له: «**قد سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك**

(١) تفسير القرطبي (٢/ ٤٣٥) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].

(٢) رياض الجنة (١١٧) [مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٣٩)، ومسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠١٦).

(٤) رياض الجنة (١١٩).

(٥) روح المعاني (٢/ ٩٠) [دار إحياء التراث العربي]، وانظر: تفسير الرازي (١/ ٨٣٩) [دار إحياء التراث العربي].

اليوم»[(١)]؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**من نوقش الحساب عذب**؛ فقالت عائشة: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق]، فقال النبي ﷺ: **ذلك العرض**»[(٢)]؛ أي: تعرض الأعمال على الشخص حتى يقر؛ فإذا أقر بها قال الله تعالى له: «**سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم**»؛ وأما غير المؤمنين: فإنهم لا يحاسبون كذلك؛ وإنما الأمر كما قال شيخ الإسلام: «وأما الكفار، فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، فإنه لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها ويقررون بها ويجزون بها»[(٣)].

- **المسألة الخامسة: ورود النصوص بأن الله تعالى أسرع الحاسبين:**

جاءت تفاسير العلماء لأسرع الحاسبين؛ أي: أنه أسرع من حسب عددكم وأعمالكم وآجالكم وغير ذلك من أموركم أيها الناس، وأحصاها، وعرف مقاديرها ومبالغها؛ لأنه لا يحسب بعقد يد، ولكنه يعلم ذلك ولا يخفى عليه منه خافية، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٣﴾ [سبأ][(٤)].

والدليل عليه: قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ۝٦٢﴾ [الأنعام]. وذكر القرطبي في تفسيره حديثًا عن النبي ﷺ أثبت فيه اسم ﴿أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ۝٦٢﴾ وعزاه لابن منده فقال: «خرج الحافظ أبو القاسم عبد الرحمٰن بن منده في كتاب التوحيد عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إن الله تبارك وتعالى ينادي يوم القيامة بصوت رفيع غير فظيع: يا عبادي، أنا الله لا إلٰه إلا أنا، أرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين، وأسرع الحاسبين، يا عبادي، لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون**»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب، المظالم والغصب، رقم ٢٤٤١)، ومسلم (كتاب التوبة، رقم ٢٧٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٣٦)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٧٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/١٤٦) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ].

(٤) انظر: تفسير الطبري (١١/٤١٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والمحرر الوجيز (٢/٣٥٥) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ]، وتفسير البغوي (٣/١٥٢) [دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ]، وتفسير القرطبي (٧/٧) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].

(٥) تفسير القرطبي (١٠/٤١٧) [دار الكتب المصرية، ط٢]، كذا قال، والمعروف أن كتاب التوحيد لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، وليس لأبي القاسم عبد الرحمٰن ابن منده.

ولم نقف على هذا الحديث في كتاب التوحيد لابن منده، فالله أعلم بالصواب.

وقد ذكر الديلمي هذا الحديث في الفردوس (٣/ ٣٧٨، رقم ٥١٥٠) [دار الكتب العلمية، ط١]، وتفرُّد الديلمي بإخراج الحديث مظنةٌ للضعف، كما =

وقد أثبت اسم ﴿أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾ لله تعالى مجموعة من العلماء: نقله ابن العربي عن سفيان وابن شعبان[(١)] ولم يقره، وأثبته ابن تيمية[(٢)]، وابن الوزير[(٣)].

وأما من لم يثبته فكل من ذكر أسماء الله تعالى لم يعد ﴿أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ اسمًا لله تعالى إلا ما تقدم ذكره، ولم يُذكر في إحصاء النسائي، وابن منده، والبيهقي، والأصبهاني، وابن حزم، وابن العربي، وابن حجر، وابن عثيمين وغيرهم.

ـ المسألة السادسة: الدلالة على سرعة تحقق الوعد للصالحين والوعيد للكافرين وعدم تخلفهما:

قال ابن عطية: «﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنعام]؛ أي: ألا له الحساب، وهو أسرع من يحاسب فلا يتأخر جزاؤه، وهذا يتضمن وعدًا ووعيدًا؛ لأنه لما أتي بحرف المهلة في الجمل المتقدمة، وكان المخاطبون فريقين: فريق صالح وفريق كافر، وذكر أنهم إليه يرجعون كان المقام مقام طماعية ومخالفة؛ فالصالحون لا يحبون المهلة، والكافرون بعكس حالهم، فعُجلت المسرة للصالحين والمساءة للمشركين بقوله: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنعام]»[(٤)].

ـ المسألة السابعة: إن الله تعالى يحاسب الخلق يوم القيامة في وقت سريع، فهو أسرع الحاسبين:

ومما يدل على سرعة الحساب في ذلك اليوم أن الله سماه ساعة[(٥)]، ولو كان غير الله ﷻ الحاكم بين خلقه لما قدروا عليه، ولاحتاجوا إلى خمسين ألف سنة، أو يكون مقداره على الكافر خمسين ألف سنة:

قد يتوهم متوهم أنه كيف يقال: إن الله تعالى أسرع الحاسبين وسريع الحساب، وقد وردت النصوص أن مدة يوم الفصل بين الخلائق ومحاسبتهم تبلغ خمسين ألف سنة، كما في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ ﴿٢﴾ مِّنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ ﴿٣﴾ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾ فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴿٥﴾ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾ يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ ﴿٨﴾ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ ﴿٩﴾

= هو معلوم عند أهل الحديث. والله أعلم.

(١) انظر: أحكام القرآن (٢/ ٨٠٥) [دار الجيل، ١٤٠٧هـ].

(٢) المستدرك على مجموع فتاوى ابن تيمية (١/ ٤٧) [ط١، ١٤١٨هـ].

(٣) إيثار الحق على الخلق (١٦٠) [دار الكتب العلمية، ط٢].

(٤) التحرير والتنوير (٧/ ٢٨٠) [الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م].

(٥) انظر: تفسير البحر المحيط (٤/ ١١٠) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ].

﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴿١٠﴾﴾ [المعارج] فهذه الآيات تتحدث عن يوم القيامة ومدته خمسين ألف سنة، كما هو ظاهر من السياق، وهو القول الراجح، فقد ذكر ابن كثير أربعة أقوال في المراد من اليوم، ومال إلى أن المراد به يوم القيامة[1]، وهو الراجح، بدليل ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار**»[2]، وما جاء عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: تلا رسول الله ﷺ الآية: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾﴾ [المطففين]، فقال رسول الله ﷺ: «**كيف بكم إذا جمعكم الله كما يجمع النبل في الكنانة خمسين ألف سَنَة، ثم لا ينظر الله إليكم؟!**»[3].

والجواب عن ذلك: أنه لا تعارض بين كون الله تعالى أسرع الحاسبين وبين النصوص التي فيها أن مدةَ الحساب خمسون ألف سنة، **وذلك بذكر الأجوبة التالية**:

الجواب الأول: أن مدة حساب الله للخلائق من الكفار والمؤمنين قصيرة، ولو تولاها غيره لكانت طويلة حتى تبلغ خمسين ألف سنة:

قال البغوي: «وقيل معناه: لو ولي محاسبة العباد في ذلك اليوم غير الله لم يفرغ منه خمسين ألف سنة، وهذا معنى قول عطاء عن ابن عباس ومقاتل، قال عطاء: ويفرغ الله منه في مقدار نصف يوم من أيام الدنيا، وروى محمد بن الفضل عن الكلبي قال: يقول: لو وَلّيت حسابَ ذلك اليوم الملائكةَ والجنَّ والإنسَ وطوقْتهم محاسبتَهم لم يفرغوا منه إلا بعد خمسين ألف سنة، وأنا أفرغ منها في ساعة واحدة من النهار»[4].

وقال ابن القيم: «ويوم القيامة إلى ربهم محشورون، وعند العرض عليه محاسبون بحضرة الموازين ونشر صحف الدواوين، أحصاه الله ونسوه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، لو كان غير الله عز وجل الحاكم بين خلقه، فالله يلي

---

(١) تفسير ابن كثير (٨/ ٢٢١ ـ ٢٢٢) [دارطيبة، ط٢].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الزكاة، رقم ٩٨٧).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١٣/ ٣٧) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، والحاكم في المستدرك (كتاب الأهوال، رقم ٨٧٠٧) وصححه، وقال الهيثمي: «رجاله ثقات». مجمع الزوائد (٧/ ١٣٥) [مكتبة القدسي]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٨١٧).

(٤) تفسير البغوي (٨/ ٢٢١).

الحكم بينهم بعدله بمقدار القائلة في الدنيا وهو أسرع الحاسبين»[(١)].

وقال ابن عادل الحنبلي: «وإنما خاطبهم على قدرة فهم الخلائق، وإلا فلا يشغله شأن عن شأن، وكما يرزقهم في ساعة يحاسبهم في لحظة، والمعنى: لو ولي محاسب العباد في ذلك اليوم غير الله لم يفرغ منه في خمسين ألف سنة»[(٢)].

الجواب الثاني: أن مدة حساب الله تعالى للمؤمنين قصيرة جدًّا، وأما على الكفار فهي طويلة جدًّا حتى تبلغ خمسين ألف سنة، وذلك من أجل زيادة عذابهم لا أن الله غير قادر على سرعة حسابهم. قال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾﴾ [المعارج]، قال: «فهذا يوم القيامة، جعله الله تعالى على الكافرين مقدار خمسين ألف سنة»[(٣)].

وقد وردت أحاديث في معنى ذلك؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **«يقوم الناس لربِّ العالمين مقدار نصف يوم من خمسين ألف سنة، فيهون ذلك على المؤمن كتدلي الشمس للغروب، أو إلى أن تغرب»**[(٤)].

وقال إبراهيم التيمي: «ما قدر ذلك اليوم على المؤمن إلا ما قدر ما بين ظهر يومنا وعصره»[(٥)].

ـ المسألة الثامنة: إثبات حساب الله لخلقه في وقت قصير بلا مشقة فيه ولا تعب له سبحانه وتعالى، فهو أسرع الحاسبين، وسريع الحساب:

قال ابن جرير: «هو أسرع من حسب عددكم وأعمالكم وآجالكم وغيرها من أموركم، أحصاها وعرف مقاديرها ومبالغها؛ لأنه لا يحسب بعقد يد، ولكنه يعلم ذلك، ولا يخفى عليه منه خافية، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾﴾ [سبأ]»[(٦)]، فكما أن خلقهم وبعثهم لا

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (٤٥) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ]، والأسماء والصفات (١/ ٢١٤) [مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ].

(٢) اللباب في علوم الكتاب (١٩/ ٣٥٥) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ].

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ٦٠٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وعزاه ابن كثير في التفسير (٨/ ٢٢٢) لابن أبي حاتم، وعزاه صاحب الدر المنثور (٨/ ٢٧٩) [دارالفكر، ١٩٩٣م] لابن المنذر والبيهقي في البعث والنشور.

(٤) أخرجه أبو يعلى (١٠/ ٤١٥) [دار المأمون، ط١]، وابن حبان (كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، رقم ٧٣٣٣) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ]، وقال الهيثمي: في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٣٧) [مكتبة القدسي]: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير إسماعيل بن عبد الله بن خالد، وهو ثقة»، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٣٥٨٩) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٥) اللباب في علوم الكتاب (١٩/ ٣٥٥).

(٦) تفسير الطبري (١١/ ٤١٣).

مشقة فيه قال تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٢٨﴾﴾ [لقمان]، فكذلك حسابهم لا مشقة فيه ولا تأخير، قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس].

ـ المسألة التاسعة: ورود النصوص بأن الله تعالى سريع الحساب:

اختلف العلماء في بيان معنى سرعة الحساب في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾﴾ [البقرة] على **قولين**:

القول الأول: أن السرعة سرعة الزمن؛ بمعنى: أن حساب الله قريب[(١)]، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾﴾ [الشورى]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾﴾ [الأحزاب]، قال ابن عطية: «وقيل معنى الآية: سريع مجيء يوم الحساب»[(٢)]، وقال أبو منصور الأزهري: «وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾﴾ [البقرة]؛ أي: حِسَابُه واقع لا محالة، وكل واقع فهو سريع»[(٣)].

القول الثاني: «أن المراد: سرعة محاسبة الله للخلق ـ أي: أن نفس حسابه سريع ـ، والثاني أبلغ؛ فإن الله ﷻ يحاسب الخلائق كلها في يوم واحد، ويعطي كل إنسان ما يستحقه من ذلك الحساب»[(٤)]: قال ابن جرير: «فإنه جلّ ثناؤه سريع الحساب؛ يعني: سريع الإحصاء، وإنما معنى ذلك: أنه حافظ على كل عامل عمله، لا حاجة به إلى عقد كما يعقده خلقه بأكفِّهم، أو يعونه بقلوبهم، ولكنه يحفظ ذلك عليهم، بغير كلفة ولا مؤونة، ولا معاناة لما يعانيه غيره من الحساب»[(٥)].

وقال البغوي: «يعني: إذا حاسب فحسابه سريع لا يحتاج إلى عقد يد ولا وعي صدر ولا إلى روية ولا فكر، قال الحسن: أسرع من لمح البصر»[(٦)]، «وقيل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: كيف يحاسب الله الخلائق في يوم؟ فقال: كما يرزقهم في يوم»[(٧)].

وقال السعدي: «﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٤﴾﴾ [المائدة]؛ كقوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنبياء]، ويحتمل أن

(١) انظر: تفسير القرآن لابن عثيمين (٤/ ٣٥٠).
(٢) المحرر الوجيز (١/ ٢٦٣) [دار الكتب العلمية، ط١].
(٣) تهذيب اللغة (٤/ ١٩٥)، وانظر: تفسير البغوي (١/ ٢٣٣) [دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ]، وروح المعاني (٣/ ١٠٧) [دار إحياء التراث العربي]، وفتح القدير (٢/ ١٤)، ولسان العرب (١/ ٣١٤)، وتاج العروس (٢/ ٢٦٨) [دار الهداية].
(٤) تفسير القرآن لابن عثيمين (٤/ ٣٥٠).
(٥) تفسير الطبري (٦/ ٢٧٩) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وانظر: تفسير الطبري (٤/ ٢٠٧).
(٦) تفسير البغوي (١/ ٢٣٣).
(٧) المحرر الوجيز (١/ ٢٦٣).

معناه: سريع المحاسبة فيحاسب الخلق في ساعة واحدة، كما يرزقهم ويدبرهم بأنواع التدابير في لحظة واحدة، لا يشغله شأن عن شأن وليس ذلك بعسير عليه»[(١)].

وزاد ابن الجوزي أقوالًا أخرى لمعنى الآية ـ ولعلها ترجع للقولين السابقين[(٢)] ـ فقال: «وفي معنى سرعة الحساب **خمسة أقوال؛ أحدها:** أنه قلّته، قاله ابن عباس، **والثاني:** أنه قرب مجيئه، قال مقاتل، **والثالث:** أنه لما علم ما للمحاسب وما عليه قبل حسابه كان سريع الحساب لذلك، **والرابع:** أن المعنى: والله سريع المجازاة، ذكر هذا القول والذي قبله الزجاج، **والخامس:** أنه لا يحتاج إلى فكر وروية كالعاجزين، قاله أبو سليمان الدمشقي»[(٣)].

وقد ورد اسم سريع الحساب في القرآن في ثمانية مواضع: منها قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [البقرة: ٢٠٢، والنور]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٤١﴾﴾ [الرعد]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩﴾﴾ [آل عمران]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩٩﴾﴾ [آل عمران].

وورد في السُّنَّة من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه يقول: دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب على المشركين فقال: «**اللَّهُمَّ منزل الكتاب، سريع الحساب، اللَّهُمَّ اهزم الأحزاب، اللَّهُمَّ اهزمهم وزلزلهم**»[(٤)].

وقد أثبته ابن منده[(٥)]، ونقله ابن العربي عن سفيان وابن شعبان[(٦)] ولم يقره، والحليمي[(٧)]، والبيهقي[(٨)]، والقرطبي[(٩)]، وابن تيمية[(١٠)]، وابن القيم[(١١)].

وأما من لم يثبته فكل من ذكر

(١) تفسير السعدي (٤٢٨) [مؤسسةالرسالة، ط١]، وانظر: تفسير أبي السعود (١/ ٢١٠) [دار إحياء التراث العربي]، وروح المعاني (٣/ ١٠٧).

(٢) فالقول الثالث والرابع والخامس راجع للقول الأول، فإنها تعتبر علل لسرعة وقت الحساب، ولذلك اعتبرها السعدي قولين وعلل ببقية الأقوال لسرعة المحاسبة فقال في تفسير الآية: «أي: لا تستبطؤوا ذلك اليوم فإنه آت، وكل آت قريب. وهو أيضًا سريع المحاسبة لعباده يوم القيامة، لإحاطة علمه وكمال قدرته». تفسير السعدي (٧٣٥).

(٣) زاد المسير (١/ ٢١٦) [المكتب الإسلامي، ط٤]، وانظر عرض هذه الأقوال في: تفسير القرطبي (٢/ ٢٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، رقم ٢٩٣٣)، ومسلم (الجهاد والسير، رقم ١٧٤٢).

(٥) التوحيد (٢/ ١٣٧) [مطابع الجامعة الإسلامية، ط١].

(٦) انظر: أحكام القرآن (٢/ ٨٠٥) [دار الجيل].

(٧) الأسماء والصفات (١/ ٢١٣) [مكتبة السوادي، ط١].

(٨) المرجع السابق.

(٩) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢٠٧) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].

(١٠) المستدرك على فتاوى ابن تيمية (١/ ٤٧).

(١١) مدارج السالكين (٢/ ١٩٥) [دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٩٣هـ].

أسماء الله تعالى لم يعد (سريع الحساب) اسمًا لله تعالى إلا ما تقدم ذكره، ولم يُذكر في إحصاء النسائي، والأصبهاني، وابن حزم، وابن العربي، وابن حجر، وابن الوزير، وابن عثيمين[١].

الآثار:

وجوب الاستعداد على العباد لهذا الحساب، وأن يحاسبوا أنفسهم قبل أن يحاسبوا، قال القرطبي: «فيأخذ العبد لنفسه في تخفيف الحساب عنه بالأعمال الصالحة، وإنما يخف الحساب في الآخرة على من حاسب نفسه في الدنيا»[٢].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى»، لعبد الله الغصن.

٢ ـ «الأسماء والصفات»، للبيهقي.

٣ ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (ج١)، للقرطبي.

٤ ـ «إيثار الحق على الخلق»، لابن الوزير.

٥ ـ «رياض الجنة بتخريج أصول السُّنَّة»، لابن أبي زمنين.

٦ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

٧ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٣)، لابن تيمية.

(١) انظر: جدول مراجع أسماء الله الحسنى للغصن (٣٥٠) [دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠هـ].

(٢) تفسير القرطبي (٢/ ٤٣٥).

٨ ـ «المستدرك على مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج١).

٩ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة بن علي التميمي.

١٠ ـ «المقصد الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لزروق.

١١ ـ «النهج الأسمى»، لمحمد الحمود.

الحافظ

يراجع مصطلح (الحفيظ).

الحاكم

يراجع مصطلح (الحَكَم).

الحب في الله والبغض في الله

يراجع مصطلح (الولاء والبراء).

الحثو

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الحاء والثاء والحرف المعتل يدلُّ على ذَرْوِ الشيء الخفيف السَّيْح»[٣]، وقال ابن منظور: «والحَثْيُ ما رفعْتَ به يديك، وفي حديث الغسل «كان يَحْثي على رأْسه ثَلاثَ حَثَياتٍ؛ أَي:

(٣) مقاييس اللغة (١/ ٣٣٦) [دار الكتب العلمية، ط١].

ثلاث غُرَفٍ بيديه، واحدتها حَثْيَة»[(١)] فالحثو بالواو والحثي بالياء كلاهما يستعملان فيما يعطيه الإنسان بكفيه من غير عدٍّ ولا إحصاء ولا وزن ولا كيل.

التعريف شرعًا:

الحثو: صفة من الصفات الفعلية الخبرية الاختيارية، فقد جاء في الأحاديث النبوية: «**أن الله عز وجل يوم القيامة يحثو بكفيه ثلاث حثيات من هذه الأمة، فيدخلهم الجنة**»[(٢)].

الحكم:

يجب الإيمان بهذه الصفة، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل؛ لدلالة الأحاديث النبوية عليها[(٣)].

الحقيقة:

الحثو: هو الإعطاء بالكفين، والله عز وجل موصوف باليدين والكفين، ويحثي بهما من هذه الأمة ثلاث حثيات، فيدخلهم الجنة[(٤)].

الأدلة:

عن أبي أُمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**وعدني ربي سبحانه أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفًا، لا حساب عليهم ولا عذاب، مع كل ألف سبعون ألفًا، وثلاث حثيات من حثيات ربي عز وجل**»[(٥)].

وعن عتبة بن عبد السلمي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن ربي وعدني أن يدخل من أمتي الجنة سبعين ألفًا بغير حساب، ثم يتبع كل ألف بسبعين ألفًا، ثم يحثي بكفه ثلاث حثيات**»، فكبَّر عمر فقال صلى الله عليه وسلم: «**إن السبعين ألفًا الأول يشفعهم الله في آبائهم وأمهاتهم وعشائرهم، وأرجو أن يجعل أمتي أدنى الحثوات الأواخر**»[(٦)].

وعن أبي سعيد الْحُبْرَاني

---

(١) لسان العرب (٢/ ٧٧٦) [دار المعارف، القاهرة].

(٢) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ١٧١) [مكتبة الرياض الحديثة، ط١٣٤٩هـ]، وصفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٨٩ ـ ٩١) [دار الهجرة الرياض، ط١، ١٤١٤هـ]، ومعجم ألفاظ العقيدة (١٤٢ ـ ١٤٣) [مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤٢٠هـ].

(٣) انظر: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٠٤) [دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ]، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ١٢٨) [مكتبة دار البيان، دمشق ط٣، ١٤٢١هـ]، وصفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٨٩ ـ ٩١).

(٤) انظر: المعجم الكبير للطبراني (١٧/ ١٢٦ ـ ١٢٧ رقم ٣١٢) [مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ]، ومختصر الصواعق المرسلة (٢/ ١٧١).

(٥) أخرجه الترمذي (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم ٢٤٣٧) وحسَّنه، وابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤٢٨٦) واللفظ له، وأحمد في المسند (٣٦/ ٦٣٩ رقم ٢٢٣٠٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وذكره ابن كثير في تفسيره (١/ ٥١٣) [مؤسسة الريان] من طريقين: وقال في الأول منهما: «وهذا إسناد جيد»، وقال في الآخر: «وهذا أيضًا إسناد حسن»، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٣٦١٤) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٦) أخرجه الدارمي في رده على المريسي (١١٠) =

الأنماري رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ ربي وعدني أن يُدْخِلَ الجنةَ من أمتي سبعين ألفًا بغير حساب، ويشفع لكل ألف سبعين ألفًا، ثم يحثي ربي ثلاث حثيات بكفيه**»[1].

أقوال أهل العلم:

إن عمر بن الخطاب لما سمع قول النبي ﷺ: «**ثم يحثي لي ربي بكفيه ثلاث حثيات**»، كبَّر فرحًا، وقال: «وأرجو أن يجعلني الله في إحدى الحثيات الأواخر»[2].

قال ابن القيم: «ورد لفظ اليد في القرآن والسُّنَّة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مائة موضع ورودًا متنوعًا متصرفًا فيه مقرونًا بما يدل على أنها يد حقيقة، من الإمساك والطي والقبض والبسط والمصافحة والحثيات والنضح باليد»[3].

مذهب المخالفين:

الحثو: صفة فعلية، ويكون ذلك بالكفين كما جاء ذلك منصوصًا عليه في الأحاديث النبوية المذكورة، ولكن هناك طوائف أنكرت صفة الحثو لله تعالى؛ بل أنكرت صفة اليدين والكفين لله عزّ وجلّ، فزعمت أنه ليس ثمة يَدٌ ولا كَفٌّ ولا حثي، وهم الجهمية، والمعتزلة، والمتأخرون من الأشاعرة، والماتريدية[4]، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية قد جاءت بإثبات صفة اليد لله تعالى، وجاءت الأحاديث النبوية بإثبات الكفين والحثو بهما صفة لله تعالى، وهي كلها من صفات المدح والكمال، والنبي ﷺ أعرف الناس بالله جلّ جلاله، وأفصحهم في التوضيح والبيان، وأنصحهم للخلق، وأحرصهم على هدايتهم، وأكثرهم تعظيمًا وتقديسًا

= [أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ]، وابن حبان (كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، رقم ٧٢٤٧) واللفظ له، [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ]، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/١٢٦ ـ ١٢٧ رقم ٣١٢) [مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ]، وجوّد ابن حجر إسناده في الفتح (٣/ ٢٨٨٤) [بيت الأفكار الدولية].

(١) أخرجه الدارمي في رده على المريسي (١١١) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ]، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥، رقم ٨١٤) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ]، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥ رقم ٧٧١)، والحديث في إسناده اضطراب، ولكنه صالح للاعتبار، والحديثان المذكوران يشهدان له. انظر للتفصيل: ظلال الجنة في تخريج السُّنَّة للألباني (٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥ رقم ٨١٤) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ].

(٢) تقدم قريبًا في حديث عتبة بن عبد السلمي.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ١٧١).

(٤) انظر من كتب أهل السُّنَّة: سنن الترمذي (١٦٦ ـ ١٦٧) [مكتبة المعارف، ط١]، والاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة (٤٠ ـ ٤٣) [دار الراية، ط١، ١٤١٢هـ]، وانظر من كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٢٢٨ ـ ٢٢٩) [مكتبة وهبة، ط٢]، والكشاف للزمخشري (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧ و٥/ ٣٢٠ ـ ٣٢٣) [مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ]، ومن كتب الأشاعرة: المواقف للإيجي (٢٩٨) [دار الجيل، ط١، ١٩٩٧م]، ومن كتب الماتريدية: مدارك التنزيل للنسفي (١/ ٢٩١و٤/ ٦٢).

وتسبيحًا لله جَلَّ جَلَالُهُ، فيجب الإذعان والتسليم لهذه النصوص، ويجب إثبات ما دلَّت عليه من الصفات لله عَزَّ وَجَلَّ، كما يليق بجلال الله وعظمته[1]، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع:

١ ـ «اجتماع الجيوش الإسلامية»، لابن القيم.

٢ ـ «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة»، لابن قتيبة.

٣ ـ «الأسماء والصفات» (ج٢)، للبيهقي.

٤ ـ «الحجة في بيان المحجة» (ج٢)، لأبي القاسم التيمي.

٥ ـ «صفات الله عَزَّ وَجَلَّ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٦ ـ «مختصر الصواعق»، لابن القيم (ج٢)، للموصلي.

٧ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعالم عبد الله فالح.

٨ ـ «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد»، للدارمي.

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ١٧١)، وصفات الله عَزَّ وَجَلَّ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٨٩ ـ ٩١)، ومعجم ألفاظ العقيدة (١٤٢ ـ ١٤٣).

الحجزة

يراجع مصطلح (الحقو).

الحد

التعريف لغةً:

الحد لغة: الحاجز بين الشيئين حتى لا يتعدى أحدهما على الآخر.

قال ابن فارس في مادة: «الحاء والدال أصلان: الأوّل المنع، والثاني طَرَف الشيء، فالحد: الحاجز بين الشيئين. وفلان محدود، إذا كان ممنوعًا»[2].

وقال ابن دريد: «والحد بين الشيئين: الفرق بينهما؛ لئلا يعتدي أحدهما على الآخر»[3]. وقال الأزهري: «وقال الليث: الحد الصرف عن الشيء من الخير والشر. وتقول للرامي: اللَّهُمَّ احدده؛ أي: لا توفقه للإصابة.

وتقول: حددت فلانًا عن الشر؛ أي: منعته»[4].

فالحد إذن هو الفاصل والمانع بين الشيئين، بحيث يتميز كل منهما عن الآخر بجوانبه وجهاته وصفاته.

(٢) مقاييس اللغة (٢/ ٣) [دار الجيل، ط٢، ١٤٢٠هـ].

(٣) جمهرة اللغة (١/ ٩٥) [دار العلم للملايين، ط١].

(٤) تهذيب اللغة (٣/ ٢٧٠) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].

التعريف اصطلاحًا:

الحدُّ عند من أثبته لله من السلف هو: حد لله في نفسه، يتميز به عن غيره كبينونته من خلقه وعدم حلوله فيهم، واختلاطه معهم.

وعند من نفاه منهم فهو: العلم والإحاطة بكنه صفات الله. وعلى هذا تدل أقوال أهل العلم[(١)].

الحكم:

الحدُّ لفظ مجمل فقد يطلق ويراد به: أن الله محدود يدرك العقل حده، ويحيط به المخلوق وهذا النوع باطل.

وقد يطلق ويراد به: أن الله بائن من خلقه غير حالٍّ فيهم. وهذا حق[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا المحفوظ عن السلف والأئمة من إثبات حد لله في نفسه، قد بيَّنوا مع ذلك أن العباد لا يحدونه ولا يدركونه ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنه بعض الناس فإنهم نفوا أن يحد أحد الله، كما ذكره حنبل عنه[(٣)] في كتاب السُّنَّة والمحنة»، إلى أن قال: «إن لفظ الحد عند كل من تكلم به يراد به شيئان: يراد به حقيقة الشيء نفسه، ويراد به القول الدَّال عليه المميز له، وبذلك يتفق الحد الوصفي والحد القدري، كلاهما يراد به الوجود العيني والوجود الذهني، فأخبر أبو عبد الله: أنه على العرش بلا حد يحده أحد أو صفة يبلغها واصف، وأتبع ذلك بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام ١٠٣] بحدٍّ ولا غاية، وهذا التفسير الصحيح للإدراك به؛ أي: لا تحيط الأبصار بحدِّه ولا غايته، ثم قال: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام ١٠٣] وهو عالم الغيب والشهادة ليتبين أنه عالم بنفسه وبكل شيء»[(٤)].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حالٍّ في خلقه، ولا قائم بهم؛ بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه. فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلًا، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته. وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السُّنَّة»[(٥)].

وقال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن الحدَّ تارة يراد به أن الله محدود يدرك العقل

(١) انظر: شرح الطحاوية (١/٢٦٣) [مؤسسة الرسالة، ط١٠]، ومجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٧/٢٥٤) [دار الوطن، دار الثريا، ط١، ١٤١٣هـ].
(٢) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/٢٦٣)، ومجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٧/٢٥٤).
(٣) أي: عن الإمام أحمد.
(٤) بيان تلبيس الجهمية (٣/٧٠٦ ـ ٧٠٨).
(٥) شرح الطحاوية (١/٢٦٣).

حده وتحيط به المخلوقات فهذا باطل. وتارة يراد به أنه بائن من خلقه غير حال فيهم فهذا صحيح. وبذلك تعرف أن نفي الحد وإثباته على وجه الإطلاق لا ينبغي، على أن السلامة هي أن يقال: إن الحدَّ لا يضاف إلى الله إطلاقًا لا على سبيل وجه النفي، ولا على وجه الإثبات، لكن معناه يستفصل فيه، ويثبت الحق منه ويبطل الباطل. والله أعلم»[(١)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: استعمال السلف للفظ (الحدّ):

جاء عن السلف في الحد استعمالان:

الاستعمال الأول: نفي أن يحد الرب ﷻ كما فعل المشبهة، مثل ما جاء عن إمام أهل السُّنَّة والجماعة الإمام أحمد رحمه الله لما سئل عن المشبهة من هم؟ قال: «من قال: بصر كبصري ويد كيدي وقال حنبل في موضع آخر: وقدم كقدمي، فقد شبه الله تعالى بخلقه، وهذا يحده، وهذا كلام سوء وهذا محدود، والكلام في هذا لا أحبه»[(٢)].

قال شيخ الإسلام موجهًا هذا الكلام: «فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد رحمه الله يبيّن: أنه نفى أن العباد يحدون الله تعالى، أو صفاته بحد، أو يُقدِّرون ذلك بقدر، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو، لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه، وهكذا كلام سائر أئمة السلف يثبتون الحقائق وينفون علم العباد بكنهها»[(٣)].

الاستعمال الثاني: إثبات الحد للرد به على المعطلة مثل ما جاء عن عبد الله بن المبارك أنه قال: «الرب تبارك وتعالى على السماء السابعة على العرش، قيل له: بحد ذلك؟ قال: نعم هو على العرش فوق سبع سماوات»[(٤)].

فالحد المثبت: هو الذي بمعنى ما ينفصل به الشيء ويتميز عن غيره، وهذا حق؛ فإن الله تبارك وتعالى غير حالٍّ في خلقه ولا مختلط بهم؛ بل هو تعالى منفصل عن خلقه بائن عنهم عالٍ على عرشه. قال ابن أبي العز رحمه الله بعد ما ذكر نحو ما تقدم: «فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلًا، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته»[(٥)].

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٧/ ٢٥٤).

(٢) أورده ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٦٢٧).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٦٢٨).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٢) [وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧هـ]، وانظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٣٥) [مكتبة السوادي، ط١].

(٥) شرح الطحاوية (١/ ٢٦٣).

- **المسألة الثانية: مراد أهل السُّنَّة بقولهم: (لا يحدون):**

روى البيهقي بسنده عن أبي داود الطيالسي أنه قال: «كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون»[(١)].

وقال ابن عبد البر: «أهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة»[(٢)].

فالحد المنفي: هو الذي بمعنى العلم والإحاطة بكنه صفات الخالق ﷻ، وهذا أمر لا نزاع فيه بين أهل السُّنَّة قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قال ابن أبي العز رحمه الله: «إن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حدًّا وأنهم لا يحدون شيئًا من صفاته»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: «وهذا المحفوظ عن السلف والأئمة من إثبات حد لله في نفسه، قد بيّنوا مع ذلك أن العباد لا يحدونه ولا يدركونه؛ ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنه بعض الناس، فإنهم نفوا أن يحد أحد الله»[(٤)].

ثم إن استعمال السلف للفظ الحد:

أولًا: كان من باب الإخبار، وليس من باب الصفات. **ثانيًا:** كان من باب الرد على الجهمية حيث زعموا أنه تعالى لا حدَّ له. وما كان كذلك لا يباين المخلوقات ولا يكون فوق سائر البريات، ولا مستوٍ على العرش، فاستعمل السلف لفظ الحد لما فيه من الرد على هؤلاء الجهمية فيما زعموا، ولما في معنى الحد من إثبات علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه[(٥)].

۞ مذهب المخالفين:

تقدم الحديث عن استعمال السلف للفظ (الحد) للردِّ به على فريقَي التشبيه والتعطيل، الذين تشبثوا بلفظ الحد وأدخلوا فيه المعاني الفاسدة، فقد أثبته المشبهة وقصدوا به معرفة حد الله في استوائه على عرشه، وعلم كيفيته[(٦)].

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).
(٢) التمهيد (٧/ ١٤٥).
(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٦٢).
(٤) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٧٠٦).
(٥) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٤٣)، وتعليق الدكتور محمد باكريم على رسالة الإمام السجزي إلى أهل زبيد (١٩٨ هامش رقم ٤) [عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٣هـ]، ومقدمة تحقيق كتاب العرش للتميمي (١/ ٢٢٣ ـ ٢٣٠) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ]، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٢١٦ ـ ١٢١٧) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٥هـ]، والآثار الواردة عن الإمام الثوري في العقيدة جمعًا ودراسة (١٢٥).
(٦) مقالات الإسلاميين للأشعري (٣٣) [مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٣٨٩هـ].

وأما المعطلة فقد توهموا في إثبات صفة الاستواء على العرش أن يكون الرب تعالى محدودًا مشابهًا لاستواء المخلوق، فنفوا عنه الحد فوقعوا في التعطيل والجحد[(١)].

الرد عليهم:

لا شكَّ أن صنيع كلٍّ من المشبهة الذين ادعوا معرفة كنه الصفات ثم حملوها على ما يعرفونه من صفات المخلوقين، والمعطلة الذين نفوا الصفات فرارًا من التشبيه الذي توهموه من سماع الصفات الإلٰهية هو صنيع فاسد لعدة أمور؛ **منها**:

أولًا: أنه مناقض لدلالة الشرع على الإثبات مع التنزيه، كما قال الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى].

ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ ردٌّ على المشبهة وإبطال لعقيدة التشبيه بين الخالق والمخلوق في حقائق الصفات، وفي قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ ردَّ على المعطلة النفاة. وهكذا اشتملت الآية الكريمة على إبطال مذهب المشبهة الضلال، ومذهب المعطلة النفاة.

ثانيًا: أنه قول على الله بلا علم، وقفو بغير برهان، وهو منهي عنه غاية النهي كما قال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء].

ثالثًا: أن كل موجود لا بدَّ له من صفة يكون عليها، وادعاء وجود موجود مجرد عن أي صفة ثبوتية، لا وجود له في الخارج؛ بل هو نفي لوجوده[(٢)].

رابعًا: أن الحدَّ الذي أثبته السلف لله هو بمعنى علو الله على عرشه ومباينته لخلقه وعدم حلوله واختلاطه معهم، وتميزه عنهم بصفاته وخصائصه. وليس وراء نفي هذا كله عن الله إلا نفي وجوده وحقيقته[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «إثبات الحدّ لله تعالى»، لمحمود بن قاسم الدشتي.

٢ ـ «اجتماع الجيوش الإسلامية»، لابن القيم.

٣ ـ «بيان تلبيس الجهمية»، لابن تيمية.

٤ ـ «درء تعارض العقل والنقل»، لابن تيمية.

٥ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

---

(١) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٥) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ].

(٢) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤) [مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ].

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥٧)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٦٣).

٦ ـ «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين».

٧ ـ «مقالة التشبيه وموقف أهل السُّنَّة منها»، لجابر إدريس.

٨ ـ «مقدمة تحقيق كتاب العرش»، لمحمد بن خليفة التميمي.

٩ ـ «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»، لعبد الرحمٰن بن صالح المحمود.

١٠ ـ «نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد»، للدارمي.

حديث الآحاد

التعريف لغةً:

الآحاد لغة: جمع واحد. وقيل: جمع أَحَد؛ كالأحجار جمع حجر، والأصل في (أحد): وَحد، بالواو، فأبدلت الواو بالهمزة، والأحد بمعنى الواحد[(١)].

قال ابن فارس: «الواو والحاء والدال: أصلٌ واحد يدلُّ على الانفراد... والواحد: المنفرد»[(٢)].

وخبر الواحد في اللغة: هو ما يلقيه ويرويه شخص واحد، وعليه فخبر الآحاد ما يرويه مجموعة قليلة؛ لأن صيغة (آحاد) من صيغ جموع القلَّة.

التعريف اصطلاحًا:

خبر الآحاد هو: ما لم يجمع شروط التواتر من الأخبار[(٣)].

ولذا؛ فمعرفة المراد بخبر الآحاد، لا تكون إلا بمعرفة قَسِيمه، وهو (المتواتر).

والمتواتر قد عرَّفه جمع من علماء أصول الفقه ومصطلح الحديث بأنه: ما رواه جماعة يستحيل في العادة تواطئهم على الكذب عن مثلهم، وأسندوه إلى شيء محسوس[(٤)].

الحكم:

ما يفيده خبر الآحاد:

اختلف العلماء فيما يفيده خبر الآحاد، هل يفيد العلم مطلقًا[(٥)]، أو

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٦٧)، وتهذيب اللغة (٥/ ١٢٦)، والقاموس المحيط (٣٣٨) [مؤسسة الرسالة]، ولسان العرب (٣/ ٧٠).

(٢) مقاييس اللغة (٦/ ٩٠)، وانظر: تهذيب اللغة (٥/ ١٢٤).

(٣) انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (١٦) [المكتبة العلمية]، ونزهة النظر لابن حجر (٥٣ ـ ٥٦) [دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٣هـ]،

(٤) انظر: نزهة النظر (٥٣ ـ ٥٦)، والإحكام للآمدي (٢/ ١٤ ـ ٣١) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ]، وشرح الكوكب المنير (٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤، ٣٤٥) [مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ].

(٥) وهذا قول غاية في الضعف، وإنما ذُكِرَ هنا لأن كتب أصول الفقه تذكره، والتحقيق والله أعلم أنه لم يقل به أحد، كما قال ابن تيمية في المسودة (٢٢٠) [دار المدني، القاهرة]: «إن أحدًا من العقلاء لم يقل إن خبر كل واحد يفيد العلم»، وانظر: شرح الأصفهانية (١/ ٩٢) [رسالة دكتوراه من قسم العقيدة، بجامعة الإمام].

الظن مطلقًا، أو أنه يفيد العلم اليقيني بالقرائن.

والقول الصحيح والذي عليه عامة الفقهاء وأكثر المتكلمين[(١)]: أن خبر الآحاد يفيد اليقين إذا احتفت به القرائن[(٢)]، **ومن القرائن المعتبرة في ذلك:**

١ ـ تلقي الأمة له بالقبول، فهذا يوجب القطع بصحته؛ لأن الأمة لا تجمع على ضلالة.

والمقصود بالأمة هنا: أهل العلم بالحديث، فإذا اتفقوا على تصحيح حديثٍ ما قطعنا بصحته، فإن إجماعهم معصوم[(٣)].

وقد بيَّن السمعاني أن هذا القول هو قول عامة السلف، فقال: «إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ، ورواه الثقات والأئمة، وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ، وتلقته الأمة بالقبول، فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول عامة أهل الحديث، والمتقنين من القائمين على السُّنَّة»[(٤)].

وقد قرر ابن تيمية أن «خبر الواحد المُتَلَقَّى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري؛ كالاسفراييني، وابن فورك»[(٥)].

بل بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن مثل هذا الخبر هو في منزلة المتواتر[(٦)]، ونص على أن هذا القول هو مذهب «جمهور أهل العلم من جميع الطوائف وهو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتَّبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك، ولكن كثيرًا من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف في ذلك»[(٧)].

ومما يدخل فيما تلقته الأمة بالقبول: أن يكون الحديث متفقًا عليه بين البخاري ومسلم، أو رواه أحدهما؛ لأن جمهور أحاديث «الصحيحين» قد تلقتها الأمة

(١) انظر: رفع الملام (مجموع الفتاوى ـ ٢٠/٢٥٧).

(٢) ممن قرر ذلك: الإمام ابن الصلاح في علوم الحديث (٢٥) [المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٩٧٢م]، وابن حزم في الإحكام (١/١٠٨) [دار الحديث، ط١، ١٤٠٤هـ]، وابن قدامه، والطوفي، وابن حمدان، وابن الزاغوني، كما في شرح الكوكب المنير (٢/٣٤٨)، والآمدي في الإحكام (٢/٣٢)، وابن كثير في الباعث الحثيث (٣٣) [دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠٣هـ]، وابن حجر في النكت على ابن الصلاح (١/٣٧١) [نشر الجامعة الإسلامية، ط١].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٨/١٧).

(٤) الانتصار لأصحاب الحديث (٣٤) [مكتبة أضواء المنار، ط١، ١٤١٧هـ].

(٥) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٨/٤٠ ـ ٤١)، وانظر: الصواعق المرسلة (٢/٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٦) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٨/٤٨).

(٧) مقدمة التفسير ضمن مجموع الفتاوى (١٣/٣٥١).

بالقبول، وأئمة الحديث يعلمون علمًا قطعيًّا أن النبي ﷺ قد قالها، وسائر الناس تبع لهم في ذلك، ويستثنى من ذلك أحاديث قليلة فيهما قد انتقدها بعض الحفاظ، وأحاديث قد وقع التجاذب بين مدلوليها ولم يظهر الترجيح[(١)].

٢ ـ ومن القرائن: أن يكون الحديث مستفيضًا مشهورًا، إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل.

٣ ـ ومن القرائن: أن يكون الحديث مسلسلًا بالحفاظ المتقنين[(٢)].

الأدلة:

دلَّ على حجية خبر الآحاد في الاعتقاد والأعمال أدلة كثيرة، **ومنها**:

١ ـ قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة].

ووجه الدلالة: أن الله أمر الطائفة النافرة بالتفقه في الدين، ثم إنذار قومهم إذا رجعوا إليهم، والنذارة بكل ما جاء به الشارع من أمور الاعتقاد والأحكام.

ومن المعلوم أن الطائفة تطلق على العدد القليل الذي لم يبلغ عدد التواتر الذي اشترطوه؛ بل يطلق على الواحد، كما قال مجاهد في هذه الآية: «الطائفة رجل»[(٣)]، وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦] قال: «الطائفة: الرجل والنفر»[(٤)].

٢ ـ ما اشتهر واستفاض بالنقل المتواتر من بعثه النبي ﷺ آحاد الصحابة إلى النواحي والأمصار بالدعوة إلى الإسلام، وتبليغ أحكامه وعقائده وشرائعه؛ كبعثهِ أبا بكر رضي الله عنه على الحاج، وبعثِه عليًّا رضي الله عنه قاضيًا إلى اليمن، وبعثه معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن داعيًا للإسلام، وغير ذلك من الوقائع[(٥)].

وقد كان هؤلاء الصحابة موكلون بنقل الشريعة بعقائدها وأحكامها؛ بل كانت العقائد أول ما أمروا بالدعوة إليه، كما في حديث بعثة معاذ رضي الله عنه، حيث قال له ﷺ: «**فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحِّدوا الله**»[(٦)].

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٤، ١٥)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١/٢٥٧) (١٣/٣٥٠، ٣٥١) (١٨/١٧، ٤٩)، وفتح المغيث (١/٥١) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ]، وتدريب الراوي (١/١٣٤) [دار إحياء السُّنَّة النبوية، ط٢، ١٣٩٩هـ]، ونزهة النظر (٩، ٧٤ ـ ٧٥)، وتوضيح الأفكار (١/١٢٣ ـ ١٢٥) [مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٦٦هـ]، وإرشاد الفحول (٤٩، ٥٠) [دار المعرفة، ١٣٩٩هـ]، وشرح نخبة الفكر للقاري (٤٢ ـ ٤٣) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ].

(٢) انظر: نزهة النظر (٧٦).

(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٦/١٩١٢) [المكتبة العصرية، ط١].

(٤) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/١٨٣١).

(٥) انظر: الرسالة للإمام الشافعي (٤١٣ ـ ٤١٥).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٣٧٢) واللفظ له، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩).

٣ ـ بعثه ﷺ الكتب للملوك في زمانه، والتي دعاهم فيها إلى الإسلام وأصول العقيدة، وقد كانت هذه الكتب تكتب من شخص واحد، ويحملها شخص واحد، ومع ذلك فقد قامت بها الحجة ولا شك، ولو كانت العقائد موقوفة على من يبلغون حد التواتر وشرطه، لبعث إلى كل ملك جماعة متفرقين يبلغون حد التواتر، ويستحيل تواطؤهم على الكذب، وهذا ما لم يقع قطعًا، فعلم بذلك أن خبر الواحد الثقة حجة في العقائد[١].

أقوال أهل العلم:

قال الإمام الشافعي: «لم أحفظ عن فقهاء المسلمين اختلفوا في تثبيت خبر الواحد»[٢].

وبوّب البخاري لذلك فقال: «ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق»، وذكر فيه خمسة عشر حديثًا.

قال ابن حجر: «المراد بالإجازة: جواز العمل به والقول بأنه حجة، وقصد بالترجمة الرد على من يقول: إن خبر الواحد لا يحتج به إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد يصير كالشهادة ويلزم منه الرد على من شرط أربعة أو أكثر»[٣].

وقال ابن عبد البر: «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله، أو صحَّ عن رسول الله ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له، ولا يناظر فيه»[٤].

وقال ابن بطال: «انعقد الإجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد»[٥].

الأقسام:

خبر الآحاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ **المشهور**، وهو: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين.

٢ ـ **العزيز**: وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.

٣ ـ **الغريب**، وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند.

وأخبار الآحاد ـ بأقسامها الثلاثة السابقة ـ تنقسم ـ من حيث القبول والردّ ـ إلى صحيح وحسن وضعيف[٦]، وثمة تقسيمات أخرى لعلماء المصطلح والأصول ليس هذا موطنها.

(١) انظر: العدة (٣/٨٦٣ ـ ٨٦٤)، والإحكام لابن حزم (١/١٠٩ ـ ١١٠)، وأخبار الآحاد في الحديث النبوي لابن جبرين (١٢٣ ـ ١٢٨) [دار عالم الفوائد، ط١].

(٢) الرسالة للإمام الشافعي ٤٥٧) [دار الكتب العلمية].

(٣) فتح الباري (١٣/٢٣٣) [دار المعرفة].

(٤) فتح الباري (١٣/٣٢١).

(٥) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٦) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ].

(٦) انظر: نزهة النظر (٦٢ ـ ٧١).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حجية الصحيح من أخبار الآحاد في مسائل الاعتقاد:

بما سبق تقريره يتبين لنا أن خبر الآحاد إذا صحَّ كان حجة في مسائل الاعتقاد، فإن كل حديث صح عن النبي ﷺ في العقيدة وجب اعتقاد ما يدل عليه، آحادًا كان أو متواترًا، هذا ما اتفق عليه أهل السُّنَّة والجماعة.

وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على ذلك، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أكثر أهل الفقه والأثر... كلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السُّنَّة»[(١)].

وقد تقدم كلام السمعاني وابن تيمية في أن ما تلقته الأمة بالقبول أفاد العلم اليقيني، وكان محتجًّا به في مسائل الاعتقاد.

ومع ذلك فيقال أيضًا: إن خبر الآحاد حتى لو خلا من إحدى القرائن السابقة التي تجعل خبر الآحاد مفيدًا للعلم اليقيني، وكان خبر الآحاد صحيحًا أو حسنًا ويفيد غلبة الظن، فإن ذلك الخبر يكون حجة في مسائل الاعتقاد أيضًا.

يقول ابن القيم: «إن هذه الأخبار لو لم تفد اليقين، فإن الظن الغالب حاصل منها، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها، كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبيَّة بها، ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسُّنَّة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الأخبار عن الله وأسمائه وصفاته...»[(٢)].

فما كانت دلالته قطعية من أخبار الآحاد في العقائد قطعنا بموجبه، وما كان راجحًا ـ لا قاطعًا ـ قلنا بموجبه، فلا نقطع في النفي ولا الإثبات إلا بدليل يوجب القطع، وإذا قام دليل يرجح أحد الجانبين بيَّنا رجحان أحد الجانبين[(٣)].

ـ المسألة الثانية: وجوب العمل بخبر الواحد:

وهذا قول جمهور الأمة؛ بل عليه إجماع السلف قاطبة، وإنما حدث الخلاف فيه بعد ظهور علم الكلام، وبقي الخلاف قولًا شاذًّا لشراذم من أهل البدع. وتقدمت الإشارة إلى أدلة ذلك[(٤)].

(١) التمهيد (١/٨) [طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧هـ].

(٢) مختصر الصواعق (٢/٤١٢) [مكتبة الرياض الحديثة].

(٣) انظر: درء التعارض (٣/٣٨٣ ـ ٣٨٤) [دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ].

(٤) انظر: قواطع الأدلة (١/٣٣٥ ـ ٣٣٨) [دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ]، والمسودة لآل تيمية (٢١٥ ـ ٢٢٥) [دار المدني]، والتحبير شرح التحرير (٤/١٨٢٨، =

مذهب المخالفين:

أولًا: موقف المتكلمين من إفادة خبر الآحاد للعلم:

تقدَّم البيان بأن الآحاد خلاف المتواتر، وأن المتواتر عُرِّف عند جمع من الأصوليين والمتكلمين بأنه: ما رواه جماعة يستحيل في العادة تواطئهم على الكذب عن مثلهم، وأسندوه إلى شيء محسوس.

وهذا التعريف للمتواتر منتقَد، وهو حدٌّ قاصر وضعيف؛ بل الحق أن كل ما أفاد علمًا لسامعه سُمِّيَ متواترًا، وإفادة الخبر للعلم قد يكون من كثرة عدد المخبرين به (كما في حد المتكلمين للمتواتر)، وقد يحصل بأمور أخرى؛ كصفات المُخبرين، وتمام ديانتهم، وعلوِّ ضبطهم وإمامتهم في الحفظ، وقد يحصل بقرائن أخرى تفيد العلم اليقيني بمجموعها، ويحصل كذلك بأن تتلقاه الأمة بالقبول، تصديقًا له، أو عملًا به، فمثل هذا يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف[1].

ثم إن استفادة العلم من أي خبر يختلف فيها الناس، ما بين عالم وجاهل، فأئمة الفقه والحديث قد تواتر عندهم من السُّنَّة ما لم يتواتر عند غيرهم، فمن حصل له العلم من الخبر وجب عليه التصديق به، ولمن لم يحصل عنده العلم به من العامة فعليه أن يسلم ذلك لأهل العلم بالسُّنَّة، الذين أجمعوا على صحته[2].

ثانيًا: موقف المتكلمين من إفادة خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد:

بناء على ما سبق، فقد ذهب كثير من المتكلمين، من المعتزلة، وكثير من الأشعرية وغيرهم، إلى أن خبر الآحاد إنما يفيد الظن دون العلم، وبنوا على ذلك عدم الاحتجاج به في الاعتقاد، فردوا تبعًا لذلك نصوصًا كثيرة من نصوص العقائد بناء على كونها من أخبار الآحاد، وأنه لا يحتج بالآحاد في الاعتقاد[3].

ولا شكَّ أن هذا القول قول مبتدع في الأمة، قد اخترعه المعتزلة، ثم انتقل بعدهم إلى كثير من المتكلمين والفقهاء، كما قرر ذلك الإمام السمعاني بقوله:

= وما بعدها) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١هـ]، وانظر: أخبار الآحاد في الحديث النبوي لابن جبرين.

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٨/٤٨ ـ ٥١) [مكتبة ابن تيمية، ط٢].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٨/٥١).

(٣) انظر من كتب الأشاعرة: مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (٢٢)، والتمهيد للباقلاني (٣٨١ ـ ٣٨٦)، وأصول الدين للبغدادي (١٢، ١٨)، والإرشاد للجويني (١٦١، ٣٥٩، ٤١٦) [مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ]، والشامل له (١٠٠، ٥٥٧)، وأساس التقديس للرازي (١٦٨، ٢١٥)، ومن كتب المعتزلة: الانتصار لابن الخياط (١٢٠) [مكتبة الثقافة الدينية]، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٢٦٩، ٦٧٢، ٦٩٠، ٧٦٩) [مكتبة وهبة، ط٢].

«هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به: شيء اخترعته القدرية والمعتزلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول»[(١)].

فالتفريق بين الآحاد والمتواتر في إفادة العلم أمر لم يعرفه الصحابة والتابعون، فإن رسل الله عليهم الصلاة والسلام قد صدقهم المؤمنون فيما أخبروا به دون حاجة إلى تواتر المخبرين[(٢)]، وكذلك الرسول ﷺ كان يصدق أصحابه فيما يخبرون به، وكذا الصحابة كان يصدق بعضهم بعضًا فيما يخبرون به عن النبي ﷺ، ولم يثبت أن أحدًا منهم قال لما حدَّثه: خبرك خبر واحد، لا يفيد العلم حتى يتواتر، وكذا التابعون يلتقون بالصحابة ويأخذون عنهم العلم ويصدقونهم فيه دون طلب التواتر المزعوم، فالقول بعدم إفادة خبر الآحاد التواتر خرق لإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة الإسلام[(٣)].

وهذا القول المبتدع يلزم عليه لوازم باطلة، **منها**:

مضادة الأدلة البينة التي سبق إيرادها في لزوم الأخذ بأخبار الآحاد في الاعتقاد، من أدلة الكتاب والسُّنَّة، وعمل النبي ﷺ وأصحابه من بعده بقبولها في العمل والاعتقاد.

كما أن الرد لأخبار الآحاد في الاعتقاد يلزم عليه الطعن في رواتها، ولازم ذلك الطعن في الشريعة، مما يؤدي لزوال الدين، إذ إن رواة هذه الأخبار هم رواة الأحكام، وعليهم الاعتماد في بيان الحلال والحرام في الدين[(٤)].

ثم إن هذه الأحاديث قد اتفق الحفاظ على نقلها وروايتها وتخريجها في الصحاح والمسانيد وتدوينها في الدواوين وحكم الحفاظ عليها بالصحة، وعلى رواتها بالإتقان والعدالة، فطرحها مخالف للإجماع، خارج عن أهل الاتفاق، فلا يلتفت إليه ولا يعرج عليه[(٥)].

ثم إن رد أخبار الآحاد الصحيحة في الاعتقاد وقبولها في الشرائع العملية فيه تناقض واضح، فإن عمل الإنسان بأحد الشرائع لا بد وأن يصحبه اعتقاد بمشروعيته، والثواب على فعله، والعقاب على تركه إن كان واجبًا، وكل هذه أمور اعتقادية ملازمة للأمور

(١) الانتصار لأصحاب الحديث (٣٥).
(٢) انظر: الرسالة للإمام الشافعي (٤٣٦ ـ ٤٣٧).
(٣) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).
(٤) انظر: تحريم النظر في علم الكلام لابن قدامة (٥٦ ـ ٥٧).
(٥) انظر: تحريم النظر في علم الكلام لابن قدامة (٥٦).

العملية، فالتفريق بينهما تناقض[١].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أخبار الآحاد في الحديث النبوي»، لابن جبرين.

٢ ـ «الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد»، لسليم الهلالي.

٣ ـ «حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام»، لعبد الله عبد الرحمٰن الشريف.

٤ ـ «خبر الآحاد وحجيته في إثبات العقيدة»، لعبد الله السرحاني، [أطروحة دكتوراه في جامعة أم القرى].

٥ ـ «خبر الواحد وحجيته»، لأحمد الشنقيطي.

٦ ـ «الرسالة»، للإمام الشافعي.

٧ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٨ ـ «مختصر الصواعق المرسلة»، للموصلي.

٩ ـ «موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسُّنَّة»، لسليمان بن صالح الغصن.

١٠ ـ «وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين»، للألباني.

(١) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسُّنَّة لسليمان الغصن (١/٢٢٧ ـ ٢٢٩) [دار العاصمة، ط١، ١٣١٦هـ].

الحرف والصوت

يراجع مصطلح (الكلام).

الحركة

التعريف لغةً:

الحركة ضد السكون قال ابن فارس: «الحاء والراء والكاف أَصلٌ واحد، فالحركة ضدُّ السكون. ومن الباب الحارِكانِ، وهما ملتقى الكتِفَين؛ لأنَّهما لا يزالان يتحرَّكان»[٢].

وقال الأزهري: «حرك؛ الليث: تقول: حَرَكَ الشيءُ يحرُك حَرَكًا وحَرَكَة وكذلك يتحرَّك وتقول: قد أعْيا فما به حَراكٌ. قال. وتقول: حركْت مَحْركَه بالسيف حَرْكًا، والمَحْرَك: مُنتهى العُنُقِ عند مِفْصل الرّأس. والحارِكُ: أعلى الكاهِل»[٣].

التعريف اصطلاحًا:

الحركة هي: «الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج... وقيل هي شغل حيز بعد أن كان في حيز آخر، وقيل: الحركة كونان في آنين في مكانين»[٤].

(٢) مقاييس اللغة (٢/٤٥) [دار الجيل، ط٢، ١٤٢٠هـ].
(٣) تهذيب اللغة (٤/٦٠) [دار إحياء التراث العربي].
(٤) التعريفات للجرجاني (١١٤) [دار الكتاب العربي].

الحكم:

لفظ الحركة لم يرد في الكتاب ولا في السُّنَّة إثباتًا ولا نفيًا، وإنما هو من الألفاظ المجملة التي تحتمل حقًّا وباطلًا، لذا فلا يقبل في حق الله بإطلاق لعدم وروده في النص، ولاحتماله معنًى غير لائق بالله، ولا ينفى بإطلاق لعدم الدليل النافي له، وخوفًا من نفي ما هو حق، وإنما الواجب الاستفسار عن المراد به، فإن قُصد به المعنى الصحيح قبل المعنى وعُبّر عنه باللفظ الشرعي، وتوقف في اللفظ، وإن أريد به المعنى الفاسد رد المعنى.

الحقيقة:

الحركة ضد السكون فهي جنس الفعل، فكل من فعل فعلًا فقد تحرك؛ وتسمى أحوال النفس حركة، فيقال: تحركت فيه المحبة، وتحركت فيه الحمية، وتحرك غضبه[1].

أقوال أهل العلم:

اختلف العلماء في إطلاق لفظ الحركة على الله ونفيه عنه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الله يوصف بالحركة وهو قول الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين والهشامية والكرامية وغيرهم من أهل الكلام والفلسفة الذين صرحوا بلفظ الحركة[2]، وقال به الإمام أبو سعيد الدارمي ونصره على أنه قول أهل السُّنَّة[3]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وذكر عثمان بن سعيد الدارمي إثبات لفظ الحركة في كتاب نقضه على بشر المريسي ونصره على أنه قول أهل السُّنَّة والحديث، وذكره حرب بن إسماعيل الكرماني: لما ذكر مذهب أهل السُّنَّة والأثر، عن أهل السُّنَّة والحديث قاطبة، وذكر ممن لقي منهم على ذلك: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه؛ وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور»[4].

القول الثاني: نفي الحركة عن الله. وأول من عرف بهذا القول هم الجهمية والمعتزلة، ثم تبعهم على ذلك الكلابية والأشعرية والسالمية ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة[5].

القول الثالث: التوقف والإمساك عن النفي والإثبات وهو اختيار كثير من أهل الحديث والفقه والتصوف[6].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٤٥)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/ ٥٦٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/ ٥٧٦)، والاستقامة (١/ ٧٠) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٣هـ].

(٣) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٣٨) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ].

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٧٧).

(٥) انظر: المصدر السابق (٥/ ٥٧٦).

(٦) انظر: المصدر السابق (٥/ ٥٧٨).

وذكر ابن القيم أن هذا القول أسلم وأسعد بالصواب من غيره حيث قال: «وأما الذين أمسكوا عن الأمرين وقالوا: لا نقول يتحرك وينتقل، ولا ننفي ذلك عنه، فهم أسعد بالصواب والاتباع، فإنهم نطقوا بما نطق به النص، وسكتوا عما سكت عنه، وتظهر صحة هذه الطريقة ظهورًا تامًّا فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت النص عنها مجملة محتملة لمعنيين: صحيح وفاسد؛ كلفظ الحركة والانتقال... ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حق وباطل، فهذه لا تقبل مطلقًا ولا ترد مطلقًا، فإن الله سبحانه لم يثبت لنفسه هذه المسميات ولم ينفها عنه، فمن أثبتها مطلقًا فقد أخطأ، ومن نفاها مطلقًا فقد أخطأ؛ فإن معانيها منقسمة إلى ما يمتنع إثباته لله، وما يجب إثباته له»[(١)].

مذهب المخالفين:

تذرع المعطلة لنفي الصفات عن الله بألفاظ مجملة، وعلل عليلة، يضعون لها مقدمات طويلة عقيمة، فيقولون مثلًا: إن وصف الله بكذا فيه تجسيم، أو يلزم منه حركة وهي من أمارة الحدوث، وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث فتوصلوا أخيرًا إلى نفي الصفات الثابتة لله تعالى في الكتاب والسُّنَّة تنزيهًا لله عن صفات الحدوث على حسب زعمهم.

فانظر مثلًا إلى الغزالي وهو يتحدث عن قواعده في العقائد: «الأصل الخامس: التنزه عن الجسمية: العلم بأن الله تعالى ليس بجسم مؤلف من جواهر؛ إذ الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر، وإذ بطل كونه جوهرًا مخصوصًا بحيز بطل كونه جسمًا؛ لأن كل جسم مختص بحيز، ومركّب من جوهر، فالجوهر يستحيل خلوه عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار، وهذه سمات الحدوث»[(٢)].

وقد تقدم بيان مفهوم الحركة عندهم وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان، بحيث يكون قد فرغ الحيز الأول وشغل الثاني، وبناء على هذا المفهوم نفوا بعض الصفات الإلٰهية؛ كالاستواء والنزول ونحوهما من الصفات الاختيارية.

وهذا باطل؛ لأن الله أعلم بنفسه من غيره، وقد وصف نفسه بصفة الاستواء والنزول وغيرهما من الصفات العليا في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ؛ فالواجب إثبات ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله

(١) انظر: مختصر الصواعق (٤٧٢) [دار الحديث، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٢) قواعد العقائد (١٥٩ ـ ١٦٠) [عالم الكتب، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ]، وانظر أيضًا: درء التعارض (١/١) [جامعة الإمام، ط٢، ١٤١١هـ].

كما يليق بجلاله وعظمته، ونفي ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ، والكف عن الألفاظ المبتدعة التي ما أنزل الله بها من سلطان، كما هو واضح من أقوال العلماء السابقة.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الاستقامة» (ج١)، لابن تيمية.

٢ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج١)، لابن تيمية.

٣ ـ «الصفات الإلٰهية في الكتاب والسُّنَّة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه»، لمحمد أمان الجامي.

٤ ـ «الصفات الخبرية بين الإثبات والتأويل»، لعثمان عبد الله آدم الأثيوبي.

٥ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٥)، لابن تيمية.

٦ ـ «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (ج٣).

٧ ـ «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (ج٥)، لابن باز.

٨ ـ «مختصر الصواعق المرسلة»، للموصلي.

٩ ـ «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (ج٣)، لعبد الرحمٰن بن صالح المحمود.

١٠ ـ «موقف شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم من الألفاظ المجملة المتعلقة بأبواب التوحيد والقضاء والقدر»، لعبد السميع بن عبد الأول [رسالة ماجستير، في الجامعة الإسلامية بالمدينة].

الحساب

التعريف لغةً:

الحساب: العدّ والإحصاء.

قال ابن فارس: «حسب: الحاء والسين والباء أصول أربعة، فالأول: العدّ. تقول: حسبتُ الشيءَ أحْسُبُه حَسْبًا وحُسْبانًا»[(١)]، وقال الأزهري: «الحَسْبُ: العَدُّ والإحصاء»[(٢)]، و«الحِساب والحِسابة: عَدُّك الشيءَ»[(٣)].

التعريف شرعًا:

الحساب: هو تعريف الله عباده مقادير الجزاء على أعمالهم، وتذكيره إيّاهم بما قد نسوه من ذلك بدليل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ﴾ [المجادلة: ٦][(٤)].

وقيل: توقيف الله عباده قبل الانصراف من المحشر على أعمالهم، خيرًا كانت أو شرًّا تفصيلًا[(٥)].

(١) مقاييس اللغة (٢/٥٩) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].
(٢) تهذيب اللغة (٤/١٩١) [دار إحياء التراث العربي].
(٣) لسان العرب (١/٣١٣) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ].
(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/٤٣٥) [دار إحياء التراث العربي]، ولوائح الأنوار السنية (١/٢٣٢) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٥هـ].
(٥) انظر: لوامع الأنوار (٢/١٦٥)، والحياة الآخرة لغالب عواجي (٢/٩٠٨).

۞ الحكم:

يجب الإيمان بالحساب، فإنه أحد أفراد الإيمان باليوم الآخر، لدلالة النصوص الشرعية عليه.

۞ الحقيقة:

يأتي الله تعالى يوم القيامة لفصل القضاء وسيحاسب عباده على ما قدموه من عمل في الدنيا، فأما المؤمنون فإنهم سيحاسبون حسابًا يسيرًا، وأما الكافرون فسيحاسبون حسابًا عسيرًا.

۞ الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ۝٦﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩٣﴾ [الحجر]، وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]، وقال ﷻ: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ ۝٤٧﴾ [الأنبياء].

۞ أقوال أهل العلم:

قال قوام السُّنَّة الأصبهاني: «يحاسب الله عباده في القيامة ويناقشهم، يحاسب بالعرض من قضى له بالمغفرة، ويناقش بالحساب من قضى عليه بالعذاب»[(١)].

وقال ابن تيمية: «يحاسب الله الخلائق ويخلو بعبده المؤمن كما وصف ذلك في الكتاب والسُّنَّة، وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، فإنه لا حسنات لهم، ولكن تُعد أعمالهم فتحصى، فيوقفون عليها، ويقررون بها»[(٢)].

۞ المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: إن الله تعالى هو من يتولى حساب الخلائق:

قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ۝٢١٠﴾ [البقرة]، فإن الله تعالى يأتي «يوم القيامة لفصل القضاء بين الأولين والآخرين، فيجزي كل عامل بعمله، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر»[(٣)].

وقال تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَـٰبُ وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝٦٩﴾ [الزمر]، والمعنى: «أضاءت يوم القيامة إذا تجلى الحق ﷻ للخلائق لفصل القضاء»[(٤)].

ـ المسألة الثانية: مقدار يوم القيامة خمسون ألف سنة:

جاء في «صحيح مسلم» من حديث

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٥٤٦).

(٢) الواسطية مع شرح هراس (٢٨٠).

(٣) تفسير ابن كثير (١/٢٤٦) [دار الفكر، ط١٤٠٦هـ].

(٤) تفسير ابن كثير (٤/٦٥).

أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار**. قيل: يا رسول الله فالإبل؟ قال: **ولا صاحب إبل لا يؤدي منها حقها ومن حقها حلبها يوم وردها إلا إذا كان يوم القيامة بُطح لها بقاع قرقر**[1] **أوفر ما كانت لا يفقد منها فصيلًا واحدًا، تطؤه بأخفافها، وتعضه بأفواهها، كلما مر عليه أولاها رد عليه أخراها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار**. قيل: يا رسول الله، فالبقر، والغنم؟ قال: **ولا صاحب غنم ولا بقر لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة بطح له بقاع قرقر لا يفقد منها شيئًا، ليس فيها عقصاء، ولا جلحاء، ولا عضباء**[2] **تنطحه بقرونها، وتطؤه بأظلافها، كلما مر عليه أولاها رد عليه أخراها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار**»[3].

ـ المسألة الثالثة: أنواع الحساب:

يتفاوت حساب الناس يوم القيامة؛ فمنهم من يكون حسابهم عسيرًا، وهؤلاء هم الكفرة المجرمون الذين أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانًا، وتمردوا على شرع الله، وكذبوا الرسل، وقد يطول حساب بعض العصاة بكثرة الذنوب وعظمها.

ومنهم من يدخل الجنة بغير حساب، وهم فئة قليلة، وهم الصفوة من هذه الأمة.

ومنهم من يحاسب حسابًا يسيرًا، وهؤلاء لا يناقشون الحساب؛ أي: لا يدقق، ولا يحقق معهم، وإنما هو عرض لذنوبهم ثم يتجاوز لهم عنها. فعن عائشة؛ أن النبي ﷺ قال: «**ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك**، فقلت: يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق]، فقال رسول الله ﷺ: **إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عُذِّب**»[4].

ومعنى: «**نوقش الحساب**»؛ أي:

(١) أي: بسط لها ومد لها بأرض مستوية.

(٢) **العقصاء**: الملتوية القرون، **والجلحاء**: التي لا قرون لها، **والعضباء**: التي انكسر قرنها الداخل.

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الزكاة، رقم ٩٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٣٧)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٧٦).

استقصي عليه، ومعنى العرض والحساب المذكور في الآية: أن الحساب المذكور إنما هو أن تعرض أعمال المؤمن عليه حتى يعرف منَّة الله عليه في سترها عليه في الدنيا، وفي عفوه عنها في الآخرة[(١)].

ويوضح هذا حديث ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: «**إن الله يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره، فيقول: أتعرف ذنب كذا أتعرف ذنب كذا؟ فيقول: نعم أي رب، حتى إذا قرره بذنوبه ورأى في نفسه أنه هلك، قال: سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم، فيعطى كتاب حسناته. وأما الكافر والمنافق فيقول الأشهاد:** ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾ [هود]»[(٢)].

ـ المسألة الرابعة: متى يكون الحساب؟

يظهر من قوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ٧ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورٗا ٩﴾ [الانشقاق]، من تقديم الله تعالى ذكر الكتاب ـ وهي الصحائف ـ على ذكر الحساب، على تقديم أخذ الصحف، على الحساب.

يقول القرطبي: «فإذا وقف الناس على أعمالهم من الصحف التي يؤتوها بعد البعد حوسبوا بها»[(٣)].

فإذا أوتي الناس صحائف أعمالهم يمتاز المؤمنون في الموقف في مكان، والكفار في مكان آخر.

قال الله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ ١٤﴾ [الروم]، وقال تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٥٩﴾ [يس].

فإذا انقضى الحساب للعباد كان بعده وزن الأعمال؛ لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقدير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها ليكون الجزاء بحسبها[(٤)].

ـ المسألة الخامسة: محاسبة الكفار:

اختلف أهل العلم في مسألة محاسبة الكفار، والصحيح أن الحساب يراد به الإحاطة بالأعمال وكتابتها في الصحف وعرضها على الكفار وتوبيخهم على ما عملوه، فهذا الضرب من الحساب ثابت بالاتفاق، وقد يراد بالحساب وزن الحسنات بالسيئات ليتبين أيهما أرجح، فالكافر لا حسنات له توزن بسيئاته، إذ أعماله كلها حابطة، وإنما توزن لتظهر خفة

---

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٧/٢٠٨)، وفتح الباري (١١/٤٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب المظالم والغصب، رقم ٢٤٤١)، ومسلم (كتاب التوبة، رقم ٢٧٦٨).

(٣) التذكرة (٢٥٥).

(٤) انظر: التذكرة (٣٠٩).

موازينه لا ليتبين رجحان حسنات له[١].

فالكفار لا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، فإنه لا حسنات لهم، ولكن تُعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها ويقررون بها ويجزون بها[٢].

وأما أعمالهم الصالحة من بر وصدقة وإحسان فيعجل لهم ثوابها في الدنيا، وليس لهم في الآخرة شيء يجزون به؛ لقوله ﷺ: «**إن الله لا يظلم مؤمنًا حسنة، يعطى بها في الدنيا ويجزى بها في الآخرة، وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا، حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يجزى بها**»[٣].

- **المسألة السادسة: أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة:**

أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة من حقوق الله: الصلاة، فإن صلحت أفلح ونجح وإلا خاب وخسر، يقول النبي ﷺ: «**إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاتُه، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر**»[٤].

وأول ما يحاسب عليه العبد فيما يتعلق بحقوق العباد في الدماء: «**أول ما يقضى بين الناس في الدماء**»[٥].

مذاهب المخالفين:

أنكر الطبائعيون من الفلاسفة القيامة والجنة والنار والحساب، وما يكون من أمور عظام في اليوم الآخر[٦].

ولا شكَّ في كفر من لا يؤمن باليوم الآخر.

وخالفت المعتزلة حيث أنكرت الحساب، وقالت بأنه مجاز لا حقيقة له، وتبعهم في ذلك الشيعة الزيدية بسائر فرقها[٧].

واحتجت المعتزلة لمذهبها بقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء]، وقوله سبحانه: ﴿وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴿١٠﴾﴾ [العاديات]، قالوا: وهذا دليل على أن ما هناك حساب ولا نشر صحيفة[٨].

وهذا قول باطل مردود؛ لما فيه من

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٤٨٦ ـ ٤٨٧).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٣/٢٤) [دار عالم الكتب، ط١٤١٢هـ].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم ٢٨٠٨).

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ٨٦٤)، والترمذي (أبواب الصلاة، رقم ٤١٣) واللفظ له، وقال: حسن غريب، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، رقم ١٤٢٥)، وأحمد (١٥/٢٩٩) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (رقم ٨١٠) [مؤسسة غراس، ط١].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الديات، رقم ٦٨٦٤)، ومسلم (كتاب القسامة، رقم ١٦٧٨).
وراجع: التذكرة للقرطبي (٣٢١).

(٦) انظر: شرح الأصفهانية لابن تيمية (١٤٤).

(٧) انظر: عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١/٣٥٢، ٤٢٦، ٤٥٢) [مكتبة العلوم، ط١، ١٤١٤هـ].

(٨) انظر: عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١/٤٢٦).

رد لنصوص الوحي التي أفاد ظاهرها وقوع الحساب حقيقة، ولما فيه من مخالفة لما انعقد عليه إجماع الأمة من ثبوت الحساب.

وقد خالف بعض الطوائف في كون الله تعالى هو من يتولى حساب العباد، فذهبت بعض الفرق من المعتزلة إلى اعتقادهم بأن المسيح هو الذي يحاسب الخلائق يوم القيامة[(١)].

وذهبت الإسماعيلية الباطنية إلى أن القائم محمد بن إسماعيل هو من يتولى حساب الخلائق ومجازاتهم؛ لأنه الله الواحد القهار بزعمهم[(٢)].

وهذا معتقد فاسد باطل مخالف لما عليه المسلمون من الاعتقاد بأن الله تعالى هو الذي يتولى حساب الخلائق يوم القيامة، وهو الذي يجازي ويعاقب ويعفو، وأن الخلق كلهم لا يملكون شيئًا من ذلك، وقد شهدت النصوص بذلك.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإسماعيلية تاريخ وعقائد»، لإحسان إلٰهي ظهير.

٢ ـ «التذكرة في أحوال الموتى والآخرة»، للقرطبي.

٣ ـ «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٥٤٦)، للتيمي.

٤ ـ «رسائل الآخرة»، للعبيدي.

٥ ـ «شرح الأصفهانية»، لابن تيمية.

٦ ـ «عقائد الثلاث والسبعين فرقة»، لليمني.

٧ ـ «شرح الواسطية»، لمحمد خليل هراس.

٨ ـ «الفرق بين الفرق»، للبغدادي.

٩ ـ «لوائح الأنوار السنية»، للسفاريني.

١٠ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١١ ـ «الملل والنحل»، للشهرستاني.

الحسب

يراجع مصطلح (الحسيب).

الحسد

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحاء والسين والدال أصل واحد، وهو الحسد»[(٣)].

الحسد: معروف، والفعل حسد يحسد حسدًا، وأصل الحَسَد القشر؛ لأنه يَقْشِرُ القَلْبَ كما يَقْشر القُراد الجلد فيمتص دمه؛ ولهذا يسمى القُراد الحسدل[(٤)].

---

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ٧٤) [دار المعرفة، ط١، ١٤١٠هـ]، والفرق بين الفرق (٢٢٨) [المكتبة العصرية، ط١٤١١هـ].

(٢) الإسماعيلية تاريخ وعقائد (٤٤٧ ـ ٤٤٩) [إدارة ترجمة السُّنَّة، ط. ١٤٠٥هـ].

(٣) مقاييس اللغة (٢/ ٦١) [دار الجيل، ط. ١٤٢٠هـ].

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢) [الدار المصرية للتأليف والترجمة]، ولسان العرب (٣/ ١٦٦ ـ ١٦٧) =

التعريف شرعًا:

الحسد: الكراهية، والبغض لما يُرى على المنعم عليه من الإحسان، وتمني الحاسد زوال النعمة من المحسود منه، وإن لم يصر للحاسد مثلها[(١)].

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأصل الحسد هو بغض نعمة المحسود عليه، وتمني زوالها»[(٢)].

الحكم:

الحسد: الذي هو تمني زوال النعمة على المنعم عليه، وكراهية ذلك: هو من كبائر الذنوب، ومن المحرمات بإجماع الأمة، لورود النصوص الشرعية بالنهي عنه، وذمه، وتقبيح أهله[(٣)].

الحقيقة:

حقيقة الحسد: هو كراهة النعمة، وتمني زوالها، وهما أمران متلازمان؛ فإن من كره النعمة على غيره، تمنى زوالها بقلبه، وهو مرض من أمراض النفس، مركوز في طباع البشر، وهو مرض غالب فلا يخلص منه إلا قليل من الناس، ولهذا يقال: ما خلا جسد من حسد، لكن اللئيم يبديه، والكريم يخفيه، وهو كراهة الإنسان أن يفوقه أحد من بني جنسه، في شيء من الفضائل، سواء الدنيوية أو الأخروية، لكن منهم من يسعى في زوال نعمة المحسود بالفعل أو بالقول، ومنهم من يسعى في نقله إلى نفسه، ومنهم من يسعى في زوال النعمة عليه دون نقله إلى نفسه، وهذا هو الحسد المنهي عنه[(٤)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحاسد ليس له غرض في شيء معين، لكن نفسه تكره ما أنعم به على النوع، ولهذا قال من قال: إنه تمني زوال النعمة، فإن من كره النعمة على غيره، تمنى زوالها بقلبه»[(٥)].

الأدلة:

قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَـٰهُمُ ٱللَّهُ مِن

= [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ]، وترتيب القاموس المحيط (١/٦٣٨) [دار عالم الكتب، ط٤، ١٤١٧هـ].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/١١١) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١٤٢٥هـ]، وشرح صحيح مسلم للنووي (٦/٩٧) [المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ]، وفتح الباري لابن حجر (١/٢٩٤) [دار طيبة، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٢) بدائع الفوائد (٢/٧٥٦) [دار عالم الفوائد].

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٦/٩٧)، وشرح رياض الصالحين لابن عثيمين (٦/٢٤٨) [مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ط١٤٢٥هـ].

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/١٢٤)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٣/٩٦٨) [دار السلام، ط٢، ١٤٢٤هـ].

(٥) مجموع الفتاوى (١٠/١١٢).

فَضۡلِهِۦ﴾ [النساء: ٥٤]، وقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾ [الفلق].

عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: **«لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانًا، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال»**(١).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: **«لا حسد إلا في اثنتين؛ رجل آتاه الله مالًا فسُلِّط على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها»**(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تحاسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، فهو يقول: لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لفعلت كما يفعل. ورجل آتاه الله مالًا فهو ينفقه في حقه فيقول: لو أوتيت مثل ما أوتي عملت فيه مثل ما يعمل»**(٣).

أقوال أهل العلم:

قال شيخ الإسلام: «ومن أمراض القلوب: الحسد؛ كما قال بعضهم في حدِّه: إنه أذى يلحق بسبب العلم بحسن حال الأغنياء، فلا يجوز أن يكون الفاضل حسودًا؛ لأن الفاضل يجري على ما هو الجميل. وقد قال طائفة من الناس: إنه تمني زوال النعمة عن المحسود، وإن لم يصر للحاسد مثلها، بخلاف الغبطة: فإنه تمني مثلها من غير حب زوالها عن المغبوط. والتحقيق أن الحسد هو البغض والكراهة لما يراه من حسن حال المحسود»(٤).

وقال ابن القيم: «والحسد خلق نفس ذميمة وضيعة ساقطة، ليس فيها حرص على الخير، فلعجزها ومهانتها تحسد من يكسب الخير والمحامد ويفوز بها دونها، وتتمنى أن لو فاته كسبها حتى يساويها في العدم»(٥).

قال ابن حجر رحمه الله: «الحسد تمني زوال النعمة عن المنعم عليه، وخصه بعضهم بأن يتمنى ذلك لنفسه، والحق أنه أعم، وسببه أن الطباع مجبولة على حب الترفع على الجنس، فإذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه له ليرتفع عليه، أو مطلقًا ليساويه، وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم، أو قول، أو فعل، وينبغي لمن خطر له ذلك أن يكرهه، كما يكره ما وضع في قلبه من حب المنهيات»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦٠٧٦)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٥٨).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب العلم، رقم ٧٣)، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٨١٦).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٥٢٨).
(٤) مجموع الفتاوى (١٠/ ١١١).
(٥) كتاب الروح (٢/ ٧٠٥).
(٦) فتح الباري (١/ ٢٩٤) [دار طيبة، ط١، ١٤٢٦هـ].

۞ الأقسام:

قسَّم العلماء الحسد إلى قسمين[(١)]:

الأول: كراهة النعمة مطلقًا، فهذا هو الحسد المذموم، وإذا أبغض ذلك فإنه يتألم ويتأذى بوجود ما يبغضه، فيكون ذلك مرضًا في قلبه، ويلتذ بزوال النعمة عنه، وإن لم يحصل له نفع بزوالها، لكن نفعه زوال الألم الذي كان في نفسه، والحاسد ليس له غرض في شيء معين، لكن نفسه تكره ما أنعم به على النوع، ولهذا قال: إنه تمني زوال النعمة، فإن من كره النعمة على غيره تمنى زوالها بقلبه.

الثاني: أن يكره فضل ذلك الشخص عليه، فيحب أن يكون مثله، أو أفضل منه، فهذا حسد، وهو الذي سموه الغبطة، وقد سماه النبي ﷺ، كما في الأحاديث السابقة، فهذا الحسد هو الذي نهى عنه النبي إلا في موضعين هو الذي سماه من سماه من العلماء بالغبطة: وهو أن يحب مثل حال الغير، ويكره أن يفضل عليه.

۞ المراتب:

مراتب الحسد ثلاثة[(٢)]:

أحدها: الحسد الذي ينتج عنه سعي الحاسد في إزالة النعمة عن المحسود فقط، دون نقلها إلى نفسه.

الثانية: الحسد الذي ينتج عنه ـ مع تمني زوال النعمة عن المحسود ـ نقلها إلى نفس الحاسد.

الثالثة: الحسد الذي يتعدى بصاحبه إلى البغي والعدوان إما بالقول أو بالفعل على المحسود.

۞ المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: أحوال الناس مع الحسد:

لمّا كان الحسد من أمراض القلوب التي قلَّ من يسلم منها، فقد عفي منها بعض الحالات، وبعضها لم يعفَ عنها، **وهي ثلاث حالات[(٣)]:**

الحالة الأولى: من وجد في نفسه حسدًا لغيره، ولم يعمل بمقتضاه، ولم يبغ على المحسود بقول أو فعل، وعمل على دفعه، أو كتمانه في صدره، فهذا مما قد عفي عنه.

الحالة الثانية: من وجد في نفسه حسدًا على غيره، فلم يجاهد في دفعه؛ بل يحدث به نفسه اختيارًا، مستروحًا بذلك؛ بل قد يتعدى إلى الظلم والاعتداء، إما بالقول أو الفعل، كان صاحبه مستحقًّا للعقوبة، إلا أن يتوب،

(١) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم (٦/ ٩٧)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ١١١ ـ ١١٣).

(٢) جامع العلوم والحكم (٣/ ٩٦٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٢١ ـ ١٢٥)، وجامع العلوم والحكم (٣/ ٩٧٠ ـ ٩٧٢).

وكان المحسود مظلومًا، مأمورًا بالصبر والتقوى.

الحالة الثالثة: وهو من وجد في نفسه حسدًا، وسعى في إزالته من قلبه، وبإبداله بمحبة الخير له، مع الإحسان إلى المحسود، والدعاء له، ونشر فضائله، فهذه بأعلى المنازل.

ـ المسألة الثانية: في حقيقة الغِبطة، ولماذا أطلق عليها النبي ﷺ اسم الحسد:

عرَّفها بعض أهل العلم بقولهم: الغبطة أن تتمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها، ولا أن تتحول عنه[1].

وعرَّفها ابن تيمية بقوله: «هو أن يحب مثل حال الغير، ويكره أن يفضل عليه»[2].

فإن قيل: لماذا سمّاها النبي حسدًا، وإنما أحب أن ينعم الله عليه؟

الجواب: هو أن مبدأ هذا الحب هو نظره إلى إنعامه على الغير، وكراهته أن يتفضل عليه، ولولا وجود ذلك الغير لم يحب ذلك، فلما كان مبدأ ذلك كراهته أن يتفضل عليه كان حسدًا؛ لأن كراهته تتبعها محبة، وأما من أحب أن ينعم الله عليه، مع عدم التفاته إلى أحوال الناس، فهذا ليس عنده من الحسد شيء، ولهذا يبتلى غالب الناس بهذا القسم الثاني، وقد تسمى المنافسة، فيتنافس الاثنان في الأمر المحبوب المطلوب، كلاهما يطلب أن يأخذه، وذلك لكراهية أحدهما أن يتفضل عليه الآخر، كما يكره المستبقان كل منهما أن يسبقه الآخر[3].

فالغبطة: إن كانت لكراهة التفضيل، مع حب المماثلة، فهي منهي عنها، إلا فيما خصه الدليل الشرعي كما تقدم في الأحاديث، وأما إذا أحب أن يعطى مثل ما أعطي الآخر مما يقربه إلى الله فهذا لا بأس به، وإعراض القلب عن ذلك كله هو الأفضل.

قال ابن تيمية: «فالحاسد المبغض للنعمة على من أنعم الله عليه بها ظالم معتد، والكاره لتفضيله، المحب لمماثلته منهي عن ذلك، إلا فيما يقربه إلى الله، فإذا أحب أن يعطى مثل ما أعطي مما يقربه إلى الله فهذا لا بأس به، وإعراض قلبه عن هذا بحيث لا ينظر إلى حال الغير أفضل»[4].

الفروق:

الفرق بين الحسد والغبطة[5]:

الحسد: هو كراهية النعمة مطلقًا،

---

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٦/٩٧)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٣٣٩ ـ ٣٤٠)، وفتح الباري لابن حجر (١/٢٩٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/١١٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/١١٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١٠/١٢٠ ـ ١٢١).

(٥) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٦/٩٧)، وجامع العلوم والحكم (٣/٩٧١)، وفتح الباري (١/٢٩٤).

وتمني زوال النعمة عن صاحبها، سواء كانت في أمور الدين أو الدنيا، وهذا حرامٌ بإجماع الأمة مع النصوص الصحيحة.

والغبطة: وهو أن يتمنى مثل النعمة التي على غيره من غير تمني زوالها عن صاحبها، فإن كانت من أمور الدنيا كانت مباحةً، وقيل: لا خير فيها، وإن كانت طاعةً فهي مستحبة، وإن كانت في المعصية فهي مذمومة.

الحسد: منهي عنه مطلقًا، ومذموم في كل الأحوال.

وأما الغبطة: فليست مذمومة ولا محمودة مطلقًا؛ بل قد تذم إذا كره أن يفضل عليه، وقد تحمد إذا كانت من باب المنافسة في الطاعات، وأمور الآخرة.

الفرق بين العائن والحاسد[١]:

يشتركان في شيء، ويفترقان في شيء:

فيشتركان في أن كل واحد منهما تتكيف نفسه، وتتوجه نحو من يريد أذاه، فالعائن تتكيف نفسه عند مقابلة المَعين ومعاينته، والحاسد يحصل له ذلك عند غيبة المحسود، وحضوره.

ويفترقان: أن العائن قد يصيب من لا يحسده، من جماد، أو حيوان، أو زرع، أو مال، وإن كان لا يكاد ينفك من حسد صاحبه، وربما أصابت عينه نفسه.

فالعائن أخص من الحاسد، فهو حاسد أخص، وهو أضر من الحاسد، فكل عائن حاسد ولا بد، وليس كل حاسد عائنًا، فإذا استعاذ من شر الحسد دخل فيه العين.

الآثار:

من آثار الحسد: ذهاب الدين، والمروءة، وضعف الإيمان في قلب العبد، وهذا حال كل من تلبس بالمعاصي والذنوب.

ومن آثاره: دخول الحاسد في جملة الظالمين المعتدين، وقد توعَّد الله تعالى الظلمة في الدنيا والآخرة، ووعد بنصره لعباده المظلومين.

ضنك المعيشة، وضيق القلب، ودوام حزنه، وتألمه وحسرته، فهو من جملة الأمراض القلبية التي تورث صاحبها الذل والهوان في الدنيا، قبل الآخرة.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحسد جمرة في القلب، والعياذ بالله، كلما أنعم الله على عبده نعمة احترق هذا القلب والعياذ بالله؛ حيث أنعم الله تعالى على عباده، فتجده دائمًا في نكد وقلق»[٢].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الروح»، لابن القيم.

(١) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٢/ ٧٥١ ـ ٧٥٦).

(٢) شرح رياض الصالحين (٦/ ٢٤٩).

٢ ـ «رياض الصالحين»، النووي.

٣ ـ «شرح رياض الصالحين»، لابن عثيمين.

٤ ـ «شرح صحيح مسلم»، للنووي.

٥ ـ «غذاء الألباب شرح منظومة الآداب»، للسفاريني.

٦ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٧ ـ «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لابن الأثير.

٨ ـ «بدائع الفوائد»، لابن القيم.

٩ ـ «معالم السنن»، للخطابي.

١٠ ـ «مجموع رسائل ابن رجب».

حسن الظن بالله

التعريف لغةً:

الحُسن من مادة: (ح.س.ن)، قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الحاء والسين والنون أصل واحد، فالحسن ضد القبح، يقال: رجل حسن، وامرأة حسناء وحسَّانة، والمحاسن من الإنسان وغيره: ضد المساوي»[(١)].

الحُسن: ضد القبح ونقيضه، والمحاسن: خلاف المساوي والحَسن: ما حسن من كل شيء، يقال: حسّنت الشيء تحسينًا: زينته، وأحسنت إليه وبه، وهو يحسن الشيء؛ أي: يعمله، ويستحسنه: يعده حسنًا، والحسنة: خلاف السيئة[(٢)].

والظن من مادة: (ظ.ن.ن)، قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الظاء والنون أصل صحيح يدل على معنيين مختلفين: يقين، وشك»[(٣)].

الظن: يدل على معنيين مختلفين يقين وشك، فأما اليقين فقول القائل: ظننت ظنًّا؛ أي: أيقنت، قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، أراد والله أعلم: يوقنون، والأصل الآخر: الشك، يقال: ظننت الشيء إذا لم يتيقنه، ومن ذلك الظِّنَّة: التهمة، والظنين: المتهم[(٤)].

التعريف شرعًا:

حسن الظن بالله: هو رجاء الخير من الله تعالى، مع حسن العمل، وانعقاد أسباب النجاح[(٥)].

الحكم:

حسن الظن بالله: واجب من واجبات

(١) مقاييس اللغة (٢/ ٥٧ ـ ٥٨) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٤٦٢)، ولسان العرب (٣/ ١٧٧) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ]، وترتيب القاموس المحيط (١/ ٦٤٣) [دار عالم الكتب، ط٤، ١٤١٧هـ].

(٣) مقاييس اللغة (٣/ ٤٦٢).

(٤) انظر: الصحاح (٥/ ٢٠٩٩) [دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ]، ولسان العرب (٨/ ٢٧١)، وترتيب القاموس المحيط (٣/ ١٣٠).

(٥) انظر: معالم السنن (١/ ٣٠١) [المطبعة العلمية بحلب، ط١، ١٣٥٢هـ]، والداء والدواء (٤٨ ـ ٥٠) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ].

التوحيد، لقوله ﷺ: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن بالله الظن**»[(١)]، ولقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فهذه النصوص تدل على وجوب إحسان الظن بالله تعالى وتحريم إساءة الظن به[(٢)].

الحقيقة:

حقيقة حسن الظن بالله تعالى هو حسن العمل نفسه؛ فهو فرع عن الإحسان في عبادته، والقيام بها وفق مراده، وبعدها تأميل الخير من الله تعالى، ورجاؤه في حسن المجازاة.

قال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما يحسن بالله الظن من حسن عمله، فكأنه قال: أحسنوا أعمالكم يحسن ظنكم بالله، فإن من ساء عمله ساء ظنه؛ وقد يكون أيضًا حسن الظن بالله من ناحية الرجاء وتأميل العفو والله جواد كريم، لا آخذنا الله بسوء أفعالنا ولا وكلنا إلى حسن أعمالنا برحمته»[(٣)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن تأمل هذا الموضع حق التأمل علم أن حسن الظن بالله هو حسن العمل نفسه، فإن العبد إنما يحمله على حسن العمل ظنه بربه أن يجازيه على أعماله ويثيبه عليها ويتقبلها منه، فالذي حمله على العمل حسن الظن، فكلما حسن ظنه حسن عمله، وإلا فحسن الظن مع اتباع الهوى عجز»[(٤)].

الأهمية:

حسن الظن بالله تعالى من أجلّ العبادات القلبية وأشرفها وأعلاها شأنًا، فقد أثنى الله تعالى على أهله المتصفين به، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢١٨﴾ [البقرة].

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فتأمل كيف جعل رجاءهم مع إيمانهم بهذه الطاعات؟ فالرجاء إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله تعالى، شرعه وقدرته، وثوابه وكرامته، ولو أن رجلًا له أرض يؤمل أن يعود عليه من مغلها ما ينفعه فأهملها ولم يحرثها ولم يبذرها، ورجا أنه يأتي من مغلها مثل ما يأتي من حرث وزرع وتعاهد الأرض؛ لعدَّه الناس من أسفه السفهاء، فكذلك من حسَّن ظنه بربه، وقوَّى رجاؤه في الفوز بالدرجات العلا والنعيم المقيم من غير طاعة، ولا تقرب إلى الله بامتثال أوامره واجتناب نواهيه»[(٥)].

(١) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٧٧).
(٢) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (٩٢).
(٣) معالم السنن (١/ ٣٠١).
(٤) الداء والدواء (٤٨).
(٥) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٤٩) [مؤسسة الرسالة، ط١٣، ١٤١٩هـ].

وبالجملة؛ فحسن الظن بالله تعالى من أخص صفات أهل الإيمان، وأشرفها وتحقيقه منهم كان بحسن العمل بفعل الأوامر، وترك المناهي والاجتهاد في ذلك رجاء مغفرة الله تعالى وحسن جزائه وثوابه.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١٠﴾ [النحل].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ يَرۡجُونَ تِجَٰرَةٗ لَّن تَبُورَ ٢٩ لِيُوَفِّيَهُمۡ أُجُورَهُمۡ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضۡلِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ غَفُورٞ شَكُورٞ ٣٠﴾ [فاطر].

وعن جابر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قبل وفاته بثلاث يقول: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن بالله الظن**»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني**»(٢).

(١) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٤٠٥)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٧٥).

أقوال أهل العلم:

قال النووي رحمه الله: «قال العلماء: معنى حسن الظن بالله: أن يظن أنه يرحمه ويعفو عنه»(٣).

وقال ابن القيم رحمه الله: «ومن تأمل هذا الموضع حق التأمل: علم أن حسن الظن بالله هو حسن العمل نفسه»(٤).

وقال ابن عثيمين رحمه الله: «والظن بالله عز وجل على **نوعين**: **الأول**: أن يظن بالله خيرًا. **الثاني**: أن يظن بالله شرًّا.

والأول: له متعلقان:

١ ـ متعلق بالنسبة لما يفعله في هذا الكون، فهذا يجب عليك أن تحسن الظن بالله عز وجل فيما يفعله سبحانه وتعالى في هذا الكون، وأن تعتقد أن ما فعله إنما هو لحكمة بالغة، قد تصل العقول إليها، وقد لا تصل، وبهذا تتبين عظمة الله وحكمته وتقديره، فلا يظن أن الله إذا فعل شيئًا في الكون فعله لإرادة سيئة، حتى الحوادث والنكبات، لم يحدثها الله لإرادة السوء المتعلق بفعله، أما المتعلق بغيره بأن يحدث ما يريد به أن يسوء هذا الغير، فهذا واقع كما قال تعالى: ﴿قُلۡ مَن ذَا ٱلَّذِي يَعۡصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ سُوٓءًا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ رَحۡمَةٗۚ﴾ [الأحزاب: ١٧].

٢ ـ متعلق بالنسبة لما يفعله بك،

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/ ٢١٠) [المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ].

(٤) الداء والدواء (٤٨).

فهذا يجب أن تظن بالله أحسن الظن، لكن بشرط أن يوجد لديك السبب الذي يوجب الظن الحسن، وهو أن تعبد الله على مقتضى شريعته مع الإخلاص، فإذا فعلت ذلك، فعليك أن تظن أن الله يقبل منك، ولا تسيء الظن بالله بأن تعتقد أنه لن يقبل منك، وكذلك إذا تاب الإنسان من الذنب فيحسن الظن بالله أنه يقبل منه، ولا يسيء الظن بالله بأن يعتقد أنه لا يقبل منه»[(١)].

المسائل المتعلقة:

المسألة الأولى: ضابط حسن الظن بالله تعالى:

حسن الظن بالله تعالى لا يكون إلا مع إحسان العمل والاجتهاد في إيقاعه على الوجه المشروع، وأما مع ترك العمل والتمادي في الذنوب والمعاصي اعتمادًا على سعة رحمة الله ومغفرته وكريم عفوه فليس من حسن الظن في شيء.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومما ينبغي أن يعلم أن من رجا شيئًا استلزم رجاؤه **ثلاثة أمور:**

أحدها: محبة ما يرجوه.

الثاني: خوف من فواته.

الثالث: سعيه في تحصيله قدر الإمكان.

وأما رجاء لا يقارنه شيء من ذلك فهو من باب الأماني، والرجاء شيء والأماني شيء آخر، فكل راج خائف، والسائر على الطريق إذا خاف أسرع السير مخافة الفوات، وهو سبحانه كما جعل الرجاء لأهل الأعمال الصالحة، فكذلك جعل الخوف لأهل الأعمال الصالحة.

فعلم أن الرجاء والخوف النافع هو ما اقترن به العمل، والله سبحانه وصف أهل السعادة بالإحسان مع الخوف، ووصف الأشقياء بالإساءة مع الأمن، ومن تأمل أحوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وجدهم في غاية العمل مع غاية الخوف»[(٢)].

وجماع القول: أن حسن الظن لا يتأتى لأحد إلا مع إحسان العمل، وهذه حال الأنبياء والمرسلين وأتباعهم كما قال تعالى في وصفهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنبياء].

ـ المسألة الثانية: إحسان الظن بالله تعالى عند الموت:

استحب السلف للعبد عند خروجه من الدنيا أن يقوي جانب الرجاء وحسن الظن بالله تعالى على جانب الخوف، وقد دلَّ على هذا حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل أن

(١) القول المفيد (٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٣هـ].

(٢) الداء والدواء (٨٧ ـ ٨٨).

يموت بثلاث: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن بالله الظن**»[(١)].

ونقل البغوي في شرح السُّنَّة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إذا رأيتم الرجل بالموت فبشروه ليلقى ربه وهو حسن الظن به، وإذا كان حيًّا، فخوفوه بربه عز وجل»[(٢)]، وقال معمر بن سليمان رحمه الله: «قال أبي عند موته: يا معمر حدثني بالرخص لعلي ألقى الله وأنا حسن الظن به»[(٣)].

وقال الفضيل بن عياض رحمه الله: «الخوف أفضل من الرجاء، ما دام العبد صحيحًا، فإذا نزل به الموت فالرجاء أفضل»[(٤)].

وقال النووي رحمه الله: «في حال الصحة يكون خائفًا راجيًا ويكونان سواء، وقيل: يكون الخوف أرجح، فإن دنت أمارات الموت غلّب الرجاء أو محّضه؛ لأن مقصود الخوف الانكفاف عن المعاصي والقبائح، والحرص على الإكثار من الطاعات والأعمال، وقد تعذر ذلك أو معظمه في هذا الحال، فاستحب إحسان الظن المتضمن الافتقار إلى الله تعالى والإذعان له»[(٥)].

الفروق:

الفرق بين حسن الظن بالله تعالى والتمني:

حسن الظن بالله لا بد أن يعتمد على عمل صالح وإلا أصبح غرورًا وأمانيَ، وهذا ما قرره ابن القيم رحمه الله بقوله: «والفرق بينه [أي: الرجاء] وبين التمني أن التمني يكون مع الكسل، ولا يسلك بصاحبه طريق الجد والاجتهاد، والرجاء يكون مع بذل الجهد وحسن التوكل»[(٦)].

وقال رحمه الله: «حسن الظن إن حمل على العمل، وحث عليه، وساق إليه؛ فهو صحيح، وإن دعا إلى البطالة، والانهماك في المعاصي؛ فهو غرور، وحسن الظن هو الرجاء، فمن كان رجاؤه حاديًا على الطاعة، زاجرًا له عن المعصية فهو رجاء صحيح، ومن كانت بطالته رجاء، ورجاؤه بطالة وتفريطًا، فهو مغرور»[(٧)].

وقال ابن حجر رحمه الله: «والمقصود من الرجاء: أن من وقع منه تقصير فليحسن ظنه بالله، ويرجو أن يمحو عنه ذنبه، وكذا من وقع منه طاعة يرجو قبولها، وأما من انهمك على المعصية راجيًا عدم

(١) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٧٧).
(٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق (١٤٨، رقم ٤٤١) [دار الكتب العلمية].
(٣) شرح السُّنَّة للبغوي (٥/ ٢٧٥).
(٤) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٣٢) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٢هـ].
(٥) صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/ ٢١٠).
(٦) مدارج السالكين (١/ ٤٥٨) [مؤسسة المختار، ط١، ١٤٢٢هـ].
(٧) الجواب الكافي (٨٦).

المؤاخذة بغير ندم ولا إقلاع فهذا في غرور»[(١)].

الثمرات:

إذا كان حسن الظن بالله تعالى في محله وعلى وجهه الصحيح وجادته القويمة فإنه يثمر ثمرات عظيمة وفوائد جمة؛ **منها**:

١ ـ إظهار العبودية والفاقة والحاجة إلى ما يرجوه العبد من ربه ويستشرفه من إحسانه، وأن لا يستغني عن فضله، وإحسانه طرفة عين.

٢ ـ أن حسن الظن بالله محبوب لله، فهو سبحانه يحب من عباده أن يحسنوا ظنهم بربهم، ويأملوه، ويسألوه من فضله لأنه الملك الحق الجواد فهو أجود من سئل وأكرم من أعطى.

٣ ـ إحسان الظن بالله حاد يحدو بالعبد في سيره إلى الله، ويطيب له المسير، ويحثه عليه، ويبعثه على ملازمته.

٤ ـ أنه يوجب المزيد من معرفة الله وأسمائه ومعانيها، والتعلق بها.

٥ ـ أن الخوف مستلزم للرجاء وحسن الظن بالله، والرجاء وحسن الظن بالله مستلزم للخوف، فكل راج خائف، وكل خائف راج[(٢)].

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١/ ٣٠١).
(٢) رسائل الشيخ الحمد في العقيدة (٨/ ١٣).

المصادر والمراجع:

١ ـ «إعانة المستفيد بشرح كتاب»، للفوزان.

٢ ـ «الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد»، للفوزان.

٣ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٤ ـ «الداء والدواء»، لابن القيم.

٥ ـ «رسائل في العقيدة»، محمد الحمد.

٦ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

٧ ـ «حسن الظن بالله»، لابن أبي الدنيا.

٨ ـ «أعمال القلوب: حقيقتها وأحكامها عند أهل السُّنَّة»، لسهل العتيبي.

٩ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

١٠ ـ «الآداب الشرعية»، لابن مفلح.

الحسن بن علي رضي الله عنهما

اسمه ونسبه:

الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو محمد القرشي الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، أمه فاطمة بنت رسول الله ﷺ، سماه النبيُّ الحسنَ،

وعقَّ عنه يوم سابعه، وحلق شعره وأمر أن يتصدق بزنة شعره فضة[(١)].

مولده ووفاته:

ولد في نصف شهر رمضان المبارك، سنة ثلاث من الهجرة النبوية، وقيل: ولد في شعبان منها، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة خمس[(٢)]. وذكر الحافظ ابن حجر أن القول الأول أثبت[(٣)]. ومات بالمدينة سنة تسع وأربعين للهجرة[(٤)]، وهو ابن سبع وأربعين، وقيل: بل مات سنة خمسين، وقيل: بعدها[(٥)].

فضائله:

- أنه هو وأخاه الحسين رضي الله عنهما سيّدا شباب أهل الجنة؛ لما ثبت من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الحسن والحسين سيِّدا شباب أهل الجنة**»[(٦)].

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: سألتني أمي: متى عهدك؟ تعني: بالنبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: ما لي به عهد منذ كذا وكذا، فنالت مني، فقلت لها: دعيني آتي النبي صلى الله عليه وسلم فأُصلي معه المغرب، وأسأله أن يستغفر لي ولك، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فصليت معه المغرب، فصلى حتى صلى العشاء، ثم انفتل فتبعته فسمع صوتي، فقال: «**من هذا؟ حذيفة؟**» قلت: نعم. قال: «**ما حاجتك؟ غفر الله لك ولأمك**»، قال: «**إن هذا ملك لم ينزل الأرض قط قبل هذه الليلة، استأذن ربه أن يسلم عليّ، ويبشرني بأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة، وأن الحسن والحسين سيِّدا شباب أهل الجنة**»[(٧)].

- أن الله عز وجل أصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم الكريم، فقد ثبت من حديث أبي بكرة رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج ذات يوم الحسنَ فصعد به على المنبر فقال: «**ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**»[(٨)].

- أنه ريحانة النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا، لما ثبت من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛

---

(١) انظر: طبقات خليفة بن خياط (٣٠) [دار الفكر]، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٣٨٣) [دار الجيل، بيروت]، وأسد الغابة في معرفة الصحابة (٢/ ١٣) [دار الكتب العلمية]، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٢٤٥) [مؤسسة الرسالة، ط٣]، والإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٦٨) [دار الجيل، بيروت ط١].

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٤٦).

(٣) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٦٨).

(٤) الطبقات لخليفة بن خياط (٣٠).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (رقم ١٢٦٤).

(٦) أخرجه الترمذي (أبواب المناقب، رقم ٣٧٦٨) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأحمد (١٧/ ٣١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، رقم ٦٩٥٩)، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ٧٩٦).

(٧) أخرجه الترمذي (أبواب المناقب، رقم ٣٧٨١)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وأحمد (٣٨/ ٣٥٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، رقم ٦٩٦٠)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٤٢٦).

(٨) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٦٢٩).

أنه قال: قال النبي ﷺ: «**هما ريحانتاي من الدنيا**»[١]؛ يعني: الحسن والحسين رضي الله عنهما.

- أنه حِبّ رسول الله ﷺ، لما ثبت من حديث البراء رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ والحسن بن علي على عاتقه يقول: «**اللَّهُمَّ إني أحبُّه، فأحبَّه**»[٢].

- أنه رضي الله عنه شبّه النبي ﷺ خلقةً، لما جاء عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: «رأيت النبي ﷺ وكان الحسن يشبهه»[٣].

مكانته:

الحسن بن علي رضي الله عنهما كانت له منزلة كبرى ومكانة عظمى، فهو ابن بنت النبي ﷺ فاطمة، وأبوه ابن عم النبي ﷺ وأحد الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ولذا كان الصحابة يحبونه ويكرمونه ويعظمونه، وينزلونه منزلته اللائقة به هو وأخاه الحسين.

وكان أيضًا الخليفة الراشد عمر بن الخطاب يلحق الحسن والحسين بمنزلة أبيهما في العطاء، فقد ذكر الإمام الذهبي «أن عمر لما دوّن الديوان، ألحق الحسن والحسين بفريضة أبيهما؛ لقرابتهما من رسول الله ﷺ، فرض لكلٍّ منهما خمسة آلاف درهم»[٤].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: خلافة الحسن بن علي رضي الله عنهما:

بويع الحسن بن علي رضي الله عنهما بالخلافة بعد وفاة أبيه مقتولًا سنة أربعين[٥]. وقد دلَّ على خلافته حديث سفينة مولى رسول الله ﷺ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك ـ أو ملكه ـ من يشاء**». قال سعيد: «قال لي سفينة: أمسك عليك أبا بكر سنتين، وعمر عشرًا، وعثمان اثنتي عشرة، وعلي كذا»[٦].

قال الإمام ابن كثير: «والدليل على أنه أحد الخلفاء الراشدين الحديث الذي أوردناه في دلائل النبوة من طرق عن سفينة مولى رسول الله ﷺ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكًا**»، وإنما كملت الثلاثون بخلافة الحسن بن علي رضي الله عنهما، فإنه نزل عن الخلافة لمعاوية

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٧٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٧٤٩)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٤٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٥٤٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٥٩).

(٥) انظر: تاريخ خليفة بن خياط (١٩٩) [دار القلم، ومؤسسة الرسالة، ط٢، ١٣٩٧هـ].

(٦) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، رقم ٤٦٤٦)، والترمذي (أبواب الفتن، رقم ٢٢٢٦) وحسَّنه، وأحمد (٣٦/ ٢٤٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠) [دار المعارف، ط١].

في ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين، وذلك كمال ثلاثين سنة من موت رسول الله ﷺ، فإنه توفي في ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة، وهذا من أكبر دلائل النبوة»[(١)].

وقال الإمام الذهبي في الحسن رضي الله عنه: «بقي في الخلافة بعد أبيه سبعة أشهر»[(٢)].

- المسألة الثانية: تنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنهما:

لما قُتل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بايع الذين كانوا تحت إمرته ابنه الحسن، وهو لم تكن له رغبة في قتال أحد، لكن الذين معه غلبوه على رأيه، وحملوه على الاستعداد لقتال أهل الشام؛ معاوية رضي الله عنه ومن معه من المسلمين[(٣)]، ولما رأى معاوية رضي الله عنه الجيوش الكبيرة المتجهة إليه عرض الصلح على الحسن رضي الله عنه. يوضح هذا حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: سمعت الحسن رضي الله عنه يقول: «استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال، فقال عمرو بن العاص: إني لأرى كتائب لا تولي حتى تقتل أقرانها، فقال له معاوية - وكان والله خير الرجلين -: أي عمرو؛ إن قتل هؤلاء هؤلاء وهؤلاء هؤلاء من لي بأمور الناس، من لي بنسائهم؟ من لي بضيعتهم؟ فبعث إليه رجلين من قريش من بني عبد شمس عبد الرحمٰن بن سمرة وعبد الله بن عامر بن كريز؛ فقال: اذهبا إلى هذا الرجل فاعرضا عليه، وقولا له واطلبا إليه، فأتياه فدخلا عليه، فتكلما وقالا له فطلبا إليه، فقال لهما الحسن بن علي: إنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال، وإن هذه الأمة قد عاثت في دمائها، قالا: فإنه يعرض عليك كذا وكذا، ويطلب إليك ويسألك، قال: فمن لي بهذا؟ قالا: نحن لك به، فما سألهما شيئًا إلا قالا: نحن لك به، فصالحه»[(٤)]. فقبل منه الحسن هذا العرض مقابل شروط اشترطها عليه، وهي: «أن يسلم له ثلاث خصال: يسلم له بيت المال، فيقضي منه دينه ومواعيده ويتحمل منه هو وآله، ولا يُسَبّ عليٌّ وهو يسمع، وأن يحمل إليه خراج فسا ودرابجرد كل سنة إلى المدينة، فأجابه معاوية، وأعطاه ما سأل»[(٥)].

وقال ابن تيمية: «إن الحسن تخلى عن الأمر وسلمه إلى معاوية ومعه جيوش العراق، وما كان يختار قتال المسلمين قط، وهذا متواتر من سيرته»[(٦)].

(١) البداية والنهاية (١١/ ١٣٤) [دار هجر، ط١].
(٢) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٠).
(٣) انظر: البداية والنهاية (١١/ ١٣١ - ١٣٢).
(٤) رواه البخاري (كتاب الصلح، رقم ٢٧٠٤).
(٥) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٤).
(٦) منهاج السُّنَّة النبوية (٤/ ٤٢) [جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ].

وهكذا تنازل له عن الخلافة، وحقنت بذلك دماء المسلمين، واجتمعت كلمة المسلمين على معاوية رضي الله عنه، وسمي هذا العام عام الجماعة.

قال الإمام ابن كثير: «المشهور أن مبايعة الحسن لمعاوية كانت في سنة أربعين، ولهذا يقال له: عام الجماعة؛ لاجتماع الكلمة فيه على معاوية، والمشهور عند ابن جرير وغيره من علماء السير أن ذلك كان في أوائل سنة إحدى وأربعين»(١).

وممن جزم بأن تنازل الحسن كان في عام إحدى وأربعين شيخُ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «كان إصلاح ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي السيد، بين فئتين من المؤمنين، بنزوله عن الأمر عام إحدى وأربعين في شهر جمادى الأولى، وسمي: عام الجماعة؛ لاجتماع الناس على معاوية، وهو أول الملوك»(٢).

ولا شكَّ أن تنازله عن الخلافة من الأمور العظيمة؛ لما تضمنه من أهداف نبيلة، وغايات كريمة، أشار إلى طائفة منها الإمام ابن كثير بقوله: «وقد مدحه رسول الله صلى الله عليه وسلم على صنيعه هذا، وهو تركه الدنيا الفانية، ورغبته في الآخرة الباقية، وحقنه دماء هذه الأمة، فنزل عن الخلافة وجعل الملك بيد معاوية، حتى تجتمع الكلمة على أمير واحد»(٣).

وقد كان الحسين رضي الله عنه غير راض بتنازل أخيه الحسن عن الخلافة. قال الإمام ابن كثير: «وقد لام الحسين أخاه الحسن على هذا الرأي، فلم يقبل منه، والصواب مع الحسن رضي الله عنه»(٤).

- المسألة الثالثة: فيما قيل من موت الحسن رضي الله عنه مسمومًا:

قيل: إن الحسن بن علي رضي الله عنهما مات بالسم، وأن من سمه هي زوجته جعدة بنت الأشعث، فقد ذكر المجلسي أن الحسن «مات مسمومًا، سمته جعدة بنت الأشعث بن قيس الكندي»(٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما موته، فقد قيل: إنه مات مسمومًا، وهذا شهادة له وكرامة في حقه، لكن لم يمت مقاتلًا»(٦).

وفي موضع آخر قال: «والحسن رضي الله عنه قد نقل عنه أنه مات مسمومًا»(٧).

وفي السبب والدافع لها على ذلك ذُكرت أقوال عديدة، منها: أن أباها

(١) البداية والنهاية (١١/ ١٣٣).
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/ ١٩).
(٣) البداية والنهاية (١١/ ١٣٤)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٤٦٦).
(٤) البداية والنهاية (١١/ ١٣٣).
(٥) بحار الأنوار للمجلسي (٣٤/ ٣٣٠) [ط١].
(٦) منهاج السُّنَّة النبوية (٤/ ٤٢).
(٧) المصدر نفسه (٤/ ٤٦٩).

الأشعث بن قيس هو الذي أمرها بذلك؛ لأنه كان ناقمًا على علي والحسن، ولو كان معه في الظاهر. **ومنها:** أن يزيد بن معاوية أمرها بقتله؛ لتكون الخلافة له بعد أبيه، لا للحسن كما اتفق عليه في الصلح بينهما، وأنه سيتزوجها من بعده. وقيل: إن معاوية هو الذي أمر جعدة بنت الأشعث، وقيل: إن زوجته ربما سمّته لغرض آخر؛ لأنه كان رجلًا مطلاقًا[(١)].

قال ابن الأثير: «وكان سبب موته أن زوجته جعدة بنت الأشعث بن قيس سقته السم»[(٢)].

وهذه الأقوال ليس عليها دليل يمكن أن يعتمد عليه. قال ابن تيمية في أثناء رده على الحلي: «وأما قوله: «إن معاوية سم الحسن» فهذا مما ذكره بعض الناس، ولم يثبت ذلك ببينة شرعية، أو إقرار معتبر، ولا نقل يُجزم به. وهذا مما لا يمكن العلم به؛ فالقول به قول بلا علم... والحسن رضي الله عنه قد نقل عنه أنه مات مسمومًا، وهذا مما يمكن أن يعلم، فإن موت المسموم لا يخفى، لكن يقال: إن امرأته سمته، ولا ريب أنه مات بالمدينة، ومعاوية بالشام، فغاية ما يظن الظان أن يقال: إن معاوية أرسل إليها وأمرها بذلك. وقد يقال: بل سمته امرأته لغرض آخر مما تفعله النساء؛ فإنه كان مطلاقًا لا يدوم مع امرأة... وإذا قيل: إن معاوية أمر أباها، كان هذا ظنًّا محضًا، والنبي ﷺ قال: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث**»[(٣)]. وبالجملة؛ فمثل هذا لا يحكم به في الشرع باتفاق المسلمين، فلا يترتب عليه أمر ظاهر، لا مدح ولا ذم»[(٤)].

وقال الذهبي ردًّا على من زعم أن الذي سم الحسن زوجته بإيعاز من معاوية رضي الله عنه: «هذا شيء لا يصح، فمن الذي اطلع عليه؟»[(٥)].

وأما اتهام الأشعث رضي الله عنه بأنه أمر ابنته بوضع السم للحسن فهذا باطل؛ لما هو معروف من أن الأشعث رضي الله عنه مات بالكوفة قبل الحسن بعشر سنين، وهو الذي صلى عليه[(٦)]، قال خليفة ابن خياط: «مات في آخر سنة أربعين بعد قتل علي قليلًا»[(٧)]، وتقدم في ترجمة الحسن أنه توفي سنة تسع وأربعين بالمدينة.

(١) انظر: المصدر نفسه (٤/ ٤٦٩ ـ ٤٧١).
(٢) أسد الغابة (٢/ ١٣).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب النكاح، رقم ٥١٤٣)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٦٣).
(٤) منهاج السُّنَّة (٤/ ٤٦٩ ـ ٤٧١).
(٥) تاريخ الإسلام للذهبي (٢/ ٤٠٣) [دار الغرب الإسلامي، ط١].
(٦) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ١٠٠)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ١٣٤)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٣٦٥).
(٧) الطبقات لخليفة بن خياط (١٣١).

قال ابن تيمية: «ثم إن الأشعث بن قيس مات سنة أربعين، وقيل: سنة إحدى وأربعين، ولهذا لم يذكر في الصلح الذي كان بين معاوية والحسن بن علي، في العام الذي كان يسمى عام الجماعة، وهو عام أحد وأربعين، وكان الأشعث حما[(١)] الحسن بن علي، فلو كان شاهدًا لكان يكون له ذكر في ذلك، وإذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشر سنين، فكيف يكون هو الذي أمر ابنته أن تسم الحسن؟ والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال، وهو يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون. فإن كان قد وقع شيء من ذلك، فهو من باب قتال بعضهم بعضًا كما تقدم، وقتال المسلمين بعضهم بعضًا بتأويل، وسبّ بعضهم بعضًا بتأويل، وتكفير بعضهم بعضًا بتأويل؛ باب عظيم، ومن لم يعلم حقيقة الواجب فيه وإلا ضل»[(٢)].

موقف المخالفين منه:

ـ الروافض:

يزعم الروافض أن الحسن بن علي رضي الله عنهما هو إمام بالنص، ومما احتجوا به لهذا: ما نسبوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الحسن والحسين: «ابناي هذان إمامان، قاما أو قعدا»[(٣)].

وقال المفيد في بيان عقيدة الإمامية: «واعتقاد إمامة الحسن والحسين من بعده، وأن الأئمة بعد الحسين من ولده بالنص عليهم، والتوقيف على إمامتهم، والدعوة إلى اعتقاد فرض طاعتهم»[(٤)].

الرد عليهم:

هذا الحديث المذكور من أحاديث الروافض الموضوعة على الحسن بن علي رضي الله عنهما، فأقدم من ساقه ـ فيما يظهر ـ هو المفيد في «علل الشرائع»، يدلك متنه على أنه يحرم عزوه إلى الحسن، فضلًا عن الاحتجاج به على النص المزعوم؛ لما فيه من الأباطيل. يقول فيه: «عن أبي سعيد عقيصًا قال: قلت للحسن بن علي بن أبي طالب: يا ابن رسول الله لم داهنت معاوية وصالحته؟ وقد علمت أن الحق لك دونه، وأن معاوية ضال باغ؟ فقال: يا أبا سعيد ألستُ حجة الله تعالى ذكره على خلقه، وإمامًا عليهم بعد أبي؟ قلت: بلى، قال: ألست الذي قال رسول الله لي ولأخي: الحسن والحسين إمامان، قاما أو قعدا؟ قلت: بلى، قال: فأنا إذن إمام لو قمت وأنا إمام إذن لو قعدت، يا أبا سعيد علة مصالحتي لمعاوية، علة

(١) كذا: «حما»، وفي بعض النسخ: «حمو»، والصواب الأول، ذكره محقق الكتاب. والمراد به أبو الزوجة.

(٢) منهاج السُّنَّة لابن تيمية (٤/٤٧١).

(٣) علل الشرائع للصدوق (١/٢١١) [المكتبة الحيدرية، ١٣٨٥هـ]، والإرشاد للمفيد (٢/٣٠) [دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٤هـ].

(٤) أحكام النساء للمفيد (١٥ ـ ١٦) [تحقيق: مهدي نجف، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٤هـ].

مصالحة رسول الله لبني ضمرة، وبني أشجع، ولأهل مكة حين انصرف من الحديبية، أولئك كفار بالتنزيل، ومعاوية وأصحابه كفار بالتأويل»[(١)].

وما نسبوه هنا إلى الحسن رضي الله عنه هو من عقائدهم التي افتروها ثم نسبوها إليه، ومعلوم أن روايات الروافض بلا خطام ولا زمام، هكذا شأنها، وما كان كذلك فهو ساقط.

وتنازل الحسن رضي الله عنه عن الخلافة، يبطل قول الرافضة بأن الإمامة بالنص؛ لأنه كيف يسوغ للحسن أن يتنازل عنها وهي فرض لازم عليه، ويخالف الرسول صلى الله عليه وسلم وأباه بذلك؟ وكيف يعطيها للكافر بالتأويل حسب وصفهم لمعاوية رضي الله عنه؟ وحاشاه من ذلك؛ بل فعل رضي الله عنه عين الصواب، وتحقق فيه قول جده رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين**»[(٢)]. وفي هذا الحديث وغيره مما في معناه تكذيب للروافض في وصفهم معاوية رضي الله عنه ومن معه بالكفر.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإرشاد» (ج٢).

٢ ـ «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (ج١)، لابن عبد البر.

٣ ـ «أسد الغابة في معرفة الصحابة» (ج٢)، لابن الأثير.

٤ ـ «الإصابة في تمييز الصحابة» (ج٢)، لابن حجر.

٥ ـ «البداية والنهاية» (ج١١)، لابن كثير.

٦ ـ «تاريخ خليفة ابن خياط».

٧ ـ «سير أعلام النبلاء» (ج٣)، للذهبي.

٨ ـ «طبقات خليفة بن خياط».

٩ ـ «علل الشرائع» (ج١)، للصدوق.

١٠ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية» (ج٤)، لابن تيمية.

الحسيب

التعريف لغةً:

الحسيب من الحسب، ويطلق على عدة معانٍ، **فمن ذلك**:

١ ـ «الكِفاية، تقول شيء حِسَابٌ؛ أي: كافٍ، ويقال: أحسَبْتُ فلانًا، إذا أعطيتَه ما يرضيه؛ وكذلك حَسَّبْته»[(٣)]، ويقال: حسبنا الله: أي: كافينا هو[(٤)].

فالحسيب فعيل بمعنى مُفْعِل، من أحسبني الشيء: إذا كفاني، وأحسبته وحسّبته بالتشديد: أعطيته ما يرضيه حتى

(١) علل الشرائع للصدوق (١/٢١١).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٦٢٩).

(٣) مقاييس اللغة (٢/٥٩) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].
(٤) انظر: مفردات غريب القرآن (١١٧) [دار القلم، ط١، ١٤١٢هـ].

يقول حسبني»[١].

٢ ـ الكرم[٢].

٣ ـ العد والإحصاء، والحَسَب: ما عد[٣]، والحساب والحسابة: عدك الشيء، وحَسَبَ الشيء يحسبه بالضم حَسْبًا وحِسابًا وحِسابة: عده[٤].

قال الراغب الأصبهاني: «والحسيب والمحاسب من يحاسبك، ثم يعبر به عن المكافئ بالحساب»[٥].

التعريف شرعًا:

الحسيب يأتي بمعنى:

١ ـ الكافي، فهو المعطي عباده كفايتهم وحسبهم.

٢ ـ المحاسب لعباده على أعمالهم.

٣ ـ أن صفات المجد والشرف ونعوت الكمال والجلال لله تعالى، فالله سبحانه الكريم العظيم المجيد، الذي له علو الشأن ومعاني الكمال[٦].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

إن الحسيب هو الذي يكافئ عباده، ويحاسبهم، إلا أن المعنى اللغوي يراد به هنا اختصاص معاني الكمال والجلال اللائقة بالله ﷻ، فله الأسماء الحسنى والصفات العليا.

الحكم:

الإيمان بأن الحسيب اسم من أسماء الله تعالى كما دلَّت عليه نصوص الكتاب والسُّنَّة.

الأدلة:

الحسيب اسم له ثابت بالكتاب والسُّنَّة:

فقد ورد في القرآن ثلاث مرات: في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ۝٦﴾ [النساء]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ۝٨٦﴾ [النساء]، وقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ۝٣٩﴾ [الأحزاب].

ومن السُّنَّة: حديث أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**إن كان أحدكم مادحًا لا محالة؛ فليقل: أحسب كذا وكذا ـ إن كان يرى أنه كذلك ـ، وحسيبه الله، ولا يُزكِّي على الله أحدًا**»[٧].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الأثر (١/٣٨١) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ]، ولسان العرب (١/٣١٠) [دار صادر، ط١، ١٤١٠هـ]، والقاموس المحيط (٩٤) [مؤسسة الرسالة، ط٢].

(٢) لسان العرب (١/٣١٠)، والقاموس المحيط (٩٤).

(٣) لسان العرب (١/٣١١)، وانظر: مقاييس اللغة (٢/٥٩).

(٤) لسان العرب (١/٣١٣)، والقاموس المحيط (٩٤).

(٥) مفردات غريب القرآن (١١٧).

(٦) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى (٤٩) [دار المأمون، ط٥، ١٤٠٦هـ]، وشأن الدعاء للخطابي (٦٩ ـ ٧٠) [دار الثقافة العربية، ط١، ١٤٠٤هـ]، والاعتقاد للبيهقي (٣٥) [عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ]، والأسماء والصفات له (١/١٢٧) [مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ]، وجامع المسائل لابن تيمية (٤/٢٩٨)، وتفسير السعدي (٩٤٧) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ]، وشرح القصيدة النونية للهراس (٢/١٠٣) [مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٧هـ].

(٧) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦٠٦١)، =

أقوال أهل العلم:

قال قوام السُّنَّة الأصبهاني: «ومن أسمائه الحسيب، قال الله ﷻ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ۝٦﴾ [النساء]»[(١)].

وقال ابن القيم في نونيته المشهورة:

وهو الحسيب كفايةً وحمايةً
والحسْب كافي العبد كلَّ أوان[(٢)].

وقال أيضًا: «وأما الملك فهو الآمر الناهي، المعز المذل، الذي يصرف أمور عباده كما يحب، ويقلبهم كما يشاء، وله من معنى الملك ما يستحقه من الأسماء الحسنى؛ كالعزيز الجبار الحكم العدل العظيم الجليل الكبير الحسيب إلى غير ذلك من الأسماء العائدة إلى الملك»[(٣)].

وعدَّه السعدي في الأسماء الحسنى وقال: «الحسيب هو العليم بعباده، كافي المتوكلين، المجازي لعباده بالخير والشر، بحسب حكمته وعلمه بدقيق أعمالهم وجليلها»[(٤)].

وقال أيضًا: «والحسيب بمعنى الرقيب: المحاسب لعباده، المتولي جزاءهم بالعدل، وبالفضل، وبمعنى الكافي عبده همومه، وغمومه، وأخص من ذلك أنه الحسيب للمتوكلين ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]؛ أي: كافيه أمور دينه ودنياه»[(٥)].

وعدَّه أيضًا من الأسماء الحسنى الشيخ ابن عثيمين في القواعد المثلى[(٦)].

إلى غير ذلك من أقوال أهل العلم[(٧)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: اسم الحسيب بمعنى الشريف:

يدل على كمال الله تعالى في أسمائه وصفاته، فإن له صفات المجد والكرم والشرف فهو الشريف المكتفي بما هو له من ذات لها الحسن المطلق، والكمال المطلق، والأسماء الحسنى، والمجد والشرف الأسمى، وكل من هم دونه في حاجة ماسة ودائمة إليه.

ـ المسألة الثانية: اسم الحسيب يدل على أن الله تعالى هو الكافي الحافظ:

فمن أراد الحفظ والكفاية فليتوكل

= ومسلم (كتاب الزهد والرقائق، رقم ٣٠٠٠).

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٣٠).

(٢) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (٣/ ٧٢٧) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٨هـ].

(٣) بدائع الفوائد (٢/ ٤٧٣).

(٤) تفسير السعدي (٥/ ٦٢٥)، (ملحق في آخر الجزء بعنوان: أصول وكليات من أصول التفسير وكلياته لا يستغني عنها المفسر للقرآن) [مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ط٢، ١٤١٢هـ].

(٥) توضيح الكافية الشافية (٣٨٦) [مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ط٢، ١٤١٢هـ].

(٦) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (٣/ ٢٧٧).

(٧) التوحيد لابن منده (٢/ ١١٠)، والأسماء والصفات للبيهقي (١/ ١٢٨).

على الله تعالى، قال سبحانه: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، ذلك لأن له الإحاطة التامة بكل الأمور، فمن لاذ به واعتصم به واكتفى به سيجده نعم الحسب ونعم الكافي، فهو خالقهم وبارئهم ورازقهم وكافيهم في الدنيا والآخرة، لا يشاركه أحد أبدًا، وهذا هو المعنى لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال]، وهو المعنى الذي اختاره أكثر العلماء[1]، والذي تؤيده الأدلة الكثيرة.

- المسألة الثالثة: حكم إضافة الحسب إلى غير الله تعالى:

ذكر أهل العلم أن الحسيب والكافي هو الله وحده سبحانه وتعالى، وقد دلَّت النصوص الشرعية على ذلك، قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال]؛ أي: الله كافيك وكافي المؤمنين المتقين، هذا الذي اتفق عليه السلف، فلهذا قال المؤمنون: حسبنا الله، ولم يقولوا: حسبنا الله ورسوله، كما قالوا: سيؤتينا الله من فضله ورسوله، فإن الحسيب هو الكافي، والله وحده كافي عبادِه.

قال ابن القيم بعد ذكره للآية السابقة: «أي: الله وحده كافيك وكافي أتباعك فلا تحتاجون معه إلى أحد فإن الحسب والكفاية لله وحده كالتوكل والتقوى والعبادة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنفال]، ففرق بين الحسب والتأييد، فجعل الحسب له وحده، وجعل التأييد له بنصره وبعباده، وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفردوه بالحسب، فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران]، ولم يقولوا: حسبنا الله ورسوله، فإذا كان هذا قولهم ومدح الرب تعالى لهم بذلك فكيف يقول لرسوله: الله وأتباعك حسبك، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه، فكيف يشرك بينهم وبينه في حسب رسوله؟! هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل»[2].

- المسألة الرابعة: كفاية الله تعالى لخلقه عامة وخاصة:

إن حسب الله عز وجل وكفايته لعباده نوعان[3]: عام وخاص، فالكفاية

---

(١) اختاره ابن جرير في تفسيره (١٠/٢٦)، واقتصر عليه ابن كثير (٢/٣٢٤)، واختاره الشنقيطي في أضواء البيان (٢/٣١٠).

(٢) زاد المعاد (١/٣٥). وانظر: جامع المسائل لابن تيمية (٤/٢٩٨).

(٣) انظر: شرح أسماء الله الحسنى للقحطاني (١٣٢) =

العامة، تشمل جميع المخلوقات، وذلك بخلقها وإيجادها، ورزقها وإمدادها، وحفظها ورعايتها، وإعدادها لما خلقت، وتوفير الأسباب اللازمة لها.

وأما الكفاية الخاصة فهي مقصورة على عباده المؤمنين الموحدين المخلصين، يكون بالنصر والتمكين، والدفع عنهم كل ما يكرهون.

قال السعدي: «والحسيب بمعنى: الكافي عبده همومه، وغمومه، وأخص من ذلك أنه الحسيب للمتوكلين ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]؛ أي: كافيه أمور دينه ودنياه»(١).

ـ المسألة الخامسة: إن كفاية الله للعبد تكون بحسب ما قام به من الإخلاص والاتباع، والعبودية والمتابعة، وإصلاح ما بينه وبين الله، والتوكل عليه:

قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ۝٤٢﴾ [الحجر]، وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٤٠﴾ [الحجر].

وكتب معاوية رضي الله عنه إلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: أن اكتبي إلي كتابًا توصيني فيه، ولا تكثري علي، فكتبت عائشة رضي الله عنها إلى معاوية رضي الله عنه: سلام عليك، أما بعد! فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**من التمس رضاء الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضاء الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس**»، والسلام عليك(٢).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول: «**من جعل الهموم همًّا واحدًا همَّ المعاد كفاه الله همَّ دنياه. ومن تشعبت به الهموم في أحوال الدنيا لم يبال الله في أي أوديته هلك**»(٣).

وقال ابن القيم: «من اشتغل بالله عن نفسه كفاه الله مؤونة نفسه، ومن اشتغل

= [مؤسسة الجريسي، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ]، وفقه الأسماء الحسنى لعبد الرزاق البدر (٢٣٤) [مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٩هـ]، وأسماء الله الحسنى لماهر مقدم (٢١١ ـ ٢١٢) [مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط٤، ١٤٣١هـ].

(١) توضيح الكافية الشافية (١٢٦، ١٢٧)، وانظر: جامع الأصول لابن الأثير (٤/١٧٩)، وشرح النونية للهراس (٢/١٠٤).

(٢) أخرجه الترمذي (أبواب الزهد، رقم ٢٤١٤)، وابن حبان (كتاب البر والإحسان، رقم ٢٧٦)، وأعله أبو حاتم الرازي بالوقف. العلل (٥/٥٩، ٩٠) [مطابع الحميضي، ط١]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٣١١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤١٠٦)، والبزار في مسنده (٥/٦٨) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، والبيهقي في الشعب (٣/٣١٢) [مكتبة الرشد، ط١]، وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣/٣٤٦، رقم ٣٣٣٠) [مكتبة المعارف الرياض، ط١، ١٤١٧هـ].

بالله عن الناس كفاه الله مؤونة الناس، ومن اشتغل بنفسه عن الله وكله الله إلى نفسه، ومن اشتغل بالناس عن الله وكله الله إليهم»[(١)].

- المسألة السادسة: على العبد المؤمن أن يبذل أسباب كفاية الله له، ولا ينبغي له أن يستبطئ كفاية الله له إذا بذل أسبابها:

فإن الله بالغ أمره في الوقت الذي قدره له[(٢)]، ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾﴾ [الطلاق]. قال ابن القيم: «فلما ذكر كفايته للمتوكل عليه فربما أوهم ذلك تعجيل الكفاية وقت التوكل، فعقبه بقوله: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾﴾؛ أي: وقتًا لا يتعداه، فهو يسوقه إلى وقته الذي قدره له؛ فلا يستعجل المتوكل ويقول: قد توكلت ودعوت، فلم أر شيئًا ولم تحصل لي الكفاية، فالله بالغ أمره في وقته الذي قدره له»[(٣)].

الفروق:

الفرق بين الحاسب والحسيب:

الحاسب: هو المحاسب لعباده على أعمالهم، وأما **الحسيب**، فهو الكافي عبده همومه، وغمومه، ويأتي أيضًا بمعنى المحاسب.

قال ابن تيمية: «الحسيب: جاء في قوله: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا ﴿٨٦﴾﴾ [النساء]، وفي قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٦﴾﴾ [النساء]، والحاسب: جاء في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء]، ومفضلًا في قوله: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنعام]، وسريع الحساب: في نحو سبعة مواضع»[(٤)].

الآثار:

١ - إن إيمان العبد بهذا الاسم وما تضمنه من الصفات لله تعالى واعتقاده أن الله حسيبه، وأنه سبحانه يحصي ويعد له أعماله وأقواله وحركاته وسكناته كلها، وأنه سبحانه سيحاسبه ويجازيه عليها إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر، فهذا الاعتقاد يجعل العبد يشعر بمراقبة الله له، فيمتنع من المعاصي والذنوب، ويحرص على الأعمال الصالحة، ويواظب على الطاعات[(٥)].

٢ - إن إيمان العبد بهذا الاسم وما دلَّ عليه من الصفة واعتقاده أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يتولى جميع شؤونه ويكفيه جميع حاجاته يغرس في قلبه حب الله وتعظيمه، ويزيده في حمده وشكره

(١) الفوائد (١٤٦) [مكتبة المنارات، مصر، ط١، ١٤١٧هـ].
(٢) انظر: فقه الأسماء الحسنى للبدر (٢٣٦).
(٣) إعلام الموقعين (٦/٤٩) [دار ابن الجوزي، ط١].
(٤) المستدرك على فتاوى ابن تيمية (١/٤٧).
(٥) انظر: أسماء الله الحسنى لماهر مقدم (٢١٣ - ٢١٤).

وعبادته، ويورثه الطمأنينة والسعادة والثقة والتوكل على الله، والافتقار واللجوء إليه سبحانه، والاستغناء عن غيره تعالى[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأسماء والصفات»، للبيهقي.

٢ ـ «الاعتقاد»، للبيهقي.

٣ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٤ ـ «تفسير السعدي».

٥ ـ «توضيح الكافية الشافية»، لابن سعدي.

٦ ـ «جامع المسائل»، لابن تيمية.

٧ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

٨ ـ «شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لسعيد بن علي بن وهف القحطاني.

٩ ـ «الحجة في بيان المحجة»، للأصبهاني.

١٠ ـ «شرح القصيدة النونية»، للهراس.

١١ ـ «متن القصيدة النونية»، لابن القيم.

١٢ ـ «بدائع الفوائد»، لابن القيم.

(١) انظر: فقه الأسماء الحسنى للبدر (٢٣٤)، وأسماء الله الحسنى لماهر مقدم (٢١٣ ـ ٢١٤).

الحسين بن علي رضي الله عنهما

اسمه ونسبه:

هو: أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، سبط رسول الله وريحانته من الدنيا، وأمه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم[(٢)].

مولده ووفاته:

ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما في المدينة لخمس ليال خلون من شعبان سنة أربع للهجرة، وهذا قول الزبير بن بكار[(٣)]، وقيل: سنة ثلاث[(٤)]، وقيل: سنة ست وخمسة أشهر ونصف، وهذا منقول عن قتادة، فقد ساقه ابن عساكر بإسناده عنه أنه قال: «ولدت فاطمة حسينًا بعد حسن بسنة وعشرة أشهر، فمولده لست سنين وخمسة أشهر ونصف من التاريخ، وقتل يوم الجمعة يوم عاشوراء لعشر مضين من المحرم، سنة إحدى وستين، وهو ابن

(٢) الطبقات لخليفة بن خياط (٣٠) [دار الفكر]، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١/١٤١) [دار الغرب الإسلامي]، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٤/١١١) [دار الفكر]، وأسد الغابة في معرفة الصحابة (٢/٢٤) [دار الكتب العلمية]، وسير أعلام النبلاء (٣/٢٨٠) [مؤسسة الرسالة، ط٣]، والبداية والنهاية (١١/٤٧٣) [دار هجر].

(٣) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٣٩٢) [دار الجيل، بيروت]، وتاريخ دمشق (١٤/١١٥)، والبداية والنهاية (١١/٤٧٣).

(٤) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٣٩٢).

أربع وخمسين سنة وستة أشهر ونصف»[(١)]. حضر مع أبيه معركة الجمل وصفين وقتال الخوارج في يوم النهروان[(٢)].

وقتل مظلومًا في كربلاء من ناحية الكوفة، في يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وله ست وخمسون سنة[(٣)].

فضائله:

- أنه هو وأخاه الحسن رضي الله عنهما سيِّدا شباب أهل الجنة، لما صحَّ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحسن والحسين سيِّدا شباب أهل الجنة**»[(٤)].

- أنه ريحانة النبي ﷺ من الدنيا؛ لما ثبت من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ أنه قال: قال النبي ﷺ: «**هما ريحانتاي من الدنيا**»[(٥)]؛ يعني: الحسن والحسين رضي الله عنهما.

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٤/ ١١٦) وانظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥).

(٢) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٧٨).

(٣) انظر: الطبقات لخليفة بن خياط (٣٠)، والمعارف لابن قتيبة (٢١٣) [الهيئة المصرية العامة للكتاب]، والبداية والنهاية (١١/ ٤٧٣)، وتقريب التهذيب (رقم ١٣٣٤).

(٤) أخرجه الترمذي (أبواب المناقب، رقم ٣٧٦٨) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأحمد (١٧/ ٣١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، رقم ٦٩٥٩)، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ٧٩٦).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٧٥٣).

- أنه محبوب رسول الله ﷺ؛ لما ثبت من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما عن النبي ﷺ؛ أنه كان يأخذه والحسن ويقول: «**اللَّهُمَّ إني أحبُّهما، فأحبَّهما**»، أو كما قال[(٦)].

وعن يعلى بن مرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**حسين مني وأنا من حسين، أحب الله من أحبَّ حسينًا، حسين سبط من الأسباط**»[(٧)].

مكانته:

الحسين بن علي كانت له منزلة كبرى، ومكانة عظمى، فهو ابن بنت النبي ﷺ فاطمة، وأبوه ابن عم النبي ﷺ وأحد الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ولذا كان الصحابة يحبونه ويكرمونه ويعظمونه، وينزلونه منزلته اللائقة به هو وأخاه الحسن.

ثبت من حديث عبد الرحمٰن بن أبي نعم قال: «سمعت عبد الله بن عمر وسأله عن المحرم؟ قال شعبة: أحسبه يقتل الذباب؟ فقال: أهل العراق يسألون عن الذباب وقد قتلوا ابن ابنة رسول الله ﷺ!»[(٨)].

(٦) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٧٤٧).

(٧) أخرجه الترمذي (أبواب المناقب، رقم ٣٧٧٥) وقال: «هذا حديث حسن»، وابن ماجه (المقدمة، رقم ١٤٤)، وأحمد (٢٩/ ١٠٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وجوَّد الألباني إسناده في السلسلة الصحيحة (رقم ١٢٢٧).

(٨) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، رقم ٣٧٥٣).

المسائل المتعلقة:

- **المسألة الأولى: حكم خروج الحسين:**

تواردت كتب أهل العراق إلى الحسين يطلبون الخروج إليهم، ويعِدونه فيها بمؤازرته على إقامة العدل، فظن أنه سيتمكن من تحقيق ذلك، وخرج مع ما بذله أفاضل أهل العلم والدين من الصحابة والتابعين لثنيه عن الخروج؛ خوفًا عليه من غدر أهل العراق به، ومؤكدين له أن عدم الخروج هو المطلوب. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لما أراد الحسين رضي الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق لما كاتبوه كتبًا كثيرة، أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين؛ كابن عمر وابن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج، وغلب على ظنهم أنه يقتل، حتى إن بعضهم قال: أستودعك الله من قتيل، وقال بعضهم: لولا الشناعة لأمسكتك، وهم في ذلك قاصدون نصيحته طالبون لمصلحته ومصلحة المسلمين. والله ورسوله ﷺ إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد، لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ أخرى. فتبيَّن أن الأمر على ما قاله أولئك، ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا؛ بل تمكن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله ﷺ حتى قتلوه مظلومًا شهيدًا، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده؛ فإن ما قصده من تحصيل الخير، ودفع الشر لم يحصل منه شيء؛ بل زاد الشر بخروجه وقتله، ونقص الخير بذلك، وصار ذلك سببًا لشر عظيم وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن، كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن، وهذا كله مما يبيِّن أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة، وترك قتالهم، والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمدًا أو مخطئًا لم يحصل بفعله صلاح؛ بل فساد»(١).

- **المسألة الثانية: فيمن يزعم أن قتل الحسين كان بحق:**

يعتقد بعض الناس أن قتل الحسين كان بحق؛ لأنه خرج ليفرق أمر الجماعة، وقد قال النبي ﷺ: «**من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم فاقتلوه**»(٢).

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذا الفريق ومزاعمه بقوله: «وإن كان بعض الناس يقول: إنه قتل بحق؛ ويحتج بقول النبي ﷺ: «**من جاءكم وأمركم على رجل واحد...**» رواه مسلم، فزعم هؤلاء أن الحسين أتى الأمة وهم مجتمعون

(١) منهاج السُّنَّة النبوية لابن تيمية (٤/ ٥٣٠ ـ ٥٣١).
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٥٢).

فأراد أن يفرق الأمة؛ فوجب قتله»[(١)].

الرد عليهم:

لا شكَّ أن هذا القول باطل؛ لأن «الحسين رضي الله عنه قتل مظلومًا شهيدًا، وقتلته ظالمون متعدون»[(٢)]، وأن استدلال هؤلاء لا ينطبق على حال الحسين كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «وهذا بخلاف من يتخلف عن بيعة الإمام ولم يخرج عليه، فإنه لا يجب قتله، كما لم يقتل الصحابة سعد بن عبادة مع تخلفه عن بيعة أبي بكر وعمر، وهذا كذب وجهل؛ فإن الحسين رضي الله عنه لم يقتل حتى أقام الحجة على من قتله، وطلب أن يذهب إلى يزيد، أو يرجع إلى المدينة، أو يذهب إلى الثغر، وهذا لو طلبه آحاد الناس لوجب إجابته، فكيف لا يجب إجابة الحسين رضي الله عنه إلى ذلك، وهو يطلب الكف والإمساك»[(٣)].

موقف المخالفين منه:

- الروافض:

نسج الروافض حول الحسين طائفة من العقائد الزائفة، والأباطيل البينة، **فمنها:**

- قولهم بالنص على إمامته:

يعتقد الروافض في الحسين بن علي رضي الله عنهما أنه إمام بعد الحسن رضي الله عنه بالنص من النبي صلى الله عليه وسلم وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد قال المفيد: «واتفقت الإمامية على أن النبي نص على إمامة الحسن والحسين بعد أمير المؤمنين، وأن أمير المؤمنين أيضًا نصَّ عليهما كما نص الرسول»[(٤)].

وقال أيضًا في بيان عقيدة الإمامية: «واعتقاد إمامة الحسن والحسين من بعده، وأن الأئمة بعد الحسين من ولده بالنص عليهم، والتوقيف على إمامتهم، والدعوة إلى اعتقاد فرض طاعتهم»[(٥)].

الرد عليهم:

القول بالنصِّ على إمامة الحسين رضي الله عنه، أو غيره ممن يدعي فيهم الروافض ذلك، وفرض طاعتهم؛ هو قول لا تسنده حجة، ولا يسعفه برهان، وإنما هو مبني على روايات مكذوبة، وحكايات ممجوجة، وما كان كذلك فهو في غاية البطلان ونهاية الفساد.

المصادر والمراجع:

١ - «أحكام النساء»، للمفيد.

٢ - «الاستيعاب في معرفة

(١) المسائل والأجوبة لابن تيمية (٧٧).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه (٧٧ ـ ٧٨).

(٤) أوائل المقالات للمفيد (٤٠) [تحقيق: إبراهيم الأنصاري، دار المفيد للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٤هـ].

(٥) أحكام النساء للمفيد (ص١٥ ـ ١٦) [تحقيق: مهدي نجف، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٤هـ].

الأصحاب» (ج١)، لابن عبد البر.

٣ ـ «أسد الغابة في معرفة الصحابة» (ج٢)، لابن الأثير.

٤ ـ «أوائل المقالات»، للمفيد.

٥ ـ «البداية والنهاية» (ج١١)، لابن كثير.

٦ ـ «تاريخ بغداد» (ج١)، للخطيب البغدادي.

٧ ـ «تاريخ دمشق» (ج١٤)، لابن عساكر.

٨ ـ «سير أعلام النبلاء» (ج٣)، للذهبي.

٩ ـ «الطبقات»، لخليفة بن خياط.

١٠ ـ «المعارف»، لابن قتيبة.

الحشر

التعريف لغةً:

الحاء والشين والراء أصل يدل على الاجتماع والسوق والبعث والانبعاث[(١)]. فأصل الحشر: الجمع، لكنه مع سوق[(٢)]. ومن معانيه: الجلاء عن الأوطان[(٣)].

التعريف شرعًا:

هو: حشر الأموات من قبورهم وغيرها بعد البعث جميعًا إلى الموقف[(٤)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

إن لفظ الحشر في الشرع مستمد من التعريف اللغوي؛ إلا أنه حشر خاص كما وردت به النصوص الشرعية.

الحكم:

يجب الإيمان بما يكون يوم القيامة من الحشر والحساب وغيرها؛ لأنها من الإيمان باليوم الآخر، وهو أحد الأركان الستة للإيمان.

الحقيقة:

يحشر يوم القيامة العباد إلى ربِّ العالمين، فيحاسب الله عباده على ما قدموا من خير أو شر، ويكون بعد ذلك الحساب والجزاء ودخول الجنة أو النار.

الأهمية:

الإيمان بالحشر له أثر عظيم على المؤمن، فإنه يورث العبد الخوف مما يكون ذلك اليوم، فيخشى من الحساب والعذاب، ويدفعه ذلك لفعل الطاعات وترك المنكرات.

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٢/٦٦) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].

(٢) انظر: لسان العرب (٤/١٩٠) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ]، والمصباح المنير (١/١٤٨) [دار الفكر]، القاموس المحيط (٤٨٠)، وترتيب القاموس (١/٦٤٦) [دار الفكر، ط٣].

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/٩٦٧)، ولسان العرب (٤/١٩٠) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ].

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (١١/٣٧٩)، ورسائل الآخرة (٤/٨٠٢).

الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾﴾ [الكهف]، وقال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال ﷺ: «**يحشر الناس يوم القيامة حفاةً عراةً غرلًا**» قلت: يا رسول الله: النساء والرجال جميعًا ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال ﷺ: «**يا عائشة الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض**»[1].

أقوال أهل العلم:

قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: «يحشر الناس يوم القيامة في صعيد واحد فينادى: أين المتقون»[2].

وقال ابن القيم: «قال حذيفة وعبد الله بن مسعود وغيرهما: يحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف، فمن رجحت حسناته على سيئاته بواحدة دخل الجنة»[3].

(١) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٢٧)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٥٩).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٥٥٢) [دار طيبة، ط٨].

(٣) طريق الهجرتين (٥٦٢).

وقال سعيد بن جبير: «يحشر الناس حفاة عراة، فأول من يلقى بثوب إبراهيم عليه السلام»[4].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: أرض المحشر:

أرض المحشر هي الأرض المبدلة، وفيها قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾ [إبراهيم]، وأما صفة هذه الأرض فكما قال ﷺ: «**يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء**[5]**؛ كقرصة نقي**[6]»، قال سهل أو غيره: ليس فيها معلم لأحد[7][8].

قال ابن مسعود رضي الله عنه هي: «أرض كالفضة نقية لم يسل فيها دم، ولم يعمل فيها خطيئة، يسمعهم الداعي، وينفذهم البصر، حفاةً عراةً قيامًا، أحسب أنه قال: كما خُلقوا، حتى يلجمهم العرق قيامًا»[9].

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (برقم ٣٧٠٩٩).

(٥) **العفر**: بياض ليس بناصع، وقيل: يضرب إلى الحمرة، وقيل: خالصة البياض.

(٦) أي: الدقيق النقي من الغش، والنخال.

(٧) أي: مستوية. انظر فيما سبق: فتح الباري (١١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) [دار الريان، ط١، ١٤٠٧هـ].

(٨) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦١٥٦)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم ٢٧٩٠).

(٩) أخرجه الطبري (٧/ ٤٧) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ]، والحاكم (كتاب الأهوال، رقم ٨٦٩٩)، وقال ابن حجر في الفتح (١١/ ٣٧٥) [دار المعرفة]: «رجاله رجال الصحيح، وهو موقوف، وأخرجه البيهقي من وجه آخر مرفوعًا، وقال: الموقوف =

ـ المسألة الثانية: يحشر الناس حفاة عراة غرلًا:

لقوله ﷺ: «**إنكم محشورون حفاة عراة غرلًا**» ثم قرأ: «﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأنبياء]»[1].

ـ المسألة الثالثة: تميز أمة محمد ﷺ في أرض المحشر:

لقوله ﷺ: «**يبعث الناس يوم القيامة، فأكون أنا وأمتي على تل، ويكسوني ربي تبارك وتعالى حلة خضراء، ثم يؤذن لي، فأقول ما شاء الله أن أقول، فذاك المقام المحمود**»[2].

ـ المسألة الرابعة: حشر الناس على صور شتى:

إن المتكبرين يحشرون كأمثال الذر من الصغار؛ لقوله ﷺ: «**يحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الناس، يعلوهم كل شيء من الصغار، حتى يدخلوا سجنًا في جهنم يقال له: بولس، فتعلوهم نار الأنيار، يسقون من طينة الخبال: عصارة أهل النار**»[3].

وأما الكفار فإنهم يحشرون على وجوههم؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٣٤﴾﴾ [الفرقان].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أن رجلًا قال: يا نبي الله كيف يحشر الكافر على وجهه يوم القيامة؟ قال: «**أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادرًا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة**». قال قتادة: بلى وعزة ربنا[4].

ـ المسألة الخامسة: حال الناس في المحشر:

من أعظم الأمور التي جاءت بها النصوص من أحوال الناس في المحشر:

دنو الشمس من رؤوس العباد حتى يكون

= أصح، وأخرجه الطبري والحاكم من طريق عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود بلفظ: «أرض بيضاء كأنها سبيكة فضة»، ورجاله موثوقون أيضًا».

(١) أخرجه البخاري (كتاب الأنبياء، رقم ٣٣٤٩)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٦٠).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٩) [دار الفكر، ط١، ١٤١١هـ]، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٣٦٤) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٣هـ]، وابن حبان (كتاب التاريخ، رقم ٦٤٧٩)، والحاكم (كتاب التفسير، رقم ٣٣٨٣) وصححه، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح». مجمع الزوائد (٧/ ٥١) [مكتبة القدسي]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٣٧٠) [مكتبة المعارف، ط٢، ١٤١٦هـ].

(٣) أخرجه الترمذي (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم ٢٤٩٢) وحسَّنه، وأحمد (١١/ ٢٦٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/ ٣٤٠) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٢٣)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم ٢٨٠٦).

بينها وبينهم إلا مقدار ميل واحد، فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق، فمنهم من يكون إلى كعبيه، ومنهم من يكون إلى ركبتيه، ومنهم من يكون إلى حقويه، ومنهم من يلجمه العرق إلجامًا.

يقول النبي ﷺ: «**تُدنى الشمس يوم القيامة من الخلق، حتى تكون منهم كمقدار ميل**»، قال سليم بن عامر [أحد رواة الحديث]: فوالله ما أدري ما يعني بالميل؟ أمسافة الأرض، أم الميل الذي تكتحل به العين. قال: «**فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق، فمنهم من يكون إلى كعبيه، ومنهم من يكون إلى ركبتيه، ومنهم من يكون إلى حقويه، ومنهم من يلجمه العرق إلجامًا**»[1].

أ ـ من أحوال الكفار:

أما الكفار فإنه ينزل بهم من الكروب والعظائم ما سطره الله تعالى في القرآن وذكره النبي ﷺ في صحيح سُنَّته، **فمن ذلك:**

١ ـ الذل والهوان والحسرة التي يكونون فيها:

قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴿٤٣﴾ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المعارج].

(١) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٦٤).

٢ ـ الكرب والخوف الذي يكونون فيه:

قال سبحانه: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ [غافر].

ب ـ حال بعض عصاة المؤمنين:

إن بعض عصاة الموحدين قد ورد فيهم العذاب الأليم يوم القيامة، ومن ذلك عذاب مانع الزكاة، ففي «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار**. قيل: يا رسول الله فالإبل؟ قال: **ولا صاحب إبل لا يؤدي منها حقها ومن حقها حلبها يوم وردها إلا إذا كان يوم القيامة بُطح لها بقاع قرقر**[2] **أوفر ما كانت لا يفقد منها فصيلًا واحدًا، تطؤه بأخفافها، وتعضه بأفواهها، كلما مر عليه أولاها رد عليه أخراها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار**. قيل: يا رسول الله،

(٢) أي: بسط لها ومد لها بأرض مستوية.

فالبقر، والغنم؟ قال: **ولا صاحب غنم ولا بقر لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة بطح له بقاع قرقر لا يفقد منها شيئًا، ليس فيها عقصاء، ولا جلحاء، ولا عضباء**[(١)] **تنطحه بقرونها، وتطؤه بأظلافها، كلما مر عليه أولاها رد عليه أخراها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار»**[(٢)].

ومن ذلك: قوله ﷺ: «**ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم: رجل حلف على سلعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب، ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر؛ ليقتطع بها مال رجل مسلم، ورجل منع فضل ماء، فيقول الله: اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يداك»**[(٣)].

ج ـ من أحوال الأتقياء:

عندما يكون الناس في الموقف العظيم تحت وهج الشمس القاسي، ويذوقون من البلاء الشيء الهائل يكون فريق من الأخيار الأتقياء الأنقياء في ظل عرش الرحمٰن، لا يعانون الكربات التي يقاسي منها الآخرون. يقول النبي ﷺ: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابّا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليًا ففاضت عيناه»**[(٤)].

ـ المسألة السادسة: مدة الوقوف في أرض المحشر:

ورد في الحديث الصحيح أن وقوف الناس يكون: خمسين ألف سنة، ففي الحديث السابق: «**ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار**» الحديث[(٥)].

ـ المسألة السابعة: حشر بقية المخلوقات غير الثقلين للقصاص:

من تمام حكمة الله تعالى وعدله بين العباد وغيرهم، أن يقتص الخلق يوم القيامة بعضهم من بعض، حتى

---

(١) **العقصاء**: الملتوية القرون، **والجلحاء**: التي لا قرون لها، **والعضباء**: التي انكسر قرنها الداخل.
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الزكاة، رقم ٩٨٧).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب المساقاة، رقم ٢٣٦٩).
(٤) أخرجه البخاري (كتاب الأذان، رقم ٦٦٠)، ومسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠٣١).
(٥) أخرجه مسلم (كتاب الزكاة، رقم ٩٨٧). وانظر: التذكرة للقرطبي (٢٦٩).

الحيوانات فيما بينها، يقول النبي ﷺ: **«لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء»**(١).

المصادر والمراجع:

١ ـ «التذكرة»، للقرطبي.
٢ ـ «تفسير ابن كثير».
٣ ـ «حادي الأرواح»، لابن القيم.
٤ ـ «رسائل الآخرة»، للعبيدي.
٥ ـ «طريق الهجرتين»، لابن القيم.
٦ ـ «شرح صحيح مسلم»، للنووي.
٧ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.
٨ ـ «لوامع الأنوار البهية»، للسفاريني.
٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.
١٠ ـ «معارج القبول»، لحافظ الحكمي.

حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضي الله عنها

اسمها ونسبها:

حفصة بنت عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب، القرشية العدوية، أم المؤمنين(٢).

مولدها ووفاتها:

قيل: إنها ولدت قبل البعثة بخمس سنين(٣)، وتوفيت في خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في شعبان سنة خمس وأربعين للهجرة، عن ستين سنة(٤).

إسلامها:

أسلمت قبل الهجرة، وهاجرت إلى المدينة مع زوجها خنيس بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي، ثم مات عنها بعد بدر(٥)، وذكر ابن الأثير أنه مات متأثرًا بجراحات أصابته في غزوة أُحد(٦).

فضائلها:

ـ أنها من المهاجرات اللاتي نلن شرف الهجرة في سبيل الله(٧).
ـ أنها من المبشَّرات بالجنة.
ـ أنها زوج النبي ﷺ في الدنيا والآخرة.
ـ أن الله عز وجل شهد لها بكثرة الصيام والقيام.

(١) أخرجه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب، برقم ٢٥٨٢). وانظر: التذكرة للقرطبي (٣٠٨)، وشرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ١٣٧).
(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٥٨١، و٤/ ٥٨٨) [دار الجيل، بيروت، ط١]، وانظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٨١١) [دار الجيل، بيروت، ط١].
(٣) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٨١) [دار صادر]، والإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٥٨٢).
(٤) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٨١ ـ ٨٦)، والبداية والنهاية (١١/ ١٧٢) [دار هجر، ط١].
(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ـ سيرة (١/ ٣٧٤) [مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ]، والبداية والنهاية (١١/ ١٧٢).
(٦) انظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة (١/ ٦٢٤) [دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ].
(٧) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٨١).

ـ أن الله أمر نبيّه ﷺ بإرجاعها حين طلقها.

يدلُّ لذلك بعض الأحاديث، منها حديث أنس رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ: «**طلق حفصة تطليقة، فأتاه جبريل، فقال: يا محمد طلقت حفصة تطليقة وهي صوامة قوامة، وهي زوجتك في الدنيا وفي الجنة**»[(١)]. وعن عقبة بن عامر «أن رسول الله ﷺ طلق حفصة، فأتاه جبريل فقال: **راجعها فإنها صوّامة قوّامة**»[(٢)].

قال الألباني بعد كلامه على روايات الحديث المتقدم: «وجملة القول أن تطليقه ﷺ لحفصة ثابت عنه من طرق، وكونه أُمر بإرجاعها ثابت من حديث أنس الصحيح، وقول جبريل له: «**راجعها فإنها صوامة...**» إلخ، حسن كما ذكرنا. والله أعلم»[(٣)].

ومما يدلُّ على ذلك أيضًا حديث عمر بن الخطاب؛ أن رسول الله ﷺ: «طلق حفصة ثم راجعها»[(٤)].

(١) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢/ ٢٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والطبراني في الأوسط (١/ ٥٤) [دار الحرمين]، والحاكم (كتاب معرفة الصحابة، رقم ٦٧٥٤)، وسنده ضعيف، لكنه يعتضد بشواهده كما سيأتي.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢/ ٢٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وسنده ضعيف، لكنه يعتضد بشواهده أيضًا كما سيأتي.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٥/ ١٨) [مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ].

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الطلاق، رقم ٢٢٨٣)، وابن ماجه (كتاب الطلاق، رقم ٢٠١٦)، وابن حبان (كتاب الطلاق، رقم ٤٢٧٥)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/ ٣٤) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٩هـ].

وقال ابن القيم: «ومن خصائصها ما ذكره الحافظ أبو محمد المقدسي في مختصره في السيرة؛ أن النبي ﷺ طلقها فأتاه جبريل فقال: **إن الله يأمرك أن تراجع حفصة؛ فإنها صوّامة قوّامة، وإنها زوجتك في الجنة**»[(٥)].

۞ مكانتها:

مكانتها عظيمة ومنزلتها عالية، ويكفي في ذلك كونها ممن نالت شرف الهجرة، فهي من المهاجرات الأول، وزوجة النبي المصطفى ﷺ، وأم المؤمنين، وبنت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

۞ المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: طلاق النبي ﷺ لحفصة رضي الله عنها ونزول الوحي بمراجعته إياها:

كان زواج النبي ﷺ بها بعد زواجه بعائشة، سنة ثلاث من الهجرة على الراجح، وقيل: سنة اثنتين من الهجرة. وكانت حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قبل زواج النبي ﷺ منها تحت خنيس بن

(٥) جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام لابن القيم (٢٤١) [دار العروبة، الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ].

حذافة بن قيس بن عدي السهمي ﵁، ثم مات عنها، فعرضها أبوها ـ بعد انقضاء عدتها ـ على عثمان بعد وفاة رقية منه، فاعتذر بأنه لا يريد الزواج الآن، ثم عرضها على أبي بكر ﵁ فلم يرد عليه[(١)]، وقد روى ذلك الإمام البخاري بإسناده عن ابن عمر ﵄؛ «أن عمر بن الخطاب، حين تأيمت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ، فتوفي بالمدينة، فقال عمر بن الخطاب: أتيت عثمان بن عفان، فعرضت عليه حفصة، فقال: سأنظر في أمري، فلبثت ليالي ثم لقيني، فقال: قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا، قال عمر: فلقيت أبا بكر الصديق، فقلت: إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر، فصمت أبو بكر فلم يرجع إليّ شيئًا، وكنت أوجد عليه مني على عثمان، فلبثت ليالي ثم خطبها رسول الله ﷺ، فأنكحتها إياه، فلقيني أبو بكر، فقال: لعلك وجدت علي حين عرضت علي حفصة فلم أرجع إليك شيئًا؟ قال عمر: قلت: نعم، قال أبو بكر: فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي، إلا أني كنت علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ، ولو تركها رسول الله ﷺ قبلتُها»[(٢)].

فهذا صريح في أن عمر عرض ابنته على عثمان فاعتذر إليه عثمان بقوله: «قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا»، وأما ما جاء من أن عثمان هو الذي طلب من عمر أن يزوجه ابنته حفصة لكنه لم يجبه إلى ذلك فقد ذكره الحافظ، وذكر وجوهًا في الجمع بينه وبين ما تقدم في الصحيح، فقال: «قوله: أتيت عثمان فعرضت عليه حفصة، فقال: سأنظر في أمري، إلى أن قال: قد بدا لي أن لا أتزوج، هذا هو الصحيح، ووقع في رواية ربعي بن حراش عن عثمان عند الطبري وصححه هو والحاكم: أن عثمان خطب إلى عمر بنته فرده، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فلما راح إليه عمر قال: **«يا عمر ألا أدلك على ختن خير من عثمان وأدل عثمان على ختن خير منك؟»** قال: نعم يا نبي الله، قال: **«تزوجني بنتك، وأزوج عثمان بنتي»**، قال الحافظ الضياء: إسناده لا بأس به، لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة فرد عليه: قد بدا لي أن لا

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٨١ ـ ٨٤)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٨١١)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٣/ ١٨٥، و٥/ ٢١٣) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ]، والكامل في التاريخ (٢/ ١٧١) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ]، والإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٥٨١ ـ ٥٨٢).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب النكاح، رقم ٥١٢٢).

أتزوج، قلت: أخرج ابن سعد من مرسل الحسن نحو حديث ربعي، ومن مرسل سعيد بن المسيب أتم منه، وزاد في آخره: فخار الله لهما جميعًا، ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولًا إلى عمر فرده كما في رواية ربعي، وسبب رده يحتمل أن يكون من جهتها، وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب من وفاة زوجها، ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غضاضة فيها على عثمان في رد عمر له، ثم لما ارتفع السبب بادر عمر فعرضها على عثمان رعايةً لخاطره كما في حديث الباب، ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر من ذكر النبي ﷺ لها، فصنع كما صنع من ترك إفشاء ذلك، ورد على عمر بجميل»[(١)].

ـ المسألة الثانية: إفشاء حفصة سر النبي ﷺ إلى عائشة في قصة شرب النبي ﷺ العسل وما ترتب عليها:

وخلاصة هذه القصة: أن النبي ﷺ كان يمكث بعض الوقت عند زينب بنت جحش رضي الله عنها ويشرب عندها عسلًا، وفي يوم من الأيام اتفقت عائشة وحفصة رضي الله عنهما على أن تقول كل منهما للنبي ﷺ بأنه يشَمُّ منه رائحة مغافير، وهو نبت ذو رائحة كريهة، ولما دخل النبي ﷺ على حفصة قالت له ذلك، وكان النبي ﷺ يحب الطيب، فكره أن تنسب إليه ريح كريهة، وأخبرها بأنه شرب عسلًا عند زينب، وأنه لن يعود إلى شربه، وأمرها بالكتمان، لكنها أفشته لعائشة، فأخبر الله تعالى نبيّه ﷺ بإفشائها سره، فذكر لها النبي ﷺ بعض ما أفشته وأعرض عن البعض الآخر تكرمًا وسترًا، وعاتبه الله على تحريم الحلال على نفسه ـ وهو إما شرب العسل، وإما مارية القبطية وإما الاثنين معًا حسب ما سيأتي بيانه في سبب نزول الآية ـ مراعاة لخاطر بعض زوجاته، وأنزل تبارك وتعالى آيات في تأديب أمهات المؤمنين، وتوجيههن نحو الأكمل والأفضل في معاملة النبي ﷺ والبعد عما يحزنه ويقلقه، ودعا كلًّا من عائشة وحفصة رضي الله عنهما إلى التوبة، وبيّن لهما بأنه قد وجد منهما ما يوجب التوبة، حيث مالت قلوبهما إلى محبة ما يكرهه النبي ﷺ، وأنه إذا تعاونتا على نبيّه ﷺ بما يسوؤه، فإن الله وليه وناصره، وجبريل والملائكة وصالح المؤمنين، وهددهن تعالى بأن يستبدل بهنَّ زوجاتٍ أخرَ لنبيِّه هن خير منهن، مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكار. وهذا يدل على أن الله يختار لنبيِّه أفضل النساء، وأن الله لما لم يستبدلهن بغيرهن دلَّ على أنهنَّ أفضل النساء وأكملهن[(٢)].

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

(٢) انظر: تفسير السعدي (٨٧٢) [مؤسسة الرسالة، ط١].

فقد روى الشيخان من طريق عبيد بن عمير عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلًا، فتواصيت أنا وحفصة أن أيّتنا دخل عليها النبي ﷺ فلتقل: إني أجد منك ريح مغافير، أكلت مغافير؟ فدخل على إحداهما، فقالت له ذلك، فقال: «**لا؛ بل شربت عسلًا عند زينب بنت جحش ولن أعود له**»، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ﴾ إلى ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [التحريم: ١ ـ ٤] لعائشة وحفصة ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ﴾ [التحريم: ٣] لقوله: **بل شربت عسلًا**»[1].

قال النووي: «وهذا أحد الأقوال في معنى السر، وقيل: بل ذلك في قصة مارية، وقيل غير ذلك»[2].

يشير بقصة مارية إلى ما رواه النسائي من حديث أنس: «أن رسول الله ﷺ كانت له أَمَةٌ يطؤها، فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها على نفسه، فأنزل الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ﴾ إلى آخر الآية»[3].

وفي الجمع بين هذا السبب، وهو تحريم الجارية عليه، وبين تحريم العسل على نفسه في نزول الآية يقول الحافظ ابن حجر: «يحتمل أن تكون الآية نزلت في السببين معًا»[4].

وقال الشوكاني: «فهذان سببان صحيحان لنزول الآية، والجمع ممكن بوقوع القصتين؛ قصة العسل، وقصة مارية، وأن القرآن نزل فيهما جميعًا، وفي كل واحد منهما أنه أسرَّ الحديث إلى بعض أزواجه»[5]. بقي التنبيه على ما جاء في بعض الأحاديث من أن إفشاء حفصة رضي الله عنها سر النبي ﷺ أدى إلى اعتزال النبي ﷺ عن زوجاته شهرًا كاملًا، وجاء في بعضها أن سبب الاعتزال كان سؤالهن النبي ﷺ النفقة[6]، وجمع الحافظ ابن حجر بينهما فقال: «يمكن الجمع بأن يكون القضيتان جميعًا سبب الاعتزال، فإن قصة المتظاهرتين خاصة بهما، وقصة سؤال

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الطلاق، رقم ٥٢٦٧) واللفظ له، ومسلم (كتاب الطلاق، رقم ١٤٧٤).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٠/٧٧) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ]، وانظر: تفسير القرطبي (١٨/١٧٧ ـ ١٧٩) [دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ].

(٣) أخرجه النسائي (كتاب عشرة النساء، رقم ٣٩٥٩)، والحاكم في المستدرك (كتاب التفسير، رقم ٣٨٢٤) وصححه، وصحح إسناده ابن حجر في الفتح (٩/٣٧٦) [دار المعرفة]، والألباني في صحيح سنن النسائي (٣/٦٣) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٩هـ]، وأورده الشيخ مقبل في الصحيح المسند من أسباب النزول (٢١٨) [مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٤، ١٤٠٨هـ].

(٤) فتح الباري لابن حجر (٨/٦٥٧).

(٥) فتح القدير للشوكاني (٥/٣٠٠) [دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٤هـ].

(٦) جاء هذا في صحيح مسلم (كتاب الطلاق، رقم ١٤٧٨). وانظر: فتح الباري لابن حجر (٨/٥٢١).

النفقة عامة في جميع النسوة، ومناسبة آية التخيير بقصة سؤال النفقة أليق منها بقصة المتظاهرتين»[(١)].

موقف المخالفين منها:

الروافض:

أطلق الروافض طعونهم في أم المؤمنين حفصة زوج النبي ﷺ، وحشدوا لإثبات ذلك كل ما هب ودب من القصص والروايات الباطلة[(٢)]. **وبيان هذا على النحو التالي:**

- ادّعوا بأنها تآمرت هي وعائشة مع أبويهما على النبي ﷺ، وسقتاه السم حتى مات بسببه، وزعموا أن قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] نزل فيهم. وذكروا أن سبب هذا التآمر هو إفشاء حفصة إلى عائشة الحديث الذي أسرّه النبي ﷺ إليها، وهو عند بعضهم: أن أبا بكر وعمر يليان الأمر من بعده ﷺ[(٣)]، ولما وصل الخبر إلى أبي بكر وعمر استعجلا الأمر.

وعند بعضهم الآخرين: هو أن عليًّا وصي النبي ﷺ من بعده، وفي كلا الأمرين يقولون بتآمر الأربعة على وضع السم للنبي ﷺ[(٤)].

- تصريحهم بتكفيرها؛ لأن الله قال فيها وفي عائشة: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]؛ أي: زاغت، والزيغ الكفر[(٥)]. واستباحوا لعنها ولعن حفصة ولعن أبويهما[(٦)]، وجعلوا بالإجماع البراءة منهم شرطًا لصحة الإيمان[(٧)].

الرد عليهم:

لا شكَّ أن هذه الطعون في غاية الفساد لما يأتي:

أولًا: أن حفصة وعائشة وأبا بكر وعمر رضي الله عنهم هم من المبشرين بالجنة، فالقدح فيهم ولعنهم وتكفيرهم تكذيب لله عز وجل ورسوله ﷺ في ذلك، وهو كفر صريح لا يشوبه إيمان.

(١) فتح الباري لابن حجر (٨/ ٥٢١).

(٢) انظر: الكافئة للمفيد (١٦) [دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ].

(٣) انظر: الصراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي (٣/ ١٠٠) [تحقيق: محمد الباقر البهبودي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية]، وكتاب الأربعين لمحمد طاهر القمي (٦٢٧) [تحقيق: السيد مهدي الرجائي ط١، ١٤١٨هـ].

(٤) انظر: موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة لعبد القادر عطا صوفي (١٢٥٠).

(٥) انظر: كتاب الأربعين للقمي (٦٢٧).

(٦) انظر: تهذيب الأحكام للطوسي (٢/ ٣٢١) [تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرساني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٤]، والمحتضر لحسن بن سليمان الحلي (١١١) [تحقيق: علي أشرف، المكتبة الحيدرية، ١٤٢٤هـ]، وبحار الأنوار للمجلسي (٨٢/ ٢٦٢) [تحقيق: إبراهيم الميانجي ومحمد الباقر البهبودي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ].

(٧) انظر: الاعتقادات في دين الإمامية للصدوق (١٠٥ ـ ١٠٦) [تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد، بيروت، ١٤١٤هـ].

ثانيًا: إن ما ذكروه في الحديث المسر الذي نزلت الآية فيه باطل[1]. وقد سبق أن الصحيح في سبب نزول آيات صدر التحريم **أمران اثنان؛ أحدهما:** شرب العسل وتحريمه على نفسه ﷺ، **وثانيهما:** تحريم النبي ﷺ مارية القبطية على نفسه.

ثالثًا: إن تفسيرهم لـ﴿صَغَتْ﴾ بزاغت، والزيغ: الكفر؛ هو من ضلالاتهم وسوء نياتهم تجاه الصحابة؛ فإن معنى ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾: مالت وأحبت ما كرهه الرسول ﷺ، وليس معناه: ارتدت وكفرت كما زعم الروافض. قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري: «يقول تعالى ذكره: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [التحريم: ٤] أيتها المرأتان فقد مالت قلوبكما إلى محبة ما كرهه رسول الله ﷺ من اجتنابه جاريته، وتحريمها على نفسه، أو تحريم ما كان له حلالًا مما حرمه على نفسه بسبب حفصة»[2].

رابعًا: أما زعمهم بأن حفصة وعائشة وأبويهما قتلوا النبي ﷺ بالسم واحتجاجهم على هذا بقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ فهو ضرب من الأكاذيب، مبني على تحريف ممجوج، يرده تفسير السلف للآية قال الإمام ابن جرير في تفسيرها: «قال لأصحاب محمد معاتبهم على ما كان منهم من الهلع والجزع ـ حين قيل لهم بأحد: إن محمدًا قتل ـ ومقبحًا إليهم انصراف من انصرف منهم عن عدوهم وانهزامه عنهم: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] محمدٌ أيها القوم لانقضاء مدة أجله، أو قتله عدوُّكم، ﴿ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ يعني: ارتددتم عن دينكم الذي بعث الله محمدًا بالدعاء إليه، ورجعتم عنه كفارًا بالله بعد الإيمان به، وبعد ما قد وضحت لكم صحة ما دعاكم محمد إليه، وحقيقة ما جاءكم به من عند ربه»[3]. فشتّان بين هذا المعنى الذي فسر به السلف الآية، وبين تحريف الرافضة المخالف للحقيقة والواقع.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (ج٤)، لابن عبد البر.
٢ ـ «الإصابة في تمييز الصحابة» (ج٤ و٧)، لابن حجر.
٣ ـ «الاعتقادات في دين الإمامية»، للصدوق.
٤ ـ «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (ج٥)، للقاضي عياض.
٥ ـ «البداية والنهاية» (ج١١)، لابن كثير.

(١) انظر: موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة لعبد القادر عطا صوفي (١٢٥١).
(٢) تفسير الطبري (٢٣/٩٣) [دار هجر، ط١، ١٤٢٢].
(٣) تفسير الطبري (٦/٩٦ ـ ٩٧).

٦ ـ «تفسير الطبري» (ج٢٣).

٧ ـ «سير أعلام النبلاء (سيرة)» (ج١)، للذهبي.

٨ ـ «شرح صحيح مسلم» (ج١٠)، للنووي.

٩ ـ «الطبقات الكبرى» (ج٨)، لابن سعد.

١٠ ـ «فتح الباري» (ج٨)، لابن حجر.

الحَفَظَة

التعريف لغةً:

الحفظ هو مراعاة الشيء، قال ابن فارس: «الحاء والفاء والظاء أصلٌ واحد، يدلُّ على مراعاةِ الشيء»[(١)]. والحفظ نقيض النسيان وهو التعاهد وقلة الغفلة، والحافظ، والحفيظ: الموكل بالشيء يحفظه، يقال: فلان حفيظنا عليكم، وحافظنا. وحفظت الشيء حفظًا؛ أي: حرسته، والمحافظة: المراقبة[(٢)].

التعريف شرعًا:

هم الملائكة الذين يحفظون العبد بأمر الله تعالى من كل ما يضره؛ فإذا جاء القدر أسلموا أمره إلى الله تعالى. وهم غير ملازمين للإنسان ملازمة الكتبة؛ بل يتعاقبون عليه، ويخلف بعضهم بعضًا في حماية بني آدم[(٣)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لا شكَّ في أن هناك تلازمًا بينهما، فالملائكة ترعى بني آدم وتحفظهم بإذن الله تعالى.

سبب التسمية:

سموا بذلك لكونهم موكلين بحفظ الإنسان.

الحكم:

يجب الإيمان بالملائكة الحفظة عليهم السلام على ما وردت به النصوص، والإيمان بهم يدخل في عموم وجوب الإيمان بالملائكة.

المنزلة:

الإيمان بالملائكة الحفظة يدخل في عموم الإيمان بالملائكة عليهم السلام، والإيمان بالملائكة هو الركن الثاني من أركان الإيمان الستة، وأصل من أصوله العظيمة.

الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ

(١) مقاييس اللغة (٢٥٦) [دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٩هـ].

(٢) ينظر: لسان العرب (٧/ ٤٤٠) [دار صادر].

(٣) معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين (١٧٩ ـ ١٨٠) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٢هـ].

أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الأنعام]، وقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾﴾ [الرعد]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام، فأخذته وقلت: والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ الحديث... وفيه: «فقال لي رسول الله ﷺ: **ما فعل أسيرك البارحة؟** قلت: يا رسول الله! زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها؛ فخليت سبيله. قال: **ما هي؟** قلت: قال لي: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال لي: **لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، وكانوا أحرص شيء على الخير.** فقال النبي ﷺ: **أما إنه قد صدقك وهو كذوب، تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة؟** قال: لا. قال: **ذاك شيطان**»[1].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون**»[2].

الفروق:

أن الحفظة يحفظون العبد بأمر الله تعالى من كل ما يضره؛ إلا ما قُدِّر عليه، وأما الكتبة فإنهم يحفظون على العبد أعماله ويحصونها عليه[3].

الآثار:

١ ـ مراقبة العبد لربه تعالى والحياء منه، إذ تكفل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بحفظ عبده من كل مكروه، فواجب على العبد أن يحفظ جوارحه عن معصية الله تعالى.

٢ ـ أن المرء يراقب الله وينتهي عن الإثم إذا استشعر من معه من ملائكة الله.

٣ ـ تقوية توكل العبد على ربه، وتعزيز الإيمان بالقدر.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لنخبة من العلماء.

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الوكالة، رقم ٢٣١١).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب مواقيت الصلاة، رقم ٥٥٥)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٦٣٢).

(٣) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢/٢٣٦ ـ ٢٤٠).

٢ ـ «الجامع لشعب الإيمان» (ج١)، للبيهقي.

٣ ـ «شرح العقيدة السفارينية»، لابن عثيمين.

٤ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

٥ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج٢)، لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

٦ ـ «عالم الملائكة الأبرار»، للأشقر.

٧ ـ «لوامع الأنوار البهية» (ج١)، للسفاريني

٨ ـ «معارج القبول» (ج٢)، للحكمي.

٩ ـ «معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين»، للعقيل.

١٠ ـ «المنهاج في شعب الإيمان» (ج١)، للحليمي.

١١ ـ «الحبائك في أخبار الملائك»، للسيوطي.

الحفِيظ

التعريف لغةً:

الحفِيظ والحافظ: اسمان مشتقان من الفعل: حفِظَ يحْفَظُ حِفظًا، بمعنى: مراعاة الشيء وحراسته. قال ابن فارس: «الحاء والفاء والظاء أصلٌ واحد يدلُّ على مراعاةِ الشيء، يقال: حَفِظْتُ الشيءَ حِفْظًا»[(١)].

وقال الجوهري: «حفظت الشيء حفظًا؛ أي: حرسته»[(٢)].

التعريف شرعًا:

الحفيظ والحافظ: اسمان ثابتان لله ﷻ يدلان على أن الله يحرس عباده ويصونهم عن أسباب الهلاك في أمور دينهم ودنياهم، **وله معنيان**:

الأول: أنه قد حفظ على عباده ما عملوه من خير وشر وطاعة ومعصية؛ وهذا المعنى من حفظه يقتضي إحاطة علم الله بأحوال العباد كلها ظاهرها وباطنها وكتابتها في اللوح المحفوظ وفي الصحف التي في أيدي الملائكة، وعلمه بمقاديرها، وكمالها، ونقصها، ومقادير جزائها في الثواب والعقاب ثم مجازاته عليها بفضله وعدله.

والثاني: أنه تعالى الحافظ لعباده من جميع ما يكرهون[(٣)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

تظهر العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي في أن الحفظ في كلٍّ منهما يدل

(١) مقاييس اللغة (٢/٨٧) [دار الجيل، ١٣٩٩هـ].
(٢) الصحاح (٣/٣٠٨) [دار العلم للملايين، ط٤].
(٣) انظر: شأن الدعاء للخطابي (٦٧ ـ ٦٨) [دار المأمون، ط١، ١٤٠٤هـ]، المنهاج لشعب الإيمان (١/٢٠٤) [دار الفكر، ط١، ١٣٩٦هـ]، تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٨٣ ـ ١٨٤).

على الحراسة ومراعاة الشيء، وتعاهده وعدم الغفلة عنه. غير أن المعنى الشرعي أوسع لاشتماله على حفظ الله للعباد وحفظه لأعمالهم من خير وشر، ولكونه في حق الله ﷻ يشمل جميع الخلائق، لا يعزب عن حفظه شيء في الأرض ولا في السماء، بخلاف حفظ المخلوق القاصر المحدود. وقد وصف الله ﷻ بعض خلقه بالحفظ فقال ـ حكاية عن يوسف عليه السلام ـ: ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ۝٥٥﴾ [يوسف]؛ أي: حفيظ للذي أتولاه، فلا يضيع منه شيء[1].

فتبيَّن أن حفظ المخلوق ليس كحفظ الله ﷻ؛ فالله حفيظ عليم رقيب على كل نفس منفوسة، يعلم ما يعمل العاملون من خير وشر، ولا يخفى عليه خافية.

سبب التسمية:

وسمي الحافظ حافظًا لحفظه ورعايته للشيء.

الحكم:

يجب إثبات هذين الاسمين لله ﷻ والإيمان بما تضمنا من المعاني اللائقة بجلال الله ﷻ كما دلَّت على ذلك النصوص.

الحقيقة:

إن حفظ الله سبحانه وتعالى يتضمن أمرين:

أولهما: كمال علمه وإحاطته بجميع الأشياء، وعدم نسيان شيء منها، وكتابتها في اللوح المحفوظ، وفي الصحف التي بأيدي الملائكة، كما يقتضي علمه بمقاديرها في كمالها ونقصها، ومقادير جزائها في الثواب والعقاب، ثم مجازاتهم عليها بفضله وعدله[2].

ثانيهما: حفظه لعباده وهو **نوعان:**

الأول: هو حفظه العام لجميع المخلوقات بتيسيره لها ما يقيتها ويحفظ بنيتها، وتمشي إلى هدايته، وإلى مصالحها بإرشاده، وهدايته العامة التي قال عنها: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠﴾ [طه].

الثاني: حفظه الخاص لأوليائه سوى ما تقدم، بحفظهم عما يضر إيمانهم أو يزلزل إيقانهم من الشبه، والفتن، والشهوات، ويحفظهم من أعدائهم من الجن وعن جميع ما يضرهم في دينهم ودنياهم[3].

الأدلة:

ورد ثبوت اسمَي الله تعالى (الحافظ) و(الحفيظ) في القرآن الكريم. قال

(١) تفسير السعدي (٤٠٠) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٢) انظر: شرح النونية للهراس (٢/٤٧٣).

(٣) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٨٣ ـ ١٨٤).

تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ۝٦٤﴾ [يوسف]، وقال: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٞ ۝٥٧﴾ [هود]، وقال: ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٞ ۝٢١﴾ [سبأ]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ ۝٦﴾ [الشورى].

أقوال أهل العلم:

قال الطبري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٞ ۝٥٧﴾ «يقول: إن ربي على جميع خلقه ذو حفظ وعلم»(١).

وقال أيضًا: «وربك يا محمد على أعمال هؤلاء الكفرة به، وغير ذلك من الأشياء كلها ﴿حَفِيظٞ ۝٥٧﴾ لا يعزب عنه علمُ شيء منه، وهو مجازٍ جميعهم يوم القيامة بما كسبوا في الدنيا من خير وشر»(٢).

وقال ابن القيم:

«وهو الحفيظ عليهمُ وهو الكفيـ
ـلُ بحفظهم من كل أمر عان»(٣).

وقال السعدي: «الحفيظ: الذي حفظ ما خلقه، وأحاط علمه بما أوجده، وحفظ أولياءه من وقوعهم في الذنوب والهلكات، ولطف بهم في الحركات، والسكنات، وأحصى على العباد أعمالهم وجزاءها»(٤).

الأقسام:

حفظ الله ﷻ لعباده نوعان: حفظه العام لجميع مخلوقاته وحفظه الخاص لأوليائه.

المسائل المتعلقة:

- اسم الله الحافظ:

قال ابن منده رحمه الله تعالى: «ومن أسماء الله ﷻ: الحافظ والحفيظ»(٥)، إلا أن هذا الاسم ورد مفضلًا(٦)، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ۝٦٤﴾ [يوسف]. قال الطبري: «بمعنى: والله خيركم حفظًا»(٧).

وقد عدَّه الحافظ ابن حجر من جملة الأسماء التي استدركها على من سبقه، واستدل له بالآية السابقة، واستدل له أيضًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر](٨).

ويظهر من صنيع بعض أهل العلم المعاصرين أنهم عدُّوا (الحافظ) من أسماء الله تعالى؛ إذ قرنوه باسمه الحفيظ، وفسروهما بمعنى واحد.

(١) تفسير الطبري (١٥/٣٦٥) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٢) تفسير الطبري (٢٠/٣٩٣).
(٣) النونية لابن القيم (٢/٢٠٧) [مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ].
(٤) تفسير السعدي (٩٤٧).
(٥) كتاب التوحيد (٣٤٨).
(٦) انظر: المستدرك على الفتاوى لابن تيمية (١/٥٨).
(٧) تفسير الطبري (١٦/١٦٠).
(٨) انظر: فتح الباري (١١/٢١٨) [دار المعرفة].

يقول الشيخ محمد خليل هراس: «فالحافظ والحفيظ مأخوذ من الحفظ؛ وهو الصيانة، ومعناه: الذي يحفظ عباده بالحفظ العام؛ فييسِّر لهم أقواتهم، ويقيهم أسباب الهلاك والعطب، وكذلك يحفظ عليهم أعمالهم، ويحصي أقوالهم، ويحفظ أولياءه بالحفظ الخاص؛ فيعصمهم من مواقعة الذنوب، ويحرصهم من مكايد الشيطان، وعن كل ما يضرهم في دينهم، ودنياهم»[1].

ولا شكَّ أن الله خير من حفظ، فهو الذي حفظ نبيَّه يوسف عليه السلام بعد أن كاد له إخوانه. فهو من باب وصفه بأكمل ما يتضمنه صفة الحفظ، والله تعالى أعلم.

الثمرات:

١ ـ يجب على كل مكلف أن يعلم أن الله سبحانه هو الحافظ لجميع الكائنات[2].

٢ ـ وأنه تعالى حفيظ الأشياء يعلم جملها وتفاصيلها علمًا لا زوال فيه، ولا سهو، ولا نسيان[3].

٣ ـ فيجب عليه أن يحفظ نفسه من الهلاك ودينه من الضياع، ويحفظ حدود الله، وهي أوامره ونواهيه وجميع شرائع الدين، وفي مقدمة ذلك قضية التوحيد، إذ هو أعظم ما ينبغي أن يحفظ ويصان[4].

الآثار:

من آثار حفظ الله لعباده:

١ ـ كمال علمه سبحانه فلا ينسى، وكمال إحصائه فلا يضيع شيء من أعمال العباد.

٢ ـ حفظه لعباده بأقواله وأفعاله وبملائكته من جميع الشرور والهلاك.

٣ ـ حفظه للقلوب وحراسة الدين عن الكفر والنفاق، وأنواع الفتن وفنون الأهواء والبدع حتى لا يزلّ عن الطريقة المثلى[5].

٤ ـ حفظه لكتابه العزيز من التحريف والتبديل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾.

٥ ـ حفظه سبحانه للسماوات السبع والأرض وما فيهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَـٰتِهَا مُعْرِضُونَ ۝٣٢﴾ [الأنبياء].

والله يحفظ ذلك كله بلا مشقة ولا كلفة، ودون أدنى تعب أو نصب، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ۝٢٥٥﴾ [البقرة].

مذهب المخالفين:

وقد خالف في هذا الاسم الجهمية

(١) شرح العقيدة الواسطية (١٠٥) [دار الهجرة، ط٣].
(٢) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٣١١).
(٣) الجامع لأسماء الله الحسنى لحامد أحمد الطاهر (٧٩) [دار الفجر للتراث، ط١، ١٤٢٣هـ].
(٤) انظر: فقه الأسماء الحسنى للبدر (١٦٧).
(٥) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٣١١).

والمعتزلة؛ فالجهمية لا يثبتون لله أي اسم لا حفيظ ولا غيره؛ فالله عندهم لا يسمى بشيء، وذلك لظنهم أن إثبات الأسماء يلزم منه التشبيه، والمعتزلة أثبتوا الأسماء مجردة عن الصفات، فالله عندهم حافظ بلا حفظ كما أنه عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة وحي بلا حياة... إلخ[(١)]. وهذه الأقوال كلها مخالفة لما دلَّت عليه نصوص الكتاب والسُّنَّة من وجوب إثبات أسماء الله وصفاته كما أثبتها الله لنفسه في كتابه وأثبتها له رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تأويل ومن غير تشبيه ولا تعطيل.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى في الكتاب والسُّنَّة»، لمحمود عبد الرزاق.

٢ ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، للقرطبي.

٣ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٤ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٥ ـ «الجامع لأسماء الله الحسنى»، لحامد أحمد الطاهر.

٦ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

٧ ـ «صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، للسقاف.

٨ ـ «فقه الأسماء الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

٩ ـ «المنهاج لشعب الإيمان»، للحليمي.

١٠ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، للحمود.

الحق

التعريف لغةً:

الحق: مصدر (حقَّ)، يقال: حق الشيء؛ إذا وجب وثبت، وهو يأتي بمعنى: نقيض الباطل، وبمعنى: الثبات وعدم الزوال، والوجوب، والمطابقة، والصدق والعدل، وغيرها من المعاني.

قال ابن فارس: «الحاء والقاف أصلٌ واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحّته. فالحقُّ نقيضُ الباطل، ثم يرجع كلُّ فرعٍ إليه بجَودة الاستخراج وحُسْن التّلفيق ويقال: حَقَّ الشيءُ وجَبَ. قال الكسائيّ: يقول العرب: إنك لتعرف الحَقَّةَ عليك، وتُعْفي بما لَدَيْكَ»[(٢)].

التعريف شرعًا:

الحقُّ: هو الله ﷻ الحق في ذاته

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١/٢٣٥) [مكتبة التخصصية المصرية، ط٣]، ومجموع الفتاوى (٦/٣٤ ـ ٣٥) [دار الوفاء، ط٣، ١٣٢٦هـ]، ومنهاج السُّنَّة النبوية لابن تيمية (٢/٥٢٦) [مؤسسة قرطبة ط١، ١٤٠٦هـ].

(٢) مقاييس اللغة (٢/١٥) [دار الجيل، ط٢، ١٤٢٠هـ].

وصفاته وأفعاله، الموجود الثابت الذي وجوده من لوازم ذاته، وكل ما ينسب إليه فهو حق[(١)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

العلاقة بين المعنيين قوية مع ملاحظة وسع المعنى اللغوي على المعنى الشرعي، فقد قيد الشرع الحق في باب الصفات بالمعنى اللائق بالله.

الحكم:

يجب إثبات اسم الله الحق لورود النصوص الشرعية بإثباته لله عز وجل اسمًا، كما يليق بجلاله وعظمته[(٢)].

الحقيقة:

الحق هو: الحق في ذاته وصفاته وأفعاله، وكل ما ينسب إليه فهو حق، وهو سبحانه الموجود الواجب الثابت الذي لا يزول، فوجوده من لوازم ذاته، لم يسبق بعدم ولا يلحقه عدم[(٣)].

الأدلة:

من أسماء الله الحسنى الثابتة بالكتاب والسُّنَّة اسمه (الحق)، قال الله عز وجل: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴿٢٥﴾﴾ [النور]. وقال الله سبحانه: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾﴾ [المؤمنون]. قال ابن كثير رحمه الله في تفسير الآية: «﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]؛ أي: تنزه وتقدس الملك الحق، الذي هو حق، ووعده حق، ووعيده حق، ورسله حق، والجنة حق، والنار حق، وكل شيء منه حق»[(٤)].

وثبت من حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ أنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يتهجد قال: **اللَّهُمَّ لك الحمد، أنت قيم السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، لك ملك السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد، أنت ملك السماوات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حق، وقولك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، ومحمد صلى الله عليه وسلم حق، والساعة حق**»[(٥)].

أقوال أهل العلم:

تضافرت النقول عن أهل العلم في شرح وبيان معنى اسم الله (الحق)، **وفيما يلي أذكر بعضها:**

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٣٨٤) وتفسير السعدي (٩٤٩).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٣٨٤)، وتفسير السعدي (٩٤٩).

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٣٨٤)، وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٤، و٧/ ١٥٣) [دار المعرفة]، وتفسير السعدي (٩٤٩).

(٤) تفسير ابن كثير (٩/ ٣٧١) [مؤسسة قرطبة، ط١].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب التهجد، رقم ١١٢٠)، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٧٦٩).

قال أبو القاسم الأصبهاني: «ومن أسمائه تعالى: الحق: وهو المتحقق كونه ووجوده وكل شيء صح وجوده وكونه فهو حق»[(١)].

وقال ابن تيمية: «اسم الحق يقع على ذات الله تعالى وعلى صفاته القدسية»[(٢)].

وقال السعدي: «الحق في ذاته وصفاته، فهو واجب الوجود، كامل الصفات والنعوت، وجوده من لوازم ذاته، ولا وجود لشيء من الأشياء إلا به. فهو الذي لم يزل ولا يزال بالجلال والجمال والكمال موصوفًا، ولم يزل ولا يزال بالإحسان معروفًا.

فقوله حق، وفعله حق، ولقاؤه حق، ورسله حق، وكتبه حق، ودينه هو الحق، وعبادته وحده لا شريك له هي الحق، وكل شيء ينسب إليه فهو حق»[(٣)].

مذهب المخالفين:

سبق بيان اشتمال دلالة اسم (الحق) على ذات الله المقدسة، وعلى صفاته العليا، والملاحظ لدى المخالفين من الصفاتية أنهم يؤولون اسم الله الحق، بأنه يحق الحق[(٤)].

الرد عليهم:

الواجب إثبات الاسم وما دلَّ عليه من المعاني والصفات على الوجه اللائق بالله تعالى.

فتأويلهم لاسم الله (الحق) بأنه يحق الحق، ولو كان هذا صحيحًا في حق الله، كما قال ﷻ: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧﴾ [الأنفال] وقال الله سبحانه: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٢٤] فإن اسم (الحق) دالٌّ على اتصاف الله بنعوت الجلال وصفات الكمال، فلا بد من الإقرار بهذا وذاك.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى»، لماهر مقدم.

٢ ـ «أسماء الله الحسنى»، لعبد الله بن صالح الغصن.

٣ ـ «بدائع الفوائد» (ج٤)، لابن القيم.

٤ ـ «التوحيد» (ج٢)، لابن منده.

٥ ـ «تفسير السعدي».

٦ ـ «الحجة في بيان المحجة» (ج١)، للأصبهاني.

٧ ـ «شرح أسماء الله الحسنى»، لسعيد القحطاني.

٨ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/١٤٦) [دار الراية ط٢، ١٤١٩هـ].

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٣٨٤).

(٣) تفسير السعدي (٩٤٩).

(٤) شرح أسماء الله الحسنى للقشيري (١٨٦) [دار آزال، ط٢، ١٤٠٦هـ].

٩ ـ «المنهاج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى» (ج١)، لزين محمد شحاتة.

١٠ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى» (ج٢)، لمحمد بن الحمود النجدي.

الحَقْو

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الحاء والقاف والحرف المعتل أصل واحد، وهو بعض أعضاء البدن. فالحقو الخصر ومشد الإزار»[(١)].

التعريف شرعًا:

الحَقْو: صفة من الصفات الذاتية لله تعالى، تثبت له كما يليق بجلاله وعظمته[(٢)].

الأسماء الأخرى:

الحُجْزة.

الحكم:

يجب الإيمان بهذه الصفة، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل؛ لدلالة الحديث النبوي عليها[(٣)].

الأدلة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**خلق الله الخلق، فلما فرغ منه، قامت الرحم، فأخذت بِحَقْوِ الرحمٰن، فقال لها: مَهْ! قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة. قال: ألا ترضَين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ قالت: بلى يا رب. قال: فذاك لك**»، قال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾﴾ [محمد][(٤)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «**إن الرحم شُجْنَة آخذة بحُجْزَة الرحمٰن، يصل من وصلها، ويقطع من قطعها**»[(٥)].

---

(١) مقاييس اللغة (٢/٨٨) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ]، وانظر: الصحاح (٦/٢٣١٧) [دار العلم للملايين].

(٢) انظر: إبطال التأويلات لأبي يعلى (١/٢٠٨) [دار إيلاف الدولية، الكويت، ط١، ١٤١٦هـ]، وبيان تلبيس الجهمية (٦/٢١٠ ـ ٢١٣ و٢٢٢) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١]، وصفات الله عزّ وجلّ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٩١ ـ ٩٣) [دار الهجرة الرياض، ط١، ١٤١٤هـ].

(٣) انظر: إبطال التأويلات (١/٢٠٨)، وبيان تلبيس الجهمية (٦/٢٠٦ و٢١٠ ـ ٢١٣ و٢٢٢).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٨٣٠)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٥٤).

(٥) أخرجه أحمد (٥/١١٠) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٩هـ]، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/٢٣٧ ـ ٢٣٨) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ]، وقال الهيثمي: «فيه صالح مولى التوأمة، وقد اختلط، وبقية رجاله رجال الصحيح». مجمع الزوائد (٨/١٥٠) [مكتبة القدسي]، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/١٣٢ ـ ١٣٣، رقم ١٦٠٢) [مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ].

أقوال أهل العلم:

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن تفسير حديث النبي ﷺ: «**الرحم شجنة من الرحمٰن، وإنها آخذة بحقو الرحمٰن**» فقال: قال الزهري: على رسول الله ﷺ البلاغ ومنا التسليم، قال: أمرُّوا حديث رسول الله ﷺ على ما جاء»[1].

وقال الحافظ أبو موسى المديني: «وفي الحديث: «**إن الرحم أخذت بحجزة الرحمٰن**» ثم ذكر تفسيرين للحديث، ثم قال: «وإجراؤه على ظاهره أولى»[2].

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي: «ونظير هذا الحديث قوله ﷺ في الرحم: «**يأخذ بحقو الرحمٰن**»، قد أخذ أحمد بظاهره»[3].

وقال الحسن بن حامد الحنبلي: «ومما يجب التصديق به: أن لله حقوًا، وهذه أحاديث مأثورة عن النبي ﷺ في الرحم والحقو، فأما الحديث في الرحم والحقو فحديث صحيح، ذكره البخاري، وقد سئل إمامنا عنه فأثبته، وقال: يمضى الحديث كما جاء»[4].

وقال ابن تيمية في ردِّه على الرازي في زعمه أن هذا الحديث مما يجب تأويله: «هذا من الأخبار التي يقرها من يقر نظيره، والنزاع فيه كالنزاع في نظيره، فدعواك أنه لا بد فيه من التأويل بلا حجة تخصه لا يصح»[5].

وقال أيضًا: «إن هذا الحديث في الجملة من أحاديث الصفات التي نصَّ الأئمة على أنه يمر كما جاء، وردوا على من نفى موجبه»[6].

المسائل المتعلقة:

الظاهر: أن الحقو والحجزة متقاربان في المعنى، ويطلق أحدهما على الآخر، والحقو معناه: مشد الإزار كما تقدم، وأما معنى الحجزة فقد قال ابن فارس: «الحاء والجيم والزاء أصل واحد مطرد القياس، وهو الحول بين الشيئين. وذلك قولهم: حجزت بين الرجلين، وذلك أن يمنع كل واحد منهما من صاحبه، وحجزة الإزار: معقده. وحجزة السراويل: موضع التكة، وهذا على التشبيه والتمثيل؛ كأنه حجز بين الأعلى والأسفل»[7]؛ فالحقو والْحُجْزَة كلاهما بمعنى: مشد الإزار ومعقد الإزار.

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي في معرض كلامه عن حديث الحجزة:

(١) كتاب العلل لابن أبي حاتم (٦/ ٤٦٥ ـ ٤٦٧ رقم السؤال: ٢١١٨) [ط١، ١٤٢٧هـ].

(٢) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١/ ٤٠٥) [جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ].

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٢٠٨).

(٤) نقله عنه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٢١٠ ـ ٢١٣).

(٥) بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٢٠٦).

(٦) المصدر السابق (٦/ ٢٢٢).

(٧) مقاييس اللغة (٢/ ١٤٠)، وانظر: الصحاح (٣/ ٨٧٢ ـ ٨٧٣).

«ونظير هذا الحديث قوله ﷺ في الرحم: «**يأخذ بحقو الرحمٰن**»، قد أخذ أحمد بظاهره»[1].

۞ مذهب المخالفين:

الحقو: صفة من صفات الله الذاتية، فهي من جملة الصفات التي أنكرتها الجهمية والمعتزلة الذين ينكرون الصفات بالكلية[2]، والذين يقولون بإثبات الصفات الخبرية الذاتية بعضهم لم يعدُّوا هذا الحديث من أحاديث الصفات، وذهبوا إلى تأويله، والصحيح: أن هذا الحديث من أحاديث الصفات، ويجب قبوله والتسليم له، وإمراره كما جاء، وهذه هي طريقة الصحابة التابعين وأتباعهم، وهذه هي طريقة جمهور أئمة الحديث وأئمة الفقهاء[3].

۞ المصادر والمراجع:

١ ـ «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» (ج١)، للقاضي أبي يعلى.

٢ ـ «الأسماء والصفات» (ج٢)، للبيهقي.

٣ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج٦)، لابن تيمية.

٤ ـ «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (ج٢)، لعبد الله بن محمد الغنيمان.

٥ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٦ ـ «الفتوى الحموية الكبرى»، لابن تيمية.

٧ ـ كتاب «العلل» (ج٦)، لابن أبي حاتم.

٨ ـ «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر»، لمحمد صديق حسن خان القنوجي.

٩ ـ «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» (ج١)، لأبي موسى محمد المديني.

١٠ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعالم عبد الله فالح.

حقوق الرسول ﷺ

۞ التعريف لغة:

هذا المصطلح مركَّب من كلمتين، الأولى: حقوق، وهي من مادة: (حقق)، قال ابن فارس: «الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته. فالحق: نقيض الباطل،

---

(١) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/٢٠٨).

(٢) انظر من كتب الأشاعرة: أساس التقديس للرازي (١٠٨) [مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ]، وانظر أيضًا ما ذكره عنهم ابن تيمية في: بيان تلبيس الجهمية (٦/٢٣٨).

(٣) انظر: بيان تأسيس الجهمية (٦/٢٣٨ ـ ٢٤٠)، والفتوى الحموية الكبرى (٦٥ ـ ٧٠) [دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ].

ثم يرجع كل فرع إليه بجودة الاستخراج وحسن التلفيق، ويقال: حق الشيء: وجب»[(١)]. وقال الجوهري: «الحق: خلاف الباطل. والحق: واحد الحقوق. والحقة أخص منه. يقال: هذه حقتي؛ أي: حقي»[(٢)]. والمقصود به هنا: الشيء الواجب والثابت.

وأما الكلمة الأخرى فهي: الرسول، وهي من مادة (رسل)، قال ابن فارس: «الراء والسين واللام أصل واحد مطرد منقاس، يدل على الانبعاث والامتداد»[(٣)]. تقول: «أرسلت فلانًا في رسالة، فهو مُرسَل ورسول، والجمع: رُسْل ورُسُل»[(٤)].

وقال الفيروزآبادي: «والرسول أيضًا: المرسل، ج: أرسُل ورُسُل ورُسُلاء، والموافق لك في النضال ونحوه. و﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الشعراء]، لم يقل: رُسُل؛ لأن (فعولًا) و(فعيلًا) يستوي فيهما المذكر والمؤنث، والواحد والجمع»[(٥)].

۞ التعريف شرعًا:

هي الأمور التي أوجبها الله ﷻ لرسوله ﷺ على أمته؛ كالإيمان به وتعزيره وتوقيره واتباعه ومحبته ونحو ذلك، وكذا الأمور التي حرَّمها عليهم لحرمة نبيّه مما يباح أن يفعل مع غيره[(٦)].

۞ العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

معلوم أن المعنى اللغوي أوسع من المعنى الشرعي، كما هو الحاصل هنا، حيث شمل المعنى اللغوي عدة معان، ومنها: الواجب الثابت، وهذا بعينه هو المعنى الشرعي.

۞ الحكم:

يجب الإيمان بحقوق النبي ﷺ على أمته والقيام بها بقدر الطاقة؛ لثبوتها بدلالة الكتاب والسُّنَّة، وقد قال الله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

۞ الأهمية:

حقوق النبي ﷺ لها أهمية كبرى؛ إذ لا يتحقق الإيمان لأحد إلا بها، ولا يصح الإسلام بدونها، فمن لا يؤمن بالرسول، ولا يقر بصدقه، ولا يطيع له أمرًا، ولا يجتنب له نهيًا، ولا يوقره؛ بل يستهزئ به فهذا لا حظ له في

---

(١) مقاييس اللغة (٢/١٥) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].
(٢) الصحاح (٤/١٤٦٠) [دار العلم للملايين، ط٤].
(٣) مقاييس اللغة (٢/٣٩٢).
(٤) الصحاح (٤/١٧٠٩).
(٥) القاموس المحيط (١٠٠٦).
(٦) انظر: الصارم المسلول (٣/٨٠١، و٨٠٧) [رمادي للنشر، والمؤمن للتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ].

الإسلام، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء]. وقال ﷻ: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الجن]، وقال تعالى: ﴿...قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ﴾ [التوبة].

۞ الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وقال تعالى: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف].

۞ أقوال أهل العلم:

قال القاضي عياض: «القسم الثاني فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ: ... وهذا قسم لخَّصنا فيه الكلام في أربعة أبواب على ما ذكرناه في أول الكتاب، ومجموعها في وجوب تصديقه واتباعه في سُنَّته وطاعته ومحبته ومناصحته وتوقيره وبره ﷺ»[1].

وقال ابن تيمية: «إن الله سبحانه وتعالى أوجب لنبيِّنا ﷺ على القلب واللسان والجوارح حقوقًا زائدة على مجرد التصديق بنبوته... وحرم سبحانه لحرمة رسوله ـ مما يباح أن يفعل مع غيره ـ أمورًا زائدة على مجرد التكذيب بنبوته؛ فمن ذلك: أنه أمر بالصلاة عليه والتسليم، بعد أن أخبر أن الله وملائكته يصلون عليه... ومن ذلك: أنه أخبر أنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن حقه أن يجب أن يؤثره العطشان بالماء والجائع بالطعام، وأنه يجب أن يوقى بالأنفس والأموال، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ وَمَنۡ حَوۡلَهُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرۡغَبُواْ بِأَنفُسِهِمۡ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ [التوبة: ١٢٠]... ومن حقه: أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه وولده وجميع الخلق... ومن كرامته المتعلقة بالقول: أنه فرق بين أذاه وأذى المؤمنين

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٢) [دار الفكر، ١٤٠٩هـ].

فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب]»[1].

وقال السعدي في قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الفتح: ٩]: «أي: بسبب دعوة الرسول لكم، وتعليمه لكم ما ينفعكم، أرسلناه لتقوموا بالإيمان بالله ورسوله، المستلزم ذلك لطاعتهما في جميع الأمور. ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾؛ أي: تعزروا الرسول ﷺ وتوقروه؛ أي: تعظموه وتُجلّوه، وتقوموا بحقوقه، كما كانت له المنة العظيمة برقابكم. ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾؛ أي: تسبحوا لله ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾﴾ أول النهار وآخره، فذكر الله في هذه الآية الحق المشترك بين الله وبين رسوله، وهو الإيمان بهما، والمختص بالرسول، وهو التعزير والتوقير، والمختص بالله، وهو التسبيح له والتقديس بصلاة أو غيرها»[2].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: وجوب الإيمان بالنبي ﷺ الكريم[3]:

من حقوق النبي ﷺ على أمته: الإيمان به ظاهرًا وباطنًا، وتصديقه في نبوته ورسالته؛ لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، وقوله سبحانه: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله**»[4].

فالإيمان بالنبي ﷺ واجب متعين لا يتم الإيمان لأحد إلا به، ولا يصح له الإسلام إلا معه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَعِيرًا ﴿١٣﴾﴾ [الفتح][5].

وثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**»[6].

- المسألة الثانية: وجوب طاعته، وعدم الخروج عن شريعته[7]:

من حقوق النبي الكريم ﷺ على أمته: طاعته فيما أمر به ونهى عنه،

(١) الصارم المسلول (٣/ ٨٠١ - ٨٠٧).
(٢) تفسير السعدي (٧٩٢).
(٣) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢)، وأصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة لنخبة من العلماء (١٧٣) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط١، ١٤٢١هـ].
(٤) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٢٥)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٢).
(٥) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٩).
(٦) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٥٣).
(٧) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢).

فتُمتثل أوامره بقدر الطاقة، وتجتنب نواهيه جملة وتفصيلًا؛ لقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور]، ولما ثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**، قالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: **من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى**»[(١)]، وثبت من حديث جابر رضي الله عنه أنه قال: رأيت النبي ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول: «**لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه**»[(٢)].

قال ابن تيمية: «وأما ما أوجبه من طاعته، والانقياد لأمره، والتأسي بفعله، فهذا باب واسع، لكن ذاك قد يقال: هو من لوازم الرسالة، وإنما الغرض هنا أن ننبه على بعض ما أوجبه الله له من الحقوق الواجبة والمحرمة، مما يزيد على لوازم الرسالة، بحيث يجوز أن يبعث الله رسولًا ولا يوجب له هذه الحقوق»[(٣)].

ومن لم يلتزم بشريعة النبي ﷺ، أو اعتقد جواز الخروج عنها فقد وقع في ناقض من نواقض الإسلام، ولهذا عدَّ أهل العلم أن من اعتقد أن أحدًا يسعه الخروج عن شريعة النبي ﷺ، كما وسع الخضر عليه السلام الخروج عن شريعة موسى عليه السلام فقد ارتد عن الإسلام.

قال ابن قدامة رحمه الله: «ومن اعتقد لأحد طريقًا إلى الله غير متابعة محمد ﷺ، أو لا يجب عليه اتباعه، أو أن لغيره خروجًا عن اتباعه، أو قال: أنا محتاج إليه في علم الظاهر دون علم الباطن، أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة، أو قال: إن من العلماء من يسعه الخروج عن شريعته كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى كفر في هذا كله»[(٤)].

- **المسألة الثالثة: وجوب نصرته ﷺ:**

من حقوق النبي ﷺ على أمته نصرته، وتأييده في نشر دعوته، والوقوف معه في حياته بالسيف والسنان واللسان، وأما بعد موته فنشر سُنَّته والدعوة إليها والذب عنها، وقد عاتب الله من ترك نصرة النبي ﷺ فقال: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ

(١) أخرجه البخاري (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، رقم ٧٢٨٠).
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الحج، رقم ١٢٩٧).
(٣) الصارم المسلول (٣/ ٨٠٧).
(٤) الإقناع مع شرحه كشاف القناع (٦/ ١٧١).

نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد بيَّن الله ثواب من قام بهذا الحق ونحوه، فقال سبحانه: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف].

وقال ابن تيمية في قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]: «**التعزير**: اسم جامع لنصره وتأييده ومنعه من كل ما يؤذيه»[١].

- المسألة الرابعة: وجوب تعظيم النبي ﷺ حيًّا وميتًا وإجلاله وبره، وتعظيم أمره[٢]:

من حقوق النبي ﷺ الثابتة له على أمته تعظيمه وإجلاله، كما قال الله ﷻ: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩].

روى ابن جرير بسنده حسن[٣] عن قتادة؛ أنه قال: «﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾: ينصروه، ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ أمر الله بتسويده وتفخيمه»[٤].

قال القاضي عياض: «واعلم أن حرمة النبي ﷺ بعد موته وتوقيره وتعظيمه لازم كما كان حال حياته»[٥].

وقال ابن تيمية: «التوقير: اسم جامع لكل ما فيه سكينة وطمأنينة من الإجلال والإكرام، وأن يعامل من التشريف والتكريم والتعظيم بما يصونه عن كل ما يخرجه عن حد الوقار»[٦].

وتعظيم النبي ﷺ بالقول له صور؛ **منها:**

- عدم التقدم بالكلام بين يدي النبي ﷺ، وعدم رفع الصوت فوق صوته ﷺ؛ لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾ [الحجرات]؛ ففي هاتين الآيتين بيان لبعض حقوق النبي ﷺ، ومنها أن الله «حرم التقدم بين يديه بالكلام حتى يأذن، وحرم رفع الصوت فوق صوته»[٧].

قال ابن القيم: «أي: لا تقولوا حتى يقول، ولا تأمروا حتى يأمر، ولا تفتوا حتى يفتي، ولا تقطعوا أمرًا حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويمضيه... والقول

---

(١) الصارم المسلول (٤٢٥).
(٢) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٤ ـ ٣٥)، وأصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١٧٦).
(٣) انظر: الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور لحكمت بشير ياسين (٤/ ٣٥٣) [دار المآثر، المدينة المنورة، ط١].
(٤) تفسير الطبري (٤/ ٣٥٣) [دار هجر، ط١].
(٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٤٠).
(٦) الصارم المسلول (٣/ ٨٠٣).
(٧) الصارم المسلول (٣/ ٨٠٦)، وانظر: دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٣٥٤) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ]، والخصائص الكبرى للسيوطي (٢/ ٤٤٤) [دار الكتب العلمية]، والسيرة النبوية بين الآثار المروية والآيات القرآنية.

الجامع في معنى الآية: لا تعجلوا بقول ولا فعل قبل أن يقول رسول الله ﷺ أو يفعل... فإذا كان رفع أصواتهم فوق صوته سببًا لحبوط أعمالهم، فكيف تقديم آرائهم وعقولهم وأذواقهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ورفعها عليه؟ أليس هذا أولى أن يكون محبطًا لأعمالهم؟»[(١)].

وقال الشنقيطي في تفسير آية الحجرات: «هذه الآية الكريمة علَّم الله فيها المؤمنين أن يعظموا النبي ﷺ ويحترموه ويوقروه، فنهاهم عن رفع أصواتهم فوق صوته»[(٢)].

- مخاطبته ﷺ بما يليق بمقامه، كـ: يا نبي الله، ويا رسول الله، وعدم مناداته باسمه كما يفعل الناس فيما بينهم. فقد خصَّ الله نبيَّه محمدًا «في المخاطبة بما يليق به فقال: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]، فنهى أن يقولوا: يا محمد أو يا أحمد أو يا أبا القاسم، ولكن يقولوا: يا رسول الله يا نبي الله، وكيف لا يخاطبونه بذلك والله ﷻ أكرمه في مخاطبته إياه بما لم يكرم به أحدًا من الأنبياء، فلم يدعه باسمه في القرآن قط؛ بل يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ [الأحزاب: ٢٨]»[(٣)].

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢﴾ [الحجرات].

ففي هذه الآية الكريمة نهى الله المؤمنين عن أن يجهروا للنبي ﷺ: «بالقول كجهر بعضهم لبعض؛ أي: ينادونه باسمه: يا محمد، يا أحمد، كما ينادي بعضهم بعضًا، وإنما أُمروا أن يخاطبوه خطابًا يليق بمقامه، ليس كخطاب بعضهم لبعض؛ كأن يقولوا: يا نبي الله أو يا رسول الله ونحو ذلك.

وقوله: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾؛ أي: لا تفعلوا ذلك لئلا تحبط أعمالكم، أو ينهاكم عن ذلك كراهة أن تحبط أعمالكم، ﴿تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢﴾؛ أي: لا تعلمون بذلك... وقد دلَّت آيات من كتاب الله على أن الله تعالى لا يخاطبه في كتابه باسمه، وإنما يخاطبه بما يدل على التعظيم والتوقير؛ كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [التوبة: ٧٣]... مع أنه ينادي غيره من الأنبياء بأسمائهم»[(٤)].

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٤١).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/ ٤٠١) [دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ]. وانظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٥ ـ ٣٦).

(٣) الصارم المسلول (٣/ ٨٠٣ ـ ٨٠٤).

(٤) أضواء البيان (٧/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)، وانظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٥ ـ ٣٦).

ـ المسألة الخامسة: في وجوب محبته ﷺ، وتقديمها على محبة النفس وجميع الخلق[١]:

فقد ثبت من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**»[٢]. وبيَّن النبي ﷺ علو شأن محبته، حيث إنها مما تنال بها حلاوة الإيمان، كما جاء من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما...**»[٣].

وعن عبد الله بن هشام رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب، فقال له عمر: يا رسول الله لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي ﷺ: «**لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك**»، فقال له عمر: فإنه الآن والله لأنت أحب إلي من نفسي، فقال النبي ﷺ: «**الآن يا عمر**»[٤].

وقد توعّد الله من قدَّم على محبة الله ومحبة رسوله ﷺ محبة غيرهما كائنًا من كان بالعقاب، فقال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة].

ـ المسألة السادسة: من حقوق النبي ﷺ الصلاة والسلام عليه:

لقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب]، وثبت عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي؛ فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرًا**»[٥]، وعن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**من صلّى علي واحدة صلّى الله عليه عشرًا**»[٦].

والصلاة على النبي ﷺ «تتضمن ثناء الله عليه، ودعاء الخير له، وقربته منه، ورحمته له. والسلام عليه يتضمن: سلامته من كل آفة، فقد جمعت الصلاة عليه والتسليم جميع الخيرات، ثم إنه يصلي سبحانه عشرًا على من يصلي عليه

---

(١) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٨)، والخصائص الكبرى للسيوطي (٢/ ٤٤٤)، وأصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ١٥)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٤٤).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ١٦)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٤٣).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٦٦٣٢).

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٣٨٤).

(٦) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤٠٨).

مرة واحدة؛ حضًّا للناس على الصلاة عليه؛ ليسعدوا بذلك وليرحمهم الله بها»[(١)]. وللصلاة على النبي صيغ عديدة، منها ما جاء عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى قال: لقيني كعب بن عجرة فقال: ألا أهدي لك هدية سمعتها من النبي ﷺ؟ فقلت: بلى؛ فأهدِها لي فقال: سألنا رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت؟ فإن الله قد علَّمنا كيف نسلم عليكم، قال: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد**»[(٢)]. ولها مواطن تكون فيها[(٣)].

ـ المسألة السابعة: وجوب التحاكم إليه:

لقد أمر الله المؤمنين بالتحاكم إلى النبي ﷺ وردّ المتنازَع فيه إلى هديه، فقال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ۝٦٥﴾ [النساء].

ـ المسألة الثامنة: محبة أصحابه ﷺ وأهل بيته وموالاتهم[(٤)]:

من حقوقه ﷺ على أمته محبة أصحابه وأهل بيته وموالاتهم جميعًا، والاستغفار لهم، و«الحذر من تنقّصهم أو سبهم أو الطعن فيهم بشيء؛ فإن الله قد أوجب على هذه الأمة موالاة أصحاب نبيِّه، وندب من جاء بعدهم إلى الاستغفار لهم، وسؤال الله أن لا يجعل في قلوبهم غلًّا لهم»[(٥)]. قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر]، وثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبُّوا أصحابي، لا تسبُّوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا، ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»[(٦)]، وثبت من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله:

(١) الصارم المسلول (٣/ ٨٠١).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٧٠)، ومسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤٠٦).
(٣) انظر: جلاء الأفهام لابن القيم، وغيره.
(٤) أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١٧٩).
(٥) المصدر السابق.
(٦) أخرجه البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم ٣٦٧٣)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٥٤٠).

«**أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**»(١). ففي هذا الحديث «أمر النبي ﷺ بالإحسان إلى أهل بيته، وأن يعرف لهم قدرهم وحقهم، لقربهم منه وشرفهم»(٢).

قال الطحاوي في بيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الصحابة: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرّط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم. ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم. ولا نذكرهم إلا بخير. وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»(٣).

وقال القاضي عياض: «واعلم أن حرمة النبي ﷺ بعد موته وتوقيره وتعظيمه لازم كما كان حال حياته، وذلك عند ذكره ﷺ، وذكر حديثه وسُنَّته، وسماع اسمه وسيرته، ومعاملة آله وعترته، وتعظيم أهل بيته وصحابته»(٤).

ـ المسألة التاسعة: الشهادة له ﷺ بتبليغ رسالة ربه على أكمل وجه ونصحه للأمة(٥):

من حقوقه ﷺ على أمته: الإيمان الجازم بأنه بلَّغ رسالة ربه بلاغًا كاملًا، والشهادة له بذلك، كما قال تعالى: ﴿**ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ**﴾ [المائدة: ٣]، وجاء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب. فقلنا: يا رسول الله ﷺ إن هذه لموعظة مودع، فما تعهد إلينا؟ قال: «**قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هلك**»(٦).

وقد شهد له أصحابه الكرام بأنه بلَّغ رسالة ربه وأدى الأمانة ونصح الأمة، كما ثبت من حديث جابر رضي الله عنه الطويل، وفيه قوله ﷺ: «**قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به؛ كتاب الله، وأنتم تُسألون عني فما أنتم قائلون؟**» قالوا: نشهد أنك قد بلَّغت وأديت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: «**اللَّهُمَّ اشهد، اللَّهُمَّ اشهد**»، ثلاث مرات(٧).

ـ المسألة العاشرة: إنزاله مكانته اللائقة به:

من حقوقه ﷺ على أمته: إنزاله

(١) أخرجه مسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٤٠٨).
(٢) أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١٨٠).
(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٦٨٩).
(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٤٠).
(٥) انظر: أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١٧٤).
(٦) أخرجه بهذا اللفظ: ابن ماجه (المقدمة، رقم ٤٣)، وأحمد (٢٨/ ٣٦٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب العلم، رقم ٣٣١)، وأبو نعيم في المستخرج (١/ ٣٦) [دار الكتب العلمية، ط١]، وقال: «هذا حديث جيد»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٩٣٧).
(٧) أخرجه مسلم (كتاب الحج، رقم ١٢١٨).

المكانة التي أنزله الله إياها، دون غلو أو جفاء، فهو عبد الله ورسوله، وهو من البشر، فقد ثبت من حديث عمر رضي الله عنه؛ أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم؛ فإنما أنا عبده فقولوا: عبد الله ورسوله**»[(١)].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أن رجلًا قال: يا محمد، يا سيدنا وابن سيدنا، وخيرنا وابن خيرنا، فقال رسول الله ﷺ: «**يا أيها الناس، عليكم بتقواكم، ولا يستهوينكم الشيطان، أنا محمد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، والله ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عز وجل**»[(٢)].

وقد وصفه ربه عز وجل في معرض المدح بأنه عبد الله، فقال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾ [الإسراء]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾ [الجن]، وقال جل جلاله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان]، وقال عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٩﴾﴾ [الحديد]، وأمره سبحانه أن يخبر الناس بأنه بشر، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

- المسألة الحادية عشرة: سؤال الله الوسيلة له ﷺ:

وهي درجة في الجنة لا تكون إلا لعبد واحد، ورجا ﷺ؛ أن يكون هو ذلك العبد[(٣)]، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي؛ فإنه من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشرًا، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة، لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة**»[(٤)]. وهذا «ليس من باب سؤالهم؛ بل أمره بذلك لهم؛ كأمره لهم بسائر الطاعات التي يثابون عليها، مع أنه ﷺ له مثل أجورهم في كل ما يعملونه»[(٥)].

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٤٤٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢٠/ ٢٣، رقم ١٢٥٥١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وأخرجه الضياء في المختاره (٥/ ٢٦) وقال: إسناده صحيح. وصححه الألباني على شرط مسلم. انظر: السلسلة الصحيحة (رقم ١٠٩٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٧٠٢) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٣٨٤).

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١/ ١٣٢).

ـ المسألة الثانية عشرة: أن الله حرم على الأمة أذيته بأمر، ولو كان فعله مباحًا للأمة فيما بينها؛ تمييزًا له:

لقد حرَّم الله على الأمة أذية رسوله ﷺ بأي أمر، ولو كان مباحًا بين أفراد الأمة؛ كنكاح زوجاته من بعده، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض حديثه عن حقوق النبي ﷺ على أمته: «ومن ذلك: أنه حرَّم على الأمة أن يؤذوه بما هو مباح أن يعامل به بعضهم بعضًا؛ تمييزًا له، مثل نكاح أزواجه من بعده، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ۝٥٣﴾ [الأحزاب]، وأوجب على الأمة لأجله احترام أزواجه، وجعلهن أمهات في التحريم والاحترام، فقال ﷻ: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]»[١].

ـ المسألة الثالثة عشرة: الإقرار له ﷺ بكل ما ثبت في حقه من الخصائص السامية العالية الرفيعة والفضائل العظيمة، والمناقب الجمة الجليلة والثناء بها عليه ونشر ذلك بين الناس[٢]:

كما جاء في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصلِّ، وأحلت لي الغنائم، وكان النبي ﷺ يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة، وأعطيت الشفاعة»**[٣].

ونحو ذلك مما دلَّت عليه النصوص الشرعية.

۞ الثمرات:

القيام بحقوق النبي ﷺ له ثمرات طيبة؛ منها:

أولًا: أنه بذلك يتحقق للعبد الإيمان ويصح له الإسلام، قال الله ﷻ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١﴾ [الأنفال]، وقال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٥٧﴾ [الأعراف]، وقال الله سبحانه: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١﴾ [الأنفال].

ثانيًا: أنه ينال بذلك رحمة الله، كما قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝٥٦﴾ [النور].

ثالثًا: أنه مما ينال به الفوز بالمطلوب والنجاة من المرهوب، كما قال الله

(١) الصارم المسلول (٣/ ٨٠٧).

(٢) انظر: أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١٧٧).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، رقم ٤٣٨)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٢١).

تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾﴾ [النساء].

رابعًا: أنه بذلك يتحقق له معية المنعم عليهم من عباد الله الصالحين، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء].

مذهب المخالفين:

من حقوق النبي ﷺ: إنزاله مكانته التي أنزله الله إياها دون غلوٍّ أو جفاء، وقد حاد عن الجادة في هذا طوائف:

ـ **الغلاة:** يعتقد الغلاة ـ وهم من الصوفية وغيرهم ـ بأن النبي ﷺ خلق من نور، وأن هذا النور خلق من نور الله[١]، متعلقين بحديث منسوب إلى جابر بن عبد الله؛ أنه قال: قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي أخبرني عن أول شيء خلقه الله قبل الأشياء؟ قال: «يا جابر: إن الله خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره...»، وفي لفظ: «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر»[٢].

بل تجاوز الأمر بهم حتى رفعوا النبي ﷺ إلى مقام الربوبية، كما في أبيات صاحب البردة التي منها:

«يا أكرم الرسل ما لي من ألوذ به
سواك عند حلول الحادث العمم»[٣]

إلى غير ذلك من الأبيات الشركية.

الرد عليهم:

لا شكَّ أن هذا غلو مقيت مصادم لصريح الكتاب والسُّنَّة، فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الكهف: ١١٠]، والسُّنَّة ما ثبت من حديث عمر رضي الله عنه؛ أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم؛ فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله**»[٤]، وجاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلًا قال: يا

---

(١) انظر: البريلوية عقائد وتاريخ لإحسان إلهي ظهير (١٠٢ ـ ١٠٣) [إدارة ترجمان السُّنَّة، ط١، ١٤٠٣هـ]، والنور المحمدي بين هدي الكتاب المبين وغلو الغالين لعداب محمود الحمش (٤٦) [دار إحسان، ودار الأماني، ط١، ١٤٠٧هـ]، وخصائص المصطفى بين الغلو والجفاء للصادق محمد (٩٣) [مكتبة الرشد].

(٢) ذكره ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (٤٤) [دار الفكر، بيروت]، ونسبه إلى عبد الرزاق، وهو غير صحيح؛ فلم يخرجه عبد الرزاق ولا أحد غيره في دواوين السُّنَّة. انظر: النور المحمدي (٤٦)، وخصائص المصطفى بين الغلو والجفاء (٩٥ ـ ٩٦)، وعزاه إلى الفتوحات المكية لابن عربي (١/١١٩) ولم نهتدِ إلى موضعه فيه.

(٣) ديوان البوصيري (٢٥٢).

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

محمد، يا سيدنا وابن سيدنا، وخيرنا وابن خيرنا، فقال رسول الله ﷺ: «**يا أيها الناس عليكم بتقواكم، ولا يستهوينكم الشيطان، أنا محمد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، والله ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله ﷻ**»(١).

وأما ما نسبوه إلى النبي ﷺ من رواية جابر فهو حديث باطل(٢) وموضوع على النبي ﷺ(٣).

وأما أبيات البوصيري فهي صريحة البطلان؛ لمناقضتها النصوص الشرعية الدالة على أن الله هو المستعاذ به، وأن محمدًا عبد الله ورسوله كما تقدم في الأدلة، وأنه لا يملك لنفسه ولا لغيره ضرًّا ولا رشدًا، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾ [الجن]، وقال سبحانه: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

ـ **الجفاة**: وهم الذين لم يعطوا النبي ﷺ حقه من إفراده بالطاعة والتعظيم والتوقير عن سائر الناس، حيث جعلوا معه متبوعين، وأنزلوهم منزلة النبي ﷺ؛ بل قد يرفعونهم فوق مكانة النبي ﷺ، وهم:

ـ **الرافضة**: الذين يقولون بأن السُّنَّة هي قول المعصوم، والمعصوم عندهم أربعة عشر شخصًا؛ وهم: النبي ﷺ وفاطمة وعلي رضي الله عنهما وباقي الاثني عشر من الأئمة(٤)؛ بل لم يقف جفاؤهم عند هذا الحد؛ بل زعموا أن لأئمتهم مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل(٥).

ـ **بعض الصوفية**: حيث إنهم يقررون بعبارات مختلفة وألفاظ متباينة مؤداها واحد أن مقام الولي فوق مقام النبي ﷺ، وأن الولاية أفضل من النبوة والرسالة، وأن الأولياء اخترقوا ما عجز عنه الأنبياء ووقفوا حيارى أمامه(٦)، وزعم أحدهم أن لواءه يوم القيامة أعظم من لواء محمد ﷺ(٧).

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) انظر: السلسلة الصحيحة للألباني (١/ ٨٢٠) (تحت رقم ٤٥٨).

(٣) انظر: خصائص المصطفى بين الغلو والجفاء (٩٥ ـ ٩٦).

(٤) انظر: الاعتقادات في دين الإمامية لابن بابويه (٩٢) [دار المفيد، ط٢، ١٤١٤هـ]، وتنزيه الشيعة الاثني عشرية عن الشبهات الواهية لأبي طالب التجليل (٥٧)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية لناصر القفاري (١/ ٣٠٨)، وجهود المفسرين في الرد على الرافضة من خلال كتب التفسير المطبوعة لمحمد سعيد عثمان (١٠٨) [رسالة علمية، الجامعة الإسلامية بالمدينة].

(٥) انظر: الحكومة الإسلامية للخميني (٥٢) [ط٣، ١٣٨٩هـ]، ومشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين لرجب البرسي (٢٢٥) [مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٤١٩هـ].

(٦) انظر: الطبقات الكبرى للشعراني (٣٧٧) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ]، والفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (٩٥).

(٧) انظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي (٤١٨) [دار الكتاب =

۞ **الرد عليهم:**

لا شكَّ أن هذا الزعم في غاية الدجل والبهتان؛ لمناقضته صريح القرآن والسُّنَّة الدَّال على أن الله أرسل نبيَّه محمدًا رحمة للعالمين، وأمره بإبلاغ رسالة الله، وأوجب طاعته على الناس كافة، والأخذ عنه وحده، وجعل طاعته سبحانه في طاعة رسوله، وربط الهداية باتباعه واقتفاء أثره، فقال جَلَّ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء]، وقال عَزَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧]، وقال سبحانه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال عَزَّ: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ٥٤﴾ [النور].

ولما ثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**، قالوا: يا رسول الله ومن يأبى؟ قال: **من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى**»[1].

وأما ما يتعلق بتفضيل غير النبي ﷺ على النبي ﷺ وتفضيل الولاية على النبوة والرسالة فهذا هذيان لا يستحق أدنى حظ من النظر. ويكفي لبيان هذا أنه مصادم بصفة عامة لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]، ولقوله ﷺ بصفة خاصة: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة**»[2].

۞ **المصادر والمراجع:**

١ ـ «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لنخبة من العلماء.

٢ ـ «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (ج٧)، للشنقيطي.

٣ ـ «تفسير السعدي».

٤ ـ «تفسير الطبري» (ج٤).

٥ ـ «حقوق النبي على أمته في ضوء الكتاب والسُّنَّة».

٦ ـ «الخصائص الكبرى» (ج٢)، للسيوطي.

٧ ـ «دلائل النبوة» (ج٦)، للبيهقي.

٨ ـ «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (ج٢)، للقاضي عياض.

٩ ـ «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ج٣)، لابن تيمية.

١٠ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٠)، لابن تيمية.

= العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ].

(١) أخرجه البخاري (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، رقم ٧٢٨٠).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٢٧٨).

الحَكَم

التعريف لغةً:

الحَكم والحاكم: اسمان مشتقان من الفعل: حَكَم يحْكُم حُكْمًا، وهو حَاكِم وحَكَمٌ، ومعناه: الفصل والقضاء، وأصل معنى (حكم): المنع، وسمي الحاكم حاكمًا لمنعه الناس عن التظالم.

قال ابن فارس: «الحاء والكاف والميم أصلٌ واحد، وهو المنْع، وأول ذلك الحُكْم وهو المنع من الظلم، وسمِّيَتْ حَكَمة الدابّة لأنها تمنعُها»[1].

وقال الجوهري: «الحكم: مصدر قولك: حَكَم بينهم يَحْكُم؛ أي: قضى، وحكم له وحكم عليه»[2].

ونقل الأزهري عن الليث أنه قال: «الحكم: العِلْم والفقه، و﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾﴾ [مريم]؛ أي: علمًا وفقهًا»[3].

التعريف شرعًا:

الحكم: وصف ثابت لله ﷻ يدل على أن الله ﷻ هو الذي يحكم بين الخلائق في الدنيا والآخرة، وهو الذي سُلِّم له الحكم ورُدّ إليه فيه الأمر، ولا حُكْمَ حقيقة إلا حُكْمه، ولا حَكم إلا هو سبحانه[4].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

تظهر العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي في أن الحكم في كلٍّ منهما؛ يعني: الفصل والقضاء، لكن المعنى الشرعي يختص بالله ﷻ ويدل على اختصاصه بالحكم وانفراده به، فالحكم وإن نسب إلى الخلق إلا أن حكمه مستفاد من الله تعالى، فلا غنى لأحد عن حكمه، ولا حكم إلا حكمه.

الحكم:

يجب الإيمان بأن الله ﷻ هو الحَكم، وأنه لا حُكم إلا حكمه.

الحقيقة:

حقيقة وصف الله بالحَكَم يدل على العلمية والوصفية، فيوصف الله تعالى بأنه الحَكم، وأن له الحكم، ويكون من الصفات الذاتية الثابتة له، ومن شأنها أن الله ﷻ هو الذي يحكم بين الخلق، ولا حكم سوى حكمه كما تقدم بيانه.

«وقد تضمن هذا الاسم جميع الصفات العلا والأسماء الحسنى؛ إذ لا يكون حكمًا إلا سميع بصير عالم خبير

---

(١) مقاييس اللغة (٢/ ٩١) [دار الجيل].
(٢) الصحاح (٥/ ١٧٩) [دار العلم، ط٤، ١٩٩٠م].
(٣) تهذيب اللغة (١/ ٤٧٥) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].
(٤) انظر: شأن الدعاء للخطابي (٦١) [دار المأمون، ط١، ١٤٠٤هـ]، والمنهاج لشعب الإيمان للحليمي (١/ ٢٠٧) [دار الفكر، ط١، ١٣٩٦هـ].

إلى غير ذلك، فهو سبحانه الحكم بين العباد في الدنيا والآخرة، في الظاهر والباطن»[(١)].

الأدلة:

ورد وصف الله تعالى بالحَكَم في القرآن والسُّنَّة، وأنه هو الذي يحكم بين عباده، **وإليه الحكم في نصوص كثيرة منها:**

قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤].

ومن السُّنَّة: حديث شريح؛ أنه لما وفد إلى رسول الله ﷺ مع قومه، سمعهم يكنونه بأبي الحكم، فقال له ﷺ: «**إن الله هو الحَكَم، وإليه الحُكْم**»[(٢)].

قال الشيخ ابن عثيمين: «وفي الحديث دليل على أن من أسمائه تعالى: الحَكَم»[(٣)].

ومنها: قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [القصص] قال الطبري: «يقول: له الحكم بين خلقه دون غيره، ليس لأحد غيره معه فيهم حكم»[(٤)].

وقوله تعالى: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِى مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [الزمر]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنعام]؛ أي: له الحكم وحده لا شريك له لكمال علمه وحفظه لأعمالهم[(٥)].

- وأما اسمه تعالى: (الحاكم) فقد ورد في القرآن بصيغة الجمع في آيات كثيرة **منها:**

قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرُوا۟ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأعراف].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [هود].

وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين].

أقوال أهل العلم:

قال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾: «أي: قل: فليس لي أن أتعدَّى حكمه وأتجاوزه؛ لأنه لا حَكَم أعدل منه، ولا قائل أصدق منه»[(٦)].

وقال الزجاج: «فالله تعالى هو الحاكم وهو الحكم بين الخلق؛ لأنه الحكم في الآخرة ولا حكم غيره،

(١) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٤٤٠) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].
(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الأدب، رقم ٤٩٥٥)، والنسائي (كتاب آداب القضاة، رقم ٥٣٨٧)، وابن حبان (كتاب البر والإحسان، رقم ٥٠٤)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/ ٩٣٦).
(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد (٣/ ٢٤) [دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ].
(٤) تفسير الطبري (١٩/ ٦٤٣).
(٥) تفسير السعدي (٢٥٩).
(٦) تفسير الطبري (١٢/ ٦٠) [مؤسسة الرسالة، ط١].

والحكام في الدنيا إنما يستفيدون الحكم من قِبَله، تعالى علوًّا كبيرًا»[1].

وقال سليمان بن عبد الله: «أما الحكم فهو من أسمائه تبارك وتعالى»[2].

وقال السعدي في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا﴾: «أحاكم إليه، وأتقيد بأوامره ونواهيه. فإن غير الله محكوم عليه لا حاكم. وكل تدبير وحكم للمخلوق فإنه مشتمل على النقص، والعيب، والجور، وإنما الذي يجب أن يتخذ حاكمًا، فهو الله وحده لا شريك له، الذي له الخلق والأمر»[3].

وقال السعدي أيضًا: «ومن أسمائه: الحكم العدل الذي يحكم بين عباده في الدنيا والآخرة»[4].

قال ابن عثيمين: «وفي الحديث دليل على أن من أسمائه تعالى: الحَكَم»[5].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: أقسام حكم الله ﷻ:

ذكر ابن القيم وغيره أن لحكم الله ﷻ على العبد **ثلاثة أقسام:**

الأول: الحكم الشرعي الديني، فهذا حقه أن يتلقى بالمسالمة والتسليم وترك المنازعة بل بالانقياد المحض، وهذا تسليم العبودية المحضة فلا يعارض بذوق ولا وجد ولا سياسة ولا قياس ولا تقليد ولا يرى إلى خلافه سبيلًا البتة، وإنما هو الانقياد المحض والتسليم والإذعان والقبول. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ۝١﴾ [المائدة]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمۡ حُكۡمُ ٱللَّهِۖ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡۚ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة].

والثاني: الحكم الكوني القدري الذي يجري على العبد بغير اختياره، ولا طاقة له بدفعه، ولا حيلة له في منازعته، فهذا حقه أن يتلقى بالاستسلام والمسالمة وترك المخاصمة، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝٨٠﴾ [يوسف].

والثالث: الحكم الكوني الذي للعبد فيه كسب واختيار وإرادة والذي إذا حكم به يسخطه ويبغضه ويذم عليه، فهذا حقه أن ينازع ويدافع بكل ممكن ولا يسالم البتة؛ بل ينازع بالحكم الكوني أيضًا، فينازع حكم الحق بالحق للحق فيدافع به وله[6].

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٤٤) [دار الثقافة العربية، ط١٩٧٤م].
(٢) تيسير العزيز الحميد (ص٥٥٦).
(٣) تفسير السعدي (٢٧٠) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٤) تفسير السعدي (٥/ ٦٢٧).
(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد (٣/ ٢٤) [دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ].
(٦) انظر: طريق الهجرتين (٦٦ ـ ٦٩) [دار ابن القيم، =

ـ **المسألة الثانية: أحكم الحاكمين:**

ومما ورد ذكره في أوصاف الله تعالى: ﴿أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝٤٥﴾، وهو من الأسماء المضافة الوارد في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝٤٥﴾، وقوله تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝٨﴾.

قال الشنقيطي: «وأحكم الحاكمين، قيل: أفعل تفضيل من الحكم؛ أي: أعدل الحاكمين كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ۝٤٩﴾ [الكهف]، وقيل: من الحكمة؛ أي: في الصنع والإتقان والخلق، فيكون اللفظ مشتركًا، ولا يبعد أن يكون من المعنيين معًا، وإن كان هو في الحكم أظهر؛ لأن الحكيم من الحكمة يجمع على الحكماء»[1].

ومعناه: أن الله أحكم الحاكمين بالحق، فلا أحكَم منه ولا أعدل ولا أفضل حكمًا ولا أقدر على الحكم سواه، ومفاد ذلك مرجعية الحكم إليه وحده لا شريك له.

ـ **المسألة الثالثة: خير الحاكمين:**

ومن أوصافه سبحانه وتعالى: ﴿خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝٨٧﴾، وهو من الأوصاف المضافة الوارد في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرُواْ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ بَيۡنَنَاۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝٨٧﴾ [الأعراف]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝١٠٩﴾ [يونس].

ومعنى: خير الحاكمين؛ أي: خير من يفصل وأعدل من يقضي؛ لأنه لا يقع في حكمه ميلٌ إلى أحد، ولا محاباة لأحد[2].

وقد أطلق بعض أهل العلم هذين الوصفين ﴿أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝٤٥﴾، و﴿خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ۝٨٠﴾ على الله عز وجل اسمًا، كما في جمع ابن منده[3] وابن الوزير[4]، وفي ثبوتهما ضمن أسماء الله الحسنى نظر، وذلك لعدم توفر شرط الإطلاق فيهما، وقد بيَّن أهل العلم ممن ألفوا في باب الأسماء أن من شرط الأسماء الحسنى صحة الإطلاق، وذلك بأن يرد الاسم في النص مفردًا مطلقًا دون إضافة متعلق أو قيد أو قرينة ظاهرة تحد من الإطلاق، بحيث يفيد المدح والثناء على الله بنفسه؛ لأن الإضافة والتقييد يحدان من إطلاق الحسن والكمال على قدر ما أضيف إليه الاسم أو قيد به،

= ط٢، ١٤١٤هـ]، مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٤١٢ ـ ٤١٣) [دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦هـ].

(١) أضواء البيان للشنقيطي (٩/ ١٠ ـ ١١) [دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ].

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٢/ ٥٦١).

(٣) كتاب التوحيد لابن منده (٢/ ٢٠٤) [مطابع الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٩هـ].

(٤) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير (١٥٩) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م].

وهذان الاسمان مقيدان بالمقارنة وأفعل التفضيل، وعليه فإن ﴿أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٤٥﴾ و﴿خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨٠﴾ أوصاف من الحكم أو من الحكمة، لكنها أضيفت إلى الحاكمين فكان ذلك يقتضي إثبات الصفة لا الاسم، والله تعالى أعلم[١].

- **المسألة الرابعة: إطلاق اسم: (الحاكم) على الله تعالى:**

سبق بيان أن الحاكم لم يرد في القرآن والسُّنَّة الصحيحة التسمية بذلك، وقد أطلق بعض أهل العلم هذا الاسم على الله ﷻ، ومنهم: أبو منصور الأزهري، حيث قال: «ومن صفات الله: الحكم، والحكيم، والحاكم، وهو أحكم الحاكمين، ومعاني هذه الأسماء متقاربة»[٢].

وذكره في الأسماء الحسنى ابن الوزير في إيثار الحق[٣]. كما أطلقه من المؤلفين الحمود[٤].

ولعل هذا الإطلاق بسبب أنه ورد في طريق من طرق حديث أبي هريرة إطلاقه، وهي رواية ابن خزيمة، إلا أن تعداد الأسماء في حديث أبي هريرة لم تصح، ورواية ابن خزيمة التي أدرج فيها اسم الحاكم مخالفة للرواية الأخرى، قال ابن حجر: «ووقع في صحيح ابن خزيمة في رواية صفوان أيضًا مخالفة في بعض الأسماء، قال الحاكم بدل الحكيم، والقريب بدل الرقيب، والمولى بدل الوالي، والأحد بدل المغني»[٥].

۞ الفروق:

الفرق بين الحَكَم والحاكم:

أن الحَكَم يقتضي أنه أهل لأن يُتحاكم إليه، والحاكم الذي من شأنه أن يحكم، فالوصف بحَكَم أكثر مدحًا؛ وذلك أن (حاكم) اسم فاعل جار على الفعل فقد يحكم الحاكم بغير الصواب، أما (حكم) فصفة مشبّهة دالّة على الثبوت[٦]، لكنهما في حق الله ﷻ يدلان على كمال المدح والثناء وأن الله ﷻ أهل للحكم وإليه الحكم كله.

الفرق بين أحكم الحاكمين وخير الحاكمين:

هو أن أحكم الحاكمين يقتضي أن الله ﷻ أعدل وأفضل من حَكَم، وأقدر على الحكم من كل حاكم، وخير

(١) انظر: أسماء الله الحسنى في الكتاب والسُّنَّة لمحمود عبد الرزاق، ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي (٥٠) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ].

(٢) تهذيب اللغة (٤/ ٦٩).

(٣) انظر: إيثار الحق على الخلق (١٥٩).

(٤) انظر: النهج الأسمى (١/ ٢٢٥) [مكتبة الإمام الذهبي، ط١، ١٤١٣هـ].

(٥) فتح الباري (١١/ ٢١٦) [دار المعرفة، ١٣٧٩هـ].

(٦) معجم الفرق اللغوية للعسكري (١٩٥) [مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ].

الحاكمين يقتضي أنه خير من كل من حكم وأفضل من كل من حكم على الإطلاق.

الثمرات:

١ ـ يجب على كل مكلف أن يعلم أن لا حَكَم إلا الله تعالى وحده، وأن كل أفعاله أحكام وقضايا، وكل أقواله حِكم ووصايا.

٢ ـ أن حُكم الله ﷻ قد نطق به أنبياؤه ورسله، لهذا لم يفوض تبارك وتعالى الحكم إلى أحد غيره سوى رسله عليهم السلام؛ لأنهم الناطقون بحكمه، والمبلغون لحكمه بين عباده، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥١﴾ [النور]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

٣ ـ ويجب على كل مسلم إذا دُعِي إلى حكم الله تعالى أن يجيب إلى ذلك، وينقاد لحكم الله تعالى عليه، فإن فعل ذلك كان من المفلحين، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥١﴾ [النور].

٤ ـ ويجب على الحُكام أن لا يتعدوا حُكم الله الذي شرعه لهم ونصبه فصلًا بين عباده، وأن يحكم الحاكم بالحق، وإن كان على نفسه كما قال تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [صٓ: ٢٦][(١)].

مذهب المخالفين:

خالف في هذا الاسم الجهمية والمعتزلة، فالجهمية لا يثبتون لله أي اسم؛ لا حَكَمًا ولا حاكمًا ولا غيرهما، فالله عندهم لا يسمى بشيء، وذلك لظنهم أن إثبات الأسماء يلزم منه التشبيه، والمعتزلة أثبتوا الأسماء مجردة عن الصفات، فالله عندهم حاكم بلا حُكم كما أنه عالم بلا عِلم، وقادر بلا قدرة وحي بلا حياة... إلخ[(٢)].

الرد عليهم[(٣)]:

١ ـ أن الله تعالى وصف أسماءه بأنها حسنى، وأمرنا بدعائه بها، وهذا يقتضي أن تكون دالة على معاني عظيمة تكون وسيلة لنا في دعائنا، فلو كانت أعلامًا

(١) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٤٤٠ ـ ٤٤١) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٣٥) [مكتبة التخصصية المصرية، ط٣، ١٣٨٩هـ]، ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٤ ـ ٣٥) [دار الوفاء، ط٣، ١٣٢٦هـ]، ومنهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٥٢٦) [مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ].

(٣) انظر: تقريب التدمرية لابن عثيمين (٢٩، ٣١) [دار الوطن، ١٤٢٤هـ].

محضة لكانت غير دالة على معنى سوى تعيين المسمى، فضلًا أن تكون حسنى ووسيلة في الدعاء.

٢ ـ أن الله تعالى يسمي نفسه باسمين أو أكثر في موضع واحد؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر]، فلو كانت الأسماء مترادفة ترادفًا محضًّا لكان ذكرها مجتمعة لغوًا من القول لعدم الفائدة.

٣ ـ أن الاتفاق في الاسم العام لا يقتضي تماثل المسميات في ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص، فما سمَّى الله به نفسه اختص به عند الإضافة، وكذلك ما تسمى به العبد اختص به[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، للقرطبي.

٢ ـ «إيثار الحق على الخلق»، لابن الوزير.

٣ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٤ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي

٥ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

٦ ـ «صفات الله عزّ وجلّ»، للسقاف.

٧ ـ كتاب «التوحيد»، لابن منده.

٨ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، للتميمي.

٩ ـ «المنهاج لشعب الإيمان»، للحليمي.

١٠ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، للحمود.

حُكم المبتدع

يراجع مصطلح (البدعة).

الحُكم بغير ما أنزل الله

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الحاء والكاف والميم أصل واحد هو المنع»[(٢)]. وقال الراغب الأصفهاني: «حَكَمَ: أصله منع منعًا لإصلاح، ومنه سميت اللجام: حكمة الدابة، فقيل: حَكَمْته وحَكمْتُ الدابة: منعتها بالحكمة، وأحكمتها جعلتُ لها حكمة»[(٣)]. وقال الفيومي: «والحكم القضاء، وأصله المنع، يقال:

(١) انظر: التدمرية لابن تيمية (٢٠ ـ ٢١) [مكتبة العبيكان، ط٨، ١٤٢٤هـ].

(٢) مقاييس اللغة (٢/٩١) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].

(٣) مفردات ألفاظ القرآن للراغب (١/٢٥١) [دار القلم].

حكمت عليه بكذا إذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك، وحكمت بين القوم فصلت بينهم فأنا حاكم»[(١)]، ويقول العرب أيضًا: حكمت وأحكمت وحكَّمت بمعنى منعت ورددت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس: حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم»[(٢)]. ويطلق لفظ: (الحُكم) في القرآن على معان عدة، منها: الفقه، والحكمة، والفصل، والقضاء، والموعظة، والفهم، والعلم، والنبوة، وحسن التأويل، والأمر الشرعي.

التعريف شرعًا:

الحكم بغير ما أنزل الله هو: عدم تحاكم الناس إلى الشرع، سواء كان في كل ما شَجَرَ بينهم، في أمر دينهم ودنياهم، أو في بعضه.

الحكم:

لقد حرَّم الله تعالى الحُكم بغير شرعه وسمّى ذلك كفرًا وظلمًا وفسقًا، والحاكم بغير ما أنزل الله أخلَّ بطاعة الله وحادَ عن الانقياد له، وكل حاكم مفروض عليه أن يحكم بشرع الله المنزل على نبيِّه ﷺ، ومن حَكَم بغير ما أنزل الله فهو كافر، أو ظالم، أو فاسق. بحسب ما سيأتي في الأقسام.

الحقيقة:

التحاكم لغير ما أنزل الله حقيقته أنه ليس في درجة واحدة فقد يكون في باب المعاملات والحدود. وقد يكون في التحاكم إلى دستور كامل في أمور كفرية صريحة مثل حرية التدين والمساواة بين المسلمين وغيرهم.

الأدلة:

قال الله ﷻ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]، وقال ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾ [النساء]، وغير ذلك من الآيات.

ومن السُّنَّة: حديث شريح بن هانئ عن أبيه: «أنه لما وفد إلى رسول الله ﷺ مع قومه سمعهم يكنونه بأبي الحكم، فدعاه رسول الله ﷺ، فقال: «**إن الله هو الحَكَم، وإليه الحُكم، فلم تكنى أبا الحكم؟**» فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني، فحكمت بينهم فرضي كِلا الفريقين، فقال رسول الله ﷺ: «**ما**

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٤٥) [المكتبة العلمية].

(٢) تهذيب اللغة (٤/ ٦٩) [دار إحياء التراث العربي، ط١].

أحسن هذا، فما لك من الولد؟» قال: لي شريح، ومسلم، وعبد الله، قال: **«فمن أكبرهم؟»** قلت: شريح، قال: **«فأنت أبو شريح»»**[(١)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن النبي ﷺ قال: **«خمس بخمس: ما نقض قوم العهد إلا سلط عليهم عدوهم، وما حكموا بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم الفقر، ولا ظهرت فيهم الفاحشة إلا فشا فيهم الموت، ولا طففوا المكيال إلا منعوا النبات وأخذوا بالسنين، ولا منعوا الزكاة إلا حبس عنهم القطر»**[(٢)]. وعن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ، فقال: **«يا معشر المهاجرين، خمس إذا ابتليتم بهن، وأعوذ بالله أن تدركوهن: لم تظهر الفاحشة في قوم قط، حتى يعلنوا بها، إلا فشا فيهم الطاعون، والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا، ولم ينقصوا المكيال والميزان، إلا أخذوا بالسنين، وشدة المؤونة، وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم، إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا، ولم ينقضوا عهد الله، وعهد رسوله، إلا سلَّط الله عليهم عدوًّا من غيرهم، فأخذوا بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله، ويتخيروا مما أنزل الله، إلا جعل الله بأسهم بينهم»**[(٣)].

أقوال أهل العلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معقبًا على ما ذكره من النصوص التي أمرت الرسول ﷺ وغيره بالحكم بما أنزل الله: «وأمره أن يحكم بما أنزل الله، وحذره أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله، وأخبره أن ذلك هو حُكم الله، ومن ابتغى غيره فقد ابتغى حكم الجاهلية، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]. ولا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر، فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلًا من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر؛ فإنه ما من أمة إلا

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٤٥) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وقال المنذري: «سنده قريب من الحسن، وله شواهد». الترغيب والترهيب (١/ ٣١٠) [دار الكتب العلمية، ط١]، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٨٧، رقم ٧٦٥) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٤٥) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٦٥) [مكتبة القدسي]: «فيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان، لينه الحاكم، وبقية رجاله موثقون، وفيهم كلام»، وحسَّنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٨٧، رقم ٧٦٥) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٣) أخرجه ابن ماجه (كتاب الفتن، رقم ٤٠١٩)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٣٤) [دار السعادة، ١٣٩٤هـ]، والحاكم (كتاب الفتن والملاحم، رقم ٨٦٢٣) وصححه، وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ١٠٦) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٥هـ].

وهي تأمر بالحكم بالعدل، وقد يكون العدل في دينها ما رآه أكابرهم؛ بل كثير من المنتسبين إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزلها الله سبحانه وتعالى؛ كسوالف البادية، وكأوامر المطاعين فيهم، ويرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسُّنَّة. وهذا هو الكفر؛ فإن كثيرًا من الناس أسلموا، ولكن مع هذا لا يحكمون إلا بالعادات الجارية لهم التي يأمر بها المطاعون، فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك؛ بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار، وإلا كانوا جهالًا، كمن تقدم أمرهم.

وقد أمر الله المسلمين كلهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول، فقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [النساء]، فمن لم يلتزم تحكيم الله ورسوله فيما شجر بينهم فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن، وأما من كان ملتزمًا لحكم الله ورسوله باطنًا وظاهرًا، لكن عصى واتبع هواه، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة.

وهذه الآية مما يحتج بها الخوارج على تكفير ولاة الأمر الذين لا يحكمون بما أنزل الله، ثم يزعمون أن اعتقادهم هو حكم الله. وقد تكلم الناس بما يطول ذكره هنا، وما ذكرته يدل عليه سياق الآية.

والمقصود: أن الحكم بالعدل واجب مطلقًا، في كل زمان ومكان على كل أحد ولكل أحد، والحكم بما أنزل الله على محمد ﷺ هو عدل خاص، وهو أكمل أنواع العدل وأحسنها، والحكم به واجب على النبي ﷺ وكل من اتبعه، ومن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر. وهذا واجب على الأمة في كل ما تنازعت فيه من الأمور الاعتقادية والعملية»[(١)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «وهذا تأويل ابن عباس وعامة الصحابة في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٤٤﴾ [المائدة] قال ابن عباس: ليس بكفر ينقل عن الملة؛ بل إذا فعله فهو به كفر، وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر[(٢)]، وكذلك

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ١٣١) [جامعة الإمام، ١٤٠٦].

(٢) أخرج هذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما بعدة ألفاظ: الطبري في تفسيره (١٠/ ٣٥٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١١٤٣) [مكتبة =

قال طاوس، وقال عطاء: هو كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق. ومنهم من تأول الآية على ترك الحكم بما أنزل الله جاحدًا له، وهو قول عكرمة، وهو تأويل مرجوح، فإن نفس جحوده كفر، سواء حكم أو لم يحكم. ومنهم من تأولها على ترك الحكم بجميع ما أنزل الله، قال: ويدخل في ذلك الحكم بالتوحيد والإسلام، وهذا تأويل عبد العزيز الكناني، وهو أيضًا بعيد، إذ الوعيد على نفي الحكم بالمنزل، وهو يتناول تعطيل الحكم بجميعه وببعضه. ومنهم من تأولها على الحكم بمخالفة النص، تعمدًا من غير جهل به ولا خطأ في التأويل، حكاه البغوي عن العلماء عمومًا. ومنهم من تأولها على أهل الكتاب، وهو قول قتادة، والضحاك وغيرهما، وهو بعيد، وهو خلاف ظاهر اللفظ، فلا يصار إليه. ومنهم من جعله كفرًا ينقل عن الملة.

والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكفرين، الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم، فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه عصيانًا، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا كفر أصغر، وإن اعتقد أنه غير واجب، وأنه مخيَّر فيه، مع تيقُّنه أنه حكم الله، فهذا كفر أكبر، وإن جهله وأخطأه فهذا مخطئ، له حكم المخطئين»[(١)].

وقال ابن باز رحمه الله: «والحاكم بغير ما أنزل الله يختلف، فقد يحكم بغير ما أنزل الله ويعتقد أنه يجوز له ذلك، أو أنه أفضل من حكم الله، أو أنه مساو لحكم الله، هذا كفر، وقد يحكم وهو يعرف أنه عاص ولكنه يحكم لأجل أسباب كثيرة، إما رشوة، وإما لأن الجند الذي عنده يطيعونه، أو لأسباب أخرى، هذا ما يكفر بذلك مثل ما قال ابن عباس: كفر دون كفر وظلم دون ظلم. أما إذا استحل ذلك ورأى أنه يجوز الحكم بالقوانين وأنها أفضل من حكم الله، أو مثل حكم الله، أو أنها جائزة، يكون عمله هذا ردة عن الإسلام حتى لو كان ليس بحاكم، حتى لو هو من أحد أفراد الناس»[(٢)].

وقال أيضًا: «فإذا سَنَّ قانونًا يتضمن أنه لا حدّ على الزاني أو لا حدّ على السارق أو لا حدّ على شارب الخمر، فهذا قانون باطل، وإذا استحله الوالي كفر»[(٣)].

= الباز، ط٣]، والحاكم (كتاب التفسير، رقم ٣٢١٩) وصححه، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ١١٣).

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٤٥ ـ ٣٥٦) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].
(٢) مجموع فتاوى ابن باز (٢٨/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).
(٣) المصدر السابق (٧/ ١١٩ ـ ١٢٠).

الأقسام:

ينقسم الحكم بغير ما أنزل الله إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الحكم بغير ما أنزل الله كفر مخرج عن الملة، كمن جحد أحقية حكم الله ورسوله، أو استحل الحكم بغير ما أنزل الله.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء، وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى (الياساق)[١] وقدمها عليه؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين»[٢].

القسم الثاني: الحكم بغير ما أنزل الله كفر غير مخرج عن الملة. وذلك أن تحمله شهوته وهواه على الحكم في القضية بغير ما أنزل الله، مع اعتقاده أن حكم الله ورسوله هو الحق، واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبة الهدى؛ فهذا معصية عظمى لا يكون كالقسم الأول. يقول ابن العربي رَحِمَهُ اللهُ: «إن حَكَم بما عنده على أنه من عند الله؛ فهو تبديل له يوجب الكفر، وإن حَكَم به هوى ومعصية فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السُّنَّة في الغفران للمذنبين»[٣].

القسم الثالث: من حكم بدستور كامل كما هو الحال في الدساتير الغربية المتضمنة لأمور كفرية صريحة؛ كحرية الأديان والمساواة بين الإسلام والكفر، وليس المقصود التحاكم في أمور معينة من المعاملات والحدود فهذا كفر، وعلى هذا يحمل كلام ابن كثير السابق، وكذا كلامه في التفسير: «ومن فعل ذلك منهم فهو كافر ويجب قتاله»[٤].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم تكفير المعين الذي لم يحكم بما أنزل الله ـ كما في الحالة التي في القسم الأول ـ:

لا بدّ! أن يُعلم: أن من وقع في شيء من المكفرات لا يلزم منه كفره، إلا بعد أن تُقام عليه الحجة، وذلك يكون بتحقق شروط التكفير وانتفاء موانعه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وليس لأحد أن يكفّر أحدًا من المسلمين وإن أخطأ وغلط؛ حتى تقام عليه الحجة وتُبيَّن له المحجة. ومن ثبت إسلامه بيقين لم يَزُل ذلك عنه بالشك؛

(١) **الياساق أو الياسا**: هو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها عن شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعًا متبعًا، يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ. تفسير ابن كثير (٣/ ١٣١).

(٢) البداية والنهاية (١٧/ ١٦٢ ـ ١٦٣) [دار هجر، ط١].

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ١٢٧)، وانظر: أضواء البيان (١/ ٤٠٧)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٢٦٨).

(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ١٣١).

بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»[(١)].

- **المسألة الثانية: المراد بقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾... :**

دلَّت الآية الكريمة على أن تحكيم الشرع فرض على الناس، وذلك في كل ما شَجَرَ بينهم، في أمر دينهم ودنياهم، في أصول دينهم وفروعه، وعليهم كلهم إذا حكم بشيء، ألا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما حكم، ويسلموا تسليمًا، وأن من ترك التحاكم إلى الشرع كان من أهل الوعيد، لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذي وعد أهله بدخول الجنة بلا عذاب، فإن الله إنما وعد بذلك من فعل ما أمر به، وأما من فعل بعض الواجبات وترك بعضها، فهو معرض للوعيد[(٢)].

- **المسألة الثالثة: حكم سنّ القوانين المخالفة للشرع:**

القوانين التي تخالف الشرع لا يجوز سنّها، فإذا سنَّ مثلًا قانونًا يتضمن أنه لا حدّ على الزاني، أو لا حدّ على السارق، أو لا حد على شارب الخمر، فهذا قانون باطل، وصاحبه من أهل الوعيد، وإذا استحله كفر، لكونه استحل ما يخالف النص والإجماع، وهكذا كل من استحل ما حرَّم الله من المحرمات المجمع عليها فهو يكفر بذلك[(٣)].

۞ الآثار:

من آثار الحكم بغير ما أنزل الله:

- تغيير حال الدولة إلى الضنك والشقاء.

- وقوع البأس الشديد بين من لم يحكم بما أنزل الله.

- خذلان الله وعدم نصرته لمن لم يحكم بشرعه.

- فشو الفقر فيهم.

- فقدان الأمن وإثارة الفوضى والانقلاب على الأحكام الوضعية؛ لأنها من وضع البشر.

- انتشار المبادىء والمعتقدات والأفكار الهدّامة.

- استحقاق غضب الله وسخطه وحلول عقابه بمن خالف أمره ونهيه وتحاكم إلى غير شرعه[(٤)].

۞ المصادر والمراجع:

١ - «البرهان والدليل على كفر من حكم بغير التنزيل»، لأحمد بن ناصر غنيم.

٢ - «تحذير أهل الإيمان عن الحكم بغير ما أنزل الرحمٰن»، لإسماعيل بن إبراهيم الإسعردي.

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢/٤٦٦).
(٢) انظر: المصدر السابق (٧/٣٧).
(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن باز (٧/١١٩ - ١٢٠).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/٣٨٨).

٣ ـ «الحكم بغير ما أنزل الله أحواله وأحكامه»، لعبد الرحمٰن المحمود.

٤ ـ «الحكم بغير ما أنزل الله مناقشة تأصيلية علمية هادئة»، لبندر العتيبي.

٥ ـ «الحكم والتحاكم في خطاب الوحي»، لعبد العزيز مصطفى كامل.

٦ ـ «رسالة في تحكيم القوانين»، لمحمد بن إبراهيم آل الشيخ.

٦ ـ «شبهات حول السُّنَّة»، و«رسالة: الحكم بغير ما أنزل الله»، لعبد الرزاق عفيفي.

٧ ـ «فتنة التكفير والحكم بغير ما أنزل الله»، للألباني.

٨ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٣، ٧)، لابن تيمية.

٩ ـ «وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية في كل عصر»، لصالح بن غانم السدلان.

١٠ ـ «وجوب تحكيم شرع الله»، لابن باز.

الحِكمة

التعريف لغةً:

الحكمة: من (حَكَمَ)؛ قال ابن فارس: «الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع. وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم. وسميت حكَمة الدابة؛ لأنها تمنعها، يقال: حكمتُ الدابة وأحكمتها. ويقال: حكمت السفيه وأحكمته»[(١)].

والحِكْمَةُ: قياسها المنع من الجهل، تقول: حكَّمت فلانًا تحكيمًا: منعته عما يريد، وحكِّم فلانا في كذا؛ أي: جُعل أمره إليه، والحكمة: عِبَارَةٌ عَنْ مَعْرِفَةِ أَفْضَلِ الأَشياء بِأَفْضَلِ الْعُلُومِ. وَيُقَالُ لِمَنْ يُحْسِنُ دَقَائِقَ الصِّناعات ويُتقنها: حَكِيمٌ[(٢)].

التعريف شرعًا:

هي الغاية التي يفعل لأجلها، وتكون هي المطلوبة بالفعل، ويكون وجودها أولى من عدمها[(٣)].

وقيل: الغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته، وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة[(٤)].

الأسماء الأخرى:

يطلق على الحكمة: العلة، والعلة الغائية، والغاية والقصد.

الحكم:

الحكمة: ثابتة في أفعال الله ﷻ

(١) مقاييس اللغة (٢/ ٩١) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ].
(٢) انظر: لسان العرب (١٢/ ١٤٠) [دار صادر، ط٣]، وتاج العروس (٣١/ ٥١٢) [دار الهداية]، والمعجم الوسيط (١/ ١٩٠) [دار الدعوة].
(٣) مدارج السالكين (٣/ ٣٤٠).
(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ١٩).

وأمره ونهيه، فهو الحكيم سبحانه، وهو يأمر ويخلق لذلك، ويجب إثبات ذلك له ﷻ كما هو مذهب أهل السُّنَّة، وهو ما دلَّت عليه الأدلة[(١)].

المنزلة:

هذه المسألة عظيمة، ذات شعب عديدة؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذه المسألة كبيرة، من أجلِّ المسائل الكبار، التي تكلم الناس فيها، وأعظمها شعوبًا وفروعًا، وأكثرها شبهًا ومحارات؛ فإن له تعلقًا بصفات الله وبأسمائه، وأفعاله، وأحكامه، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، وهي داخلة في خلقه وأمره، فكل ما في الوجود متعلق بهذه المسألة، فإن المخلوقات جميعها متعقلة بها، وهي متعلقة بالخالق سبحانه، وكذلك الشرائع كلها، الأمر والنهي، والوعد والوعيد متعلقة بها، وهي متعلقة بمسائل القدر والأمر، وبمسائل الصفات والأفعال، وهذه جوامع علوم الناس»[(٢)].

الحقيقة:

تتضح حقيقة الحكمة لله ﷻ بما يأتي:

١ ـ أنها حكمة مقصودة من الفعل، وليست مترتبة عليه؛ بل سابقة لوجودها ولها يوجد، خلافًا للنفاة الذين يقولون: إن الحكمة نتيجة للفعل، وهي أثر من آثاره، وليست مقصودة له.

٢ ـ يعود على الله تعالى منها حكم، وتتعلق به تعالى، كما يعود على عباده منها حكم، خلافًا للقدرية.

٣ ـ أنها حكمة في الأفعال وفي المخلوقات وفي المأمورات[(٣)].

الأدلة:

وصف الله ﷻ نفسه بالحكمة: قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر]، وقال: ﴿إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [يوسف].

التصريح بلفظ الحكمة وما تصرف منه: قال تعالى: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥]، وقال: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].

إخباره أنه فعل كذا لكذا، وأنه أمر بكذا لكذا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٣٥ ـ ٣٧، ٣٧٧)، ومنهاج السُّنَّة (١/١٤١، ٤٥٥) (٣/١٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/٨١٩).

(٣) جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر (٢/١٠٩٦).

﴿بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق]، وقوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء].

أقوال أهل العلم:

قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي قَوْله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾: «حَكِيم فِي أمره خَبِير بخلقه»[1].

وقال الطبري: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]: «في تدبيره في خلقه، وفي تصريفه إياهم في مشيئته من حال إلى حال، وغير ذلك من أفعاله ﴿عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ بعواقب تدبيره إياهم، وما إليه صائرةُ أمرهم من خير وشر»[2].

وقال الذهبي: «وقال جمهور السُّنَّة: بل هو حكيم في خلقه وأمره»[3].

وقال ابن القيم بعد أن ذكر المنكرين للحكمة وتهافت قولهم أمام البرهان الواضح البيِّن قال: «إنه سبحانه يفعل بمشيئته وقدرته وإرادته، ويفعل ما يفعله بأسباب وحكم وغايات محمودة، وقد أودع العالم من القوى والطبائع والغرائز والأسباب والمسببات ما به قام الخلق والأمر، وهذا قول جمهور أهل الإسلام وأكثر طوائف النظار وهو قول الفقهاء قاطبة؛ إلا من خلى الفقه ناحية وتكلم بأصول النفاة فعادى فقهه أصولَ دينه»[4].

الأقسام:

الحكمة لله عَزَّ وَجَلَّ ثابتة في فعله وخلقه وأمره، والحكمة: صفة من صفاته عَزَّ وَجَلَّ فهو الحكيم، وأهل العلم يقسمون حكمة الله عَزَّ وَجَلَّ إلى **قسمين**:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكل ما خلقه الله فله فيه حكمة كما قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]، وهو سبحانه غني عن العالمين. فالحكمة تتضمن **شيئين**:

أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها.

والثاني: إلى عباده هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها؛ وهذا في المأمورات وفي المخلوقات»[5].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: وصف الحكمة بالغرض:

لفظ الغرض لفظ يعبَّر به أهل الكلام،

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بَطَّة (٢/ ٢١٩) [دار الراية، ط٢، ١٤١٨هـ].

(٢) تفسير الطبري (١٢/ ١١٨) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٣) المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي (٣٦).

(٤) شفاء العليل (٣٤٣، ٣٤٤)، وانظر: النبوات (١/ ٢٥٠)، ومجموع الفتاوى (٣/ ١٩)، ومنهاج السُّنَّة (١/ ١٤١).

(٥) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٦).

وأهل السُّنَّة يتجنبونه؛ لأنه يشعر بالحاجة ولم يعبر به الشارع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما لفظ الغرض فالمعتزلة تصرح به... وأما الفقهاء ونحوهم فهذا اللفظ يشعر عندهم بنوع من النقص: إما ظلم وإما حاجة، فإن كثيرًا من الناس إذا قال: فلان له غرض في هذا، أو فعل هذا لغرضه، أرادوا أنه فعله لهواه ومراده المذموم، والله منزه عن ذلك. فعبَّر أهل السُّنَّة بلفظ الحكمة والرحمة والإرادة ونحو ذلك مما جاء به النص»[(١)].

وقال: «وأما لفظ: (الغرض) فتطلقه طائفة من أهل الكلام كالقدرية. وطائفة من المثبتين للقدر أيضًا يقولون: إنه يفعل لغرض، كما ذكر ذلك من يذكره من مثبتة القدر: أهل التفسير والفقه وغيرهم. ولكن الغالب على الفقهاء وغيرهم من المثبتين للقدر أنهم لا يطلقون لفظ: (الغرض) وإن أطلقوا لفظ الحكمة لما فيه من إيهام الظلم والحاجة، فإن الناس إذا قالوا: فلان فعل هذا لغرض، وفلان له غرض مع فلان، كثيرًا ما يعنون بذلك المراد المذموم من ظلم وفاحشة أو غيرهما، والله تعالى منزه عن أن يريد ما يكون مذمومًا بإرادته»[(٢)].

ـ المسألة الثانية: السؤال عن الحكمة:

طلب معرفة الحكمة جائز في الشرع؛ فإن كان منصوصًا عليها في الشرع فيجب القول بها، وإن لم ينص عليها فيجوز السعي إلى معرفتها بدون تكلف، ولا يرتبط بمعرفتها الامتثال للأمر الشرعي.

والسؤال عن الحكمة جائز لكن لا يجب معرفتها كما حكى الله ﷻ ذلك عن الملائكة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة]، فالملائكة سألوا عن حكمة خلق بني آدم مع ما سيحدث منهم من سفك للدماء وإفساد، فلم يخبرهم الله ﷻ بها وأخبرهم بإحاطته بكل شيء علمًا.

«والعباد متفاوتون في معرفة حكمة الرب، كلما ازداد العبد علمًا بحقائق الأمور؛ ازداد علمًا بحكمة الله وعدله، ورحمته وقدرته، وإذا علم العبد؛ من حيث الجملة، أن لله فيما خلقه وأمر به حكمة عظيمة؛ كفاه هذا، وكلما ازداد علمًا وإيمانًا ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقله، ويبيِّن له تصديق ما أخبر الله به في كتابه حيث قال: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْآفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (١/ ٤٥٥).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٣١٤).

حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ [فصلت]...»[١].

الفروق:

الفرق بين العلة والحكمة:

العلة يعبَّر بها عمّا لأجله يفعل الفعل؛ فيقال: فعل الفعل لعلة كذا أو لم يفعل لعلة كذا[٢].

والعلة نوعان: علة غائية وعلة فاعلية.

فالعلة الفاعلية هي جميع الأمور المعتبرة في وجود الفعل، وهي المقتضى التام لوجود الفعل، أو هي سبب وجود الفعل[٣].

والعلة الغائية أو الحكمة الغائية هي المقصودة بالفعل؛ التي تصلح أن تكون جواب: (لِم)، وهي المقرونة باللام في قول المجيب: لكذا، وهي التي تنصب على المفعول له إذا حذفت اللام بأن تكون العلة مصدرًا فعلًا لفاعل الفعل المعلل ومقارنة له في الزمان؛ كما تقول: فعلت هذا ابتغاء وجه الله ونحو ذلك[٤].

والفرق بين العلة الغائية والعلة الفاعلية من حيث الوجود أنّ العلة الغائية متقدمة في التصور والإرادة والعلة الفاعلية متأخرة في الوجود[٥].

وعليه؛ يتبين أن العلة الفاعلية هي السبب، والعلة الغائية هي الحكمة فلا فرق بين العلة الغائية والحكمة.

مذهب المخالفين:

المخالفون في إثبات الحكمة لله ﷻ على الوجه الصحيح **طائفتان:**

الطائفة الأولى: المعتزلة: أثبت المعتزلة أن أفعال الله ﷻ معللة ولها حكمة، وأن الله ﷻ لا يفعل إلا لحكمة، إلا أنهم يقولون: إن الحكمة تعود إلى الخلق وليس هناك حكمة تعود إلى الخالق؛ لأنهم ينكرون صفات الله ﷻ ويزعمون أن الله لا يوصف بالإرادة بل له إرادة مخلوقة ولا يقوم به وصف يسمى الإرادة، وإنما إرادته للشيء هو وجوده[٦]. وينصون على أن الحكمة من إيجاد الخلق هي نفعهم. قال الأشعري: «وأجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه خلق عباده لينفعهم لا ليضرهم، وأن ما كان من الخلق غير مكلف فإنما خلقه لينتفع به المكلف ممن خلق وليكون عبرة

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٩٧)، وانظر أيضًا: (٨/ ٥١٣).
(٢) انظر: المصباح المنير (٢/ ٧٧)، ولسان العرب (١٣/ ٤٩٥)، والتعريفات (٢٠١ ـ ٢٠٢).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٨٥)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).
(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٩٧ ـ ١٩٨)، وانظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٧).
(٥) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٨٤) و(٨/ ١٨٧).
(٦) انظر: مقالات الأسلاميين للأشعري (١/ ١٥٢) [المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٦هـ].

لمن يخلقه ودليلًا»[1]. وقال القاضي عبد الجبار: «وتعلم أنه لا يجوز في حكمه أن يمرض أو يسقم إلا لمنفعة، وكل من قال خلاف ذلك فقد جوّز على الله ﷻ الظلم ونسبه إلى السفه»[2].

الرد عليهم:

المعتزلة أحسنوا هنا بإثبات الحكمة لله ﷻ فيما يتعلق بأمره وخلقه، ولكنهم أخطؤوا في **أمرين**:

الأول: إنكارهم الحكمة التي تعود إلى الخالق.

الثاني: زعمهم أن الله ﷻ خلق الخلق لينفعهم، فحصروا الحكمة في ذلك، مع أن الحكمة بابها واسع جدًّا ولا يمكن حصرها بما ذكروا.

ومن أظهرها قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات]، ومنها الابتلاء والامتحان، كما قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، كما أن القول بأن الحكمة هي منفعة العباد يعارضه سؤال كبير، وهو أن أكثر العباد هم من الكفار المستحقين للخلود في النار، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقال: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ۝١٠٣﴾ [يوسف]، فأي منفعة لهم وهم سيدخلون النار؟! ومتاع الدنيا قليل مهما كان؛ لا يساوي شيئًا مع عذاب الله؛ بل هو شر عليهم وزادهم إلى النار نسأل الله المعافاة كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝١٧٨﴾ [آل عمران]، فما يكون لهم في الدنيا من النعيم هو زادهم للعذاب يوم القيامة، نسأل الله المعافاة.

ودعوى المعتزلة أن الله ﷻ خلق الخلق لينفعهم دعوى باطلة، وهي قائمة على النظر العقلي القاصر مع أن الحكمة الربانية لا يمكن معرفتها إلا من خلال النص أو إشاراته الواضحة، ولو نظرنا في كلام الملائكة عليهم السلام نجد أنهم نظروا إلى مقام العبودية للخالق فلذا استفسروا عن الحكمة من خلق بني آدم مع انتهاكهم لهذا المقام؛ بالإفساد في الأرض وسفك الدماء.

فهذا يبيِّن بطلان دعوى المعتزلة أن الحكمة هي أن الله خلق الخلق لينفعهم، أما إقرارهم بتعليل أفعال الله ﷻ وأن الشرع مبني على مصالح العباد فهو حق.

الطائفة الثانية: نفاة الحكمة والتعليل، وهم جمهور الأشاعرة، ومن وافقهم من فقهاء المذاهب، نفوا الحكمة

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١٩٩).

(٢) الأصول الخمسه للقاضي عبد الجبار (٧٠) [مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٨م].

والتعليل عن خلق الله وفعله، وزعموا أن الفعل تابع للإرادة، والحكمة هي وقوع الفعل وفق العلم والإرادة، وهذا أصل الجهمية.

يقول ابن تيمية: «وذهب طائفة من أهل الكلام، ونفاة القياس إلى نفي التعليل في خلقه وأمره، وهو قول الأشعري ومن وافقه، وقالوا: ليس في القرآن لام تعليل في فعل الله وأمره، ولا يأمر الله بشيء لحصول مصلحة أو دفع مفسدة؛ بل ما يحصل من مصالح العباد ومفاسدهم بسبب من الأسباب فإنما خلق ذلك عندها، لا أنه يخلق هذا لهذا، ولا هذا لهذا، واعتقدوا أن التعليل يستلزم الحاجة، والاستكمال بالغير، وأنه يفضي إلى التسلسل»[(١)].

وللقوم حجج وشبه أشهرها قولهم[(٢)]: إن التعليل في أمره وخلقه يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير، وذلك نقص في ذاته ﷻ، وهو ممتنع في حقه ﷻ؛ لأنه ينافي غناه المطلق.

۞ الرد عليهم[(٣)]:

أحدها: قولهم: إن إثبات الحكمة يستلزم أن يكون ناقصًا بذاته: يقال لهم: أتعنون به أنه كان عادمًا شيئًا من الكمال الذي كان يجب أن يكون له قبل حدوث ذلك المراد، أم تعنون به أن يكون عادمًا لما ليس كمالًا قبل وجوده، أم تعنون به معنىً ثالثًا؟.

فإن ادعيتم الأول: كان ممنوعًا؛ فالله متصف بالكمال أزلًا وأبدًا، والكمال هو من لوازم ذاته؛ إذ هو الغني الحميد، فلا يفتقر إلى غيره ﷻ، لا في أفعاله، ولا في ذاته، ولا في صفاته.

وإن ادَّعيتم الثاني: فهو حجة عليكم؛ لأن عدم الشيء في الوقت الذي لم تقتض الحكمة وجوده فيه كمال، كما أن وجوده في وقت اقتضاء الحكمة وجوده فيه كمال، فليس عدم كل شيء نقصًا؛ بل عدم ما يصلح وجوده هو النقص، كما أن وجود ما لا يصلح وجوده نقص، فيكون حينئذٍ نافي الحكمة هو الذي وصف الله تعالى بالنقص لا مثبتها.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٣٧٧)، وانظر: المصدر نفسه (٨/٣٨)، وانظر من كتب الأشاعرة: مقالات الأشعري لابن فورك (١٣٠، ١٣٢) [مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ]، ونهاية الإقدام للشهرستاني (٣٩٧)، والأربعين في أصول الدين للرازي (١/٣٥٠) [دار القلم، ط١، ١٤٢٤هـ].

(٢) جمع الرازي حجج القوم وشبههم في هذا الباب في كتابه الأربعين في أصول الدين (١/٣٥٠ ـ ٣٥٢)، وقد أوصلها إلى خمس حجج، وبعضها قد ذكرها من تقدمه كالباقلاني في كتابه تمهيد الأوائل (٥٠)، وانظر: غاية المرام للآمدي (١٩٧)، وغيرها. وقد أجاب عنها الإمام ابن تيمية في شرح الأصبهانية (٤١٠ ـ ٤٣٢)، وكذا ابن القيم أجاب عنها بتوسع أكثر في شفاء العليل (٢/١٢٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/١٤٦)، وشرح الأصبهانية (٤١١)، وشفاء العليل (٢/١٢٧).

الثاني: وهو قولهم: «مستكملًا بغيره» كلام مجمل؛ فإنه يقال لهم: أتعنون به أن الحكمة التي يجب وجودها حصلت له من شيء غني عنه، أم تعنون به أن تلك الحكمة نفسها هي الغير، وأنه استكمل بها؟

فإن عنيتم الأول: فهو باطل؛ لأنه لا محدث لشيء من الأشياء إلا هو، فلا ربَّ سواه، ولا خالق سواه، ولم يستفد من أحد غيره شيئًا؛ بل العالم كله إنما استفاد الكمال الذي فيه منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وإن عنيتم الثاني: فتلك الحكمة صفته عَزَّوَجَلَّ، وصفاته ليست غيرًا له؛ فإن حكمته قائمة به، وهو الحكيم الذي له الحكمة، كما أنه العليم الذي له العلم، فثبوت حكمته لا يستلزم استكماله بغير منفصل عنه، كما أن كماله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بصفاته، وهو لم يستفدها من غيره.

المصادر والمراجع:

١ ـ «درء تعارض العقل والنقل»، لابن تيمية.

٢ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٣ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٤ ـ «الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى»، لمحمد ربيع هادي المدخلي.

٥ ـ «الرسالة التدمرية»، لابن تيمية.

٦ ـ «شرح مراقي السعود»، للشنقيطي.

٧ ـ «القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لعبد الرحمٰن بن صالح المحمود.

٨ ـ «جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر»، لتامر محمد متولي.

الحَكِيم

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع، وأول ذلك الحكم وهو المنع من الظلم، وسميت حَكَمة الدابة؛ لأنها تمنعها، يقال: حكمت الدابة وأحكمتها، ويقال: حكمت السفيه وأحكمته إذا أخذت على يديه»[(١)].

الحَكِيم: فعيل بمعنى مُفْعِل من أحكم الأشياء يُحْكِمُها؛ أي: يتقنها، فالحكيم هو المحكم للأشياء والمتقن لها[(٢)].

التعريف شرعًا:

الحكيم: اسم من أسماء الله تعالى يدل على أن الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يُحكم الأشياء ويتقنها ويحسن التدبير لها، لا يفعل ولا يقول إلا الصواب[(٣)].

(١) مقاييس اللغة (٢/٩١) [دار الجيل].

(٢) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٥٢) [دار الثقافة العربية، ١٩٧٤م].

(٣) انظر: شأن الدعاء للخطابي (٧٣) [دار المأمون، ط١، ١٤٠٤هـ]، والمنهاج لشعب الإيمان للحليمي =

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لا يختلف المعنى الشرعي عن المعنى اللغوي؛ حيث جاء الحكيم في كلٍّ منهما بمعنى الإحكام والإتقان، لكن المعنى الشرعي يحمل على الكمال المطلق في حق الله ﷻ؛ لاختصاصه سبحانه بالحكمة المطلقة الشاملة لكمال علمه وقدرته على الخلق والإتقان وحسن التدبير.

سبب التسمية:

وسمي الحكيم حكيمًا؛ لأنه الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها في خلقه، وأمره، فلا يتوجه إليه سؤال، ولا يقدح في حكمته مقال[(١)].

الحكم:

يجب إثبات اسمه تعالى: الحكيم والإيمان بأن الله ﷻ ذو حكمة بالغة في كل ما خلق من الأشياء وشرع من الأحكام، وأن له الحكمة البالغة في أمره وقضاءه وقدره سبحانه.

الحقيقة:

حقيقة اسمه تعالى: الحكيم أن الله موصوف بالحكمة وهو نوعان كما قال ابن القيم:

«وهو الحكيم وذاك من أوصافه
نوعان أيضًا ما هما عدمان
حُكْم وإحكام فكل منهما
نوعان أيضًا ثابتا البرهان
والحكم شرعيٌّ وكونيٌّ ولا
يتلازمان وما هما سيّان»[(٢)].

وقال السعدي: «والحكمة **نوعان**:

أحدهما: الحكمة في خلقه؛ فإنه خلق الخلق بالحق، ومشتملًا على الحق، وكان غايته والمقصود به الحق، خلق المخلوقات كلها بأحسن نظام، ورتبها أكمل ترتيب، وأعطى كل مخلوق خلقه اللائق به؛ بل أعطى كل جزء من أجزاء المخلوقات، وكل عضو من أعضاء الحيوانات خلقته، وهيئته، فلا يرى أحد في خلقه خللًا، ولا نقصًا، ولا فطورًا.

النوع الثاني: الحكمة في شرعه وأمره، فإنه تعالى شرع الشرائع، وأنزل الكتب وأرسل الرسل ليعرفه العباد، ويعبدوه، فأي حكمة أجلّ من هذا، وأي فضل، وكرم أعظم من هذا، فإن معرفته تعالى، وعبادته وحده لا شريك له، وإخلاص العمل له وحده، وشكره، والثناء عليه أفضل العطايا منه لعباده على الإطلاق، وأجل الفضائل لمن منَّ الله عليه بها، وأكمل سعادة، وسرورًا للقلوب، والأرواح، كما أنها هي السبب

= (١/ ١٩١) [دار الفكر، ط١، ١٣٩٦هـ]، وتفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٨٦).

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٨٦).

(٢) النونية لابن القيم (٢/ ٢٠٥) [مكتبة ابن تيمية].

الوحيد للوصول إلى السعادة الأبدية، والنعيم الدائم.

فلو لم يكن في أمره، وشرعه إلا هذه الحكمة العظيمة التي هي أصل الخيرات، وأكمل اللذات، ولأجلها خلقت الخليقة، وحق الجزاء، وخلقت الجنة، والنار لكانت كافية شافية»[(١)].

الأهمية:

تظهر أهمية هذا الاسم في كون جميع أفعال الله ﷻ صادرة منه راجعة إليه، فللَّه الحكمة البالغة في خلقه وشرعه وأمره.

الأدلة:

ورد اسمه تعالى: ﴿ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ في القرآن الكريم ما يقرب من مائة مرة، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ﴿١٣٠﴾﴾ [النساء].

فهذه الآيات صريحة في إثبات اسمه تعالى: الحكيم، وقد ذكره جمهور من جمع أسماء الله الحسنى[(٢)].

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٨٦ ـ ١٨٧).

(٢) انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي (١٦٦) [دار إيلاف، ط١، ١٤١٧هـ].

أقوال أهل العلم:

قال الطبري ـ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [النحل] ـ: «الحكيم في تدبيره، فلا يدخل تدبيره خَلَل، ولا خطأ»[(٣)].

وقال ابن كثير: «﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ﴾؛ أي: في أقواله وأفعاله وشرعه وقَدَره»[(٤)].

وقال ابن القيم: «إنه سبحانه حكيم، لا يفعل شيئًا عبثًا، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل؛ بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دلَّ كلامه وكلام رسوله على هذا، وهذا في مواضع لا تكاد تحصى، ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها»[(٥)].

وقال السعدي: «والحكيم: الموصوف بكمال الحكمة، وبكمال الحكم بين المخلوقات، فالحكيم هو واسع العلم، والاطلاع على مبادئ الأمور، وعواقبها، واسع الحمد تام القدرة غزير الرحمة، فهو الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها في خلقه، وأمره، فلا يتوجه إليه سؤال، ولا يقدح في حكمته مقال»[(٦)].

(٣) تفسير الطبري (١٧/ ٢٣٠) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٤) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٩٤) [دار طيبة، ط٢].

(٥) شفاء العليل (١٩٠) [مكتبة الرياض الحديثة، ط١].

(٦) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٨٦).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: أن اسمه تعالى (الحكيم) يدلُّ على وصفه سبحانه بالحكمة صفة ذاتية على ما يليق بجلاله:

فقد وصف الله نفسه بها وبيَّن أنه هو الذي يعطيها وينزلها على من يشاء من عباده.

قال تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ۗ﴾ [الإسراء: ٣٩]، وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]. ولا شكَّ أن معطي الحكمة غيرَه يكون حكيمًا، إذ فاقد الشيء لا يعطيه[١].

وقد أجمع المسلمون على أن الله تعالى موصوف بالحكمة، وأنه لا يجوز أن يخلو فعل الحكيم من الحكمة، ولا تكون الحكمة إلا من فاعل مختار، يكون قاصدًا بفعله تلك الحكمة[٢].

وحكمته سبحانه تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها.

والثاني: حكمة تعود إلى عباده هي نعمة عليهم يفرحون بها، ويلتذون بها[٣].

ـ المسألة الثانية: ذكر بعض أهل العلم من أسماء الله تعالى: (الأحكم) أخذًا من قوله تعالى: ﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [هود]:

وهو صنيع ابن حزم وابن الوزير، والصحيح: أن الأحكم ليس من أسماء الله تعالى، إذ لم يرد إطلاقه اسمًا لله تعالى، وروده في هذه الآية مضافًا لا يحقق فيه شرط الإطلاق[٤].

الثمرات:

يجب على كل مكلف أن يعلم بأن الله ﷻ خلق الخلق بالحق، ومشتملًا على الحق، وكان نهايته وغايته الحق، أوجده بأحسن نظام ورتبه بأكمل إتقان، وأعطى كل مخلوق خلقه اللائق به، ولو اجتمعت جميع العقول على أن يقترحوا مثلَ أو أحسنَ من هذه الموجودات لم يقدروا على ذلك، كما قال تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ﴾ [النمل: ٨٨].

ويجب كذلك أن يعلم بأن الله ﷻ إنما خلق هذا الخلق من الإنس والجن

(١) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى لمحمد ربيع المدخلي (٤٥) [مكتبة لينة، دمنهور، ط١، ١٤٠٩هـ].
(٢) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (١/١٤١) [مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ]، والحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى (٤٤).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٣٥ ـ ٣٦).
(٤) انظر: أسماء الله الحسنى في الكتاب والسُّنَّة (١/٣٠) [ط١، ١٤٢٦هـ].

لعبادته فقط، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات][1].

وليعلم أن كل ما يحصل للعباد من خير وشر، وما يظهر فيهم من تفاوت في العطاء، فهذا غني وهذا فقير، وهذا سليم وهذا مريض، كل ذلك بمقتضى حكمته سبحانه ليعلم من يشكره على نعمه وفضله، ولو تساوى الجميع في النعمة والعافية لم يعرف صاحب النعمة قدرها ولم يبذل شكرها.

مذهب المخالفين:

أنكر عموم المتكلمين من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة أن يوصف الله ﷻ بالحكمة.

أما الجهمية والأشاعرة، فقد أنكروا حكمته، وقالوا: ليس في أفعاله وأوامره لام (كي)، لا يفعل شيئًا لشيء، ولا يأمر بشيء لشيء؛ وإنما الحكمة مترتبة على الفعل وحاصلة بعده من غير أن تكون مقصودة ومرادة بالفعل[2]. وأما المعتزلة فقد زعموا أن الحكمة مخلوقة منفصلة مقصورة على الخلق، وأن الله إنما خلق الخلق للإحسان إليهم ومراعاة مصالحهم وإيصال المنافع إليهم، وأنه لا يعود إلى الله تعالى من الحكمة شيء[3].

وجميع هؤلاء قد جانبوا الصواب، إذ لو كانت الحكمة غير مطلوبة بالفعل وحاصلة من غير قصد ولا إرادة لا تعد من الحكمة في شيء بل تكون رمية من غير رام؛ فإن الحكمة لا تكون إلا من فاعل مختار يريدها ويقصدها[4].

وما تقدم من الأدلة وأقوال أهل العلم وإجماعهم ترد على نفاة الحكمة في أفعال الله تعالى وأوامره، فقد وصف الله ﷻ نفسه بالحكمة في آيات كثيرة، كما نزه نفسه عن أن يكون خلق الأشياء عبثًا كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [ص]، وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون]، وصنعُ الأشياء بغير علة عبثٌ مما يترفع عنه العقلاء فمن باب أولى أن يتنزه الله عن ذلك. فما نشاهده من حسن خلق الله وبديع صنعه لم يفعله الله عبثًا ولغوًا؛ بل في كل ذلك غاية باهرة وحكمة ظاهرة لا تنكرها إلا

---

(١) انظر: فقه الأسماء الحسنى للبدر (١٧٦ ـ ١٧٧) [ط١، ١٤٢٩].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٤٦٦).

(٣) انظر: نهاية الإقدام للشهرستاني (٣٩٧ ـ ٣٩٨) [مكتبة المثنى ببغداد]، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٧٧، ٨٣، ٥١٤ ـ ٥١٥) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ]، وانظر: المواقف للإيجي (٢/٢٩٤ ـ ٣٠٠) [دار الجيل، ط١، ١٩٩٧م].

(٤) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى (٣٧).

العقول السقيمة[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى في الكتاب والسُّنَّة»، لمحمود عبد الرزاق.

٢ ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، للقرطبي.

٣ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٤ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٥ ـ «الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى»، لمحمد ربيع المدخلي.

٦ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

٧ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٨ ـ «صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، للسقاف.

٩ ـ «فقه الأسماء الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

١٠ ـ «المنهاج لشعب الإيمان»، للحليمي.

الحلف بغير الله تعالى

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «حلف: الحاء واللام والفاء أصل واحد: وهو الملازمة؛ يقال: حالف فلان فلانًا؛ إذا لازمه. ومن الباب: الحَلِف؛ يقال: حلف يحلف حَلِفًا، وذلك أن الإنسان يلزمه الثبات عليها»[(٢)].

الحِلْفُ والحَلِف: القسم؛ لغتان. حَلَف؛ أي: أقسم، يحلف حَلْفًا وحَلِفًا ومَحلوفًا، ويقولون: محلوفةً بالله؛ أي: أحلف بالله، والحلف اليمين وأصلها العقد بالعزم والنية، والحِلف: العهد، يقال: حالف فلان فلانًا فهو حليفه؛ لأنهما تحالفا بالأيمان أن يكون أمرهما واحدًا بالوفاء[(٣)].

التعريف شرعًا:

تأكيد الكلام بذكر مخلوق معظم بأحد حروف القسم الثلاثة: الواو، والباء، والتاء[(٤)]. وقيل بأنه: تأكيد الشيء بذكر معظم بصفة مخصوصة بالواو أو الباء أو التاء[(٥)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

الحلف في اللغة: تأكيد الكلام بذكر

(١) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى (٤٤).

(٢) مقاييس اللغة (٢/٩٨) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ].

(٣) انظر: الصحاح (٤/١٣٤٦) [دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ]، وتهذيب اللغة (٥/٦٦ ـ ٦٧) [الدار المصرية للتأليف والترجمة]، ولسان العرب (٣/٢٨٥ ـ ٢٨٦) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٤٥٦) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢٤هـ].

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/٢١٣) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٣هـ].

شيء يعظمه الحالف، والحلف بغير الله تأكيد الكلام بذكر مخلوق معظم بأحد حروف القسم الثلاثة الواو، والباء، والتاء، ففي كلٍّ منهما تأكيد للكلام بذكر شيء معظم عند المتكلم، لكن التعريف الشرعي خاص بما إذا كان هذا المعظم مخلوقًا، واللغوي أعم منه حيث يشمل الشرعي الجائز، والحلف الذي هو نوع من الشرك.

الحكم:

الحلف بغير الله أمر محرم بالنصوص الشرعية، ونقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم[(١)]، وقد أطلق الشرع الحنيف عليه بأنه شرك بالله؛ وحينئذ لا اعتبار بمن قال من المتأخرين: إن ذلك على سبيل الكراهة، فهذا قول باطل، وإنما اختلف أهل العلم هل هو من الشرك الأكبر الناقل عن الملة، أم من الشرك الأصغر، والذي عليه الجمهور: أنه من الشرك الأصغر[(٢)].

والتحقيق: أن القسم بغير الله إن اعتقد الحالف أن المقسَم به بمنزلة الله في العظمة وأنه مساوٍ له، أو أنه أعظم وأجلّ، وأخوف عنده من الله تعالى فهو شرك أكبر بلا ريب، وإلا فهو شرك أصغر، إذا كان لمجرد الحلف بغير الله[(٣)].

الحقيقة:

حقيقة الحلف بغير الله هي تأكيد المتكلم كلامه بذكر مخلوق يعظمه؛ ليبرهن عزمه على إيقاع ما حلف، إن كان من باب الإنشاء، أو أن مضمون كلامه مطابق للواقع إن كان من باب الإخبار.

الأدلة:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب يحلف بأبيه فقال: «**ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**»[(٤)].

وفي رواية أخرى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم**». قال عمر: فوالله ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ

---

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، وتيسير العزيز الحميد (٢/ ١٠١٨) [دار الصميعي، ط١].

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٠١٨، ١٠٢٢ ـ ١٠٢٣).

(٣) انظر: تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٠٢٣ ـ ١٠٢٤)، وحاشية كتاب التوحيد لعبد الرحمٰن بن قاسم (٣٠٢ ـ ٣٠٣) [ط١٥، ١٤٢٤هـ]، والقول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٢١١، ٢١٤)، والتمهيد لشرح كتاب التوحيد (٤٥٦).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٦٦٤٦)، ومسلم (كتاب الأيمان، رقم ١٦٤٦).

ذاكرًا ولا آثرًا[١].

وعن عبد الرحمٰن بن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تحلفوا بالطواغي ولا بآبائكم**»[٢].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**»[٣].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقًا»[٤].

قال ابن تيمية: «لأن الحلف بغير الله شرك، والحلف بالله توحيد، وتوحيد معه كذب خير من شرك معه صدق؛ ولهذا كان غاية الكذب أن يعدل بالشرك»[٥].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «**الأنداد**: هو الشرك، أخفى من دبيب النمل، على صفاة سوداء، في ظلمة الليل، وهو أن يقول: والله وحياتك يا فلانة، ويقول: لولا كلبة هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتى اللصوص، وقول الرجل لصحابه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان، لا تجعل فيها فلان، هذا كله شرك»[٦].

أقوال أهل العلم:

قال ابن عبد البر رحمه الله: «لا يجوز الحلف بغير الله عز وجل، في شيء من الأشياء، ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر مجتمع عليه. والحلف بالمخلوقات كلها في حكم بالحلف بالآباء، لا يجوز شيء من ذلك»[٧].

وقال ابن تيمية: «ليس لأحد أن يحلف لا بملك، ولا نبي، ولا غير ذلك من المخلوقات، ولا يحلف إلا باسم من أسماء الله، أو صفة من صفاته»[٨].

وقال ابن القيم: «ومن الشرك به سبحانه: الشرك به في اللفظ؛ كالحلف بغيره، كما رواه الإمام أحمد، وأبو داود عنه ﷺ؛ أن قال: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**». صححه الحاكم، وابن حبان»[٩].

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٦٦٤٧)، ومسلم (كتاب الأيمان، رقم ١٦٤٦).
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الأيمان، رقم ١٦٤٨).
(٣) أخرجه أبو داود (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٣٢٥١)، والترمذي (أبواب النذور والأيمان، رقم ١٥٣٥) وقال: «هذا حديث حسن»، وأحمد (٩/ ٤٢٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الأيمان، رقم ٤٣٥٨)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (رقم ٢٥٦١).
(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (كتاب الأيمان والنذور، رقم ١٥٩٢٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (كتاب الأيمان والنذور والكفارات، رقم ١٢٢٨١) [مكتبة الرشد، ط١].
(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٨١).
(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٢، رقم ٢٢٩) [مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٧هـ]، وسنده حسن.
(٧) التمهيد (١٤/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧).
(٨) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ٢٨).
(٩) الداء والدواء (٣١٠) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: العلة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى:

الباعث للحالف على الحلف هو تعظيم المحلوف به لتقرير شيء أو نفيه، ولا شكَّ أن التعظيم المطلق ينبغي أن يكون لله تعالى وحده، وقد أشار ابن حجر إلى هذا المعنى حيث قال: «والسر في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده»[(١)].

ـ المسألة الثانية: هل الحلف بغير الله تعالى شرك أكبر أم شرك أصغر؟

أطلق النبي ﷺ وصف الكفر أو الشرك على من حلف بغير الله تعالى كما في قوله ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**» فما نوع الشرك أو الكفر المراد في الحديث؟

اختلف أهل العلم في ذلك على **قولين؛ أحدهما**: أنه شرك أكبر، ينقل عن الملة. **الثاني**: أنه شرك أصغر[(٢)].

وقال بعض أهل العلم: إن إطلاق الكفر، أو الشرك عليه هو من باب التغليظ، وليس هو كفر أو شرك ينقل عن الملة[(٣)].

لكن التحقيق: أن ذلك راجع إلى اعتقاد الحالف بالمحلوف به: فإن اعتقد أنه بمنزلة الله في التعظيم، أو أنه أعظم، وأجلّ، وأكثر تخويفًا من الله فهذا شرك أكبر ينقل عن ملة الإسلام، وأما إن لم يعتقد ذلك، وأنه مجرد الحلف بغير الله: فهو مشرك الشرك أصغر.

قال النووي: «قال الأصحاب: فلو اعتقد الحالف في المحلوف به من التعظيم، ما يعتقده في الله تعالى: كفر»[(٤)].

وقال سليمان بن عبد الله: «لكن الذي يفعله عبّاد القبور إذا طلبت من أحدهم اليمين بالله أعطاك ما شئت من الأيمان صادقًا أو كاذبًا، فإذا طلبت منه اليمين بالشيخ أو تربته أو حياته، ونحو ذلك لم يُقدم على اليمين به إن كان كاذبًا فهذا شرك أكبر بلا ريب؛ لأن المحلوف به عنده أقوى وأجلّ وأعظم من الله فمن كان جهد يمينه الحلف بالشيخ، أو بحياته، أو بتربته، فهو شرك أكبر منهم، فهذا هو تفصيل القول في هذه المسألة»[(٥)].

وقال ابن عثيمين: «والحلف بغير الله

---

(١) فتح الباري (١١/٦٤٧) [دار المعرفة].

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد (٢/١٠٢٢ ـ ١٠٢٣).

(٣) انظر: سنن الترمذي (٣٦٣) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٧هـ]، ورياض الصالحين (٤١٧) [مكتبة المورد، ط١].

(٤) روضة الطالبين (٨/٧) [دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ].

(٥) تيسير العزيز الحميد (٢/١٠٢٣ ـ ١٠٢٤).

شرك أكبر إن اعتقد أن المحلوف به مساو لله تعالى في التعظيم، والعظمة، وإلا فهو شرك أصغر»[(١)].

ـ المسألة الثالثة: انتشار الحلف بغير الله ﷻ في هذا الزمن:

إن مما شاع في عصرنا هذا من الحلف بغير الله القسم بشرف حزب من الأحزاب السياسية أو القسم بمبدأ من المبادئ الأرضية، فيُعد هذا شركًا يجب على صاحبه التوبة منه والنطق بكلمة التوحيد (لا إلٰه إلا الله) كما أرشد إلى ذلك النبي ﷺ بقوله: «**من حلف فقال في حلفه: باللات والعزى، فليقل: لا إلٰه إلا الله**»[(٢)].

وقد بوب عليه البخاري بقوله: «لا حلف باللات والعزى والطواغيت»[(٣)].

قال ابن تيمية: «ونحن المخلوقون ليس لنا أن نقسم بها ـ أي: المخلوقات ـ بالنص والإجماع؛ بل ذكر غير واحد الإجماع على أنه لا يقسم بشيء من المخلوقات وذكروا إجماع الصحابة على ذلك؛ بل ذلك شرك منهي عنه»[(٤)].

(١) القول المفيد (٢/ ٢١٤)، وانظر: حاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (٣٠٢ ـ ٣٠٣)، والتمهيد لشرح كتاب التوحيد (٤٥٦ ـ ٤٥٧).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٦٦٥٠)، ومسلم (كتاب الأيمان، رقم ١٦٤٧).
(٣) صحيح البخاري (١١٤٧) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٢٩٠).

ـ المسألة الرابعة: الجواب عن حديث: «أفلح وأبيه إن صدق»[(٥)]، وأمثاله:

استقر الشرع العام لأُمة محمد ﷺ على تحريم الحلف بغير الله تعالى، وأن من حلف بغير الله فقد أشرك شركًا أصغر، والأحاديث في النهي عن الحلف بغير الله ﷻ بلغت مبلغ التواتر، وهي من قضايا الاعتقاد التي لا خلاف فيها بين المسلمين[(٦)].

ومقابل هذا ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «**أفلح وأبيه إن صدق**»، وأجاب أهل العلم عن هذا بعدة أجوبة؛ **منها**[(٧)]:

١ ـ أنه منسوخ بأحاديث التشريع العام، وهذا الجواب هو الأقرب إلى الصواب والحق إن شاء الله تعالى وأقواها؛ لدلالة النصوص عليه.

٢ ـ أنه على تقدير محذوف: «ورب أبيه».

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١١)، وأخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه وليس فيه: «وأبيه»، انظر: (كتاب الإيمان، رقم ٤٦) (كتاب الصوم، رقم ١٨٩١)، وغيرها.
(٦) انظر: معجم المناهي اللفظية (١١٣) [دار العاصمة].
(٧) انظر: معالم السنن للخطابي (١/ ١٢١) [المطبعة العلمية بحلب، ط١، ١٣٥٢هـ]، والتمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٣٦٧)، وشرح مسلم للنووي (١/ ١٦٨) [المطبعة المصرية، ط١]، وفتح الباري لابن حجر (١/ ١٠٦ ـ ١٠٨)، وتيسير العزيز الحميد (٢/ ١٠١٩)، ومعجم المناهي اللفظية (١١٣).

٣ ـ أنه خاص به ﷺ، وهذا يفتقر إلى دليل الخصوصية.

٤ ـ تصحفت من قوله: «والله»، وقد استنكره بعض أهل العلم، وقال: لا بد من الجزم بصحة روايات الثقات.

٥ ـ أنه لفظ يجري على الألسن بدون قصد الحلف؛ كما جرى: عقْرى، حلْقى، وما أشبههما، وهذا الذي رجحه النووي، وغيره، وهو غير مرضي؛ لأن أحاديث الباب عامة، ليس فيها تفريق بين من قصد، ومن لم يقصد.

٦ ـ أنه لفظ يقصد به مجرد التأكيد لا التعظيم، وهذا أفسد من سابقه، وهل يقصد بالحلف إلا تأكيد المحلوف عليه، بذكر من يعظمه الحالف والمحلوف له.

٧ ـ أنه لفظ غير محفوظ فهو ضعيف منكر، ترده الأحاديث الصحاح، وهذا الذي رجحه ابن عبد البر.

٨ ـ أنه لفظ غير محفوظ، فهو شاذ.

وعلى كلِّ حال فمثل هذه الوقائع النادرة لا تقضي على التشريع العام للأمة الذي بلغت به النصوص مبلغ التواتر، وجُلُّها ناهيةٌ بالنص عن الحلف بالآباء، وكلها مُعلِّلة له بأنَّه شرك، والشرك لا يدخله نسخ، ولا تخصيص، فتعين أن تكون الأحاديث المذكورة مؤولة، أو منسوخة، والله أعلم[١].

الحكمة:

الحلف يقتضي تعظيمًا وتبجيلًا لا يليق إلا بالله ولا يستحقه إلا هو، وفي الحلف بغير الله صرف ذلك الحق لغيره ﷻ.

مذهب المخالفين:

اتفق أهل العلم على أن الحالف إذا اعتقد في المحلوف به تعظيمًا مثل تعظيم الله ﷻ فإن فعله محرم بالاتفاق؛ بل هو كفر وردة عند جميع المذاهب.

وكذا اتفقوا على تحريم الحلف بغير الله إذا كان المحلوف به مذمومًا في الشرع كمعبودات المشركين؛ مثل اللات والعزى، ويكفر إن قصد تعظيمها باتفاق، فهاتان الصورتان محرمتان بالإجماع.

واختلفوا فيما إذا اعتقد في المحلوف به تعظيمًا لا يصل إلى درجة تعظيم الله تعالى، وكان هذا المحلوف به معظمًا في الشرع كالملائكة، والأنبياء، والكعبة ونحوها، أو غير معظم ولا مذموم، **على قولين:**

القول الأول: وهو الذي ذهب إليه بعض أهل العلم إلى أن الحلف بغير الله مكروه، ولا يصل إلى درجة التحريم وهذا هو المشهور عند المالكية، وقول جمهور الشافعية وقول عند الحنفية والحنابلة.

---

(١) انظر: معجم المناهي اللفظية (١١٤).

والقول الثاني: أن الحلف بغير الله تعالى محرم مطلقًا، وهو المشهور عند الحنفية والحنابلة، وجزم به الظاهرية، وهو قول عند المالكية والشافعية، وهو الذي تؤيده النصوص الشرعية الكثيرة عن الحلف بغير الله والمعللة بأن ذلك شرك أو كفر.

قال ابن القيم رحمه الله: «وقد قصر ما شاء الله أن يقصر من قال: إن ذلك مكروه، وصاحب الشرع يجعله شركًا، فرتبته فوق رتبة الكبائر»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين»، لسليمان الدبيخي.

٢ ـ «الأيمان والنذور»، لمحمد أبو فارس.

٣ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٤ ـ «شرح مشكل الآثار»، للطحاوي.

٥ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.

٦ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٧ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٨ ـ «المرويات الواردة في الحلف بالله أو بغيره»، لباسم الجوابرة.

٩ ـ «المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع»، لعدد من الباحثين.

١٠ ـ «معجم المناهي اللفظية»، لبكر أبي زيد.

(١) إعلام الموقعين (٤/٤٠٣).

الحلول

التعريف لغةً:

الحُلول: مصدر من حَلَّ يَحِل حُلُولًا، وهو نزول القوم بمحلَّة، وهو نقيض الارتحال[(٢)].

وقال الجوهري: «وحَلَّ العذاب يحِل بالكسر؛ أي: وَجب، ويحُل بالضم؛ أي: نَزل»[(٣)].

وفي الكليات: «الحُلول: هو أن يكون الشيء حاصلًا في الشيء ومُخْتصًا به، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر، تحقيقًا أو تقديرًا»[(٤)].

فالحلول من يحُل بمعنى النزول وهو نقيض الارتحال، والحلول من: يحِل بمعنى الوجوب.

التعريف اصطلاحًا:

لفظ الحلول لفظ مجمل يراد به معنى باطل، ويراد به معنى حق، وقد جاء في

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٣/٤٣٥) [الدار المصرية للتأليف والترجمة]، والعين (٣/٢٦) [دار مكتبة الهلال]، والصحاح (٤/١٦٧٢) [دار العلم للملايين، ط٣].

(٣) الصحاح (٤/١٦٧٤).

(٤) الكليات (٣٩٠) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ].

كلام الأنبياء لفظ الحلول بالمعنى الصحيح، فتأوله من في قلبه زيغ كالنصارى، وأشباههم على المعنى الباطل، وقابلهم آخرون أنكروا هذا الاسم بجميع معانيه، وكلا الأمرين باطل، فالناس يقولون: أنت في قلبي، أو ساكن في قلبي، وأنت حالٌّ في قلبي، ونحو ذلك، وهم لا يريدون أن ذاته حلَّت فيه ولكن يريدون أن تصوره وتمثله وحبه وذكره حلَّ في قلبه[(١)].

والمصطلح عليه في الحلول هو القول بحلول ذات الله في شيء من مخلوقاته، أو في جميعها، قال شيخ الإسلام مبيِّنًا معنى الحلول عند الحلولية: «وهو حلول الحق في الخلق»[(٢)].

۞ العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

الحلول: بمعناه الاصطلاحي مأخوذ من معنى الحلول اللغوي وهو النزول؛ أي: أن ذات الله نزلت وسكنت مخلوقًا ـ تعالى الله عن ذلك ـ.

۞ الأسماء الأخرى:

الحلول: يقارب معنى الاتحاد من صيرورة الشيئين، شيئًا واحدًا، لذا يقال للاتحادية أهل الوحدة: إنهم حلولية، كما يطلق على النصارى بأنهم حلولية؛ لأن بعضهم يفسر الاتحاد بالحلول، ولتقارب معناهما، ويختلف الحلول عن الاتحاد في الكيفية التي يتم بها اقتران الذاتين ليكونا ذاتًا واحدة.

۞ الحكم:

يقول شيخ الإسلام: «ومن هؤلاء الحلولية والاتحادية من يخص الحلول والاتحاد ببعض الأشخاص: إما ببعض الأنبياء كالمسيح، أو ببعض الصحابة كقول الغالية في علي، أو ببعض الشيوخ كالحلاجية ونحوهم؛ أو ببعض الملوك؛ أو ببعض الصور كصور المرد، ويقول أحدهم: أنا أنظر إلى صفات خالقي وأشهدها في هذه الصورة. والكفر في هذا القول أبين من أن يخفى على من يؤمن بالله ورسوله»[(٣)].

وقال أيضًا: «وبالجملة فلا خلاف بين الأمة أن من قال بحلول الله في البشر، واتحاده به، وأن البشر يكون إلٰهًا، وهذا من الآلهة، فهو كافر مباح الدم»[(٤)].

والحلولية من الصوفية والنصارى جعلوا توحيدهم هو القول بالحلول، وقد كان أئمة القوم يحذرون عن مثل هذا،

(١) انظر: الجواب الصحيح (٤/ ٣٧١) (٣/ ٣٤٥).
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ٣٠٨)، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل له (١/ ٧٩).
(٣) مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٥٦)، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٧٩).
(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٨١).

سئل الجنيد عن التوحيد فقال: هو إفراد الحدوث عن القدم، فبيَّن أنه لا بد للموحد من التمييز بين القديم الخالق، والمحدث المخلوق، فلا يخلط أحدهما بالآخر[1].

أما سلف الأمة وأئمتها، فقد أثبتوا وآمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسُّنَّة، من غير تحريف للكلم عن مواضعه، أثبتوا أن الله فوق سماواته، على عرشه، بائن من خلقه، وهم بائنون منه، وهو أيضًا مع العباد عمومًا بعلمه، ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية، وهو أيضًا قريب مجيب[2]. وهذا لا يستلزم حلوله في خلقه.

أقوال أهل العلم:

من كلام السلف والأئمة في الرد على الحلولية، الأثر المشهور عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف ربنا ﷻ؟ قال: في السماء السابعة على عرشه، ولا نقول كما تقول الجهمية: إنه هاهنا في الأرض[3]، فقيل هذا لأحمد بن حنبل، فقال: هكذا هو عندنا[4].

الأقسام:

أولًا: أقسامه بالنظر إلى كيفية الحلول:

ينقسم إلى قسمين:

١ ـ **الحلول السرياني**: عبارة عن اتحاد الجسمين، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر؛ كحلول ماء الورد في الورد، فيسمى الساري حالًّا والمسري فيه محلًّا.

٢ ـ **الحلول الجواري**: عبارة عن كون أحد الجسمين ظرفًا للآخر؛ كحلول الماء في الكوز[5].

ثانيًا: أقسامه بالنظر إلى المحلول فيه:

ينقسم إلى قسمين:

١ ـ الحلول المقيد أو الخاص؛ كقول النصارى، وغلاة الرافضة، والصوفية؛ الذين يقولون بحلول الله ﷻ في عيسى عليه السلام أو في علي، أو غيره.

٢ ـ الحلول المطلق أو العام، وهم الذين يقولون: إن الله ﷻ حال في كل شيء أو متحد بكل شيء أو الوجود واحد[6]. والقائلون بالحلول العام هم

(١) انظر: المصدر السابق (٥/١٢٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٢٦).

(٣) أخرجه بنحوه الدارمي في الرد على المريسي (٢٤، ١٠٣) [دار الكتب العلمية]، والبخاري في خلق أفعال العباد (١٥) [الدار السلفية، ط١، ١٤٠٥هـ]، والبيهقي في الأسماء والصفات (٥٣٨) [دار الكتب العلمية]، وصححه الذهبي في مختصر العلو (١٥١) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠١هـ]، والألباني في تعليقه عليه، وابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٢٥).

(٤) انظر: مختصر العلو (١٥١)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/٥٢٥).

(٥) انظر: التعريفات (١٢) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ]، والأربعين للرازي (٤) [مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٦هـ]، والكليات (٣٩٠)، وموسوعة النكري (٣٨١ ـ ٣٨٢) [مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٧م].

(٦) انظر: درء التعارض (٦/١٥١) (٥/١٧٠) [مكتبة =

الحلولية الذين يزعمون أن الله ﷻ في كل مكان بذاته، وينزهونه عن استوائه على عرشه، وعلوه على خلقه، ولم يصونوه عن أقبح الأماكن، وأقذرها وهؤلاء هم قدماء الجهمية[(١)].

وهناك معنى صحيح للحلول وهو حلول معرفة الشيء، ومحبته ومثاله العلمي في القلب[(٢)]، مثل قولك لمن تحب أنت ساكن في قلبي.

الفروق:

الفرق بين القول بوحدة الوجود والحلول والاتحاد:

القائلون بوحدة الوجود هم اتحادية، وحلولية، فهم يقولون بالحلول تارة، وبالاتحاد أخرى، وبالوحدة تارة، ولأن مذهبهم متناقض في نفسه فهم يلبسون على من لم يفهمه[(٣)].

والحلول يقارب معنى الاتحاد من صيرورة الشيئين، شيئًا واحدًا، لذا يطلق على الاتحادية، بأنهم حلولية، كما يطلق على النصارى بأنهم حلولية؛ لأن بعضهم يفسر الاتحاد بالحلول، ولتقارب معناهما، ويختلف الحلول عن الاتحاد عند البعض في الكيفية التي يتم بها اقتران الذاتين ليكونا ذاتًا واحدة.

كما يختلف الاتحاد والحلول عن القول بالوحدة، بأنهما يقتضيان شيئين منفصلين تم اتحادهما، أو حلول أحدهما بالآخر، في حين القول بالوحدة ينفي الاثنينية. ولتناقض قولهم فهم يقبلون بوصف الاتحادية بناء على أن الكثرة صارت وحدة[(٤)].

إلا أن القائلين بالاتحاد الخاص والحلول الخاص، لا يسمّون أهل وحدة، ولا ينطبق عليهم ذلك، فبينهما عموم وخصوص فكل من قال بوحدة الوجود فهو قائل بالاتحاد والحلول، وليس كل من قال بالحلول والاتحاد هو من أهل الوحدة.

مذهب المخالفين:

الحلولية هم القائلون بحلول ذات الله ﷻ في مخلوقاته ومنهم غلاة الرافضة، الذين يقولون بحلول ذات الله في علي أو بعض أئمتهم، والصوفية الذين يقولون بحلول الله ﷻ في بعض

= ابن تيمية]، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٢١) [مؤسسة قرطبة]، ومجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٨، ٤٣٥، ٤٦٥ ـ ٤٦٨) (١٠/ ٥٩) (١٢/ ٢٩٣) [مكتبة النهضة الحديثة، ١٤٠٤هـ]، والجواب الصحيح (١/ ٩٥) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٤هـ]. ومن كتب المتكلمين: الفرق بين الفرق (٢٤١) وما بعدها [مكتبة دار التراث]، والمعجم الصوفي للحفني (٨١ ـ ٨٢) [دار الرشاد، ط١، ١٤١٧هـ].

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ١٧٢)، ودرء التعارض (٥/ ١٧٠)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٢١)، ومعارج القبول (١/ ٣٧٠) [مطبوعات الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء].

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٣/ ٣٤٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٨) بتصرف.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٤٠ ـ ١٤١) بتصرف.

شيوخهم كالحلاجية ونحوهم.

ومن الحلولية أصحاب القول بوحدة الوجود وهم الذين يقولون: إن الله ﷻ حال في كل شيء، أو متحد بكل شيء، أو الوجود واحد[١]. ويزعمون أن الله ﷻ في كل مكان بذاته، وينزهونه عن استوائه على عرشه، وعلوه على خلقه، ولم يصونوه عن أقبح الأماكن، وأقذرها وهؤلاء هم قدماء الجهمية[٢].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الاستقامة» (ج١)، لابن تيمية.

٢ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج٢)، لابن تيمية.

٣ ـ «الجواب الصحيح» (ج٣، ٤)، لابن تيمية.

٤ ـ «درء التعارض» (ج٥، ٦)، لابن تيمية.

٥ ـ «الرد على القائلين بوحدة الوجود»، لعلي القاري.

٦ ـ «شن الغارات على أهل وحدة الوجود وأهل المعية للذات»، للديماني، محقق برسائل علمية.

٧ ـ «عقيدة الحلول، عرض ونقض»، لمحمد العلي.

٨ ـ «وحدة الوجود في ضوء العقيدة الإسلامية»، لخضر سوندك.

٩ ـ «وحدة الوجود عند الصوفية»، لأحمد القصير، [رسالة دكتوراه].

١٠ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٢ ـ ٥)، لابن تيمية.

(١) انظر: درء التعارض (٦/١٥١) (٥/١٧٠)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/٥٢١)، ومجموع الفتاوى (٢/٣٦٤ ـ ٣٦٨، ٤٣٥) (١٠/٥٩) (١٢/٢٩٣)، ومن كتب المتكلمين: الفرق بين الفرق (٢٤١) وما بعدها. وانظر: المعجم الصوفي للحفني (٨١ ـ ٨٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/١٧٢)، ودرء التعارض (٥/١٧٠)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/٥٢١)، ومعارج القبول (١/٣٧٠) [مطبوعات الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء].

حلول الحوادث

يراجع مصطلح (الحوادث).

الحليم

التعريف لغةً:

الحليم: فعيل بمعنى فاعل من الحِلْم (بكسر الحاء) وهو خلاف الطيش وترك العجلة أو الأناة والعقل يقال: حَلُمْتُ عنه أحلُم، فأنا حليمٌ.

والحُلم (بالضم): يطلق على الرؤيا، ويقال: حَلَم في نومه حُلْمًا وحُلُمًا إذا رأى في المنام رؤيا[٣].

التعريف شرعًا:

الحليم: ذو الأناة فلا يعجل على

(٣) انظر: مقاييس اللغة (٢/٩٣) [دار الجيل]، والقاموس المحيط (١٤١٦) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ].

عباده بعقوبتهم على ذنوبهم[(١)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

تظهر العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي في أن الحلم في كلٍّ منهما خلاف العجلة، وهو في حق الله على ما يليق بجلاله وعظمته، وفي حق الإنسان على ما يليق به، حيث جاز وصف الإنسان بالحلم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة]، لكن ليس الحليم كالحليم، وإن اتفق الوصف، فلا تماثل بين الموصوف.

الحكم:

يجب الإيمان بأن الله ﷻ حليم وذو حلم لا يتعجل في عقوبة العاصين؛ بل يتأنى في تعامله معهم لعلهم أن يتوبوا، وأن الحليم اسم من أسمائه الحسنى يدل على صفة الحلم.

الحقيقة:

حلم الله سبحانه وتعالى بأهل الكفر والفسوق والعصيان هو إمهالهم وعدم معاجلتهم بالعقوبة، إذ الذنوب تقتضي ترتب آثارها عليها من العقوبات العاجلة المتنوعة، ولكن حلمه سبحانه وتعالى اقتضى إمهالهم[(٢)].

الأدلة:

ورد اسمه تعالى الحليم في أكثر من آية؛ منها قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾﴾ [الإسراء]، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴿٥١﴾﴾ [الأحزاب].

كما في ورد في السُّنَّة في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يدعو عند الكرب، «**لا إلٰه إلا الله العظيم الحليم، لا إلٰه إلا الله ربُّ السماوات والأرض ربُّ العرش العظيم**»[(٣)].

وقد ذكر القرطبي إجماع الأمة على تسمية الله ﷻ بالحليم[(٤)].

أقوال أهل العلم:

قال الطبري ـ في قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾﴾ ـ: «يقول تعالى ذكره: إن الله كان حليمًا عمن أشرك وكفر به من خلقه في تركه تعجيل عذابه له، غفورًا لذنوب من تاب منهم، وأناب إلى الإيمان به، والعمل بما يرضيه»[(٥)].

وقال أبو القاسم الأصبهاني: «ومن

(١) انظر: تفسير الطبري (٥/ ١١٧) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: شرح النونية لهراس (٢/ ٤٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الدعوات، رقم ٦٣٤٥)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٧٣٠).

(٤) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٩٣) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].

(٥) تفسير الطبري (٢٠/ ٤٨٢).

أسماء الله تعالى: (الحليم): حليم عمن عصاه؛ لأنه لو أراد أخذه في وقته أخذه، فهو يحلم عنه ويؤخره إلى أجله»[(١)].

وقال ابن القيم:

«وهو الحليم فلا يعاجل عبده
بعقوبة ليتوب من عصيان»[(٢)].

وقال ابن كثير ـ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ۝٤٤﴾ ـ: «أي: أنه تعالى لا يعاجل من عصاه بالعقوبة؛ بل يؤجله وينظره، فإن استمر على كفره وعناده أخذه أخذ عزيز مقتدر»[(٣)].

وقال السعدي: «الحليم الذي له الحلم الكامل، والذي وسع حلمه أهل الكفر، والفسوق، والعصيان، ومنع عقوبته أن تحل بأهل الظلم عاجلًا، فهو يمهلهم ليتوبوا، ولا يهملهم إذا أصروا، واستمروا في طغيانهم، ولم ينيبوا»[(٤)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: يوصف الله ﷻ بالحِلم:

لأن اسمه الحليم يدل على العَلَمية والوصفية معًا، فيكون الحِلم من الصفات الثابتة لله ﷻ كما يليق بجلاله وعظمته، وتدل على سعة صبره وحكمته وتأنيه في تعامله مع خلقه حيث لا يسارع بعقوبة من يعصيه مع تمام قدرته على ذلك، لكنه يمهلهم لعلهم يرجعون إلى الطاعة والصواب، فهو سبحانه ذو الصفح والأناة الذي لا يستفزه غضب، ولا يستخفه جَهْلُ جَاهِلٍ، ولا عِصْيانُ عاصٍ[(٥)].

ـ المسألة الثانية: الحليم من الأسماء المشتركة بين الله وخلقه:

فقد جاء إطلاقه على بعض أنبياء الله ﷻ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ۝١١٤﴾ [التوبة]، وقوله تعالى ـ حكاية عن قوم شعيب ـ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ۝٨٧﴾ [هود]، وقوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ۝١٠١﴾ [الصافات]، وقوله ﷺ لأشج عبد القيس: «**إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة**»[(٦)]. لكن هذا الإطلاق لا يلزم منه تماثل المسميات، فليس حلم الله كحلم المخلوق، فالفرق بينهما كالفرق بين الخالق والمخلوق.

قال أبو القاسم الأصبهاني: «وهذا

(١) الحجة في بيان المحجة (١/١٥٦) [دار الراية، ١٤١٩هـ].

(٢) النونية لابن القيم (٢/٢٠٤) [مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ].

(٣) تفسير ابن كثير (٥/٨١) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ].

(٤) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٨٩).

(٥) انظر: شأن الدعاء للخطابي (٦٣) [دار الثقافة العربية، ط٣، ١٤١٢هـ]، وصفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة لعلوي السقاف (١٠١) [دار الهجرة، ط١، ١٤١٤هـ].

(٦) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٧).

الاسم وإن كان مشتركًا يوصف به المخلوق، فحِلم المخلوقين حلمٌ لم يكن في الصغر ثم كان في الكبر، وقد يتغير بالمرض والغضب والأسباب الحادثة، ويفنى حلمه بفنائه، وحلم الله ﷻ لم يزل ولا يزول، والمخلوق يحلم عن شيء ولا يحلم عن غيره، ويحلم عمن لا يقدر عليه، والله تعالى حليم مع القدرة»(١).

الثمرات:

١ ـ يجب على من عرف أن ربّه حليمٌ على من عصاه أن يحلم هو على من خالف أمره، فذلك به أولى، حتى يكون حليمًا، فينال من هذا الوصف بمقدار ما يكسر سَوْرَة غضبه، ويرفع الانتقام عن من أساء إليه؛ بل يتعود الصَّفْح حتى يعود الحِلم له سَجِيّة، فكما تحب أن يحلُم عنك مالكُك، فاحْلم أنت عمن تملك؛ لأنك متعبّد بالحِلْم مُثَابٌ عليه(٢).

٢ ـ من عرف هذا الاسم حفظ الود، وأحسن العهد، وأنجز الوعد، وستر العيوب، وتخلق بخُلق الحلم؛ لأنه من الأخلاق التي يحبها الله ورسوله(٣).

(١) الحجة في بيان المحجة (١/١٥٦).
(٢) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/٩٧ ـ ٩٨).
(٣) انظر: شرح أسماء الله الحسنى وصفاته للرازي (١٨٩) [ط١، ١٣٢٣هـ].

الآثار:

إن آثار حلمه ﷻ على عباده ظاهرة، فمن أبرزها:

١ ـ حلمه عمن يكفر به ويعصيه وهو يراه، وعليم به وقادر عليه لكنه يمهله ولا يعجل عقوبته.

فقد أخبر سبحانه عن هذا الحلم وأنه لو كان يؤاخذهم بمعاصيهم أولًا بالأول لما أبقى على ظهر الأرض من دابة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٦١﴾ [النحل]. فكم نرى من يكفر ويعصي ويقع في أنواع من مساخط الله يستوجب العقوبة، لكن الله يحلم عنهم، ويسوق إليهم أنواع الطيبات، ويرزقهم ويعافيهم(٤).

٢ ـ ومن آثار حلمه سبحانه أنه لا يؤاخذنا عما يخطر في قلوبنا وما يعرض لها من شهوات، لكن الله يحلم ويعفو ولا يؤاخذنا عليه، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ۝٥١﴾ [الأحزاب].

٣ ـ ومن آثار حلمه سبحانه إمساكه للسماء أن تقع على الأرض، وإمساكهما أن تزولا مع كثرة ذنوب بني آدم

(٤) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/٩٧)، وفقه أسماء الله الحسنى للبدر (٢٠٩) [ط١، ١٤٢٩هـ].

ومعاصيهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴿٤١﴾﴾ [فاطر]. فما أعظم حلمه وأوسع فضله، وأجزل عطاه وله الحمد والشكر كما ينبغي لوجهه الكريم.

مذهب المخالفين:

وقد خالف في هذا الاسم الجهمية والمعتزلة، فالجهمية لا يثبتون لله أي اسم لا حليم ولا غيره، فالله عندهم لا يسمى بشيء، وذلك لظنهم أن إثبات الأسماء يلزم منه التشبيه، والمعتزلة أثبتوا الأسماء مجردة عن الصفات، فالله عندهم حليم بلا حلم كما أنه عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة وحي بلا حياة إلخ[(١)].

الرد عليهم[(٢)]:

١ ـ أن الله تعالى وصف أسماءه بأنها حسنى، وأمرنا بدعائه بها، وهذا يقتضي أن تكون دالة على معانٍ عظيمة تكون وسيلة لنا في دعائنا، فلو كانت أعلامًا محضة لكانت غير دالة على معنى سوى تعيين المسمى، فضلًا عن أن تكون حسنى ووسيلة في الدعاء.

٢ ـ قولهم بأن الله تعالى حليم بلا حلم، وعليم بلا علم قول باطل مخالف لمقتضى اللسان العربي وغير العربي؛ لأن من المعلوم أن المشتق دالٌّ على المعنى المشتق منه، وأنه لا يمكن أن يقال عليم لمن لا علم له وحليم لمن لا حلم له.

٣ ـ أن الله تعالى يسمي نفسه باسمين أو أكثر في موضع واحد؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر]، فلو كانت الأسماء مترادفة ترادفًا محضًا لكان ذكرها مجتمعة لغوًا من القول لعدم الفائدة.

٤ ـ أن الاتفاق في الاسم العام لا يقتضي تماثل المسميات في ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص، فما سمى الله به نفسه اختص به عند الإضافة، وكذلك ما تسمى به العبد اختص به[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى في الكتاب

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١/٢٣٥) [مكتبة التخصصية المصرية، ط٣]، ومجموع الفتاوى (٦/٣٤ ـ ٣٥) [دار الوفاء، ط٣، ١٣٢٦هـ]، ومنهاج السُّنَّة النبوية لابن تيمية (٢/٥٢٦) [مؤسسة قرطبة ط١، ١٤٠٦هـ].

(٢) انظر: تقريب التدمرية لابن عثيمين (٢٩، ٣١) [دار الوطن. ١٤٢٤هـ].

(٣) النقطة (٤)، انظر: التدمرية (٢٠ ـ ٢١) [مكتبة العبيكان، ط٨، ١٤٢٤هـ].

والسُّنَّة»، لمحمود عبد الرزاق.

٢ ـ «الأسماء والصفات»، للبيهقي.

٣ ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، للقرطبي.

٤ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٥ ـ «الحجة في بيان المحجة»، لأبي القاسم الأصبهاني.

٦ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

٧ ـ «صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، للسقاف.

٨ ـ «فقه الأسماء الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

٩ ـ «المنهاج لشعب الإيمان»، للحليمي.

١٠ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، للحمود.

الحمْد

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحاء والميم والدال كلمة واحدة وأصل واحد يدل على خلاف الذم. يقال: حمدت فلانًا أحمده. ورجل محمود ومحمد، إذا كثرت خصاله المحمودة غير المذمومة»[(١)].

الحمد: نقيض الذم، تقول: حمدت الرجل أحمده حمدًا ومحمدة، فهو حميد ومحمود، والتحميد أبلغ من الحمد، وهو كثرة حمد الله تعالى، والمحمدة: خلاف المذمة[(٢)].

التعريف شرعًا:

الحمد: ذكر محاسن المحمود والإخبار بها، مع حبه وإجلاله وتعظيمه.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحمد خبر بمحاسن المحمود مقرون بمحبته»[(٣)].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحمد: إخبار عن محاسن المحمود مع حبّه وإجلاله وتعظيمه»[(٤)].

الحكم:

الحمد: على الإطلاق لا يكون إلا لله، فهو المستحق للحمد كله، وبالنظر لأفعال العبد وتعلق الحمد بها، فإنه يكون واجبًا؛ كالحمد في خطبة الجمعة، ويكون مستحبًّا كالحمد بعد العطاس، ويكون مكروهًا كالحمد حال قضاء الحاجة، ويكون محرمًا إذا تضمن

(١) مقاييس اللغة (٢/ ١٠٠) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ١٠٠)، والصحاح للجوهري (٢/ ٤٦٦) [دار العلم للملايين، ط٣]، ولسان العرب (١٥/ ٣١٤) [دار إحياء التراث العربي، ط٣].

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ٤٠٤) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، وانظر: دقائق التفسير (٢/ ٣٦٦) [مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط٢، ١٤٠٤هـ].

(٤) بدائع الفوائد (٢/ ٩٣) [دار الكتاب العربي، بيروت].

منهيًّا كالشرك بالله[١].

الحقيقة:

وصف المحمود بالكمال والإنعام، مع حبه وإجلاله وتعظيمه، أو الثناء بالكلام على الجميل، على وجه التعظيم، فمورده اللسان والقلب، وهو يكون في مقابلة النعمة، وغيرها[٢].

المنزلة:

إن منزلة الحمد منزلة عظيمة في الشريعة الإسلامية، فالحمد أَوسع الصفات وأَعم المدائح والطرق إلى العلم به في غاية الكثرة، والسبيل إلى اعتباره فى ذرّات العالم وجزئياته وتفاصيل الأمر والنهي واسعة جدًّا؛ لأن جميع أسمائه تبارك وتعالى حمد، وصفاته حمد وأفعاله حمد، وأحكامه حمد، وعدله حمد، وانتقامه من أعدائه حمد، وفضله في إحسانه إلى أوليائه حمد، والخلق والأمر إنما قام بحمده، ووجد بحمده، وظهر بحمده، وكان الغاية هي حمده، فحمده سبب ذلك وغايته ومظهره وحامله، فحمده روح كل شيء، وقيام كل شيء بحمده، وسريان حمده فى الموجودات وظهور آثاره فيه أَمر مشهود بالأبصار والبصائر.

وما يبين منزلة الحمد أن الحمد شرع أمام كل خطاب مع التوحيد.

ففي الفاتحة الشكر والتوحيد، والخطب الشرعية لا بد فيها من الشكر والتوحيد. والباقيات الصالحات نوعان؛ فسبحان الله وبحمده فيها الشكر والتنزيه والتعظيم، ولا إلٰه إلا الله، والله أكبر فيها التوحيد والتكبير، وكثير من الأذكار تضمنت التحميد لله تعالى[٣].

الأدلة:

أدلة الحمد في القرآن كثيرة جدًّا، منها على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام]، وقوله سبحانه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١﴾ [الكهف].

ومن السُّنَّة: حديث أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «**الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن** ـ أو: **تملأ** ـ **ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر**

---

(١) انظر: الحمد على ضوء الكتاب والسُّنَّة وأقوال السلف الصالح لوليد السعدون (٣٢٥) [دار رواء، القاهرة، ط١].

(٢) انظر: فتح المجيد (٣٤) [دار ابن الأثير، ط١٥]، وحاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (٩) [ط١٥].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٣١١) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط٢، ١٤٢٥هـ]، وطريق الهجرتين (١/ ١٢٥) [دار السلفية، القاهرة، ط٢].

ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها»[(١)].

وعن ابن أبي أوفى قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع ظهره من الركوع قال: «**سمع الله لمن حمده، اللَّهُمَّ ربنا لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد**»[(٢)].

وقال رسول الله ﷺ: «**من تعارَّ من الليل، فقال: لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، الحمد لله، وسبحان الله، ولا إلٰه إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: اللَّهُمَّ اغفر لي، أو دعا، استجيب له، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته**»[(٣)].

أقوال أهل العلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ الله: «والحمد إنما يكون على المحاسن، وقرن بين الحمد والتعظيم كما قرن بين الجلال والإكرام؛ إذ ليس كل معظم محبوبًا محمودًا ولا كل محبوب محمودًا معظمًا»[(٤)].

وقال أيضًا: «التحميد يتضمن التعظيم ويتضمن إثبات ما يحمد عليه وذلك يستلزم الإلٰهية؛ فإن الإلٰهية تتضمن كونه محبوبًا؛ بل تتضمن أنه لا يستحق كمال الحب إلا هو، والحمد هو الإخبار عن المحمود بالصفات التي يستحق أن يجب، فالإلهية تتضمن كمال الحمد، ولهذا كان الحمد لله مفتاح الخطاب، وكل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»[(٥)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ الله: «فالحمد هو الإخبار بمحاسن المحمود على وجه الحب له، ومحاسن المحمود تعالى إما قائمة بذاته، وإما ظاهرة في مخلوقاته، فأما المعدوم المحض الذي لم يخلق ولا خلق قط فذاك ليس فيه محاسن ولا غيرها، فلا محامد فيه البتة، فالحمد لله الذي يملأ المخلوقات ما وجد منها، وما يوجد هو حمد يتضمن الثناء عليه بكماله القائم بذاته، والمحاسن الظاهرة في مخلوقاته»[(٦)].

الأقسام:

يقسم الحمد باعتبارات مختلفة:

أولًا: باعتبار الإطلاق والتقييد، حيث ينقسم إلى **قسمين:**

الحمد المطلق: وهو الذي لا يكون مقيدًا بزمان أو حال أو فعل.

(١) صحيح مسلم (كتاب الطهارة، رقم ٢٢٣).
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤٧٦).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب التهجد، رقم ١١٥٤).
(٤) دقائق التفسير (٢/ ٣٦٥).
(٥) المصدر السابق.
(٦) طريق الهجرتين (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ].

والحمد المقيد: وهو الذي يكون مقيدًا بزمان أو حال أو فعل[(١)].

ثانيًا: يقسم باعتبار تعلقه بالله إلى نوعين:

١ ـ حمد لله على ما يستحقه بنفسه.

٢ ـ وحمد على إحسانه لعبده[(٢)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: قول: (الحمد كله لله) له معنيان:

أحدهما: أنه محمود على كل شيء وبكل ما يحمد به المحمود التام وإن كان بعض خلقه يحمد أيضًا كما يحمد رسله وأنبياؤه وأَتباعهم؛ فذلك من حمده تبارك وتعالى؛ بل هو المحمود.

المعنى الثاني: أي: الحمد التام الكامل فهذا مختص بالله ﷻ ليس لغيره فيه شركة.

والتحقيق أن له الحمد بالمعنيين جميعًا[(٣)].

ـ المسألة الثانية: حكم حمد المخلوق:

حمد المخلوق إذا كان من باب شكرهم على حسن أفعالهم ولا يتضمن تعظيمًا ولا حبًّا لا يليق إلا بالله فلا بأس به، وفي الحديث عن النبي ﷺ قال: «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**»[(٤)].

قال أبو سليمان الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا الكلام يتأول على وجهين؛ **أحدهما:** أن من كان طبعه وعادته كفران نعمة الناس وترك الشكر لمعروفهم كان من عادته كفران نعمة الله وترك الشكر له سبحانه.

والوجه الآخر: أن الله سبحانه لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس ويكفر معروفهم لاتصال أحد الأمرين بالآخر»[(٥)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما أهل السُّنَّة فيقولون: الحمد لله كله، وإنما للعبد حمد مقيد، لكون الله تعالى أنعم عليه، كما للعبد ملك مقيد. وأما الملك المستقل والحمد المستقل والملك العام والحمد العام فهو لله ربِّ العالمين»[(٦)].

الفروق:

الفرق بين الحمد والشكر:

الحمد أعم من الشكر من جهة

(١) انظر: الحمد على ضوء الكتاب والسُّنَّة وأقوال السلف الصالح (١٧٣).

(٢) التحفة العراقية (٥٨) [المطبعة السلفية، القاهرة].

(٣) طريق الهجرتين (١/ ١١٥) [دار السلفية، القاهرة، ط٢].

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الأدب، رقم ٤٨١١)، والترمذي (أبواب البر والصلة، رقم ١٩٥٤) وصححه، وأحمد (١٢/ ٤٧٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٧٧٦) [مكتبة المعارف، ط١٤٢٥هـ].

(٥) معالم السنن (٤/ ١١٣) [المطبعة العلمية بحلب، ط١، ١٣٥٢هـ].

(٦) جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ٢٨٥) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٢هـ].

أسبابه؛ فإنه يكون على نعمة وعلى غير نعمة، والشكر أعم من جهة أنواعه؛ فإنه يكون بالقلب واللسان واليد[1].

والحمد: يتضمن المدح والثناء على المحمود بذكر محاسنه، سواء كان الإحسان إلى الحامد أو لم يكن، والشكر لا يكون إلا على إحسان المشكور إلى الشاكر، فمن هذا الوجه الحمد أعم من الشكر[2].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشكر أعم من جهة أنواعه وأسبابه، وأخص من جهة متعلقاته. والحمد أعم من جهة المتعلقات، وأخص من جهة الأسباب؛ ومعنى هذا: أن الشكر يكون بالقلب خضوعًا واستكانة، وباللسان ثناء واعترافًا، وبالجوارح طاعة وانقيادًا. ومتعلقه: النعم، دون الأوصاف الذاتية، فلا يقال: شكرنا الله على حياته وسمعه وبصره وعلمه. وهو المحمود عليها. كما هو محمود على إحسانه وعدله، والشكر يكون على الإحسان والنعم، فكل ما يتعلق به الشكر يتعلق به الحمد من غير عكس، وكل ما يقع به الحمد يقع به الشكر من غير عكس. فإن الشكر يقع بالجوارح. والحمد يقع بالقلب واللسان»[3].

الفرق بين الحمد والمدح:

المدح: الإخبار عن محاسن الغير إخبارًا مجردًا من حب وإرادة.

والحمد: إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه[4].

الفرق بين الحمد والذم:

الحمد: خبر بمحاسن المحمود مقرون بمحبته.

والذم: خبر بمساوئ المذموم مقرون ببغضه؛ فلا يكون حمد لمحمود إلا مع محبته، ولا يكون ذم لمذموم إلا مع بغضه[5].

الآثار:

الحمد: هو من جملة الذكر، وللذكر عمومًا آثار كثيرة: منها طمأنينة القلب، وسكونه وراحته كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد].

ومن آثاره: الرضا بكل ما يقدره الله تعالى للعبد؛ إذ إن الحمد يشرع على كل حال، سواء كان في السراء أو الضراء، وهذا مما يورث التسليم والانقياد والقبول لأوامر الله تعالى، ولقضائه وقدره.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/٣٠٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١١/١٣٣ ـ ١٣٤).

(٣) مدارج السالكين (٢/٢٣٧) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ]، وانظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢/٣٨٧) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٤) مدارج السالكين (٢/٩٣).

(٥) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/٤٠٤) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ].

ومنها: زيادة النعم ونماؤها، وحصول البركة في الرزق والمال والأهل، كما قال ﷻ: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

مذهب المخالفين:

القدرية يرون العبد خالقًا لفعله، وأن الله لم يقدر له الطاعات، فعلى أصلهم هذا لا يستحق الله الحمد على التوفيق وعمل الطاعات، إذ كان ما أعطاهم من القدرة والتمكين وإزاحة العلل قد أعطى الكفار مثله[(١)].

وحقيقة قول الجبرية أنه سبحانه لا يستحق الحمد على عمل الطاعات وترك السيئات؛ لأن العبد مجبور عليها، وليس لله نعمة على العبد في صرفه عن معصيته، ولا له في ذلك حكمة[(٢)].

وأما بيان بطلان مذهبهم فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعلى مذهب السلف: له الملك وله الحمد تامين، وهو محمود على حكمته، كما هو محمود على قدرته ورحمته، وقد قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُولُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ١٨﴾ [آل عمران]، فله الوحدانية في إلٰهيته، وله العدل، وله العزة، والحكمة، وهذه الأربعة إنما يثبتها السلف وأتباعهم، فمن قصر عن معرفة السُّنَّة، فقد نقص الرب حقه»[(٣)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهؤلاء لم يثبتوا له كمال الحمد ـ يعني: الجبرية ـ، كما لم يثبت له أولئك كمال الملك ـ يعني: القدرية ـ، وكِلا القولين منكر عند السلف وجمهور الأمة»[(٤)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «التحفة العراقية»، لابن تيمية.

٢ ـ «التسبيح»، لمحمد بن إسحاق كندو.

٣ ـ «بدائع الفوائد»، لابن القيم.

٤ ـ «الحمد على ضوء الكتاب والسُّنَّة وأقوال السلف الصالح»، لوليد بن عيسى السعدون.

٥ ـ «جامع المسائل» (ج٣)، لابن تيمية.

٦ ـ «دقائق التفسير»، لابن تيمية.

٧ ـ «طريق الهجرتين» (ج١)، لابن القيم.

٨ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية»، لابن تيمية.

٩ ـ «مدارج السالكين» (ج٢)، لابن القيم.

---

(١) انظر: جامع المسائل (٣/٢٨٣)، وطريق الهجرتين (١/٢٤٦) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/٣٠٩)، وطريق الهجرتين (١/٢٤٦) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ].

(٣) مجموع الفتاوى (١٤/٣٠٩ ـ ٣١٠).

(٤) طريق الهجرتين (١/٢٤٧) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ].

١٠ ـ «معالم السنن» (ج٤)، للخطابي.

١١ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

حَمَلَة العرش

التعريف لغةً:

الحَمْلُ: إقلال الشيء على الظهر أو الرأس[١].

العرش: في كلام العرب يدل على ارتفاع شيء مبني. ومن معانيه: سرير الملك، ومن ذلك سرير ملكة سبأ، سماه الله عرشًا، فقال تعالى حكاية عن هدهد سليمان: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ۝٢٣﴾ [النمل]، وقال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وعرش البيت سقفه، وكل بناء يُستظلُ به يسمى عرشًا، وعريشًا[٢].

التعريف شرعًا:

هم الملائكة الذين تعبدهم الله ﷻ بحمل عرشه سبحانه[٣]، وهم يحملونه بقدرة الله تعالى[٤]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فأخبر أن للعرش حملة اليوم، ويوم القيامة، وأن حملته ومن حوله يسبحون ويستغفرون للمؤمنين»[٥].

الأسماء الأخرى:

الكَرُوبيون: المقربون.

الحكم:

يجب الإيمان بالملائكة حملة العرش على ما وردت به النصوص، والإيمان بهم يدخل في عموم وجوب الإيمان بالملائكة.

المنزلة:

الإيمان بالملائكة حملة العرش يدخل في الإيمان بالملائكة عليهم السلام، والإيمان بالملائكة هو الركن الثاني من أركان الإيمان الستة، وأصل من أصوله العظيمة.

الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]، وقال جلّ جلاله: ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ۝١٧﴾ [الحاقة]، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**أذن لي أن أحدث عن ملَك من**

(١) انظر: مقاييس اللغة (٢٦٤) [دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٩هـ].

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٧٢٥)، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (٣/٦٣) [عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ].

(٣) انظر: الأسماء والصفات (٢/٢٧٢) [مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ].

(٤) انظر: كتاب العرش (١/٢٩٧) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٥) مجموع الفتاوى (٦/٥٥٠) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ].

ملائكة الله من حملة العرش، إن ما بين شحمة أذنه وعاتقه مسيرة سبعمائة عام»[(١)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الملائكة حملة العرش هم أقرب الملائكة إلى الرحمٰن:

يدلُّ عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن النبي ﷺ قال: «**ولكن ربنا تبارك وتعالى إذا قضى أمرًا سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين يلونهم، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ماذا قال. قال: فيستخبر بعض أهل السماوات بعضًا حتى يبلغ الخبر هذه السماء الدنيا**»[(٢)].

أما عدد حملة العرش من الملائكة، فهو ثمانية كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة]، واختلف السلف: هل المقصود ثمانية من الملائكة أم ثمانية صفوف من الملائكة، وليس هناك نصٌّ صريح عن النبي ﷺ في المسألة[(٣)].

(١) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، رقم ٤٧٢٧)، وصححه الذهبي في العلو (رقم ٢٣٤)، والألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٥١).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب السلام، رقم ٢٢٢٩).

(٣) انظر: كتاب العرش (١/ ٢٩٧).

ـ المسألة الثانية: الكَرُوبيون:

هم المُقَرَّبُوْن من الملائكة[(٤)]: أطلق كثير من العلماء هذا الاسم على حملة العرش عليهم السلام ومن حولهم[(٥)]، وهذه التسمية لم ترد في القرآن الكريم، ولا في صحيح السُّنَّة، وغاية ما ورد فيها أحاديث ضعيفة جدًّا أو منكرة[(٦)].

وسموا بذلك: لأجل ما يعلوهم من الكرب والشدة[(٧)]، ولعل ذلك من حمل العرش، إذ إن العرش أثقل المخلوقات كما دلَّ عليه قول النبي ﷺ لأم المؤمنين جويرية رضي الله عنها: «**لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته**»[(٨)]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهذا يبيِّن أن زنة العرش أثقل الأوزان»[(٩)]، وقيل: من (الكَرْب) بمعنى: الشدَّة والحزن، وكأن وصفهم

(٤) انظر: غريب الحديث (١/ ٤٤٠) [جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ]، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٧٩٦) [دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢١هـ].

(٥) انظر: الحبائك في أخبار الملائك (١٣٣) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ]، ومعتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين (٥٨) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٦) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/ ٣٢٣) [دار المعارف، ط١، ١٤١٢هـ].

(٧) انظر: الحبائك في أخبار الملائك (٢٥١).

(٨) أخرجه مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٧٢٦).

(٩) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٥٣).

بذلك لأنهم أشد الملائكة خوفًا[(١)]، والله أعلم.

ـ المسألة الثالثة: المقربون:

هم الملائكة الذين قرَّبهم الله ورفع منازلهم على غيرهم من خلقه[(٢)]. وهذه التسمية وردت في قول الله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]، وقوله تعالى: ﴿يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝٢١﴾ [المطففين]، قال ابن كثير: «هم الملائكة»[(٣)]، ومما يشهد لهذه التسمية قول النبي ﷺ: «**ولكن ربنا تبارك وتعالى إذا قضى أمرًا سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ماذا قال. قال: فيستخبر بعض أهل السماوات بعضًا حتى يبلغ الخبر هذه السماء الدنيا**»[(٤)]. قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «فمنهم حملة العرش، ومنهم الكروبيون الذين هم حول العرش، وهم مع حملة العرش أشرف الملائكة؛ وهم المقربون»[(٥)]، وقال ابن عثيمين: «الملائكة المقربون حملة العرش»[(٦)].

ـ المسألة الرابعة: العرش:

العرش سرير ذو قوائم[(٧)]، يدل عليه حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «**لا تخيروا بين الأنبياء فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان صعق أم حوسب بصعقته الأولى**»[(٨)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أصول الإيمان»، لابن أبي زمنين

٢ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٣ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

٤ ـ «عالم الملائكة الأبرار»، للأشقر.

٥ ـ «العلو للعلي العظيم» (ج١)، للذهبي.

٦ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد» (ج١)، لابن عثيمين.

---

(١) روح المعاني (٢٤/ ٤٠٢).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٣٨) [دار الفكر، ١٤٠٥هـ].

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٣٥٢) [دار طيبة، ط٤، ١٤٢٨هـ].

(٤) أخرجه مسلم (كتاب السلام، رقم ٢٢٢٩).

(٥) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (١/ ٢٥٣).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٤٣٢) [دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ].

(٧) انظر: الأسماء والصفات (٢/ ٢٧٢)، والاعتقاد ١١٦) [دار الفضيلة، ط١، ١٤٢٠هـ]، والعلو للعلي العظيم (١/ ٥٦٢) [دار الوطن، ط١، ١٤٢٠هـ]، والبداية والنهاية (١/ ٢٠) [دار هجر، ط١، ١٤١٧هـ].

(٨) أخرجه البخاري (كتاب الخصومات، رقم ٢٤١٢)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٧٤).

٧ ـ كتاب «العرش» (ج١)، للذهبي.

٨ ـ «لوامع الأنوار البهية» (ج٢)، للسفاريني.

٩ ـ «معارج القبول» (ج٢)، للحكمي.

١٠ ـ «معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين»، للعقيل.

١١ ـ «الحبائك في أخبار الملائك»، للسيوطي.

الحَمِيد

التعريف لغةً:

الحميد: صيغة مبالغة على وزن (فعيل) بمعنى (مفعول)، وهو خلاف الذمّ، يقال: حَمِدْتُ فلانًا أحْمَدُه، ورجل محمود ومحمّد، إذا كثُرت خصاله المحمودة غيرُ المذمومة[١].

ويطلق الحمد أيضًا على الشكر والرضا والجزاء وقضاء الحق، والحمد والشكر مُتَقاربان، والحمد أعَمُّها؛ لأنَّك تحمَد الإنسان على صِفاته الذَّاتيَّة وعلى عطائه ولا تَشْكُره على صِفاته[٢].

التعريف شرعًا:

الحميد: المحمود في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وشرعه وقدره[٣].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لا يختلف المعنى اللغوي عن المعنى الشرعي، حيث جاء الحميد في كلٍّ منهما بمعنى خلاف الذم، وذكر الخصال المحمودة، غير أن المعنى الشرعي يختص بالله ﷻ، فهو أحق بالحمد والثناء لكمال ذاته وجمال أسمائه وعلو صفاته، فهو الموصوف بالكمال بكل لسان وحال.

الحكم:

يجب إثبات اسمه تعالى (الحميد) والإيمان بأن الله ﷻ ذو الحمد المستحق لجميع المحامد لاتصافه بجميع الكمالات.

الحقيقة:

حقيقة الحميد: دلالته على الاسمية والوصفية، وأنه حميد في ذاته، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وشرعه وقدره، فله من الأسماء أحسنها، ومن الصفات أكملها، ومن الأفعال أتمها، وأحسنها، فإن أفعاله تعالى دائرة بين الفضل، والعدل، وهذا الاسم تضمن

(١) مقاييس اللغة (٢/١٠٠) [دار الجيل].

(٢) انظر: القاموس المحيط (٣٥٥) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ]، والنهاية في غريب الحديث (١/٤٣٧) [مؤسسة التاريخ العربي]

(٣) انظر: تفسير الطبري (٥/٥٧٠) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ]، وشأن الدعاء للخطابي (٧٨) [دار المأمون، ط١، ١٤٠٤هـ]، وتفسير أسماء الحسنى للسعدي (١٩٠).

وصف الله ﷻ بأنه حميد شكور يرضى عن أعمال العباد ويجازيهم عليها، وأنه حكيم في أفعاله لا يجري فيه الغلط ولا يعترضه الخطأ، وهو الذي يحمد في السراء والضراء، وفي الشدة والرخاء فهو محمود بكل لسان وعلى كل حال[1].

الأدلة:

ورد اسمه تعالى: الحميد في القرآن الكريم في آيات كثيرة، **منها**:

قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴿٦٤﴾﴾ [الحج].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر].

وقوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾﴾ [البقرة].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾﴾ [هود].

كما ورد في السُّنَّة في حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه؛ أنه قال: سألنا رسول الله ﷺ فقلنا: كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن الله قد علَّمنا كيف نُسَلِّم؟ قال: **«قولوا: اللَّهُمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميدٌ مجيد»**[2].

وقد أجمعت الأمة على ثبوت هذا الاسم[3].

أقوال أهل العلم:

قال الخطابي: «هو المحمود الذي استحق الحمد بفِعَاله، وهو فعيل بمعنى مفعول، وهو الذي يحمد في السراء والضراء، وفي الشدة والرخاء؛ لأنه حكيم لا يجري في أفعاله الغلط ولا يعترضه الخطأ فهو محمود على كل حال»[4].

وقال ابن تيمية: «فإن الله سبحانه أخبر أن له الحمد وأنه حميد مجيد وأن له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم ونحو ذلك من أنواع المحامد»[5].

وقال ابن القيم: «فإنه المحمود على ما خلقه وأمر به ونهى عنه، فهو المحمود على طاعات العباد ومعاصيهم وإيمانهم وكفرهم، وهو المحمود على

(١) انظر: تفسير الطبري (٥/ ٥٧٠)، وشأن الدعاء للخطابي (٧٨)، تفسير أسماء الحسنى للسعدي (١٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٧٠)، ومسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤٠٦).

(٣) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ١٨٧) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].

(٤) شأن الدعاء للخطابي (٧٨).

(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٨٣ ـ ٨٤) [دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦هـ].

خلق الأبرار والفجار والملائكة والشياطين، وعلى خلق الرسل وأعدائهم، وهو المحمود على عدله في أعدائه كما هو المحمود على فضله وإنعامه على أوليائه، فكل ذرة من ذرات الكون شاهدة بحمده، ولهذا سبح بحمده السماوات السبع والأرض ومن فيهن، وإن من شيء إلا يسبح بحمده»[(١)].

وقال ابن كثير ـ في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ۝٢٦٧﴾ ـ «وهو الحميد؛ أي: المحمود في جميع أفعاله وأقواله وشرعه وقدره، لا إله إلا هو، ولا ربَّ سواه»[(٢)].

الأقسام:

أنواع الحمد في حق الله ﷻ:

الأول: حمده على إحسانه إلى عباده، وهو من الشكر، وذلك لأن النعمة موجبة لحمد المنعم، والنعم كلها من الله فهو الذي خلقهم، ورزقهم، وأسدى عليهم النعم الظاهرة، والباطنة الدينية، والدنيوية، وصرف عنهم النقم، والمكاره، فما بالعباد من نعمة فمن الله، ولا يدفع الشرور إلا هو، فيستحق منهم أن يحمدوه في جميع الأوقات، وأن يثنوا عليه، ويشكروه بعدد اللحظات.

والثاني: حمده لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله، وهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو في نفسه مستحق للحمد، وإنما يستحق ذلك من هو متصف بصفات الكمال، ولله من تلك الصفات أكملها وأعظمها، فكل صفة من صفاته يستحق عليها أكمل الحمد والثناء، فكيف بجميع الأوصاف المقدسة، فله الحمد لذاته، وله الحمد لصفاته، وله الحمد لأفعاله لأنها دائرة بين أفعال الفضل، والإحسان، وبين أفعال العدل، والحكمة التي يستحق عليها كمال الحمد، وله الحمد على خلقه، وعلى شرعه، وعلى أحكامه القدرية وأحكامه الشرعية، وأحكام الجزاء في الأولى، والآخرة، وتفاصيل حمده، وما يحمد عليه لا تحيط بها الأفكار، ولا تحصيها الأقلام[(٣)].

المسائل المتعلقة:

يوصف الله ﷻ بالحمد، وهو من الصفات الذاتية الثابتة له، فالله ﷻ حميد وذو حمد، حمد نفسه على كماله وعظمته، وحمده جميع الخلائق من إنسه وجنه قال سبحانه: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡحَمۡدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلۡأَرۡضِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٣٦ وَلَهُ ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٣٧﴾ [الجاثية].

(١) طريق الهجرتين (١٩٢) [دار ابن القيم، ط٢].
(٢) تفسير ابن كثير (١/٦٩٩) [دار طيبة، ط٢].
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٨٣ ـ ٨٤)، وتفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٩١)، وفقه الأسماء الحسنى للبدر (١٩٨ ـ ٢٠٠) [ط١، ١٤٢٩هـ].

الفروق:

الفرق بين الحمد والشكر:

الحمد: هو الثناء بالقول على المحمود بصفاته اللازمة والمتعدية.

والشكر: لا يكون إلا على المتعدية، ويكون بالجنان واللسان والأركان.

والحمد أعم من الشكر من حيث ما يقع عليه؛ لأنه يكون على الصفات اللازمة والمتعدية، تقول: حَمدته لفروسيته وحمدته لكرمه. وهو أخص لأنه لا يكون إلا بالقول، والشكر أعم من حيث ما يقع عليه؛ لأنه يكون بالقول والعمل، والنية، وهو أخص؛ لأنه لا يكون إلا على الصفات المتعدية، لا يقال: شكرته لفروسيته، وتقول: شكرته على كرمه وإحسانه إليّ، والله تعالى أعلم[1].

الثمرات:

١ ـ يجب على كل مكلف أن يعتقد أن الحمد على الإطلاق إنما هو لله، وأن الألف واللام للاستغراق لا للعهد، فهو الذي يستحق جميع المحامد بأسرها، فنحمده على كل نعمة وعلى كل حلٍّ بمحامده كلها ما علم منها وما لم يعلم.

٢ ـ ويجب عليه أن يسعى في خصال الحمد، وهي التخلق بالأخلاق الحميدة والأفعال الجميلة، ويترك نقيضها ويدع سفاسفها[2].

مذهب المخالفين:

خالف في هذا الاسم الجهمية والمعتزلة، فالجهمية لا يثبتون لله أي اسم لا حميد ولا غيره، فالله عندهم لا يسمى بشيء، وذلك لظنهم أن إثبات الأسماء يلزم منه التشبيه، والمعتزلة أثبتوا الأسماء مجردة عن الصفات، فالله عندهم حميد بلا حمد كما أنه عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة وحي بلا حياة... إلخ[3].

الرد عليهم:

١ ـ أن الله تعالى وصف أسماءه بأنها حسنى، وأمرنا بدعائه بها، وهذا يقتضي أن تكون دالة على معاني عظيمة تكون وسيلة لنا في دعائنا، فلو كانت أعلامًا محضة لكانت غير دالة على معنى سوى تعيين المسمى، فضلًا عن أن تكون حسنى ووسيلة في الدعاء.

٢ ـ قولهم بأن الله تعالى حكيم بلا حكمة وعليم بلا علم قول باطل مخالف لمقتضى اللسان العربي وغير العربي؛

(١) تفسير ابن كثير (١/١٢٨).

(٢) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/١٨٩ ـ ١٩٠).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (١/٢٣٥) [المكتبة التخصصية، ط٣، ١٣٨٩هـ]، ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٤ ـ ٣٥) [دار الوفاء، ط٣، ١٣٢٦هـ]، ومنهاج السُّنَّة النبوية لابن تيمية (٢/٥٢٦) [مؤسسة قرطبة ط١، ١٤٠٦هـ].

لأن من المعلوم أن المشتق دالٌّ على المعنى المشتق منه، وأنه لا يمكن أن يقال عليم لمن لا علم له وحكيم لمن لا حكمة عنده.

٣ ـ أن الله تعالى يسمي نفسه باسمين أو أكثر في موضع واحد كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر]، فلو كانت الأسماء مترادفة ترادفًا محضًا لكان ذكرها مجتمعة لغوًا من القول لعدم الفائدة[١].

٤ ـ أن الاتفاق في الاسم العام لا يقتضي تماثل المسميات في ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص، فما سمى الله به نفسه اختص به عند الإضافة، وكذلك ما تسمى به العبد اختص به[٢].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى في الكتاب والسُّنَّة»، لمحمود عبد الرزاق.

٢ ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، للقرطبي.

٣ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٤ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٥ ـ «الجامع لأسماء الله الحسنى»، لحامد أحمد الطاهر.

٦ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

٧ ـ «صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، للسقاف.

٨ ـ «فقه الأسماء الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

٩ ـ «المنهاج لشعب الإيمان»، للحليمي.

١٠ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، للحمود.

الحَنَانُ

التعريف لغةً:

الحنَانُ: بتخفيف النون مصدر من الفعل حنّ عليه يَحِنُّ حنانًا إذ رحمه وأشفق عليه.

قال ابن فارس: «الحاء والنون أصلٌ واحد، وهو الإشفاق والرّقّة والحنان: الرحمة. قال الله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣] وتقول: حَنانَك؛ أي: رحمَتَك»[٣].

(١) انظر: تقريب التدمرية لابن عثيمين (٢٩، ٣١) [دار الوطن، ١٤٢٤هـ].

(٢) انظر: التدمرية لابن تيمية (٢٠ ـ ٢١) [مكتبة العبيكان، ط٨، ١٤٢٤هـ].

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس (٢/٢٤ ـ ٢٥) تحقيق: عبد السلام محمد [دار الجيل].

والحنّان بالتشديد: ذو الرحمة من تحنَّن عليه: ترَحّم عليه، يقال: والله الحنّان المنّان: الرحيم بعباده[1].

التعريف شرعًا:

الحنَّان: الذي يقبل على من أعرض عنه[2].

وقيل: ذو الرحمة والعطف[3].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

العلاقة ظاهرة بين المعنيين؛ لأن الحنان في كلٍّ منهما؛ يعني: الرحمة، لكن المعنى الشرعي يختص بكون الحنان صفة من صفات الله عَزَّ وَجَلَّ، وهذا يقتضي حمله على غاية الكمال والجمال في حقه سبحانه.

الحكم:

يجب إثبات صفة الحنان لله عَزَّ وَجَلَّ كما يليق بجلاله، وهي صفة من صفات الله الفعلية الدالة على سعة رحمته وعطفه على عباده[4].

الحقيقة:

حنان الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو إقباله على عباده بالرحمة والتعطف، ولو أعرضوا عنه.

الأدلة:

ورد ثبوت صفة الحنان لله عَزَّ وَجَلَّ في الكتاب والسُّنَّة.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةًۖ وَكَانَ تَقِيًّا ﴿١٣﴾﴾ [مريم].

ذهب جمهور المفسرين إلى أن الحنان في هذه الآية بمعنى رحمته سبحانه، وأن قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾؛ أي: رحمة من عندنا[5].

ورأى ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن الحنان في الآية وصفٌ ليحيى، فقال: «أي: وجعلناه ذا حنان وزكاة، فالحنان هو المحبة في شفقة وميل»[6].

والصواب: ما ذهب إليه الجمهور، وعليه فإن الآية دليل على إثبات صفة الحنَان لله عَزَّ وَجَلَّ لما سيأتي من الأقوال.

ومن السُّنَّة: حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الطويل، في وضع الصراط بين ظهري جهنم، وجاء فيه: «ثم يتحنّن الله برحمته على من فيها، فما يترك فيها عبدًا في قلبه مثقال حبة من إيمان إلا أخرجه منها»[7].

(١) تهذيب اللغة للأزهري (١/ ٤٤١) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].
(٢) النبوات لابن تيمية (١/ ٣٦٥) [ط١، أضواء السلف، ١٤٢٠هـ].
(٣) الحجة للتيمي (١/ ١٧٧).
(٤) انظر: صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة علوي السقاف (١٠٢) [دار الهجرة، ط١، ١٤١٤هـ].
(٥) انظر: تفسير الطبري (١٨/ ١٥٦ ـ ١٥٨) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ].
(٦) تفسير ابن كثير (٥/ ٢١٧) [دار طيبة، ط٢].
(٧) أخرجه أحمد (١٧/ ١٤٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، =

أقوال أهل العلم:

قال الطبري «وقوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ يقول تعالى ذكره: ورحمة منا ومحبة له آتيناه الحكم صبيًّا»[(١)].

وقال الحليمي: «وهو الواسع الرحمة، وقد يكون المبالغ في إكرام أهل طاعته إذا وافوا دار القرار؛ لأن من حن من الناس إلى غيره أكرمه عند لقائه، وكلف به عند قدومه»[(٢)].

ونقل البيهقي عن ابن الأعرابي أنه قال: «الحنان من صفات الله الرحيم»[(٣)].

وقال السعدي في قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾: «أي: رحمة ورأفة، تيسرت بها أموره، وصلحت بها أحواله، واستقامت بها أفعاله»[(٤)].

المسائل المتعلقة:

الحنان: ذكر بعض أهل العلم (الحنّان) من أسماء الله تعالى، ومنهم: الحليمي، والبيهقي، والقرطبي واحتجوا بقبول الناس لهذا الاسم ودعاءهم به.

قال أبو سليمان الخطابي: «ومما يدعو به الناس، خاصُّهم وعامّهم، وإن لم تثبت به الرواية عن رسول الله ﷺ قولهم: (الحنّان المنّان)، وقوله: **الحنّان**: معناه: ذو الرحمة والعطف»[(٥)].

ونقل القرطبي عن ابن العربي، أنه قال: «وهذا الاسم لم يرد به قرآن ولا حديث صحيح، وإنما جاء من طريق لا يعوّل عليه، غير أن جماعة من الناس قبلوه وتأولوه، وكثر إيراده في كتب التأويل والوعظ»[(٦)].

وقد أخرج ابن حبان في باب الأدعية دعاء: «**اللَّهُمَّ إني أسألك بأن لك الحمد لا إلٰه إلا أنت الحنّان المنّان بديع السماوات والأرض**»[(٧)].

وقد بين الألباني بأن المحفوظ في لفظ الحديث ـ كما في زوائد ابن حبان للهيثمي ـ قوله: «أنت المنان»، وأنّ زيادة: «الحنان» شاذة[(٨)].

وعليه؛ فإن الصحيح أن الحنّان ليس من أسماء الله الحسنى؛ لأن باب الأسماء توقيفي على النص، ولم يرد فيه نص قرآني ولا حديث نبوي صحيح،

= والحاكم في المستدرك (كتاب الأهوال، رقم ٨٧٣٨) وصححه، وقال البوصيري: «رواته ثقات». إتحاف الخيرة المهرة (٨/ ١٦٨) [دار الوطن، ط١].

(١) تفسير الطبري (١٨/ ١٥٥).

(٢) المنهاج للحليمي (١/ ٢٠٧) [دار الفكر، ط١].

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٢٠٨) [مكتبة السوادي، ط١].

(٤) تفسير السعدي (٤٩٠) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٥) شأن الدعاء للخطابي (١٠٥) [دار المأمون، ط١، ١٤٠٤هـ].

(٦) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٢٦٥) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].

(٧) صحيح ابن حبان (كتاب الرقاق، رقم ٨٩٣) [مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤١٤هـ].

(٨) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/ ١٢١٢) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٢هـ].

وقد رجح عدد من الباحثين المعاصرين عدم ثبوته[(١)].

الفروق:

الفرق بين الحنان والرحمة والرأفة:

الحنان والرحمة والرأفة كلها بمعنى الرقة والتعطف، غير أن الحنان تحمل معنى زائدًا وهو المحبة، فهي رحمة مقرونة بالمحبة والشفقة والميل، بخلاف الرحمة، الرأفة فقد تكون معهما المحبة وقد لا تكون، كما فرق بينهما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١] والعطف يقتضي المغايرة. فيكون الحنان أوسع منهما والرأفة أوسع من الرحمة[(٢)].

الثمرات:

١ - يجب على أن من علم أن الله حنان ذو رحمة وعطف على عباده أن يتعبده بمقتضى هذه الصفة، ويؤمن بأن الله بحنانه سيرحمه ويعطف عليه، فيقبل عليه بالتوبة والاستغفار مهما عظمت ذنوبه وكثرت خطاياه.

٢ - ثم إنه ينبغي عليه أن يتخلق بهذه الصفة، ويكون رحيمًا عطوفًا ذا شفقة ورأفة في تعامله مع عباد الله ﷻ، وقد حث الله على هذه الصفة وذم نقيضها، فقال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

مذهب المخالفين:

أنكر عموم المتكلمين من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة أن يوصف الله ﷻ بالحنان وما في معناها كالرأفة والرحمة كما يليق بجلاله، فصرفوها عن ظواهرها وعطلوها عن حقائقها، وقالوا: إن الرأفة والرحمة هي رقة تعتري القلب، وهي من الكيفيات النفسية والله منزه عنها، ثم أولوا رأفته ورحمته بمعنى إرادة إنعامه وإحسانه ولطفه على عباده[(٣)].

الرد عليهم:

الأول: أن يقال: لم أثبت له إرادة وأنه مريد حقيقة ونفيت حقيقة الرأفة والرحمة والحنان ونحو ذلك.

فإن قال: الإرادة التي نثبتها لله ليست مثل إرادة المخلوقين.

قال له أهل الإثبات: وكذلك الرحمة

(١) انظر: صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة لعلوي السقاف (١٠٨)، ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى (٢٨٠) [دار إيلاف، ط١، ١٤١٧هـ].

(٢) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ١٧٤) [دار الراية، ط٢، ١٤١٩هـ]، والأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٢٠٥، ٢٠٨) [مكتبة السوادي، ط٢، ١٤٢٧هـ].

(٣) انظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٤٥) [دار إحياء التراث]، والإنصاف للباقلاني (٣٩) [المكتبة الأزهرية، ط٢]، وتفسير الرازي (١٤/ ٢٨٦) [دار التراث العربي]، وشرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٤٧١) [مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٣هـ].

والرأفة والحنان التي نثبته لله ليست مثل رحمة المخلوق ورأفة المخلوق.

ومعلوم عند كل عاقل أن إرادتنا ومحبتنا ورحمتنا بالنسبة إلينا كإرادته ورحمته ومحبته بالنسبة إليه، فلا يجوز التفريق بين المتماثلين؛ فتثبت له إحدى الصفتين وتنفي الأخرى، وليس في العقل ولا في السمع ما يوجب التفريق[(١)].

الثاني: أن إرادة الإحسان هي من لوازم الرحمة، والرأفة والحنان، فإذا انتفت حقيقة هذه الصفات، انتفى لازمها وهو إرادة الإحسان «لأن ثبوت لازم الحقيقة مع انتفائها ممتنع، فالحقيقة لا توجد منفكة عن لوازمها»[(٢)].

وأما تفسيرهم للرحمة والرأفة والحنان بالإحسان والإنعام والثواب فهذا باطل **من وجوه**:

الأول: «أن الله تعالى فرق بين رحمته ورضوانه وثوابه المنفصل. فقال تعالى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ٢١﴾ [التوبة]. فالرحمة والرضوان صفته والجنة ثوابه»[(٣)].

(١) انظر: شرح الأصفهانية لابن تيمية (٣٦ ـ ٣٧)، والتدمرية (٣١ ـ ٣٢)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٤٧٣)، والصفات الإلهية للجامي (٣٧٧).
(٢) مختصر الصواعق (٣/ ٨٧٩).
(٣) المصدر السابق (٣/ ٨٧٨).

الثاني: أن هذه التفسيرات يلزمهم فيها ما فروا منه، «فإن الفعل المعقول لا بد أن يقوم أولًا بالفاعل، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثلوا، وإن أثبتوه على خلاف ذلك، فكذلك سائر الصفات»[(٤)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأسماء والصفات»، للبيهقي.
٢ ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، للقرطبي.
٣ ـ «تفسير ابن كثير».
٤ ـ «تفسير الطبري».
٥ ـ «الحجة في بيان المحجة»، لأبي القاسم الأصبهاني.
٦ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.
٧ ـ «صفات الله الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، للسقاف.
٨ ـ «المنهاج لشعب الإيمان»، للحليمي.
٩ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، للحمود.
١٠ ـ «التدمرية»، لابن تيمية.
١١ ـ «مختصر الصواعق»، للموصلي.

(٤) التدمرية (٤٦).

الحَنيفية

التعريف لغةً:

الحنيفية في اللغة: مشتقة من الحَنَف: وهو الاعوجاجُ في الرِجل، وذلك بإقْبالِ كل واحدة من القدمين على الأُخرى بإبْهامها، ومنه سُمي الأحنف بن قيس، لحنف كان في رجليه، والحنف أيضًا: الميل، يقال: تَحَنَّفَ فلان إلى الشيء تَحَنُّفًا: إذا مال إليه[1].

التعريف شرعًا:

الحنيفية هي الإسلام العام: عبادة الله وحده لا شريك له، والإيمان بكتبه ورسله واليوم الآخر، فهي حقيقة الإسلام الذي لا يقبل الله دينًا سواه، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [الأنعام].

وضد الحنيفية: الشرك بالله تعالى، قال تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [يونس]. فمن ترك الحنيفية صار من المشركين[2].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لما كانت ملة إبراهيم التي هي الإسلام في حقيقتها ميلًا عن الشرك إلى التوحيد، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [النحل]، وكان الميل في اللغة هو أحد معاني الحنف، أطلق ذلك على ملة إبراهيم عليه السلام التي هي الإسلام، لكونها ميلًا عن الشرك.

سبب التسمية:

والحنيف: المسلم، وإنما قيل للمسلم: حَنِيفًا لاستقامته على الحق، وميله عن الشرك وعبادة الأوثان إلى عبادة الله تعالى وتوحيده[3].

الأسماء الأخرى:

ملة إبراهيم، الإسلام، التوحيد، الإخلاص.

الحقيقة:

الحنيفية: هي الفطرة التي ارتضاها الله تعالى لعباده ولا يقبل غيرها، وهي ملة الإسلام ودين أهل التوحيد في كل زمان ومكان الذي عليه الأنبياء

---

(١) انظر الصحاح (٤/١٣٤٧)، والنهاية في غريب الحديث (١/٤٥١)، والقاموس المحيط (١٠٣٦)، وتفسير الطبري (١/٥٩٤)، وزاد المسير (٩٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/١٨٨)، والفتاوى الكبرى له (١/٢٨١)، والجواب الكافي (١٣٥).

(٣) انظر: لسان العرب (٩/٥٦).

والمرسلون عليهم السلام، وهي الاعتقاد المَائِل عن كل دين بَاطِل لا يُرضي الله إلَى الدين المستقيم الذي يرضي الله، وتحقيقها يكون بالاستسلام للخالق عز وجل والانقياد له بالطاعة، والخلوص له من الشرك، وذلك بفعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه[1].

المنزلة:

هي التي يفطر عليها كل مولود.

وهي دين الأنبياء جميعهم، واعتقاد الرسل كلهم، لم يختلفوا عنها فيما بينهم.

وهي الدين الذي لا يقبل الله من أحد دينًا سواه.

وهي الدين ـ الإسلام ـ الذي من يبتغي غيره كان يوم القيامة من الخاسرين.

وهي الدين القويم الذي من ثبت عليه فاز بسعادة الدارين.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ [الروم: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [يونس]، وقال تعالى: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾﴾ [الحج]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾ [البينة].

ومن السُّنَّة: حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم في خطبته: «**ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم، مما علمني يومي هذا، كل مال نحلته عبدًا حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا**»[2].

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الأديان أحبّ إلى الله؟ قال: «**الحنيفية السمحة**»[3].

قال ابن القيم رحمه الله معلقًا على هذا الحديث: «فهي حنيفية في التوحيد وعدم الشرك سمحة في العمل وعدم الآصار

(١) انظر: العذب النمير للشنقيطي (٢/ ٦٢٠) [دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٢٦هـ].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٦٥).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وعلقه البخاري في صحيحه (كتاب الإيمان، باب الدين يسر)، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ٨٨١) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٥هـ].

والأغلال بتحريمهم من الطيبات الحلال فيعبد سبحانه بما أحبه ويستعان على عبادته بما أحله»[١].

أقوال أهل العلم:

قال الطبري: «فإن قال: فكيف أضيف الحنيفية إلى إبراهيم وأتباعه على ملته خاصة، دون سائر الأنبياء قبله وأتباعهم؟ قيل: إنّ كل من كان قبل إبراهيم من الأنبياء كان حنيفًا متّبعًا طاعة الله، ولكن الله تعالى ذكره لم يجعل أحدًا منهم إمامًا لمن بعده من عباده إلى قيام الساعة؛ كالذي فعل من ذلك بإبراهيم، فجعله إمامًا فيما بيّنه من مناسك الحج والختان، وغير ذلك من شرائع الإسلام، تعبُّدًا به أبدًا إلى قيام الساعة، وجعل ما سنّ من ذلك علمًا مميزًا بين مؤمني عباده وكفارهم، والمطيع منهم له والعاصي، فسمي الحنيف من الناس: حنيفًا؛ باتباعه ملته، واستقامته على هديه ومنهاجه، وسمي الضال عن ملته بسائر أسماء الملل، فقيل: يهودي، ونصراني، ومجوسي، وغير ذلك من صنوف الملل»[٢].

وقال ابن تيمية: «الحنيفية دين إبراهيم عليه السلام فإن الحنف هو الميل عن الشيء بالإقبال على آخر، فالدين الحنيف هو الإقبال على الله وحده والإعراض عما سواه، وهو الإخلاص الذي ترجمته كلمة الحق والكلمة الطيبة لا إلٰه إلا هو، اللَّهُمَّ ثبتنا عليها في الدنيا وفي الآخرة ولا حول ولا قوة بالله»[٣].

وقال أيضًا: «وأما الكتب السماوية المتواترة عن الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ فناطقة بأن الله لا يقبل من أحد دينًا سوى الحنيفية، وهي الإسلام العام عبادة الله وحده لا شريك له، والإيمان بكتبه ورسله واليوم الآخر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة]، وبذلك أخبرنا عن الأنبياء المتقدمين وأممهم»[٤].

وقال ابن القيم: «الحنيفية: ملة إبراهيم التي أمر الله بها عباده كلهم ولا يقبل من أحد غيرها، وهي حقيقة الإسلام كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران]، وهي ملة إبراهيم عليه السلام التي من رغب عنها فهو من أسفه السفهاء»[٥].

---

(١) شفاء العليل (٣٠٣) [دار المعرفة، ط. ١٣٩٨هـ].
(٢) تفسير الطبري (١/٥٦٦).
(٣) الفتاوى الكبرى (١/٢٨١).
(٤) مجموع الفتاوى (٣٥/١٨٨).
(٥) الجواب الكافي (١٣٥).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الحنيفية دين جميع الأنبياء عليهم السلام:

لما كانت الحنيفية هي الإسلام الذي هو عبادة الله تعالى وتوحيده، فهي دين جميع الأنبياء عليهم السلام، الذي لا يقبل الله سواه، وضد ذلك مأخوذ عن المشركين والصابئين، أعداء إبراهيم إمام الحنفاء عليه السلام[1].

ـ المسألة الثانية: إضافة الحنيفية إلى ملة إبراهيم عليه السلام:

أضيفت الحنيفية إلى ملة إبراهيم عليه السلام، ووصف عليه السلام بذلك في عدد من الآيات القرآنية؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٠]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [البقرة].

وأما سبب إضافة الحنيفية إلى ملة إبراهيم عليه السلام دون غيره من الأنبياء عليهم السلام ممن كان قبله، فذلك راجع إلى **أمرين**:

١ ـ أن الله سبحانه وتعالى جعله إمامًا في التوحيد والبراءة من الشرك والمشركين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [النحل].

٢ ـ أن إبراهيم عليه السلام، هو أول إمام لزم العبادَ ـ الذين كانوا في عصره ومن جاؤوا بعده إلى قيام الساعة ـ اتباعُه في مناسك الحج، وفي الختان، ولذا فسر بعض السلف الحنيفية، بأنها حج البيت والختان[2].

ـ المسألة الثالثة: معنى حديث: «خلقت عبادي حنفاء...»:

الحديث يدل على أن الله تعالى فطر العباد مائلين عن الشرك إلى التوحيد. مستقيمين منيبين لقبول الهداية، وقيل: المراد حين أخذ عليهم العهد في الذر وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾، فأزالتهم الشياطين عما كانوا عليه، وصرفتهم عن عبادة ربهم والإقرار بألوهيته سبحانه[3].

ثم لا بد من البيان أنه لا تعارض بين حديث: «**خلقت عبادي حنفاء...**» وحديث: «**كلكم ضال إلا من هديته...**»، والجواب عن ذلك أن يقال:

١ ـ أن الله خلق بني آدم وفطرهم على قبول الإسلام، والميل إليه، لكن لا بد للعبد من تعلم الإسلام بالفعل؛ لأنه قبل التعلم يكون جاهلًا.

٢ ـ أن الإنسان يولد مفطورًا على

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/١٨٨) (١٠/٧٣)، وتفسير ابن عطية (١٣٦).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/٥٦٦).

(٣) انظر: شرح مسلم للنووي (١٧/٩٧) [دار إحياء التراث، ط٢، ١٣٩٢هـ].

قبول الحق، فإن هداه الله سبَّب له من يعلمه الهدى.

قال ابن رجب: «وقوله: «**كلكم ضال إلا من هديته**»، قد ظن بعضهم أنه معارض لحديث: يقول الله ﷻ: «**خلقت عبادي حنفاء**»، وليس كذلك، فإن الله خلق بني آدم وفطرهم على قبول الإسلام، والميل إليه دون غيره، والتهيؤ لذلك والاستعداد له بالقوة، لكن لا بد للعبد من تعلم الإسلام بالفعل»[١].

الفروق:

الفرق بين الحنيفية والفطرة:

ورد لفظ الفطرة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم]، كما ورد ذلك في السُّنَّة في عدد من الأحاديث الصحيحة؛ كقوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهوِّدانه**»[٢].

وقد اختلف العلماء في المراد بالفطرة الواردة في النصوص، هل هي مرادفة للحنيفية والإسلام على أقوال كثيرة، **أهمها قولان:**

١ ـ أن الفطرة ليست مرادفة للإسلام والحنيفية، وإنما يراد بها السلامة من الكفر والإيمان، واحتج أصحاب هذا القول، بأن الإنسان يولد لا يعلم شيئًا كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨].

وقد ذهب إلى هذا القول طائفة من أهل العلم ورجحه ابن عبد البر وغيره[٣].

٢ ـ أن الفطرة مرادفة للحنيفية والإسلام، فقد فطر الناس على الإسلام، وعلى هذا تدلُّ الآية المتقدمة، حيث أمر الله بإقامة الوجه للدين الحنيف، وأخبر سبحانه أنه هو الفطرة التي فطر الناس عليها، ويدل على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم حيث ذكر في الحديث ملل الكفر دون ملة الإسلام، فعلم أنه يتحول من الإسلام إلى غيره بفعل الأبوين، وهذا القول هو قول عامة السلف رحمهم الله، ورجحه ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من المحققين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الآثار المنقولة عن السلف لا تدل إلا على هذا القول الذي رجحناه لا تدل على أنه حين الولادة لم يكن على فطرة سليمة

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٤٤١).

(٢) رواه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٨٥)، ومسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٥٨).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ٧٠)، وانظر: عقيدة الإمام ابن عبد البر، لسليمان الغصن (٤٣٥).

مقتضية للإيمان مستلزمة له لولا المعارض»[1].

المصادر والمراجع:

١ ـ «تحفة المودود»، لابن القيم.

٢ ـ «تفسير الطبري» (ج١).

٣ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.

٤ ـ «الجواب الكافي»، لابن القيم.

٥ ـ «درء التعارض»، لابن تيمية.

٦ ـ «زاد المسير في علم التفسير»، لابن الجوزي.

٧ ـ «عقيدة الإمام ابن عبد البر في التوحيد والإيمان»، لسليمان الغصن.

٨ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٩ ـ «الفتاوى الكبرى» (ج١)، لابن تيمية.

١٠ ـ «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير.

الحوادث

التعريف لغةً:

الحوادث: جمع حادثة مؤنث حادث[2]، وهو اسم فاعل من الفعل حدَث يقال: حدَثَ حدوثًا وحداثة، والحدث نقيض القِدَم.

قال ابن فارس: «الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن. يقال: حدثَ أمر بعد أن لم يكن. والرجل الحَدَثُ: الطريُّ السنّ. والحديث من هذا؛ لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء. ورجل حدثٌ: حسن الحديث»[3].

وقال الفيروزآبادي: «حدَث حدوثًا وحداثة: نقيض قدُم وتضم داله إذا ذكر مع قدُم. وحِدْثان الأمر بالكسر: أوله وابتداؤه كحداثته، ومن الدهر: نوبه كحوادثه وأحداثه. والأحداث: أمطار أول السنة. ورجل حدث السن وحديثها بيّن الحداثة والحدوثة: فتي. والحديث: الجديد والخبر»[4].

التعريف اصطلاحًا:

الحوادث أو الحادث في اصطلاح المتكلمين: «ما يكون مسبوقًا بالعدم»[5].

والحدوث: «عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه»[6]. ويقصد المتكلمون بهذا أفعال الله الاختيارية[7].

(١) درء التعارض (٨/٤١٠)، وانظر: تحفة المودود (١١٣).

(٢) انظر: المعجم الوسيط (١/١٥٩) [دار الدعوة].

(٣) مقاييس اللغة (٢/٣٦) [دار الجيل، ط٢].

(٤) القاموس المحيط (١٦٧) [مؤسسة الرسالة، ط٨].

(٥) التعريفات للجرجاني (١١٠) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ].

(٦) التعريفات للجرجاني (١١٣).

(٧) انظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة للجويني (٤٤ ـ ٤٥) [مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ]، والإنصاف فيما يجب اعتقاده للباقلاني (٣٨) [عالم الكتب، لبنان، =

الحكم:

لفظ الحوادث هو لفظ مجمل فقد يطلق ويراد به فعل الرب تعالى، وقد يطلق أيضًا ويراد به المخلوقات.

فالأول يتعلق بالخالق، والثاني يتعلق بالمخلوقات، أما ما يتعلق بالخالق وهي صفاته الفعلية فهي بالنظر إلى نوعها وآحادها تنقسم إلى **قسمين**:

القسم الأول: بالنظر إلى نوعها وأصلها فهي قديمة، وأنه تعالى متصف بها أزلًا كما قال الطحاوي في بيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة: «ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزليًّا، كذلك لا يزال عليها أبديًّا»(١).

يقول ابن أبي العز الحنفي في توضيح هذا الكلام: «أي: أن الله ﷻ لم يزل متصفًا بصفات الكمال: صفات الذات، وصفات الفعل. ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متَّصفًا بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده»(٢).

الثاني: أن أفعاله تعالى من جهة آحادها فهي حادثة؛ أي: أنها متجددة وواقعة حسب مشيئته وإرادته.

وهذا النوع ينفيه المتكلمون عن الله بحجة أنه قول بحلول الحوادث في ذات الله، والله منزه عنه حسب زعمهم، وهو نفي باطل.

وأما ما يتعلق بالمخلوقات فهو أيضًا على **نوعين**:

النوع الأول: بالنظر إلى أعيان المخلوقين فهم مسبوقون بالعدم فما من مخلوق إلا وهو مسبوق بالعدم.

النوع الثاني: بالنظر إلى نوع المخلوقات فهي قديمة لا أول لها؛ لأن الله لم يزل فعّالًا لما يريد.

الحقيقة:

حقيقة الحوادث المنفية عن الله عند المتكلمين هي الصفات الفعلية الاختيارية التابعة لمشيئة الله تعالى كالاستواء والنزول والرضا والغضب، والفرح والخلق والإحسان ونحوها، فإذا قالوا: إن الله منزه عن الحوادث لم يكن مقصودهم إلا نفي صفاته وأفعاله هذه ونحوها؛ لأن الله عندهم لا تقوم به مشيئة ولا حب ولا عدل ولا إتيان ولا مجيء ولا نزول ولا غيرها من صفات الله(٣).

= ط١، ١٤٠٧هـ]، ودرء التعارض (٤/ ٢٤) [جامعة الإمام، ط٢، ١٤١١هـ].

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٩٦) [مؤسسة الرسالة، ط١٠، ١٤١٧هـ].

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٩٦).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٥١)، والصواعق =

أقوال أهل العلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لفظ: (الحوادث والمحدثات) قد يفهم ما يحدثه الإنسان من الأفعال المذمومة والبدع التي ليست مشروعة أو ما يحدث للإنسان من الأمراض ونحو ذلك. والله ﷻ يجب تنزيهه عما هو فوق ذلك مما فيه نوع نقص فكيف تنزيهه عن هذه الأمور؟ ولكن لم يكن مقصود المعتزلة بقولهم: هو منزه عن الأعراض والحوادث إلا نفي صفاته وأفعاله»(١).

وذكر الإمام ابن القيم أن لفظ حلول الحوادث من الألفاظ المجملة التي توهم تنزيه الله عن النقص وفي حقيقتها يراد بها التعطيل فيحكي عن المتكلمين أنهم يقولون: «نحن ننزهه عن الأعراض وحلول الحوادث، فيسمع الغِرّ المخدوع هذه الألفاظ، فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق، من العيوب والنقائص والحاجة، فلا يشك أنهم يمجدونه ويعظمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرى تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب تعالى عما يستحقه من كماله، فتنزيهه عن الأعراض وأما حلول الحوادث فيريدون به أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء، ولا يغضب بعد أن كان راضيًا، ولا يرضى بعد أن كان غضبان، ولا يقوم به فعل البتة ولا أمر مجدد بعد أن لم يكن، ولا يريد شيئًا بعد أن لم يكن مريدًا له»(٢).

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي: «وحلول الحوادث بالربِّ تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سُنَّة، وفيه إجمال؛ فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن ـ فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته ـ فهذا نفي باطل»(٣).

المسائل المتعلقة:

تسلسل الحوادث:

التسلسل لغة: اتصال الشيء بالشيء

= المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٦٧٤) [دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ].

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٦٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٤ ـ ٩٣٥).

(٣) شرح الطحاوية (١/ ٩٧)، وانظر: الصفات الإلٰهية في الكتاب والسُّنَّة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه (٢١٣ ـ ٢١٤) [المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١].

إلى ما لا نهاية. وبذلك سميت سلسلة الحديد لاتصال حلقاتها بعضها ببعض، وسلسلة البرق المستطيلة في عرض السحاب[1].

وأما في الاصطلاح فقد عُرّف بأنه: «ترتيب أمور غير متناهية»[2].

ولفظ: (تسلسل الحوادث) لفظ مجمل لم يرد في الشرع إثباته ولا نفيه، وإنما هو من الألفاظ المبتدعة.

وهو ثلاثة أنواع:

الأول: التسلسل الممتنع، وهو التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات: وذلك بأن يكون للفاعل فاعل، وللفاعل فاعل إلى ما لا نهاية له، وهذا ممتنع باتفاق العقلاء، وباطل بإجماع العلماء[3].

الثاني: التسلسل الممكن، وهو التسلسل في المفعولات والآثار، وذلك بأن يكون كل حادث موقوفًا على حادث قبله وهكذا إلى ما لا نهاية، وهذا فيه **ثلاثة أقوال:**

القول الأول: أنه يجوز مطلقًا وهذا قول أئمة السُّنَّة والحديث وأساطين الفلاسفة لكن المسلمون وسائر أهل الملل وجمهور العقلاء من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله مخلوق حادث بعد أن لم يكن.

القول الثاني: أنه لا يجوز لا في الماضي ولا في المستقبل، وهو قول الجهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف.

القول الثالث: أنه يجوز في المستقبل دون الماضي، وهو قول أكثر أتباع جهم وأبي الهذيل من الجهمية والمعتزلة والأشعرية والكرامية ومن وافقهم[4].

الثالث: التسلسل الواجب، وهو تسلسل أفعال الربّ ودوامها أزلًا وأبدًا؛ فكل فعل مسبوق بفعل آخر قبله. وقد دلَّ الشرع والعقل على هذا النوع[5].

الفروق:

الفرق بين نوع الحوادث وآحادها هو أن نوعها قديم؛ أي: أنه ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بمخلوق آخر؛ لأن الله فعال لما يريد أزلًا وأبدًا، وإن كان كل مخلوق مسبوقًا بعدم.

وأما آحاد الحوادث فمخلوقة محدثة بعد أن لم تكن فهي حادثة؛ أي: متجددة حسب مشيئة الله وإرادته[6] فقد

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٦٠).

(٢) التعريفات للجرجاني (٨٠) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ].

(٣) انظر: درء التعارض (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢).

(٤) انظر: الصفدية (١/ ١٠ ـ ١١) [مكتبة ابن تيمية، مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ]، ومنهاج السُّنَّة (١/ ١٧٦، و٤٣٧ ـ ٤٣٨، و٢/ ٣٩٣) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ١٠٥).

(٥) شفاء العليل (١٥٦) [دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ].

(٦) انظر: درء التعارض (٩/ ١٤٧ ـ ١٥٠)، ومنهاج =

خاطب الله كل نبي في زمانه.

مذهب المخالفين:

يتلخص موقف المخالفين في **مسألة قيام الحوادث بالله، ومسألة حوادث لا أول لها في الآتي:**

أما ما يتعلق بقيام الحوادث بالله فقد أنكر المتكلمون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى، وقالوا: إن هذا قول بحلول الحوادث في ذات الله، والله منزه عنه؛ لأن ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث، فنفوا من أجل هذا الصفات الاختيارية عن الله سبحانه[1].

وأما مسألة حوادث لا أول لها: فقد نفوها أيضًا وقالوا: إن هذا قول بتسلسل الحوادث وهو ممتنع لأنه: «كان الله ولا شيء معه؛ أي: لا مخلوق، ولا فعل، ولا مفعول، ثم صار يخلق ويفعل بعد أن لم يكن يفعل ويخلق، وهذا هو قول الجهمية، والمعتزلة»[2]، ووافقهم الأشاعرة والكرامية[3]، وبناء على هذا عطلوا الله عن أفعاله في الأزل.

الرد عليهم:

أولًا: بيان بطلان قولهم في نفي الصفات الاختيارية عن الله تعالى:

لا شكَّ أن نفي الصفات الاختيارية عن الله هو قول باطل **لما يأتي:**

١ ـ لمصادمته دلالة الشرع على قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ﴾ [القصص: ٦٨]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾ [الفجر]، إلى غير ذلك من صفات الله المتعلقة بمشيئته وإرادته سبحانه.

٢ ـ لفظ: (حلول الحوادث) هو لفظ مجمل، فقد يطلق ويراد به نفي حلول شيء من مخلوقات الله على ذات الله، أو أنه تعالى لا تتجدد له صفة لم تكن له من قبل وهذا صحيح، وقد يطلق ويراد به نفي صفات الله الاختيارية؛ كالاستواء والنزول والمجيء ونحو ذلك وهذا النفي في غاية البطلان؛ لمخالفته صريح الشرع[4].

٣ ـ أن القول في أفعال الله القائمة به، الحادثة بمشيئته وقدرته سبحانه؛ كالقول في أفعاله التي هي المفعولات

= السُّنَّة النبوية (١/١٦٦) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لعبد الله الغنيمان (١/٣٨١) [مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١].

(١) انظر: الإرشاد للجويني (٤٤ ـ ٤٥)، والإنصاف فيما يجب اعتقاده للباقلاني (٣٨)، ومجموع الفتاوى (٦/١٤٧، و٢٢٠، و١٢/٤٣٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/٣٧٩) وانظر: مجموع الفتاوى (٦/٢٢٠).

(٣) انظر: الصفدية (١/١٠ ـ ١١)، ومنهاج السُّنَّة النبوية (١/١٧٦، و٤٣٧ ـ ٤٣٨، و٢/٣٩٣)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/١٠٥).

(٤) انظر: شرح الطحاوية (١/٩٧).

المنفصلة، التي يحدثها بمشيئته وقدرته[(١)].

٤ ـ أن تنزيههم لله عن حلول الحوادث هو في حقيقته جحد لوجود الله وألوهيته وربوبيته، وحياته وقيوميته، ولا يتقرر ألوهية الله للعباد وربوبته للعالمين إلا بتنزيهه عن هذا التنزيه[(٢)].

٥ ـ أن نفي قيام الأفعال بالله هو خروج عن صريح المعقول ومكابرة بيِّنة لما فيه من التزام حصول مفعول بلا فعل، ومخلوق بلا خلق، وتعطيل الحي الفعال عن كل فعل[(٣)].

ثانيًا: بيان بطلان نفيهم حوادث لا أول لها:

١ ـ أن نفي حوادث لا أول لها هو تعطيل للخالق العظيم عن أفعاله في الأزل، ومعلوم أن الله فعال لما يريد على سبيل الإطلاق، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧﴾ [هود].

٢ ـ أن نفيهم (حوادث لا أول لها) قائم على توهمهم لزوم القول بقدم العالم، وهذا باطل **لأمرين:**

الأول: أن هذا هو قول السلف الذي دلَّت عليه النصوص، ويؤيده العقل.

الثاني: أن هذا القول لا يلزم منه القول بقدم العالم كما يقول الفلاسفة الدهرية؛ لأن كل مخلوق مسبوق بالعدم؛ أي: أن المخلوق المعين وجد بعد أن كان عدمًا محضًا. أما فعل الله الذي هو صفته فلا أول له، وعليه فالله لم يكن معطلًا في وقت من الأوقات؛ بل هو كل يوم في شأن[(٤)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج١)، لابن تيمية.

٢ ـ «الرد على الجهمية والزنادقة»، للإمام أحمد.

٣ ـ «شرح الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.

٤ ـ «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (ج١)، لعبد الله الغنيمان.

٥ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٦ ـ «الصفات الخبرية بين الإثبات والتأويل»، لعثمان عبد الله آدم الاثيوبي.

٧ ـ «الصفدية» (ج١)، لابن تيمية.

٨ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٢)، لابن القيم.

٩ ـ «قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة»، لكاملة بنت محمد الكواري.

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٤/٣).
(٢) انظر: الصواعق المرسلة (٣/٩٤٨).
(٣) انظر: الصواعق المرسلة (٣/٩٤٨).
(٤) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٢) [ط١، ١٤١٨هـ]، ودرء التعارض (٩/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (١/ ٣٨١).

١٠ ـ «منهاج السُّنَّة» (ج١، ٢)، لابن تيمية.

١١ ـ «نقض الدارمي على المريسي» (ج١).

الحوض

التعريف لغةً:

الحوض: مُجتمع الماء، والجمع أحْواض وحِياض[(١)]، والمُحَوَّض؛ كالحوض يُجعل للنخلة تشربُ منه[(٢)].

وقيل: وسمي مجتمع الماء به؛ لأن الماء يحيض إليه؛ أي: يسيل. قال الأزهري: «والعرب تدخل الواو على الياء، والياء على الواو؛ لأنهما من حيز واحد. وقيل: الحوض من حاض الماء يحوضه حوضًا، إذا جمعه وحاطه»[(٣)].

التعريف شرعًا:

هو حوض حقيقي مخلوق، يكون في الموقف يوم القيامة، يصب ماؤه من الكوثر، طوله وعرضه واحد، ماؤه أشد بياضًا من اللبن والثلج والفضة، وأطيب ريحًا من المسك، وأحلى مذاقًا من العسل، وأبرد من الثلج، آنيتها أكثر من عدد نجوم السماء، يرِده من شاء الله من أمة محمد ﷺ، فمن شرب منه لم يظمأ بعده أبدًا[(٤)].

قال ابن تيمية: «وفي عرصات القيامة الحوض المورود للنبي ﷺ، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا»[(٥)].

سبب التسمية:

سمي الحوض بذلك؛ لاجتماع الماء فيه.

الحكم:

الاعتقاد الجازم بوجوده الآن، وأن الناس يردون إليه يوم القيامة، والإيمان بما ورد من صفاته لثبوته وتواتر النصوص بذلك، وهو أحد مفردات اليوم الآخر.

الحقيقة:

حوض حقيقي مخلوق وموجود الآن، طوله وعرضه واحد، فيه ميزابان ينثعبان من الكوثر (نهر الجنة) أحدهما: من ورِق والآخر: من ذهب، ماؤه أشد بياضًا من اللبن والثلج والفضة، وأطيب

(١) لسان العرب (٧/ ١٤١) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ].
(٢) مقاييس اللغة (٢/ ١٢٠) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].
(٣) انظر: تاج العروس (١٨/ ٣٠٨) [دار الهداية].
(٤) انظر: التذكرة للقرطبي (٣٤٧)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٥٣، ٥٩)، فتح الباري (١١/ ٤٦٦)، رسائل الآخرة (٢/ ١١٨٢).
(٥) شرح العقيدة الواسطية لهراس (٢٨٣)، وانظر: شرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين (٤٠).

ريحًا من المسك، وأحلى مذاقًا من العسل باللبن، أبرد من الثلج، آنيته آنية الجنة من ذهب وفضة، أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها في الليلة المظلمة المصحية، يرِده من شاء الله من أمة محمد ﷺ في عرصات القيامة، فمن شرب منه لم يظمأ آخر ما عليه[(١)].

المنزلة:

أحد مفردات يوم القيامة الكائنة في العرصات بعد البعث وقبل دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار.

الأدلة:

ثبوت الحوض بظاهر القرآن فيه احتمال وليس بصريح[(٢)]؛ للاختلاف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر] «هل هو الحوض، أو الخير الكثير، أو النهر الذي في الجنة»[(٣)].

وقد نقل القرطبي في معنى الكوثر ستة عشر قولًا صحح منها قول من فسره بالحوض والنهر الذي في الجنة[(٤)].

وأما السُّنَّة فثابت بالتواتر[(٥)]**، ومما جاء فيه:**

قوله ﷺ: «**إني فرطكم على الحوض، من مر علي شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدًا**»[(٦)].

وقوله ﷺ: «**إن لي حوضًا ما بين أيلة إلى صنعاء، عرضه كطوله، فيه ميزابان ينثعبان من الجنة، من وَرِق، والآخر من ذهب، أحلى من العسل، وأبرد من الثلج، وأبيض من اللبن، من شرب منه لم يظمأ حتى يدخل الجنة، فيه أباريق عدد نجوم السماء**»[(٧)].

وفي حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أنتم بجزء من مائة ألف جزء ممن يرد علي الحوض يوم القيامة**» فقيل لزيد: وكم أنتم يومئذ؟ قال: فقال: بين الست مائة إلى السبع مائة[(٨)].

---

(١) رسائل الآخرة (٢/ ١١٨٢).

(٢) انظر: أعلام السُّنَّة المنشورة (١١٤)، ولوائح الأنوار السَّنية (٢/ ١٧٣) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٥هـ]، ولوامع الأنوار (١٢/ ٢٠٢) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١١هـ].

(٣) لوائح الأنوار السَّنية (٢/ ١٧٤).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ٢١٦ ـ ٢١٨) [دار إحياء التراث العربي].

(٥) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٥٣) [دار الكتب العلمية]، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر (١٥٢) [دار الكتب السلفية، ط٢]، ولقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة (٢٥١) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٦) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٨٣)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٢٩٠).

(٧) أخرجه أحمد (٧/ ١٨٨) [دار الفكر، ط١، ١٤١١هـ]، وابن حبان (كتاب التاريخ، رقم ٦٤٥٨)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٣٦٢١) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٨) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، رقم ٤٧٤٦)، وأحمد (٣٢/ ١٧) [مؤسسة الرسالة، ط١] واللفظ له، والحاكم (كتاب الإيمان، رقم ٢٥٧) وصححه، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٢٣).

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية: «وفي عرصات القيامة الحوض المورود للنبي ﷺ، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا»(١).

وقال محمد صديق حسن خان: «وفي عرصة القيامة الحوض المورود للنبي ﷺ، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا»(٢).

المسائل المتعلقة:

- **المسألة الأولى: حوض النبي ﷺ مخلوق وموجود الآن:**

لقوله ﷺ: «**إني والله لأنظر إلى حوضي الآن**»(٣).

قال الإمام النووي: «هذا تصريح بأن الحوض حوض حقيقي على ظاهره، وأنه مخلوق موجود اليوم»(٤).

- **المسألة الثانية: النبي ﷺ فرط أمته على الحوض:**

لقوله ﷺ: «**أنا فرطكم على الحوض**»(٥)؛ أي: سابقكم إليه.

- **المسألة الثالثة: المهاجرون أول الأمة ورودًا الحوض؛ لفضلهم ورفعة قدرهم:**

لقوله ﷺ: «**إن حوضي من عدن إلى عمان البلقاء، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، وأكاويبه عدد النجوم، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدًا، أول الناس ورودًا عليه فقراء المهاجرين**»، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: من هم يا رسول الله؟ قال: «**هم الشعث رؤوسًا الدنس ثيابًا، الذين لا ينكحون المتنعمات، ولا تفتح لهم أبواب السدد**»، فقال عمر بن عبد العزيز: لقد نكحت المتنعمات، وفتحت لي السدد، إلا أن يرحمني الله، والله لا جرم أن لا أدهن رأسي حتى يشعث، ولا أغسل ثوبي الذي يلي جسدي حتى يتسخ(٦).

- **المسألة الرابعة: لكل نبي حوض:**

قال ﷺ: «**إن لكل نبي حوضًا، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردةً، وإني أرجو أن**

---

(١) شرح العقيدة الواسطية لهراس (٢٨٣)، وانظر: شرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين (٤٠).

(٢) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الثمر (١٢٦).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٤٤)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٢٩٦).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٥٩).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٨٩)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٢٨٩).

(٦) أخرجه الترمذي (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم ٢٤٤٤)، وابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤٣٠٣)، وأحمد (٣٧/ ٥٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والآجري في الشريعة (٣/ ١٢٥٦) [دار الوطن، ط٢]، وغيرهم، وصحح المرفوعَ منه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٠٨٢).

أكون أكثرهم واردةً»[(١)].

ـ المسألة الخامسة: أسباب الحرمان من ورود الحوض:

دلت النصوص على جملة من الأسباب، **منها**: طاعة الأمراء في المعصية، والارتداد والإحداث في الدين، دلَّ على الأول قوله ﷺ: **«سيكون عليكم أمراء يأمرونكم بما لا يفعلون، فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني ولست منه، ولن يرد علي الحوض»**[(٢)].

ودل على الثاني قوله ﷺ: «**بينا أنا قائم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم**»[(٣)]، وقوله ﷺ: «**أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن معي رجال منكم، ثم ليختلجن دوني، فأقول: يا رب، أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[(٤)].

وقد استدل الشاطبي بمثل هذه الأحاديث، على أن البدع مانعة من شفاعة محمد ﷺ، وقال: «إن الارتداد لم يكن ارتداد كفر، لقوله: «**وإنه سيؤتى برجال من أمتي**» ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لما نسبوا إلى أمته»[(٥)].

ـ المسألة السادسة: معنى قوله ﷺ: «لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»:

يقول النبي ﷺ: «**ألا وإنه سيجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب، أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: كما قال العبد الصالح**: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ

---

(١) أخرجه الترمذي (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم ٢٤٤٣)، وابن أبي عاصم في كتاب السُّنَّة (١/ ٣٢٧، رقم ٧٣٤) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٣هـ]، وقد أورده الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ١٢٠)، وذكر له شواهد، وقال: «وجملة القول: إن الحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح» [مكتبة المعارف، ط٢، ١٤١٦هـ].

(٢) أخرجه أحمد (٩/ ٥١٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند (رقم ٥٧٠٢): إسناده صحيح. وأخرجه البزار (١٢/ ٢٣٠) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٧٦) واللفظ له، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٢٩٧).

(٥) الاعتصام (١/ ١٢٠) [دار الفكر].

أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ [المائدة] **قال: فيقال لي إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»**(١).

وقد تمسك الرافضة بمثل النصوص الآنفة للقدح في الصحابة الكرام وإكفارهم إلا قليلًا، وزعموا ردتهم بعد نبيّهم ﷺ، قال ابن قتيبة: «وهذه حجة الروافض في إكفارهم أصحاب رسول الله ﷺ إلا عليًّا، وأبا ذر، والمقداد، وسلمان، وعمار بن ياسر، وحذيفة»(٢).

ولا ممسك لهم فيما ذهبوا إليه البته؛ لأنهم تعاموا عن بعض النصوص ولم يفهموا بعضها الآخر.

فقد جاء في بعض الروايات: «أصيحابي» بالتصغير مما يفيد قلَّتهم، قال ﷺ: «**ليردن علي الحوض رجال ممن صاحبني، حتى إذا رأيتهم ورفعوا إلي اختلجوا دوني، فلأقولن: أي ربِّ أصيحابي أصيحابي، فليقالن لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»(٣).

قال الحافظ ابن حجر: «ويدل قوله: «**أصيحابي**» بالتصغير على قلة عددهم»(٤).

وأيضًا فالصحابي الوارد فيه الذم، هو الصحابي المنسوب لصحبة النبي ﷺ لإظهاره الإسلام والصحبة، لا أنه ممن نالته فضيلة الصحبة(٥)، وهو الصحابي اللغوي لا العرفي، قال الوزاني: «ليس المراد بالصحابي العرفي، وهو من اجتمع مؤمنًا... إلخ؛ لأن هذا التعريف حادث بعد النبي ﷺ فلا يشكل بأنهم عدول لا يقع منهم تبديل؛ بل المراد اللغوي»(٦).

واختلف أهل العلم في المراد من الحديث على أقوال: فمنهم من قال: المراد به المنافقون المرتدون، وقيل: من كان في زمن النبي ﷺ ثم ارتد بعده، وقيل أيضًا: المراد به: أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام.

قال الخطابي: «لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدين، وذلك لا يوجب قدحًا في الصحابة المشهورين»(٧).

فليس المراد من الحديث: الصحابة الكرام البررة، وإنما يشمل من كان من أمته ﷺ، وأتباعه.

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٦٢٥)، ومسلم (الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٦٠).
(٢) تأويل مختلف الحديث (٢٧٧) [المكتب الإسلامي، ط١].
(٣) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٨٢)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٢٩٧) واللفظ له.
(٤) فتح الباري (١١/ ٣٨٥) [دار الفكر].
(٥) انظر: شرح صحيح مسلم النووي (١٧/ ١٢٨).
(٦) النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب (٢/ ٣٩٢) [المطبعة الإسلامية، ط١، ١٣٥٢هـ].
(٧) انظر: فتح الباري (١١/ ٣٨٥).

قال ابن عبد البر: «كل من أحدث في الدين ما لا يرضاه الله ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه والله أعلم، وأشدهم طردًا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم مثل الخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم يبدلون، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وتطميس الحق وقتل أهله وإذلالهم والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي، وجميع أهل الزيغ والأهواء والبدع كل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا عنوا بهذا الخبر ولا يخلد في النار إلا كافر جاحد ليس في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان»[(١)].

وقد عدّل الصحابةَ الحقُّ تعالى بقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة]، وكذا النبي ﷺ بقوله: **«خير الناس قرني»**[(٢)].

ونهى عن سبهم أو التعرض لهم بأذى، فقال: **«ولا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه»**[(٣)].

وقد أجمعت الأمة على عدالتهم، قال النووي: «اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم، وكمال عدالتهم رضي الله عنهم أجمعين»[(٤)].

فقبّح الله من يسب أصحاب محمد ويكفرهم، وقبّح الله من لم يترحم على صغيرهم وكبيرهم، وأولهم وآخرهم، ومن لم يذكر محاسنهم وينشر فضائلهم، ويقتدي بهديهم، ويقتفي آثارهم[(٥)]، وقبّح الله من لم يظهر ما مدحهم الله به، وشكرهم عليه من جميل أفعالهم، وجميل سوابقهم[(٦)].

وحق من سبَّهم أن يقال له ما قاله رسول الله ﷺ: **«من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»**[(٧)].

---

(١) التمهيد (٢٠/ ٢٦٢). وانظر: إكمال المعلم (٢/ ٥١، ٥٢، ٧/ ٢٦٩)، وشرح مسلم للنووي (٣/ ١٣٦ ـ ١٣٧)، والتذكرة (٢/ ٧١٠ ـ ٧١١)، والاعتصام (١/ ٢٢٠)، وفتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٨٥ـ ٣٨٦، ١٣/ ٤ ـ ٥).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الشهادات، رقم ٢٦٥٢)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٥٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٦٧٣) من حديث أبي سعيد، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٥٤٠) من حديث أبي هريرة.

(٤) شرح مسلم للنووي (١٥/ ١٤٩)، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٦٢) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ]، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح (ص٤٢٧) [دار الكتب، ١٣٩٣هـ].

(٥) انظر: الإبانة الصغرى (٢٦٣ ـ ٢٦٥).

(٦) انظر: الإمامة (٣٤١) [مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٧هـ].

(٧) أخرجه الآجري في الشريعة (٥/ ٢٥٠٢) [دار الوطن، =

الثمرات:

من أعظم ثمرات ورود الحوض أن من شرب منه لم يظمأ آخر ما عليه؛ لقوله: «**والذي نفسي بيده لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها في الليلة المظلمة المصحية، آنية الجنة، من شرب منها لم يظمأ آخر ما عليه، يشخب فيه ميزابان من الجنة، من شرب منه لم يظمأ، عرضه مثل طوله، ما بين عمان إلى أيلة، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل**»[1].

مذهب المخالفين:

أنكر الحوض الخوارج وبعض المعتزلة[2]، قال ابن حزم: «ولا ندري لمن أنكره متعلقًا إلا الجهل بالآثار»[3]، أما المعتزلة فتأولته حيث قالت: الحوض عبارة عن الرضا والرضوان، يتفضل الله به على من يشاء من عباده[4].

= ط٢] من حديث أنس رضي الله عنه، وقد حسنه الألباني بمجموع طرقه في السلسلة الصحيحة (٥/٤٤٦).

(١) أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٠٠).

(٢) انظر: الإبانة (١٤١)، ومقالات الإسلاميين (٢/١٦٥) [المكتبة العصرية، ط١٤١١هـ]، وفتح الباري (١١/٤٦٧)، وروح المعاني (٣٠/٢٤٥) [دار إحياء التراث، ط٤]، ولوائح الأنوار (٢/١٧٣)، ولوامع الأنوار (٢/٢٠٢).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/١١٥) [دار الجيل، ط١٤٠٥هـ].

(٤) القول المفيد شرح وسيلة العبيد في علم التوحيد (٦٣) [دار العاصمة، ط١، ١٤٠٥هـ].

الرد عليهم:

هذا التأويل صرف لظاهر اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز «من غير استحالة عقلية، ولا عادية تلزم من حمله على ظاهره وحقيقته، ولا حاجة تدعو إلى تأويله»[5]، وما كان كذلك فمردود، وأيضًا: فهذا الإنكار والتأويل مخالف لما ثبت بالسُّنَّة الصريحة المتواترة، ومخالف لما أجمعت عليه الأمة كما تقدم؛ فلا يعتد به.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الاعتصام»، للشاطبي.

٢ ـ «أعلام السُّنَّة المنشورة»، للحكمي.

٣ ـ «إكمال المعلم»، للقاضي عياض.

٤ ـ «التذكرة»، للقرطبي.

٥ ـ «التمهيد»، لابن عبد البر.

٦ ـ «شرح صحيح مسلم»، للنووي.

٧ ـ «فتح الباري» (ج١١)، لابن حجر.

٨ ـ «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (ج٤)، لابن حزم.

٩ ـ «لوامع الأنوار البهية» (ج٢)، للسفاريني.

١٠ ـ «مقالات الإسلاميين» (ج٢)، للأشعري.

(٥) فتح الباري (١١/٤٧٥).

الحياء (صفة لله تعالى)

التعريف لغةً:

الحياء: مصدر قولهم: حيِيَ، ويدل على الاستحياء الذي هو ضد الوقاحة. وبالنسبة للعبد: انقباض النفس عن القبائح وتركه لذلك[(١)].

والحياء والاستحياء بمعنى واحد. قال الأزهري: «قال الليث: الحياء من الاستحياء؛ ممدود قلت: وللعرب في هذا الحرف لغتان: يقال: استحى فلان يستحي، بياء واحدة، واستحيا فلان يستحيي بياءين، والقرآن نزل باللغة التامة»[(٢)].

التعريف شرعًا:

صفة تليق بالله سبحانه وتعالى، وهي ترك ما ليس يتناسب مع سعة رحمته وكمال جوده وكرمه وعظيم عفوه وحلمه[(٣)].

الحكم:

الواجب على كل مكلَّف أن يثبت هذه الصفة لله تعالى على ما يليق به، وأن حياءه ليس كحياء المخلوقين؛ بل حياء يليق به سبحانه على ما دلَّت عليه النصوص، والإيمان بما يستلزمه من سعة رحمته وكمال جوده وعظيم عفوه وحلمه.

الحقيقة:

حياؤه تعالى وصف يليق به ليس كحياء المخلوقين الذي هو تغير وانكسار يعتري الشخص عند خوف ما يعاب أو يذم؛ بل هو ترك ما ليس يتناسب مع سعة رحمته وكمال جوده وكرمه وعظيم عفوه وحلمه. فالعبد يجاهره بالمعصية مع أنه أفقر شيء إليه، وأضعفه لديه ويستعين بنعمه على معصيته، ولكن الربُّ سبحانه مع كمال غناه وتمام قدرته عليه يستحي من هتك ستره وفضيحته، فيستره بما يهيؤه له من أسباب الستر، ثم بعد ذلك يعفو عنه ويغفر. وكذلك يستحيي سبحانه ممن يدعوه ويمد إليه يديه أن يردهما خاليتين، وهو من أجل أنه حيي ستِّير يحب أهل الحياء والستر من عباده، فمن ستر مسلمًا ستر الله عليه في الدنيا والآخرة[(٤)].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦].

---

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (١/ ٢٨٢) [ط. دار القلم].

(٢) تهذيب اللغة (٥/ ١٨٧) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].

(٣) انظر: شرح النونية «الكافية الشافية» للهراس (٢/ ٨٦) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ].

(٤) شرح النونية «الكافية الشافية» (٢/ ٨٦ ـ ٨٧) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ].

ومن السُّنَّة: حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد، قال: فوقفا على رسول الله ﷺ، فأما أحدهما: فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر: فجلس خلفهم، وأما الثالث: فأدبر ذاهبًا، فلما فرغ رسول الله ﷺ قال: «**ألا أخبركم عن النفر الثلاثة؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فآواه الله، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه**»(١).

وحديث سلمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن ربكم تبارك وتعالى حيي كريم، يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه، أن يردهما صفرًا**»(٢). فقد أثبت صفة الحياء لله عز وجل، وهو قطعًا حياء واستحياء لا يشبه حياء، واستحياء البشر بحال من الأحوال.

- وحديث يعلى بن أمية رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ رأى رجلًا يغتسل بالبراز بلا إزار، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال ﷺ: «**إن الله عز وجل حيي ستِّير يحب الحياء والستر، فإذا اغتسل أحدكم فليستتر**»(٣).

۞ أقوال أهل العلم:

قال ابن القيِّم: «وأما حياء الربِّ تعالى من عبده: فذاك نوع آخر لا تدركه الأفهام ولا تكيفه العقول، فإنه حياء كرم وبر وجود وجلال، فإنه تبارك وتعالى حيي كريم يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفرًا. ويستحيي أن يعذب ذا شيبة شابت في الإسلام. وكان يحيى بن معاذ يقول: سبحان من يذنب عبده ويستحيي هو. وفي أثر: «من استحيا من الله استحيا الله منه»»(٤).

وقال المباركفوري: «قوله: «**إن الله حيي**»: فعيل من الحياء؛ أي: كثير الحياء. ووصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق له، كسائر صفاته، نؤمن بها ولا نكيفها»(٥).

وقال ابن باز: «فإن الله يوصف

(١) أخرجه البخاري (كتاب العلم، رقم ٦٦)، ومسلم (كتاب السلام، رقم ٢١٧٦).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٤٨٨)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٥٦) وحسَّنه، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٦٥)، وابن حبان (كتاب الرقائق، رقم ٨٧٦)، وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (رقم ١٧٥٧) [المكتب الإسلامي].

(٣) أخرجه أبو داود (كتاب الحمام، رقم ٤٠١٢)، والنسائي (كتاب الغسل والتيمم، رقم ٤٠٦)، والإمام أحمد في المسند (٢٩/ ٤٨٤، رقم ١٧٩٧٠) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ]، وصحَّحه الألباني في إرواء الغليل (٧/ ٣٦٧).

(٤) انظر: مدارج السالكين (٢/ ٢٥٠) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].

(٥) تحفة الأحوذي (٩/ ٣٨١ ـ ٣٨٢) [ط. دار الكتب العلمية].

بالحياء الذي يليق به، ولا يشابه فيه خلقه، كسائر صفاته، وقد ورد وصفه بذلك في نصوص كثيرة، فوجب إثباته له على الوجه الذي يليق به. وهذا قول أهل السُّنَّة في جميع الصفات الواردة في الكتاب والسُّنَّة الصحيحة، وهو طريق النجاة، فتنبه واحذر، والله أعلم»[١]

الآثار:

من آثار الإيمان بهذه الصفة:

أولًا: محبة الله ﷻ وإجلاله وتعظيمه وحمده وشكره والثناء عليه وذلك بما تقتضيه هذه الصفة الكريمة من الحلم والكرم والعفو والستر منه سبحانه على عباده، وحق لمن هذه صفاته أن يجرد له الحب كله والإخلاص والتعظيم، والحمد والثناء، واللهج بشكره والتقرب إليه بطاعته.

ثانيًا: حياء العبد من ربِّه سبحانه وانكساره بين يديه ومقت النفس، والاعتراف بتقصيرها، حيث ينعم سبحانه على عباده ويحلم عنهم ويسترهم وهم متمادون في معاصيه.

إن التعبد لله سبحانه بهذه الصفة يثمر عند المؤمن الحياءَ منه سبحانه من أن يكون على حالة مشينة يكرهها الله سبحانه ويسخطها فشعور العبد بجناياته يثمر له حياء من ربه سبحانه وإجلالًا، وعلى حسب معرفة العبد بربه وأسمائه وصفاته يكون حياؤه منه، وهذا هو حياء العبودية الذي عرفه ابن القيِّم بقوله: «هو حياء ممتزج من محبة وخوف، ومشاهدة عدم صلاح عبوديته لمعبوده وأن قدره أعلى وأجلّ منها فعبوديته له توجب استحياء منه لا محالة»[٢].

مذهب المخالفين:

ذهب أهل الكلام إلى نفي صفة الحياء عن الله تعالى بدعوى نفي التشبيه، وبأن الصفات أعراض، والأعراض لا تحل بالله إنما هي للأجسام، والله ليس بجسم. وقالوا: الحياء انكسار وتغير، وهذا لا يليق بالله تعالى. وأوّلوا الأحاديث الواردة في إثبات هذه الصفة، فقالوا: المراد بها: الترك، وقيل: الكراهية، وقيل: الرحمة، وقيل: عدم العقاب[٣].

الرد عليهم:

ما ذهب إليه أهل الكلام مخالف لظاهر النصوص الصريحة الدالة على إثبات هذه الصفة لله على الوجه

---

(١) تعليقات الشيخ ابن باز على فتح الباري، انظر: فتح الباري (١/٣٨٩) [المكتبة السلفية].

(٢) مدارج السالكين (٢/٢٥٢).

(٣) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (١/٢٢٣) (٢/٤٣٤) [مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ]، وشرح مسلم للنووي (١٤/١٥٩) [دار إحياء التراث، ط٢]، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/٥٣٥) [دار الصحابة للتراث بطنطا، ط١، ١٤١٦هـ]، وحاشية السندي على سنن النسائي (١/٢٠٠) [مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ].

اللائق به سبحانه، ومضاد لمنهج السلف الصالح القائم على إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات التي أخبر عنها سبحانه أو أخبر عنها رسوله ﷺ، فكما أن ذات الله تعالى لا تماثل الذوات المخلوقة فكذلك صفاته سبحانه وتعالى لا تماثل صفات المخلوقين، مع وجوب تنزيهه سبحانه أن يلحقه نقصٌ أو عيب في كل صفة اتصف الله عز وجل بها، فالله تعالى موصوف بالحياء على ما يليق به سبحانه وتعالى، حياءً لا يماثله ولا يشابهه فيه أحد.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، للقرطبي.

٢ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٣ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٤ ـ «تفسير الطبري» (ج٥).

٥ ـ «شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لسعيد بن وهف القحطاني.

٦ ـ «صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، للسقاق.

٧ ـ «فقه الأسماء الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

٨ ـ «مدارج السالكين» (ج٢)، لابن القيِّم.

٩ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لمحمد الحمود النجدي.

١٠ ـ «ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها»، لعبد العزيز الجليل.

الحياء

التعريف لغة:

الحياء من (حَيِيَ)، والحاء والياء والحرف المعتل **أصلان؛ أحدهما**: البقاء الذي هو خلاف الموت. **والآخر**: الاستحياء الذي هو ضد الوقاحة[(١)].

قال ابن سيده: «واستَحياه: أبقاه حيًّا، والحياء: التوبة والحشمة. وقد حَيِيَ منه حياءً واستحيا واستَحى، حذفوا الياء الأخيرة كراهية التقاء الياءين، والأخيرتان تتعديان بحرف وبغير حرف، يقولون: استحيا منك واستحياك، واستحى منك واستحاك»[(٢)].

التعريف شرعًا:

الحياء: خلق يبعث على فعل الحسن وترك القبيح.

وحياء العبد من الله سبحانه: خلق

(١) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ١٢٢) [دار الجيل]، وتهذيب اللغة (٥/ ٢٨٩) [الدار المصرية، ط١، ١٣٨٤هـ]، والصحاح (٦/ ٢٣٢٣) [دار العلم للملايين، ط٤]، والقاموس المحيط (١٢٧٨) [مؤسسة الرسالة، ط٧].

(٢) المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٩) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ].

يبعث على مراقبة الله وفعل أوامره وترك مناهيه[١].

۞ العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

خُلُق الحياء: من الحياة التي لا ينعم بها إلا بترك ما يخجل منه لاستقباحه. وهذا المعنى الشرعي للحياء شامل للمعنيين اللغويين المذكورين سابقًا.

۞ سبب التسمية:

الحياء مشتق من الحياة؛ فإن القلب الحي يكون صاحبه حيًّا فيه حياء يمنعه عن القبائح، فإن حياة القلب هي المانعة من القبائح التي تفسد القلب.

وهذا بخلاف الميت الذي لا حياة فيه؛ فإنه يسمى وقحًا، والوقاحة الصلابة وهو اليبس المخالف لرطوبة الحياة، فإذا كان وقحًا يابسًا صليب الوجه لم يكن في قلبه حياة توجب حياءه، وامتناعه من القبح كالأرض اليابسة لا يؤثر فيها وطء الأقدام بخلاف الأرض الخضرة. ولهذا كان الحي يظهر عليه التأثر بالقبح وله إرادة تمنعه عن فعل القبح بخلاف الوقح الذي ليس بحَيِيّ فلا حياء معه ولا إيمان يزجره عن ذلك[٢].

۞ الحكم:

الحياء خلق إيماني عظيم على العبد التحلي به لأنه من الإيمان كما قال ﷺ: **«والحياء شعبة من الإيمان»**[٣].

وهذا الحياء منه ما هو واجب وهو: ما يبعث على ترك المحرمات وفعل الواجبات. ومنه ما هو مستحب وهو: ما يبعث على ترك المكروهات وفضول المباحات وفعل المستحبات والمسارعة فيها[٤].

۞ الحقيقة:

حقيقة الحياء خلق يبعث على ترك القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق[٥].

ومن ذلك الحياء من الله، وحقيقته: حسن مراقبة الله ﷻ في السر والعلانية، وتعظيمه سبحانه أن لا يراك حيث نهاك، وأن لا يفتقدك حيث أمرك[٦].

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب (١/ ١٤٠) [دار المعرفة]، ورياض الصالحين (٢٠٨ ـ ٢٠٩) [دار الأرقم]، والآداب الشرعية (٢/ ٢٢٧) [مكتبة ابن تيمية]، ومدارج السالكين (٢/ ٣٢٧)، وبصائر ذوي التمييز (٢/ ٥١٥) [المكتبة العلمية]، والتعريفات (١٢٦) [دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤١٨هـ]، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٧٣)، والتوقيف على مهمات التعاريف (٢٠٠) [دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١١م].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٠٩ ـ ١١٠) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٥هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٩)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٥).

(٤) انظر: شعب الإيمان (١٠/ ١٦٨) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ]، وفتح الباري (١/ ١٠٢) [دار السلام، ط١].

(٥) انظر: رياض الصالحين (٢٠٨).

(٦) من وصية سلمة بن دينار لسليمان بن عبد الملك كما =

ولن نجد أجمع ولا أجمل ولا أكمل في كلام الناس من قول سيدهم ﷺ في حقيقة الحياء: «**الاستحياء من الله حق الحياء: أن تحفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، ولتذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا، فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء**»(١).

والمؤمنون متفاوتون في تحقيق الحياء من الله وهم في ذلك على مراتب، فحياء المقربين السابقين يحمل أصحابه على فعل الواجبات والمستحبات وترك المحرمات والمكروهات، وحياء المقتصدين أصحاب اليمين يحمل أصحابه على فعل الواجبات وترك المحرمات، وحياء الظالمين لأنفسهم حياء فيه ضعف لكنه يحملهم على الحفاظ على أصل الإسلام بفعل بعض الواجبات وترك بعض المحرمات.

۞ المنزلة:

«**الحياء خير كله**»، و«**الحياء لا يأت إلا بخير**»، و«**الحياء شعبة من الإيمان**»، و«**الحياء من الإيمان**»: هذه كلها كلمات من جوامع كلم حبيبنا محمد ﷺ تُبيِّن بجلاء منزلة خُلُق الحياء وعظيم مكانته وكبير أهميته. ومن أعظم الدلائل على ذلك إفراده بالذكر من بين أعمال القلوب الأخرى في حديث شعب الإيمان: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة أو بضع وستون شعبة فأفضلها: قول لا إلٰه إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»(٢)، فأفرد هنا لكونه باعثًا على فعل الطاعة وحاجزًا عن فعل المعصية، فهو كالداعي إلى باقي شعب الإيمان، إذ الحيي يخاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر وينزجر(٣).

و«سمة الخير الدعة والحياء، وسمة الشر القحة والبذاء، وكفى بالحياء خيرًا أن يكون على الخير دليلًا، وكفى بالقحة والبذاء شرًّا أن يكونا إلى الشر سبيلًا»(٤).

هذا الحياء من أفضل الأخلاق وأجلها وأعظمها قدرًا وأكثرها نفعًا؛ بل هو خاصة الإنسانية، فمن لا حياء فيه ليس معه من الإنسانية إلا اللحم والدم وصورتهما الظاهرة، كما أنه ليس معه من الخير شيء، وكثير من الناس لولا الحياء الذي فيه لم يؤد شيئًا من الأمور المفترضة عليه، ولا انتهى عن شيء حرم عليه، ولم يرع لمخلوق حقًّا، فإن الباعث على هذه الأفعال إما ديني وهو

= رواها الدارمي في سننه (١/ ٥٠٢) [دار المغني، ط١]، وانظر: البصائر والذخائر للتوحيدي (٢/ ١٥٧) [دار صادر، ط١]، وشعب الإيمان (١٠/ ١٦٨).

(١) سيأتي تخريجه في الأدلة.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٧٣).

(٤) أدب الدنيا والدين للماوردي (٢٥٧) [دار اقرأ، ط٤].

رجاء عاقبتها الحميدة، وإما دنيوي علوي وهو حياء فاعلها من الخلق[(١)].

الأدلة:

من أدلة القرآن على الحياء وفضله:

قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ [القصص: ٢٥]، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَـٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُوا۟ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُوا۟ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ ۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۚ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

ومن السُّنَّة: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**استحيوا من الله حق الحياء**. قال: قلنا: يا رسول الله إنا نستحيي والحمد لله. قال: **ليس ذاك، ولكن الاستحياء من الله حق الحياء أن تحفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، ولتذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا، فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء**»[(٢)].

عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ مر على رجل من الأنصار وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله ﷺ: «**دعه فإن الحياء من الإيمان**»[(٣)].

عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**الحياء لا يأتي إلا بخير**»[(٤)].

وفي رواية لمسلم: «**الحياء خير كله**». قال: أو قال: «**الحياء كله خير**»[(٥)].

أقوال أهل العلم:

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «من قلَّ حياؤه قلَّ ورعه، ومن قلَّ ورعه مات قلبه»[(٦)].

قال إياس بن معاوية بن قرة رحمه الله قال: «كنت عند عمر بن عبد العزيز فذكر عنده الحياء فقالوا: الحياء من الدين. فقال عمر: بل هو الدين كله»[(٧)].

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨) [دار الكتب العلمية].

(٢) أخرجه الترمذي (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم ٢٤٥٨)، وأحمد (٦/ ١٨٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب الرقاق، رقم ٧٩١٥)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وحسَّنه الألباني بشواهده في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ١٧٢٤) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٢٤)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٦).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦١١٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٧).

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٧).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في الحلم (٧٧) [مؤسسة الكتب الثقافية، ط١]، والطبراني في الأوسط (٢/ ٣٧٠) [دار الحرمين]، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٠٢) [مكتبة القدسي]: «وفيه دويد بن مجاشع، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

(٧) رواه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٣٨).

وعن الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «خمس من علامات الشقوة: القسوة في القلب، وجمود العين، وقلة الحياء، والرغبة في الدنيا، وطول الأمل»(١).

الأقسام:

ينقسم الحياء باعتبارات عدة؛ **منها**:

باعتبار من يُستحيى منه ينقسم إلى **ثلاثة أقسام**:

أحدها: الحياء من الله تعالى، ويكون بامتثال أوامره والكف عن زواجره.

والثاني: الحياء من الناس، ويكون بكف الأذى وترك المجاهرة بالقبيح.

والثالث: الحياء من النفس، ويكون بالعفة وصيانة الخلوات(٢).

وباعتبار مصدره ينقسم إلى **نوعين**:

أحدهما: **(نفساني)**: ما كان خَلْقًا وجِبِلَّةً غيرَ مكتسب.

والثاني: **(إيماني)**: ما كان مكتسبًا من معرفة الله، ومعرفة عظمته وقربه من عباده(٣).

وباعتبار سببه **عشرة أقسام**:

«حياء جناية، وحياء تقصير، وحياء إجلال، وحياء كرم، وحياء حشمة، وحياء استصغار للنفس واحتقار لها، وحياء محبة، وحياء عبودية، وحياء شرف وعزة، وحياء المستحيي من نفسه»(٤).

المسائل المتعلقة:

الحياء من صفات الله سبحانه:

الحياء صفة ثابتة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالكتاب والسُّنَّة، ومن أسمائه الحسنى: (الحيي).

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد حديثه عن حياء العباد: «وأما حياء الربِّ تعالى من عبده: فذاك نوع آخر، لا تدركه الأفهام، ولا تكيفه العقول، فإنه حياء كرم وبر وجود وجلال؛ فإنه تبارك وتعالى حيي كريم يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفرًا، ويستحيي أن يعذب ذا شيبة شابت في الإسلام. وكان يحيى بن معاذ يقول: «سبحان من يذنب عبده ويستحيى هو». وفي أثر: «من استحيا من الله استحيا الله منه»»(٥).

الفروق:

الفرق بين الحياء والخجل:

الحياء خير كله ولا يأتي إلا بخير، وأما الخجل فليس بحياء وإن سماه بعض الناس حياء؛ لأن الخجل ضعف وعجز مانع من فعل الحق وأدائه، بخلاف الحياء فإنه يحمل على ترك القبيح وعدم

---

(١) مدارج السالكين (٢/٣٢٨).

(٢) انظر: أدب الدنيا والدين (٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(٣) انظر: جامع العلوم والحكم (٢٤٢) [ط٤، ١٤٢٤هـ]، والتعريفات (١٢٦).

(٤) مدارج السالكين (٢/٣٢٩ ـ ٣٣٢)، وفيه شرح هذه الأنواع.

(٥) مدارج السالكين (٢/٣٢٩).

التقصير في القيام بالحق الذي عليه.

ولذلك جاء في صحيح مسلم[١]: أن أبا قتادة حدث قال: «كنا عند عمران بن حصين في رهط منا وفينا بُشير بن كعب، فحدثنا عمران يومئذ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحياء خير كله**». قال: أو قال: «**الحياء كله خير**». فقال بشير بن كعب: إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة أن منه سكينة ووقارًا لله، ومنه ضعف. قال: فغضب عمران حتى احمرتا عيناه وقال: ألا أرى أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه؟! قال: فأعاد عمران الحديث، قال: فأعاد بشير، فغضب عمران. قال: فما زلنا نقول فيه إنه منا يا أبا نجيد إنه لا بأس به».

الثمرات:

إذا حقق العبد هذا الخلق العظيم (الحياء) فإنه سيحمله على: ترك كل مستقبح عند الله وعند خلقه، وأداء كل حق إلى أهله وعدم التقصير فيه.

ومن ثمرات هذا الخلق على وجه التفصيل:

١ ـ تحقيق مراقبة الله وتقواه المتمثلة في: حفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، وتذكر الموت والبلى، وإرادة الآخرة وترك زينة الدنيا، فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء.

٢ ـ محبة الله والقرب منه وتقديم محابه على كل من سواه.

٣ ـ صلاح القلب وسعادته وذوقه لحلاوة الإيمان.

٤ ـ أداء حقوق الله كما أمر سبحانه ومجاهدة النفس على عدم التقصير فيها، وعند حصول التقصير المبادرة للتوبة.

٥ ـ أداء حقوق الخلق وإعطاء كل ذي حق حقه.

٦ ـ اكتساب الأخلاق الحسنة والمروءة الجامعة لفعل ما يجمله ويزينه وترك ما يقبحه ويشينه.

٧ ـ محبة الله ﷻ للمستحي منه من عباده، واستحياؤه تعالى منه، وبالتالي إجابة دعائه، وحفظه وتوليه ونصرته، وإلقاء محبته في قلوب أهل السماء وأهل الأرض ووضع القبول له.

٨ ـ الحكمة ووزن الكلام قبل التفوه به، ووزن التصرفات قبل فعلها، ومجانبة ما يحتاج إلى الاعتذار منه، وترك إجابة السفيه حلمًا عنه[٢].

٩ ـ الفوز برضا الله وجنته والنجاة من سخطه وناره.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أدب الدنيا والدين»، للماوردي.

(١) تقدم تخريجه في الأدلة.

(٢) انظر: شعب الإيمان (١٠/١٦٩) [مكتبة الرشد ـ ط١ ـ ١٤٢٣هـ].

٢ ـ «الآداب الشرعية» (ج٢)، لابن مفلح.

٣ ـ «بصائر ذوى التمييز» (ج١)، للفيروزآبادي.

٤ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.

٥ ـ «الحياء في حياة المسلم»، للجار الله.

٦ ـ «شعب الإيمان» (ج٦)، للبيهقي.

٧ ـ «فتح الباري» (ج١)، لابن حجر.

٨ ـ «مدارج السالكين» (ج٢)، لابن القيِّم.

٩ ـ «المفردات في غريب القرآن» (ج١)، للراغب.

١٠ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٠)، لابن تيمية.

١١ ـ «مفتاح دار السعادة» (ج١)، لابن القيِّم.

الحياة البرزخية

يراجع مصطلح (البرزخ).

الحي (من أسماء الله)

التعريف لغة:

قال ابن فارس: «الحاء والياء والحرف المعتل أصلان: **أحدهما**: خلاف الموت، **والآخر**: الاستحياء الذي هو ضد الوقاحة»[1]. وقال ابن منظور: «الحياة: نقيض الموت والحي من كل شيء: نقيض الميت»[2].

التعريف شرعًا:

الحي: اسم من أسماء الله الحسنى، المتضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال وفناء. الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها[3].

الحكم:

يجب الإيمان باسم الله الحي كما دلَّت عليه النصوص، وأنه يتضمن صفة الحياة الأبدية التي تشمل جميع صفات الكمال الذاتية كما يليق بجلاله.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥، وآل عمران: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ

(١) مقاييس اللغة (٢/١٢٢) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].
(٢) لسان العرب (١٤/٢١١ ـ ٢١٢) [دار صادر، ط٣]. وانظر: القاموس المحيط (١٢٧٧) [مؤسسة الرسالة، ط٨]، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٥٦) [دار الثقافة العربية].
(٣) القواعد المثلى لابن عثيمين (٦ ـ ٧) [الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٤٢١هـ]، وانظر: تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (٦٥) [مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، السنة ١٤٢١هـ].

ﵟٱلۡحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗﵞ [غافر: ٦٥]، وقال تعالى: ﵟوَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖﵞ [طه: ١١١].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ، كان يقول: «**اللَّهُمَّ لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، اللَّهُمَّ إني أعوذ بعزتك، لا إلٰه إلا أنت، أن تضلني، أنت الحي الذي لا يموت، والجن والإنس يموتون**»[١].

وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ إذا كربه أمر قال: «**يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث**»[٢].

أقوال أهل العلم:

قال أبو جعفر الطبري: «و(الحي): الذي لا يموت ولا يبيد كما يموت كل من اتخذ من دونه ربًّا، ويبيد كل من ادَّعى من دونه إلٰهًا، واحتج على خلقه بأن: من كان يبيد فيزول، ويموت فيفنى، فلا يكون إلٰهًا يستوجب أن يعبد دون الإلٰه الذي لا يبيد ولا يموت، ولأن الإلٰه هو الدائم الذي لا يموت، ولا يبيد، ولا يفنى، وذلك الله الذي لا إلٰه إلا هو»[٣].

وقال ابن القيِّم: «إنه سبحانه حي حقيقة، وحياته أكمل الحياة وأتمها، وهي حياة تستلزم جميع صفات الكمال ونفي أضدادها من جميع الوجوه، ومن لوازم الحياة الفعل الاختياري فإن كل حي فعال، وصدور الفعل عن الحي بحسب كمال حياته ونقصها، وكل من كانت حياته أكمل من غيره كان فعله أقوى وأكمل وكذلك قدرته، ولذلك كان الربُّ سبحانه على كل شيء قدير وهو فعال لما يريد. وقد ذكر البخاري في كتاب خلق الأفعال عن نعيم بن حماد أنه قال: «الحي هو الفعال» وكل حي فعال فلا فرق بين الحي والميت إلا بالفعل والشعور»[٤].

وقال الشيخ محمد خليل الهرَّاس: «ومعنى الحي: الموصوف بالحياة الكاملة الأبدية، التي لا يلحقها موت ولا فناء؛ لأنها ذاتية له سبحانه، وكما أنَّ قيوميته مستلزمة لسائر صفات الكمال الفعلية؛ فكذلك حياته مستلزمة لسائر صفات الكمال الذاتية من العلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والعزة والكبرياء والعظمة ونحوها»[٥].

(١) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٣٨٣)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٧١٧).

(٢) أخرجه الترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٢٤)، والنسائي في الكبرى (كتاب عمل اليوم والليلة، رقم ١٠٣٣٠) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ]، وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٢٧) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٥هـ].

(٣) تفسير الطبري (٥/١٧٦) [دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٤) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (١٨٧) [دار المعرفة، ط١٣٩٨هـ].

(٥) شرح النونية لابن القيم (٢/١٠٣) [دار الفاروق الحديثة].

الثمرات:

من ثمرات الإيمان بهذا الاسم:

١ ـ أن من عرف أن الله تعالى حي، توكل عليه حق التوكل، يقول الله ﷻ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

٢ ـ ومن ثمار ذلك أيضًا: أن حظ المسلم من هذا الاسم (الحي) أن يعلم أن من صار حيّ القلب بالله لم يمت، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران] فعليه أن يتعبد لله بهذا الاسم رغبًا ورهبًا وحبًّا في الحياة الطيبة في الدارين[(١)].

٣ ـ أن الإيمان بهذا الاسم يثمر محبة الله ﷻ وإجلاله وتوحيده.

٤ ـ أنه يثمر الزهد في هذه الحياة الدنيا الفانية وعدم الاغترار بها؛ لأنه مهما أعطي العبد من العمر فلا بد من الموت، أما الحياة الدائمة التي يهبها (الحي القيوم) لعباده المؤمنين فهي في الدار الآخرة في جنات النعيم، وهذا الشعور يدفع المسلم إلى الاستعداد للآخرة والسعي لنيل مرضات الله ﷻ في الحياة السرمدية في جنات النعيم.

٥ ـ أن التعبد لله ﷻ باسمه (الحي) يوجب التعبد لله سبحانه بجميع صفاته وأسمائه الحسنى كلها وأن آثارها إنما هي آثار لاسمه سبحانه (الحي)[(٢)].

مذهب المخالفين:

ذهبت الجهمية إلى عدم وصف الله تعالى بأنه حي؛ لأن ذلك تشبيه له بالأحياء[(٣)].

أما المعتزلة فقالوا: إنه حي بحياة، وحياته ذاته، حيث جعلوا الحياة صفة غير زائدة عن الذات[(٤)].

الرد عليهم:

ما ذهب إليه أهل التعطيل مخالف لظاهر النصوص الصريحة الدالة على إثبات هذا الاسم لله على الوجه اللائق به سبحانه، ومضاد لمنهج السلف الصالح القائم على إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء التي أخبر عنها سبحانه أو أخبر عنها رسوله ﷺ، فكما أن ذات الله تعالى لا تماثل الذوات المخلوقة فكذلك أسماؤه وما تضمنته من صفات لا تماثل صفات المخلوقين، مع

(١) انظر: الأسماء الحسنى: معانيها وآثارها لرفيع أوونلا بصيري (٦٦٣) [رسالة دكتوراه مقدمة لقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، عام ١٤١٣هـ].

(٢) انظر: ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها لعبد العزيز الجليل (١٥٩ ـ ١٦١) [دار طيبة، ط١، ١٤٢٩هـ].

(٣) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (٢١١ ـ ٢١٢) [مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر]، ومقالات الإسلاميين للأشعري (١/٣٣٨) [المكتبة العصرية، ط١، ١٤١١هـ].

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار (١٨٢) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ].

وجوب تنزيهه سبحانه أن يلحقه نقصٌ أو عيب في كل اسم تسمّى به وفي كل صفة اتصف الله ﷻ بها، فالله تعالى من أسمائه (الحيّ) وهو موصوف بالحياة على ما يليق به ﷻ، حياة كاملة تستلزم جميع صفات الكمال.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى»، لعبد الله الغصن.

٢ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٣ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٤ ـ «تفسير الطبري» (ج٥).

٥ ـ «شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لسعيد بن وهف القحطاني.

٦ ـ «شرح أسماء الله تعالى الحسنى وصفاته الواردة في الكتب الستة»، لحصة بنت عبد العزيز الصغير.

٧ ـ «فقه الأسماء الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

٨ ـ «المعاني الإيمانية في شرح الأسماء الحسنى الربانية»، لوحيد بن عبد السلام بن بالي.

٩ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لمحمد الحمود النجدي.

١٠ ـ «ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها»، لعبد العزيز الجليل.

الحيز

التعريف لغة:

الحيِّز: هو الناحية والمجْمع، يقال: انحاز عن القوم إذا اعتزلهم، وصار في ناحية أخرى. وانحاز إليهم إذا انضم إليهم. ذكر ابن فارس في مادة: (حيز) أن ياءه ليست أصلية، وإنما منقلبة عن واو، وأصل المادة: (حَوْز)، فقال: «الحاء والياء والزاء ليس أصلًا؛ لأن ياءه في الحقيقة واو. من ذلك: الحيِّز: الناحية. وانحاز القوم، وقد ذكر في بابه»[(١)].

وقال الأزهري: «قال أبو عبيد: التحوّز هي التنحي. وفيه لغتان: التحوُّز والتحيُّز. وقال الله جلَّ وعز: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ [الأنفال: ١٦] فالتَّحوّز تفَعُّل والتحيّز التَّفَيْعل، ونحو ذلك قال الفراء وحذاق النحويين»[(٢)].

التعريف اصطلاحًا:

عرَّفه الجرجاني بقوله: «الحيِّز عند المتكلمين: هو الفراغ المتوهم، الذي يشغله شيء ممتد كالجسم، أو غير ممتد

(١) مقاييس اللغة (٢/١٢٣) [دار الجيل، ط٢].

(٢) تهذيب اللغة (٥/١١٥) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م].

كالجوهر الفرد»[1].

وعرَّفه الحافظ السيوطي بقوله: «الحَيِّزُ: هو الفراغ المتوهم المشغول بالشيء»[2].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

هما يلتقيان في كون الحيز أو المتحيز هو ما كان في جهة موجودة تحيط به وناحية مخلوقة تحوزه، ويختلفان من جهة إطلاقهم الحيز أو المتحيز في اصطلاحهم على الموجود خارج المخلوقات.

الحكم:

لا يجوز إطلاق الألفاظ المجملة المبتدعة كالحيز والتحيز والمتحيز في حق الله، وإنما الواجب في ذلك التقيد بما ورد في الكتاب والسُّنَّة من صفات الله الكاملة؛ لأن هذا الباب توقيفي لا مجال للعقل في الخوض فيه.

فإذا أطلق لفظ المتحيز وأريد به أن الله منحاز عن المخلوقات ومنفصل عنها فهذا حق ولكن التعبير عنه بهذا اللفظ البدعي خطأ فيتوقف عن هذا اللفظ فلا يثبت ولا ينفى، وإن أريد به أن المخلوقات تحوزه، أو أنه ليس خارج العالم ولا داخله فهذا باطل معناه؛ لأن الله مستوٍ على عرشه بائن عن خلقه وأما اللفظ فيتوقف فيه فلا يثبت ولا ينفى[3].

الحقيقة:

حقيقة المتحيز عند المتكلمين هو الموجود ولو كان خارج المخلوقات؛ لأنهم يعتقدون أن الحيز من لوازمه، فمن أثبت موجودًا قائمًا بنفسه مباينًا للمخلوقات، خارجًا عنها فقد جعله عندهم متحيزًا أو في حيز، وإن لم يكن في جهة موجودة[4].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية: «لفظ التحيز: إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر؛ بل قد وسع كرسيه السماوات والأرض، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]. وقد ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: «**يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك**

(١) التعريفات للجرجاني (١٢٧) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ].

(٢) معجم مقاليد العلوم (٧٢) [مكتبة الآداب، ط١].

(٣) انظر: التدمرية (٤٦) [جامعة الإمام، ط٤، ١٤٠٨هـ].

(٤) انظر: أساس التقديس للرازي (١٦)، والفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/٣٥٧)، والتدمرية (٤٤)، والكليات لأبي البقاء الكفوي (٣١٦) [مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ].

الأرض؟»[(١)] . وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي: مباين لها منفصل عنها ليس حالًّا فيها، فهو سبحانه كما قال أئمة السُّنَّة: فوق سمٰواته على عرشه بائن من خلقه»[(٢)] .

وقال صديق حسن خان: «وأما الألفاظ المبتدعة في النفي والإثبات مثل قول القائل في جهة وهو متحيز أو ليس بمتحيز ونحوها من الألفاظ التي تنازع فيها الناس فليس مع أحدهما نصٌّ لا عن الرسول ﷺ ولا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أئمة المسلمين... من قال: إن الله متحيز، أو قال: ليس بمتحيز، إن أراد بقوله متحيز: أن المخلوقات تحوزه وتحيط به فقد أخطأ، وإن أراد منحاز عن المخلوقات بائن عنها عال عليها فقد أصاب، ومن قال: ليس بمتحيز: إن أراد أن المخلوقات لا تحوزه فقد أصاب، وإن أراد أنه ليس مباينًا عنها؛ بل هو لا داخل فيها ولا خارج عنها فقد أخطأ»[(٣)] .

وقال ابن عثيمين: «فإذا قال قائل: هل نَصِفُ الله تعالى بأنه متحيز أو في حيز؟ قلنا: لفظ: (التحيز) أو (الحيز) ليس في الكتاب والسُّنَّة إثباته ولا نفيه عن الله تعالى، فليس فيهما أنه في حيز، أو متحيز، ولا أنه ليس كذلك، وفي النصوص ما يغني عنه مثل الكبير المتعال. وقد اضطرب المتأخرون في إثبات ذلك لله تعالى أو نفيه عنه، فإذا أجريناه على القاعدة قلنا: أما اللفظ فلا نثبته ولا ننفيه لعدم ورود السمع به، وأما المعنى فينظر ماذا يراد بالحيز أو المتحيز أيراد به أن الله تعالى تحوزه المخلوقات وتحيط به؟ فهذا معنى باطل منفي عن الله تعالى لا يليق به فإن الله أكبر، وأعظم، وأجل من أن تحيط به المخلوقات وتحوزه»[(٤)] .

مذهب المخالفين:

سبق بيان ما يحتمله لفظ الحيز أو التحيز أو المتحيز من المعاني الباطلة والمعاني الصحيحة وقد جعله المتكلمون سلمًا لنفي الصفات الثابتة لله كالعلو والاستواء على العرش ونحوهما بحجة أن إثباتها يلزم منه أن يكون الله متحيزًا.

والمتحيز في المتعارف عليه عند النظّار وغيرهم: هو الجرم الشاغل قدرًا من المساحة[(٥)] ، والحيز هو المكان، أو

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٨١٢)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم ٢٧٨٧).

(٢) التدمرية (٤٦).

(٣) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (٤٢، و٤٤) [ط١، ١٤٠٤هـ].

(٤) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (٤/ ١٥٥) [دار الوطن ودار الثريا، ١٤١٣هـ].

(٥) انظر: الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام (٧٨) [دار التراث العربي، القاهرة، ١٣٩٨هـ].

تقدير المكان؛ أي: كونه في المكان[(١)]. ولا يقتصرون في نفي الحيز عن الله على الحيز المخلوق، بل يعنون ما هو أوسع من ذلك وهو ما كان قائمًا بنفسه مباينًا لغيره بالجهة وإن لم يكن في شيء موجود[(٢)]. وعليه فهم يقصدون نفي علو الله على خلقه واستوائه على عرشه.

قال الرازي: «إن جمهور العقلاء المعتبرين، اتفقوا على أنه تعالى ليس بمتحيز ولا مختص بشيء من الجهات، وأنه تعالى غير حالٍّ في العالم، ولا مباين عنه في شيء من الجهات»[(٣)].

الرد عليهم:

أولًا: أن هذه الألفاظ التي تذرَّع بها النفاة لنفي الصفات ليس لها أصل في شرع الله المطهر، ولا نطق بها الصحابة ولا التابعون لهم بإحسان، لا إثباتًا ولا نفيًا. وأول من نطق بها نفيًا وإثباتًا هم الجهمية والمعتزلة ومشبهة الرافضة، والمبتدعة[(٤)].

ثانيًا: أن إطلاق التحيز على بعض الصفات الثابتة لله؛ كالعلو والاستواء والنزول فيه خروج عن المصطلحات الشرعية وهو لا يجوز.

ثالثًا: أن الموقف الصحيح من هذه الألفاظ الموهمة المبتدعة هو أن يتوقف في ألفاظها، ويستفسر عن معانيها، فيقال لهم: إن أردتم أن الله مختلط بخلقه لئلا يلزم أن يكون متحيزًا، فنحن نكفر بقولكم هذا، ونتيقن أنه باطل، وهو مردود شرعًا وعقلًا. وإن أردتم: أن الله لا حقيقة له تميزه عن خلقه، فكذلك هذا كفر وضلال.

وإن أردتم أن الله تعالى متميز من خلقه، وأنه بائن منه، فهذا حق، والنصوص فيه أكثر من أن تحصى، وهو ما يعتقده المسلمون ويؤمنون به، واتفق عليه سلف هذه الأمة وأئمتها قبل ظهور المعتزلة والفرق الضالة[(٥)].

رابعًا: أن ما يذكره هؤلاء النفاة من أن الله غير حالٍّ في العالم ولا مباين عنه في شيء من الجهات، كما صرح به الرازي فيما تقدم فهو وإن كان شطره الأول صحيحًا، فإن شطره الثاني تعطيل محض ونفي صرف لوجود الله وهو باطل؛ لأن ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه فهو المعدوم كما لا يخفى على كل ذي بصيرة. والله تعالى عليٌّ فوق خلقه مستو على عرشه بائن من برياته كما قال سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه].

---

(١) الكليات للكفوي (٤٨٦ ـ ٤٨٧).
(٢) انظر: الفتاوى الكبرى (٦/ ٣٥٧).
(٣) أساس التقديس للرازي (١٦).
(٤) انظر: المنتقى من منهاج السُّنَّة للذهبي (١١٠).
(٥) انظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (٢/ ١٨٠) [مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١].

المصادر والمراجع:

١ ـ «تقريب التدمرية»، لابن عثيمين.

٢ ـ «توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية»، لمحمد الخميس.

٣ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج١، ٥)، لابن تيمية.

٤ ـ «الرسالة التدمرية»، لابن تيمية.

٥ ـ «شرح الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.

٦ ـ «الصفات الخبرية بين الإثبات والتأويل»، لعثمان عبد الله آدم الأثيوبي.

٧ ـ «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر»، لمحمد صديق خان.

٨ ـ «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (ج٣، ٤).

٩ ـ «المنتقى من منهاج السُّنَّة»، للذهبي.

١٠ ـ «موقف شيخ الإسلام ابن تيمية والعلَّامة ابن القيِّم من الألفاظ المجملة المتعلقة بأبواب التوحيد والقضاء والقدر»، لعبد السميع بن عبد الأول.

الفهرس

الموضوع	الصفحة